

مجلسه اول

二、三、四、五、六、七、八、九、十、十一、十二、十三、十四、十五、十六、十七、十八、十九、二十、二十一、二十二、二十三、二十四、二十五、二十六、二十七、二十八、二十九、三十、三十一、三十二、三十三、三十四、三十五、三十六、三十七、三十八、三十九、四十、四十一、四十二、四十三、四十四、四十五、四十六、四十七、四十八、四十九、五十、五十一、五十二、五十三、五十四、五十五、五十六、五十七、五十八、五十九、六十、六十一、六十二、六十三、六十四、六十五、六十六、六十七、六十八、六十九、七十、七十一、七十二、七十三、七十四、七十五、七十六、七十七、七十八、七十九、八十、八十一、八十二、八十三、八十四、八十五、八十六、八十七、八十八、八十九、九十、九十一、九十二、九十三、九十四、九十五、九十六、九十七、九十八、九十九、一百。

七

五

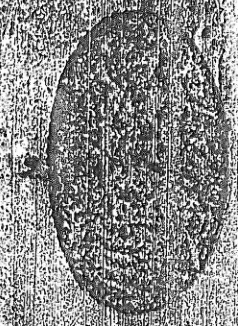
25

22

2/1/20

11. *Chamaelirium laticarpum* (L.) DC.

18-11-1941



الشيخ محمد بن عبد الله

2/2/2

7

323

طرح برتلا - مع برتلا - نصف مکرر برتلا

مدرسه اسلامیة خدیوہ

2M, 22, 79V, 71, 11, 90, 21, 95, 2

33, 510, 613, 79, 1010, 1330

$$4, 8, 12, 16, 20, 24, 28, 32, 36, 40, 44, 48, 52, 56, 60, 64, 68, 72, 76, 80, 84, 88, 92, 96, 100$$

1911

THE
NATIONAL
ARCHIVES
COLLECTION
OF
AMERICAN
HISTORY

THE
O
N

CONVULSION

فهرست کتاب مطالعہ انوار الیوم فی التاریخ والحدود محمد بن محمد بن
الجزیری الاول مؤلف من کتاب الطحارۃ وایک اربعہ

کتاب الطحارۃ	باب المیاء	فصل فی البئر	باب التیمم
۱	۱۶۷	۷۷۱	۷۷۷
باب المحدثین	باب الخبیث	باب النجس	فصل التیمم
۷۷۷	۷۷۷	۷۷۶	۷۷۷
باب المصلی	باب الأذان	باب الصلاة	باب الصلاة
۷۷۷	۷۷۷	۷۷۷	۷۷۷
فصل فی الصلاة	باب التیمم	باب التیمم	باب التیمم
۷۷۷	۷۷۷	۷۷۷	۷۷۷

بالإي وهو معنى الا ان يظهر دليله وقال السيد محمد باقر
عن النجاشي لا يبرهن منه البطلان ولهذا قال المحقق حيث كان
لا يقدّر على بينة المطلب صار الذكر بالصلوات أصلاً لا بد لا ينه
علي ان يصور نشأته أصلاً دعوى بل دليل مع انه مستتر في الأثر
لان نصف الشروط الأصلية لا بد لها من دليل أيضاً وهذا المهر
حيث كانت الشروع المذكورة متعكفات المتأخر ولو كان متعكفاً
عن المجتهد فلا يلزم المقتضى طلب دليله واختلاف في البرهان
التأنيذ بها المقتضى لم يعمم مقتضى التأنيذ بها مشروطاً
عن الدعوى الأولى بتوكله وإما الطهارة ففي الفتاوى الطهارة
وغيرها من فقهية بداية ورجله وبرهانها حيث يمكن تحت
الارض لان الأثر معناه الوضوء صحيح بطلان وضوء لا يثبت
المقتضى في بعض الشيوخ وفي أكثرها ولا يثبت بيمينه المصداق
على وضوءه وإلا فيحتمل عند التمسك بقوله البدان حقيقته
مع الوجه حكماً لا به من المانع وهو الجرح حتى لو أمكنه مسه
بالمصيد والجرح واجب عليه ذلك بينة الشك ولا يبعد إذا
يجزى به من الجرح المصداق التي صلاة تلك في الأثر
استأثر به في ما قبله لانه لا صلاة عليه وقيل بل يبرهنه
العلم وسيأتي ان شأنا منه في صلاة المبرهنة قال في الزيادة
انصت بهذا الوضع بعد ما دخل الوقت سقطت الطهارة
بهذا الفرض على قولهم ان الطهارة شرط لا تسقط أصلاً
كن اتفاقاً على ان يتوكل وجهها لا يكون الا عند وجود المحل الذي
يلزم تطهيره ولم يوجد هنا فكيف يتأتى التسقوط مع عدم الوجوه
وروى الدعوى الأصلية بتوكله وإما فائدة الطهارة بينه

على الصلاة فكيف يقال انها تكون لمن المعفو والطهارة وكذا
ان يجاب عنه بان الطهارة لها فرض ولها واجبة والاختصاص
من جهة الافتراض وعلى المقصود ولا يتجوز الصلاة الطهارة
الي غيرها من الأحكام والاحتياط فان قلت يتأكد بها
حيث الاختصاص استغنى النقلة قلت ان الطهارة مقدمة
عليها بخلافه على انه يستمضي الصلاة على الدابة لا في غيرها
في كل الركعات خرجت البنية فانه لا يشترط استغنى بها المخرج
وإنما يلزم عند الشروع ولا يختص بالصلاة بل يشترط تسليماً
المبادات وخرج سنن العورة ايضاً فانه لا يختص بها وما قبل
قالبه البنية والحجابي والدمر وغيرها قدمت اي الطهارة على
سائر شروط الصلاة كمنزاهة شرطاً لا يستقل الصلاة يعني ولو
بعد ركنه الا عند الركعات في هذا الزمان الدعوى والآية وكذا
لا تستقل الصلاة فاقدر الطهارة بغير أي عادم المباديات بان
حسن صلاة في سجدة لا حار فيه ولا ركنه وجب ولا نجاسة يبرهن
المسألة أي حتى يجد احد الطهارة بين ركنه دعوى ثانية وسأ
أورد بيني الزلمي مصرحاً في خرطاج الزبيدي وهذا مسطور
على ما قبل من أن النية كذا كذا أي شرطاً لا يستقل الصلاة وهذه
دعوى بالبرهان مردود ذلك أي الدعوى الثالثة لا يبرهن
الا غير نقاشاً في النية في النية وغيرها هو المجتهد كما قال
ابن السموه في نوات عليه الامور بحيث لا يمكن استغنى قلبه
والمنزوع على كفاية النية بساير مع ان عباد العباد والقرآن
بأنها لا تكفي بارة لا تستقل الصلاة مسقط حيث سقطت عن
حاله ما ذكره وطلدت النية على المقتضى عازمت اطلاق المبرور
على الدال قال ابن السموه ما في النية في كلام لا نصف يدل
قاله

المذهب كما في المالكية وغيره ما في النزاهة حيث قال رضي
 الله عنه في غير القليلة من هذا المذهب كثر ما إذا أخذوا بالبيت وكما
 لو صلى بالثوب الجنب متعمدا وكذا إذا صلى بدون طهر أو غير
 وقال ركن الإسلام الصلاة في الثوب الجنب لا يكون قد انقلب
 رايه انما زادوا بالسجود في مسالة الصلاة فيمضون خذرو
 المزاراة لا يكون بعضهم رواية المسحوط انه لا يكون فاقوا الصلاة
 بدون طهارة ليست صلاة لعدم شرطها وهو الطهارة فلا
 يكون واجب بان صلاة بدون طهارة مستحقة فيكبر
 اهوت في سائر اهلها بيننا في كتاب الجهاد من منظومة البيت
 وهيات وفي كثر من صلى بغيره طهارة مع العدا في حال كونه
 صاحب المذهب خلف في الروايات اي اختلاف بين اهل المذهب
 يسيرا فيقتل في الكتب المعتبرة عدم التكثير كما هو ظاهر
 المذهب بل قالوا لا يوجد سبب رواية مستحقة على كثير من
 روايته ولو ضعيفة بعد ما يأخذ المذهب والتأخي بها دون
 غيرها لادنه دخل في الدين يتعين فلا يخرج منها لا يتبين وان
 سدا رسوا الله عليه صلى الله عليه وسلم يكامل الناس بظاهر
 احكامهم في قبايرهم على الا سلام وكل من يريد ان يذهب الى الله تعالى وهذا
 في حق المذهب واعتقاد المسلمين في حق من صدق منه حتى ذلك
 وعلى الانسان ان يفيح نفسه في دينه ولا يترك ما يقال فيه
 التغير في اية الدين حيا حتى لا ينال الاخرة والكفر فلا يكفر فيها
 لا يخاف منها ايداد الله تعالى بصير لا يخفى عليه سر ابرار المصنف
 وعلى من يذهب الى خلافه بخصوصه بغير مرجح النظر بينه وبين
 واجبة عليه بغير طهارة لا مزاراة له بذلك مع هذا في كتاب

النبي للشيخ ابراهيم الكركي وغيره انه ينتسب بالمصطفى قباير
 فهو اذ ركوعا وسجودا لم يركع في الركعة عند ابي الصالحين
 مع رجوع الامام وعليه التبري وظاهره انه باق بالثورة وفي
 ابي السعدي على نفي الا يقاوم انه لا باق بها ثم اذ وجد الطهر
 لا بد من الامانة ان وجد مكانا يابسا ولا يجوز قاعه كما باق
 وفيما ان هذا لا يبلغ رد الا في هذه صغيرة صلاة وليست بصلاة
 حسيقة لما انه يبالغ بعد ذلك فيها على ان المني بغير غسل
 ولذا قالوا اذا قام بقصد التمسك بالثبات في الصلاة ولا يقصد
 التمسك بها مع الحدث ويقصد بالانحطاط التمسك بالركوع ولا يقصد
 الركوع وبرزع الجهر على الارض كركنك ولو كان جفا لا يبرئ الزمان
 وقاعدتها انه لا بد من الاعادة اذا وجد احد الطهرين
 لا يبرئ من سببها اذا وجد باجتناب رجب منسفة صلاة
 لا يجتنبها قال الحلي ولا يركن الى المزاراة بالمعدن والى اذا قضا
 على السبلات وصل في الركعة فانه بعد ق عليه انه صلى بغير
 طهارة وغير نظرائه هذه الطهارة من المذهب معتبرة بشرط
 قلت وقد ابي بالفي الظاهر انه لا بد الذي ينتجنا ان كان من بعد
 الصلاة اية التبرع في غير ما يقصد بالظهور لكونه من غير ضرورة
 لظاهر المذهب وغير مكررا في المكنى منه استحقاق بالدين قال
 السيد احمد وفيه ان مسائل الطهرين من غير ضرورة في الضرورة فلا
 تنافي عليهما لانه لا بد من الاجتناب لكونه من غير ضرورة في الضرورة فلا
 عملا غير مستحقة ولا يستحق في هذا وقابلا او لا في مع قوله
 بحسب عدم الانحطاط ان لا يخرج من الصلاة عن الكركي انما ظاهرا
 بالاداء انما يظاهرها على عدم كغيره من هذا الصلاة من غير طهارة

الاخير ان يتوصل زيد اخوك لانه خلاف ما اراده واذا عرف هذا
فتفكر ان السامع اذا عرف المشا زليبه بوجه يعرف كتاب الطهارة
كذلك لكنه لا يعرف انضاف المشا زليبه بالكتاب الطهارة بل
يجوز ان يكون شيئا اخر واذا المتكلم ان يعرف ذلك يقول لهذا
كتاب الطهارة ولا يصح في مثل هذه الصورة ان يقول كتاب
الطهارة هذا لانه خلاف ارادته واذا عرف كتاب الطهارة بوجه
ما عرف المشا زليبه كذلك لكنه لا يعرف انضاف كتاب الطهارة
بالكتاب زليبه بل يجوز ان يكون شيئا اخر واذا المتكلم ان يعرف ذلك
ويصعب عنده يتوصل ان كتاب الطهارة هذا ولا يقول هذا ان
الطهارة لانه خلاف ارادته ثم المشا زليبه بهذا ما اضم في هذه
من العبارات التي اراد كتابتها ترتب نزلت المشا هذا نحو
المشاهد اشارة الى كمال استحضار الذهن اياها حتى صارت
عنده كالجزء من المشاهد ولا فاسا بالاشارة لا نشا زليها
الا ان مدرك البصر وبقيته الكر اس ولا حضور ولا انطاط ولا
لما فيها في الخارج حقيقة ولا يقال الا انطاط فتوجد في الخارج
قلت لا توجد بحقيقة بل متساوية وانطاطها ان الاشارة ليست
الطرح المرتب ولا تصح حقيقة المحي ا الا اذا كان موجودا
مشاهدا وانما نزلنا الا حضور ولا انطاط ولما فيها في الخارج
حقيقة لان المطالب ضربا من الحضور وكذا اللطاط انما يصار
ما يدعي عليها وهي الانتعش وهي حاضرة في الحضور ككتبي كن
اطلاق الحضور على الا انطاط والمطالب باعتبار الاستدس اليك
عليها عى واذا اعلت فاعلم ان الكتاب والباب والفصل كلها
من الترتيب ما عاين عقبة الا انطاط الميسرة الى التعلي للمعان

الطهارة وتتم الترتيب المذكور وقد تابت للاستيفان مركبا في
اي مركب صفت بل تامة اجزا الثابت بغير تلك المادّة وهما المضاد
المضاف اليه والثالث بغير تلك الصورة وهو الاضافه كالمركب
بني التبرج وغيره وقال الناطق المتنازلي في حركات الطول
صرفة المركب الاضافي يحتاج الى صرفة الاضافه لا يضاف له
الجزء الصوري لسو الى صرفة المضاف والمضاف اليه كذا للتبرج
لترتبة الاضافه انما لا على ترفيع المضاف والمضاف اليه فانيا
للتسوية الى الاضافه مستأني وخبره كحذف تقدير ما يتبعه على
او يطلب بيانها ويعلم ما فيه ونحو ذلك مما ياسب الناطق او جبر
ليست اخذوه يعني يعني هذا كتاب الطهارة وعليه اقتصر صاحب
الزهر بل السعور اذا اراد الا سر يترك كحذف خبر زيد
كرو مبتدأ فتد اختلاف في الاولى منها قيل لا ولي حذف المبتدأ
لان الخبر يحذف المائدة فانيا وفي الاخرى ان لا يقبل حذف الخبر
في امر الجمل اسهل بان قلت هل من فرق بين الوجهين قلت نعم
بينهما فرق دقيق وذلك انما لان الاسمي صفات من صفات
الترتيف عرف السامع انضافه باحدها وفي الاخرى تقديرها
ما يفرق السامع ويجعل الاخرى خبرا كما اذا عرف السامع في تعيينه
واسعد ولا يعرف انضافه كونه انا الا ان طلبه ولما اراد ان يعلم
بغيره فيمكن فيقول زيد اخوك فيكون اخوك خبر الزيد لانه
استناد الى طلب عالم يعلمه ولا يفرق بينها كبره انا الى طلب
يصور ويمكن لا يعلم الخاطا لها اسير قال اخوك زيد يكون اخوك
مبتدأ وزيد خبره لان ذلك مقتضى ارادته ولا يصح هذا
الاخير

وفي بعض النسخ لا يبينه قال المتأله لعله تحريف من النسخ
قال في الملح ولا وحده ان تكون بمعنى في وصفا بطرها ان يكون
الثنائي ظرفا للاول وهو مركب اليل وضرب اليوم اهكذا قال في
السرقة ليست بمعنى في وما ذكره الا لان الظرفية هنا غير
مستتقة الهم الا ان يقال الظرفية الا دعاء بينة الحازية و
يؤيده انه قد يصح قيلت باب في كذا وهو من ظرفية
الاول في المثل لول بنا على ان المراد بالكتاب والباب الا لفظ
المعينة الا لانه على المعاني المحصو صحتها هو تحت رتبة المعينة
وان المراد من الظرفية اي من مساها المعاني ويجوز
ان يكون فكوت من ظرفية المثل لول في الدال تامل وهل تنوي
حده اي ترفقة كتاب الطهارة لكتاب من جهة كونها
على هذه المسألة على مرفقة مرفقة اي المضاف والمضاف
البيان لا يحج ثم لان العلم بالركب بعد العلم جزئيه وعبارا لارج
انه لا يورث لاف التسمية به سلبت كذا من جزئيه عن
مساها الا فردى وصبرت الجميع اسم الشئ اخره مرجع الاول
لان ارجو فائدة كمن يناقش في يورث مساه العلم على مربي
جزئية فان لم المسمى المثل من امرئ القيس مثله يورث
على ان ما وضع ذلك اللفظ بازاية وهو ان السرقة وان
جمل من كل من مرفقة فالمت القول الثاني فلذا اقتصر في التام
والجزء وغيرها في تعريف اصول الفقه على بيان معنى المرف
من حيث كونه مرتبا اضافيا فقط على ما ذكره اختلف في ان
الاول هل البدائية يترك المضاف او المضاف اليه قيل
بالاول لان لا بد ان يترك في ان يورث بل بالمضاف اليه لا بد اسبق

او في بني النشبية والجمع او في لفظ المضاف اليه فقط يحذف
الصغير لا يستانه في الصفة كالجامع المثل كان الاصل الجامع
فلا مة حذف الصغير من على مرفقة يستتري التام ووصف
الجامع اليه المقتضى في المضاف اليه فقط او في المضاف والمضاف
اليه معا نحو الجامع الملام اصل تام خلا من المضاف المضاف
بحذف التنوين في المضاف اليه يحذف الصغير واستتاره في
الصفتة كما فيهما يكون المضاف اليها غير صفة لول مرف
او كان صفة ولكن غير مضافا الى مرفها بل الى غيره كما في
مرف ولول الملام وتسمها هنا قد صفتي مرفي ما ان لا يكون
المضاف اليه جسا المضاف ولا طرفا له كذا مرف فان زيد
ليس جسا الملام ولا طرفا له اضافة اضافة بمعنى الملام قد م
لزيد كذا الاضافة في كتاب الطهارة لا مية لان الطهارة
ليست جسا الملام ولا طرفا له لان ان يكون المضاف اليه
جسا الملام في كذا ثم تضاف اضافة اضافة بمعنى من لا يثنائي
جملها هنا على معنى من ولا ذلك قال ان ارجو لا مية لتعريف
الفرق وتشتد في التعريف نسبة الى من الذي هي من مرف في الجس
على ان الاضافة في الذي هي بمعنى من عازية لا حقيقة فيقال
المرف في شرح الملام في الملام وجملها بمعنى من معنى لان
عنا الملام فتسبها مع صفة الانجاب ومن الاول الثاني
على ان تضاف وهو مرفق هذا الذي لا يصح ان يقال ان كان لها
في الملام شرط الاضافة الملام كون المضاف اليه اصل
الان اضافة في يكون يضاف من المضاف اليه مرفق
من وجه وجهه تكتب مرفق البيا نية وكل ذلك مرفق هذا

وفي

بدل قوله شرعا عننا اي عبارة تذكر صد والكلد لمسايل اي
الامانة مخصصه دالة على مساليل محرمه وهذه الاحد
الاحتمالات السبعة التي قد ضاها وذكر في التلويح ان المركب
النظام المختل للصدق والكذب يسمى من حيث اختلافه على
الحكم قضيه وصف حيث احتمال الصدق والكذب خبرا وصف
حيث يطلب بالديل يطلو باوص حيث يجعل من الديل
نتيجه وصف حيث يقع في العلم ويساك عند مساله ثالثه
ولحد وطول اختلاف المبارات باعتبار اختلاف الاعتبارات
اهو مستعمل اي اعتبار مستعمل لا دلالة له بالاشتغال
هنا الاستقلال الاعتباري دون الاستقلال الحقيقي فان
كتاب الطرارة وان كان ثانيا الكتاب الصلابة كغيره اعتبر
مستقلا كونه المنطاح وكذا في الصلابة وان كان مستقلا
للطرارة الا انه اعتبر مستقلا كونه المفسود الاصل قاله
نوح اندي وقال في البحر الاحاجه الي ان يقال اعتبر مستقلا
لثبات المولد بالاشتغال عدم توقف تصور المساليل على شيء
بقاها ولا شيء فعد هاهنا كتاب الطرارة كذا في الاستقلال
عدم التبعية ثم يعتمد الاستقلال خروج الباب والمفصل
لعدم استقلالها لداخلها تحت الكتاب والكتاب قد يكون
تبعيا وقد لا يكون بخلاف الباب فلا بد من كونه تابعا وقد
يقال ان اعلم في الكتاب جنس المساليل لا باعتبار نوعها
الزصلها باعتبارها الحقيقية طرارة في الشريف ولذا قال ان
المساليل باعتبارها بجنسها تقدم الكتاب لان الكتاب
في الامنة ايجد الجنس بيشل الامناع غالبا فيكون معنى الجمع

في العلم اذ لا يعلم المضائق من حيث انه مضائق حتى يعلم ما ضيف
اليه وهو حسن لاذ المضائق اقدم من الانماط في الوجوه ورو
استبت سنها في الاعتبار لاذ المضائق يلحق بالانماط في كم
يضع الانماط بازاها لاذ انما مضائق المضائق لا تستقامت باقتير
ايها فالانماط غائبة ولا يلزم المضائق وانماها فالانماط في
المسايق مقصود باللائحة والنظر في الانماط مقصود بالنظر في
واشم حال الي انماية بالمضائق فقال في الكتاب مصدر ارب
كتبه كتب بفتح اليين في الماضي وصفها في المضائق وليست
اخرى ان كتب بفتح الجيم في البحر معنى الجيم طرف مستخرج
الحال على انه صفت لمصدر في مصدر ثانيا في معنى الجمع على ان
تكون انما الانماطية كقولنا في لفظهم انهم يريدون في
نوعا مضائقا المعنى الي الجمع بيا بنية اي في معنى هو الجمع وكذا
ان تكون حقيقيه اي في معنى لفظ الجمع قال في الانماطية الكتاب
وكذا في اللفظة جمع الحروف وقال صاحب الصحاح الكتاب اجمع
تقول كتب في اللفظة جمع الحروف وقال صاحب الصحاح الكتاب اجمع
اهو رطلت على الخط بالتمام فاني من جميع الحروف لغيره وهو
الانماط المروضه لعمامي قال في الناموس اللفظة اموات
يعبر بها على قوم من اغرضهم وهو منصرف على النظر في ال
عبارة او على نوع الناموس اي في اللفظة حال نظر الكتاب
لا يقتصر على مضائق الطرارة بل على جميع مضائق الصلابة وغيرها
لانها في صديقيات المضائق بمنزلة شرا على عندا هل الشرح
ولست في الشرح نظر لانها لان التغير به لا يخصا هل الشرح
وان كان هو القالب عندهم وانما كان الاول ان يمتثل مصطلحا
بدل

استغاله واختلاف حركته عينه عدد من الدعا على ما فصل في
على اهورزادان في شرحه على الملتقى تبعا للمعنى الثاني وكثيرا
عنه فافاد انه حاش من فلا تله ابرار بهي النكاحه وهي
في المنة المتناورة يقال نطف الذي بالضر نطفه اي في كسر
تناورة وهي اما عن الادناس الحسية كالسول والنايط او
المعنوية كالسيرت والذنوب قال الله تعالى ما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم اى من الذنوب
والرؤس وكفر للذنوب وقال تعالى فيبه رجال ينفون ان
يتطهروا اى عن الماصي والحصال الذميمة لم ضاة الله
قال الحسن العسري هو التطهر عن الذنوب بالتوبة وقال
تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها اى على
تطهير اية من شوائب الخلق والشرع كمثل الثاني عاين وقيل
حقيقة وقد امتثلت فيها شرطا اذ الحدت ذنبا حلي
والجائسة الحقيقية ذنبا حقيقي وزوالها طهرا لفة
مضمون يتبع الحاقض اى عند نزعه لما مل من ذنوب
لان الحاقض كذا ما نفا من ظهور اثرها على الاستظهار
الاثر والتم تكميره والاصل في المنة فينبذ لا يقتصر فيه
على السماع بنا عليه وما يقع كغير اى كدام المصطفى على
الضبط فتعلم عذوقه بناسب المقام وقيل لا اى حال كونه
لينة وقيل يميز اى من جهة المنة ولذا انفردت اى كونه
مصدر لا فورها لان الاصل في المصدر ان لا ينجى ولا ينج
كروا اسم حسنى يتعلم جميع افعاله وافرد هذا تشرعا لثبته
المخصوصة بالصفة التي اعتبرها الشارع عن حد اسم

من باب الحسنى المبنى وان اعتبر ان ينعى بها تصديا بل اى لان
الباب في المنة النوع فيكون ذكره مناسبا لنوع المساب وان
اعتبرت بفصلها وفرقها عما قبلها تصديا بفصل لان الفصل
في المنة النوع والقطع فيكون ذكره مناسبا للمساب للقطع
عاقبها قال وكلم المصنفين من القوم والمحدثين مسمى على
هذه الطريقة اهر وشرا كان نوعا واحدا من المساب الكتابي
المنفصلة والمنفردة واذا عاها الصلة والزاوة والبيع والصيد
بالمساب في التفرقة كما في السابية لضموع المقام لان قيد
احترار يبحي المكتوب قال المصنف قد يقال امر بالكتاب
هنا المكتوب عاها لا المساب بمعنى الحسان فهو من الملاق
المصدر والارادة اسم المصنف لانه تعالى هذا حلت الله
اى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها قال وكسر الثاني وضعت
لمبنى المصنف كالمسابق بمعنى اسم المصنفين والاعام اسم لان
الامر ولا انه مصدر بمعنى الامر وهو على التعديين يكون
الكتاب بمعنى الخروج الا انه على التصدي بزان لا يكون عاها
مرسله منه فيقال شمر المصنف باسمه ما حلت به وعلى
الان في كونه حقيقته لغيرية والظاهر انه كسر وانما الالة
كان في اعداد المقام على المصنفين لا الضمير من المصنف
ما يظهر ويحتمل الى المصنفين وهذا هو كذا اى في شرحه
من باب الحسنى المبنى قال المصنف في وصفه في الذكر والضمير
من باب الحسنى المبنى قال المصنف في وصفه في الذكر والضمير
من باب الحسنى المبنى قال المصنف في وصفه في الذكر والضمير
من باب الحسنى المبنى قال المصنف في وصفه في الذكر والضمير



الطهارة شرعا في ثلاثة مسائل في الحالة التي ينبغي عنها
نظمت الحكم الشرعي الذي هو لا ذن فيها كما نعرف
لولاها سببا حدة الصلوة وفي العمل الذي يصل عليه
على ثبوت ذلك انشغلنا بالارض ونفسنا الا عضا وسر الراس
وفي نفس الحكم الشرعي فخر طهارة المائدة وما ذكره الله في طهارة
في بركة المائدة ونجاسته اه وما ذكره الله في طهارة المائدة
ومع جملة فقال كتاب الطهارة صاحب الهداية نظر في
منه وصورة غسل ويجمع غسل يدين وتوب من خبث مرتبة
غير مرتبة ونظمت في المسألة من تلك والترتيب وظنك والنجاسة
ذلك ولذا قال وهي كبرياء فان قلت المصدرة لا ينبغي ولا
يجب قبل جملة باعتبارها محل بالمصدرة ذلك شيئا كما يجب
الانعام والبيع قال في المشتبه فليست به المائدة على ان الخبث
خفيف واما النزاع ليمر في وقتها من ان ابتداء المصنوع وان
الانعام قبل المصنوع لا يجرى في المصنوع ولا حدث في المصنوع
الصعيد بالارادة والمادة المنسوخ انما يحتاج اليها ان لا يجرى
على يده ويجب ان هذا عند عدم الاستمرار والتمدد
وانتشارها هو ما يمنع ولم يسل في سفر هذا الموضع وانما
لا في المصنوع من الانتشار والبعد وانما ينظر في المصنوع
كيف وهذا الموضع لا يجرى في المصنوع لا ينضم غايته ان يصدق
على الواحد والآخر في الموضع وهو انما هو في مبدئية استنفا
النجاسة في المصنوع في نتائج النظر وكذا كبر المصنوع حكمه
وهي المصنوعة التي لها مرتبة فهي حكمه باعتبار ان الحكم

كالوضوء كالكبر في غسل من الجنابة والنجاسة خلف عن الوضوء
والغسل واجبت وهي الجنابة الحقيقية لا النجاسة الظاهرية
ولما كان حاله متعلقا بصلوة او لا كالواري والاطعمة وهذا
معني ما في التمرجيت واسطلاحا تعلقنا بالمرح من النجاسة
حقيقية كالانت او حكمية قال وهذا الذي عايناه في اجابنا
بذلك حدث او حدث لمرتبنا احدثها انتما لمرتبنا في او
المفسد لهذا الظاهر لثبوتها فيجب ان هذا السليم بالنجاسة
افعال المصنوع فالادنى في التعبير بالمرتب وذلك الزوال في
بأن او لبيت لثبوتك بالتمتع الموضع حاله ان حدثنا متفقا
بما يستتار انهما سافرا وغير مضيق عليها فمقتضى
عبادة صاحب التمرجيت في الجهر وقول بعضهم انها انزاله
المحدث والنجاسة في خارج الخرج الزوال بدون الزوال كذا اذا
وضع المصنوع في الموضع من غير قصد فادى طهارة في ليس
بازالة لعدم التصريح بان هذا يجرى على صاحب المصنوع
غير نظافة وامر بغير يتكلم في الذي هو في المصنوع ولا يجرى
الوضوء على المصنوع فانه سبب طهارة باعتبار انزاله انما
يجاز في المصنوع الطهارة ايضا لمطهر الى محل يجب تطهيره
او يثبت فيه ونظمت بان الاتصال في الموضع لا يجرى
من غير زوال ونظمت في الاتصال في الموضع لا يجرى
لانما سافرا وادى المصنوع في الموضع كذا في المصنوع
يتساقط في مبدئية المصنوع ودون ان يجرى في المصنوع
الانزال والتمتع او عذرها الى ما لا تطهره في الموضع
النجاسة على المصنوع في شرح نظم التمرجيت قال وشملت
الطهارة

القلب ان يكون بيتا للحق وفيه من هذه الاخلاق الزخيرة التي
هي كلاب مسندة للدين ام كيف يصلح اذا كان فيه شيء من صور
الانسان مع ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولذا قالوا
الحكمة في وضع اليد في المخرجية ان يشرب باليمين المعدة لا تشرف
من الاصور يد التي اخرجت ظهروا باليسرى المعدة المحسرة
ان التي لا تذايقك فاذا خلى قلبه من الكونين ساغ له ان
يقول الله اكبر كما يحكي عن بعض الصالحين انه بعد ما حج وراى الظاهر
بالبيت والركمين استاجدين وتولى الى جدة وراى الخا ليعبر
في فراخ البحارة وراى الى البحر فراى رجلا بسط ثوبه على الارض
فوقه خضر في نفسه انا لست من اهل الدنيا ومن اهل الآخرة
فما طمعه الراد الرحاني في قلبه اذا لم تخرج لها فانك تصير لمواك
او وكما ينفع لما رهم انثابت بها في الدنيا وما في الآخرة
فالشران لم يذكره لتوقفه على النية وهي ليست لا تروى كما في البحر
قلت ومن احكامها المستقلة بالآخرة ان يدعى بيمينه في الرحا
من اثار الرضو والخير ومن الذنوب حيث تنساق بالانسان
من اعضا، المتخضعة كما جامع ذلك في الاحاديث الصحيحة
السين والنازيقات او للصيرورة بالاجل في فعله من صلاة
وطواف وسر مصحف بدو ورا وسبها السبب هو المصفي
الى التي غير من في وجوه اي سبب وجوهها قد الشايع
انسان نظرم من الصلاة لبيت سبب الحجب والطهارة بل
انما وجب الله تعالى الطهارة ووجه الخطا به على عبد بعد
ارادة السجادة مالا يحل فلهذا لا ان ارضى وهذا
ليسان التبريم الواقع في قوله فعله كالصلاة فيها التمسك

شروع الطهارة لا حلها فيها لالت الامر كما اي عن عا من التمسك
والسبب تهيئتها عنها تعين للبيئة للمثل في موقف الحاجة
ومها ان الظاهر مرتبط بالباطن فاذا احسن الظاهر حصل
تحسين الباطن ومنها كون الرضو كمن الذنوب تستقل
ذنوب عينية وانته وفيه يشمل وجهه وذنوبه يديه بفسادها
ورحليته كذلك وذنوبه ما تعلقت بالفرقة النفسانية من مرف
الظلال ورتجبه الخاطري المصاحي يسبح الرحمن قال الشيخ اكرم
ولذا يرى اصحاب الاكتشاف الرضو والنسب وما يجي
وصد يد اولد انا الى الله والامام ابي حنيفة حيث حكى
بجاست المار المستعمل فاذا زلت ذنوب العبد بالطهارة
ناهل للدخل في الصلاة والشيخ باقرا للذنوب لا يصلح
ان يدخل بيت المقدس بالحنس سحابة ومثالي ولا التمسك بيت
يديه فملا عن مناجاة روضها ان السبب اذا لم يظهر ظاهر الصلاة
وقد علم انه ليس على نظر الحنس سحابة ان الله تعالى لا ينظر الى
صوره ولا الى عا له وانما ينظر الى قلوبهم ينظرون قلبه
الذي هو على نظر الحنس وبيت الله من عبادة كافر وكنى كذب
القدسى ما وسمعت سحابة ولا ارضى انا وسمعت قلب نجيب
المؤمن فحينئذ يرب العبد في تقية قلبه من الاخلال في الامية
كل ما بالحق والمقد والمسد للفتى ووجه الحاجز بين المال
ولما والولد اكبر وعوها من الامور المردية ثم يطهر قلبه
عاصي الله تعالى ليصلح ان يتجلى بالكل الذي يتوكل به لسلوة
فان التحليل بقبول الحكمة فاذ لا انت الله كبد لا تدخل بيتا
فيه قلب لاني طمعه من الافا والافرا بالظاهر كيف يصلح
القلب

في ان السبيل هو الا اذ ابي ارادة ما لا اجل الا ابي في الرضخ
 وانما ان اراد بالمثل ما لم يكن فرضا ليشمل من الصفه عليه علم
 صلى هذا يرد ما قد حناه باننا اذا اراد الصلاة لم يتوضا انما في
 سترك المحو اب عنه فميرد كمن بترك ارادة التمثل يستقطا انجر
 ذكره ان يطلي في الطهارة اي في شرح قوله وعوده غيره على
 وطهارة ونظفه انه ان اراد الصلاة وجبت عليه الطهارة فاذا
 رجع وترك التمثل سقطت الطهارة لا بد وجوبها بالاجزاء
 وحاصل الخبر ان الوجوب في التمثل يستقطا بترك ارادته و
 الرجوع في الفرض مدح الى اخر الوقت وقد ذكر صاحب الهي
 جزيا غير هذا وهو الوجه فان السبب الازالة المستقلة
 بالشرع فاذا التمثل علم انها ليست بسبب ولم تكن الطهارة
 وليست قال الملة من قاسم فطوبيا فليبدأ في الهام في كتمه
 الصحيح من الاقوال ان سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة
 لا وجودها لان وجودها مشروط بها فلا تملك من خارجا وانما
 لا يكون سببا في المتقدم وظاهرا انه بدخول الوقت يجب
 الطهارة كمنه مخرج كوجوب الصلاة فاذا مضى الوقت صار
 الوجوب فيها مضيا ولا مانع كمن وجوب في الثالثة قال لانك
 او ارادة ما لا اجل الا ابي وهذا احسن ما تقدم عن الهي لانه
 يقتضي ان لا ياتي على ترك الرضخ اذا خرج الوقت لم يرد الصلاة
 بل على تعويت الصلاة وانه اذا اراد صلاة الظهر مثلا قبل
 دخول وقتها يجب عليه الرضخ قبل دخول الوقت وكذا هذا
 بالمثل قبل قائله الامام السرخسي في الامام في الخالص
 ونسبها الاصح كمن في اهل الطراد سببا لعدم في حكمه هو

الرضخ وغيره وانما في كل ما لا يستلزم الى الطراد وسبب المعنى
 وهذا فافصح على غير الرضخ ولم يرد ان قال فيها تقدم فرضا غيره
 ولم يقل ان فصله ان من معنى المعنى لا يوجد بغيره ولا تقى
 لانه قبل قد يكون فرضا انما لا رضى فثبت شرع المعنى
 الصلاة فرضا وفصله والطواف بالبيت كذلك وانما كتابه
 فرضه في المعنى ولا اجل سبب الا ابي وجوب الطهارة فهو
 مضمي اي وجوبها غير مؤثر فيه بل المؤثر في كل ما لا يقد
 او فنقول الطهارة لمسة واجبة لان ايت لا يجسه الا للطرث
 محذرا كما سياتي الا ابي اي بالطهارة قال صاحب الهي
 سدا اي ذكر الاقوال وهي اربعة استوفناها انما لحدوثها ان
 السبب الحديث او الخبث فانها انما اقامت الصلاة المأثرة
 الصلاة من ابرها وجوب الصلاة لا وجودها فتقول كلام الكمال في
 الرضخ على ما ورد على المعنى الاول بان الحديث في البيت يقتضي انها
 كبيت يجعها بها في رضى المعنى والثالث بان السبب الازالة
 الصلاة وضاها انما لا تشترط على الا ان ايتا يقتضي ان ياتي
 ويرجى ان ما سيجب في المنة انما ضاها على الا انما لا تمتنع
 انما اذا اراد الصلاة لم يتوضا انما لم يصل وانما لا تمتنع
 لا انما لم يزل به احد وحده فوجبا ذكره الى المعنى في باب الطهارة
 باننا اذا اراد الصلاة وجبت عليه الطهارة فاذا اخرج تركه
 التمثل وسكنت الطهارة لانه وجوبها بالاجزاء وانما ان
 يقول ان سبب الرضخ يستند عليه في ابرم انما لا يجب الطهارة
 قبل الشرع لان الارادة المستلزمة كمن لا يرضخ انما لا بد
 من تقدمه عليه كمن ما شرط المعنى انما انما هو في شر الاقوال

فان الحياطة والبراق والتمجته يستقر ثمرها بديلها لانه يرى على
الغالبه قواما بعينه لمقت احاط به قواما الكمال المستقام
وليس بجنت وتعلم بغيرها اي الطباقه الشيا من الى الصلوة محو
كان ان الله وحده في الجلاله وترفعه في الجبر وبسببها ايما لقول
بال السبب الحدث والحض والقول بانها المتسا الى الصلوة
هكذا وترفع في لحيه بغيرها ايما في لحيه لا غير ولا في الارض
نسب لاهل الارض كما في الجبر وقال انه ما يبعين من مرها بعد اذ
اخر الى اهل الارض هروم الذين ياخذون بظاهرها في امر الاحاد يث
نسبها الى امرها في انفسها وفي الارض والاهل والارواح وحدها
بغير مرجع فان قد يوجد الحدوث ولا يجيبه الرضوخ كما قال ابن
وقد يقع فانه يجيب به الرضوخ مثلا وجوبه بسببها الى انفسها
الى الصلوة ولا في الخاتمة للارواح على بعد ممكن هذا الجبر
فيما اذا حدث قبل الوقت ورد الاله ايضا بانها يتقاسمها
بغيره بوجوبها فيكون ان في منفيها الى غير الله فيفسد
ان الحدوث منفى الى الوجود والوجود الى الوجود في لحيه
الى المنفي الى السبب فيبقي الى ذلك الذي فالحدوث منفى
اي وجوبه الطباقه ووجوبها منفى الى ذلك الذي في لحيه
منفي الى رطله وفيه ان هذا لا يغير الا اذا كان الارواح كلها
وهذا في لحيه ان اذا لا يلزم من وجوب الطباقه وجوبها
وبان النساء في القاتل في المنهج الاكتفاء بوقته في واحد اعدا
مادم مستطرا ولو اعتبر في القاتل سببها لا وجوبها لكل صلافة
وهو قد يدعى بان القاتل سبب بشرط الحدوث فلا يلزم ان
حضورها وهو على الالبته وجب صاحب الخلقه كما راجح الامر

غير متطهر في ذلك اسراج السجدي في التوسيع والنظر كما فعله عند
في غسل اليد لا يجب الوضوء على عمدت والغسل على جنبه و
فيل وجوب الصلاة ولو ردة ما لا يحل بالاجماع وبما ي
في التوسيع اذ وقع ساق في اسراج الوضوء من ثبات التوسيع فيه
الا ترى ان قال لو انقطع دم الحائض بعد الطلوع وشره النسل
للطهر فسد الرقيقين القائلين بان سبب الانقطاع فاعتمد
النجاس من القائلين بان وجوب الصلاة لا تأخره عن الجناز
اوه وقد نقل في الصحيح اسراج الاجماع على عدم الاثر بالتأخير
عن الحدوث بل وجوبهما اي الطهارة مسكوم بدخول الوقت و
انما السبب اخواني في ذلك مرسوما اول وهو لم يدخل الوقت
خبر بان كل الصلاة فانه اذا بقي الوقت صار الرجوع فيه بالمشي
يعني في وجوب الصلاة تجب الطهارة وبقيتها وجوبها بقيتها
وجوب الطهارة وهو في الصلاة الرابعة وفي الثالثة والاولى
وسمى المحبة بسببها ابرزت من المتصلة بالحق فانه لا يجوز له
مباشرة الفحل الا بالطهارة وهره لم يرد لا يجب وكذا اذا اراد
تمرجع عن تلك الاردة لا يتركها لوجوب السبب وهو لا ارادة
المتصلة وقد تقدم وشرها اي الطهارة جمع بين طهارة
الشرط وهو ما لم يمتد منه عدم الصدم ولا يلزم منه وجوبه
ولا عدمه لانه ثلاثة عشر على ما في الاشياء فمنها شرايط وجوبها
اي الطهارة كمنه الصغرى والكبرى تسعة عشر بالطهارة
هي ما اذا احتضنت وجبت الطهارة على التخصيص وشرها هو
اي الطهارة والحيضة في السبابة فانه قد عتقت سقوطها
بالفعل وبقي الصلاة فاعتقد عدم تخلف الاحتياط لا سيما

السرختى وروايتهم اهل الظاهر وغيرهم في هذه الاقوال غير
فأورد كما وضع صاحب الزكرى بن بزم عليه ان اذا كان عدنا
لا يجب الطهارة بالانقياس الى الصلاة فانه لو دخلت الاردة
رجع الى ما استظهره صاحب البحر وقال الشيخ الرضى وحسنه
الشافعي انه لا يجب بالانقياس اليها كما فرغ المصنف عن الطهارة في
عن آية الصلاة لا ماذ اذا قام الى الصلاة وجبت الطهارة فاذا
ظهر قيام اليها وجبت اخرى الى ما لا يثبت وهذا مستطرد
لان عرفنا الطهارة بالانقطاع عن المشرى الى ما لا يثبت
بعد الازالة بالارجح في بطلان ذلك السبب لا يثبت بغيره والاحتمال
بل لا يبعد في ذلك السببية لما يثبت من استحالة وجوب الطهارة
مع القيام بالانقياس لان اذ ارادنا بالانقياس لم يشرها قبل التوسيع
فيها فالطهارة بعد تقصيرها لم يكن موجودا من الحيض على ما عرفت
عليه وسلم اذ لم يشره في الوضوء بعد القيام بل بعد الاردة فاعلم ان
نقلت ونقلت لا يغيره عند سبب الطهارة في قيام الصلاة
الطهران وسمى المحبة بسببها ليعلم بانها لا تترك الخلل في
نحو الاختلاف في السبب انما يظهر في نحو التثايب ونحوها
لاخبار بوجود الطهارة بخلاف وجبت عليك طهارة فانه ح
فيثبت بالاردة الصلاة على ما استظهره في البحر والمجرب في الحث
على ما رجح السرخسي وبالنقياس الى الصلاة كما رجح صاحب الخلاصة
وبالرجوع على ما رجح الشيخان في وقت التوسيع لا يثبت الا
مكثروا في الوقت بمطابقه على كونه ثبت الصلاة ونحوه
طهارة لا بداجاع على ما عرفت اي انما لا يثبت المحبة اي
الاحياء اذ هي ااردة الصلاة والنقياس اليها ما لم يشرع فيها

غير

فلا وجوب عليه ولو غير اوانا غير سرها لاذ بالاختلاف وحده اى
وجوه اصغر او اكبر وثق جيب ابي عبد الله على الجاهل
في جيبها وعدم فاسها اى المرأة وفافاها والعهر لم يترك
في العساة لعلها من لفظ النساء وصفت وقت فلا يجب
مضيها الا بضيعة قد انتهي اى انتهي اليه ضيعة وذلك بان
لا يسع ما بقي من الوقت الا معتدرا لظهور طوارى الضيعة
وشرط صحة الطهر اى رفعة بحيث تنقضي بغير رفع الصلاة بها
تجوز البسوة المأد بها ما يجب عطل او صحى ولو كان بالستر
كما هو على جنته لادعوى الحل المطلوب كسعى ربع الارس ونظام
يسير يتغير لان فعل الماعل لا يشترط كما قد ساء اندونز المظ
على الاغفل وعبر المطلوب كفى بما يغير يريج الى التغير مرج
بعدم الغفل والمال العقوف على نشره فلا يتطهر بها الطهر
فلا يصح بالانكحس بل لا يصح ازالة الاحداث بالالمستحل
فى المرأة بشرط زيادة على ما تقدم وهى بائيت مرة مرة
فانست امر وقد قلنا لها قال السيد احمد هو شرط الصحة الثاني
وتولد جيبها هو الشرط الثالث قال ولجعلها شرطا واحدا
هنا وفي جانب الرجوع لما عاى ولول جعلها واحدا بعد هذا شرطا
وهو عدم الموانع شرطا اخر لا يدخل في ذلك عدم انكحس في حال
الانكحس بغيره لانه لا يمنع من رجوعه وان لم يكن ما منع من الرجوع
هو الشرط الرابع ومنها ان لا يبرجد نحو رجوعه او قصره كما
شعر ذلك يبرهن من شرط عموم انكحس وجعلها اى هذه الشرط
بعضه اربعة الاول فيه ثلاثة وكذا الثاني واربعة والثالث
وربما ان في الرابع احد الاربعة شرط وجوهها اى الطهر اى

وخرجها عن كونها اسما صبيحة للحاكم والبطالان فيها
من ذلك كذا ما بين مالك في شرح المنار وفي التحرير والشرحة
ترب المقصود من الشغل بليب في المعاملات المألوف الا ان
المقصود ان فيها وفي المساوات عند التمكن من واقعة الامر
مستحبا ما يتوقف عليه وعند الغير بزيادة قيد وهو ان يقع
وجوب القضا فصله ثالث الطهارة مع عدمها صحى على
الادنى الى اقصى الا هو على طهارة على انما في عدم سقوط القضا
اها اربعة وثلاثة الصلابة عتبة عند ما لا يقع الطهارة الا بها
ولا يلزم من فقد شرط الوجوب فقد شرط الصحة الا ترى ان
الصبيحة اذا تطهر حصة طهارة ثم انما غير واجبة عليه كشرط
من هذه الشرط بعد ان ثبت بربط الرجوع والحيضة
عدم الحيض والنفاس والحيضية على ما في الرجوع من حيث
الكتاب والصحة من حيث اذ اراد الرجوع ونظر ما يشترط
الصلابة على المقدس كالحج والاكتمال والشرط والرجوع ولا
كان من هذا مضافا فهو مستبعد لغيره والصلابة فلا يجب على
بحر من ولا سلام وكل من يجب على اكله على الشهر لغيره
على المصنف بغيره الشرط وقدره ما اى الغير على اكله على الشهر
منه فان اكله بطلان يجب على فائدة الطهر من كونه وانما يلزم
الاستصحاب بالصلابة بغيره فانه اذا قد وجب عليه قضا الصلاة
والطهارة وكل من يجب على من قطع يداؤه من الرجوع من
منه الكيفية بعد بعض الماشي في الفترة شرطا ثالثا شرطا
طهارة ويلزم من حذف الثالث وعلى ما قررنا سابقا يتبين العدد
في هذا اى المبلغ اطلق عليه لانه ملزم به وخرج من الصبيحة
فلا

منها ثلثة منها سلا من اعضاء وهو من اضافة الصفة الى
الموصوفه الى الاعضاء السليبية وهو اشار الى المزال عنه
وهو اقراره ملكان اي قدره عن عهده من الفعل المستعمل الما الارواح
بنحو الثاني اي الى الص وهو اي الما وهذا بيان لوجوب الدليل
مما قرن منصوصي لقطعه عن الاضافة متفقت على ذلك خبر
هو واصلها ما راينا نص على انضمام اسمها لانه جار مجتمعا
ان الما ليس شرط بل اسه لانه مضاف اليه وتا بينها شرط
وجوب الشرع خذها اي هذه الشرط وهما ويجمل وجوبه
اي شرط وجوب الشرع لانه في ضمه شرط وجوب الشرع
اي الذي يحكي الشرع بوجودها عند ما صان اي يتاحل
انما ان يطلعت ما رصنا اضافة الصفة الى الموصوف اي الما
الاعضاء وهو ما يتبادر الى اسم الما عند الاطلاق في بعض الاطلا
عليه لا نفيه عند وهو يشترط الماهر المظهر طالما يكن مظهرا
وليس من فاضح الاخير من بعد مع طهارة ومع يسكون
الصبي الشرط هو بربته ايضا وهذا البيان كونه المظهر بشرع
الاستحالة فيز منبذ اي يجعلك بهذا البيان الرفع نور
عظيم وفاضلها شرط وجوب الماهر في صور اسلام فلا تجب
على الما ما كان في ذلك تجب على الصبي مع الحد فلا تجب على منظر
التيه فالسبل لا تجب على المحذور باقيا في اسم فعل منه عني
بالاي اهتيم به وما وقع في بعض النسخ ما ما في الاضافة
الما لا تشتمل ذكر الاسلام افاده النسخ الرجعي ودرهم شرط
عنه كروى اي كوني الوصف صحيحا زوال ما يبعد يستند
المنع اي يمنع ايضا الى الما ههنا ادركت وهو يصل الهمزة

وهو معطوف على
وهو معطوف على
وهو معطوف على

المسي اي المحسوس الشاهد وجوبه المزيل الما الما الما
ووجوبه الما الما الما وهي الاعضاء الما مبر بظهرها فاذا لم
توجد في مطلق البدن من فوقه المرفق والرجلين من
فوقه الكمينين لا يجيب كما تقدم والتقدم على الانزاله حيث
لا يخفى عن ذلك مرفق وشرط وجوبها الشرعي اي بالتي لا توجد
الطهارة شرعا لان يكون المزيل مستروح الاستعمال اي بان يكون
الما مطلقا طاهر مظهر لا لغيره طاهر مظهر او مستعمل مثل
المستعمل فاما المستعمل وكل ما يقع مظهر عن الانجاس لا يفتق
لا في الاحداث فلا يزيلها الا الما المظهر والمصدر الطيب بشرط
وجوبه ان يخلط بما في المزيل في المزيل ولا سلام وان كانت هو الرابع
من شرط الوجوب فلا تجب عليه ان يكون احد في بعد الطهارة
وشرطه ان يحدو المظهر هذا لا يشترط ما اذا الما له الما الما
سقط في الما من هذا بائ لا تكون حايضا ولا مشايخا
بان يتم الشرقة لها في الحداث الا كبر والاعضاء الاربعة في الاض
مع فقد ما فيه الكسبي بالشرع والمالكى كالمجيب ومن ذلك الاض
من فاقن في حاله الما الما الما اي بشرط الطهارة وبعض
منه الما الما الما الما في غير من عيوب المعاني الما الما الما
وهو الاضقات في الاض فان ضرب البيه الاول والبيه
الاول محذور في غير من عيوب الما الما الما الما الما
مما علة في الما الما ان يقول في البيه منسحق في غير من عيوب
المما في وفي البيه الما الما الما الما الما الما الما
تتطهر طاهرا للوضوء في الما الما الما الما الما الما
في اربع من الاقسام وتا من الابيات فنشرط وجوبه

مها

المكتوف للروح المحفوظ ولا يمس الا المطهر من الذين هم
اللايكه يميني انه لا يعمل اليه غيرهم مطهرون من الذين
وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه
له اذ هو جبر عن امير المؤمنين لا يربوا عن من هذا المعنى الذي
عنه ايدينا وقيل لا يمس اي لا يتركها ثم رخصنا على
مباينة الا المطهر من الذين وهذا مستغنى عنه لا تعالى
واتقوا الله ويحكم الله تعالى له مساس بالاصلي ادراك
وهذا ايضا حال عينا يوجب الطهارة لمسه وقال قوم المطهر
اي المستطهرت بالمال فالانتهى مع احتالها لهذه الوجهة كانت
كل انتظمت الا لا تدور بانه يلزم له وضوئي كل ابي طهية
الدلالة فيما على النبي فظاهروا على ان المطهرين هم
اللائكة فمنها ما قال النبي ان هذا الكتاب كرم على الله
كرامته انه انبئني في الروح المحفوظ وعظم شانه وكم ان لا يمس
الا اللالكه التي ترون المطهرين من الذين لمعهم كما قال
تعالى لا يمسون الله ما امروهم ويعلمون ما يوصرون فيجب
ان يكون حكمه عند الناس كذلك بناء على ان ترتيب الحكم على
الوصف المتألف ينسب بالعلية وكذلك يقال في الوجه الثاني
ويكون ذلك من الاستدلال بالشارقة النص لا يقتضي
مع ان دليل الضرعية الاجماع عليها وهو من اقرى الحجج فلا حكمي
ان ارجح الوجوه بتبيل ابتداء لصفه كمن هذا يتبع بلزومه
ولم يكن جاعده وفي الخلاصة انه لو انكر الوضوء لغير الصلاة
ولم يكن عندنا فيقال انه فرض على وهو موقوف على الوجوه
واحد سجدته وتعالى يعلم رسا في الكلام في ذلك جاسيا في

للضرورة بيان ما لا بد من الوضوء كمنع بسكون الميم في قوله
واكرها بعضهم فيكون لضرورة النظم ولا نه خطا مشهور وهو
بشيء الاولين والهاء الهامزة في قوله في الموقع عا بالالف
وسنت الميم للضرورة ثم لم يتخلل الوضوء من ان كرمه فاقصه
من ارجح اودام اربول وكوه اوصيفه او نشا من يا عظيم الشان
وزي يعلى بنا المنعم من الزيادة على هديتي اي شرفي
الصحبة ايضا لتساوي في نظرتين فالتعريف الامام محمد بن ولا
يستطرد عندنا في يوسف كما سياتي في قوله في الرجوع يسر
التساطر عند هار لوقطرة وقطرتين ولا يشترط عند ابي
يوسف التساطر الكبر على كسبي بخو التطرقة والمطرتين فلا
خلاف واقره صدر الشريعة والخبير المصلي رخصت مع
المزينة من ارجح بها المسح فلهذا في قوله في شانه رئيس هذا
اللفظ وهو انبئني في الثاني وقد قد سنا الكلام في ذلك
وصفها اي الطهارة فرفق اي تطوي لمصلحة اي علة اربعها
رضاء وتقلد من صلاة الجماعة وبسجدة التلذذ والتمسك
على انشغال بها اذ صلاة الجماعة والسجدة بعض صلاة واجب
للمطهر ان لا يتبوء بالخبير الكافي وهو قوله صلى الله عليه وسلم
الطهارة باليقين صلاة قبال واجب ايضا لمسلم للصحف قال
اسيد احد صلا فيقال شارقة الي ضيفه ورجع بالرجوع في شريح
المتنحى وكلمة الشرح الا في شريح ضيفه عليه ولما اورد في
المعالي للضرورة بان المطهر في الصلاة يبيد فوجوه على لا
بمسح الا للمطهر في الصلاة في طهية النجاسة الا انما طهية
الا لانه لا يخلد في المفسري في تاولها فيقال لمر بالكتاب
الذين



فوائد الهامة لا دل من هذا المراد بقوله اذا اقتصر اي اذا اردت
 التياما والثاني ما احتله من القيام من النور والثالث اقتضا
 الاقتضائات الفصل عقيب التيام الرابع مطلق الفصل بقر
 اشتراط ذلك الخامس الرابع الا صابغة دون المسح
 ولا تشها علي جواز الوضوء من غير اشتراط النية والتسليم
 والتسليم والاولا السابغ جواز مسح الرأس من اي جانب كان
 اما من جواز المسح علي قول من يراه وجبا التماسع والالتزام
 علي بطلان الجمع بين الفصل والمسح لما شر ولا تشها علي جواز مسح
 الخفيف الى دي عشر ولا تشها علي ان لا يستنجي ليس بضره
 الثاني عشر ولا تشها علي تعيم البعث في الفصل وعلي وجوب
 المضمضة والاستنشاق فبعد الثالث عشر ولا تشها علي جواز
 التسليم كريف خاف الضرر والرابع عشر ولا تشها علي جواز التسليم
 الحنفيا الخامس عشر ولا تشها علي ان فاسي لما يتبعه وجوده
 السادس عشر ولا تشها علي كل وقت السابغ عشر التسليم اذا
 وجد الماء في خلاص الصلاة فيلزمه الوضوء الثامن عشر جواز
 الوضوء بسائر الجاه وببذل التمسع عشر جواز التسليم كافي
 سبع وعشر والمشترون ولا تشها علي ان مطلق المرض مسح التسليم
 الى دي والمشترون كحقوق الجمع سبع لساناني والمشترون مسامحة
 التسليم في بناء بيته عن الوضوء والتسليم الثالث والمشترون وجوب
 غسل العار في الوضوء الرابع والمشترون وجوب المسح في الوضوء
 من مبداء مسطح الجبهة الى الخلف الاذن الخامس والمشترون وسقوط
 غسل الاذن في الوضوء السادس والمشترون وجوب غسل الاذن
 مع الرقعة السابع والمشترون وسقوط غسل المصديقي وما

عليه وسلم فانه قال ومنه في كل تخصيصهم كونه من المشركين وقيل
 غير ذلك كما بسط في المذهب وشرحها وقد تفرع في الاصول الى
 اصول القواعد في شرح من قبلنا شرح لنا فكل من اهلها به كان بشرط
 اذا وضعه الله تعالى في كتابه العزيز كقول تعالى وتبيننا عليهم
 فيها الاية ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم في احاديثهم
 عاشوراء من غير انكار علي من فعله من هذه الاية فيهم بغير
 في شريعتنا فنادية نزل الاية يعني بعد ما كان الرضوة وضاً
 بكثر مع فرض الصلاة وهو شرح من قبلنا غير منكر ولا عسوخ
 ولم تكن حاجة داعية الى نزولها لتغير الحكم الثالث اي يتبين
 فانه لم يكن عبادة مستقلة بل تانجا للصلاة احتل ان لا تسلم
 الاية بشانه وبينما دل في صراحة بشرطه وان كان لا يكون له
 وانما ذكره الثاني قلبي بربا فيمراة في ما اذا ليست بالعبادة
 المباني في كل من خالف علي كل لسان وعلي ان اذ اورد في الثاني
 كافي في جبهة اختلاف الدلائل التي هي في الاختلاف في جهة التسليم
 صلي الله تعالى عليه وسلم اختلاف في معنى رجاء خراج اليد في
 الاذخر والغير في اليد في في اسناده جدير به وهو ضيق
 جماعة النسخ الك من انه عيان فيهم من عدد من بعض الاضيق
 اربعة وسبع من قال اكثر منهم من حال المدة فيها لم ياتي بالجمع
 ومنهم من حال على المدة ووقع الاختلاف في الخمس من حال العمل
 او لا في او ما على ليقف لا يكون في نزولها في في في في في
 المدة على هذا وانما انما قد انتقلت على في في في في
 كما من هذا الحكم الوضوء وحكام الفصل واحكام التسليم وقد نقص
 الوضوء وحكام الجنب وغير ذلك مبسوط في حجم الشايع

الحل المختص فالحل قد الجارة والحد فالاسم المحل على الحال
واللامسة فانها كناية عن الجامع وبها ان من اراد الجامع
يتوصل اليه بخط فانه التي معها المسمى فالكلت الرسيطة و
رند المفسد وكرامتين اي من انه مثالي لمباها الموضعية
تظهر الذنوب اي في قوله تعالى ليظهر حق به وتاخر التفردي
فقرنه تعالى ليحسم حجه ولستم فتمت عليكم اي يجوز اني المنظر
لحديث من داور على الرصوف والداوامة ان يظهر كما الحدث
يوجب ذلك سنة الخطا وسعة الرزق وحكمة الخطا
وداوا لبعض المصاحبي والرهلكات فتدحج الرصوف سلاح
وهو يحرم ذكره المار في زوقات شربها لاجد هذا
فيما كان لي مكتبة الحديث المستندة وجبت له شها هذا
فيما اخرج البيراني عن ابي رضى الله عنه فرعا لابي ان
استقلت ان تكون ابدا على رصوف افضل فان ملك الموت
اذا قبض روح الميت وهو على رصوف كتب له شها وقد روى
الحكيم الترمذي فان من اتاه الموت وهو على رصوف اعطى الشهاد
ذكره في الجحرة وحديث الشرة والنهي الصريح في تمام الحديث
واما قال الله تعالى صورانا البينة دون امنه ليمر كل من امن
الى يوم القيمة قاله في الضياعنا حيث يابها الذي انصرا
انتموا بالابرار وهذا بخلافه امتي لاندخلان للموجود
حال نزلها كما اني اظن عاني الضياع والظن احد مسمى كان
روجه الظن في ما جاء على الاصل لا يميل مسمى على ان في الابه
التماتا مع البينة الى الخطا والتحقق خلافة فان الذي
من الاسماء الموصولة وهي من قبيل البينة وصحة العايد اليها

[illegible]

حتى اذا كنتم في الغلظك وجربتم بهم اول انظر فذكر عن الامام الى انكم
كم ترون فقال له الله الذي يرسل الرسل فيكم بها فانتم ما في
لله ميت او انظر فذكر عن الامام الى انكم الى انكم ترون فيكم بها فانتم ما في
ولم في الرضا باذ الاختصاصية اي الامانة على حقيقتها فقلت
عند غلبا وبساق الضا وانا قال في الرضا اذا قتم وفي الجا به
ون كنتم لان اذا دخل على امري كانا او منتظرا لعلنا ولا قبل
سلك علي شيخ النخلة وقل له عهدي سواك من عبيد عظيم
انا ان شككت وجبت في جاني وانا اذا جرت فاني لعلنا
قل في الجرب بان ان في شرطها جرت وصنا هاتر فذكر عن الامام
واذا لم يكن لكم ان شرطية ه وقتت ولكن لظنهم لعلنا
وفي الجا به بان الشك كيدية اي الى ان علي ان ما دخلت فذكر
اي غير حقت الوقوع بانما يكون ورجا لا يكون لادنا ان
القيام الى الصلاة التي دخلت عليها اذا امن الامور للذرية
اي التي لا بد منها من كونها في اليوم والليله حست حركت وخبائر
التي دخلت عليها من الامور المارضة وهي التي يمكن ان لا تقع
اصلا وخرج الله جلاله بذكر ذلك في الفصل حيث قال وان
كنتم حينما في طهره وكروه ايضا في التيمم حيث قال تعالى ارجاء
احدكم من الغنا يطا ولا مستمن النساء الا ببيت دون الرضا فكم
يخرج بغير حيث ليتم ان الرضا مستمن اليه مستمن وهو الذي لا
يكون عن حدث كما ورد انه صلى الله عليه وسلم لا يتيقن
للمصلاة وبين الرضا على الرضا اذا اختلفت المجلس بان تحول
من مكانه او وجد فاصل يقطع المجلس الاول كالمصلاة فان
جلس الرضا غير محلي الصلاة وسبكر المارح ان ذكر في

ان يكون غير غائب فلما استأذن لم يرد في الخطاب
ينطق به الله ومعه رجة كقوله واقبلوا الصلاة وان
ان لا يكون له بها البني اذا طمتم النساء ولان الفتى
عاطب الموجد ولا يعدم فان قلت ان فيها استناتا علي
منهيب السكاكي فانه لا يثبت طمتم التيمم قلت جوابه
ما يعدم وهو ان الخطاب ليس فاصرا على الموجد والمنا دي
بحسب الخطوط والظاهر في القية هكذا قرره
احد وقال الشيخ الرضا في معنى كلام ان الضياء ان استتم تيمم
الصحة الى الماني بطريق القصد ومن بعدهم بالتيمم و
اضواتنا وان كل من امن الى يوم القيامة بالمقصد وكذلك
الخطاب في تيمم على مقصدي الظاهر ادلا بقالنا زيد اذا صلى
فقبل بان اقامت لا تعلق بالخطاب لان الامام الظاهر
منه في القية وقد ورد في الآية في التراخي اقامت وقرأت
موضعا هو راجع الى ما في حديثنا يا حرقنا يتبع في الظاهر
وايضا في حديثه في صفه رضاء الله والدين اما مقصدا وهو
عذرة في تيمم في ايها الامام او لرجال الذين استأذنوا في
غيره وظهر كونه مذهبهم في تيمم في ايها الامام او لرجال الذين استأذنوا في
على اقصا الامام بعد علم ان في تيمم في ايها الامام او لرجال الذين استأذنوا في
كأن في الظاهر بان في رضاء الله والدين استأذنوا في
تيمم في ايها الامام بعد علم ان في تيمم في ايها الامام او لرجال الذين استأذنوا في
انظر الى الامام في الاخبار او الما طهره كونه في رضاء الله والدين استأذنوا في
بمنه في الما طهره كونه في رضاء الله والدين استأذنوا في
خالصة انك وانظر فذكر عن الامام الى انكم ترون فيكم بها فانتم ما في

حتى

وكذا ينقسم المسمى مقام المسمى لغيره فلهذا دخلت سحبه ولا
يكذب في ذلك كما تنبيه حديثه الرضى على ان منكر لفر
على فوز قال الامرائي في تخرجه الاحياء والمكتري ليرتقيا عليه
وقال الما نظا ابن حجر هو حديث ضيف اخرج رزين في مصنفه
ولا كانت الى جهة ان الرضى اكثر حيث كان ينكر روى عنه
ونقل ما لا ينكره الفسمل وكان علمه جزا عن البدن والمجر
مقدم طبعا على الما وقع في القرائن ايضا مقدم ذكره على
الفسمل وكذا كان في تعليم جبريل عليه السلام قدم احكام الرضى
فقال اركا بجمع كمن وهو في اللغة الما في القوي من الحي
قال اسمه تعالى واوي الى ركن شديد وضا فته الى الرضى
بنايته او بمعنى اللام والافيه للاستزاق في الرضى المسمى
والسخرات والمندوب وهو ما خرد من الرضا فهو للفظا
والحسن وهو بالضم المصدوب بالفتح الما الذي يتوصفا به وفي
الاصطلاح غسل الاعضاء الثلاثه وسبح الراس وعلم ان
الغسل كالرضى والمصلاة بطلت على المعنى الذي هو وصف
المفاعل موجودا كالمصلاة بالمسألة بالصلوة من القيام وبقي
الاركان ويسمى الغسل الما اصل بالمصداق والتكليف يتعلقت
بهذا او بطلت على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويسمى
المصدري ولا يتعلقت به تكليف لانه اغتبا ربي لا وجود له
في الخارج اذ لو كان موجودا لما لم موقع فيكون له ايقاع
وهكذا في غير النسل الما لم هو من الامور المتعبدية
لم يتعلل التحصيل هذه الاعضاء معنى او يقال هي التي ظهر
من الانسان فاستحسن تطبيقها لغيره الصلوة بهيمة

واحد مرتين مكرره فتخرج او مورا تحل قد سبقت ان ينسب
الرضى بعد ذكره بجملة وغير ذلك وفي ايضا انتمت لانه قلا
صغر على جميع ذلك ورضى للمصلاة ووجب المعلقات وسبقت
ولكن شرط التتابع اي الرضى وما في معناه من الواجب للاداء
وهو الرضى المستند ولو مرجع بطلت في الرضى لما لا يبين تمام
الحال فلهذا لم يعمد عدم الحديث لا تقبلوا وروى الما بعد وان لم
يكف في كونه رضى ولا معنى لغيره وارجح به ان يعمد بغيره
المسائل على النسل ولا يعمد على التيمع عبا اما الرضى لم يرد
بما دخل في الاساق حيث لم يكن مشروعا في الاستبراء
تكرر الحديث والتميم كونه الصبر على الانشائي بغيره
مع خطبة السطوت في الظاهر كونه الرضى على الرضى
على ثمانية ذواته يعني انه يجب على الرضى ان
لرؤيته في الرضى بالتميم او يعني اسم الظاهر وقد سبقت ان
اذما قيل المسمى بين الرضى من حصول الشك وانتمت كراهية
سما اذ في بالرضى الاول معادة او لا وعند الشك في الرضى
بالرؤى بالاول واما اذا لم يتجدد المسمى بعد ذلك
سببا سماع ان كراهه في مجلس مكرره تتجدد المسمى بالاول
من اراد ان يحصل بغيره كراهه في مجلس مكرره بعد ذلك
عنى على الرضى او سبب لغيره في المجلس عند تكرره في الرضى
فلا غشوا الا بغيره سبقت في الرضى من ان يرد في الرضى
والغش في غير الرضى هي هنا انما في كراهه من الرضى في
الاية مورا ولا ذلك كراهه الرضى في كراهه من الرضى في كراهه
بما في الشبهة الغشيل والتميم في بعض الما في كراهه من الرضى في كراهه

٥

مع كونها محل الخبر والشركة فالوجه بشمل البيهات المبصرة التي هي
وأيضا التعليق كما قيل كل الخورث سبداها من النظر والفرق
ارسل قاطرة انتف خلطه والنم الذي يشتمل على سبداها من النظر
ويتوصل به وذلك قال سبداها الكمال صلى الله تعالى عليه وسلم
من ضمن لي ما بين الحبيبة وما بين رجلية فثبت للجنون قال
هل ادرك على ملكك الامركة احتفظ عليك هذا واخذت
عكاه على ركب النساء في النار علي وجوهم الاحياء
ولا تخالوهم عنكم النساء ولنا قدم غسل الوجه فقلوه
فقل على سبيل السنة عندنا وللرجوع عند غيرنا والبيهات
على البش وكنش على عال تزول بها ولذا كان غسلها مع
الرقية لكون بها الدنسا وقساها ولولاها لم تقدر اليد على العمل
وقد اصبحت مرفقة كمنها بخرت لكان المخرج للبيهات والاشان
لادها فيقذفن سالار دافا فخرسها عنه والرس على النكر
والتيهين على غله فخرسها في البيهات وكنتي حبه لعم
اقرعته والند بين غلام دوت البيهات على ركبتي والتمصل
الما بين يدي فبعد كذا الكمال جعل وتفسيرها النفس التي تطورت
التيهات المسح على الساتر عنه وجوده وقد تقدم ان بالرسوخ
في فقه من اسمه ويخرج ويريد برجلية واعماله ومقوله
عند بلطوط لثمة الذنوب فيقول رخص في الصلاة فقله لادها
سبداها من البيهات فيقذفن في فخرسها في ركبتي على ركبتي
لان ما بين يدي من كذا الكمال جعل وتفسيرها النفس التي تطورت
التيهات المسح على الساتر عنه وجوده وقد تقدم ان بالرسوخ
في فقه من اسمه ويخرج ويريد برجلية واعماله ومقوله
عند بلطوط لثمة الذنوب فيقول رخص في الصلاة فقله لادها

ح

ولا تخالوهم عنكم النساء ولنا قدم غسل الوجه فقلوه
فقل على سبيل السنة عندنا وللرجوع عند غيرنا والبيهات
على البش وكنش على عال تزول بها ولذا كان غسلها مع
الرقية لكون بها الدنسا وقساها ولولاها لم تقدر اليد على العمل
وقد اصبحت مرفقة كمنها بخرت لكان المخرج للبيهات والاشان
لادها فيقذفن سالار دافا فخرسها عنه والرس على النكر
والتيهين على غله فخرسها في البيهات وكنتي حبه لعم
اقرعته والند بين غلام دوت البيهات على ركبتي والتمصل
الما بين يدي فبعد كذا الكمال جعل وتفسيرها النفس التي تطورت
التيهات المسح على الساتر عنه وجوده وقد تقدم ان بالرسوخ
في فقه من اسمه ويخرج ويريد برجلية واعماله ومقوله
عند بلطوط لثمة الذنوب فيقول رخص في الصلاة فقله لادها

عند بلطوط لثمة الذنوب فيقول رخص في الصلاة فقله لادها
سبداها من البيهات فيقذفن في فخرسها في ركبتي على ركبتي
لان ما بين يدي من كذا الكمال جعل وتفسيرها النفس التي تطورت
التيهات المسح على الساتر عنه وجوده وقد تقدم ان بالرسوخ
في فقه من اسمه ويخرج ويريد برجلية واعماله ومقوله
عند بلطوط لثمة الذنوب فيقول رخص في الصلاة فقله لادها
سبداها من البيهات فيقذفن في فخرسها في ركبتي على ركبتي
لان ما بين يدي من كذا الكمال جعل وتفسيرها النفس التي تطورت
التيهات المسح على الساتر عنه وجوده وقد تقدم ان بالرسوخ
في فقه من اسمه ويخرج ويريد برجلية واعماله ومقوله
عند بلطوط لثمة الذنوب فيقول رخص في الصلاة فقله لادها

المواظبة بدونه تنجب الوجوب وهو حي الفناء لا مستلزام على
سببية انجتناف العشر الاخير من رمضان فانه صلى الله عليه وآله
عليه وسلم واظب عليه حتى توفي اه الله تعالى كما في الصحيح
ثم ذكره صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم صراحة لما روي اجيبه ابو جبر
المطهر ان مضر بن ربيعة في السعد فذكر عليه وقال ابو البراد
بهذا ورجع ولم يدخل رمضان ولا انقضى رمضان اعتنف
عشر من شتمه الى فبسبب قضاء ذلك الاعتناء في شتمه لا
بعد ذلك تركه ولما شافها بالفتح الى الجواب بان المواظبة لا تفر
بعد الا لما روي من لم يفعل كانت ذيل السنة والا تكوث
ذيل الوجوب وروى في الحديث السعدية بانه صلى الله عليه وآله
عليه وسلم وان وجد في فيه مواظبة كن لما ينكر في التاري
كان في حكم التروك ولذلك قال الشافعي وصديقه كان التروك
منه صلى الله عليه وسلم وحده كما لا حقيقة فلما انكر صلى الله
تعالى عليه وسلم على تاري الاعتناء كان تركه حلالا اذا ترك
انما اخذ به في السير شيئا من الجواز عدم الا كما روي التاري
في الجواز ايضا فان ترك منه صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم
المسنون امره ان يكون حقيقيا وحكما وفان البيع الذي
في حمة الخيل باهتلاف المشتري لا خير قال وهو صحيح
لان سنة كفاية وتارك المشتري كفاية وضاما لان سنة لا
ينكر عليه لانه قد سقط عنه بفعل البعض اه وقال في السير
ويبقى ان يقيده هذا لما ذكره في الفعل الموطن عليه عا
اختص ويحيى كصلاة الصلوات اما اذا كان فان عدم الا تارك
عليه من الفعل لا يصح ان يترك منزلة التروك وكذلك لا بد

اساؤه لا كراهية ولكن الاولى الاتباع في باعته المالك كما
المستحب وباعته كثيرة فله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم كما
بقيت المواظبة كسائر النبي صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم في
قيامه وقعوده فانه فاستدراك التارخ في حله صلى الله
اعلم انه لا فرق بين النفل وسنة الزوايد من حيث الحكم
لانه لا يكره تركه كما في غيرها وانما التروك كونه الاول من المسايات
والثاني من العبادات ومضى كونه عادة ان النبي صلى الله عليه وآله
تعالى عليه وسلم واظب عليها حتى صارت عادة له ولسر
يتركها الا احيا فان كان لم يكن من مكرها لا الذي يعجزه
سميت سنة الزوايد بخلاف سنة الزوايد القسرية مثل
المواظبة التي يفعلها تاركها ان تركها استحب بالدين
وبخلاف النفل فانه شائع لنا زيادة على النفل والمواظبة
والسنة يفرضها وكذا اجملها ففعلها وجعلها منه
المندوب والمستحب وهو ما ورد به ذيل في جهره ولهم
بواظب عليه النبي صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم وقد طلق
المتكلم على ما يشيخ السنن الروافق ومعه قسمة في
والشرط في السنة المذكورة اي في غير غيرها مواظبة صلى الله
تعالى عليه وسلم عليها على وجه الامانة كما تقدم في هذا
للاصلاح يخرج عن القياس فانما انما في القياس وهذا
عليه وسلم لا يبيحها الا في حال الحاجة لا على سبيل القياس وهذا
عدم العمل على الله تعالى عليه وسلم في غير نفسك مع ترك
نفسه عن كراهي الخبز يخرج المتروك كذا في القياس المتروك
وكذلك ان التروك لا يفيد تركا وانما قبح التروك لا في
المواظبة

بهرج اياها اذا غري به اهو والمعنى انهم ينطقون به كالمكرمان
 الاصل في الاشياء الابا وهو لقول الثالث في الاستدلال
 وصرح في الخبر بان الاحتار ان الاصل الابا حقه عند الجمهور
 من الخصمية والاشافعية وقصة تلميذه العلامة قاسم
 عليه في حديث الهداية في حظر الخابنية والاشافعية في
 الاصل فيها هدد بالقتل على اكل الميتة وشرب الخمر فيقتل
 حتى قتل بقره فقتل ان يكون اثالثان اكل الميتة وشرب
 الخمر حرجا الا بالابا ليرى يحمل الابا حقه الاصل والحرجه عارض
 الشراعي قال انما امر الحارج وهو قول اكثر احكامنا واصحاب
 الرأي المعتبر فيه نظرت برفا لتعريف اي تعريفه لثقي
 للسنن بانه بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم وضلعنا
 عليه يعني فالماح ثابت بالاصل لا يثبت ما لشرعية وضلعنا
 صلى الله عليه وسلم فلم يكن الشرع فيها له بل ما قال
 في الزهر والدي طهر لي ان السنن ما واطلب عليه صلى الله تعالى
 عليه وسلم كذا ان كانت لا تعزى له دليل السنن المؤكدة
 وان كان مع الترجيح اجابا فانه دليل خبر المؤكدة وان اقررت
 بالا دكار على من لم يثبت له شيء دليل الوجوب وفي التلويح
 الاحتار ان مخالفة المرافعية لا يدل على الوجوب وكذا هذا
 مذهبا اصولي والا لا هم مصرعون في غير ما وضع منه الرفع
 انما اتفقوا به من المبدأ مصدر بيد اقالا المطر في كالمزاة لو
 بكر الابر وصوب ان يكرى الضم وهما على غير قياس المبدأ
 فكل الذي اولا وتفتحه ثم انه قيل بالامر كذا في الثاني مرس

ان يراود على موانظ عليه المانما بعده ليدخل النزاع اذ
 قد اذبحوا على ان سببها المرافعية المانما عليها قلت وشار
 السيد احمد رحمه الله تعالى الى ان المرافعية امر من ان تكون
 حضية او حكمية لتدخل النزاع فانه صلى الله تعالى عليهم
 وسلم بين العزوة الخلف عنها وهو الخوف من ان تفرض
 علينا اهو وباني السراج هي ما فعله صلى الله تعالى عليه وسلم
 او لوحد من احوالي السراج في لملكت السنن والمكالم في الكثرة
 وكذا ان لا يدان يقال وكالت من خصايص تلك العباد
 لان عدم الاختصاص بيا فيها ومن ثمة كان السراج
 منه وباني الوضوء لعدم اختصاصه به كما سبق لكن شاف
 الشروط ان لا تذكر في التنازع لانها لبينات الما هنية وشرة
 خاضعة عنها وقال الشيخ الرجعي هذا على اصطلاح المانما ط
 اما عند النعمان الما صديق بيات الاحكام فلا بد من ذكر الشرط
 اهو واورده عليه اي على تعريف الكمي في الجرح المباح و
 لانه ما ثبت بقوله وفعله صلى الله عليه وسلم وليس بواحد
 ولا مستحب كما قدمنا من عدم حلقه صلى الله تعالى عليه وسلم
 لاسه الشريعة الا في شئت كما يمكن الشريعة ما في هذا
 لاوه الا انما على المانما في المانما بالاشافعية
 من ان الاصل في الاشافعية بقية فلا تفرق اباحه المباح
 الا بقره او فعله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا يورد المانما
 على القول انما في ثبات اصله انما على المانما في التنازع
 كثير اما اي في كثير من الاوقات يجهلون اي يوليون
 قال في الصحاح المانما بالاشافعية الوضوء بقره لم يباكر

فانقطع ايديها اي للزنا والسرقة وكفوا له اذا جاء الناس فانهب
اي للناس وذلك لانه خرج الجزاء للشرط فيستعبد به
معنى النيابة فتؤثر في الشرع وغيره لربايت بالماوراء وصرار
كفوا له تعالى وصحة مثل مؤمننا خطا فتؤثر في رتبة مؤمنة فانه
يشترط التحريم بنية هذه الكفارة ولا يجوز بعد ونها للنفق
الجزا بالشرط فكذلك اهنا وجرا بيا عنه بوجوب الا بالشرط
وتعريفه ان ما ذكرتم مقتضى بقوله تعالى اذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وقوله خذوا زينتكم عند
كل مسجد وقوله تعالى وثيابك فطهر وبقوله تعالى فلو وجب
شروط اي لاجل الصلاة فان السعي وجوب اخذ الزينة
ويستلزم العورة للصلاة وكذا النجاسة التي الظاهر وتطهير الثوب
لا يشترط الشيء من ذلك النيابة فكذلك في الرضوخا وكذا
المعني بوجود فيها فان من جوابكم عنها فهو جانا
عن الرضوخا على انهم تركوه مضموم الالية لانهم قالوا لربنا
ما يحتاج للظواهر غير الصلاة صحة نيته وترضوه وان
لم ينو الصلاة والثاني الحل وتحويلنا ذكر فيها اذا كان
حكما غير شرط الحكم احرا اذا كان شرطا حكم لا تشترط النية
في هذا الشرط لان الشرط يراعي وجوده مطلقا لا وجوده
كأن في قوله تعالى اذا نودي للصلاة الالية لان السعي شرطا
لا ذوا الجملة لا تشترط النيابة في السعي ان يكون لاجل الجمعة
حتى اذا سمي بغير قصد الجمعة بل بقصد حاجة ولو نارية
انضاف وحضر الجمعة فادعى يجوز ويؤيد ما ذكرنا ان الشرط
الانقضاء للمفعل الاختياري وفعل العبد غير صفة في الباب الامر

لان العبد انما فتاب بقصد الطاعة وهو ما نزل لانه انما طاعة
وقربه وطاعة فالطاعة فعل ما يثاب عليه فتوقف على غيره الا
في من يفعل لاجل اول والترتبة فعل ما يثاب عليه بعد
معرفة من يتقرب اليه وان لم يتوقف على نية والطاعة ما يثاب
عليه فعمله ويتوقف على نية فهو الصلوات والصوم والركعة
من اجل ما يتوقف على النيابة طاعة وقربة وعادة وقربة الشرائع
والرقعة والمعتق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على النيابة
قربة وطاعة لا عبادة والنظر المحردي الي معرفة الله تعالى
طاعة لا قربة ولا عبادة كذا افاده الشيخ الاسلام ذكره بالانقضاء
ونحوه من ههنا لاننا به حموي وفيه بسوط شيخ الاسلام
لا كلام في ان الرضوخا ما موربه لا يجمع برون النيابة كفي صحة
الصلاة لا تشترط عليه لان الرضوخا ما موربه غير مقصود
وانما المقصود الظاهرة وهي تحصيل ما موربه وغيره لان
الى النيابة حتى يتقرب عليه الثواب وما الرضوخا الذي يجوز به
اذا الصلاة بغير مقصد لغيرها اذا لو صاحب ما المظن انما هو
حتى سال عنها بالرائي في المارحي بطل جيبه وما نوي في ذلك
الظاهرة وصلي به اجزا منه صلواته وقال الشيخ في قوله تعالى
عن ابن الحارث في شرح الهداية بعد كلامه كن الخشعة انما هو
الما موربه يتادى بغير الية وبيانات ذلك ان الشافعي وص
وافقه اخرج يقول في انما يخرج الى الصلاة فافضل الى الية
فمنافاة افضل ووجه حكم الصلاة كقوله تعالى الى الية والرائي
فاجل والكل واحد منها وقوله تعالى والسارق والسارقة



بل هو منقضة على مثلث الطهارة فيجوز الصلاة بها كيف ما
وجدت قال الشيخ انه حتى وليس صلي كمنها فرضا في الارض لما امر
به بمعنى الصلابة على ترك تركها ويجوز هذه الفرض هنا الامر
المتطوع به المستوفى عليه شرعا والله اعلم اه يعني محمول
الا متناهي متوقف على نية الارض وليس صحة الصلاة متوقفا
عليها والله اعلم ولا تفعل عن كدام ابن الكمال في دفع هذا
المتناهي والله اعلم اجاب الاله والاختلاف في التلخيص بها
والحنان والند مستحق لما فيه من استحقاقها والغلب لاجتماع كبرية
منح (فقد تقرر من هذا ايضا بان النية فرض في التوضي بسكر وجاز
لان طهره ونية ما اضعفت بالشك فتتوي بالنية قال في البحر
اما النية في التوضي بسكر الحار والندبين التوضي طهرا كما في شرح
الجمع والفتاوى كترسين الى الكفاية اه وانشا الشيخ الرحيم
بأنه في سورة الحار واحد التوليف والصحيح خلافة وينبغي على
القول بجواز الارض لله وهو مرجوع عنه وانما شرطت للنية
نظرا الى انه خلف ولما قال كالشيخ كما شرطت فيه الخليفة
مع ان الكراب لم يمثل بطهران فلا يكون حريلا للمدني ثم يفت
فيه الاصح النعبد وعن شرط الصلاة النية وانما لما افرز
مطهر يطهره فلا يحتاج الى النية الا انه لا يمنع تركه بعد النية
كمنه من اجل الصلاة لوقوعه لها بارة باستكمال المطهر بخلاف
الاستحباب لانه غير مطهر الا في حالة ازالة الصلاة حتى انه لا
وقر ان الكراب على اعضا منه غير قصد او علم انسا فان الشيخ لم
يقن متناحا للصلاة على ان النية لغيره يستعمل في النية فانه
بمعنى القصد وقال السيد احمد وانما كفى النية شرطا في الوضوء

انك سأل عليم الخطر فتمسك اعضا وضوءه اجمع المحدث
يجوز عن الوضوء والندس فقد تبين ان هذا هو كذا ان ما قيل
لا نزاع لاصحابنا ان الارض لا توجب نية في بيده غلط
ليس بذلك يعني بل يصح بعد النية وليس ذلك الظن الذي
يظنه كبريت مشائنا فاما الذي احدثه الصلاة بين الكمال
في شرح المبدأية قال الفتاوى وهو تحصيله بالتوضي حقيق
لا يوجد في غيره ذلك الفتاوى ولا يورد عليه في مذهبنا هل
الانتم يترك السنة وصرح في اول تلخيص المصنف في حصول
الندى ان اه ويا تتركها لا يجزي انهم قد اختلفوا في حصول
واما قهرهم بلام على تركها اي بدونه انهم قد كفى في غير المكية
وساقت للاختلاف في سنة التلخيص انه يات في المكية اذ الفتاوى
تتركها وتتركها في غير المكية بالمرحى ايضا بانها اي النية فرض
في الارض انما هو رتبة اي بشرط كون الارض حار وباردا اي
لا يستحال ان امر الله تعالى في غير الارض ولا بد ان شرطه وكان الارض
ان يبقوا في انما شرطه في كون الارض حار وباردا لا متناحا للصلاة
والشرط لا يكون فرضا اذ كان شرط الصحة وهذا ليس كذلك
بل هو شرط في كون الارض حار وباردا فيكون شرطه في كونها حار وباردا
كان في البحر وانما متناحا لا يكون الا بالنية اذ هو قصد الاستئصال
فان من جلي في المسجد للارحة والتمتع لا يكون له نية
الملك من عند ذهب اليد ساجدا من الما من في بيته لا يكون
لا يكون مستحلا لغيره انه تعالى فاسموا الى كذا من كذا من
احصا به المطر وفتح في الماء لم يكن مستحلا لغيره تعالى في غسلا
وجوهكم كمن الصلاة تفصح به لعدم تفرعها على الوضوء لا موسى
بل

الصوم فلا يكون مقتضاها ما يجب الواجب للكل المفسول جوبا
عصا ولا يفتلده من السنن اذ المقصود من الصيام اذ اكلها
والسنن ترايع هذا اذا غلب قبل سعي من الوجه فان بقيت
اليعسل شيء منه كمن بل هو فضل نشأ على السنة السابقة
لاذها اذا اخذت عن السنة لم يحصل له ثوابها هكذا في الاتباع
من كتب الشافعية اذ اكل كلهم التمسح في غير اية في السنة
سبح سموات متسورة نظيرها المراتي اتي بها الفصول بعد
الرجوع الى المسي الا توفى فقال شمس سبح سموات لذي
الامر اي لا ذكركم ومغلقا انت تحكي اي تذكر على سبل
الا سبنا الكرام الى السنة هذا الى رصفت بحكي او بما روي
عنه الباراي الكرام اتي بطلت بالنسبة لتستشفت اجوبتها
حقيقة يعني فبقال ما حقيقتهما فيجاب بانها قصد الطاعة
والتمتع الى الله تعالى في ايجاد الفضل ولا تعرف بانها الا اذ
المعتزة بالنسبة مع العلم بالارادة لا صرحوا بان السنة قد تكون
مقارنة وقد تكون متقدمة حتى في الصلاة بالاعتدال حتى
حكم يعني فبقال ما حكمها فيجاب بانها سنة في الوضوء الغير
الما مورر في سنة في الامر وفي التوضي بسو رالحا وببذ التمر
والتي وشروط في سائر المبادات واكتافه وفي صبره في التوضي
عبادة على يعني فبقال ابن محلهما فيجاب بانها القلب وما
الاعتدال بها فبقاعة في جميع المبادات وانما عمن لمن يخبر
عن سنة كما صرح به في ج البحر قال الشيخ الرحي وما قولهم المظلم
بها مستحب اي بلفظ توفيت وهو ليس بنسبة بل مكرها ومن
على ايجادها التوفى نعم يعني فبقال متى وقترها فيجاب بانها قبل

مع كونه مفتاح الصلاة لعدم تعليلها الا عريبي مع جمل فلو كانت
فرضا لعلها صلى الله تعالى عليه وسلم لداها وشاربه الى انجره
الترغذي وحسنه والى امره انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال
للاعرابي توفى بالخامرك اسد فاحاله على الالة وصرح ايضا بان
وقترها اي السنة عند غسل الوجه لمن اتقرف في الوضوء على المرفق
واما من اراد ان يترضا على الطريقة المسنونة فبقية على في
الا شاة حيث قال يعني ان تكون السنة عند غسل اليد في المسنين
لشأن توفى السنن قال مخرج افندي مخرجنا قال السنة بالنسبة
فلم يقلوا بالنسبة كما قال غيره اشارة الى ان عملها ابتدا الوضوء
بغيرها بابل سنة ويستجيرها الى غسل الوجه الذي هو ما روي
اذا فلهذا هو الاظهر لان ما تقدم به وشرها لا ثواب في سنة
تقدعها هو الاكالات ما في الاشياء وما على سبل البحت في
مؤكولها فانه لم يرفع على فعلها مستدرك انما روي بقوله قلت
مكن في التمسح في وجعها قبل سائر ابي باقي السنن لا بمعنى
جميع والا لزم تقديم السنة على غيرها كمنها من السنن كما
في الاعتدال في الاصل واما وقتها فلهذا فبقية السنة
حتى قبل الاستنجاء يكون فلهذا فبقية السنة عليها اهل الان
من سنن الوضوء بل من التوضي كما مر جلابد ما قبله لان
بببببب بذكره هنا فلا يستعمل عندنا قبل يصنع التوضي غسل
الوجه كما صرح به في الخاتم فمخرج التوضي بل يعني انما
قبل سائر السنن كما تقدم كما تفرق السنة عند التوضي عند غسل
الوجه فانه يجب ان تكون عند اول غسل من اجزاء الوجه
لستعز بان التوضي كالصلاة وغيرها عن الصيام اذ اكلها

اليان فتخرج البداة بكل منها فينبغي بقلبه ويسمي بلسانه
عند غسل يديه فالبداة باحد هاتعت البداة بالآخر
وكذا سبعة هو تحتها والطاوي والقدوي والفاوي ورج
في اليد اية فدها وهو ظاوية وتحصل سبعة الشخصية
بكل ذكر فلو هكل او كبركان صفيا للسنة نزل ان المراد صف
الشسمة هنا مجرد ذكر اسم الله تعالى لا التسمية على التسمية
سراج كذا الواردة عند صلى الله تعالى عليه وسلم بسم الله العظيم
ولم يجد منه علي دين الاسلام والا ضاقت بيا بيا كذا في ذكر النجاة
انتهى فتقول عن السلف وزاد في السراج في اخره ودين الحق وقيل
ان الا فضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعمود وذكر الواهد
ان يجمع بينهما ولا فاد البينة في شرح اليد اية ان المروي عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بسم الله الحمد لله
الطرازي في الصغير عن ابي هريرة باسناد حسن انتهى وانما
صاحبه الفتاوي بتعديها على الاستخاء يعني قبل كشف عورت
يكون صريحا في بقية الموضو والاستخاء مقتضى للموضو قبل
يسمي بعد الاستخاء فقط وفي اليد اية يسحب عريضة مرة قبل
الاستخاء ومرة اخرى بعده وهو الصحيح وصححه فاضلنا ايضا
الا ان اذنبها قبل الاستخاء وقد كرها حال الاكشافا وتكرها
في كل جاسة فيسمى بتقليمه ولا يترك بها لسانه سراج قال
في الاعداد وذكره تعالى حال كشها غير مستحب وهو يتبرع به
الخرعة وفي شرح مسلم للخرعة وما ذكره فاضلنا من كراهة الاكشاف
الجامع والبر لا كراهة تنزيه لا تحرم فلانا ثم على فاعلم كنهه قال
لا يجد الله في نفسه ولا يفسد ولا يلسا نه ههنا قال فيجمع بتقليمه في

سائر السنين في نحو الرضو والسفل وفي الصلوات ان تكون عند
الكثير او قبله من غير فاضل بين البنا وفي الصوم وغيره يساق
ان شأ الله تعالى ويتقال ما شرطها فيجاب بان تلتل لثاها الا
لان الطاعة والتزب شرط ذلك ولان شرطها العلم بالمطاع
والستزب البية والملا فربا هل باليه غير عالم به وليت ربح
عالم بربو الجاهل الكبر ومن قال ان الملا فربا عارفا باليه
فهرند بقت وشروطها ايضا التميز لعدم التقصد بغيره فله
نية للصغير جدا والجنون وتحوها وان علم بما ينبغي الاستخاء
ان ينبغي ما يجبره كما يستقبل ان يقصد الطاعة والتزب لمن
لا يتم ويتقال ايضا ما التقصد منها فيجاب بان المقصد بغير
المادات عن المباداة حتى يصير الفعل مشتركها لان ثلثي
عليه فلا يصلح للشرا بان بالنية وتخير بعضا لسياوات عن
بعض والكمية بمعنى فاعلم ما كميتها بانها في بانه ينبغي في
الرضو ما ذكره اياهم فيما عدا الزايف من الصلاة حلت
الصلاة والمريض يتشرط تيمية فله كبره طاعة تقصد الطاعة
والتزب من غير تيمية واللبادة قد رها الشرا والمطلوبة
البداة ههنا ايضا في غسل اليد باليسمى وكبره سبعة هو
مختار والطاوي وكبره عن المتأخرين ورجح في اليد اية فدها قبل
وههنا ههنا كبره في نمرود ج ابن الامام رجو بها ههنا كذا ذكر
في باب شرط الصلوة ان لا يتعمد عليه علة فاعلم انها مستحبة
لها وقد قال انما قال اعلم فيها حد فاعلم انها مستحبة
وبهها النية وطسلا اليه في فاكنا المدااة التحدية عمل قوله
فجودها اللسان ومروءة النية الطلابة وغسل اليد في ممر
اليدان

لأنه يجب كالمسح بالرس المدلول عليه بقوله تعالى واسحوا
برؤسكم فهذا يشير نظر إلى كونه كالأرواح يمكنه منقطعاً من
الكائن وهو كافر وقد بطلت لفظة الفرض على الوجه أي المفترض
على لا اعتقاد إذا لا يفترض على الإنسان اعتقاد انفراد
مسح الربع وفي كلامه امتناعاً إلى أن اطلاعاً على الأول حبيته
وعلى الثاني حياز لأن الأول هو المتبناً وعند أن اطلاعاً كإفاله
صاحب الجوز المتبناً درصه على صفة الحبيته قال في الجوز والطمح من
كلامهم في الأصول والفروع أن الفرض على نوعين قطعي والمفتر
والقطعي في قوة القطعي في العلم بحيث يفوت الجواز فيكون المفتر
في مسح الرأس من قبيل الثاني وعند الإطلاق يفترق إلى الأول
لأنه المفتر قال والمفتر في بين القطعي المفترق للفرض وبين
القطعي المسمى للموجب اصطلاحاً خصوصاً في المسح وفي الشهر
ما يفيد أن دليل الفرض على قوي وإفادتهم تعدد الأدلة قطعي
أربعة أنواع قطعي الشبوت والدلالة كالخصوص المفترق في
الشبوت قطعي الدلالة كالأبواب المذكورة وقطي الشبوت قطعي
الدلالة كالأجساد والأحوال التي صرحت بأنها قطعية وتبينها
الفرض بالدلالة وبالبيان والثالث المرجح والدلالة المستدل بها
وإيرادها بالمرجح ما يبين الفرض العلم ومنه هنا قال بعض
المأخرين أنه اقوي نوعياً وضعف نوعياً الفرض وهو ما تنق
الصحة بقرينة تبيينه بالصحة والي منه تبيين بعضهم بالجواز
عدم الجواز يصدق بعدم الصحة وبعدم الجواز الصحة قال في المسح
وزاد في الترتيب ولا يخبر عما يروى لأحواله الدلالة الجواز هنا
بمعنى الصحة لا بمعنى الجواز كالمقتار والاجتهاد في الفروض

البريد أن أعلم أن الركن ما يكون فرضاً داخل الماهية هذا معناه
الاستطاعة وشأنه الركوع والسجود والقيام والتميزاً كالات
لأنه فرض داخل ماهية الصلاة بخلاف الطهارة وسائر الفروض
لأنه فرض خارج الماهية وقد تقدم معنى الركن للمنة والماهية
المزاد منها حبيته الشيء لا أنه يسأل عنها وهو صاهها ولسا
الشرط ما يكون فرضاً أي ما يكون فرضاً خارجاً فرضاً فرضاً
فبين الفرض والركن العموم والمفروض المطلق تقول كل فرض فرض
ولا يمكن وكذلك بين الشرط والفرض فتقول كل شرط فرضه
ولا يمكن وهو أي الفرض يأتي في المنة لئلا يفترق ذلك بين معنى كما
في نهاية النهاية منها أنه جامعاً بمعنى التقدير يقال فرض الفاضي
المنقصة أي قدرها بمعنى المبدأ قال ابن تيمية في سؤالي في المنة
وقرئتها أي يسألها رجباً بمعنى الإيجاب وفي التلخيص الشرح
أنه حبيته في القطع والإيجاب وقال السيد أحمد والمهر والشمس
وقال الأصوليون أنه حقيقة في التقدير خارجي غير أنه لا يلاحظ إذا
درج في الاستدراك في الحقيقة والجواز في المنة كالأمر كد
محتاج إلى فرضية بخلافه الجواز في التقدير فأن الفرضية
في المنع والحققة وإنما يتعدد لتعدد المانع على الوجه لا قطع
بأنه هو من فرض بمعنى قطع كما في الخبرين قال في الجوز وهو صهي
مهرام قال في المنة دليل قطعي هو حبيته كغيره من أن يكون على
بنا المانع عليه يكون جاحدة كإفادته على بناء المانع أي
نفس جاحدة بالركن كركن الكربة إذا دعاه كإفادته كركن
الركن غير ثابت هنا وإن كانت جائزاً لفساد كركن الكربة والاصل
حبيته كركن الجاحدة سؤالي كركن قوله واعتنا وكما في شرح

الملكان وجهه كن على ما سياتي لا يشترط فعل الملكان وانما يشترط
احداً من الملأ ولو من غير فعله قال ولي جملد مصدر والمبني للمجهول
على اعادة الماصد بال مصدر ابي مفسداً ارجو في حوضه
المطلوب المصدر يستعمل في اصل النسبة وفي الربيعة الماصلة منها
للمفصلت معنوية ووجهية كرهينة المكنية الماصلة منها
الركن وتسمى الماصل بالمصدر وتلك الربيعة الماصلة على حفظ
الادرم كالحركة والناحية من الحركة والقيام والفاعل المفعول
للمتعدى كالمالية والمطوعة من العلم واستعمال المصدر والمبني
الماصل بالمصدر واستعمال الشيء في لا من مضافه اهو لا يجوز
اي اسالنا على الماصد مع التناظر ولو قطر عند ابي حنيفة
ومحمد بن ابي اسيل الما بال استعمل استعمال الالف في ظاهر
الرواية وكذلك في الما بال لم ينظر منه شيء لصحة زعمه في حقه
بما يرب انه قال ينبغي للمترجم في التناظر ان يرب المضاف والمال
شبه الذهب ثم يسيل الما عليها ان التناظر في معنى الاعضاء
الاستاذ كذا في الابد قال وقال والارد بال اسالته هو احرار الما
على بشر في المترجم حقيقة كما لو كان بفعله او باستانده غيره
او كما لو اسالته في سطره في القبيح للمترجم به ان الدين اكره
وقد ابي التناظر قطرات قال الحلي ويروى عليه صيغة التناظر
وقال السيد محمد ثم انظر اذا اسال الما وقطر قطرتي لا
يكون قد يرب في الوصف ويجوز ان هذا ان الما الصحية ان كان
الا فمضافاً عليه مكرهاً ويجوز ان الما في الاصح الظاهر انه يختلف
بتفسير السيل ان اسال مع التناظر ذكره لا يروى على
ابي يوسف انه يجوز بالحل بال اسال او لم يسأل كما في الجوزي

كالربع في مسح الرأس ويجوز غسل المرفقين مع اليدين والكفين
مع الرجلين والقدمين في الوجه وقيل في الجوزي الثاني ان المرفق
في مسح الرأس يغسل ان جبر الواحد اذا انقطع بياناً كان الكعبه
مضافاً للمرفق وثاناً البيان والمرفق الكتاب والستة دليل على
قال وهذا مبني على ان الابد مجلد وسباً ان سنا الله تعالى
تفسيره هو لا يكثر جاحداً ابي لا يكثر منه كذا في الجوزي فاما جاحد
الاكل بال الما كذا يكون مرفقاً الما لا من التناظر كذا في الجوزي
الا فلو لم يشر في مسح الرأس اوجبه الاستيعاب كذا في الجوزي
باعتدافه شبهة وقوة الشبهة تمنع التكفير من الما في ال
توى ان اهل البديع لم يكثر بواجده عاد عليه الدليل القاطن
في نظر اهل السنة بنا عليهم كذا في الجوزي انه تعالى يوم التنبه
تنبيه ما قيل من ان الارض ما ثبت دليل لا يشبهه فيه
الذهباني بان لا يشبهه من الطين ويحيط فيه بعض المندوب
ولما جاز على رجب قوله تعالى انفس الى الما وكذا في التناظر
فوجان فرض جدي وهو عايج على كل حكمه ولا يستعمل عن النصفه
كالاعيان والصلاة ووجه كتابه وهو بالبرام جميع المكففين فانما
به النصفه مستعملت الما كغيره كصلاة الما في وقتيه من الارض
بغير الارجح وبالسكن وتفسيره غسل شئ الما في وقتيه من الارض
عن ابي ابي الما في بعض الما غسل عام الجسد ولا الذي يسأل
به وكثير ما يسأل في الارض من خطي وكثير ما يسأل في الارض
عسل والستة في بعض كذا في الجوزي كذا في الربيعة واما في
الاسال في الوجه من واجب اصفاء الما في القدمين والاسال
حدوثه والستة في الجوزي عن المصطفى اليه والتعبير غسل
الملكان

والترتيب في الوحدة والاحادية والكثرة وهو مشترك المنطقين
في المعرفة والاصول منه غير ترتيب كوجوه من الجذب الواحد
والدخول والاكبر لا مشترك في كثر الخروف مع اتحاد المعنى وتساوب
مخرجه من النصف وكالفعل والفعل في التخرج الاستباق
بفسر قارة باعتبار العلم فيقال ان قد بين المنطق في تناسبا في
اصل المعنى والترتيب في كثر الخروف الواحد الى اخره لا يرد
الشيء مشترك منه وقارة باعتبار العلم فيقال ان قد بين المنطق في تناسبا
ما يناسب في حروفه الاصولي وترتيبها في جملة الاداء على معنى يناسب
منها فالأخوة مشترك والمأخوذ منه مشترك منه اه فحق لم
الوحدة مشترك من الوحدة تفسير له باعتبار العلم ومن قال ان
انما الوحدة مشتركة من الوحدة لان من جهة واحدة كما في وجهك
التي وجهه عادة نظرية ابي العلم قال الشيخ الرحمتي وما القول
بان الاستباق اخذ واحد من الانبيا المشرفة من المصدر وهي
الانبياء والمضامع والامر واسم المفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التثنية والاسم الزمان والمكان والاشياء والاطلاق مشترك
الصفوي في بعض ما يعلق عليه الاستباق الصغير اطلاق المفظ
على بعض مدلوله كما اذا رايت زيدا قتلت ريت انسانا فاطقت
الانسان وراوت بغيره لان من افراد هذه الاشياء
المشرفة من افراد الاستباق الصغير وقارة يطلقون الاستباق
على ما بعد الاسم الزمان والمكان والاشياء وذكرا باعتبار ما يرض
لهم عن الابعاث لا التخصيص ولقد اعلم هو وقال في المسألة
وقوله الوحدة مشترك من الموحدة اعترض عليه بان التلاقي
لا يشتهر من المنسجمة واجيب عنه بان ذلك في الاستباق

النهر عند الثاني يعني اذا سال ولم يظهر كذا في الفسخ وفي الخبر
قبل تاويل ساعه الثاني ان سال فطرة او قطعتين لم يتدارك
وبهذا امر في ان ذكر السقا طرح الاسال في الترتيب كما هي عليه
كبرها لاجابة البية لا حيث اخذ في مبرمهم لم تضيق بديه
اه قلت المشهور ان في المسال اختلافا بين ابي حنيفة وابي
يوسف وبما مال اليه في الشهر يعني الخلاف وقتل القربا في عني
ابي يوسف انه لم يرد وجه بل اسالته انما رجا زوال الشبهة
ابو حنيفة انه جاز في الصيغة في المسال يستلزم الاسال انه زائد
قول ثالث في المسال لا يجوز بل ان يتوقف قوله في الجمع بقوله
ان قد تطلق في المسال في الشهر في المسال في المسال في المسال
تحتاج الى اطلاق في الشهر في المسال في المسال في المسال
كذلك قال السادة القديسي ولقد تقرر عندنا انه فلا في الشرح
انما يرجع ما في الفقيه على ما اعتقده الشهر في المسال في المسال
وقد اعلم مرفوعه ان الامر في المسال في المسال في المسال في المسال
انكر ان كان الامر في المسال في المسال في المسال في المسال في المسال
قال لزوجته طلعتي منك جازي ان تفلت نفسها واحدة ولم
طلعت نفسها تنسبني ولا في حرقه لم تفلت لانها كانت موكلا
واما طلعت فلا في الشهر في المسال في المسال في المسال في المسال
في الحرقه والمشتري في المسال في المسال في المسال في المسال في المسال
منه انما في المسال في المسال في المسال في المسال في المسال في المسال
وتكرارها في المسال في المسال في المسال في المسال في المسال في المسال
فان الصبر هو ان يكون بين المنطقين تناسبا في المعرفة والترتيب
فوضعه من الصبر وانما فيه منه لوجود كل من الخوف والاصول
والترتيب

شمر يا بسط كان السببي ونحو ذلك ما يبينه الجسد على ليس بهيول
ولا بول لا نشأ ونحو غير فاما السعد والاعمال المصنوعة في
اي بعض النعمان في تعريف الوجه لولا الكثرة والمنع من نقصان
بتنظيم القاتل والضماعلا مشتركة اي حيث يتكرر نشأته في
الراس وهذا الحد لم يذكر في ظاهر الرواية وانما ذكر في غير ذلك
الاصول وهو باعتبار الجارية على المثال اي في الاستحاضة
اذ المثال فيهم طمع الشر من صيد اسطح الجبهة وحسنه
به عن غير المثال كالا في والاصلح والافترج تتحل في الشرع
البعلاج انه صحيح كمن كالا في البعض غير مقتضى على الحد الحقيقي
عندك اي المطرد اي المام بجميع الافراد ليس اي بهيول التفرقة المعنوي
الغير لا في غير بغير جهة هو الذي سالك بشر راسد على جبهة قال
الشيخ الرجعي وهو علاقة الصبابة وقلة الخطأ فلا يقيمه الفصل
من التماسه والاصلح الذي اخبر شعره الى وسط راسه من
مقدور الوجه فلا يجب عليه الفصل من التماسه قال في الشرع
بل وسرع على الصلعة اجزاء في الاصح كما في الخلاصة وفي الجبهه
قبل ان قل نحن الوجه ولا نعلم الراس ولا يجيء ذم من منع لمسح
على الصلعة بل من اجاب التسلسل من التماسه فيجوز ان يكون
الشرع بنا عليه لانه يخرج المالك و بهذا نرى ان
الاقتضار على ايراد الله اول امره وتقصيه في حق اقتضى بانه
حيث لا في الصلحة جواز المسح على الصلعة قال في المثال
اولي وعدم الاقتضار على ايراد الله امره والافترج وهو الذي
الغير الشرعي نوعيته وهما فرق الصدغي وذلك علامته الجاهلية
والزكاة وهو بخلاف الاغم الحثك ورسايتا قال الشاعر

الصغير ربما في الاستساق الكبير وهو ان يكون بين الملتصق بنا سبا
في الانطواء والفتن ليراجزاه واجاب الشك عن ذلك بتكرار التفتق
الانطواء كالوجه فيفتح فيه من الزيد كما جرت اذ كانا في
المرزبة شرم في المعنى المذلول اللطيف شايخ لا يستحق الرعد
من الاندفاع وهو الاضطراب اخذ منه الرعد الاضطراب في الساء
واستساق التبر وهو ليرجى من مقدمه راس التبر وهو القصد
فاعتبار العلم ورايا باعتبار العمل والارتيا ومشتق من الوعد
فيه من الاضطراب بشربابه كل مضطرب يتحرك فتأثيره من
وسم الاضطراب ارتدادا من الوعد وكذا التبر على كانه
يقصد الجرح سعيه فاصده منجما اي فاصد التبر كمن يرمي كوقصد
كما انا في الرجعي وكذا استساق المبرج من التبرج كمن يرمي
ولجنته في الاجتنان لا استساق وهو من المبرج من مجبلا سطح
جبرته ايعادها والجره اسم لا يعيب الارض حاله السجود
ما فرق الجاحين اي نباتات الشجر مثال غيرها ايضا كاستنفه
الصدغ اي المتوفي بربيعه المقام قال العمري ليس هذا
بافترج بل الذكر لانه التفرقة عديده فالملقا فيقتضي هاهنا
الفتنة في... ١١... التفرقة او الحثك فاعلم المقصد الذي هو
تغسل او يتناول المبرج من الوعد في قوله كان الرعد الى العمل
وقد يرمي ذلك المجد والفتن وهي جميع الجبهه ولا يجب
الوجه في ذلك شمر الكذب والافتقار وهما الحيات فان مرى ان
منبت اسنان الله اسفل وهو الذي دونك الدفعة قال في التامر
المنبت كحلمه من اللبانت وهو شاذ والفتن كمنع ابو
السمود طول منسوب على التمييز لان عملي على سطح الجبهه
شعر

يحب غسل بشرة لمرستها الشعر كما يجب وشا ريد وعفقه في
الحناء لربنا الموجهة بها وعدم غسلها وقيل يستط لا
فعداه الموجهة الما علمت بالنبات اهراق الشبغ الرحيق وحل
انه لا يصح تغليل سقوط هذه الاشيا كلها للمخرج لانا السقوط
انما يكون فيها دخل في حد الوجه وكلما التزخل لعدم الموجه بها
اما خلقته من طين الترم والافن واجدوت ما استعمل وهو
الشعر والسا قلى تحته اذا كان كثيفا لا ما اذا بدت البشرة في
سباتي الشعر عن البرهان وقد ضاعه ايضا وجسيم اي خر في باب
الحج اي انما سقط وجوب ابصال الما الى تحت ما ذكره جميعا للحج
وظاهره ان الحزيم لا يمنع ولم يتحقق عدم وصول الما لعملة الذكر
والثاني من الاركان غسل الميين استقط لتغط اذى كركه
صاحب الدرود لم يذكره الا على كونه قد اتفانينا فان الما
غسلها كذلك لا الما حتران لعدم تقيد الفرض اي فرض غسلها
بالا فتراد اي بان يغسل كل يد منفردة عن الاخرى فلو خلاها
معاصم الرضوء والثالث من الاركان غسل الرجلين ابادتين
اي الظاهرتين لادخف عليها السليبتين من الخرج الما لاند
لوردها الما عليها فان الحجر وجبتي سواء كانت عليها جيرة او لا
وهذا تغليل لا تقصيدا لتجيد من السابطين على سبل المفع
والشر الغير المربوب والمستورين بالحف وظيقهما وفي نسخة
وظيقهم من باعتبار جعلت الحجر وجبتي والمستورتين اذهابا من
المسح هو من المستورين بالحف على حسب ما يأتي باماننا
انه تنافى في بابه والحجر وجبتي والمستورين بالجيرة بشرط
جواز المسح عليها خوفا من الضرر عند مرور الما على الجرح

حذوها من النجا من اولادك وهو لبيبا من الذي بينك العدا اولادك
 وتسميته عارضا لها ورث والدار من صغته الخلد لمجد في الجدي
 اي بايجاب غسلا يتي وهو ظاهرا للذهب وهو الصريح عليه
 اكثر المناجح رعا له قول ابي يوسف بعد جود وخرجه
 الملتحي كما في الملتحي رعا له ان الخلاف مذهبا لابن يوسف
 وفي النحر والبرهات اندم وي غنة وظاهر النقول ان هذه
 خلافة وعادة البرهات وقيل يخرج ابو يوسف ما وراء العذار
 شربلا لينة واما الكوسج والامرد والمراة فيعرض عليهم غسلا
 اتفاقا قال الشافعي في شرح الملتحي لا يبرض غسل باطن الميئين
 فلا يبرض غسل الوجه مضمنا غيبية وكذا غسل رجليه وغسلها
 شديدا في ظاهر الرواية وقيل لا يجوز غسله الا من كان ولدت
 عبثا فبرضت يجب ايصال الماء تحت الرصم ان بني خارجا يجب
 العيب والانداج قال السيد احمد وظاهره انه لا يجب غسل باطن
 المسنين ولما كان الكفاي كما في حصة ولا يفترض غسل باطن الاثمة
 ولا باطن النحر ولا اصول الجنبين يعني ان غسل وجوهه
 ولم يغسل الا انما احت حاجبه اجزاء كذا في لبيبا من وهذا اذا
 كانا لم ينجس ولا غير من غسل الشتر قريبا وفيه والحقية في محمد
 من لا غلة لحية فالامتنع له ان يغسلها وان لم يغسلها اجزاء
 وبما لا يملك الا ان يغسل الشتر في الرصم ليس بوجوب والغبار وبني
 الشتر لا يبرض عن الراس الجنب المني جدا في يجب ايصال الماء
 عند اري الثاني الى الجنب وعند في التخييف ايصال الماء في السالك
 سفر الجنب والشا رب من الادان مطلقا وفي التخييف في السالك
 لو نضر الشا رب لا يجب تخيله وان طالع يجب تخيله وكذا في ابر

لا خلاف بيني اهلنا في تفسيره بذلك واما ما رواه همام عن محمد
من انه المفضل الذي في وسط القوم عند معقد الشرك فانفت
الشوا رصوف ينشأ في الميسوط انه سهو منه وذكره الاصحح قول
الناس انه في ظهر القدم وما قاله حماد بن محمد بن ابي هريرة في الخبر في المجد فليقل
فانه ينطق خفير اسفل منه هذيت الكعبين وقد فسره في الروايات
كعب الطهارة بما قد منا وفيه لاية انشا قاله وذلك انه لما كان
في كل يد مرفقة واحد قوبل جمع اليد في جمع المرفق على اعتبار
انتماس واحد واحد الجبهة على احاد الجمع الاخر وهو من الاعجاز
الطبيعية ولو اتخذ في الرجل الجمع الكلام فيده ان كل رجل
من ذلك الاسلوب وقوبل الرجل بشتية الكعب على انه في كل رجل
مستند وفيه شتى ابي داود وحسين بن احمد بن صالح بن عيسى بن مسلم
بشيرة النخوف فلان الرجل يلزم من شدة يركب صاحب كعبه
بكعبه ولن يتحقق الاتصال الا بما قلنا واما الاستدلال بال
مالا في موجد اختلف الناس في شدة بنفط بنفط لمج ومه
فقد صفت قلوبكم وما تعدد بنفط الشدة ولو كان كما قاله همام
ليتم الى الكسب الى المرافقة فزده في الخبر بانه غير متعين لغيره ان
يعتبر الكعبان بالشمس الى المرافقة من جنس الرجل وهو شتان قال
في الشهر هذه الاعتبار غير مستبارة متاملة الجمع بالجمع المتسخي لا
نتم الاما على الاحاد او اجبت غسل يد واحدة ثم على واحدة
وعت الغاية فيها الى الكعبين فاقضى ان في كل رجل كعبين وور
الثالثة خبرها اما بالشمس او يد لا لانه انفس على ما قبله وان
اوقع الجمع موقع الشدة شروطين عليه السمين فقال خرج بين
اصبنا الى كعبها لفظا وتعديدا وكانا فزينا من صاحبها

[illegible]

قلنا ثبت ببيعة النضر غسل احداها وكد لا نغسل الاخرى و
تتبعه بان المشهور في رواية النضر ان يكون الشك فيها اسما
ميتا في تتسمو بيلا عليه شيئا مفاد لا كما لنا في غير النضر
الا ان الذي لا يستحق ان يجمرها هو ما ليس كذلك فتدبر القول
كان يجب غسل واحدة في التباين الا انا اوجسها جميعا لمؤثر
اسم على تعدد تباين عليه وسلم وفعل وراجع المسألة اما القول في
ثبت من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقبل الله صلوة امرئ حتى
يضع الطهور ورواه عنه فيمنع يجره ويد ثم يسجد لاسم ثم يغسل
رجليه واما الغسل فكل من حكى من الصحابة صفة وضوءه صلى
الله تعالى عليه وسلم اصرح بانده صلى الله تعالى عليه وسلم غسل جلته
ثم الاربع افعد علي ذلك ايضا ومن البحث في اني بانها قد
على الثانية وهو الداليت دخلت في الدنيا اولها والخاتمة في ذلك
اربع مذهبها احداها وحولها في الدنيا مطلقا الا جازا والاشارة
عدم الدخول مطلقا الا جازا والاشارة الاشتراك والاربع المقتول
ان كان ما فيها من شئ ما قبلها وعدم انما يكون الاول
بما رصده الثاني فضاويا والاشارة اوجه التساوي اغير موقع
الشك في وضوءه استحال كونه الى فحق مثل قوله تعالى ثم اغسلوا
الي الديار ونحو الاشك في تناول اليد فدل يثبت التباين بالشك
وفي مثل قوله تعالى الى المرافعة فما وقع الشك في الخرج بعد ما
تناول صدركم لانه قد قال يخرج بالشك والاربع الطهري وجوب
غسل الاربعين واكسبين لان المرافعة من جنس اليدين وكسبي
من جنس الاربعين مع ان الثانية بحيث لم تدخل كل الي كانه
صدر الملام متنا ولا لها فدخلت تحت الدنيا بخلاف ما هو الم

جائزها قلنا لانه اوجه احسنها المحم وطلبه الافراد عند بعضهم
وطلبه التشبيه وقيل التشبيه ثم الافراد تقول قطعت روضه
الكسبي وراسي الكسبين اهو على المذهب يشبه الى خلافه في
رضه قال يقول من اهل الظاهر ان الاربعين واكسبين لا ينبغي
غسلها ما ذكره وادى ان الثانية ببيعة رة النضر غسل يد واحدة
ورجل واحدة والاخرى يد واحدة هذا يشير به الى ما في الدرر
غيره قال في الدرر فان قيل رخصت الجمع بالجمع في الآية فيقتضي كون
الواجب على كل واحد غسل يديه رجل قال فوج اقتضى في كل واحد
ذكره متا بلة صيغة انفسه لا يجوز ان تباها فالمعنى فالغسل كل واحد
منكم وجهه ويداه ورجله وهذا كما توي يقتضي ان يكون الغرض
على كل واحد غسل يديه ورجله واجيب عن ذلك بان كان ينبغي
ذلك الا ان تلك اليد الواحدة والرجل الواحدة مجزولة هي
اليمين واليسرى فلا يثبت وجب غسلهما جميعا بينهما كما في
الشرح او يقول ما اشار اليه انما مر ان ثبت احداها بعد ان النضر
وهو ان يوجبهما سبقتا الكلام لرجعي لا يحتاج الى ترتيب بينهما
البيع ومرتبة والامتنان كل من ذلك من قوله تعالى داخل ايد
البيع ومرتبة الا انما يستحق ذلك ذلك من قوله تعالى داخل ايد
البيع ومرتبة الا انما يستحق ذلك ذلك من قوله تعالى داخل ايد
منه لانه يصلح الام الذي ينبغي اليه لا صورة النضر بحيث لو
حلف لا يغيره اصره بغيره بعد الموت لا يجب ولعله شرفها
او كثر احسن لوجوه الا ان لا بد من مثل قوله تعالى ولا تغسلوا
ثبت من حديث النضر ان الاستحفاف والاربعين في الاستحفاف الى الظاهر
منها وهو ما لا استحق اليدين والرجلان في الاستحفاف الى الظاهر
قلنا

والخف ان شيئا ذكره لا يدل على الافتراض فالولي الاستدلال
بالإجماع اهـ قال في الشهر مصنف الاجتباط هنا هو المخرج عن
المرادة بغيره وما نسب اليها اية سره وانما الذي يبراه
لقول زكريا لانه لا يدخل في الجبا ان هذه الآية لا سقط
ما ورها يعني اية داخله والارصفت باغسل على كل حال
والنصف بسالة البيه ايجاب عنه في حق التعير فاذا الكلام
هنا في المقتضى يعني الانعانة على المرف ثم يرد النصف بمثل
قوت القرآن الى سورة كذا والبراه اية الى كتاب كذا فان الثانية
فيها لا تدخل تحت المباح تناول الصدور بها وقوله ولا ولي
الخ بما لا حاجة اليه اذ المروض المصلحة لا يحتاج في اثباتها الي
الاطلاع بجماع ابي الرجاء وقد مر الكلام في ان المجرد اذ قال
لا اعلم خالفا قال اني لا اقول انه اجماع اهل اختصاصه وفي
الترتيب في اجماعهم فانافذ واذن عامرو الكسائي وجعلوا
يهيبون ولم يجمعوا بالانصاف عطف في المنصوح في قوله
وجودكم وليدكم الى المرافقة فترككم ابي الكمي ونرى انكم
ادركتم قوله اجماعهم بالانصاف اجماعهم فصل
في بيان ما مضى من مفسدات الاسراف الذموم عطف على المسح
لا التمسح وكان للتنبيه على وجوب الانقضاء وقيل ان الخار
باعتبار الجوار والانتفاع لفظا لا معنى وشمله مرة اخرى
وخرجه عن النقص على الجارية لكونه مرفا كرهت ما تخبرون
وكم طبع عند قولهم خرج صيب من بيضه من الخار
قيا منه ان يقال خرج بالرفع لانه صفة للخرج واما ما ذهبا اليه
ابن جرير الطبري ان فرضه الجليلين النجسين يعني الفصل والنجس

تدخل كل واحد الى حرية الآخر وادراك صدور الكلام فلم تدخل تحت الحرية قال
في الجهر بما في غاية الابدان صانها قد تدخل وقد لا تدخل فتدخل
احتياطاً مردود بان الحكم اذا توقف على الدليل لا يجب مع عدمه
والاحتياط له البرهان باتومي الدليلية وهو فرع خارجيها وهو
منتق وافي الهداية وغيرها من انه غايته لمقدرة تقديره
اعلموا انكم مستغنيين الى المرافقة مردود لان الظاهر ضلقة
بالغسلوا ارتلتمه بعبده خلداف الظاهر مله ملجى مع ان المقصود
منه الاستطاد وهو لا يوجب عاقوف المرافقة بل عاقف باللفظ
بجعل استطاد من المكتب الى المرافقة فلم يثبت الاول كما لا يخفى
وفرتم بين غاية الاستطاد وغاية المدبات صدور الكلام ات
كان متناوياً لا يبعد الى نزي للاستطاد كسنا ليتها ولا يرى المد
خو ان الصيام الى الليل ليس بغير الاستطاد فبالغاية في
البيبي فانما هو المروي بين عدم الدخول كما اذا حلف لا يكفر الى
عشرة الام لا تخاف الله الا شمع تناول الله وكما خرج المضمين
وكذلك راس السكة في قوله ولله الاكل السكة الى راسها
فانها لا تدخل من النكتة ولا التكرور وما ذكره المفسر في تفسيره
الزكريري والتفت الى ان يفت الى تفسيره حتى النهاية مطلقا
فانما دخلوا في الحكم وخروجها عنه فاصريه ويرى الدليل فاقبه
دليل الخرج قوله تعالى فطرق الى صبيحة وعاقبه الدخول اية
الامر بالمعروف فانه لا يسيروا الى المسجد الا تعصى عن غير اية يدخل
وما تحت فيه لا دليل فيه على احد الامر في فتاوى ادخل فيها
احتياطاً لادام برعه حتى في قتال عليه وسلم انه تركه سارها
فلا يفيده الا فرض لان الفصل لا يفيده ويقدّم مع الاحتياط

المسح فاما الحكمة في تقديم الله تعالى مسح الرأس على غسل الارجل
لاننا نقول يتقدم هذا كما لا يخفى منها ما ذهب اليه الشافعي
من وجوب الترتيب في بعض الارض وقوله البيضاوي وفي الفصل
بين يميني اخبرني اباي ووجوب الترتيب اه وابي فعملته
عند من لا يقول بوجوبها كما حنا ومنها التسمية على الاقصا
في صب الماء كما قدمنا ومنها ان للرجل حالتي حاله الاستبراء
بالنفس وحالته الاكثشاف فاقترنت الحكمة الى لهية ان غسلها
في النماء الاحوال باقى المنسولات فغصب تارة وتارة الى حاله الاكثشاف

التي هي حاله المنسل وجرت اخرى مبيدا الى حاله الاكثشاف
ولما يصح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انه مسح رجليه الا وتسلها
خاف قال ابن النجاشي انما يخلع يمينه لانه في غسل يمينه بعد الاكثشاف
الاكثشاف وهو ان يخلع يمينه على يمينه ثم يخلع يمينه ثم يخلع يمينه
في مسلكه وجوب غسل اليدين واليمين والاكثشاف واما خلافاً لغيره
في مسلكه الاكثشاف انما لا يكره الاكثشاف الا بالاجزاء لا

الجزء بجزء فيقتضي الدليل والابتداع يقتضي هو اه وذلك
منه في كل واحد من يمينه وخصه من الارقصة فيهم
تعالى بعض الكثر وتكذيبهم المنصوص القطعية وانما ظهرها
على مقتضى هو اعم يربى عنها جابر بن عبد الله كما ذكره الشافعي
في تفسيره انما نزل الله ان يركب وقال اخبرني رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم انما الناس كما دخلوا في الدين فخرجوا في
الدين فخرجوا في هذه النقرة انما نزل الله ان يركب الجاهل ثم دخلوا
فيهم ثم نزل الله ان يركب فيهم ثم نزل الله ان يركب فيهم ثم نزل الله
الاحكام فاقبته فيهم ثم نزل الله ان يركب فيهم ثم نزل الله

وجعل الترتيب لانه لا ينبغي وقال القرطبي في التفسير قال الخاس
ومما احسن ما قيل فيه ان المسح والنسل ولا يجان جيبا فالسح
واجب على قراءة من قول الجاهل والنسل على قراءة النصف والاقا
بقرته ابني وروي التميمي ايضا عن الحسن النخعي وابي هو
مذهبهم وكذا عن الجبالي في كل ذلك مردود بقوله الى الكمين
ففيه ذلك فلا هو على كونه مضمولة لا ندجا فيه فالسح
لغيره لا غاية وكل من قال بمسحها لم يعمل فيها الكمين
فتراة لا فلا هو مبروك بالاجماع قال ابن المبرية انتمت لانه
عليه وجوب غسلها الا الطبري في غيرها المسلمين والرافضة
من غيرهم وقد دلت الاحاديث الشريفة على وجوب النسل
والعبيد على النرك منها ما اخرجوه الشيوخ عن عبد الله بن عمر
ابن العاص قال قال خلف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عا فب
سنة سارة فاذا هانا وكنا قد ابرهنا المسح فعملنا ثمنا
في كل واحد من يمينه وخصه من الارقصة فيهم
وقال الشافعي في كتابه في مسحه من الارقصة فيهم
حينئذ يخرج من يمينه وخصه من الارقصة فيهم
ثم غسل يمينه كما اورد الله تعالى ولم يثبت عن احد من الصحابة
خلافاً لذلك الا عن علي بن ابي طالب وروى في بعضهم الا في
عن ذلك قال عبد الرحمن بن ابي ليلى اجتمع اصحاب رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم على غسل القدمين واه سعيدهما
منفردة ولا يقال ان الحكم اذا تقرر في الا رجل بالنسل ولف

انها رواية الاصول وفي مخرج الرواية انها ظاهرا ولا يظهر
المذهب واختيارا عما ذكره المحققين منها احدا بنا وصحها في شرح
التدويري وقال في الظهيرية وغيرها التنبؤي لان المسيح يكره
بالالة وهو الاصابع عادة والثلثة اكرهها ولا يتركها الكل
كن نسبة في الثلثة رواية الثلثة الى محمد وعلى تلك جرى
في الرواية وعربي رواية الرابع اليها قال في البحر وهو المثلثة قال
بعض المتأخرين ورواية الاصابع الثلثة انما رواها ابن
رستم عنه في فخره ورواية بلزم من ذكرها في الاصول ان
يكون ظاهرا ولا يبين عن محمد الا عن الامام كما قد بينا وثلثة
الثلثة لا كثر في رواية عن اصحابنا انه مقتدر الناصية
فان قلت المذكور في الاصول خال عن نسبة القول اليه قلت
بل في وكنه يحول على انه قد كان في الفتح فقيما على هذا في
الرواية من انه ظاهر المذهب اي عن محمد وتلك المقتدرة
انما هي ان لا تذكر حكم الكل في غير المثلثة هذا من قبل
المقتدر لشرح في وسطه فتدعي الغفل الى تمام البيت فانه حكم به
بمقدرة رها من الرايين وفيه يثبت عربي فذكره كدركه ان
الظاهر في مذهبهم انه لا خلا في اعتقاد الرايع غير انه اعتبر
المسيح به وهو عشرة اصابع يومها الثلثة ونصف غير ان الواحد
لا يختار في كل يومها قالاه بان المذكور في النصائح هو
عليه فكان بالاعتقاد في كل يومها والرواية الثالثة في تدريس
الموضوع في سبع الرايين هذا الماقتدرة اختارها التدويري وفي
الرواية وهي الرابع والنجية انها اقل منه وكذا ذكر الاسباب في
رواية الناصية ثم قال هذا اذا بلغت ريع الرايين والافلا يصح

فيها لا يثبت لادن البقرة في صلح الله تعالى عليه وسلم في قوله
ان يتناول ان العمل يوجب التطل بالنظر في شأنه وما في قوله
يثبت في حقنا الا المتأثر ليرجع فيسببه الاجماع في حقنا
ولا لثة الآية طحاوي والرابع من الرايان مسج وهو لثة
امور البقرة على التي وعرفا مائة البقرة المبتدئة المصروع
بغير الرايان وسكونها جث من اربعة اجزاء الناصية
والثلاثة والرابعين كافي في التمسك في الرايس قال في البحر
على شمس الرايس ليس بدعوة المسح عن البشرق لا ينجي من
التدريس على المسح على البشرق ولو كان عدلا لم يجزه ولو صح
على طريق ذواته شئت على لسانه ليرجع في الامداد اعلم
ان في مقتدرة فرض المسح من الرايس روايات اشهرها الرابع
وهو اعم روايته ورواية اما الرواية فلا تتفق للثلاثة في غيرها
وتعمل المقتدرة من الرايان كافي في التمسك في الرايس
واما الرواية في اختار الماقتدرة من الرايس ليرجع في الامداد اعلم

في الجذير في الرايان من ان الماقتدرة وهي اذا دخلت
على الراية فتدعي الظاهر كل المسح كسج من الرايس ليرجع في
ان في كل فرد في العمل في كل الراية والتدريس سعي باليد يجر
بوسم في مقتدرة في مقتدرة في الرايس والرواية في مقتدرة في
مقتدرة في الرايس لا تقتصر في غالبها سوى ربيعة في مقتدرة في الرايس
من الراية وهو الماقتدرة في الرايس ليرجع في مقتدرة في الرايس
في الراية كما صح في مقتدرة في الرايس ليرجع في مقتدرة في الرايس
الموضوع في مقتدرة في الرايس ليرجع في مقتدرة في الرايس
عن الامام وفي غاية البياض انها ظاهرا ولا يظهر في الرواية في مقتدرة في
انها

تبرت بالطنى لان المسح عليها غير محرم في حق لا يتعبد مسح الرأس
بجانب معين فيجوز المسح في اي جانب شئت او كان السنه البنية
مقدسه وقال المقدسي لم يمسح على طرف ذوائه شئت على راسه
لم يجز ولو جاز صابته مطر فذلك ان الالة لم تقصد الا اللد بصل
اي الخلل فاذا اصابته من المطر قدر الرضاه اجزاه بجر وبلل باق بعد
عسل وهو قيد بالباقي لا يذو مسح بصل في يده اخذه في مفر
منسولا كان او مسحوا لم يجز عطلتا كافي ارمذ بته على التبري
بشبر يخالى خلفى وهو ان البطل الباقي يكون مستحلا لان باقى
منه البطل في الكف لا يجلى اما ان يكون من المرقه الا ولي فمقد
رفعت عنهما الكثرات ومنه انثا فبها وانثا للشد فعدت حملت به
البرية ولا ذلك منعا لما الشرب وفي التبرخا نذرت من الخيط ولو
كان في كفه بلل لمسح به لاسه اخذاه قال الحاك الشربيد هذا اذا
لم يستعمل في محضه من اعضائه بان يدخل يده في انا حتى اقتبلت
واما اذا استعمل في محضه من اعضائه بان غسل بعضا اعضائه فمقت
في كفه بلل لم يجز ويضعه الكثر في جامعه الكثير على الرواين عن
ابي حنيفة وابي يوسف مفسرا محلا انه اذا مسح برأسه لم يقبل
غسل في رغبه لم يجز الا با جدي لا يذو قد ظهر به مرقه كثر
والناسخ خطا لما كثر وقالوا يجوز مسح الرأس بالبلل الباقي في كفه
منه بعضه فمفسر محلا ان معنى سوا ينج ذلك الدليل بهذا فذلك
المفسر المفسر او بدونه والصحيح ما قاله الحاك كثر به ان
اكان فلو ذلك المفسر المفسر ببد اسالنا عليه وقد
الا سقاى بالباقي في كفه فلا يجوز المسح به ولو بقي بلل في كفه
بعد اسالنا على علي وراسه الا يسرمت غير ان يد كفه جاز المسح

المسح في اليد باي وجه الحسن انه لا يوجب ذكر الكثر في اليد والى
انه مستأرا لانا صيته كما قد مناه ولا رايعة من الروايات انه مستأر
اصبح واحدة عرضا وهي رواية عن الثاقي وعن النشاف في ايضا
فكره في المجتبى وغيره والمأسمه من زلات شمرات وهو
المشاور عن قول الثاقي في المسأفة والسا دسة الا كثر وهو قول الحسن
البصري والسا بعة المأل وهو مذهب مالك واهل المدينة مرق
اكثر عن قول الثاقي فانه يستأر الاستلبه عنده بعبه مختلفه
اعتبارا بالمفسر ولما ما اخرجه اصحاب السنن عن علي رضي
الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يجل يده في الالاف
فمسح برأسه مرقه واحدة قال ابو جرد واحد بشت عن ثاقي
كما قال علي ان مسح الرأس مرقه فافهم ذكرنا الموضوع في الالاف
قالوا ومسح برأسه ولم يذكر عدد الا هو قلت ولهم ان انا ابن
القيم الخواريه ولم يوجب تنقيب مسح الرأس الا في حديثه في صحيح
الروايات صحيحا في التنقيب في ربه صحيح فذلك الا ذنب
لانما تزل عندها ولا يجزى ان وما حو لها من الجليل الخواريه
من الروايات لانها يستأر من الرأس وفرض المسح بشت بالليل
الاعظم كونه الا ذنبه من الرأس بشت بالليل وما يمت بالليل
لانما تزل بالليل كما ان استئصال الفخذ بشت بغيره قال قول
وذكره في شريط المسح في الرأس وهو قطعي لا ينافي باستئصال
الجزء بشت كونه من كثر من البيت بالليل وقد استأر لاطرافه
الاعظم في اليد بشت ليطا ليا فلا يمت بالليل في اليد بشت لاطرافه
بكون الا ذنبه من الرأس وان كان لا يوجب رايه بشت
لكم لا الخلفه لانه انما بشت لبيان الاحكام كنه لما كان
بغيره

كأنه لو كان يدند حسد على قدر التلاذث من الاصابع وهذا
مفرج على رواية كوث المفروض في مسج الرأس مفقود
اصابع ولا فحنا القدر لا يبلغ مقدار ربع الرأس اللهم الا
ان يقال انه بالمد يبلغ ذلك لانه يترك بين المداضع
او كات مسج رأسه بالبعاصم والسابع مع ما بينهما هذا
ايضا متفرع على رواية التلاذث لان ما بينهما يبلغ قدر
اصبع فان ربع الهندي ولو مسج بالسابعة والاربعة فمتر
فيضعها مع ما بينهما من الكف على الرأس فيستخرج لها
اصبعان وما بينهما من الكف قدر اصبع فتصير ثلاثة اصابع
اهو قال في الدهر وجع على الروايتين اعني رواية مسج
الرأس ورواية التلاذث الاصابع ما لو وضع ثلاثة اصابع
ولم يجد حاجزا على رواية التلاذث الا ربع ولو مضوا
لانه لو كانت بالقد والمفروض وهذا بالاجماع اما لو حدا
حتى بلغ القدر المفروض ليجز ايضا عند اصحاب التلاذث
خلوفا لرفقوك والاختلاف في الاصبع والاصبعين اذا بلغ القدر
المفروض بالمد كذا في الباع وفي الصغ ليرافى كل سرهم في مد
التلاذث الا الجازم انه قال وقد وقف على ما هو المعمول
ولا ريب ما في الباع من قوله ولو حدا الكفا لكان يقول
ان صاحب الباع ارفع اعني المستوية فان مسج برسر
لا الموضع على نه قال في الجرح مسج با طرف اصابع
ولما متعاطا جازم لانه اذا كانت متعاطا لا يتدل
منها اصابعه ابي اطرزها اذا حده صار كما نأخذ ما جديدا
كذا في المحيط اهو ولم يذكر في ظاهر الرواية ما لم يصرح جازم

به حيث لم يكن مستعملا فاذا ذكره في مسج الخفا انه اذا ترضا
وسج على الخفا ببلد بقيت على كفه بعد الشرا ببحر
على هذا والتلفيف بين ما روي عن محمد ومالكه الاخرى عن
الاعمام واليه يرجع متقين حيث امكن ولا يعمل على اختلاف
الرواية الا عند عدم إمكان التلفيف وهو هنا ظاهر لا يمكن
فيه تأويله في مسج الرأس هدي في الخفي ان من خفا الى
لهو خطي لا يغير مسج يفي لا يغير مسج الرأس ببلد باقي في
كند به مسج لجيرة وخط الا ان يتعاظرك البطل انما في
بعالم مسج جازم مسج الرأس به لان اما اذا كانت متعاطا
فالانزول من اصابعه الى اطرزها فاذا امدت ما كانا خذ
ما جديدا كما في الجرح فيكون ما اصابع المسج غير الباقي
ولان الباقي غير مستعمل فيجوز المسج به ولو حدا على رأسه
لمسحه اصبعين لئلا يصيب بها جديدي حتى يستوعب
الربع من الرأس ليرى لان المسج حصل بوضع الاصبع وكذا
انقصت اليد في الخلل المسج حكما فصا رستخافا مسج
بانه يكون بغير طهر وكذا في الجرح الا وهو رطل في الشرا في
بانه لا يورث بالمسج باليد الا صغاف منها لا تسحب بخلاف
خلوفا للتلاذث فانما لا يترك اليد كما تقدم اهو فيه انه يقتضي
تبيين الاصلان باليد وهو مشتق من الشرا المطرير وعلى ما في
جميع الدهر بان اما لا يصير مستعملا فيلزم الانفصال وبانه
يستعمل في الجرح فيجد التلاذث على رواية الجرح اللهم الا
ان يقال ان اليد مستعملة في وضع جرح قدر العرض
فجاء في مالوحد التلاذث الا ان يكون حدا لا مسج الا يصيب

البحر عن البداية قال في البحر ولما دخل راسه الانا ارفع
 اوجبرته وهو عدو قال ابو يوسف يجزيه المسح ولا
 يصير الماء مستعلا وان نوبه المسح اختلف المشايخ على قوله
 قال بعضهم لا يجزيه ويصير الماء مستعلا كذا في البداية فلم
 يرد ان ما في البحر منه الخلف في هذه المسألة بل في غير البحر
 بل الصحيح انه لا خلف وعلم ايضا انه لا فرق بينه وبينه
 والخلف ولا يصير خلفا لما ذكره ابن حنبل اه والبدائع
 كتاب جليل الشافعي لم اذكره في كتبنا وهو لا ما
 ابي بكر بن عسمر وبنو احمد المسألة في شرحه كتمه القمها
 لشخصه على الدفن السرقة في علمه ضد علمه روى عنه
 فاطمة بعد ما خطبها المذرك منها ابوها فاستمع وكانت تخرج
 من دارهم وعليها خطها وخط ابوها وزوجها فوقع غسل
 لا مد مع الرجل اجزاء عن المسح مع كونهما لثمة لثمة لا تبي
 ولم يحسنه المرأة على الخمار لا يجوز الا اذا كانت متقاربتين
 يصل الى الشعر فغيره الا اذا تلوذت بلوت الخماره خفية و
 غسل يفتح الغني المحبة جميع الحية تكسر اللثام وتجرها
 في الشعر وانتصر في القامع على الكسر قال ابن حجر في
 ارفع من الفسخ وقال ابو التيا في قوله تعالى بلحيتي فسخ
 اللثام لثمة قد تفر بها قال الشيخ وهي لثمة اهل الحمار
 وهي الشعر اللثام على الذنوب قاله الامتلى ارفع على الذنوب
 والمخني كما قاله ابن سيدة قال العلامة الفرنسية في صحيح
 ما على الذنوب لا يجزى ما روى عنه محمد وما على الحية لا
 غير علي ما روى عن ابي حنيفة بد اخذ ابو اليسر والا في اولي

اصبح واحدة وقد قال بعضهم يجوز وهو الصحيح وقال ابو بكر
 يحيى انه لا يجوز على الذهب من اعتنا الرقيم وامام في شرح
 الجمع لابن مالك من انه لا يجوز ان تقا في الاصح ففسد نظر
 صرح بالتحقيق من غير ذكر الاتفاق فتبين الآية السرخسي
 كما صاحب الخلاصة وصية المتيها وكذا بالرافق اصابه سقا
 كان الماء مستعلا ولا هو الاصح كما في الخلاصة اه ارفع
 لا سيما صحيح واحد ارا صميمين بيباه بان كثر التوضيح وطل
 الاصح ثلاث مرات فان مدني كل مرة حتى صار ريم ارس
 مسوحا في المرات الثلاث اجزا على رواية الشيخ ولان لم
 اورد لم يطلع الرقيم اجزا على رواية الثلاث كذا في البحر ولم
 مسح باصبع واحد في ثلاث مرات واعد هذا الى ما في كل مرة
 خافه روي به اما عند هذا فلا يجوز اه وهو محمول على ما
 اذام يجد فافها لا فينبولت الا الى ريم وكانت في ثلاث
 ولم يطلع الرقيم ولو اذخم ريم في الاثنا عشرة المسح اولها
 على بعض المسترطل في السنة في الطبارة وخفية المسترطل في علي
 خطبة وخبرته في المستقلة على المضمون البحر وهو ابي والمال
 اشد تعدت اجزاء انه اصاب الماء الا ان تدرك الرقيم لان محرد
 الا دخال لا يصير وهذا الاجزاء عند ان يوصف واما في البداية
 في الاثنا مسترطل في الاصح هذا الاصابة في في مسح فمزيل
 في ريم من الحية الى الماء الثاني في الاثنا وثالثا الى الماء
 روي في الاصح في المسح في الاثنا في الاثنا ثم حمل به اصابة
 وان في ريم با دخال ريم ارفع اوجبرته في الاثنا حد ريم
 اولها طبارة اتفاقا بين ابي يوسف ومحمد على الصحيح كما في
 البحر

ظاهر النشر الملائقي بأنها ظاهر لاجل ان المراجعة تقع به
والى هذا اننا راى بر حقيقته فقال وانما مواضع الرضوخ ما ظهر
منها وانما ظاهر هو النشر لا البشرة فيجب غسله واذا اؤتمنت
علي هذا فقد اكتشف لك كيف وجه الدقة في اعتبار صاحب
البرية حيث لم يذكر الحكمة نظر الى انها ليست بها حكمة
وظيفة مستقلة بل هي قايمة مقام ما اختبرها فها حكم
اخرها وعاد هذه الرواية المنقبة بها كما قال في مرهوب
الوجان ورجع غسل ظاهر الحكمة اكتمل اجمع ما ينبغي به
وسطها خمس رويات اختلفوا رجعوا في موضعين وهما رواتب
الحسن عن الامام او كلاهما رواتب بنسبة عن اننا في الحكمة
مسح ما قبل في البشرة وصحها فافضل في شرح الجامع الصغير
وعليها جرى في الجمع وفي الجواب روي ابن سراج وزفر انه
اذا مسح ثلثا او ربعا جاز ولا مس ماقا لدا بر يوسف انه
اذا لم يمسح شيئا منها جاز وكل واحد من هذه الروايات صحيح
عنه في الجواب قال في البحر والجواب انها لا يلتزم في كل
المرجع عنه وترك المرجع اليها لجمع المنقبة مع دخولها
في حد الرخصة واستغنى عن الشرح والحق كذلك فقال هذا
تخالف ما تقدمنا انا صحاب المتن لا يتخلون الاقوال الضعيفة
قلنا مشروعا على رواية الرجوع عنها وفي صدر البشرة وفيه وهو
الروايتين عن ابن حنبل مسح ما يستر البشرة وفيه وهو
الاصل المختار في شرح الجامع الصغير فافضل في كتابه
يتولى فافضل في كتابه انما استر الروايتين عن ابن حنبل ولا يصح
المختار في قول مرجع عنه ويقره صدر البشرة في ظاهر

من حيث انها على الثاني عاين ما على الدقة والحذف
على ما روي عن الابية انما لم يشر وهو احسن الاقوال كما في
الخط وفي الظاهرية وعليه المنقبة ولذا قال الامام في جميع
المحيط وقال انما في شرح المتن وهو المرجع عندنا هو في
البحر في شرح الارشاد انا الحكمة انما نشرت انما في جميع الاكبر
والما روي ما بيننا وبينها لدا بر يوسف انما في المنقبة الملائكة
ببطلانها الا على بالصدغ ومن الاستقلال بالظاهر انتهى
فرضه يعني ان به دفعا لا يتوهم من اطلاق النسخة انه
المتعلق عليها لا اختلاف المحمدين في غير ايضا اي كما ان مسح
الروايتين عرض على علي لذهب الصحيح المنقبة به المرجع اليه
قال في البيهقي وروي عن ابن حنبل وكذا في الجواب املا في
على ظاهر الحكمة يعني كما وهو الاصل لا انما في جميع ما بعد
النشر ونقل الواجب اليه من غير تغيير في الجواب لاهد ان
المنقبة في رواية من صدر الامام انما في المنقبة
ان النسخة غير تغيير في رواية في غير رواية في الجواب انما في المنقبة
الحال الفرض في حد والاختلاف في الجواب انما في المنقبة
قال في الدرر والنداء لا يستطعن ما روي في المنقبة في كتاب
عنه اليه اي العدا حتى يجب غسله كما انما في الجواب
حيث يقتل ان كما ما عتبرها اليه ما حتى يجب غسلها في الجواب
(بطلان الملائكة في اعتبارها في الحكمة انما في كتابها في الجواب
يلحق البشرة منها اي من الحكمة وهو ظاهر في الروايتين في الجواب
انما في الجواب والاصح انما في الجواب لا انما في الجواب
من ان تكونه وجرا لعدم المراجعة لا مستانها بالشرع
ظاهر

أبو بكر بن الشيخ على الطرابلسي ثم المصري الحنفي ويحيى بن شريك
 غسل بئر لم يهرقها الشتر أما المستورة فبناؤها غسلها
 للمخرج كما يجب وتدارب الأداة طويلا يستخرج القصب
 ما في السرجية في تحتها ربتا والماء جربة بها وعدم غسلها
 وقبل يسقط فعم بنها المجرية المائلة بالناس هو لا يباد
 الرضوى والمنزل مثل الرضوى بل ولا يلزم على الحال كلفه أسر
 وحجته لما قد مضى أن المسح على الرأس ليس بواجب من الحج
 عن البئر لا بد يجب شح التفرقة على مسح البئر ولو كان ذلك
 لم يجز حيث كان المسح على الشتر صلا سقط الحد بمسح الرأس
 أو غسل أذهوا الملك به قبل الحلق ولم يطرحه بالكلية
 ونحوه وفي حال الكية بعد حلقها لا يلزمه أيضا بل عملها لا
 الشتر المسح أو المغسول ليس بواجب فحقت فأن البدر ما يميل
 البدر عند الرجوع إلى الأصل كما في الميعة وهذا ليس كذلك ولا
 يقال إن الكية تشابه الحنف فأنه إذا زال بظهر الحذر في الحلق
 نكح الكية الحية لا أنفقوا ظهور الكرات إنما هو في المنفصل الكية
 وأما الكية فهي بحال الطهارة لأن عملها طاهر الحية وهذا هو
 حالها متى كان لا ينادى المنفصل الحلق أيضا إذا اغتسل عن جانب
 منادى لا الرضوى حلت شاة وطاحيه وقيل طرفة مثلث
 الطائر كشط جلده أي بفضه وكذا لو كان على أعما رجعه
 بضم العيني وكسرهما للحرج وإن لم يطر كذا في التام من وضوئه
 قرحه أي جرحه كما لا مغل ما خوذ من مثل بالفتح بجي أصح
 يقال وملت بين التوم بجي أصلحت كما في الصحاح وصلد بها

لا خلاف بين أهل المذهب على جميع الروايات في أن المسترسل
 عند إدارة الوجه لا يجب غسل ولا مسح بل يمسح قال
 المنيني في بعد سنن الرضوى وسبح ما استرسل منه الكية
 قال شاة لا تغسلها غسله وضو وهو ما يلبس في البئر كما
 تقدم يخفى فيكون ذلك بالعرض أه قال في الرضا ولا وجه
 الثالث وما لك رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لرجل غطي لحية بنزب أكشفها فأنها من الوجه قلنا أنه غير
 ثابت أه وفي الحديث قال الباق قال في الرضا من شمس الكية من
 الدفن ليس من الوجه عندنا خلاف في الشاة في رلا طرية في
 غسل الذوات بغيرها إذا جازنا التذمين في الجائبة وكذا السمنة
 إذا تزلت عن الوجه والصحيح أنه يجب غسلها في الجائبة غسل
 السمنة في الرضوى أيضا أه ولا خلاف في غير ذلك الكية الحية
 التي ترى بغيرها بل من إلى بغيره غسلها كغيرها كذا في الرضوى
 وفي الأمد أوجب أيضا قال إلى في بئر الكية الكية في المختار
 بشاة المداوية بها وعدم مسح غسلها وقيل يسقط لا تقدم
 المداوية إلى ما غلت بالشبات أه وفي البدائع أنه إذا نبت
 الشتر يسقط غسلها بغيره عند الحاجة إلى الكية الكية الكية
 لأنه ما تحتها خرج منها أن يكون بها لانه لا يوجبها أه وفي
 جلي ذلك على ما إذا لم يترى بغيرها إلى أن الكية تشبه ما خفيته
 ترى بغيرها بغيره لا ترى بغيرها ولا ترى بغيرها وبين
 الكية الكية والله تعالى أعلم وأحكم الكلام الأمد وهذا يخرج
 إلى الخلاف في الكية خلافا لما مر به أي ج طاهر لم يوجب
 البرهان في شرح مذهب الرضا في المخرج أبو الهيثم بن موسى ابن

من بدخ الانسان ولجميع اشرار المستوفى لى صدق من
الجمال والارض وفي التكاليف من بيموني يقال ببجلا في شعور
ولا يقال مشتقات لان المشتاق في الامواب وهي صدق في
حرفها ورسا فها من واما فسر اوله فهو معنى الخلاف
غير مردها فسل اي اسال الما عليه ان قد رجيت ام
ولا يطى برؤى والآيات ضرة او رجعه او يطا برؤى
ان قد رعى مسحة والا بان كان مسحة باليد المبتلة بضره
انما تركه اية ذلك الضعف المشتاق بغير غسل وصح وصلي
كذلك ولو كان المشتاق بيده مضان فيم اليدين اذ لو
كانت له يد صحيحة لتعنى الفصل بها ثم لا يشتط ان تكون اليد
كلها مستوفى بل لان الشرو صحتها لانها من غسل الصحيح
الا باضرار الجرح اذ اليد هي المالة في غسل باقى الضعفا فلما
حالت في كل من اليد من مانع ولا يتدبر على استعمال الا باله
ولا باذخال اليد في الما بدوث ان يد يد يد الجرح
بهم وسقط عند الرضوا ما اذا امكنه صب الما على ما صح
من اعضائه واذا خال الما في الما بدوث خرج على يدين له
ذلك ولا يتم ولو قطع يده من مفصل المرفق وكذلك برجله
لو قطعت من مفصل الكعب غسل اي وجوباً على الفتح لان
الطرف الباقي من راس المعصم وكذلك الباقي من طرف الساق
على المثل خلاف ما اذا قطعت يده من فوق المرفق فست
سبي من عظم الساق سقط الفصل كمن راعى على الواجب ولو
خلف له يدين من اعلا المرفق او رجلا من اعلا الكعب فلو
كان هذا يعطى بالضم والكسر كما في التاموس بها اي يتناول

بغيرها فتستحق الترجحة وملا تناولا بغيرها كالتامول والمناز
قال السيد احمد في التاموس والدم كمل وصود الجراح حمه
داميل هو في حدود الامراض وهو كثير كبير وموى صفير
الشكل اجر اللون مالم في الابتداء طيبها جلدة وقصته شفا
وامر الما عليها ثم بعد كمال وضوء تريخها اي تلك الجلدة
البرقية عن الرملة لا يلزم اعادة الفصل على ما تقتضا
طام الما بالنزخ اي نزخ الجلدة والاولى ان يقول ولان الما
بالنزخ على الاشلاء بعد التام لا خلاف في عدم لزوم الفصل
ثانيا قال في الهندية واذا الما على بعض اعضا وضوءه ورجه
خبر الما وشبهه وعلمه جلدة رقيقة فتوضا وامر الما على الجلدة
ثم نزخ الجلدة هل يلزم غسلها تحت الجلدة قال ان نزخ الجلدة
بعد ما يري بحيث الما لم يترك فليد ان يغسل ذلك الموضع
وان نزخ قبل الما بحيث ينام يترك ان خرج منها شيء فبقي
كدمه كالنصف الرضوي وان لم يخرج لا يلزم غسل ذلك الموضع
والا يبين ان لا يلزم الفصل في الموضعين جميعا هو وفيه لعمد
اليد في تعديل الموضع الاعادة في الما كمالا بخلاف نزخ في
فان يفرغه وغسل ما تحتها لا يندل عن الفصل طاهر اكل
نوعه سوى الحد الى النظم فصار ذكر من الجلدة والظلم
المنظور الى رشح ففهم تحت اي الخف الما ان علة من رث
او تفرق بيني فلا يلزم اعادة المسح على الخف ثانيا كذلك
في الما الما الما لا يلزم غسل تلك الموضع ولا يلزم اكلها
وسرع في اعضا يريها من اي تشقق من بردا وغيره
في اليد والوجه والرجلين وقال الامعي الشقاق في اليد والرجل

منها على النرض وجب غسله وما كان فلا يلزم به اه وسنه
 اذا دلت على ان ذكر السنن عقيب الا كان هنا وفي الفصل
 انه لا يلزم له النرض وقد سئل شيخنا عن رجل اصابه النرض
 الشخ حب انه السليما في تركه المشرقة عن قول المعمر
 ان النرض لا يلزم فيه غسله بان تعين مسح ربيع الى ربيع
 وكذا مسح كل الحية او بعضها او غسلها بالادوية ايضا
 اذا كانت كثره نرض والنرض يكثر خا حده وتعيين مسح النرض
 غير صحيح عليه فينبغي ان لا يكثر خا حده فلم لا يكون واجب الكونه
 فوضا على الا اعتقاد يا فاجاب بقوله ان الجواب على هذا
 السؤال على وجه يكون حاسما لا دونه ولا ينبغي فيه الجاهل
 للمالك لما كان موقفه على النرض المكي والواجب الاصطلاحي
 فاقول وبما عده التوفيق وصدا لصورته الى التحقيق انه من فر
 النرض المكي بما ينفوت الجوز فلو انه ولا يجبر بالجرع انه
 يثبت بالنظر الى قوله دلالة المصطلح في نظري البوت
 قطع الدلالة كما جاز الاحاد التي صهر ما تها فظمية خلاف
 الواجب الاصطلاحي فانه وان كان ما لفرضه دليل قطعي
 ايضا ان على عكس الاول ابي طيبي الدلالة قطعي البوت ولما
 لا ينفوت الجوز فلو انه ولا يجبر بالجرع بالادوية والادوية
 النرض الاعتقادي فهو ما ثبت دليل قطعي الشبهة والدلالة
 كما انضموا والاخبار المتواترة لا يثبت النرض المكي مع الوجبة
 الاصطلاحي في النرض عام وهو عدم كغير واحد لا يوجب
 اتحادها يجب انما هيته ولصحة كما يثبت النار والشبه
 في الحرارة على انه ذكر في الحاشية اننا لا نعلم انما النرض

الشيء بكل من يديه المخلوطين في جانب واحد وكذا لو شئ
 بكل من يديه المخلوطين في جانب واحد غسلها وجوبا
 ولو كان يبطش باحدها اي باحدى يديه او بشئ لم يجدي
 وجبه ولا خري باطله مثل ان يري التي يبطش وعيشي بها
 الاصليته التي يجب غسلها فيفسلها والخرى لا يفيده لا
 يجب غسلها كلها بل باحادي النرض كما يثبت وظاهره ولو كانت
 فاعرف في السرور لم ارجح مالوك في ثنائيتين متقلبتين او في ثنائيتين
 والظاهر وجوب غسلها في الاول ووحدة في الثاني اه قال
 السيد احمد حيد في علم بيت النبط والظاهر انه يعتبر النبطي
 اولاه ان يبطش بهما وجبه غسلها في ثنائيتين
 متقلبتين وجبه غسلها وان كانتا منفصلتين لا يجب
 الا غسل الاصليته التي يبطش بهما وهو حنفى خما يثبت
 الصلاة في اه وكذا يجب غسل اليدين او الرجلين وان
 يثبت في النرض كما ان كانا منفصلين واحدا والنرض
 في ربهما في النرض منفردا وسعد الوكا ان الكعب واحد
 فقد والرجل قال في الرشد يوجب غسلها كما ان مركبا على
 اعضا الرجلين والكتف والاذن كاهه كما صرح وكذا في يديه
 غسل الجميع سواها كان كف عن يديه والذراع وكذا في الاشياء
 يمكن بها العمل والاولا في وان لم تثبت في حال النرض فاجازي
 منها اي من النبطي والرجلي على النرض غسلها في النرض
 وكذا في الرضوما لا يجازي بها على النرض فلا يلزم غسل
 كفي يديه بغير غسل يجزي في الجوز لو خلف ليد ان على النبط
 فانما منه هي الاصليته يجب غسلها والخرى لا يفيده في خا ذي
 منها

ولمخالفاً لو ارشد بين من بعده فسنة والافندون وجمعها ولم
يحل وسنة بل فقط الا فرد لان كل سنة مستقلة بدليل
كالسنة ثبتت بقول صلى الله تعالى عليه وسلم انما الاعمال
بالنيات والتسوية بقول صلى الله عليه وسلم للوضوء لم
يكر اسم الله عليه وهكذا كل سنة من سنن الوضوء ثبتت
بدليل مستقل وحكم مستقل ايضا اذ كل واحدة منها تعد
فصلية ويترب لها النواحي والعقبات وان لم توجد الاخرى
كما اثبتنا عليه الشيخ فخرج افندون ولم يند ما لكثرة اور والمصنف
في الاوقات بصيغة الجمع ايضا فان اركانها قد منعا عاقرى
فرضه داخل الماهية فكل عين اركان الوضوء مستقل بدليل
وهو ما وقع التخصيص عليه في الآية وحكم وهو عدم تحقق
الوضوء بدون ذلك يقال ان عدم تحقق الوضوء لم يند
جامع لا وكان وان استعمل الكل ركن في الحكم ولم يند ما لكثرة
قال في الكثرة فرض الوضوء وصفتها الا في الادائها وان تعد
قوى بخدمة حكمها حيث لا يفتى بجمعها عند فوات المعنى
الاخر كما في النهي وكما في السنن ما يوجب على فعله و
الاعتدال مشترك في الفرض مطلقا والواجب الا اصطلاح في
والمستحب كقوله ويلزم ان يأتى بالترتبة لا بالثاني
بتمام الدنيا من على تركه اخرج الفرض والواجب فانه يعاقب
تاركها كذا في التلويح ترك السنة الموكدة قريب من الحرم
يستحق حرمانه الاثباتة لقوله صلى الله عليه وسلم
من ترك سنتي لم يبدل شفاعتي وفي الخبر ميراثها يستحب
التمثيل والمعد والمواد بالترك بلك عذر على سبيل

وهو جدير بالحد في صدق روي ان لا يجد من لا يبر
علا ولا يعجب الا قولا لا شتيا جعول ويعتد بغيره
توبة وقوة الشبهة تمنع التكفير من الجائبة لا تزيان
اهل البدع لم يكرهوا ولا منعوا ما دل عليه الدليل القاطع في
نظاره السنة لنا ولام هو قال وادعوت هذا فقد عرفت
ان مراد النعم بما بقولهم ان الوضوء لا واجب فيها الواجب الا بطلان
الذي مر به انه وصح روي ان ليس بواجب اصطلاح في
يرد به التخصيص عليهم بل هو فرض على مشايير لكل واحد من
الواجب الا اصطلاح في الفرض الاعتدالي كما عرفت انما هذا
ما رزناه وكفناه بحسب الزعم انما صرح شروح الكثر بخلاف
والنهر صرح بشي الهمدانية كالثابتة والمناسبة وعرفه اذ اطل
على التخصيص بل يجمعها هو ولا انفصال وهو يعلم ما ياتي
والا بان لو كانت للوضوء واجبة للقدرة اي ذكي الواجب على
السنن فتدعي الادام انه اقوى من السنة فتعني الشناعة
تقديمه وقال بعض المتقدمين وجده عدم وجوب الواجب
في الوضوء كونه لخطا رتبة من الصلاة لان الوضوء فرض
بغيره والصلاة فرضه لغيرها فالوكان الواجب مكملا للوضوء
كما انه من مكملات الصلاة لزم التسوية بينهما وهذا حكم
على نفس الوضوء بانه لا واجب فيه وانما قد يكون فرضا
للصلاة ولما كان المكون ومنه العفة ومنه اللغو وكذا
كما تقدم فلا يخاف فيه اعلم ان ما لا يخصص في تركه بلك عذر
لمست بدليل قطعي فصرح ان يغني فواجب وما فعله اولي من
تركه ان علمت موطنه الرسول صلى الله عليه وسلم
ولانها

ان ريد تعريف الموكدة فبالاينم بشرط مطبته صلى الله
تالي عليه وسلم عليها والافضل سبيل الزوايد وسبب
والشيخ افرها بالاجابة فتصنف قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
او يعطى ينبغي زيادة او تقتصر على الاقتصر واهل في العمل
لان عدم الشهري بما يتعبد به صلى الله تعالى عليه
وسلم يعني انه كف والكف فعل من افعل التفعيل وليس
يجب ولا مصحح وارجاد بالوجه ما يسمي الغرض لكنه يرفع
لمطابقه اي مطلق السنة موكدة كانت او مستحبة ونحو
التم في الاستدراك صاحب النهي قال السيد احمد بن حنبل
بانه اخرج المسححة بقوله ولا مسححة هو قلت ولا يجي
ان لفظة السنة قد بطلت بربا بما قبل القياس والراجح
والكتاب كما في كتب الاموك ويطلق احيا على ما قبل المرفوع
والراجح والمصحح والمنقول كما في كتب المرفوع واهل الاصول
قاطبة قالوا ان السنة نوعان الاول سنة الهدي اي الذي
وحكم هذه السنة ان نأمر بها يستوجب اساقه وكراهته والاساق
دوت الكراهية وقال بقوله لا تحبها الكراهية الحث من الاساق
وقوله الاساق قال للموم والمصاب وقال الفقير ابو الليث السبيعي
ما يكون نأمر بها فافسقا وجا حادها مبتدع وادعي في بعض كتب
الاصول وتذكرها فضلا لئلا قال بعض النصارى المنفصل لعله لا
به الاصل وعلى الترك والا يلزم ان تكون مشروطة السنة
فوق مرتبة الواجب يقال مثل هذه السنة سنة مؤكدة
كالادان والاقامة والصلاة بالجماعة والنا في السنن الراية
وهي ما يكون اخذها حنا وحكمها ان نأمر بها لا يستوجب

التعريف

الاصول كما في شرح لابن امير الحاج وهذا المذهب في السنة الموكدة لا
ان الاسم الحاصل من ترك الواجب اشتد من الاسم الحاصل من
ترك السنة الموكدة ولا تكن المستحبة فانه لا يلزم تركه قال
في الشهر يذهب بعض المتأخرين بانها المسمى المناسبا للمقام
وهو وان كان تعريف السنة حكما الا ان كثير من الفقهاء
يتساحون في التعريف فلهذا كثرت كثير اما اي في غاية الجاهل
يعرفون ان شي بمشي بالكم وزيدت ما لا تكيد الاكثره لا بد
اي اليكم عظم موافقة الظاهر يعني هو المقصود للتعريف فلهذا
يعرفون به كثير اولا لا خلافه لثبوتها في حواشي النظر يخرج
جميع موقع يعني الاتباع اي الحل الذي يقع نظره عليهم ولا ينظر
جميع نظره يعني المتأمل والتفكر فالحاصل ان الفقهاء لما كان
سرقة الاحكام عرف الشيء احيا نأمره خلاف اهل المنطق
فانهم مضوا للتعريف بالكل ان الحكم على الشيء نوع تصور
فلا يكون تصوره حكما وعرفها اي السنة في التاموس بالسيارة
والطبيعة ومن افند حكمه وهو وجهه قوله الامام
سنة الاولين اي معاينة النوايا اهلها بقتضاها وهي سنة لطيفة
والسيرة حسنة كانت او سيئة دليل قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم من سن سنة حسنة فلهذا جرحها واخرجها عن الماييم
المتأخر ومن سن سنة سيئة سيئة فلهذا جرحها وقدرت
على بل باليوم القيامة اخرجها مسلم عن جريحه بن عبد الله
واشتد عبا لانهم في تفسيرها شرعا فقال في المناقب
الطريقة المسكونة في الدين وهذا يصح على الترجمة في
والاستحباب اذا اذني في اخره من غير افتراض ولا وجوب ثم

ان الشيطان يتنابا بالماله قبل التسمية قال صل فان شئت
التسمية في اول الاكل ثم التسمية بوجوب حصول البركة والتمتع
سابقا ولا حاجة في هذا هيرلديت ولما التسمية في خلاص الوضوء
اذ انسي في اوله فلا تحصل السنة وانما تحصل المذنب والمزق فان
الوضوء في واحد لا يجزئ فيبشرط عندنا انما لم يرق فان
والاكل كل ثمة منه فعل مبتدأ فلم يفت كما في الزيلعي وقال في
البحر والبركة ذكر في الما نية له قال كل اكل اكلت المكة فله على ان
اتصدق بديهم فله بكل ثمة وهم لا ناكل ثمة الما نية
وقد يقال اذ حصل به الا يستدرك في الاكل مع انه اذا لم يفتد
يحمل في الوضوء بالاولي لا بد فعل واحد فيسقط ذلك الالة
المنع لا بالقبض من يديه ما تعلمه الصيني في شرح الهداية
عن بعض العلماء بانما اذا سمي في الماء الوضوء جزاء البداءة
بفعل التسمية قال ابن النكاح السنة تقيد بفعل البداءة
نفسه الفسل ففرضه في الما نية كمال غير وغسل بديه ابتدا
انما هو تسمية التسمية في غسلها ضروري اذ لا اخذ بها
الما نية فلا يمكن الوضوء الا بغسلها عاودة حتى لو توصل
الي الوضوء بغسلها ثم غسلها اخرج وضوءه وكما نذكر السنة
فتقول صاحب الزمر اما التسمية على وجه لا يفرض في الجحس
الما نية وضوءه ان البداءة بغسلها من النجاسة حتى
لا يفرض الا بوضوءها في فرض عليه ليل يكون التذوق الا
بل فائدة وهو كما قال ابي بكر البور في الما نية التسمية الا كد
كراهة تحت احتراز عن افساده كمن مقصدي حرام كراهة
ذلك يقتضي ان يقول هنا فوجب ان الوجوب على الكراهة

على
على

هل هو ما اختلف فيه المذهبان رحمتي قلت قد ثبت عنينا
رضي الله عنهما عند البخاري انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان
يكرهه تعالى على كل حيا نة فاذ ذكر التسمية لا فائدة في وضوءه
واسم اعلم واخرج البخاري عن انس انه صلى الله تعالى عليه وسلم
اذا اراد ان يدخل الحمام قال اللهم ابي اعوذ بك من الخبث والنجاس
زاد سعيد بن منصور ورواهتم وابن السكن في اوله لهم معنى
فكرت التسمية في ثلثهم وقال ابو السمو والخبث يعني
جمع جيت المودي من الجن والشياطين ويروى حيث يسكن
الما مصدر يعني الشرا مني والنجاس جمع خبيثة ولو نسبها
اي التسمية فسمي في خلاص الما نية في بعض الوضوء لا تحصل السنة
لغوات عملها وهو لا يتبدل يحصل المقصود وذلك لانما قال
عند غسل كل عضو منه وبنا في الشرا في السراج قال شيخنا
في قول الطحاوي ان يسمي ذكرها قبل المذبح حتى لا يعلم الوضوء
منها اهوا ما الاكل اذا نسي التسمية في اوله فليسمي في ذكره
استدرك ما فاقات ويؤكد قال في شرح المنية وقال بهم فابيد
ان
استدرك ما فاقات ويؤكد قال في شرح المنية وقال بهم فابيد
ان
استدرك ما فاقات ويؤكد قال في شرح المنية وقال بهم فابيد
ان

قال بنا خير غسل اليدين عن الاستنجاء والوضوء غسلها حتى
لستحلف البداية على التلويح يقينا فينبشث تعدد غسل السنة
قال وهذا الكلام اذا استنجا بقصد الوضوء والغسل نجية ولا
يبين في اولها وقيد الاستيقاظ الواقع في اليد غير
باعتبارها هو ما خرج النجاسة من قول صلى الله عليه
وسلم اذا استنظأ احدكم من وضوء فلا يجس به في الارض
فيسلمها فانه لا يبرئ ايها لاقت به خرج كخرج
فانهم كانوا في العصر الاول يناسم اكثرهم مستنجيا بالجارح
عرق الجارح طافت يده فتلو ثوبها سمة او رجلا فتلو في موضع
حيوانا ومويا فتلو شئ يده بدمه وهذا الموضع من اشار
تولد فلا يدرك ايت بات يده ثم طرح الحكم فيمنع غسل اليد
مؤكد في اول الوضوء ولو مستنجيا بطهارته سوا وضوءه
غير ان الاطلاق لا ينفذ حكم وضوء النبي صلى الله عليه وسلم
كسائر الناس وعلى ما بين عباس وعبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب
تعدية صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم الغسل اليدين من غير قيد
كونه عن يوم وعلمه في اليد بان اليد بين اليدين في غسل
بنتغيرها واولاد عليه بان هذا يقتضي الوجوب لان ما لا يجوز
الى الراجح الابد وهو واجب واجب بان هذا ما خلا من القول
بالوجوب وهو شرطها واما حقيقة وحكا القاع في اي وقع اتفاقا
لا يقصد الا حذر زور به الا ان دفع ما في شرح الجمع من ان السنة
في غسل اليدين المستيقظ مقتبة بان يكونه انما غير مستنج
او كان علي يديه نجاسة حتى لو لم يكن كذلك لا يسن في حقه
ضئيف اذا الاضغ الذي عليه الاكثر انه مستنقاة مطلقا

الترجيح حتى يلا كما يقال يكون انما السنة الغسل فيها حتى
يشترط كذا قال ابن امير الحاج انه لو نفع غسلها ما اعاد الثلاث
لان ما يتا بالسننة تاركها اعملا نه في رواية عند اصحابنا
حديث المستيقظ انه صلى الله عليه وسلم قال تعشرون
فلا تاقال الترتيب حتى صحيح فليهم ان المصنوع ذكر ان التثنية
سنة مستقلة فلا حاجة الى ذكره هنا قبل الاستنجاء وبعد فانه
في البحر واختلف في ان غسلها قبل الاستنجاء او بعد فقيل قبل
فقط وقيل بعده فقط وقيل سنة قبل سنة وفيه ذهب
الاكثر كما صرح به في المجتبى وصح قاضيان في المتنازع وفي الزمان
ويستدل على البعد بان جميع من حكم صفة وضوءه في
تفاهي عليه وسلم قدم غسل اليدين وعلى التقبيلية جارية عليه
من حديث بنحوه في الحديث في صفة غسله صلى الله عليه وسلم
وسلم انما حكمت غسل اليدين قبل الاستنجاء وحكمه قبل المبالغة
في ان لا يراجه ما يصيرها وورد ان المصائب اليدين اليسرى
فيمنع ان لا تقصا عليها وتخصيمها اذا تنوط واجب عاف
الاصول من ان الكربة تراجم في الجنب ولا يلزم وجدها في كل فرد
فان قلت ان البداءة ظاهرة في الذي قبل الاستنجاء والادى
بعد فلا بداءة فيه قلت احاج في الزمان ان البداءة باطلت
على الحقيقة ويطلب على الاضافي وهما سنن لا واحداه ونقل
التمسك ان بعض الفضل بان هذا مناع في الاستنجاء
بمنى الوضوء فيقدم غسل اليدين على الاستنجاء ليكون على
الوضوء حقيقته واما من ابيته الاستنجاء من الوضوء وان كان
من سننه لا انه اذا استنجا سنة الحقيقة والوضوء اولى الحكمة
قال

في اول فانت عن الامام واهلها به سورا كان مبروم مولفته وخالته
 اتفقا قال الشيخ الرضائي واعتبارها فاجبي عكس مناهجهم للفرس
 وشروط اعتبارها عدم مخالفة المنطوق اهو ومنه اي من الذي
 يعتبر مبروم صدقها قال اقول العكس فان المبروم معتبر في كبرها
 قال في الزهر ربيبي تقييده اي ما ذكره من اعتبار المبروم فيها
 اقول العكس به بما يدرك على بنا والمنقول بالراي اي ما للمقل
 فيه جال وتعرف في كبره من قبيل فقه العكس في مبروم وراي
 الفقه معتبر ولم يذكره اتفقت اصحابنا على تقديم العكس به فيما لا
 يدرك بالراي كما في اقل الحديث قالوا انه قللته ايام اخذ يقول
 عرضي عند عدمه لتفني جرمة السماع لا سالم يدرك به اي بالي
 لانه في حكم الفرع والفرع نص والنص لا يعتبر مبروم من اهل
 الحديث بشرطوا في جملهم فوجها حكما لا يكون ذلك العكس
 اخذت الا سريليات ولم ينه عليه النابح لان الذي في بعده
 الاحكام وهي لا تنتقل عن الاسرليات انتهى وفي التمسك في
 عن حدود الدنيا اي كتاب الكبر وضمنها المبروم اي مطلقا في
 مبروم في الفقه معتبر في نص المقوية وهذا الاية تفني ما في الزهر
 لانه من الاقل كما في قوله كلالا انهم اي النخيل المذكور ومبروم في
 الايات قبلها عن مبروم يوم هذا اي يوم القيامة كجواب مبروم
 التقييد بهم انا المومنين لا يجوبون عن رويته بترك وتكالف
 وانشا الشيخ الرضائي في بانه متنا في ما قال اظهارا لاختلاف الما في
 كلالا انهم قد دل على ان المومنين غير مجربين لانهم لو جوبوا
 فيجب الكفايها لانه لهم الاستقلال فيه قال زهرا مبروم مبروم
 الخ الفقه بل من هذا الدليل وهو انه الكفايها مبروم مبروم بل

كن عند تفرع الجاهل شيئا تأكيدا وعند تقصيرها واجب كما قدنا
 وقبل غسلها الغير المستعذب كما في السراج ولذا اي كوث
 المتدافعا فيا وان الفسار مطلوب مطلقا لم يقبل قبل ادخالها
 ايجها لادخال احدها الا فانها في ثمره فخال يخرج منها اللؤلؤ
 والرجات اي من احدها وهو المالح وكذا قوله صلى الله عليه
 وسلم لا لك بن الحويرث وابنه لم اذ اسافر فان اذنا وقعا
 والاذن والاذن مائة انا يكونا من احدها سراج الجاهل فيهم
 اخضا من السنة بوقت الحاجة يعني ان التقييد بهذا الطرف
 وما يبرهم ان غسلها انما يطلب خوف ان تكون على يده فخاله
 فينبغي ان لا يخلو تحتها الطهارة لا يطلب الغسل وليس كذلك
 ولا لم يذكره لان مناهجهم هذا تقبل المعطية في قوله ولا يقبل
 وانما هي مع مبروم وهو ما يبرهم من الملاحظة في حل النطق
 اكتب اي كتبت الفقه اكرنت ظاهره لارادة تحت اطلاق فشكل
 مناهج المرافعة في الفقه بخلاف اكثر مناهجهم القوي فلا
 تعتبر كذا في الزهر لان الفقه من النصوص الاخذ بالاحكام
 الدالة عليها صريحا هيها المرافعة معتبر في اتفاقا واما هيها
 الخ الفقه معتبر عندنا كما في قوله تعالى لا تكلوا ثيابكم
 على النار انا اردنا تحضا فينبغي من اننا اردنا التحصن
 اولا اذ النص اذ دل على حكم تنبيه تنبيها وبشرط ان لا يخالف
 التقييد لا يكون الحكم مستلزما بل هو غير مترتب له فلو قلت ان جاز
 زيد فالوجه دل على طلب اكرنت عند جيبه لا على عدم الاكرام
 اذا لم يجز بل ذلك مستكوت عند وقيد عاكرا لانه الاقل كثر
 المقنونة معتبر كما ياتي وقيل اي في الزهر كتاب الحج المبروم مبرم

مصدر يحتمل اسم المفعول اي خذ هذه الملعومات واحفظها
واخذ روضة النفاذ اي من ان تغلط في الانظار المذكورة فتتقيا
حتى لا يقال لك فقلت لا يعرف كونه صفة برعه ثم اذا اردت غسل
اليدين وامكن رفع الاذنان اخذه بشئ له وصبه على يمينه تلتا
ثم باخذ يمينه ويصب على يساره تلتا وان كان باليسرى
رفع الاذنان او لا باليمين وصبه على اليسار سراج وان كان الاذنان
كبير كالجنب او لا حادثة ان كان معه اذان صغير في به صحت
الكبير فعمل كما ذكرنا وان تركنا الاذان الصغير ولم يكن رفع الاذنان
الذي فيه اما ادخل اصابع يمينه معوضه يميني ثم يدخل يميني
في الاذنان ويصب به على اليسرى وقاية الضمير اما بها وشبهه
باليسرى يكون اليد بفسل اليمنى وصب على اليمنى ورت
الكف ثم لا رجل التيامت هذا تقليد كقولك اخذ كذا ولا يشر
كايضا وانما راسه بان قوله لا دخل التيامت مثله لا لان الجمع
بين اليدين في كل طرف غير مستوف كما علة به صاحب المحيط مستوف
كما تفقده الاحاد ثبت بالعلامة في وفان قلت اذا دخل
الاصابع في الاذنان يجالها كما قدمنا من قوله صلى الله عليه وسلم
اذا استيقظت احكم من منامه فلا يمس يده في الاذنان والحديث
قلت الزمحي يقول على الاذان الصغير والكبير اذا وجد الصغير منه
اما الكبير عند عدم وجود الصغير فلا يبري عن ادخال الاصابع
معوضه فمما في الجرح كما ان القياس ان يبري اما مستحلا لم يمتط
الفرع عنها يتركه ولكن ترك التيامن للضرورة ولو دخل الكف
ان اردت السبل اي فسل الكف صارا كما الملق في الكف مستحلا
عند انقضاء الجمع عا الاذنان ورسا في مسائله اختلط المستعمل

خلا لا على المزمعين بعد الحجاب وما نقله النازح عن القسطنطين
ذكره عند قوله وما طهر جلده بدفع طهره كاذبة صرح به ابيهم
عند قوله غسل الرجل حيث قال مومنا الخالصة في الرواية فهو
الموافقة مستبر بله خلاف كما ذكره المع في المنال كذا في الجا
الرازي انه غير مستبر بله انه يعتبر وانما اعتبارها في مومنا
الخالصة في الرواية قاله في الاكل في كذا في حدود الدنيا في غيره
استخرج قال الشيخ الرضوي وقد لا يبراد المومنا في الرواية كما انه
قد براد في النصف وما اتى على خلاف الكبر يحتاج الى الدليل
انتم وحيث قيد ما في النهر من اعتبار المومنا في الرواية
بالا كذا في بين الكلا بين وانما علم الى الرضوي باله
اي بضم الراء وسكون السين او ضمها وهي تشبه الرضوي
بعضها وضع الاول ايضا بالسبب وانما كذا في شرح التتابة
للعلامة فاسم مفضل بفتح الميم وكسر الصاد المعوض وكسر
الميم على وزن فعولن والاسان وكسرت تشبيرا بالاسان الاله
الكف في الاطبع بين الكمع والكسر مع كذا في مفضل التتابة
الكيفية من المساق ربيع تقدم كما يبرم ذلك من النهر وما
البيع بعد الموحدة وسكون الواو في الرجال في البيه في كذا
اي عز نسا هلا في حقيق فاعلم انه محلي لانه لا يتولى النظم
الاشاعرة وعظم الميم في الاصل اي من اليدين لبيع بعض الكاف وكسرت
الراء ورايها وضم ياء في الوسط وفي نسخة في اي بفتح
الكسر في كذا في الوسط وفي نسخة في اي بفتح
بين الكمع والكسر مع عظم ياء في اي بفتح الكسر فسكره ملتب
اي سمي بفتح عظم الكسر في اي بفتح الكسر فسكره ملتب
مصدر

مطلبا سوا كان غسلها الجنازة معتقدا او منقوضا ولا كانا
ترة انما تحته في الصلاة واجبة تنوب عن فرض الترة فتصح الصلاة
ان اتقي بها وعليه يجوز للمسهر ترك واجب ضم لسوء كونه
ايات وكذا كنه هذا المسنون من غسل الميدين في ثلث الوضوء الي
الرسميين ينوب عن الوضوء وتفتنه في المسهر بانقضاء بعض
الثلثاخرين قال ليت شمري ما معني ثلثا سنة عن الفرض يعني
فان قيل معناه انه لا يعيد غسلها عند غسل الاربعين قلنا
ذلك لان الفرض وجد اصله ولذا قد ضا في التناول الاول والغسل
فرض وتعد به سنة فالاصل انه على هذا القول الذي احتج
المع لا يلزم اعادة سنة فغسل كغيره ولا كنه قال انما يرجع في
الجزاي ثانيا بعد غسلها او لا مع الاربعين وكايرة لتقول
قال بوجوب الترتيب فلا يكون غسل بعض اليدين مستعدا
على غسل الوجه والترتيب سنة عندنا ولذا قال انما في الاخير
الا شرفية ان السنة عند غسل الاربعين انه يغسل كلاهما
اهو ولقد ابعد الامام الرضي قال الاصح عندي ان يعيد غسل
كفيه لانه كان افتتاح سنة الوضوء فلا يجوز عن الفرض حتى
يجب غسلها ثانيا فتلك كنه في السراج واستشكله في الاجرة
فان المعتود التطهير فيها يربط حصل القصور منه فمع
الحديث كنه هل يتأب على غسلها ابتداء ثواب المسنون فقط او لا
المسنون والفرض والاعمال بالنيات فان لم يقصد في الاخذ الا ناد
السنة دون الفرض لم يثبت الا ثواب المسنون والاختلاف في ان
الحديث يرفع بذلك بينه كالو غسل جنب فاسيا جنة يتم الجنة
نفسه الجنة ارفعه جنة كنه لم يثبت الا ثوابه المشية
لاننا في الفرض فستان ما بين المقصود في هذا الظاهر في العلم

غيره فانه يبين انما لم يفتنه وفي شرح الا قطع بكون الوضوء بالمال
الذي يدخل المستيقظ بعده فيه لا احتمال الجنازة كما يكون والوضوء
قالا الذي ادخل الصبي بعده فيه اشترا فالاصل ان التوضي ان
كان مستيقظا ودخل فيه قبل غسله صار الى الله في لية ستملا
ان نوي الفسار وكنت اقلته واختلطه عاني الا فانه لا يغير كنه
الوضوء به كونه لان لم يكن مستيقظا كنه كنه لا يبره الوضوء
به واما ان ارد با دخاله فيه في الماء المستتر به لا يصح
ولو كان جنبا وشده ما اذا وقع اكثر من الجنب فادخل فيه الى
الوقت لا يصح ستملا جنيبا كان او لا كما في الجمر ولو لم يكن الا كنه
بشره وقت لا اذا لم يكن معه ما يفترق به ويداه فاستل فانه
بامر غيره ان يفترق بيديه ويصب عليها ليغسلها وان لم يجد
برسل في الماء مستديدا وباخذ طرفه بيده ثم يخرج منه الماء فيغسل
اليدين بقطراته ثم يغسل اليد اليسرى او ياخذ الثوب ما سانه
فيغسل بيديه بالمال الذي يتطاير قطراتا فان لم يجد برفق بالامه
فيغسل بيديه كما في المعمرات قال في البحر وفي مسائل رفع الماء بغيره
اختلاف والصحيح انه يصير مستحلا وهو من الجنب يجب
فيزيل به ما على يديه من الجنب ثم يغسلها للوضوء وان لم يقدر
على تحصيل الماء برجه من الوجه بغيره لانه اذا دخل بيديه المني
تحتس الماء وهو لا يزال الحداث ولا كنه فلهذا يجب له التحميم
وتحس به ما شاء ثم يجده وهو اي يغسل اليدين سوا كان عند تقويم
الاناء من الماء لا يرضى وتعد به سنة واختاره في فتح القدير كنه
والجنازة في السراج طائفة بغيره يقول محمد في الفصل ثم يغسل بيديه
علم قيل بيديه فلا يجب غسلها ثانيا واختاره في الكافي في سنة
مطلبا

المدعي لم تثبت ولا يجب عن الأول بانك المقتار على ما في المصحح
وغيره أنها لا تقيد سلمنا أنها لا تقيد لكنه مقيد بعدم الممارضة
وقد وجد وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لو لا أن استعجلي
اصتي لا مرنكم بالسواك عند كل وضوء آخره ولو وجب لا مرنكم
سواء أوله ويقال أيضا ان المولى يطهرون المترك تقيد الوجه
بالمترك تقيد السننية فلما لم ير اعرابه بالسواك في وضوءه
وعنه يه تزول منزلة المترك فانما وث السننية كمن قد مر ان المار
المترقة بالمترك احيا ثا لا تقيد السننية الا اذا كانت على وجه
العبادة وان يكون الامر بالمرا طيب عظيم من خصا بيه فكيف
العبادة ولا لك قال الزيلعي انه مصحح لانه ليس من خصا بيه
الوضوء في الفتح وهو الحق وقتا لا الشيخ الرجعي الى ان الماطية
عليه الترشيح فيه في كل الاجابات وبنا كذا في موضع من الوضوء
وما كان كذلك لان من سئلت الدين من مستحبات الوضوء
ولما عدي مستحباته وتظهر التيامن فانه عدد من مستحبات
الوضوء مع انه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ بتلاقط الوضوء سنة
في ذاته وهو وجه من عدة من السنن ايضا ولكن لما لم يكن
مختصا بالوضوء لم يجعل من سنن الوضوء بل مستحبا فيه ولا يلزم
من كونه سنة ان يكون من سنن الوضوء الا ترى ان سنة الوضوء
فرض وهو سنة في الخلطة واجبة في الطواف وفرض في التسليم
المدعي تخوله الخلطة والطواف مكتشف المورقة بل معنى كونه
سنة في الخلطة ان الخلط يكون مسيا حسنة بترك سنة مع
سننها ولا تقيد الخلطة لعدم فسادها بترك السنن لان
اثنائ ترك فرض عليه في ذاته وهو المستر ومعنى كونه واجبا في

وظاهر كلام المشايخ ان المذهب ما اختاره في الفتح وعلى قول المص
يصلح ان يلتزم يقال اي عضو بين يمين غسلها في الوضوء تسع مرات
هو غسل اليدين الى الرسغين ثلثا قبل الاستنجاء وثلثا بعده
وثلثا مع الاربعين والسواك يجوز رفعه وجزه قال الزيلعي
والا في اظهر لم يبين ان الانتداب سنة اي بد الاضافا ثم هو
بطلت على المود الذي يركب به الامساك قال في الهامح السواك
المسواك وقال في لفظة المفتح السواك اسم للمود الذي يتسوك
به وكذلك المسواك بكسر الميم هو وقال في التاموس ساك الشيء
وكلمة ميم بالمود سوكه تشويطا واستاك وتوسك ولا يذكر
المود ولا الميم ما والمود مسواك وسواك بكسرها وكذا يترجم
ككتبه هو وقال في الحكم ان السواك يذكر ويؤتى بجمعه مسواك
مثل كتاب وكنت وذكر انه يقال في جمعه سوك بالهمزة والمشتبه
فيه التذكير وانكره لا تهرى تائيشه وقال شيخ الاسلام في الدليل
المرافي السواك بكسر السين يبلط على الفعل وعلى المود الذي
يتسك به وهو مذكور على الصحيح فاستفيد من كلامه صحة اطلاقة
على نفسه ذلك الانسان به وهو المراد هنا وهو الذي يوصف
بالسننية لان فعل المكلف هو موضع الفتح الذي يحمل عليه كلامه
وجئت ثبت انه باق بالمعنى المصدري كما نقله في المصباح ايضا
فلا حاجة الى تعديب عنفاف بان يقال استعمال السواك كمن قال
ان هشا ارا وبيتا سر لوان معصرا وجب تقيد الزوايا كالقيام
تأمل سنة مؤققة هذا يعني قوله بالرفع لانه خبر وانما في
الهداية على سنينة بانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يواظب
عليه واقتصر على بوجه يعني الاول ان المولى يطهرون المترك مقيد
الرجوع الى السننية والثاني ان المولى يطهرونه عند الوضوء كما هو
المدعي

واما عند الشافعي فهو المصلاة فلا يجعل ذلك التراب الا اذا استاك
 للحل صلاة لكنه قول اصحابنا يستحب عند القيام الى الصلاة يتابع
 ما تقدمه منه انه عند الوضوء لا المصلاة خلافا للشافعي عليه
 السراج الرهيني في شرح الهداية انه اذا استاك للمصلاة ترعا
 بخرج دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقضا عند الشافعي الا اذا
 سبه فيها اذا انقضت للظهور مثلا ثم ذكره بعد ذلك فانه يستحب له
 ان يستاك حتى يورثه فضيلة ولذلك قال فيمنه اي بعد ما
 تذكر للمصلاة فينبغي وتكون صلاة تسمو كالحاج على السراج
 فهو في هذه الحالة لم يذهب للمصلاة لا للوضوء كما في الترمذي لما حصل
 انه لو استاك في اول الوضوء صلى ماشا الله كانت كل صلاة
 سميكة لم يورثه ويتركه فانه يترك استاك وصلي فانه تركه
 فهذه الاخير يثبت عليها وتفضل على الاولى بسبعين صلاة
 وقد نصه الحلبي في شرح المنية وانه العادة في اهل بيتنا ان يركب
 في الامداد على استحبابه عند الكل صلاة وفي الترمذي ولا
 يفتى بالوضوء كما قيل بل يستعني بما في ظاهر الرواية وفي حاشية
 الهداية انه مستحب في جميع الاوقات ومؤكد استحبابه عند
 الترمذي فثبت واستحب عند كل صلاة اه كما يذهب السواك الاصرار
 سنن وغيره لا يجد الترمذي رواية ثالثة وانما مذنب في هذه الموضع
 لان ظاهر السنة يفيد المرافعة عليه عند الشافعي من حيث
 خذية ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من النوم
 يشترط فاه بالسواك وبعد غسل عن عا يشترط ان الصبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم كان لا يستيقظ من ليل او نهار الا لا يمسك
 قبل ان يتوضا وعند احمد عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله

الطواف ودن كان فرضا في ذات ان الطواف لا يفرض بشره لانه
 ثبت بعد بيت الاحاد وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يطوفن
 بالبيت حران فالما صلا ان السواك والستاء من مستأخ وكذا ما
 مستحبان في الوضوء لما ذكرها فيه وبتركها او احدها لا يكون
 ميبأ في الوضوء من حيث كونه وضوءا بل ميبأ من حيث تركه منه
 قس في سائر الاحوال في الوضوء وغيره كما في الجوهر وعند
 القسمة وهو قول اكثر وهو الاول انه انما يفي بالنية ليقبل
 السواك ثم يجد كنه به استاذه العبد من الجانب الايجابي بالسفلي من الجانب
 من الجانب الايسر ثم بالسفلي من الجانب الايمن ثم بالسفلي من
 الايسر ثم يسو كالحق يستد يا من الجانب الايمن ثم الايسر ثم
 يسو كظاهر السواك بينا ورثا لا يفيض الوضوء والسواك و
 يستوجب الوضوء في وضوء فيستاك ثانيا لا تركه ثم يستوجب
 غسل يده ويسو كذا ثانيا ثم بالماء يترك ويستوجب غسل يده
 ويسو كذا وقد تم ثلث السواك والمضمضة وجب كل طرف
 اذ اداء السواك ان شئت لاسباب من قوله واقله ثلاث في الاغالي
 وثلاث في الاغالي وقيل قبلها وهو ظاهر صريح الحديث وهو ان
 السواك للوضوء اي سببته واستحب به مخص به فان قلت
 فقلت انه غير مختص بالوضوء في كل الاحيان وهو مرغبه فيه في
 اما في سائر الوضوء فكيف قلت يختص بالوضوء الحديث ان التعصر
 فيه اضافي في الوضوء لا المصلاة يعني ان حال الاستياك في
 حال الوضوء لا في المصلاة فيكونه من تلويع الوضوء
 الا انه هو الاطراف للمصلاة فلو صلى بوضوء واحد صلوات وقد
 استاك فيه تكون كل صلاة بسبعين صلاة من غير سواك عندنا
 واما

عن جهته الأيمن أو الأيسر وتلا في الصلاة على كل ركعة وقد
قد شابهها تالة تبعثها استوعب ذلك الاستان بالمرآة
غسل ثم استاك به مستحقها ثم غسل ثم استاك ثم ركعتي غسل
وأما الموضوعة في خذل ذلك فامر آخر ولكل هذا في الأيمن
في يسار كما جيبا بفصل لمرة واحدة اعلم وقد با مساك دينها
وذكر الحكيم أبو عبد الله الترمذي في كتاب فوارد الاصول في
اساك السواك عند التسكيت ان المتسكيت يحل الجف من يمينه
اسفل السواك تحته واليسار السواك والوسط في فقهه ويحفل
اباها اسفل السواك تحته كذلك المستحكي روي عن عبد الله
بن مسعود رانا كان باليمن لاند من اعمال الطهارة وقد ثبت
قول صلى الله تعالى عليه وسلم السواك مطهرة للفرج وضوءه
رواه احمد عن ابي بكر الصفيث رضي الله تعالى عنه قال الحكيم و
الاستاك ما ليسا رفل الشيطان والذالك ان الشيطان ان يكون
باليسار لما فيه صراة الا قد يقال في اليسار قد روي عنه قوله
اصحابنا قوله كونه يسارا اي الحيل التي يدخل في الزم لا مله عند
الخاوي عن عابسة رضي الله عنها قالت مر عبد الرحمن بن ابي
بكر رضي الله تعالى عنه في يده جريدة رطبة فنظر اليه النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم فظننت ان له بها حجة فاجدتها فضعته
رأسها ولفضرتها قد فضرتها اليد فاستب بها كما حسمها كالت
مستاك اليد مستوا به مستد لا بل اعتقد سهلولة في الاستاك
في غلظت خضر اي كذب كونه في غلظت خضر المستحل والخنزير
وطرح سكر كل شئان بشير شمس وكراد عدم الزيادة خلفه يجر
الخصم عنه وتقول الترمستاني في غلظت الحجة انه ينبغي ان يكون صف

الاشيطان به كما رواه الحكم الترمذي عن الحسن البصري ولا ما من
من حمله على الحقيقة اي ووضعه في حقيقت ولا يزال على الشجر
ان قال الشيطان بركب عبده قال الحكم الترمذي ولا تنزل في طول
سواك على شجرة ولو قد راضع وصادد عليه ركب حمله الشيطان
وانتصر على شجرة وندفان ذلك السنة وفي السنة الكبرى
اذت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وضع العلم من اذن
الكانت قال وهذا مستمر بقصر السواك بقدر الشجر وندفان
لا وروى على قد راضا ذكر لا حمله الا ذن هو وفي الغرستان في و
بعضهم يضعه في طي عاصمه اه قال السيد احمد محمد الله تعالى ول
المراد من كونه الشيطان انه ينسب استمالا او يوسوس له ولا
يقبضه على الارض بل ينسب بان يسنده محمله الى شيء ولا
فقط الجنون المطلق كما في الثاموس الشرقي والسبقت والمراد الثاني
اي يسند الجنون بهذا الفعل ويأتي اليه ويروي عن سعيد
بن جبلة قال من وضع سواك بالارض فحقه من ذلك فلا يلزم
الا نفسه وروى الحكم الترمذي في ستان قال الحكم الترمذي ولا
يستراك بطرفي السواك ولا يستراك غير فوان غسله فمت
ان عررضي الله عنده من استراك غير فمت فمت الحظمة
ويكره السواك تحريجا للاطلاع بوجوه كالتصحيح المتاح وسي
ويجزم الذي سم من الحطب وغيره واخرج ابو نعيم في كتابه الطب
النبوي عن ضمرة ابن حبيب رضي الله تعالى عنه قال ما من
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن السواك فهو والرجاء
وقال انه يحرق عرق الجنام وفي النهي وشك بكل عود الا الراس

شجر مروي غلط المختصر وطول الشجر ثم قال وفيه دليل على انه يحرق
ان يكونوا قد غصروا الشجر كما خرج به في كتب الشافعي وقال الحكم الترمذي
لا يزال على الشجر الا قال الشيطان بركب عليه وسبقت لا يستراك
عرسا لا طول لا حتى لا يميز باللمة ولما عررض الاسنان والسواك
طولا يخرج الى الاستان وهي اللمة وهذا قول الاكثر وعن النخعي
يستاك طولا لا عرضا ولا اكثر وعن علي الاك وفيه دليل على انه
عن عطاء بن ابي رباح قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
اذ اشرمت فاشرب ماء واذ استسكمت فاشرب ماء وضاع عن ابيه
حكيم قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يستاك عرضا
ويشير مصابقتين ثلاثا ويقول هو هنا وصر او ابل رواه
الحاكم في عدي والطبراني والبخاري ونقل في الحديث عن النخعي
ان يستاك خارج الارضات وداخلا اعتادها واستمالا وخرج
الاخر من بين كل شين ولا يستاك مضطجعا فانه يورث كبر
الطحال في الثاموس ككتابكم من وجه ككتابكم وكثير كبر
السب كبر بالضم كبقارة بالفتح فمتض صغر وكبر كبر كبر كبر
طعن في السن كما في الثاموس ولا يفتقمه اي يبيده بان يترك
الهيئة المستقيمة في سكة فانه يورث الباسور ولا يصح اي يورث
السواك فانه اي يصح يورث المعنى يقتصر وكتب بالياء وهو
فقد اخرج من شافعي ان يكون بصيرا قال الحكم الترمذي
وتنميك ربيك اول ما تستاك به فانه ينميك من الجنام والارض
وكل طارسي الموت ولا تنميك بعده يافا فانه يورث اللوسية
ولا تعصى السواك مصافان كبر يورث المعنى انه يورث
يبيح اذا اردت ان تضعه فلا تضعه حتى تغسله والا فستاك

أي عند الموت واخرج الطبراني عن خالد بن عبد الله بن أبي الدرداء
رضي الله عنه قال عليكم بالسواك فلا تغفلوه فان فيه اربعا عشر
خصلتا افضل لاوليها ورجع ان يروي الرضا بن رباح بن
عند الرضا بن فلان والشافعية انه يجب الستة والثلاثون
انه يضاعف الصلوة بسبعين ضعفا والشافعية يرون
ادمان السواك السعة والفنا والخالصة بطلب كبره في
يشد لثمة حتى لا تستخرج مع ادمان السواك والسابعة
فذهب عنه الصواع ويكفي عرق برسه فلا يميز عليه عرق
ساكن ولا يسكن عليه عرق هنا وفي الشافعية يذهب عنه حتى
الفرس حتى لا يجد والشافعية تساقا سنا نهج يترك والشافعية
الغوري وجهه والشافعية تتبعا سنا نهج يترك والشافعية
عشر فتبعية الملائكة اذا خرج من المسجد لصلاته في الحج والعمرة
عشر تستغفر له حلة العرش عند رفعه الى العرش في الاثني عشر وجبة
والثانية عشر تغفر له ابواب الجنة والاول اربعة عشر قال
مقتد بالاشياء بنحو اثارهم ويلبسون هدهد والشافعية عشر
يكفي له اخرج من شوك في يومه ذلك في كل يوم والشافعية
عشر تغفر له ابواب جهنم والشافعية عشر تستغفر الاثني عشر
والثانية عشر لا يخرج من الدنيا الا طاهرا طهرا والشافعية
عشر انه لا يباقي ملك الموت عند قبض روحه الا في صورة
التي يقيتها به ارواح الانبياء والمشرور ان لا يخرج من الدنيا
حتى يسقي من حوض النبي صلى الله عليه وسلم وهو الجحيم
الجنة والشافعية والمشرور ان لا يبره عليه وكذا الاثني
من حوضه وتقول كنت احب نفسي على ظهري فلا تمنع عليكم

والنفس وفقدت اركا ثم انزلت من فوق قلت اما ان ارك
فلا فخرج الطبراني في الكبير عن عبد الله بن مسعود قال
كنت اجتمع لرسول الله صلى الله عليه وسلم سويا لما من
اراك واخرج البخاري في تاريخه عن ابي خزيمة الهذلي قال
كنت في الوفد الذي اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عبد القيس فزورنا الاراك وقال استاكوا به هذه وفي رواية
لا به خيرة لان صلى الله عليه وسلم استاك بالاراك فان
تعد عليه استاك بعرجين الخ قال قلت لعبد الله بن مسعود
وجده حكاها الا وروي في الحديث وعني زيد بن ابي المسعود قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استاكوا به هذه
فان لم يكن فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا
فيهم في حفرة العجايب قال وفيه ليدبران التمسح وقالوا
يستبه به الدنيا والنظم فيما قالوا اهل المدينة الحيرة الخضر
السواك الذي استاك به صلى الله عليه وسلم في حال
احتضاره كما قد مناه عن عائشة رضي الله تعالى عنها كما
في سبب الخضر فيما رواه ابو القاسم بن الحسن قال والبرق
بالسبب وقع في الخافى ان هذا السواك كان جوده طيبة
وفي الصحيح لما اماني عبد الله الى فقط انه كان من ارك رطب
ثم قال يخرج الاسناد ولم يخرجاه واخرج الطبراني في الاوسط
عن معاذ بن جبل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسلم يقول نعم السواك الذي يغتسل من شجرة مباركة يعطى ثم
ينطق الخ وهو سواك وسواك الاثني عشر من قلم وعنه
الشافعية السواك شفتا لا دوث الموت ومذلل للشفادة عنده

المسنة عن الحيط قال علي رضي الله عنه الشرب يس بالحيث
والأبرام سوارق متقاربة أي في الثياب إذا وجدت المسنة كما يتجر
الملك بكسر الميم المهرلة وسكون اللام وهو المضاف والمضاف
ولادها مضمعة متقاربة أي السوارق للزينة مع التذرية عليه أي
السوارق كمن لا تثاب إلا إذا فرغت بعضه لسوارق فان الثوب
عليه تنظف أسانها ويستحب لها مضمعة وغسل الخفاق الجير
الربلي في حاشية البرقع فيه ثيابات جواربهم بنوع
تخليط فارص قصب آخره كذا كذا فرائق قصره تصفيفه
والفان تبيع فمما حتى تفر به أبعده عشرة صنف غير مكلف
والنقص ما ليس في آخره الخ فخر بالتخفيف والقصر مكس
خوناً ولتصنيفه تشديد الميم لئلا يسهل له ولذا عرفت
بني غا عدل المص عن تغيير القوم بالمضمعة إلى غسل الثوب لأن
الغسل يشترط بالاستيعاب كالدثار البير الزيلعي والمبني وهذا
لأن المسنة فيها وفي الاستنطاق بالماء والغسل والحق على ذلك
فكان أول كذا في التبيين وهو ظاهر في أنه يفيد سنية المسنة
أيها بخلاف تبيينهم بالمضمعة ولا مستنطاق وقد تفرع في ذلك
بأن المضمعة اصطلاحاً هي استيعاب الما جميع الثوب كما في المضمعة
ولا مستنطاقاً أيضاً إلا الما كذا في الخلاصة بفتح
المضمعة إدارة الما في الثوب ثم يخرج والاستنطاق جذبا الما
إلى داخل الما فت بالحق ولا اعتبار بالتبعين خلاف
أثبت عمرها والغسل لا بد علي ذلك وجيب عن ذلك
فإن المضمعة وإن كانت في المعتدلة عن ادراك الما في
التم إلا أنها ليست بشرط لحصول المضمعة في لفرق والاستنطاق

البرم وانت في بطني ما بقصر عنك ولثا بيرة والعشرون
ان تهره يصير عليه اوسع من مدبره ولثا لثو والعشرون
ان الله عز وجل يطلع عنه كل دار وعقبه كل حجة عز بها نفسه
من صفته الى كبره وهذا هو الذي انشا لبيد الشافعي تقدم من
خبره ان شئت الما دور الموقرة والاعتد والعشرون انه يمكن اذا
كبره الا بيا ويكرم اذا كبر وما زيد في المضمعة بغير حجاب وزر
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان السوارك مشارة
لما ارضاه للعدد وحلاط الما وروي في الحاي فلهذه مسنة وعشرون
وذكر الشيخ صالح نصر المقدسي في كتاب الترهذيب لمان في السوارك
عشر خصال فقد مرها انه يقوى المدة ويعين الذهب ويطلق
عقد الاسنان ويريد في المضمعة وروي الحكم الترمذي انه يثبت
الشتر ويعين اللون وروي عن بعض السلف انه يزيد في المضمعة
وروي عنه بعضهم انه يهود النزع ويعطي بالشيب ويسوي للظفر
وذكر بعضهم من فوائده اعادة الدعاء وقضا الحاج وذكر الشيخ بلال
انه يسرع في المضمعة على الصراط وفي الترهيب انه يرفع في المضمعة
مخرج الما بكثرة حجارة لا يجبر به الما ويطلق الملمع ويظهر
طريق التران ويريد في المضمعة ويخجله لثا طان ويحطم
المرة وفي الضياء انه لا يورده في قبره شيء من واث الا يرض
وعنه عدة أي السوارك او فقيدا استا لثا طان المضمعة
خلافها من الما ويرجوه فانها كالمستبالا لثا طان المضمعة
في الهندية تعيد الاصبح باليمين وهذا انما يظهر من جهة
اليسري فقط ولذا قال والا فضل ان يبد بالاسان اليسري ثم
باليمين لان اليسري كجهة اليمين واليمين كجهة اليسري وفي شرح

مستان موككثان قال في السراج فان تركها اتم على الصبي
 الاثرها من سنن اليد وتترك سنن اليد يوجب الالساة
 بخلاف السنن التي يبقون فان تركها لا يوجب الالساة وهي
 سنن النبي صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم في لباسه وقصوده
 والظهر وشربه ونشأه ذلكم قال العفيف ابو الميثاق ان ترك
 المضمضة والاستنشاق تركه في الحج يوجب وجوبه وقال
 في البحر والنجي ان الاستمطوط بترك الواجب ويكفي ان يقال
 ان السنن المذكورة في فقه الواجب ودليل يستبرها الطبية
 كما في اليد في غاية البسائط يعني مع الترك احيانا لا
 كما في اليد في غاية البسائط يعني مع الترك احيانا لا
 ترك لا تعيد الواجب وجميع من حكم وضوءه صلى الله عليه وآله
 عليه وسلم انما تركه في حوائجهم ذكرها في كتابي
 فتح القدير مستحسنا على سنن حمداً لها الترشيح
 فيقيم المضمضة جبراً على الاستنشاق فلم أره المضمضة
 فاستتره سنن الترشيح فقط ونشأها التثنية يعني ولحقها
 بما واحد لا جمل في كبره لذكر الحد بعد فائدة وثانها
 جدي لا اياي اخذ ما جدي فالتثنية هذا سنة عندنا لا
 عندنا في فقال بخصه ويستشفى كلفه ولحقه واحد
 كما روي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفتقه في كلف
 ولحقه في احكامها انما يابا ويولد واحد اتم يستغنى في
 المضمضة والاستنشاق باليد في غسل الوجه بل يجمعه
 بكف واحد ويستشفى به ايضاً والثاني انهم قالوا في السنن
 ان الواحدة حكمها باليد الجبري والحق من قال ان السنن اثنتان

وان كان في المضمضة عبارة عن جذب الماء بالنفس لكنه ليس شرط
 لحصول الاستنشاق في المرفق بل انما يخصه ومنه كل من يات بطريق المرفق
 ولا يفعله الحج في المضمضة انما يشترط في ربطه عن الثاني والاصح
 انه ليس بشرط فلو شرب الماء عيا اجراه عن المضمضة وهذا يقيدان
 الحج ليس من حقيقتها وقيل لا يجزيه والمالو شربه معانداً
 يجزيه وجذب الماء بالنفس في الاستنشاق انما هو باعتبار منه
 اللغوي والا فلو انفس في الماء ودخل الماء في نذره او دخل فيه
 بيده من غير ان يجذب به يريح نفسه يحصل له فوض الاستنشاق
 في العمل وصحته في الوضوء والا فحقها زمان غسل المرفق لا في
 تلك فخرجت فوافي المضمضة والاستنشاق سبعه عشر كلف
 بخلاف الاختصاص انما قوله عيا في غيرها ويكفي ان يقال في ترك
 العدول ومنع منه فيكون تفسير القول المضمضة عيا في
 تلك انما قال عيا في لم يقل قل فاليدين على ان السنن
 التثنية عيا في جديدة قال في السراج فلو عيها في تلك فاف
 غرقه واحدة لم يضر تبا بالسمية وقال العتيبي يعني تبا بها
 وكل في الشرب بل لا بد قوله الصيرفي على تبا به باكمل سنة المضمضة
 ومن ثلثها واحد السنن في جديدة انما هي نفسها المضمضة والا
 سنة وتثنية كل منهما سنة اخري وتجدد الماء في كل مرة من
 سواها سنة فالثنية كما يستبرأ لغيره انما رجع رحمه الله وسئل
 الاثنتان وهو عبارة عن الاستنشاق فيلحق الماء الى المرفق
 اي ما رت الاثنتان وهو عبارة عن الاستنشاق فيلحق الماء الى المرفق
 مياهها ايضا السنية على تجديد الماء في كل شربها وقد ورد
 ذلك في حديث الطبراني وهو اي المضمضة والاستنشاق
 ستان

عليه وسلم قال اذا نوضا احدكم فليجعل في انفه ماء ثم ينفثه واما
 كافي وشروعية الاستنشاق لا تحصل بايصال الماء الى ارجل الانف
 بل باي الاستنشاق وحقه لانه فائدة الاستنشاق وحسنه ان
 الاستنشاق فائدة الاستنشاق صار الاستنشاق مستلزما
 الاستنشاق ولا مستلزما له لم يذكره في السنن فالمدح الذي
 وصفه فقيد جبرها اي بالمضغطة والسنن في الاستنشاق بالسنن في
 ولا فقهها الدنيا وغسل اليدين والسموك اعتبارا به واصف
 الا اي اعتبارا بالملح اوصافها ليتف على شان طهره
 فشرح غسل اليدين للموسمين ابتداء لان كونه يدرك بالبرقع
 انه يختلف هذا في فائدة البحر يترجم المضغطة لان طهره
 بالغ وشرح الاستنشاق لان رجح يدرك بالانف يعني واحد
 فيملاية تعلم بالانف وليس المني ان الماء ربح فقد هاهنا
 ولو كان عنده اي المتوضي ما يكفي للنفس اي غسل اعضا وشرو
 مرة مرة مرها اي مع تحصيل سنية المضغطة والسنن في كل
 لسنن اعضا وضوئك قلنا قلنا كافي بدورها غسل مرة واحدة
 واستنشاق فسيبها الكاف سنية تثبت غسل وذلك ان
 الصابنة قد تكمل وضوئك صلى الله عليه وسلم مرة واحدة
 عن احد منهم انه صلى الله عليه في غسله وسلم مرة واحدة
 كلامه هو انه يقال مرها امكن تثبت غسل مع تحصيلها لا
 بعد عن كل من ذلك مثلا يجزئ غسل وجهه ثلاثا واربعة
 ورجليه مرتين مرتين مع حصول المضغطة والاستنشاق
 انه تعالى عليه وسلم غسل بعض اعضائه ثلاثا وبعضها
 عليه

يستنشق باليسري لا ذلة في موضع اذ لموضع الاستنشا
 وقال شيخ الاسلام رحمه الله ويستنشق باليسري فلما ينظفها
 بكفا ولا حذوي اليبي كما في السها تدور في صنية المعلى فيحضره يبي
 ويستنشق باليسري وفي المسوط ينحضره ويستنشق باليسري
 ويستنشق باليسري قال في امداد الفتاح ومن ادان الوضوء
 المضغطة والاستنشاق باليد اليمنى لشرفها والاستنشاق باليسري
 لامرته نه وقال بعضهم الاستنشاق باليسري لان اليمنى طهرة
 والانف مقدرة واليسري الاطهار واليسري للقدرة واليسري
 عن الحسن بن علي رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
 قال ان يمين للوجه واليسار للمعدة فامري بيمينك يا المصطفى
 فيصلي اي في المضغطة بالفرح وهو يتردد الماء عند رأسه المكن
 ولم يذكر في لانه ليس من صفة ما يحتاجه وفي الجرح ولو خضع
 وانظروا الى ما لم يجد اجزاءه والافضل ان يلقه لانه مستعمل
 وفي الاستنشاق بجاذبة الماء الى رث ويصل الى ما صلبه من
 الانف وهو السنة الثانية على غير لغير الصالحين والافضل
 تنس الماء لانه في حدة في المضغطة ولا في الاستنشاق لان
 الفساد واخرج اصحاب السنن الاربعة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الذي صلى الله عليه تعالى عليه وسلم قال لا يبالغ في الاستنشاق الا
 ان تكون صابجا وهي البرقية واليمن خيرية ورواه ابن القلان
 في الوهم ولا يبرها بصد صحيح وفي المضغطة والاستنشاق
 قال في الجرح في اليد اليمنى في المضغطة بالفرح وفي الاستنشاق
 بالاستنشاق في الكافي والافضل ان يلقه لانه مستعمل
 من النصف واخرج النجاشي عن ابى هريرة عن ابي النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه

سحر زلف
 وهذه

انما يقيد الوجوب لا يحرك السننة وذلك لانها لا تسبب ترك
على قول من قال بذلك لاننا نقول المختار كما قدمنا انها لا
الوجوب قلنا لفظ الامير مقيد لكن اذا لم يكن تحت ما يعبر
عن الوجوب وقدمه هذا وهو عدم تعليل الاختيار وايضا
الاخبار التي هي من رضى صلى الله عليه وآله عليه السلام
عنه وما في غيرها من انا لوقفت بالوجوب ثم انما يابى
ولم يقل بل احد وقوله من قال انا لوقفت بوجوبه فسا وجه الجمع
الاصح مرد ايضا بأنه لا مانع منه اذا اقتضاه الدليل لان
ثبت الحكم بعد رضىه وبأنه قد ظهر عدم المساواة في الحكم الامر
وهو كونه لا يلزم بالاعتدال على الصلة ثم ما قدمنا من ان
ان دخل الحية ليس بحال الغرض فهو عموما بعد ثبوت كذا
العمومي خلافا وما ورد من ان المصلحة والاستتات تستان
مع انما ينسب في محل الغرض اجيب عنه بانها في الوجه وهو كل
الرض اذا لم يكن الخال رج منه وجه وكذلك فعلهم ذلك منصوص
بكثير من المسائل كمثل الموت والافتح وصح الاذنين ولا يستجاء
قال في الزهر وليجب باقية كلفها فلا غير انما يحتاج اليه
بغرض تسليم تلك المقدرة كذا في جبر المنع اه لغير محرم
هو فيكون في حقه ليد يتعرض للمظهر وهو مستوطن بعينه
الشعر كالابناء الصابغ في المصنعة والاستتات ليلد بغير
صوره للمساواة بينهما لما الى جوف بعد الاستتات اي تلبت
في المصنعة كلفها

مرتبة كما في البخاري ولو اخذ ما في غيره من بعضه بضمه
استثنى بيا فيه اجزاء هي تحصيل سنة الاكل من المفضلة
والاستسناق لانه لم ينطبق على بعضه الا فلا يصير الباقي
مستغلا وعكسه وهو ما اذا قدم الاستسناق لا يجوز له ان
الانف لا ينطبق على ما فيه غير الباقي مستغلا قولنا لا يجوز
اولي عاقلا انه لا يجوز له ان يحتاج في عدم الجواز الى تارطه
بعدم الاجزاء ويجعل على المفضلة والاستسناق في نفس الواجب
كما في البرهان يدخل اصبعه في ثوب التحصيل سنة المفضلة
وانه فتحصيل سنة الاستسناق الاول في تحصيل سنة المفضلة
قال السيد احمد ظاهر ولو مستويا لا خفاء اني بختل في تحصيل سنة
السواك شيء اريدني ان شرطام لا يجوز له اسواك ويحجزه سنة
ونقله عن الحيد وتحميل بالما بالبحر جعل السواك في الخلال الذي
هو المخرج بين الشبكي والجمع خلاف كجل وجبال صحاح الجمة
بان يبرز شرفها من السفلى الى فوق وهذا سنة عند ابي
يرسيف وهل محمد معه قوله ان ذكرها في المخرج وفي غيره انه صح
التوليدين من الثالث وقال الامام انه من دون لعدم ثبوت
المروا طبرية وروى عنه انه قال جابر لا يغير لانه السنة اكل الفرض
في حكمه رد اكل الجمة ليصح على الفرض لعدم وجوب اقبال الماء
الي باطن الشمر والاصح انه سنة لما اخرج ابو داود عن نسيه
رضي الله تعالى عنه كان صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قرضا
اختنقا من ما تحت حكمه فخلل به لحيته وقال بهننا امرئ
روى هذا عنه عن قتادة سنة ١١١
عليها وانما لا تخط لانه يشترطها ولا يقال ان هذا الاستسناق ل

جهم وهو لا يستلزم ان عدد التحليل في الوضوء يستلزم تحليل
 النار والوعيد معروف الى جها اذا لم يصل الى ما بين الاصابع
 فيكون الفصل فرضا والوعيد على تركه مستقفا مع ان حديث
 الارقطعي ضعيف وتحليل مطلقا انا يكون سنة بعد التحليل
 لا انه سنة للتنبيه وقد خرج المدارق في الوضوء بالبرهان
 صحيح جيد عن عثمان رضي الله تعالى عنه انه توضع في اليدين
 اصابع قد عمير قلنا وقال لا يثبت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم فعل مثل ما فعلت قال في الحديث يؤخذ منه ان
 تنبيهه وضعه في الرجلين ان يحلل جهم فده اليسر ما
 جهم رجله اليمنى ثم باليسرى ما لو سطر ثم باليسرى ثم باليمن
 ثم باليسرى ثم باليمن ثم باليسرى ثم باليمن ثم باليمن ثم
 جهم جهم رجله اليسرى وذلك لما روي ابن ماجه عن النبي
 بن شداد قال لا يثبت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 توضع في الاصابع رجله اليمنى ويترك لونه جهم يده اليسرى
 ان هذا هو الظاهر والمستحب في فعلها ان تكون باليمن
 قال الشيخ محمد رحمه الله وقد روي حديث يفيده انه لا يفسل
 الرجلين باليمن ولنظرا الحديث في الجامع الصغير من طريق ابن
 عدي عن ابي هريرة اذ توضع احدكم فلا يفسل السمل رجله
 بيده اليمنى ويساقي للشم بعد ان غسل الرجلين باليسار
 المستحبات وقد نزع في استنساخه السنة من حديث الاستواء
 ابن شداد كون التحليل من اسفل لانه ساكن عنه وقد ذكر
 في السراج وغيره ان كان قد نساها وسماها بغيرها
 ان يبيد من اسفل الا يصح الى فوق حتى يظهر القدم في يدها

من اسفل الى فوق بحيث يكون كف اليد الخارج وظهوره الى
 الملتصق ويقيه في السراج بان يكون بما مستقفا ليروي ابو داود
 عن انس كان صلى الله تعالى عليه وسلم اذا توضع احداهما من
 ما تحته حكمه في اليدين لحيته وقال بهيمة العرفى روي كره في
 البحر وغيره واخذ الكف من الما ولبس على كونه بلكن الكف ص
 جهة العقب وهو خلاف الكيفية المارة وما في المخرج الى
 الكفاية ونظرا في الكفاية ان يحلل بعد التنبيه من حيث
 الاستسمل الى الفوق اه وهذا لا يستلزم كون ظهر الكف الى الاصابع
 ولكن التحليل باليد اليمنى كما خرج به في الحديث وتحليل الاصابع
 اليدين اي اصابعها باليمين اي ادخال يمينها في يدها
 بما تراه واما ما روي الشيخ الرحي انه يكون ظهر اليدين ليدلكن
 اشارة بالاصابع رويته واما الادخال في الما، ولو لم يكن جها
 وتحليل الاصابع مطلقا مستعصمة اتفاقا ولم يذكر في التنبيه دليل
 حكم تحليل الاصابع وما ذكره فتح تحليل الحديث نفسه ودليل
 السنة ما اخرجده اصحاب السنة عن النبي بن شداد قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا توضع فاسمع الوضوء
 وظل بين الاصابع قال الترمذي حديث حسن صحيح وكذا
 من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم اذا توضع فاحلل بين اصابع يديك ورجلك وقال
 حسن غريب وتقدم الصارف لسعي الرجوب وكذا ما رواه
 الارقطعي خلاصا بما حكم لا يحلل الما الى الاصابع باليسرى
 منظره ان تحليل الاصابع في الوضوء يراى لعدم تحليلها فالر

ومرنا في المقبرة كما في الاختيار قال في السراج والشتات شتا
مركزنا في الصحيح قال في الزهر وهو المصاب استلانا على
السنه بان صلي الله عليه وسلم لا ترضا مرتين قال هذا وضو
من يعنا عن لم اكره مرتين ولما ان ترضا ثلثا لثلاثا قال هذا
وضو من وضو النبي صفتي ثلثي ثلثي زاد على هذا وتخص
تعدني وتلم ربي صدقها الا ايرقني ويجزه من الزيادة انما
وجبه وذلك ان جعل للثا بغير مستلاد وهذا يوزن باستلاد
لما زنا جز سنة قلنا بيا بعلينا وحدها قلنا وهذا اختيار
المبسوط وعنا بن بكر الا سكا ف ان التلاد فرضا كما في
انتهى وفيه لهم بالفضل احترار اعنا المسح فانه لا تسن لتلاد
كذا في الصحيح وذا كما ان غير مسنون فهل يكره المذكو في الخط
البايع ان يذكر في الخلد صفة بعدة وقيل لا بأس به وفي
ما ضحان وهذا في الصحيح ثلث مرات فتلاد مباح لا يكره
لا يكره سنة ولا اذا باه قال في الخرج وهو اللد كما لا يخفى اذ لا
دليل على الكراهة وسيأتي لهم عدة في الكراهات انما لا يتكبد
بيني ان السنة تكرار التسلاد المستوعبات ولا علة للفرقات
فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يا بس ثم المرة الثانية صاب
الماء بضعه ثم في المرة الثالثة اصاب الماء لهذا لا يكره غسل
الاعضا ثلث مرات كذا في الهندية ولو اكتفى في وضوءه مرة
واحدة في غسل كل عضو من اعضا وضوءه قبل ما يتلاد السنة
المشهوره وقيل لا لانه ان با مريد كذا في السراج قال في البحر
ولا يخفى ترجيح الشاذ في السراج والمصنف في السراج في قوله
الثلث سنة فلو كانت الاثم يحصل بالترك لما احتج الى الحد في

كون المراد من اسفل الاصاب من باطن القدم وقد خرج من في
الشرح قال في الخرج ولا يلزم الاقرب قال الترمذي في صحيحه ان
يخل من اسفل ولذا انصبي القاهني امام صلاة عشرة سنة
لا يتخلل من فوقه ولعل الحكمة في كونه بالخص كونه ان لا يخل
في بالتخليل السب كما في شرح المنية وقال ابو السمور والي عدم
تقيد سنة التخليل بالخص قال في الرطبين باصبح من بعد
اي اصب كما في وكفى علة ادخالها في الماء الى ان يخرجها به
وهذا اي كونه يتخلل الا صاب سنة بعد دخول الماء خلد لها قل
قالنا اصاحه منقحة عنه انما صابها دخول الماء فرضا اي التخليل
رضا اي التخليل كما هو ظاهر علة فيفيد من ضمير التخليل
مع ان الكراهة حشنا انما هو التسلسل قال في البحر لانه اذا لم يسل
يكون التسلسل رضا وليس التخليل غسل كما لا يخفى في محتمل
ان يرجع ضمير رضا الى الدخول وتثنية التسلسل اي تكرار
غسل الاعضا المنسولة ثلثا سنة قالوا في سنها فرضا لانه
صاحه صلى الله تعالى عليه وسلم توفاه مرة وقال هذا ضر
لا يتلاد السنة الصلابة الاله والمراود بالقبول الجواز يعني الهية
وانما قلنا هذا لما عرف ان العلة لا تلزم القبول لان العلة
تتمد بحدود الشرايط والاركان والقبول يعتد صدق الزينة
وخلو سائر له شرايط كثيرة لشركه قال انما يتقبل الله من
المتقين قال في الزهر وفيه اي ان الثانية سنة وهو
كما في الصحيح قال في الخرج وهو الذي لا ترضا الثانية وحدها
ولان الله وحدها بالسنه انما مع مله حطة الاخرى وقبل
الاربابية ولان سنة الحان السنة وقيل الثانية سنة ولان سنة
دونها

اريد به اكثر من قوله تعالى ولم يلبسوا اياهم بنظام وانزل في بيانه
 انا لشركاء الظلم عظيم فاجاب عنه فان ما في الحديث يحول على
 الاعتقاد فلا يثبت الا اذا اعتقدنا ان الوصف لا يجوز الا بالانذار
 وبعد جزم في الهداية وقال في السبايع انه لا صح كقولنا يشك
 على هذا ما لو اعتقدت مسئلة الثلث وردد لا لطا فتمت فليس
 ولا نقصد ان نضرب على الوضو فانه ياتى بالاسراف ويكنى ان يقال
 ان مثل هذا يدل على الشبهة في الاسراف لا جديت فقد تعدى
 وقيل الحديث يحول على الانذار على الحد المحذور وهذا مردود
 لقوله صلى الله عليه تعالى عليه وسلم من استلج مسك ان يطهر ثوبه
 فليصل وظلاله الفروق تكون بالزيادة على الحد المحذور وحل
 بمصنوع الزيادة على اعضا الرضو وقيل الزيادة على العدد
 والنقص عنه وفي الحديث لنا ونشر مرتبة لاث التقدير يرجع
 الى الزيادة والظلم الى نقصان كذا في غايية الدنيا وتان قال
 قائل يابى ما مبريات الزيادة على الثلث لا باس به اذا كان
 لنقص الرضو على الرضو مع ما سلف من تنقيص صاحب المسوط
 والملازمة بان ذلك بعد الفرغ من الرضو الاول عام شمل
 ما اذا كرهه في مجلس واحد وفي مجلس اخر وعلى الثاني منه
 كما في الامداد وعلى الاول يكون مكرها كونه اسرافا لان
 فائدة قال في البحر وقد مر حول بان تكرار الرضو في مجلس واحد
 لا يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف في الما كذا في السراج
 فكيف يدعى الاتفاق كما في الخلاصة على عدم الكراهة لورثي
 وضوا اخره في فرع من الاول اللهم الا ان يحمل على ما اذا اختلف

على ما ذكرناه في الخلاصة اذا اعتاده اي الاقتصاد على الواجبة
 ثم والا بان لم يبيده وانما فعل ذلك اجبا لا لا قال في الشرح
 وينبغي ان يكون شتم هذا القول محل التوقيف قال الشيخ الرحي
 وهذا عند عدم التفرغ فلو كان بعد فرغ الامر ولا ملزمة امره
 وفي المسئلة ولو نقص لمرقة الما او لغيره او في اجبة لا يكره لمرقه
 ولو زاد على الثلث مرقة واحدة او خمسة لطا فتمت فليس
 اي عند الشك فلا باس به لا نه امر يترك ما يريه الى حال
 يريه سراج قال الشيخ الرحي ينبغي ان يعيد هذا بغير المسوط
 اما هو فيلزمه قطع مادة الرسول عنه وعدم التمسك الي
 التمسك لانه فعل السجنان وقد مرنا بما داره في المسئلة
 اهـ وزاد على الثلث لنقص الرضو على الرضو لا باس به اذا
 كان بعد الفرغ من الاول لا نه نزع على تركه في البحر وتوانا اذا
 كان بعد الفرغ من الاول لا بد من حله حمله لا نه قديمه في
 الجسوط والملازمة فلو غسل الوحيد اربعا او اكثر زوا اسرافا كفى
 مكره تخير ما كما حققه الشيخ الرحي قال وقد علمت بان لا باس
 يستعمل الما في خلافه الا في وهو يرجع كل هذه التتمية استتمه
 وحديث فقد تعدى محول على الاعتقاد وهذا اجاب سؤل المتن
 فتدبروا انك قد قررت بان الزيادة على المرات الثلثة لنقص
 الرضو على الرضو وطا فتمت فليس التمسك لا باس به مع ان قوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما نفوض فلا تافن لا على هذا
 او نقص فقد تعدى وظلم يقتضي المبلغ عن ذلك لان التوقيف
 في عرف الشرع هو تعدى حدود الله والتمسك بالحدود قال تعالى

الريد



يكون جائرا اذا كالا الاصحاب الذين الى الاما الخارجي ولما اذا اعترف
 منه وغسل وجهه خارج المنبر فجئت وقفت السياسة في التراب
 ولم تعد الي الاما فمكروه اتفاقا فما فضلنا لكل مسئلة تري
لقد لا انه غير مضيق بي ان الاما استحل من الباري في اعضاء
المصوب لو كثر تخريف يفسر وهذا غير مسلم فانه قد خرج احد باب
 ما جدا انه صلي الله عليه وسلم وح يسعد وهو يقترضا قال
 ما هذا السرف يا يسعد قال اني الوضع سرف قال فمكروا كنت
عليه بخر وعاقل في الجواهر مخالف لم يرج الحديث فالتل
بكر هذه اعادت السياسة الي او لم تعد ولي انه غير حاجة
 وتلك قال انما خرج قلنا كل نشارة الي ما تقضي قال الشيخ ارجح
 وما قلد عن الزهري في صحيح لا فيه من المبني الترق من
الشرع المطهر ب يا قريب يا كل ام المص ان الاسراف في الاما
مكروه و لوجبا المنبر قال الفتا الري ان تبا يا ان الجواز للبيا
اكره هذه في عمل النوفيت بني ما تقلد عن الزهري في هنا بني
مسايق من كل ام المص ولعل هذا رجد النا كل في بارة الشرا
فتا كل ان ترى وسم كل الراس لا اخرج المطهر وي وسم عن عبد
الله بن زيد في صحة الوضع فغير ثم سبح راسه بيده فاقل
بها ولا يريد ان يقدم راسه حتى ذهب بها الي غفلة ثم رجعا
الي المطهر الذي بدا من مصره فلا يسن فبها كل كل لانه
شرع على رجد الخميف والاستي بنا غير ولدى الكل الرجي
الرجل لا يجز المنا الفتة في الاستي فلا يجعل ذلك بالسجدة
لست بني بعدة وقيل لنا باس به كذا اني الفتة رجد في اليد
كل عليه لانه الذهب فلا يجز راسه الامرة مستوعبة

كراهتهم في ذكره اي الوضع في جلس واحد تتبر بهيئة بني
 فيوافق ما تقد مر انه لوفوي الوضع على الوضع للاراس وقد
 علمت ان لا باس تخرج الي كره هذه التمزية ثم مال حظ الش
الي تسليم اكره هذه كل مفتحة بالتمزية وقد وقع الاطلاق
بها في عبارة السراج ولنظروا لو كره الوضع في جلس واحد
مر لا يرى سجدة بل يكبر وقد صرح ان اكره هذه اذا اطلقت
ايد منها الي مفتحة مع ما يريد ذلك هنا بان الربا دعي
الطلاق لا تخلو ان تكره قبل الطلاق من الا لو ابعد فلي
الا لو يكبر تخرجا لانه لا يكبر الوضع على الوضع الا بعد
الوضع من الا لو انما الطهارة لا تختص في الاما فقل ذلك لومر
اسراف عوض ومكروه تخرجا لا اسراف وعلى الاشا في فهما لم يتبدل
الجلس كانت اكره هذه تختص لا اسلغنا في الامداد بانه
يكبر فيه اسرافا وهو مكروه تخرجا ولجاب في الطهارة لا اكره
لو كره مرة واحدة في جلس ولو كره مر لا اكره لا اكره من ذكر
الاسراف وحكم على ذلك ما وقع في عبارة السراج من ذكر
بنفس المرار قال الشيخ الرجحي قول صاحبه السراج مر الاشا في
لا انهم مر رجعا بانه لا يد من تبدل الي الجلس عند فا والصلاة با
لوضع الا ول عند الاشا فما هو الاشا في الترستا في هذا جواب بالترجي
عن الاد اد اكره وتعز يا بصيغة اسم النا على حال من الترستا
او بفتح الميم ويستكون الميم كره الاراي وتشدد بدا التعنية وهو
انهم معمول كل اصله معروف يا اجتفت الار والابا وسمت لحدا ها
فاسكن قلبيت يا لا تحت كوب ب المح الاسراف في الاما الباري
يجز بني قلو زاد ولم يقصد طائفة ولا وضع على وضو
يكون

والمنصر من كل اليد على مقدم الرأس من منبته الشمر وجها
الى نصف راسه ثم يرفعها ويضع الرأس على وسط راسه
ويحركها الى منبته الشمر من القفا ثم يبيدها الى وسط راسه
ثم يفتح الحضر البصر في وسط راسه ويحركها الى مقدم راسه
ثم يبيدها الى وسط راسه ويحركها الى القفا ثم يفتح البصر في
ثم يبيدها الى وسط راسه ويحركها في رزها ويدبرها فيه من رزها
فلو تركها الى استيعاب مسح الرأس واقتصر على رفعها وان
ودر عليها ثم هذا هو الذي عرض التثنية واذ فيه
معا الشراية الى انه لا يتا من قيرها الى يدى فلو كانت
اقطع او واحد يبيدها من قيرها رحتى فيخرج داخلها
بالسابقين وخارجها بالابوابين هو الخنا وعمل الكل ان
يدخل الحضر في اذنيده ويحركها راسا في ظهره وفي الاذان
ولو جاء في اشتراية الى ان تقول انها يتا بالاراس فيمن قيرها
للمسنة بل يسان الجوز عندنا خلل فالشرا في حيث قال لا
تحمل السنة الا اذا سحها با رجديد لموسحها بما رجديد
كان اتقا بالسنة اجماعا ولو عا مسح به الرأس كان اتقا بالسنة
عندنا خلل فالرديلينا قيرها على راسه تعالى عليه وكله الا اذا كان
من الرأس فان المراد به بيان الحضر لا بيان الغيبة ولا
الخلل لان اتقا على صلي الله تعالى عليه وسلم بعث لسان
الاحكام لا لبيان الخلف والخلل فان قيلت يحمل ان يقال
ان الشراية ارادة يبيد ان وظيفتها المسح كوظيفة الراس
فلما لا مشترك بين الشراية في حكم لا يوجب كون احدها
من الاخر ولا لغيره ان يكون الرجل من الوجه لا مشترك لهما

وذلك بان يضع من كل واحدة من اليد ثلث اصابع على
مقدم راسه ولا يضع الا بها ولا يسان في يديها من كفته
ويحركها الى القفا ثم يفتح كفته على مؤخر راسه ويحركها الى مقدم
راسه ثم يفتحها على اذنيده بالابوابين وباطرها بحضيرة
في المستصحي وزاد في الشراية ويكسر رقبته بظهر اليد في
حتى يصير عا سحا ببلل البصر مستعلا ولون البصا فصب
المقدم قول ابن يبيده وهو الصحيح لانه لا يركب من قبله
على راسه تعالى عليه وسلم روي هتاه عن محمد بن يبيده ان
الشراية وبه قال الحسن البصري كذا في البداية ونحوه ان
ان تغلقت مسح الرأس مسنوت بالواحد واقتصر بان
اللمسة صارت مستقلة في الاعمال واجيب بالرد وصف
بالاستعمال اذا اقيم به فرض اخر لا فاعا اقيم به سنة لانها
تبع للفرض لا سببا وهي بعينها ايتبعها بالارادة ان
الاستيعاب ليس بها واحد كذا في السلفية ولا ذلك قال
الركيبي الاظهر في كفتها ان يضع كفته ولها به على مقدم
الرأس ويجدها الى قفاه على وجه يستوجب جميع الرأس ثم يحرك
اذنية راسه ولا يركب انما يستعمل بها الا الاستيعاب
عنا ولحد لا يركب الا بهذه الطريقة قال وماتوا لبعثهم من
انه يحرك في كفته ثم يحركه الى استعمال لا يبيده لانه لا بد من ارفع
ولمذ فان كان مستعمل بالوضع الاول فكذا بالثاني والثالث
الا ان يبيد من الرأس ولا بد لا يحتاج الى تجديد الا بالكلية من
الرأس فالا فافعل كذا في الهمز مثل في ارفع عن الدنيا شح
في يمين مسح الرأس وتقليبه صورة راسه وان يضع المقصر
والبصر

وبنت عند الخليل من حدينه مرفوعا وهذا هو السامع المشرق
واما الثابت والمشرق بعد اقصاه قال في السراج ينبغي
ان لا يقتضى به لقله صلى الله تعالى عليه وسلم اذ لا يقتضى
ثم فلا تقتضى اليه كيم فانها مروج الشيطان اخرج ابن ابي عمير
في الصلح من حديث النخعي في عميد عن ابي بصير عن ابي هريره
وزاد في اوله اذ انقضت فاشترطوا عليكم من الا وضعه ابي
جاء بالخير و قال لا يحمل الاحتجاج به ولم يفرقه الخ
بل رواه ابن طاهر في صفة النصوص من طريق ابن ابي السري
حدثنا عيسى بن محمد الصافي عن ابيه عن ابي هريره به
قال الخافظ في التلخيص وهذا السناد مجهول ومرواه سورا لغيره
وهذا هو الثابت سبع والعشرون طوري انه من قراها في الروض
فخر الله تعالى له في حديثه سنة بترورها مرة او مرتين
او ثلثا كما في شرح المبتدئ ذلك لا نقله المار في بامه تعالى
فيخبر ابو الحسن الكبير رحمه الله تعالى قال قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم من قرأ في الروض انا انزلنا في
ليلته القدر مرة واحدة كما ان من المديني ومن قرأها
مرتين كتب في ديوان الشهيد او من قراها ثلثا حشره الله
تعالى بحشر الانبياء اخرج ابن ابي عمير في سند الترمذي وقال
التميم ابو الميث رحمه الله تعالى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان من قرأها ثلثا انزلنا في ثروته يومه وحده
اعطاه الله تعالى عبادة خفين ستة صيام بها رها قيا
ليها ومن قرأها مرتين اعطاه الله تعالى ما اعطى الخليل المشرق
والجيب وصف قراها ثلثا يفتح الله تعالى له ابواب الجنة

يساره لا تفر منافي ذلك من الحديث والحكمة كثر منها الاخذ ان
عن الاوساخ الكثرة خصوصاً لان عيشي حافيا والاسر
الغريون بغير اي الرجل في والدي في الهندية في جمع البرك الاعضا
كلما عند نشأه الروض في الشتاء والشتاء في الهندية عن طبعه
ابوب اندقال ينبغي للميت في الشتاء ان يلبس اعضاءه بالاسنة
الدهن في غسيل الماء عليها لئلا لا يتخاف عن الاعضا في الشتاء
كذا في البداية يعني في لداة بيلها يحمل فيها الدفن ويحمل
من اساغها فان من الكفرات اساغ النصوص في الماء في اي في
شدة البرد والاسد والمشرق في الفتح ابي سجع موضع
الا مستخافا على اي خفة لا تكون خفة ولا تفرقها راض
الاسح خصوصاً الباسموري قال في شرح المنية وان لم تكن معه
خفة جففت موضع الا مستخافا خفة خفة بعد احدى تطلد الماء
المستوراه وكذلك سجع اعضاء الروض بعد الفراع منه ان احس
الضرر تركها في الشتاء مع مساجد الفراع الباردة فافضل المبدأ
فيورث الشفقات كمن في الهندية لا يجمع سائر اعضاءه في الماء
التي يجمع بها موضع الاستخاف قال السيد احمد ولا ينال في اندمجة
بغير روي المروج ينبغي ان لا يستعصى ويبلغ في السج وقد
اخرج الحاكم عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كانت للنبى صلى
الله عليه وسلم خفة في الشتاء بها بعد الروض في اسناد امير
عاز وهو ضعيف لا يخرج الترمذي من حديثه ساذ قال ربه
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذ انقضت سجع رجه
بطرف تزيده وساذة ضعيف وفي الباب عن سلا عن اخرج
ابن ماجه مخرج ابي ابي سيبه عن اسن موقوف من فعله
رسته

الحقيقة ومنها ترك النظر الى الصورة ومنها ترك الصافي والمخالط
في ما لا يوصفها ان لا ينعص ما وصفه عن مد وصرفها كونها انيته
من حروف ومنها ان لا يفسل عرفة الا برقة قلنا ومنها استحقاق
الدين في جميع افعالها ومنها ان يعلل انيته بعد الوضوء استعداده
للقرة الاخر فرفة لصدي ورضوت وصرفها وضوء الا فاعلى سياره
الا ان يفترق صدقة في بيته كما في الاحد او وصرفها ان يجعل
به على عورته وصرفها ان يفسل قلنا وصرفها ان يتوضا في
موضع طاهر لان لا الوضوء وصرفها ان يبدل في غسل الوجه
من الاعلى وفي اليد والرجل من اطراف الاصابع كما في الدرر
وصرفها ان يبدل في المسح من مقدم راسه كما في الشهر لمعه سبع
واربعين وصرفها ان يضع يده على عورته لا راسه حاله النسل
ومنها ذكر الاشهادتين عند كل وضوء وصرفها راس الا على النزع
وعلى السرير يبدل بعد الوضوء وصرفها رعاية الترتيب بين السنتي
والسنتين والداخل بان يتوحي ثم يسمي ثم يفسل يد يمينه
ثم اذنيه ثم يمسح اذنيه ثم يقبضه كذا في الهياك وصرفها المبادرة
الي ستر الصورة بعد الاستحاضة بعد منها ايضا ترك التكلم حاله
الاستحاضة ومنها ترك استقبال القبلة واستند بارها في الخلاء
وترك استقبال عين الشمس والوقوف سدا رها وترك مس
فرضه بعد فريضة ومنها الاستحاضة باليسا ورسوخها بعد على
فوحايط وغسلها بعد ذلك وهذه اربعة عشر تقصيرا
من المثال تكون مع ما سبق احد وستون اذيا ومنها ان
لا يظهر من ماء وتواب من ارض مضروب عليها كالباب
تورد فقد مضر الشا فية على كل هذه الشواهد بل نص

الثانية فيبدا خلا من اي باب شأ بلا حساب ولا عذاب ثم
امداد الفتاح وانما ثوب صلاة ركعتين اي يعلى عقيدته ولو
ركعتين لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ما من مسلم يتوضا في
وضوء ثم يتيمم في ركعتين تقبل عليها بقلبه ووجهه الا
وجبت له الجنة والارجح انما اراد صلى الله تعالى عليه وسلم
قال لبلال سمعت خشف ثوبيك بين يدي في الجنة حديثي بالركي
على عكسه في الاسلام فقال ما ظهرت ليلا او نهارا الا وصليت
بذلك الطهور ما كنت لي وفي هدية ابن الهادي في الحديث التعبد
من احدت ولم يتوضا فقد جفا في وضوء احدت وتوضاوا لم يبدل
فقد جفا في ومن احدت وتوضا وصلى ولم يدعي فقد جفا في
ومن احدت وتوضا فاحسن الوضوء والصلوة ودعا في لاديه
ودناه ولم اجبه فقد خفوت ولست برب جاف ولست برب حاث
في غير وقت كراهته هي كالات الخمسة الطلوع والقدوم
والزروب وما قبله بعد صلاة المعرفة لا يعلى في هذه الاقا
لان ترك الكبره اولي من فعل المنعوب كما في شرح المنيه ومن
الاداء وضع ما فيه اسم الله تعالى الا اذا اضطر قبل دخول الخلاء
وصحوا دخوله مستورا لراسه وصحوا ان لا يتوضا ما شمس
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لما شمس رضي الله تعالى عنها جني
سحفت الا بالشمس لا تقبلي بالجير فان بدورت البرص وفي
اسناد صنف توفى وكان له شواهد ومنها ان لا يستحاض
لنفسه انا يتوضا منه دون غيره سبل كدنا واسم الى التوفيق
اجبه اليك اذن ما اخر وضوء المارة قال من وضوء العامه
قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان اجبه الا ديات الى الله السحبه
الطيبه

من الثلثة ولا يخفى انه لا يصدق معنى السرار الا بالسالك
والسالك طرق الاسرار وهو الزيادة على قدر الحاصل عند الاسراف
في الكراهة الشرعية فتعلم في الحلية عن بعض المتأخرين من
الافاقية وتبعه عليه في الجرح وغيره وقد عد في الفتح توجع التغيير
والاسراف من المنعوبات ومثل في البداية وغيره لكن قال في
الكليات دكي الجمل ان انه سنة وعليه سنن في افانجيان واسن جبره
في الجرح والهرق والطراد بالسنة المذكورة لا إطلاق المهرج في الاسراف
وجعل في المنع الاسراف من المنهيات فتكون تحريمه وبه
جمله من ياتقن من عدة منافاة احتج على جرحه واصل
انه تعالى عليه وسلم فتراد على هذا او فتنى فقد نفى وظلم
على اعتقاد فرضية وقال في البداية انه الصحيح حتى لو زاد او
نقص واعتقد ان الثلثة سنة لا يلحقه الوعيد فعلى هذا يكون
مكرها تنزيها ولا ينافيه عدة من المنهيات كما عد منها الم
الوجه بالافان الاكروه تنزيها من غير حتمية اصطلاحا
وجاز الفقه على ان الصارف للمهرج عن الجحظا هرفان صياغة
الافان الذي ترضأ بها اذا وقعت في الشهر انتفى الاسراف بالحلية
فلا يهرج من الاسراف في المال الا اذا ذهب في غيره بل غاية مع
ان الزيادة على الامور وفي غير الطاعة لا يكون حراما فلا يتم
الا باعتقاد سنة ما زاد على الثلثة لا اعتقاده ما ليس بترية
ترية وذلك من غير عند فتنبه ومنه الزيادة على الثلثة اي
لطا بينة الثلث او لم تعد الوضوء على الوضوء اذا كان بعد
الخراج من الوضوء الاول فيه اية في الوضوء وللحاجة الى التفتيش
به الا من جهمة ان انكلام فيه بل لا حرج من الفصل كرم

الحال بينه على المخرج منه وظاهره انه لا يصدق عندهم مراعاة للثلاثة
عندنا مطلقا ومنه ان لا يتطهر بغير طهر من الكراهة كما سبق
ومنه ترك التمسح بجزء يسع بها موضع الاستسحار منها ترك
لطر الوضوء بالمال ومنه الا مطلقا باليسري ومنه غسل بالاحت
الحاجة والشارب ومنه الوضوء على الوضوء ومنها عدم تمسح في الماء
حال غسل الوضوء منه تسع وستون ادا وانه اعلم ومكرهه
مكرهه التمسح والتمسح والمكره في اللغة ضد المحبوب يقال
كرهته كراهته وكراهية اذا لم تزد ولم ترصد في الشرع ما يكون
تكره اولي من فعله وحصله وجوب ما زاد او انما في يوم كراهته
وفي التمسح مكرهات الصلوة المذكورة نوعا من احدها ما كره
تحريرا وهو المحمول عند اطلاق الكراهية كما في زيادة فسخ التذوق ذكر
انه في رتبة الواجبة الاجابة لا يشبه الواجبة لا يشبه الواجبة
يعني بالظني الشبوت والمكره تنزيها ووجهه الى ما ذكره اولي
وكثيرا ما يظلمونه كما في شرح المنية في سنة اذا ذكر ما مكرها فلا
بد من النظر في دليل فان كان منهيها ظاهريا كراهية التمسح
الا منصرف للشرع عن التمسح الى المذهب فان لم يكن الدليل به
بالان صنف للترك اليه كما في التمسح به انما قد تعلق
على الحرام كقول القدريري في مختصره من صلى الظاهر في منزله لم
يحبس قبل صلوة الامام ولا عدول كره له ذلك ويحيى محمد
اكرهه تحريما حراما ظاهريا فتنبه لطر الوضوء وغيرها منه على
ان التخصيص بالوجه لمزيد الاحتياط لا انفسا برأى ان الوضوء
ينبغي مسالمة الما عليها برفقة بالما تنزيها والتغيير فان يفرق
الى حد الحد من بل ينبغي ان يكون غسلا يتقين في كل مرة

٩

البداء بالصلاة والمروءة بالسعي قال ابدوا بما بدأ الله به ونال
بالصلاة وجبة فالصلاة بمعنى الخط قال في الزم لم ينظر ما واث
كان من ادوات العموم الا ان الظاهر ان هذا العام اريد به
خاص به ليل فضاء وقد روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم
نسي مسح راسه ثم تذكر فمسحها ولم يعد غسل رجليه وروي
انما روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم فبدأ بركبتيه قبل رجليه
الا ان الحديث الاول ضعفه النووي وبتقدير تسليم صحة
توجيه الترتيب بسقط بالنسبة وحظيره فلا يتم الا ان
اهو عند الشافعي رحمه الله فرض وكذا عند احمد كما ذكره
في المصنف وهو مطالب بالدليل لانه يدعي افتراءه فلا
حاجة لنا في اقامته الدليل على عدم افتراءه لانه لا يصل
ومن دعم من الشافعية ان الواجب للترتيب فقد ضعفه النووي
في تخرج الكهنة ومنه زعم من اعتمدا منها له مسائل استدلال
بها فقد اجيب عنها في الاصول واما ما استدلال به النووي
من ان الله تعالى ذكره يحسبها بين مفسولات والاصل
جمع المتخالفات على نفس واحد ثم عطف غيرها ولا يخرج
عن ذلك الا لما في رواية وهي هنا وجوب الترتيب فقد اجيب
عنه بان الثاني في التسمية على وجوبه الاقتصار في بعضها
على الاول كما انها منظمة الا سرفه كما في الكشاف وغيره وقد
تقدمت الجارية بانه ثبت انه صلى الله تعالى عليه وسلم
بدأ باليمين ثم بركبتيه قبل رجليه فلا ثبت عدم الترتيب في
ثبت في الوضوء والخلاف فيها واحد واما استدلالنا
بان الله تعالى عقبه اتيام بفصل الوجه بالما وهو للترتيب

في الفصل فتبين ان اداة ما يحسان بها الصلاة وما روي من انه
صلى الله تعالى عليه وسلم اخذ ما جديد يجب جلد على شاة
البداء ما راخذته مع بيتا بها في الخلاصة وعليه جرى سلكي

انه حسن مع ان فيه خرجا عن الخلاف وفي المراجع على الجواز
ان الاول وكذا ما فيها صرحا بان لا ياتى ما جديد كما في
المكية والتمتخا بينوا له اية ولما ايج والبيان والبيان
شرح الجوهري وعلى ذلك المتوف والشروح الموضوعات للعلامة
فتبين ان في حسن عاقبة بعد ما مسح راسه بيد يمينه فلا بد
من ما جديد فان المسح اصابه المصنف بالبداهة ومع حسن
عامته ذهب اليه فلم يكن سحاشرا ثم لم يثبت البداهة
بعد من عامته خا رجحانها به لان حسن التماسها لا يصح
الا مستعلا ولا لغيره بين الزايف وهو ان يبدى ما بدأ
الله به والبداء انما هو في النفس اي الذي ذكره
انه تعالى في نفس التوكل عدل عن قول اكثر المفسرين لان
ما قرره الفسادة من كون الارادة من النفس هو التصريح به في
اكتسابه وليس في الكتاب تصريح بالترتيب من وجوبه ان يركب
المصروف عليه من العمل قال في الزم يحجزنا في البراءة للمصروف
عليه من ان لا يركب ما قال بغيره ثم ذكر انه صلى الله تعالى عليه
وسلم الا ان يمينه بغيره جي واطب عليه كافي ذلك فها من
تسبيل التمسك بالبداهة لا المصروف عليه في اداة الوضوء فانها
خليقة من الله لا ان الله عليه عتقنا اهل هذه السنة مؤكدة
على الصحيح ويكون صيا لتركه قال ابن الميز وبيد ان يكون
وحيث ان اظن ولا يند صلى الله عليه وسلم حيث يسلم على

الاول وعرفه الاكل في التبرير بالتتابع في الالخال من غير ان
يخلطها بخلاف عضو مع اعتدالها وظاهره ان الاول لو
بعد غسل الثاني فليس بركا، وعلى ما ذكره الشافعي ولا يهر
الاولى كما في الخبر قال في اثره انظارا انه لا يكون ركا وسامع
الموردني يريده بكل الثاني الواقع في كل الم الذي على ما بعد
الاول لا على ما يليه الا وله انه قلت وصرح عبارتي ان
باني هذا الكلام ونظمها ومنها المودة وهو المتابع وحده
ان لا يجب الا على المصنوع قبل ان يغسل ما بعده اه وحكي
في الجديد انه قيل في تعرض الاول بان لا يستعمل بين افعال
الوضوء بل ليس منه وقيل هو ان لا يكثر اثنا في مقدرا ما
يجب المصنوع لعلم ان مقتضى تعرض الاول انه لو وضوء
منكر ما غسل فيه المصنوع الثاني قبل خالف الاول انه يكون
اثنا بسنة الاول انه قال لم يرد في الاحتقق المودة لا بعد
غسل الوجه انه قال ابو السمو د فيه تأمل اذا ذكره انما يجز
ان لو كانت المودة معتبرة في جانب فإيض الوضوء فليهو
خلاف انظاره ومثله اي مثل الوضوء في حكم الاول برك فيه
الغسل يعني فيس في رحت التماسا لمتابعة في اغتسال رحتي
لا يجب ما تقدم غسله قبل الباقي واليتيم يعني بين رحتي
اليتيم ان لا يغسل بين مسح الوجه واليدين فيه عند رختي بالو
كما في الجاهل الاول وقيل لاخذ الثاني بالشرط المتعذر
عند ما ذكر الاول فرضه وسند في المراجع على عدم فرضية الاول
ان ابن عمر رضي الله عنه ترضا في السجود فغسل رجليه ويديه
وسجح راسه ثم دعي الي جنازة فدخل المسجد لمسح على خفيه

بل خلاف رختي وجب تدبير الوجه لا يكون غسل الباقي بغير
الترتيب اذ لا تأمل بالترتيب في البعض دون البعض فقد قال
المزني انه استدلال بالاول لا نه اسر من قام الى الصلاة ان
ينقب ذلك بجلته هي غسل الوجه فجلته معا فبالتالي لا نه
بالها وابا ضا غير ترتيبه لانها بالاولا ركن قال اذا دخلت السجود
فاستر الكمر والغير والسمن فالترتيب بجلته على الدخول فله
ترتيب فيما بين الا فلو لم يطهرها بالاولا فباني قد ام اخرج لم يكن
مخالفا والمتمول من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم الترتيب
فكان سنة وكذا اوجد الاجماع فيما لو لم يمسح في الما بيمينه
اجزاءه اتقا بيمينه بين الشا فبينه وان لم يوجد الترتيب
والاولا اسم مصدر بالمصدر كالات بكسر الهمزة ونون
بينهما والاولا بفتح واما بفتح الراء فهو صفة توجب لمن قامت
بها التعميم لمن اعلم منه مثلا غسل الما اخر وسجح راسه
ان يكون سجحا مضمونا كما في مسح الراس او كان سجحا ليدرس
كما اذا كان ذاعصا بفتح علي ذر عبيد او جليد او كان اذا كان
محتسنا قبل خفاف المصنوع الاول اي في زمان معتدل مسح
استقر الى ان ولا اعتبار بصفة الكروا لربا فافان الجاهل يسارع
فيها ولا يشقة البروق الخفاف يطهر فيه ويعتبر بها التماسا
حالة المستوضي فان المجمع يسارع الخفاف البكر لا يصلح الخرافا
بكره التعميم في الرضا اذا كان بلا عند رختي الوضوء ما به اراء
انتساب اذ انه في مقتضى التمسك وبالله تذكى انما بينه في الترتيب
على الصحيح يعني حصلت له سنة الاول وفي المراجع الاول
عند المولداني بختيف البعض قبل غسل القدمين فيه تركه
الاول

والثاني تانث ورنك قال في الزهر والشئ المحبون لنته
وعرفا والمحبون في اللعنة ضد المكره ولذا قيل ترك المسخه
كراهته تنزبهه ويسمي ضد حيا اي لا ان الكايع ينزبه
مت ذن البيت وهو تقديره حيا منه وكون المسخه هم
المسحبه ما قاله الاصوليون وعند النعمان المسخه ما ضله
البي صلى الله عليه وسلم صرف وترك اخرى والمندوب ما فعله
مرقا ومرتين قبلها الجواز فيه قصور اذا ما رغب فيه ولم
يفعله كذلك كذا لان المصباح صاحب اكثر تركا ما يعبر
بالمندوب صريحا بما المسحبه وهو ظاهر في عدم الفرق
قال انا ارج لك ويسمي مندوبا وما قد منها من ترفيف
المسحبه جعله في المحظوظ لا المندوب قال القسطلاني والسجبان
كالندوب والندوب والتفاح فلهذا ينبغي على المندوب عليه
وسلم مرقا وترك اخرى فيكون دون سنتي الزوايد لا شرط
المراد لنته وانما سميت مستحبا للاختيار ارج اياه على ما ح
ودعا اليه وكونه غير واجب وزياي قد على غيره والحل في
مقدمه الزخخري وقد بطلت على كون الفعل مطلوب بالجز
او غير الجز فستلزم الضيق والسنة والمندوب وعلى كونه غير
الجز فستلزم الاجبرية فقطاها ود بالان فلهذا يرجح
وعصية لان فعله يفضل تركه فهو يعني فاضل ولا ان فاعله
يعبره افضيله بالثواب ويسمي ايضا نقلا لا تنزله على الرض
والواجب وقطعا لان فاعله صريح به ابو السمور وقد بطلت
على اسم السنة وصرح القسطلاني بانه دون سنتي الزوايد قال
في الامداد وحكم الثواب بالفعل وعد على الترك وهل كره

اه قال النووي في شرح المهذب هو ان يصح رواه ما لم يكن
نافع عن ائمة غير والاسند لال به حسن فان ابن عمر بن خنجر
حاضر في الميمنة ولم يكر عليه ومنه السنن التي تاتي ذكرها
على اسم الادراك وهو ان يبريه على المصنف بعد غلبه قبل
حين خروا لان سنة لا تضرني الله تعالى عليه وسلم والط
عليه مع ترك احيا فان دل على السنة وانتها الفرضية وساني
في ذكر ادان الرضو عند الاكس منها فذره هذا ما على احد
قولي اوان اصل الادراك سنة وكونه في المرة الاولى اذ
وترك الاسراف سياتي ان الاسراف مكره وتجرأ في الما
المكره والمناجحة ومث الموقوف حرام فتركه يكون واجبا ومن
الموقوف فرضا فلا بد ان ادركه سنة موكدة وهي قرينة
الواجب بان يتركها فيصح ان يقال انه مكره تحريما كذا في
التجسس ومنها اي المندوبات ان لا يسرف ولا يقتل لان
في الاسراف اضاغة الامانة غير فائدة وفي التقدير اختلف
ان لا يصل الى ابي بعض الاعضاء ففعله اذبا فيبقى
ان الاسراف مكره بتقريره اذ الدين ما يتا به على فعله ولا
يلزم على تركه فلهذا ينبغي ان يبين اربايات لان اختلفت
المبارقة ينبغي اختلفت الروايات وحتى وترك لهم الاجم
خاصة لزيادة الاعتناء به ولا فاطم الاعتناء مكره في غير
الوجه ايضا فالما وعسل زجرها الخارج لانه لا يتم فاعله انتم
يسمى غسلا في الرضو يجب في الغسل فكذا المخرج جلبي فله
ان ذلك يطلب في حال الرضو ولترفع الاستحسان وهو مفيد
بل انما هو راد ذلك حال الاستحسان ففعل مستحبه السني
والثا

في الكتب الستة انه صلى الله تعالى عليه وسلم لان يحتمل ان
يكون سبي حتى يجره ويقتله وترجمه وشا ذلك الطهر
بضم الطاء والتشديد اسم الغلبين والتزجول شريح الشرح على
ان المحموية لا يتصلن الى اظنية اذ كل المندوبات محموية
له صلى الله تعالى عليه وسلم وسلم انه لم ير اطلب عليها لكن في
ابن خزيمة اذ انقضت فايد اياها صتم وقد صرح غير واحد
كل وصوفه صلى الله عليه وسلم بتعديج اليه على اليسر ولكن
يفيد المرواظية فاحصا من سنة كذا في الفتح لكن قد عتانا منها اننا
تفيد السنية اذ كانت على وجه العبادة لا العادة كما هنا
سلطان المرواظية هنا كانت على وجه العبادة كني عدم
الاختصاص بها فيها لانه ليس في الفقه والحكمة وفحل
المسجد والسوراك والاحتفال وتقليم الاظفار وقصر الشارب
ومشط الشعر وتفنت الاظفار وحلق الرأس والخروج من الخلد
والاكل والشرب وغيرها كما في القيساني الا الاذنية والحديق
يستحب سجوها مع لانه اسهل هذا اذا امكنه فلم تكن
له الا يد واحدة او يا حدي يد به علة ولا يمكن سجوها
معا يدا الا اذا لم يكن ثم باليسري فيلتزم اي عضو من الا
يستحب التيامن في غيرها فيجاب بانها ان ذنان والخذات
فليس في بعضها الوضوء عتوان لا يستحب تعديع الايدي منها
الا ذلك وكذا كك الفتات بسجوها مع سباحتها وسبح الريبة
لم يذكر سجود الربقة في الاصل واختلف في وصفه قال بعضهم
انه مستحب واقتصر عليه في الكافي واختاره المحققين
الكثر قال في المحيط قال النقيب ابو جعفر الطوسي يقول انه

١

نذكر تفرقاتها في البحر لا ونا نعه في البحر جاني الفتح من الخمار
والشهادات ان مرجع كراهة التترية خلاف الاول في قال ولا
شك ان ترك المندوب خلاف الاول لكن اشار في الفتح الى
انه قد يفرق بينها بان خلاف الاول في ما ليس فيه صفة اي
كثر كصلوة الضحى خلاف الكراهة تفرقها وفي الحديث ان
هذا امر يرجع الى الاصطلاح والتفرقة غير لزم والظاهر
وفي الزيلعي ان الاكل يوم الاضحية قبل الصلاة الاحتياط ليس
بكره ولكن يستحب ان لا ياكل قبله يلزم من ترك المسح
تجوز اكرهته فذلك بدله من دليل خاص كما في البحر والظاهر
من الصلاة والقيام والحج وغيرها فلهما اول من تركها بل
عارض ولا يقال ان تركها مرة تتركها وتسمى وهو في تعرية
شربا نأخذ صلى الله تعالى عليه وسلم مرة وترك اخرى اطلق
في الفعل فعمل بالرفق على سبيل العبادة او لئلا قد يترك
فعله على قصد التماسي به وكذا ما نصب فيها من روج وان لم يثبت
فعله فهو مندوب كما تقدم وما كان من سنن الدين والنجاسة
بالوضوء كمن شاك فيه كالمسواك والتيامن فمن سهاها سنة
فلمرواظية ومن عدها بدلا فلا يوجب فيها الاخصاص الوضوء
وما احسن التسليم اي من الصلوات والنامية وقا بغيرها جسان
فمرواظية صلى الله تعالى عليه وسلم من الترتيب توفيق الذي يبين
في الاضحية والربطة والنامية من اي الصلاة باليمين
التيامن فيها مطلقا وسواء كانت اولها او ثلثها قال ولو
سحا كما اذا كان يجوز ما سحا على يد او لا ونا فذنب لا

في

الاولى اتفاقا في الحلية وادخال خفضه لاندادف
 ابلو له صاخر اذ نبه عند مسكرها بالنت في المسح وتعيه
 ابي الرضوخ على الوقت في شرح المنية عندى انه من اداب
 الصلوة لا الرضوخ لا نه قصود لفضل الصلوة لخير العذر
 لان وضوءه ينتقص بخروج الوقت عند فادرب خله عند شرح
 وهرما عند ابي يوسف وهذه احدى المسائل الثلاث المتناه
 من قاعدة الفرض افضل من التخل وشرح ان قاعدة الفرض
 افضل من التخل اصل لا سبيل الى تقدمه بشي من المصور لان
 اذا حكمنا على ماهية بارها خير من ماهية اخرى كما لو جرح
 من المرأة لم يجز ان تفضلها الاخرى بشي من تلك الحلية
 فان الرجل اذا فضل المرأة منه حصة ذكره لم يمكن ان تفضل
 المرأة من تلك الحلية ولا تتكاد في الغضبات وهذا
 يدبره في قد تفضل المرأة رجلا من جهة اخرى كقوتها وظا
 اوزن حيث ولا دورها فلي هذا الاستثناء حقيقة لا اختلاف
 جهة الا فضلية بيان ذلك ان الرضوخ لصلوة قبل الوقت
 يساوي المراقب بعده من حيث امتثال الامر واستقوت الوقت
 به واما لانه في فضلية التخيير وكذا انظار المسرطاج فما
 لا اذا به بالمطالبة وفي ابراهيمي ذلك بزيادة استطال الدين
 عند الملكية فلكل بر فضلية بزيادة الاستطال وكذا انشا
 السلام سنة لا نظرها والتوا دينا المسلي في ربه وذلك ايضا كمن
 انما وجب الرضا لا يلزم على تركه من العباد والتمنا فاضح فاضاه
 افضل من حيث ابتدا الغش له باظهار المودة فله فضيلة
 الشتر في المسائل الثلاث انما فضل التخل على الفرض لاصه

سنة ويداخذ اكثر الملام وتقل الترسات في عن قاضيات انه
 ليس بسنة ولا ادب وتقل فرج افندي عن الخلاصة الصحيح انه
 ادب قال في المرات انه لا يصح ان ادب وفعله اولي من تركه وكذا
 قال قاضنا في فتاواه وقال بعض الفضلاء الادب يجبي الحق
 وقال في فتح التدبير مع الرتبة مستحب بطريقه لعدم استمال
 بلها واديله ما روي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يسبح
 ظاهرا رقبته مع سجع الارس ولا خرج ابو عبيد اناسم سباد
 عن ابي طلحة انه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من سجع
 قناه مع راسه وفي من انزل يوم القيازة لا يسبح الملقوم هو
 المرق الذي يجبي فيه النفس في صدق المثلث لانه بدعة
 ابي ليريد مسجده في السنة ومن ادابه عدتها بالمسح بشر
 ولو قال اولاد ومن سحبا انه لا ينبغي عن هذه الاشارة
 ان المستحب يسجي آدابا ايضا عبرا لما بين تحت المصنف للتبيين
 لان له اي للرؤى اذ ابا اخر وصلها في الفتح الى بينه بشد يد
 اليها وقد خفف ما زاد على العقود والى ان يبلغ الفتح الثالث
 قاموس وعشر في وز صلتها في كثر ان الى بينه وشيئا لها
 استعنا للثلاثة لانه ابا عباد اوضع مدعيها دة فبحنا له
 خير الجالس وهو ما يستعمل القليلة به لاداني شرح الحديث كقول
 الى عاليا ارجى القبول اعداد وهذا بعد التوا من الاستجا
 كافي الرتبة والتشيل لا لان العالم فيه كشف المرق السحب
 فيه لا مستحبال وكذلك اعطانية في المزة لاداني حضورها في انشا
 كما قال الكمال لاداني ان الحلة فيه عالما وقد مر الحارجه بظن
 الاك في السنن وفي الخلاصة سنة سنة عندنا والتعيين بالرق

في السلم اذا منع طرفها تنبأه قبل وقت ولبراء لمن عسر اداء
 وذكرنا راجح الاذكار ومن بعضهم ابياتنا اخرى على فيها الحكم من
 الادعية الا انه حصل النزاع الا بدلا عن المال في يد اذن عن الظاهر
 قبل الوقت وزاد الشيخ الاجبي على هذه الفلانة مسائل منها
 الشك في الجمة مندوب وبعد الاذكار فرضي ولمندوب افضل
 ومنها الزهد في الحلال مندوب وفي الحرام فرض وفيه خلاف
 نقل التنوير في بي رسالتهم من قال الزهد في الحرام لان الحلال
 مباح من قبل الله عز وجل فادانهم الله على عهده من قال من
 حلال وتنبهه بالشكر عليه فترك ما حلت له لا تقدم على مسالكه
 حكى اذنه ومنهم من قال الزهد في الحرام واجب وفي الحلال
 فضيلة فان اتكلم المال والعباد فانهم من حاله من قال
 الله فانهم بما يعطيه اجرتهم وتسميه وتبسطه في الدنيا من
 ترك اكل الحرام مندوب وعلى المذنب فرض ومنها الصغير على
 المصيبة مندوب وعن المصيبة وعلى الطاعة فرض والمندوب
 افضل من الفرض ومنها الصلوة بالجماعة في السفر مندوب وفي
 الاقامة واجبة عند المأثرة والمندوب افضل ومنها التوبة
 خوفا من العقاب فرض وجبا من الكرم مندوب وهي اعلى
 رتبة ومنها اعتزال الظالم فرض وعزائم المظالم مندوب وهو
 الذي واعل ومنها واجبة العريس مندوب ويتوق الاجابة واجبة على
 قولي ومنها باذان الطعام افضل من الكرم ومنها المبتدئ بالخبر
 افضل من المتقدم ومنها المتوقفي صحت العذاب بالجملة بالان يحسن
 كل ما تم بفعل الفريضة وترك المحرمات فرض وعنا كل ما يشتمل
 السر عن الرب مندوب وهو افضل ومنها ما اضطر الى تركه ما

جهت الفريضة بل من جهت اخرى كصوم المسافر في بي رمضان
 فانه استفت من صوم التيمم فهو افضل مع انه سنة فلا تخبر
 حينئذ القاعدة المأخوذة مما اخرجها البخاري عند صلى الله تعالى
 عليه وسلم قال حلالا تبعت الله تعالى وما تقرب الى عقبيه شيئا
 احب الي مما افترضت عليه وما ورد في جميع ابن خزيمة ان
 الراجح بفضل المندوب بسبعين درجة فتشبه والله اعلم لان
 الرضوخ قبل دخول الوقت مندوب وبعد فرض كنهه مرسوم في
 اول الوقت مضمين في اخره الثانية اول المسح عن الدين الراجح
 في دمه مندوب افضل من انظاره الى الميسرة الراجح قبله
 تعالى لان كانه وعسرة فنظره الى ميسرة وظاهره في السراج
 ان المراد بالراجح هنا الفرض الثانية لا يتبادر بالسداد سنة
 افضل من رده وهو ما يرد بالسداد فرض اي كفاية ونظرا في
 نظرا ذكرنا المسائل من قال وهو للمأخذ السيطر في الحلال
 وجزاه مستاعلى دخل بعض اجزائه الطهي الرضوخ افضل من
 تطهير عايد قالوا ان الفرض افضل من التل بسبعين مصفا هذا
 معنى قوله حتى ولو قدجا الماء بعد ايم من التل بكثر من الرضوخ
 لا اخرجها البخاري عن ابي هريرة مرفوعة من افطر يوما من رمضان
 يعني بغير عذر لم يقضه صوم الدهر هذا او بعينه الا انظاره قبل
 وقت يعني لغير المأخذ ومركا سبت لانه فيه قطع على المتكلم من
 تشبيل عهدها لا يتبادر عليه بدون هرة في المصالح الاول
 ورضي بالمرحوم للتنوير في اول المطر الخ الثاني للضرورة في السلم
 كذلك انما ينقطع الهرة لا ينقص الربا عن وهو مقصور على
 غيره الفرض افضل من تل من تل في عدا ارضا خلفاكت ورواه

صرح الصريح بسبب المعالي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يطلب و
 بدونه وذلك لا شك في اشتراك الصريح ثم قد يكون الفعل
 منه بيا فالجواز ثلث بعد قيام الدليل المتضمني للكرهية فاذا
 لم يجر تسليم الكراهية وقد انتفى الدليل هنا وما هو على معنى
 روي الله عنه قال اني لا احب ان يبينني على وضو لي احد
 وورد الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجلط برؤي الى احد
 وهو ضعيف كل واحد منها ولو ثبت لا يتقوى على ما روى
 الاحاديث الصريحة وجرى على الاستغناء في مباشرة غسل
 الاعضاء فكيف مكرهه اتفاقا والسابع من الاداء عدم التكلم
بكل الم الساكن لا يدرى بغيره عند الادعية المأمور بها الا
 الحاجة فهو تعلق في الجرح شرح المشية انه ان دعته اليه
 حاجة يخلف فوترها تركه لم يكن في الكلام ترك الاداء والثامن
 الجلو من في حاله لا يضرب في مكان مرتفع كخرزعين الاستسحال
 اي لوقوع الخلاف في جاسته وان كان الاصح طرايه وعبارة
 الكلام وخطبتيه اي المتوضي من الاستسحال وهذا هو المراد
 بمسألة الموضع الموضي الجلو من مكان مرتفع كما قال ابو سعد
 وهي اي عبارة الكلام الاستسحال لا لم يرتفع في المكان وكفى وضع
 ثوبا على ثيابي به يحتفظ به اما لو جلس في مكان مرتفع صاحبه
 رشتا الى المستعمل لركبي اتيا بالمدنوب اذ المقصود الاحتفظ
 والاسماع الجوع بيني وبينه التلجب وفعل المسالك لتجمل التبر
 طاحرا وطائفا هذه اي الجوع وانت الصغير تطير الحجر بغيره وسط
 بين من سمع التلظظ بالنية كالامام الشافعي قال سئله
 وبني من كرهه اي التلظظ بها لعدم تعلقه من السلف

ادراك الحق قد فنت له اكثر مما اضطر اليه فدفع ما اضطر اليه لحيث
 والا لم تغل بغيره اكره من حيث ان نفسه اكثر ثروا لان دفع
 قد انصرفه افضله من حيث امتثال الامر والتفكير نشأتين
 افضل من واحدة ودفع دفع في الزالة افضل من دفع لا يجب
 اكثر منه وتخير بين المآثم الواضع ومنه القدر لا يجي ان
 تخير بين التوسط لا يحل اذ كره هذا ولا يحل الفصل ابر السقوط
 وكذا المآثم الصنية يعني تحريمه مندوب ان علم وصول الماء
 الى داخل القنطرة الا بان لا يخل في القنطرة الا كراهية
 مرضه تحريمه او تركه ليعمل الاستسباح وبلغ المآثم الاكل جبري
 من اليد بيبين وهذا ظاهر الرواية عن اصحابنا الكلاء
 وقال قاضيان ولو كان في اصبعه خاتم لا يحتاج الي تحريمه
 وان كان صبيلا لم يحرم كبر في المسح عنه ابي حنيفة والشافعيان
 عن ابي يوسف لا يحرم كبره والمعتد انه لا بد من تحريمه
 ان كان صبيا وعنده ذلك يستغنى في الوضوء بغيره يعني لا افضل
 ان يباشر امر الوضوء بنفسه ولا بالغيره بان يهيج له وضوءه
 او يصب عليه الا لغيره لا يمكن له سببية تهيبه الماء او لا يفتي
 لرصب الماء على اعضا وضوءه فلذا باس بالاستغناء في الاستسباح
 صلى الله تعالى عليه وسلم بالغير في سبغ الوضوء لا يتوكل بغيره الشريف
 يا مغيرة خذ الادارة فلتطهير الجوارز وذلك منه صلى الله تعالى
 عليه وسلم افضل من المستحب وقد كبره ولجأ قال في التمهيد
 عن الربوي لا باس بصب الماء وهو لا يني ترك الادب
 اذا كان بطنه تشبه حجة بدون امره فكيف لا يروي ابي بصير
 انه قال في عليه وسلم كان يجب عليه الوضوء بغيره لا يروي وقد

الاسلام ودين الحق ثم يفسل يد يد الى الرس من ثلثا ثم يقول
رب اعوذ بك من هوان الدنيا لديني واعوذ بك رب ان يحضرون
الحمد لله الذي جعلنا طهراروا الاسلام فورا ثم كشف عورتهم
ونسختها اذا فرغ منه قال اللهم طهر فتي من الشقاق ولساني
من القذوب وحصن فرجي من الفواحش ثم يستاك ثم يحلن ثم يوضو
مستحب القبله وهو يقول بسم الله العظيم والحمد لله على الكلام
ودين الحق اللهم اني اسألك البين والبركة واعوذ بك من التعم
والهكسه ثم يقول نويت رفع الحداثه مستأجرا الصلوة نويت
ان افوض الصلوة لله تعالى ثم يفضض كذا فيقول
اللهم اعني قلادة كتابك وكثرة الذكر لك اللهم اعني ذكر
وذكر وحسن عبادتك ثم يستنشق ويقول اللهم ارخني
رواح الجنة برحمتك وانت عني راض ثم يستنشق فيخرج ما في
اخره من الماء والطوبه ويقول اللهم اني اعوذ بك من رواج
النار ونسك الدار ثم يمشي برجه فيقول اللهم يصفى دري ثم يركب
يوم يبعث وجوده اوليايك ولا تشعور و دري بطال تك يوم تشعور
وجود اعدائك اللهم اكس و دري فورا عباد ولا ترهق و دري قل
ولا ذلة ثم يفسل يده الي الرفق ويقول اللهم اعطني ثيابي
يعني وحاسني حسا يا يسر ثم يفسل يده الي سره ويقول
اللهم اني اعوذ بك ان تعطيني كتابي شيئا اراعت وراي
ثم يمسح بلسه ويقول اللهم غشني بوحشك وارتل علي من ثيابك
واخرج من عذابك واطلني تحت ظلم شك يوم لا تظلم ان
ذلك ثم يمسح اذنيه ويقول اللهم اسمني بماء ذي الجنة مع الابرار
اللهم اجعلني من الذين يسمون القول فينبون احسنه

فيكون بدعة وفي الحديث من احدث في امرنا ما ليس منه فهو
ر في جعلها جينا من الادان توسط بيني المصارفني قال
اشيع الرحيمة ولا فرق في المني فان من عبر باليسنة لم يرد
عليها اذ لم ينقل احداث النبي صلى الله عليه وسلم فلفظ
بالنية فضلا عن المرافعة بل اراد ما سها المبالغة حتى صارت
طريقة مسلوكة في الدين وهذا معنى اللذان الذي ذكره المصنف
ولم تكن مكرهه كما قال البعض الاخر لا منها ليست هي البدعة التي
هي ضلالة اذ تلك ما كانت مبطله للسننة والمأخذة السننة
وهذه موصلة للسننة لان ما قلنا لفظ يتذكر القلب الذي هو
مدار النية ولذا استحسن المصنف خصوصا في هذا الزمان الذي
توالى به الفكر والحكم قد تختلف باعتبار تغير الاحوال والبدعة
قد تكون لكعبة او منة وبنه انتهي والمأخذة المستهينة كما مر من
حضورها بكل ذكر والاراد فيها بسم الله العظيم والمجد عني
دين الاسلام ودين الحق ويستحسن ان يجمع بين هذا وبين
بسم الله الرحمن الرحيم قال في فتاوي قاضي كات ويسمي عند غسل
كل وضوء يقول استشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده
ورسوله وكذا الحمد لا نغسل الوضوء وسحره وان لم يمسح
كمنه جزا وهو يصعدت عليه امرد وبال وفي الحديث كل امرئ
بالا لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم يوما تبرا فاشهره مع
السنينة عند كل وضوء اذ بان والماء دعي عشر الدعا بالارادة عند
اي عند كل وضوء قال في لسر ارج ومن كان السنينة في الوضوء ان ياتي
بالا دعية الروية عن المصنف فيقول عند الاستسجاء قبل كشف
خويرة بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله على ديني
الاسلام

ثم يجمع رقبته ويقول اللهم فكل رقبتي ضد النار وعزني ضد
السلام ولا تغفلني ثم يفسل رجله اليمني ويقول اللهم كنت
قد صبت علي الصراط المستقيم يوم تولد اقدام الدنيا فقتلني في النار ثم
يسئل اليسيري اللهم اني اعوذ بك ان ينزل قد صبت علي الصراط المستقيم
يوم تولد اقدام الدنيا فقتلني في النار اللهم اجعل سمعي منك موعلي
مقبولا وذبي صغيرا ونجاة لمن يتوبن يا حي يا قيوم يا غفور يا ذا
الجلال والاکرام فرغ طرفة السحاب ويقول سبحانه اللهم وحده
اشهد بان لا اله الا انت وحده لا شريك لك انت ارحم الراحمين
الايك ثم ينظر الي الارض ويقول واشهد بان محمد عبدك ورسولك
سبحك اللهم وحده لا اله الا انت فاعلمت سمعنا وعليت فسمي
استغفرك ولترب ابيك فاعف عن ذنوبي ونب علي انك انت
الغواب الرحيم اللهم واجعلني من عبادك الصالحين فبقا جميع
من السطره بيني واجعلني من عبادك الصالحين فبقا جميع
هذه الدعوات في وصفه بغير حرج جميع خطايا ههنا اعضاؤه
وشرح علي به فهو به نجا ثم وضع له تحت الرشي فلما نزل يسبح
الله تعالى ويحمد الله ويكسب كثر ثواب ذلك الي يوم النيا من الله
وقد رواه ابنا حبان ابني التمار في ترجمته عياذ الله صريه
وقال فيه مدد في جوارحه وقال احمد ما كان صاحب كذا وك
غيره كما يستغفرك وايضا عسا كوكبا سنذكره عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم من طرق سنو ضحاها ترجمتها قال الله عز وجل
انما فضيلة وصغر جلالك لا تدرك قال الربيع خفيتم الاوهام انه
حذر الدنيا الزم على الخفي وهو نفسه الذي عهد الربيع في شرح
التمهيد فيجعل به اي بالحديث المار فيه عدة الى قوله الله

حين بعدده اذ دعوتني استجب لكرتوقد اجيب ودعوة الاله
 اذا دعان فليس يجيبوا لي ولكن ذكر المحتوم ان كل ذلك
 ما لم يتم ويدر على المنع اخصه من ذلك العوامة مثله الصلاة
 المذكورة في اول بيعة الحمة من رجب لم يوج فيها الجديد ولا
 حسن في امره فلهذا ادركها تحت العوامة الا ان علي
 فصلا الصلاة والتسبيحات لم يستقر له صلى الله تعالى عليه
 وسلم نهى ان تخص ليلة الجمعة بقيام وهذا اخصه من العوامة
 الملائكة على فضيلة مطلقة الصلاة ثم اذا حكمنا بوجوبه لم يشر
 تحت العوامة انما يرد به في الصلاة الا ان ذلك لم يستجاب فكل
 الشئ يخصه من بهيئة الملائكة لان الحكم باستجاب علي
 البهية الملائكة يحتاج دليل شرعي عليه ولا بد بخلاف
 ما اذا قلنا علي انه من جملة الخيرات التي لا تخص بغيره
 الوقت ولا ابتلاك الربة وان لا يقتضيه سنة ذلك الحديث
 يعني ان الحديث الضعيف اذا عمل به في فضائل الاعمال فلا
 يحدث نقصا له على انك الحديث من حيث لو ندر حديثا
 الحديث عبارة عن متقول من القول او العمل او التعميم
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا بعد الحكم عليه بالهبة او الحسن وكذا هذا
 انه تعالى عليه وسلم لا بعد الحكم عليه بالهبة او الحسن وكذا هذا
 مستمنا في الضعيف في لا يقال فيه حديث اصله ثابتا له
 ان يقال عن هذا العمل عليه فهو من ذلك الاصل لما قد عمل
 به من قبله فيدبر في جزئ العمل بالجديد وهو ان لا يجدت شعار
 في الدين كما احذر الروافضة من عبيد ثالث سموه عبيد المنبر
 ذكره الاجتماع واثامة تشاره في وقت مخصوصه علي شيب

بالحكمة قال الحكم في مستدركه اذا رغبنا عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم في الملال والارحام شدنا في الانساب نبدوا تشقنا
 الرجال واداء روبا في فضائل الاعمال والسير والعتاب والمباح
 والبروت فشاغلنا في الامسا نبد وعكنا ان يجان عن الخزي
 بان هذه الامة دين النبي ذكرنا هاهنا بيعة في جبال وزيارة
 وليست في كتب السنن والمسا نبد الشهيرة فلا جمل ذلك قال
 ما قال رجبنا انه تعالى واية امين انما هي على ما نال من شرط
 العلم بالدين الدينية عدم تشقة صفته ولا يخفى ان الحديث
 منها انما لا احاد اما مقبول او مردود والمردود وانما ان يكون
 مستطوع علي سنة اقتسام مرسل ومنقطع ومفضل ومعتل
 ومرسل في رتبة واما ان يكون لطعن وذلك على قسمين
 اما ان يكون في العامة ككذب الراوي او تهمته بذلك او فسقه
 او بدعته واما ان يكون في الضبط كخشب غلط الراوي او غلبته
 او وجهه او مخالفة او سوء حفظه فاذا وجد فاحذر شيئا مرسله قد
 استطاع سنده بان يستطاع رواه روايات من ارساله وروايات
 المذكورين بعضهم طمطا في عدة التهم بان كانا منزهين بالدين
 او فاضلين بغيره يحل قدحنا لغيرنا انشا وتضمنوا في ضبطهم
 كسوء حفظهم ونقص في حفظهم وخلفهم فان ذلك الحديث
 لا يقال له حديث ضعيف اصلا باعتبار ان تشقة الضعف لا يخرج
 الحديث من ذلك في حد ذاته بل في الضعيف هو كذا في سائر الحدود لا يقتضيه
 ولا يكتفي به في ذلك وفي ذلك وهذا الراوي قد حدث كل طريق من طرق
 لا يخلو عن كذا في اوسرهم بالدين لا يوجوه في يشدة الضعف
 ايضا كما قاله ابن حجر وان يدخل تحت اصل عام وذلك في مثل ما

عشر الصلاة والسلام على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد
 أي بعد الوضوء للمخ والدار فاعاد الصبر أي الوضوء لا ذلك
 عنه وفيه تشييت للصبر ولرجاع له الصبر عند كور صيا من صبر
 حاجته إلى ذلك والاحسن أن يغسر بكل عتق ليثاقت الصبر
 الساجدة وقال في الهندية ويقول بعده وفي خلا له وقد خرج
 طلب الدين بن التسطالدين مرفوعا يا علي إذا فرضت فقل
 بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وقد روى جمهور
 محمد عن أبيه عن الحسن بن علي بن علي رضي الله تعالى عنهما
 في الزيلعي أي ببعض كل صنف والثالث ههنا أي بعض
 أي بعد الوضوء اللهم اجعلني من الخائبيين واجعلني من المتطهرين
 لما خرج الترمذي عن محمد بن أبي بكر عن شريك بن شريك عن محمد بن
 اشهر حان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهر حان محمد بن
 عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
 الا فحقت له ابواب الجنة الثمانية يدخل منها أيها شاكرا
 الرجوع عن ذنبه وقاب الله عليه إذا قبل توبته او قد لها
 والتائب اسم فاعلم منه والتواب مبالغة وقيل هو الجلال
 اذنبه ياد بالثوبت وقيل هو المسح عليه قوله تعالى يا جبال
 اوبي معه أي سجي اذ التواب والتواب يعني واحد وقيل
 منه اسماء الله تعالى لا نه يرجع بالك فاعلم على كل من يقبل
 توبته والمتطهر من هم الذين لم يذنبوا او اذ بنوا ونا برافعة
 من الله وقد التوا بينه هنا وفي الآية جبر لهم فخرجوا لا
 زواذ لهم وليل يقبض التائب من الرحمة ولا يجي المتطهر
 بنفسه والمقصود ان ان يجهد من احديهما فيبقي فالأول

عنهم من لم يثبت شرعا انا ه ابنه وثبت البيهقي في الموضوع أي
 الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو شر الغيب
 واقع فلا يجوز العمل به حال لا في العمل به فهو لا لهذا المكاره
 وتوبة لنا علم وترويح المكذب وانما لا للملاذبة على قصد
 ولا روية من أي معنى كانت سواء لا حكام ولا تصدق الترتيب
 وغيرهما فاقول الكذب أحد الما ذين لحديث مسلم من حدث
 عن جديت يري انه كذب فهو أحد الما ذين الا اذا قرئ
 ببيان وضعه بان يقال ما روي من كذا وكذا فهو حديث
 موضوع للملاذبة جاهل فيثبت به ويعترف بالوضع بالقرآن
 كحديث فضايل الترات اعترف بوضعه مسيرة وذكر البخاري
 في التاريخ عن عزن صبيح قال انا وضعت خطبة للنبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم او ما يترك منزلة اقرأ قال الرازي كما تكذب
 جديت عن شيخ ريسا عن محمد بن كزنجي تعلم وفان ذلك
 الشيخ قبله ولا يعرف ذلك الا عند هذه المعنى يعرف بوضعه
 اعترافه بوقته مولده يترك منزلة اقرأه بالوضع لان ذلك
 الحديث لا يعرف الا برواية هذا عند ونظير بوضعه بقرينة
 في الرازي والرووي قال الربيع ابن خيثم ان الحديث موضوع
 النماذ بقرينة وظلمة كظلمة الليل تنكره وعابد على الوضع كونه
 بخلاف العقل بحيث لا يقبل انما ويكول كونه الرازي واقفا
 ولكه يثبت في فضايل هذا البيت وقد بسط الكل في هذا
 المبحث علم هذا الشاات كالمرازي في الغيبة والاشغال في
 شرحها والمغربي في تفسيره والسيوطي في شرحه والحاكم في
 المدخل والباقي الصالح في عقد منه والسيوطي في الغيبة والثاني

الله تعالى عليه وسلم ثم ان بشرنا بالجار قايما ورضي ابو هريرة
رضي الله عنه فقال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
بشرنا ب احكام قايما فمن نسي منكم فليستق قال الشيخ عبد الحق
الدهلوي با علم انه قد جات الاحاديث في النهي عن الشر
قايما ودرت ايضا في جوازها والاحاديث كلها صحيحة
وان كانت احاديث النهي اكثر ولا ينبغي ان عا دته صلى الله
تعالى عليه وسلم كانت على الشر فاقعد ويجمع بينهما ان الشر
يحرم على راحة الشرية واما شرية صلى الله تعالى عليه وسلم
فانها لم يسلان الجور انما كانت كيفية يكون الشر قايما وها
وقد فعله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد اخرج ابن ماجه
والترمذي عن كريمة الا نصاري رضي الله تعالى عنه ان رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم دخل عليها وعندها ثياب معلقة
فخرب عنها وهو قايح قطعتم في الثياب فاستجب له فوضع في
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال الترمذي حسن صحيح
غيره قلت وقد اخرج البيهقي والطحاوي ابو هريرة رضي الله
عنه قال ان راى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رجلا يشرب
قايما قال اليس لك ان يشرب معك / او قال لا فانه قد كان
معك من هو شر منه الشيطان فذل هذا الحديث على ان النهي
خاص بالامة ولا غرو في حصول الكراهة في الفعل النهي لخاص
هو صلى الله تعالى عليه وسلم لان مسلمانا شرقا ومن هنا
لوقيل في هذا الحديث ان شرية لم يبيد وقال الشيخ عبد الحق ايضا
والامر بالاك استحسانا على النهي به تخفيف لمن شر قايما
ببعضهم الكحديث سواء كانا سياسيا وعامدا قال ثمال

بمعنى اوقلت وانظما هراء الاله وعني بل فانه طلب الاله الان
كبريا عن تاب عن سبيا تذكى فنون التوبة في عيشة الله تعالى
فبعد حصول الرجا طلب ان يكون من قبلت توبتهم بحسب
سببهم ولا تفر بعد ذلك مستطير يربى حتى يدخل في سلك قول
تعالى ثم اجبتاه ربنا بعبادك الصالحين واصلني من الذين لا
خوف عليهم ولا هم يحرزون قال ولا ينقل بعد فرفع سحابة
الامم ويحكم الشهدا ان الاله الان انت وحدك لا شريك لك
استغفر في كل قرب اليك وشهدا ان محمد عبدك ورسولك
الى السحاب زهدا هو الاربع عشر من الاله والى حسن عشر ان بشر
بعده من فضل وصية ما يشا ولو قطرة كما في الهندية والاد
من الاله الذي تزد في الاله بعد النبي في انظما هراء
في غير الاله وقوف الاله ان يقال انه من توابع الرضا فيغيره
الرائق كما رخصه الاول تاخيره عن قول مستقيم القليلة قاجا
لان الله سبحانه وتعالى يخرج الخبايا عن علي رضي الله عنه انه على
الظاهر قد في حجابك انما من في رخصة الكوفة حتى حضرت صلوة
النبي في ان بانا بغيره وغسل وجهه ولبس ثوبه وتكون له حجة
ثم قام فطرح فسطحه وهو قائم ثم قال ان ناسا يرون الشرب
قاجا وان النبي صلى الله عليه وسلم مشربا صفت اوقاعه
انما ولي الله في الدنيا فقله في ما بينا انما الكراهة لا الخس
على حاله انما في الدنيا بعد هذا الاله ما في شرب النبي عقيب الرضا
في خطبته صلى الله عليه وسلم في الشرب في ما بينا فقلت وريب
الكرهة على اخرجه وسلم على النبي رضي الله عنه ان النبي صلى

ومساويا والحق المدقة التي ليس فيها مروتوف الفلانة
بالمدامات ولما كان كالم في الحكم لانه دمتم نفعه لان الدم
اذا نجح يصير صديا ثم فها ثم ما فاذا تم نفعه لا تنفع
في الاصل والاختلاف فالحاط بالبراق يعني فانا كانا لم
مخلو يا فلا نقض ونغلب على الحاط باخر اربوذا وناو يا
بان صار فارخي الموت نقض وما نقل عن الثاني من
جاسة الحاط فنصنيف نصحكي في البرازية كراهية
الصلادة على خرقة عند اللخلال بالتمظيم وفي المنية
فستقط من انفس كتلة دم لم ينقص اها اي لا تقتم من
ان العلق خرج عن كونه دما باحتراقه واخا كذا في
ولما ينقص علقته بنحيتين دويمة في الارض للمركاني
التاموس واضاف النقص اليها لانه واقع بفعلها مصت
عضوا وامتثلت لاحتاجة الى هذا النقص لان المدام
غلبت الظن بان هذا الدم الذي يغيرها كبرت مسفوحا ولا لم
يقبده به في الجرح من الدم حتى وكانت حيث لو سقطت
ورسقت لسال منها الدم وصقلها اي العلقمة المتراكمات
دويمة وهي اكبر من الحنا ان ادا من المصوب ومثل
وما ان كان كغيره بان كان ماصه يمكن ان يسيل بنفسه
لخرج من المصوب انتقص به الوصل لانه حينئذ يفرج حال
كبره وامثاله ثم يخرج منه دم مسفوح مساقا لوقته وال
تكنى العلقمة والقراد كذا في اي كبيرين لا ينقص الوضو بها
قال الشيخ الرحمتي كفت العلقمة التي ليس فيها دم مسفوح
بالقراد الصغير لان النقص بالسيلان حقيقة وحكي

فانما كما علمه فذلك والخارج من الجرح قد خرج بقوة نفسه
لانه لم يجتبط بالبراق الا بعد خروجه من الجرح فانه البراق
لا يخرج من الجرح بل حمل الدم تا مل اترابه غلب على براق هو
بالزاي والصبي والصبا كذا في نرج المنية وهو ما انما اذا خرج
منه وما دم فيه فزيت وتوكله كالحالب علت النقص ولا
يتغيرون يكون الدم خالصا لان الدم لا يجلو عن البراق فخاله
ضرة او ساقا وهو لا يتكون الدم غالبا او مسويا
يكون البراق احر وعلا منه كونه مقلوب ان يكون اصم كما في
المرور بين الحلبى المسايوي يكون نارخي الدم احتياطا
الا احتمال خروجه بقوة نفسه فينقص او بقوة البراق ثم
كدم ازاله بقلته لان ولو ترك لم يسيل فلا ينقص فاذا انقص
من وجهه ولم ينقص من وجهه فينقص احتياطا لوجوهه ونقصه
النقص ولورس وجهه بخلاف الاشاك في الحذر بعد يتقن الطماره
فلا يسيل يتبينه بالاشك لعدم خفت الحدث ولان وجهه لا
يتقنه الدم والمخلوب بالبراق وهو الا صم كما قد مضى لان
المبرقح للغالب وهو البراق والمخلوب بغيره للمدم فم
يظهر وجهه بقوة نفسه ولا من وجهه قال الشيخ الرحمتي
كما علمت في الخارج من الدم اما ما يخرج من الجرح او الما لرض
الارض فانه كبرخي الا البراق الا بعد وصول الدم فاما خارجا
بقوة نفسه فطالما كان الوجه ما ذكره الزيلعي من ثبوت
النقص به انه قال في الجرح واعلم ان حكم المصوب كحكم الوضو
حتى اذا اقبل البراق وقبده دم فان كان الدم غالبا او
مسويا فافطر وان فلا اده والنقص كالم اي غلبا ومخلوبا
ومساويا



البحار والوارد هنا ذكر المعدة للخروج ما فيها من مواد
في مزاج الانسان مشتاة وغير طمعه من احسان النتن
المكره كذا في ابي السمود ومثل الغشاة لوضعه على ظهره
او جل فقيله او وقع منه مكان مرتفع فقام مرار فاستامه
ذلك السبب يحكم بالورد له غنيا حرقا حرقا من على
ولم تسكن نفسه ثم قام مرة اخرى كذلك ولم تسكن نفسه
ثم ثانيا لما اقل من على لم فيمنظر مكان خرج في المرات الثلاثة
لجميع المكان يجلد الم سولا كما جلس القتي في المرات اختلف
فانه حكم بالانتقام وضو له عند محمد رحمه الله وهو الاصح
لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها فيضاف النقص
الى النسيات فانه سبب النقص كما يضاف وجوب سبب
التلاوة الى التلاوة فالكم يثبت على حسب تنبؤ السبب
من الصحة والفساد فينبغي بانحاده الا ترى انه ان خرج
جراحات ومات منها قبل البر يتجدد الموجب وان عطل
البر اختل به الا لا يمنع كاستطاع في الكافي ونظمه كما نقل
عنه في البحر والاصح قول محمد لان الاصل اضافة الاحكام الى
الاسباب وانما ترك في بعض الصور للمضرورة كافي سجده
التلاوة اذا تكرر سببها في مجلس واحد او اعتبر السبب
لانتمى التلاوة اذ لا كل تلاوة سبب ولحقه الجرح وفي التاثير
اعتبر المجلس للمرفوع في الاسباب والتعبول لدفع الضرر وهو حذر
بقوله وهو الاصح عن قول ابي يوسف وغيره قال في المدايح
ولو قال من على الم سولا لاهل الجرح ويعتبر حدنا لم يذكر في
ظاهر الرواية ويرى عن ابي يوسف انه ان كان في مجلس

ففي ليرى جدي فلا ينقص كعموض وقباب وبرغيش ونحوها
اذا من عضوا او امثال ذلك لا ينقص والعموض جمع بعوضه
وهو البق كما في الناموس كافي الخائنة وعلم ذلك بنقله
لعماد المولى مخرج وفي التهيئة في مسائل ما اذا تكرر
الجرح مخرج منه فيجوز لا ينقص الوضوء ما يجازي للعموم تغلبي
البر تغيره عن بسوط شيخ الاسلام حجت قال تورم راس
جرح فطوره به نجح ونحوه لا ينقص ما لم يجزى والعموم لا نه
لا يجب غسل موضع الضرر فلم يجزى الى موضع يلحقه حشر
التطهير قال السيد احمد يظهر ان ذلك فيما اذا كان غسل
بشره ولا وجب عليه وعلم فكر هذه المسألة التي بعد هذا
عند قوله وينبغي مخرج محسن الى ما يظهر ولو شدد بالرباط
راس الجرح ان فقد البطلان المخرج ينقص لانه وهل الى موضع
بلحمة حشر التطهير وفي الذخيرة ولو ربط الجرح فنقدت
البشره الى طاق الا الى المخرج ينقص قال في فتح القدير يجب
ان يكون مضاهاة لان يجبت لرباط الرباط سال ولو لم
ينقص من الرباط لا ينقص لانه لم يصل الى موضع بطلان
لا يجب عليه غسل الضرر ما تحت الرباط اذا كان ينقصه
ذلك ولو رابا الم المرات فان اكتمت غسله ولو رابا جرحا وفقر
عليه رحت ذلك عليه رحتي ونحوه متفق في القبي من اضافة
الصغرة الى الم المصروف في القبي الم المصروف ويجعل على سائر
المصروف في القبي والحد من حياه السبب وهو التفتيات في
السبب المخرج والم الم الم الم الم ونحوه وبعض القبي وسكنت
الم الم من غشيت نفسه هاجست واضطربت مخرج به في

في السرير يمكن ان يقال المراد بالسبب هو سبب برائة بالزنا
وهذا لان ذمته لما انتقلت بالفض من فائهم ثم رده اليه
في النوبة الاولى فقد فرغها كما استقلت وعبارته في البرائة
الخاصة انه في عادة الخاتم الى اصبح النائم والخلف الى رجله
والقلمسوة الى راسه الامام انما في يعتبر اتحاد النوم في
ازالة الضرات ومحدد بين اتحاد المجلس حتى اذا اعاده في
المجلس يبرأ عن الضرات ولو في نومه اخره لم يذكر محله انه سار
والصحيح انه يعتبر التحويل للنوم فاذا لم يجز له الى مكانه
واعاده الى اصبح لانه وجب زوال عند الضرات فان حو له لا
بعد ان يعيده حال البتطة انه وكل ما ليس بجدت اصلا لا في
حق صاحبه ولا في حق غيره لا في المال ولا في قايده بغيره
زيادة اليها فان زيا دنها قد عل فالنوم هو المفعول في كبر
فعل هذا ما يخرج من المعذور وجب لانه حدث بعد الوقت
وفي حق غيره صاحبه المعذور بل في حقه ايضا لكنه لا يظهر
حكمه الا بخروج الوقت للضرورة ثم هل يجب عليه ان الله
سبكه انه انما خرج كقبي قليل اي دون على الفرافة من
اعلى الزوهى ليست عملا للخاصة فكم حكم الربيف كذا في
المخ وحكمه فيها اذا امر بقية عين ثم او بول فاسها واث
فلا يجلس بالاصالة ودر لو ترك لم يسلم لقوله تعالى
او دعا مسفوحا فغير المسفوح لا يكون محرما فلا يكون جسا
وهو غير السابيل سورا كما من ادمن او غيره لا طلاق النفس
من ليس يجلس عند الثاني فيلزم من انتفا كونه حذفا
كونه نجسا ولا يتكس فلا يقال ما لا يكون نجسا لا يكون

واحد يجمع وروي عن محمد انه ان كان من غيبات واحد يجمع قال
ابو علي الاتفاق يجمع كيف كان وقول محمد اطهر والوجود يضاف
الى السبب لا الى المكان اه وهذه المسألة على اربعة اوجه اما
ان يحدد السبب والمجلس فيقتضى ان كان الجميع ملزم اتفاقا
او يحدد السبب ويحدد المجلس ويحدد السبب فيجمع عند محمد لا عند
محمد الا او يتعدد المجلس ويحدد السبب والمجلس معا فلا يجمع اتفاقا
ابي يوسف اختلف السبب والمجلس في الاتفاق
وفي السراج وفي الفتاوى الصوري مسالة على عكس هذا
لمحمد اعتبر المجلس ولو يوجب اعتبار السبب وهي اذا تنوع
من اصبح النائم ثم اعاده في نومه ذلك في مجلسه ذلك يروي
اجامعات الضرات وان استيقظ قبل ان يعيدها ثم نام في
موضعه ولم يخرج منه فاعادها في النوبة الثانية لا يبرأ من
الضرات عند ابي يوسف لانه لا انتبه وجب ردها اليه فلا
ليرد لها حتى نام ليريد بالرد اليه وهو نائم جلده في الاولى
لان هناك وجب الرد اليه نائم وقد وجد وهذا الاستيقاظ
وجب ردها الى استيقظ فلا يبرأ بالرد اليه انما يجمع وعند محمد
رجحه انه يبرأ لانه ما دام في مجلسه ذلك لا ضللت عليه وما
ان ذكر نومه ويقتضيه فان نام عن مجلسه ذلك ولم يبردها
اليه ثم نام في موضع اخر فردها اليه لم يبرأ من الضرات اجمالا
للاختلاف السبب والمجلس معا قال في البحر والذي يظهر ان
الاختلاف في مسالة الخاتم ليس بنا على ذلك اذ السبب في البرائة
انما هو الرد الى النوم لكنه لا استيقظ وجب الرد الى استيقظ
عنه الثاني ويحد نظره الى انه ما دام في مجلسه لم يرتجى قال

في

وفي الحديث البينات وكما السمة فاذا اقامت البينات انفلت
الوكا اي ما دامت البينات مستيقظة يضيظ الشخص ما يخرج
منه فاذا اقامت لم يشترط يخرج فتزل ذلك منزلة الخروج و
السمة لئلا في الاست والى هذا جرح في السراج وانما والويلي
وانتصر عليه ولا ان النور لو كانت بنفسه ناقضا لا يستوي
وجوده في الصلوة وخارجها لكن قال في النور ينبغي ان يكون
عنده ناقضا انتافا فيمنع به انقلاب ربيع اذا لا يجلو عنه
النار لو تحققت وجبه لم يبق فالدور هو رولي وفي جرح
المشلي سلبت عن شخص به انقلاب ربيع هل يستحق صورة
بالنور فاجبت بعد ما انتقض بنا على ما هو الصحيح ان النور
فمنه ليس بناقضا وانما الناقض ما يخرج منه واذ لم ينف
المستوطان النور عينية ناقض وتبعه سراج الوجدان قال
السيد احمد ومن ذهب الى ان النور نفسه ناقض لنوعه
وضوء به انقلابات الرجب بالنور هو ضره وهو قوه طبيعية
عندت في الانساق تمنع الكراسي الطاهرة والباطنة عن العمل
مع سلبها واستعمال العقل مع قيامه مع فقوله تمنع هو في
قوة الخيرية اي لا تنصرف الحواس تصرفها حال البيضة بل
انما في نفسها عدلا لا دراك حتى ان النائم يفرقه كبري
المسوحات والمهمسات والمشمومات وكذلك الفكر وتثبت
الامور في باطنه على حسب استراقه في نومه ولا تنسج خاير
الحواس استنسا عا دايما ولا ينتبه النائم اذ انبه ويدا يدرك الكلال
ويظنه خلا ويكفر قد تكلم به عنده فسمعه وكذلك يتجمل
في مشامه ما كان متجلب في يقظته ويرى الروي بالي نومه

حدثنا فان النور والادغام ليس بخسنة وهي احدان وهو
الصحى رفعا باصحاب القروح يعني لو اصاب شياءهم من ادواء
فيج لو ترك لما سال فلا يخس قال في البحر لا ان الهيم ليرتد
عليه الجرح فاقبل لا يخس ما لم يكن كذلك لانه ليس عند
اهر خلا فالحمد فعنه في غير رواية الاصول انه ليس عند
انتر للسلاط للخاسنة فان كان السائل نجسا فغير السائل
يكون كذلك والجواب ما قدمنا ان غير المسفوح لا يمكن حرما
لا يكون نجسا سوا كان ما يוכל له اولا ثم حرمة غير المسفوح
في الادوية بنا على حرمة لا توجب نجاسته اذ هي حرمة
تلك رمة لا للخاسنة فغير المسفوح في الادوية على طهارته
الاصلية مع كونه محرما ومع وفي الجوهر في يقيني بقول محمد
المصاب ما يبالا لا ويخره ويقتي يقول اي يوسم في ما اذا
اصاب الحامدات كالنشاب والادوية في الملح وكان الاسكاني
والهندواني يفتي بقول محمد وصح صاحب الهداية وغيره قوله
ابي يوسف واعتقده اصحاب الموت فكان هو للذهبية ان
وينقض حكما يعني ان هذه النواقض ليست باحداث للبراء
ليست بخارج نجس ولا ماع على النجاسة والنجاسة هي القوة
في رفع العاهلة ولا كانت مغلظة لدى ثقلت مغزلة لا هو
المازوني في النجاسة بنا الاحكام فيه على المظان كاتزل السمر
عزلة المشتعة فرخن فيه لما انه مظنة المشقة وقد يكون
ابح من الاقامة ويعتد الصلوة في السفينة فاعدا الى
انها مظنة دوران الرأس ولو لم يكن دويان الى ارجل صلا
ولم يصر طائفة خرج الخارج فاجعل ناقضا وان لم يتحقق الخرج
وفي

جسبا وسنا ده صححه عن عبد الله بن سرجس السحاب
 وسيد ابن المسيب لم يكن البصري انهم سمعوا النظر بفعل الالة
 واحتجوا في ذلك ايضا بالخبر صاحب السنن عن الحكم بن عروبة
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى ان يتوضا الرجل بفعل طهره
 الالة وبه قال احمد والشافعي كفى قيدها اذا دخلت به وهو يركع
 من الحديث السابق وما حل صلى بنا هذا السهم على الكراهة للترتبة
 مع وجود النهي الصريح الواقع في عدة احاديث لما خرج صاحب
 السنن عنه ابن عباس قال اغتسل بعض الزواجر النبي صلى الله
 عليه وسلم في جفنة نخل اي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليقتل
 منها قتالت لدا في كنت جنبا فقال ان الالة لا يجنب وهي التوضي
 وعلقت الكراهة للترتبة بانها ربما تلتك وبعدها فظهور
 غالبا من الخاتمة لتقص في دينهم ونقل النووي الاتفاق
 على جواز وضوء الكراهة بفعل الرجل دون المكس وبغير نظارة
 المكس جاز كبراهة الترتيب لاداء على ذلك الاحاديث
 وفي قوله ام المومنين اي كنت جنبا اشار الى تقدم عليها
 بالنهي بربا يعني النسخ في ذلك ولقد الامام احمد بظاهر النهي
 في متون مذهبه ان الالة اذا دخلت جاز قليل كخوفه نكاحه
 مثله وتظهرت به في ظهورها طهارة كالمدة عن حديث لا ينجس
 لرجل وخنثى ان يرفع به شراهه والله اعلم والنسخ في موضع
 جسبا لا فالالوضوء حرمه ولا نهى عن البول في مسحه وعل
 بان عامة الروايات منه وذلك تنسبا منه الخوف من الخاتمة
 برش الماء عليه او التوضي في المسح فخطا فيه كبره تحريما
 لوجوب صيانته لان الالة المستعمل على التوضي بنجاسة مستندة

عن عبيد المرام عنه محمد وعندها الى المرام ان قرب فسنه الى المرام الكسبة
 الترتيب الى الترتيب كاذرة المرام اول الكفر لوجوب الترتيب لما قد ساء
 سابقا في ذكر السنن من حديث سعد والخواري لدا ما بشر او حرمه
 لدا في ذكر السنن من حديث سعد والخواري لدا ما بشر او حرمه
 اما المالموقوف اي الالة المالم ينفقة من مال الواقف بشرط الوفاء
 علي من يتطهر به اي ياد الزايع والسكن والاداب قاله سرف
 فيه من حيث صرف الى ما عد ذلك حرام من غير خلف لادنا في
 علي من يتوضا الوضوء الشريعي كافي لوجوبه ما المرام اي الملم
 في صريحها او صحت يتوضا منه او يجب بوضع فيه المالم لا سرف
 في الوضوء منه حرام اما المالم كافي ما في مدارس دمشق لوم المالم
 رعي يبي ويكفر الاسراف فيه وكراهها كما سبق وتثبت المسح
 اي مسح الرأس بما جدي لدا ان المسح شرع على التخييف وفي كبد
 المالم اخرج لمدعي موضع عدمه بربا بغير غسل اذا وصل الى حد السيلان
 والنسل شرع على رجا الجبالته وفي التثنية تحميمها الى ثلث الملم
 الغسل شرع على رجا الجبالته وفي التثنية تحميمها الى ثلث الملم
 ما في بعض روايات وضوءه صلى الله تعالى عليه وسلم من ثلثية
 والزهارة في ثلثية الغسل واطلاق المسح من اماكن المسح نظر
 الى عدم تكرار في اليد من قال مسح بذلك اي امر اليد فلا يثبت
 واحدة ومن سبها تنظا طهره ان ذلك المذكور تحريما حيث عبر
 بالنهي وبه نظا لدا السيد احمد التوضي بفعل ماء الالة الذي
 تظهر به وذلك لما رواه ابو داود والشافعي عن رجل حج النبي
 صلى الله عليه وسلم قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ان تستسل الالة بفعل الرجل والرجل بفعل الالة وليغير فاف
 جسبا

الحكم الى العلة اولى من اضافتها الى علة العلة فاندفع بهذا ما قاله
من لزوم عدم حصول طهارة التخصص على تعدد برائته
التي هي سنة اذ لا يلزم ذلك الا لو قلنا بان الخروج ليس بشرط تهيئه
كل خارج اذ لا دفع فهو ان الاضافة في عبارة المصنف اضافته
الصنف الى الموضوع اي خمسة ذي جروج ان ذلك هو المطلوب
من المصنف في ذلك فالله السيد احمد رحمه الله تعالى بالفتح اي في
الحكم اسم لهذا الجنس وليس الحكيم فيكون اسما لا يكون طهرا
فهو اعلم لا يدخل عبدا الذي استوعبها صابنة وراشحة البيت بعد
عن التعلق ولا فرق بينهما لانهما في البحر وقال البرقي وكلها
في المنة صنفه مشبهة وقد يحكي المنوع جميعا لمعد ريقا ليس
الشيء هو خمس وخمس ذكره في النسخة فلي هذا كما ان يكون
اطلاق النسخة الجنس بمقتضى على عين الجنس من قبيل
اطلاق المصنف على الصنف المشبهة بالعتة اه منه اي من
المتنوع اي النسخة من الرضوخ في قوله ان كان الرضوخ للمصنف
فاعلم لو لم يكن ولو كان امر به فانه يقال بني الامير لا يبيته
اذا امر ولو كان بان رضى نفسك فخرج البيت فانه مضمي لا
متمضى فلما حجة الي قيد الحكي الا ان يقال هو صلا ومع ذلك
يقال وضا ته فتوضا وظهرت الثوب فتطهر الي قبل ذلك
وان كان لا فعل من المبيت والثوب وكسرت الحكي فتكسر عند
قوله هو صلا ومع لا يقال بان قول ان اخرج الحكي لا حاجة اليه
الا انه يلزم علي هذا استعمال اللفظ وهو مضمي في حقيقة
وحاذا وان قيل ان المصنف ترك لفظي في المصنف لا لفظي في المصنف
لكونه في المصنف هو قوله الحكي اختره به عن المبيت فانه لو خرج

لا زلنا في الخامسة المكينة الا في انا يخرج فيه انا المستعمل فيجب
خارج المسجد اذ في موضعها على بنا للمنفرد لا كذا من الوقت
حين جعل سعدا كمنفعة ومضاعة والنا الخامسة في الماكرة
بغيره لا يستند به وكذا الاستحاط في الما روط في من الغرضين
كلها ثم شرع فيما يرفع حكمها بعد وجوها ولا خلاف ان الما في
بغيره فقال ونفقتة والنقص في الاجسام ابطال تكسبها وهي
الما في اخرها فاما هو المظنون منها لا استحابة الصلابة للموضوع
فصل الاول حقيقته والثنائي بما يجامع الا بطلان قبل مسكر
كما في كشف الرضوخ في السراج والنقص هنا يجمل الزوجين لان
الموضوع لما كان قادرا على الصلابة ومن المصنف ويظهر ذلك
بالحدوث انتفعت صنفه وخرج عما كان عليه وصحت الاستحابة
اه خروجه اذ اذ ان النقص انا هو خروج الجنس لا عينه و
ذلك لا بد لو كان عين الجنس ناقضا لا حصلت طهارة النقص
اصلا فالما ان ينكح فانما عن غايته وكذا المثالان لا يتخلل عليا
عن قول ولا ما مدفونة في كل فرق كفي يقال انا نكح كونه لا بد
نجاسا في محله اذ لا يحكم بنجاسته الا بعد انقضاء طهارة النقص
له نجسه باعتبار رجاء الاول كما في قوله تعالى اني اراني اعصر
خرايذا قال في النسخ الظاهر ان النقص الجنس الخارج لان
انما هو الرضوخ لا النقص والصد هو الرضوخ في مخرج صفة
الخامسة الرابعة للظاهرة انا هي فاعلم بان الخارج في العلة للنقص
انما هي النسخة بشرط الخروج وانما هذا الظاهر لا بد من
قيل بالحدوث بانها مبررة قال فسا او صراط واداه به ما يخرج
عن السيليين فالعلة الخامسة والخروج علة العلة وضا ته
الحكم

من الانفة والى هذا جرح في النهر كمن قالوا اذا نزل الدم الى صاح
الاذن يمتصق ويلبس ذلك الا كونه يمتصق تطهير وفي النسل
ومن اقتصر في بيان حكم التطهير على الوجوب ايراد النجس
ليعلم النجس وجزه في النهر وان المارد بالكم الوجوب فقط وله
في مسائله الانفة والصراح بلجتها التطهير وجوه في النسل والمرد
من النقصه ماله من ماله والمرد بالصراح الخرق الذي يجيبه
الماله في الجبانة وحمل الوجوب على النجس ماله داعي له
وما في الجرح هو طوط وحتره بتقوله حكم التطهير على دخل المسبب
وباطن الجرح اذ صبيغة التطهير فيها كمنه واما الساقط
حكمه اذا كان جرحا يغير النسل بالكم سياقي وفي الجرح بالجمه
حكم التطهير من يده وتورب ومكان فلو اقتصد وحتر منه
دركه ولم يتلخج راس الجرح فانه ناقص مع انه لم يسلك اليها
بلحتم حكم التطهير لانه سال الى المكان دون البدن كمن المالك
يجب تطهيره في الجرح للصله عليه او لم يتجرحه كمن يرد
ماسا الى نهر ويحمله عالا يصلي عليه وما لوصفه الصلح
او العزاد الكبير واستلده ما فانه ناقصه كسباني ثم المالك الجرح
من السيليني جرح الظهور من اضافة الصلح الى لوصوف
اي الظهور والجره عن السيلاد لواله على نعال النجاسة
من مكانها الى راس السيليني فاقبح مقام الجرح وذلك
لانها مرها هي في عراها لا توضع بخاسته ولا تصنف بذلك
اذا اذا انتقلت الى ظاهر الجسد الذي هو على التطهير وذلك
في السيليني جرح الظهور فلو نزل البول الى قصبة الذكر لا ينقص
لغير ظهوره ويحمله في حلقه نزل الى القلعة فينقص الوصف

منه نجاسة لم يبعد وضوئه بل فيسمل موضع النجاسة فقط قبل
فيه بحث اذ لا يلزم منه عدم وجوب اعادة وضوئه عدم استغفر
لانه لم يجب دفنه بالوضوء قال في النهر ظاهره تقديم المسألة
في بابها بان لو كانت الجرح حد ثلث المات الموت فوقه يقيده انه
ليس بناقص اصله اياه معتادا كان خروج ذلك الجرح ولا
وذلك لان الله تعالى اوجبا حد منكم من انما يط فاطلنا لاط
وهو الجرح المستعمل من الارض والمراد ملزومه وهو الجرح كناية
فالجل على الاعم وهو الخارج منها مطلقا ولا فقيده الاحتجاج
على ما ذكره الله في تعبيده بالمعتد من السيليني كان
خروج ذلك الخارج او لا لعموم ما رواه الا ان تطهر عن ابن عباس
مر فورا الوضوء خارجا وليس ما دخل وسنده ضعيف
سعيد بن منصور عن عروة الخياط رضي الله عنه موقوف
والطبراني عن ابن مسعود ذلك الى ما يظهر بالبيان المصور
اي بلحتم حكم التطهير قال في المنايا اي بلحتم حكم التطهير
والمرد انه يجب تطهيره في الجرح كمن في الجنازة على سبيل الوجوه
كما اذا سال على ظاهر الجسد او على سبيل النجاسة كما اذا نزل
الى ما لمسته من الانفة فانه يمتصق الوضوء لندب غسله بالماله
في الاستسقاء وصرح في غايته بالبيان بان الوضوء مسطور
في كتب اصحابنا فانه اذا وصل الى قصبة الانفة فيمتصق وان
لم يصل الى ماله خذنا الزفر ولا حفره المصنف عليه قال في
التحسين ان كان خروج الدم الى موضع يجب انصال الماله اليه
النجاسة فليقبله لوضوء لانه جرح يكون خارجا من النجاسة اليه
انظروا ههنا فلا يقال فعلى هذا لا بد من الوضوء الى ماله

كذا ولو لم يكن سحبه دون غسله فيصح كافي للحل في الجرح
بعض الجرح أو سال في باطن ذكر لم يخرج لما سلفنا بأن استمال
الجرح في باطن لا حكم له حتى يبدو على راس حشفته أو عرف
الجرح لما دخل وطرف اليد وكذا وضع ذلك فانه لا يتحقق الوضوء
ولم يجر على خديه متناهيًا وإما إذا لاقى عن وضع فينتفص
كما سياتي ويجري فانه ولو كنز وتناهي لا يتحقق لطرافه كسابر
وطوباء اليد من لسان ولين الأعرق مد من الجرح فانه الوضوء
على ما سلفه كرامة أي في سابل سلسل أخ الكتاب ولغظه عرق مد من
الجرح خارج جرحه وكل خارج جرحه يتحقق الوضوء عرق مد من الجرح
خارج جرحه وكل خارج جرحه يتحقق الوضوء عرق مد من الجرح
مأكوه انه هناك ان المقدمة الاولى غير مسلمة لانها لم ترد
عن احد من يمتد عليه ثم قال بعد كلام ونشره ليطالدها
سالت المكيه اذا عتري بلني الخرق فقلت لما سلفنا لعل لصبر
مستهل لا لا يتجدي لما في ذلك كذا تقول في عرق مد من الجرح
هناك فليخرج من راسه فالحال انه تقول ضعيف فليقول
عليه وخرج غير جرح عطف على قوله خرج كل خارج جرحه
مثل جرح فانه ناقص مع كونها طاهرة على الصحيح حتى لو
سراويل مستلها أو يتل من البيت الموضع الذي يمر به الجرح يخرج
الجرح لا يتنجس وهو قول العامة وما نقل عن المكيه انه
كان لا يتنجس بسراويله فخرج منه كذا في الجرح قال في المال في اختلاف
في ان عين الجرح الخارجة من اليد غير مستلها طاهرة قبل ختمه
وقيل لا الا اذا تم تنجيسه بمره على الجاحسة فعدت من يبرئ
بجاحسة عينها تتنجس السراويل واللبية المستلها اذا مر

وعند مروجي غسل الجرح لا بها في حكم السائل فانه المال
وقد عبرها عن السيلان فانه لا يخرج من بشرته قياسا على
السيلان كما افصح به البرجيني واختلف في هذا السيلان
فمن ابي يوسف حده ان يغسل ويخرج راس الجرح اقل
بنته من غير تيمية غيره وهو الصحيح ومن عده اذا تنجس
راس الجرح فظهر به فهو نجس وان لم يخرجه في يده
قول محمد اصح واخا السراويل الاولى قال الكمال انه الاولى
ولو وصلت كالتسليد بالتوقاية ليركن موجودا في الجرح
كأنه موجودا باعتبار التوقاية لما قالوا الرجس الدم قبل سيلانه
من راس الجرح بقطنه كما خرج بيني وقد تنازع مخرجوه
ولكن حيث لو ترك من المسح لا تنجس وهكذا الذي
عليه نوابا وربما اذا ظهر ثانيا وتر به جرحه او التي التنجس
عليه ولا يستغجد كما في شرح المشيئة قال في الجرح لما سلفنا اذا كان
في جرحه ولا حشفة بعد اخري اما اذا لاقى في جرحه عرق
لا يخرج ولا مان لم يجر راس الجرح ولا جفت بقطنه او سميجه
ولا مسح به لا يتحقق لان المفترج مخرج ما من شأنه ان يسيل
بنفسه لولا المانع وفي السراج عن الشافعي الدم السائل على الجرح
اذا لم يتنجس قال بعضهم هو طاهر حتى لو صلي رجل بجنبه
منه اكثر من قدر الدرهم جازت صلاته وذهب الخرق الكرخي
وهو الاظهر في ذلك بعضهم هو نجس وهو قول محمد اه كالتنجس
وضوءه لو سالت في باطن عين ولم يجاوز عينه لان باطن العين
لا يلحق حكم الظاهر ارسا في باطن جرح ان ضربه غسل ولا
ويجب ولو جازها ربا تنكح الدم ونحوه اليه يتحقق رجمي

الرجعي وهذا هو الصحيح عندنا ان الرجعي قد قيل مطلقا
نسبة كانت اولاهي رتبة عن بعد اخذ ابو حنيفة
للاحتياط وجعله في فتح التقدير باب الغالب في الرجعي كمرها
من دليل لا نسبة اكثر منها من التنبل فينبغي غلبة الظن التي
تقرب من اليقين وهو خصوص ما في موضع الاحتياط لرحم
اليتين فتخرج الرجعي اه يعني فيما اذا اتخذ مسلكا فيما
ويروى انما اذا اتخذ مسلكا بولها ووطيها فلان الصحيح
عدم النقص بالخروج الخارج من الرجعي كما في الصحيح وجعل صحيح
عليها لو كانت الرجعي الخارجة من المفضاة منتنة وحاصل
هذا القول التعميل في وصف الرجعي فان كانت منتنة وجب
الوصف لانه دليل انما من الدبر وان كانت غير منتنة دل
على انما من التنبل فلا تنقص تعلقه في مسائل المفضاة
قال في الصحيح لو كانت اخر ان الاول لو طلقت ثلاثا فترجعت
بأخر ثلاثا لاول ما لم تحبل ثلاثا لوطي في الدبر والثاني
يجز على رجبها جاعلها الا ان يمكن انما في فعلها من غير
تقدي هذا كله فيما اذا اتخذ مسلكا بولها ووطيها وما اذا
اتخذ مسلكا بولها ووطيها حال تزوجها ان يجامعها لان
أبو بكر دقيق لا يتبع لزوج الا ذكره ذكره بعد التنبل لاحتياط
اعلموا ينقصه رجب خارجة من ذكره ذكره بعد التنبل لاحتياط
اليد لان التنبل يشهد كما يشهد له استقام واختلاف في الرجعي
لثلاثة من التنبل والذكر قيل هي رجب حقيقة تنقص الوصف
وختاره صدر الشريعة وهو الممتنع عن كونه كمر قبل هي
رجعي كذا لا تنقص الوصف لعدم انما نحن محل النجاسة ونسأله

بها الرجعي وعند غيره لا انتهى اودودة اوجها من دبر
فانها جبرها من موضع النجاسة يتلبس بنسب مشربا
فالناقصة ما عليها وهو وان قل جردت في السيلين لانفس
الدودة والحصة ثوبا طاهران على الصحيح وقيل للدودة طاهرية
من الدبر نجاسة لتزولها من النجاسة كما في البدايع وتولد من دبر
تبدل اخر زوي بالنسبة الى الرجعي لا سببية من ان يرجع التنبل لم
تنقص وانما في بالنظر الى الحصة والدودة لا سببية انما
ناقضات من التنبل الخروج ذلك اي المذكور من الكلاله قال
الملي وهذا يقتضي ان الرجعي يخرج من المخرج وهو كذلك كما في
الترسان في حكم الدودة مكر مع قول المصنف بعد دودة من رج
وسبب الكلام عليها ثم لا ينقص خروج رجب عنها قبل اصراره
غير منقضا على الصحيح وعن محمد بن جهم انه لا تنقص لانها
مسالك النجاسة كالدبر وفي فتاوي ابي حنيفة الكبير يجب
الوضوء بخروج الرجعي من الفرج وذكر ابو الحسن ان الرجعي انما يخرج
من الفرج لا ينقص كما في السراج قال في المنيبة وشربها وانما يخرج
من قبل الرجل والمرأة رجب منتنة الصحيح ان الوضوء لا ينقصه
ذكره في الجمل ولا خلا في بيان الخارجة من الذكر غير ناقصة
وكذا غير المنتنة اذا خرجت من الفرج اما المنتنة فقبل بعض
والصحيح انها لا تنقص اها ما هي اي المفضاة التي انتظم الحجاب
بمن قبلها ودبرها فانما اتخذ مسلكا بولها ووطيها وقد يتخذ
مسلكا بولها ووطيها من غير اتخاذ مسلكا فاعلمها ولا كلام
فيها هنا وما الاوولى فينبذ لها الوضوء اي تزوجها ودعا
للربية مع ان طهرها ونسأله انما ينقص فلا تزول بالشك قال الشيخ
الرجعي

ومن غيرها غير ناقضة وايضا ان الدودة حيوان وهو ظاهر
في الاصل والشئ الطاهر اذا خرج من السيلين انتقض الرض
كالرجح خلاف غير السيلين كالدمع والرق والدمعة في الرج
منقولة من الرج عند فالحا رجة من السيلين فانها تنقل
من الخائسة وكذا الحى سقط عند اي صف الجرح فانه لا ينقض
الرض لظهورها رتبا اي الدودة والحى اما في الدودة فظاهر
بيناه ولا نقا حيران في ولا ينقض بالوت لعدم الدم وال
الحى الساقط فلا تلتصق من الحى كهيئة الا في حقه صاحبه
ولما لا تنفسه صلد تراه اذا حمله ويحكي في ظاهره في حقه لا ينقض
رضؤه بانفساله عند فله حاجة الى النقل بان انتقض بسيل
ولا سيلان لان ذلك بعد تحققت الخائسة ولذا قال الطاهر
وتعد السيلان فيما عليها من البنية بكسر الموحدة وهذا
مطوف على مدخول باللام وهو جبان بسؤال مقدر حاصله
انها قد يحكيها في راءه فاجاب بان الخارج من غير
السيلين لا ينقض الا اذا سال وهو معدوم قال السيد
وهل يعتبر السيلان بالفترة حيث لو خرج ما عليها فتقروا
يسل بحر وهو اي السيلان من اوقات الفترة اي على غير غير
السيلين وهكذا لو خرج الرق وهكذا لو خرج الرق قال النحال
من الجرح بدوت بنية فانه لا ينقض كافي السراج قال النحال
وقيد بالدودة لانه لو خرج من الجرح ما لرسال انتقض
كما نقله سلكين عن الزخيرة والدم او لم يخرج والخرج منه
الجراحة والمبرقة بعصر او فتح ابرة يعني ولو لم يصير وشيخ
بالابرة لما خرج شيء وكذا لو غلظ اسنانه وبدا بسبب يلبله

صاحب الهداية ونفى بعضهم كونه رجا كما انشأه الشارع
لانه اختلج فلا ينعق يعني ان هذه الارجح بسبب ان
الاعضاء ليست يريج خارجة لرضح ريج من البره من
اي رجا كانه يعلم والمادة بالعلم غلبة المكان لانها تنقل حكر
اليتين في احلا والفتنة انه لم يكن من الاعلى ارجح اختلج فلا
ينعق وزما اذا تيقن انه من السفلى ارجح ان ينعق واستنبه
الامر عليه فلا ينقض فيها وفي الخنج عن الخلاصة ساقط المنقضي
المعلم كونه من الاعلى فلا ينقض مع الاستنباه قال الشيخ الرجعي
وهو موافق للفتنة والحد يث الصحيح حتى يسمع صوتا او يشم
رجا وبه يعلم انه من الاعلى اه وانما قيد بالرجح لان خروج
الدودة والحى من مخرجها اي من مخرج المرأة وانما كونها من السيل
المرطوبية وهي حدث في السيلين وانما قلنا اجزاء كافي بوجهه
والسراج ومثله في الخائسة فافق التبيين من ان الدودة الخارجة
من فرجها على الخائسة يعني انما ينقض عند مجده لا عند العلم
وابي يوسف فنية نظركم في الجرح وبه يندفع ايضا ما ذكره صدر
التريفة ان الدودة من الاخذيل لا ينقض وان الدودة من
القبيل فيها خلل في المشايخ بالانفاق قد حصل على النقص في
خروجه من القبيل مطلقا فتسبب ولا ينقض الرض خروج دودة
من جرح فيم الخيم اما بالفتنة عند ارجحه جرحا كافي السراج
او لفت او لفت ارجح والرق بين الدودة الى رجة من السيلين
والخارجة من الموضع المذكورة انما لا تخلو عند جرحا عا
قليل فانه تكون مخرجها وتلك البنية قليل فاجابة
وقيل الى الخائسة اذا خرجت من احدي السيلين انتقض الرض

استلزم فلا يتوجه غير قصدي ولا يمتنع به انه يرتفع الشيخ
 خير الدين الرطبي قال لا يذهب عليك ان تنضمنا الدنيا لادبيات
 قوله في الشيخ وهو الصحيح واعتده المرستاني قال وما اذا تجاوز
 ولولا بالادخال للكان ناقضا لا في كماله واما في وهو الصحيح
 الرطبي وذهب بالصواب كافي لا يخرج لم يثبت فسادا ولا يثبت في الكلام
 اشارة الى انه لا يخرج لم يثبت فسادا ولا يثبت في الكلام
 الراجح وانما بطا وغيرهما من السبلين للكان غير ناقض انتهى
 وفي القضية عدم الترجحة فسادا لا يثبت في الادب
 جازح ثم رقم قطع وقال يستغنى قال رجحانه وهو الادب
 وجامع الثاني انه اي الاختصاص بكل من الخارج والمخرج
 ومناه وفي نسخة لم يثبت في معنى قوله هو الادب
 بالصحة واما في ادبيات في معنى جرحه الرطبي وهو
 المعتمد فان الرطبي في الاختصاص بالمخرج والمخرج بالمخرج
 على الصريح يعني وهو الاختصاص بالمخرج والمخرج بالمخرج
 الرطبي في الحقيقة المخرج على الصريح والاستصحابها ان
 الرطبي في معنى الاختصاص بالمخرج والمخرج بالمخرج
 وجرحها لانه لا يثبت ان في الادخال جرحا لانه لا يثبت
 الاختصاص بالمخرج هذا المخرج والمخرج بالمخرج
 ان المخرج والمخرج في معنى جرحه الرطبي وهو
 ايضا في معنى جرحه الرطبي وهو جرحه الرطبي وهو
 قبلت انما ظاهره ان جرحه الرطبي وهو جرحه الرطبي وهو
 الى ان لا يصح قبله في معنى جرحه الرطبي وهو جرحه الرطبي وهو
 عند جرحه الرطبي وهو جرحه الرطبي وهو جرحه الرطبي وهو

ومر ليريد جرحه لما خرج والمخرج بنفسه من غير ضرورة العلاج
 سياتي قال في المعنى بيان تنفية سمي واستغنوا به عن
 تنفية سوال فلا يقال سوان الا نشاذ اه في حكم التنفية اي
 حكم تنفية الرصوف على المختار فلا خلاف في الاختصاص صاحب الابهات
 حيث حال الي ان ما سال بمصر وكان بحيث لم يمتد له
 يسلم لا ينفذ لانه ليس بجارج وانما هو جرح وهو مختار صاحب
 الظاهرية ووجه قوله ان علة التنفية انما هو المخرج بالطبع
 والسيلون وقد انتفى وقال لا يتناقض الاختصاص في كل من المصروفين
 هو المختار عندى لان الاختصاص في غير وان كان الرقعة بالناس
 فيما اختاره صاحب الابهات وحققت عندي ان المخرج لان
 الاخراج فلا يمتنع وهو الذي يمتنع عند وجرد المصروف فيحصل
 الانا نقض اه كافي البرازية قال اي صاحب البرازية لان في
 الاخراج جرحا فصار كالمقصد يعني ان المخرج جرحا فصار
 بانك في اصحابنا يعني ان المخرج جرحا والمخرج جرحا
 انتهى وللاصالة والسرخصي قبلا على المقصد والمخارج
 ومنه المصلحة والمخرج فاقصد كالمخرج وفي معنى جرحه الرطبي
 الا يصح في معنى جرحه الرطبي في معنى جرحه الرطبي في معنى جرحه الرطبي
 هذا في الاصل وفي المتن في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 وهو صحت عند وهو الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 خروج المخرج الجرح وكذا يثبت في الاخراج كالجرح في
 هو صليبه وجهه الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 شيئا المتخصص بالمخرج الجرح وهو ثابت في المخرج في
 خصه في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل

بتكلم قال في السراج وهو الصحيح وذلك بان يكون بحيث لو لم
يتكلم لم يخرج منه مثلا ممكن وفي الخلاصة وهو المختار وهو
رواية الحسن بن زياد في الاصداد من فقهنا في كسر
الحج ابي صخر قال فرج افندي والمرق بكسر الميم وتشديد الراء
المرجلة احد الاخلاط الاربعة ويقال لها في المرق العام الصمرا
وتدق كرهذا اعتقاد الصمرا كما في الكفاية في كبريت كحل صمرا
معنى اخر معابر لم يسمي الاخر لقولهم ان المرق هي المادة الكبريتية
السوداء الكبريتية والصمرا هو وقال في الجواهر فتاوى الامام
ان المرق في اللغة بمعنى الفترة والشفة واطلقت على الصمرا
لانها اقرب الى خلط وعلى السواد ايضا لشدتها لاقتضائها
الا يستحسن والنبات والصلابة او عطف منعقد وهو
لغة وهو المشدات حرة وحده وفعله اي سودا صمرا انه حرة
السودا اظهرت بالاستحسان مرحتي قلت والصواب ان يقال هو
وهو استندت حرة وحرارة حتى احترق وصار سودا وقد مررت
الاطباء ان كل خلط اذا احترق صار سودا حتى ان السواد را
احترق فيقال لها سودا سوداوي وانما قيدنا بالاباحي لانها لو
كان سادلا ففقدت ولت قل عند ابي حنيفة لان المدة ليست
موضع الدركيون من قريحة في الجوف فيبعض ما يخرج منها وهي
في البدايق قال وبه اخذ عامة المشايخ قال الزيلعي انه المختار وقال
محمد لا ينعض حتى يبلل الم اعتبارا لاسباب النزاع المتى وضع في
الرجير قوله والخلد في الصاعدة الجوف والاسم النازك
من الراس ما يماثل عليه وكثيره فافقنا قال تفتي ان سايوي
الميزان وغيره واملكت النازك عن الراس اذا كان جامدا

بالذكر وان كانت داخل تحت قوله خرج فحسب الخليفة في حد
الخرج وذلك ان الخرج في المسلمين انما يتحقق بغيره وبروزه
من احداهما وفي غيرها بالسليمان الي ما يجتمع حكم التظهير
في المتن فلا يخفى الا على الم والم هو حدث عندنا للقول
على انه تعالى عليه وسلم اذا قام في صلاة او قسمة فليقرأ
وليتوضا المديت ولا نه صلى الله تعالى عليه وسلم فافقنا
قال الزيزدي وهو اصح سبي في الباب ورواه الحاكم في المستدرک
وقال الصحيح على شرط الشيخين وليريجاه وهو مذهب المسرة
المبشرة بالجنة ومن تابعهم وفي حديث اخر من قال وضعت في
صلاة فليصرف وليتوضا وليبش على صلاة عالم يتكلم ملا فاه
وفي نسخة قد وفي نسخة على فيه بلفظ المصدر المضاني الي
حضوره وانما التوسط في العبادة على ان الم لا على الم من قصر
المدة وهو خيس وروى عنه اعله فلا يستحب الياسة
ولان الم يشبه بيني بشربا بالياطن حتى لو ابتلع الصائم ريقه
لا يفسد صومه كما لا تستلث الياسة من محل الي اخر في الجوف
لا يتخلل طرا وتزويجا بالاطا هر حتى لا يفسد الصوم با دخال
الا وفيه فراعينا الشبهة فلا ينعض التليل خلافا لما لا ينعض
وينعض اكثر من خلافا لآخر وعندنا ان في الينعص ولو خلا
الم وعندنا ريقه ينعض قليلا وكثيره كالسول كما في الجوف وقولنا
في حد على الم فضع في الياسة والقرص اني انه لا ينعض على
استانك وقيل لا لا ينعض الكلام معه ويصبر قدره بالزاد
على نصف الم وقيل ينعض الى رائد سا حبه ولا يصح كما في الزيلعي
ما اشار اليه انا خارج بقوله بان يضبط اي يمسك الم عليه
بتكلم

بحري النفس كما ذكره في الذبايح اه قلت والاول هو المتمد
 فلا تنقض اتفاقا حيث لم يصل الى المائدة ولم يكن ليس محل
 الخياطة كغيره يميز كما لا ينقض الوضوء فما كانت ارجحة
 قبيح ودون كغيره يعني وقد علم فيه لطرافته من نفسه لانه
 ليس له نفس سائلة وما عليها قليل لا يملك التمر وفي البحر
 المنقض على التمر لا يخافه الدود وسياتي في باب المياه ان
 الحكة البرية تنفس الماء اذا ماتت فيه وحقتناه انما خسة
 فلعلم ما هنا يجوز على كونها صغيرة جدا بحيث لا يكون لها
 دمر سائل الانزاج لا تنفس الماء فتكون ظاهرة كما في النائم
 فانه ظاهر مطلقا سواء نزل من الارض او علا من الجوف وهو
 كان ام مغمضا ام لا به يعني ولما قال في التجنيذ ان ظاهر
 كيف ما كان وعليه الفتوى وصح في الخلاصة وقال ابو يوسف
 اذا اصد من الجوف كان نجسا وانما اصد من الارض اذ اصد من
 الجوف بان كان اصلا وعنتا يكون غير نجس القتي ولو نزل
 من الارض فظاهر وقد علمت المعنى به بخلاف ما في الميت فانه
 نجس وان قل بنبيل التشبيه الواقع في قوله كغيره يعني جرح يعني
 لو شرب جرحا وقتل ساعة عين الحار المشروب او يبول يعني لم
 يشرب وقوله قبل ان يتغير لونه ولا يحتمل ان لم يتغير اذا
 كان اقل من ذلك المثلثة وقوله لئلا تسته بالاصالة لئلا يلبس
 لغو كغيره المشبه بها ففر الميت النجس لا بالجار وقوله بخلاف
 القتي من ساعته فانه انما يتنجس بالجار مرة فلذا استمرط
 فيه على النجس لا ينقض اي الوضوء حتى يحل بطموض فانزل
 من الارض او صاعده من الجوف فاما نزل من الارض ففيه

غير تاتى لان الارض ليس محال للنجاس فتجاذف الجواز
 طام او حاد او اذ وصل الى معدته قال في السراج ولو شرب ما ثم
 قاما فنافض الوضوء وان لم يستتر اي ذكك الطعام او
 الما في معدته خلتا للنجس بزيادة اذا تناول طعاما او ماء
 ثم قام من ساعته فانه لا ينقض لانه ظاهر حيث لم يستحل
 وانما اتصل به قليل القتي فلا يكون حدثا فلا يكون نجسا
 في البحر وهو الخنا وكذا في الحبي كما قلنا في الشهر وصح في المراجع
 وغيره وشرب لابلية وتلج فيها عن الشيخ المقدسي في شرحه قال
 كثر الظاهر ان ما في المراجع ليس نجسا منحيبا فانه قال
 قال الصباغي هو انما اقلنا مله وهو اي التي الموصوف
 على النمر نجس منظره ولو وصلية من صبي ساعة ارتضاه
 يعني لو ارقتهم الصبي ثم شرب ساعة ففي الحبي انه ظاهر
 وهو الخنا قال الحلبي انه نجس هو الصحيح في المراجعة عن ابن
 ذكوان الحلبي ورجوعه في باب الانجاس كمن في المراجع عن ابن
 قاطنا او عا فافا صا اذنا فاشبه في شرب لا يبيع وفي الحبي
 انه لا يبيع ما لم يتنجس انتهى قال في البحر هو صحيح في ان نجاسته
 مخففة وجملة في الشيخ على ما اذا قام من ساعته غير صحيح لانه
 ح ظاهره وقال في النهر مل هو صحيح اذ ليس النافض هو الظاهر
 كما هو من كل هذه فلا يصل القتي المتصل به الذي ملا النهر اي
 ونقل ابو حنيفة عن الحبيط ان القتي يخفف في رابية الحبي
 فلعلم ما في المراجع يعني عليها قتلها ولو هو اي التني من الحبي
 لا يبرق فافا وهو مجرى الطعام والشراب وهو راس المقدسة في
 الملاصقة بالمتعة كما في التافوس قال السيد احمد قيل هو

استويين في لولا فتح الطعام مساموا بالبلغم وكل ابي فيمعتبر كل واحد منهما علي حده فانه كان بحيث لم ينفر الطعام علاء النعم تقتضى والا فلا كان في المجتبى قال في المنع وهذا القول يبي عاني الخلاصة من انه لو استويا لم يقتضى وفقعه درمايح فيديه لا مرص انه لو كان علما بحد ايمتير فيه ملي النسم بالانصاف لانه سدودا بحدته جرح من جوف او فم سوى شيها اشعرا لا بعدم الفرق بين الدجبن المذكورين عند غلبة الفرق وهو ظاهر اطلاق النزوح وقد نقل ابن مالك الانصاف علي انه المساعدة من الحرف اذا غلب عليه البراق غير ناقص وهذا خلاف عبارة الشيبين قال هذا اذا خرج من نفسه النعم وان خرج منه الحرف فقد ذكرنا فتا مسيله واختلاف الروايات فيه واشتار ذلك الي ما قدمه انه لوقا دها او نزل من الرأس يي قول او كثرنا باجماع اصحابنا بان صدق من الحرف فوري عن ابي حنيفة مثله وروي الحسن عنه انه يمتير ملي النعم وهو قول محمد والحنا ان كان كان ما يما تقتضى وان قل لانه من قرحة في الحرف وقد وصل الي ما بالجمعة حكم التطهير هه قال في البحر ولا يجزى عدم صحة الخالص المتقول ابي ما تقدم من نقل ابن مالك فلا تنافي مع عدم تقتل فرق بين الخارج من الشخص والخارج من الحرف المختلفين بالبراق قال الشيخ الوجعي وقد علت من كلام ابن الكمال ان قتل ابن مالك لا يبارضه قتل الزليج لعلو عريته الامام الزليجي وضاع في القدر وما تخرج عدم تعلق الخ بقال هو مقتول واضح لان المغلوب الخارج منه النعم لم يخرج بنفسه بل بقوة البراق فلم يكن

الا فتا لا تال او من يميني يحمل النجاسة والحكمة على الخالصة ولا تك قال ابو يوسف يقيق الصاعد من الحرف ولهما ان المخرج لا يبعد لصله اجزا النجاسة وما يتصل به من القبي فقبل فلا يقتضي علي المعنى اصاله اي مطلقا نزول من الرأس او صدق من الحرف ملك النعم ولا كذا في اطلاق القبي على النار من الرأس التي ليست حكمة للنجاسة تنظر كما في البرجند في قال في السرير في لابي فوري وما يتصل به من القبي فقبل ما عا الي انه لو تكرمع اخذ الحسد او السبب وبلغ هذا الكثرة فتصو رده في البحر باذ مستهلك فلا يجزى قال واقول مقتضى ما سبق عن النفع من الحمل انه يجمع اهل فالحاصل ان البلغم طاهر وفيه جوارح النجس في الباطن عند هه وعند اننا في يجمع بالمال وفاقا فنفهم قول من قال ان البلغم يمتد عند ابي يوسف حتي قال في الخلاصة انه من صلبه وصدقه قنر الخاط لا يجوز صلته عند ابي يوسف ان كان كبير افا خشا فلا يقول علي جمه ذلك فانه لو كان كذلك لاستوي النار من الرأس والصلب عند الحرف ولم يتبل بالنعقة الا في الاخير كذا حكى في كراهية الزلزلة ان الصلابة على خرقه الخاط مكرهة عند هه الا انه يحس بالان الصلابة صلبم والصلابة عليها لا تنظم فيها في الرأس وفي السرير فله ليشع عن الخلاصة انه مكره ان ياخذ اي الخاط لطرف كذا الا الحلال بطعام فيمعتبر الصلابة فان كان الصلابة بالمال يقتضي ولو كان قدر ملي الغمر او اكثر ولو كان الطعام المغلوب بحيث لو اقره لكذا النعم فانه مغلوب حكاه فلا عبرة بوجوهه وان كان الطعام غاليا وكان بحيث لو انفر عدل النعم يقتضى انفاقا ولو استويا

من ان يكون مشتركاً او كلياً المستلزم في حق شي الى ما
 قبل ينبغي ان يستثنى فلو قلنا قد علمت من شي ما رجليه فانه
 يمتنع والقول على هيئة المتعطل اختلف بالاستثنا كما في المثال
 ولو استثنى الي شي لزم ان يكون انشي لستقل انما في القاعد
 يعني كذا كذا لا ينقض الوضوح على الذهب وهو احتيا الى كذا في
 والصد والشهيد وهذا بناء على ان المدا على الرزم مقعد
 الارض وقال الطحاوي اذا فاه مستند الي سبي انتقض وضوح
 عند اسحا بنا جيباً قال الشيخ الرجعي والذي عليه القدر يبرهن
 تبعة المتفق وهو انما هو لان بنات المقعدة لا يمنع خروج
 الرزم فان كان حاله يدل على عدم استغراقه بحيث لم يتزل
 قوله انما مسكة لم ينتقض وهذا يظهر في غير المستند والمستند
 مستغرق في النور لا يعلم ما يخرج منه فالمسكة الا ما استند
 اليه والاحتياط الخرج من العبدية يبين خصوصاً لان
 يبرهن خروج الرزم هو وعلى المتفق في الكافي بانه لا يمتد
 بقوة نفسه وانما قد بقوة الاسطوانات واختلافها
 المتفق مطلقاً لان مناط المتفق الحد لا عين النور فلما
 خفي بالنور لم يبرهن على ما يستبرهن من غلظة له والظلمة
 يمتنع معها الا استثنى على الكال وقد وجد في هذا النور
 اذ لا يسلك الا السند وتكون المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع
 الخرج قال في المتعطل لا تنقض فيه في حق المولى يعني وفي المبلغ
 وبه اخذ عامة المشايخ وهو الاصح وقال شراح البداية وصا
 اختاره الطحاوي ليس من اصل رواية الميسوط والمروني عن
 ابي حنيفة انه لا ينقض وضوحه على كل حال الا مقعد

ويتذكرها بعد البينة فتم له تتبع مضامير في الاثبات لا لا ذكره
 فيها لا تقيد النور ولنفسه او اسه في النور بغير عن اداء
 الكمون فيستقل عنه التكليف اذ لا تكليف بدون القدرة محي
 بمرطسكته بالخبر أي قوله لا مسكة عن خروج الرزم من حيث
 ليرتفع له شمول الصلا وكان النام جيباً النام لا تصور النور
 الذي تروى معه القوة وفي التلويح لفظ حيث موضع مطلق لان
 استيعاب لجهة الشيء واعتباره يقال للوجود من حيث انه
 موجود اي من هذه الجهة وبهذا الاعتبار هو نزول مقعد
 من الارض وهو النور على احد جيبه جلد في مالم نام قايما
 قاعدا او كما رسا جدا على الهيئة المستوفية فهو دليل عدم
 استغراقه وبما شموله لانه لو استغرق سقط وان كان
 المقعدة في حال الكون والسحر ذرايل عن الارض ثم النور على احد
 جيبه ويستعمل المريف اذا نام في صلاته سقطاً وفيه خلاف
 والصحح المتفق كما في البحر أو النور على احد وكثير وهو شئ
 مرك بفتح الواو وكسر الراء ما فوق الفتح وكذا اذا كان مقعداً على
 احد طرفيه كما في البحر وما اذا بسط قدميه من حاشية لهفت
 البنية بالآخر فهذا غير ناقتن كما في الخلاصة وعليه يحل قول
 الخارج فيما سبق ان النور مشترك لا ينقض أو النور على قناه
 أو النور على وجهه والنور في جميع هذه الصور يترط مسكته
 واللا اي وان لم يزل النور مسكته لا ينقض وان عمده اي مقعد
 النور في الصلوة او غيرها على المختار وهذا الرجوع الى الصلوة لانه
 يعني عن ابي يوسف اذا تقدم النور في الصلوة تنقض كافي لشرح
 كالنور فاعدا هذا متمثل للنور الذي لا يزيل المسكة والمقعد

وسجدة التلاوة في هذا كالمسببة وكذا سجدة السهر وسجدة الشكر كما في شرح المسببة الكبير وقال في الزهراني البحر من تبيين الزيلعي له زهره هو على في عقد الزايد انا لا يفسد الرضوخ زهر الساجدة في الصلاة اذا كان على الهيبة المسببة فيده في الجهد هو الصحيح اه الا ان هذا لم يوجد في الخط الرضوي اه ثاني الزهراني قال في المتن وشرحه للمؤلف لا يفيض فوجع في الصلاة او رجاها على المعتد قال المصنف في وجع شرعا في الصلاة او رجاها على المعتد قال المصنف في وجع الفقه ان النور في الركوع والسجود لا يفيض الرضوخ وكالتروى تعدد كفي يفسد صلا تكمال في شرح الوهابية وصوت وكالتروى ان يفسد قد يبيد من جانب وفيصا اليتية بالارض فربذا هو الذي لا يفيض الرضوخ خلاف ما في نام على احد وكثيرا يلحق معتدته فالارض فتقدم المنقضى به او نام حثيا اي واضعا جوبته والجوبة ان يجمع بين ظهريه وساقية يسميه باسمه او يدعيه كذا في القاموس والمالك ان لا ينسب على ركبته والمالك اذا لم يكن راسه لركبته او نام شبه المثلث وهو من نام واضعا اليتية على عتيبة وظهره على فخذه به وصار طيبة المثلث على وجهه فلا يفيض وضوء ذكره محمد في صلاة الاثر وقال ابو يوسف عليه الرضوخ كذا في المبسوط قال في شرح المسببة وهذا هو الاصح لانه اذا انكسب على وجهه وجعل بطشه على فخذه لا يفيض من المكمن وان التمكن انما لو جعل اليتية على جانب المكمن من معتده وان التمكن انما لو جعل اليتية على وجهه ولم يفيض بطشه على فخذه به فعدم المنقضى ظاهر وهذه الصورة هي المذكورة في فتاوي قاضيات بخلاف صورتها التي

مستقرة على الارض فيما من خروج شئ منه وضوء على الخط في هذه المسألة فتقال ان لم يكن مستترا على الارض كان تحذرا وان كان مستترا لا وهو لا يصح كما في الدرر اقام ساجدا على الهيبة المسبوبة بان كان رافعا بطشه عن فخذه بما فيها معتدته عن جنيته وهذه هي المسبوبة في حق الرجل فحق هذا يكون الاستسكان بانها والا يستطلق معتدما ولا تركة قال ولو في غير الصلاة على المعتد ذكره الحلبي في الشرح الصفي بعد ما ذكر اختلاف المشايخ في نومه ساجدا في غير الصلاة وتقول عن ابن شجاع عدم كونه حدثا في الصلاة وفي خارجها يكون حدثا وقال ماتن المسبوبة وظاهر المذهب انه يكون حدثا وهذا خلاف ما في الخلاصة لانه يستثنى عن غيرهما ان ظاهر المذهب عدم الانتصاف قال في الخلاصة في ظلم المذهب لا فرق بين الصلاة وخارجها وبما الهداية صحح عدم الفرق ثم ذكر ان المعتد ان نومه ساجدا على الهيبة المسبوبة في غير الصلاة خبره فانص ولا فهو حدث لوجوده فها تية استرخا المفاضل والمفاضل اذا نام ساجدا في الصلاة لا يفيض وضوءه سواء نام على الهيبة المسبوبة او لا والنياس مراعاة الهيبة المسبوبة في عدم المنقضى الا انه لا يوجد والاطلاق لفظ ساجدا في الحديث فتروا النسيان والحديث هو ما خرج التزويدي عن ابن عباس مرفوعا لا وضوء على من نام قاعا او قايما او ركعا او ساجدا انما الرضوخ على من نام مضطجعا فانه اذا نام مضطجعا استرخته مضطجعا ولما في غير الصلاة فانه نام على الهيبة المسبوبة فلا يفيض ايها وعلي خلافها يفيض وصرح الزيلعي بانها لا يصح وسجدة

لا المستطرد فان كان الانشبا مع زوالها وقيل فلا منتفوا
المنتقص سوا مستطرد ولا ورثه قول اخر اذا تأملنا بحيث جعل
زوال منتقصه منتقصا لعدمها ما عين محمد رحمه الله كما حسن
يعني كما لا يمتنع نفاس فاعني يترام اكثر ما قيل عنه ظاهره
ان لا يكون السماع بدو فترام وفي الهند ما يبيد خلا وجبت
قال فيها ما انساني في حال الاضطجاع لا يخلو ما ان يكون
تشيلا او حقيقا فان كان لقبلا فهو حدث وان كان حقيقا لا
يكون حدثا والثاصل بين الخفيف والثقل انه ان كان شحيح
ما عنده فهو خفيف وان كان يجف عليه عامة ما قيل عنه
فهو ثقل هو قال السيد احمد فظاهر تفسيره بسجع اشتراط
السماع فتطروا قلت ولا كان المنتصو منه السماع لهم ما
يقال اعتبر لهم فانه اول ما يذهب على انما لهم الكلام ثم
ساعه فالاحتياط للتعديد بالهم وقال الشيخ الرضوي ولا ينبغي
ان يفترا الانسان بنفسه لانه ربما يستقر قد التزم ونظمت
خلافة هو والمستهج كما آفة فوجب الاختلاف في العمل حيث
يصير الشخص تحتلط الكلام فاسمنا لتدبير الله لا يضره ولا
يستعمل وفي اصول فخر الاصطلاح والمنازل والتوضيح انه كما لصبي مع
المتل في الاحكام فبموضع هذه الخطا وفي المنتقى لا يضر
الابوسي ان حكم الصبي مع المتل الا في المباديات فانه لم
يستطع عنه الوجوب احتياطا في وقت الخطا في ورده صدر
الاسلام وليا البسرة فانه نوع كوجوب بيع الوجوه لانه لا
يقف على المراقبة وفي اصول النسفي ان المنتوه ليس بكلف
باداء الفباديات كالصبي المتاقل الا ان ازال المنته توجه

انتهى وفي الكفاية لا يمتنع ثم قال بعد تصحيح المنتقص فيما اذا كان
مستندا الى شيء لولا زوال مستطرد فهذا الوجه قال لا ينتقض انتهى انما
قائما او قاعدا كما في الخلاصة في محل الزوال كما علي سراج او كما في
لا يمتنع وضربه في حال الهبوط والصفود والاستحسان جسيما وان كان
ككتاب او كزاد بوجه الخار والمصدر لا يلحق فانه صاحب القاموس
او قام على ظهر الدابة حال كونه اعربا فان قال في المغرب فربما
لا سراج عليه ولا ليد رحمه الله ولا يقال فربما ان اهل قال
السيد احمد فعلت ان هذا الاستعمال غير عربي بل يقال صمري
كما في الحديث ركب الحار صوريا اهرميني ان كان فوجه عليها
في حال الهبوط ولا بان نام حال الصمود عليها في حال
مستند عليها ولا بان نام حال الصمود عليها في حال
الاستعداد لا يمتنع نكحها وكذا ما عدا بينا اول مستطرد على
الارض فمن ابي حنيفة رحمه الله ان انتبه حين سقط قبل
ان يعيب جنبه الارض او عند اصابته جنبه الارض فلا فضل
فلا نقص به يعني خلل فالابوي يوسف رحمه الله انه ينتقص
وعن محمد انه ان انتبه قبل ان تزول مقتدته من الارض لم
ينتقص ولا زالت قبل ان ينتبه انتقص والفتوي على رواية
ابو حنيفة كما قدمنا انما كان قال شمس الدجيرة الحكر انما هو
المنه عن ابي حنيفة رحمه الله كروي عن محمد رحمه الله قبل
هو المختص سوا مستطرد اول مستطرد ولنا قال في الروعان ومنه
وكذا لا ينتقص ارتفاع مقتدته عن الارض قبل ان ينتبه وان
لا يستطرد على الارض في الظلم من مذهب ابي حنيفة لولا الحق
ظلمها هو قال الشيخ الرضوي وهو الوجه اذا المبرق بوزن المنته

ويقام ويقبل بالجامعة وتجبر تراتها وتقضى صوابها واستنهاؤها
تتبعي بعدا تقصنا وقت الكراهة ولا ينبغي للاسنان صافرة
الاماني الذي وقع خلفه الخير الاخرية ظاهر انتم وصلوهم تقالي
عليه وسلم انجلو فان هذا واد وكنا فيه الشيطان ولا ينافي
هذا ما ذكره الشيخ يحيى الدين في وصاياه ان الصلوات افضل صبيته
في صلواته ورضاه ينبغي ان يقر بها طاعة ليشهد له بالخبر بعد
الشروط ويكون متبعا للنسبة بالمسئلة لان المسئلة امر ورجا
وقع ذكر من تزيلها وتبيح او تحيد في حال الاذغال وغير
ذلك من الاحكام المستتيلة من هذه القصة التي قد فكر كثير
الحافظين مجري النسخ وغيره وقال الخطابي ولما منع قلبه النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم عن النوم لما كان يوجي اليه في المنام
ولما كان روي الا نبيا روي وقال ابراهيم عليه السلام ان اري
في المنام اني اذ عك فاجابه اساعيل عليه السلام يقول يايت
افعل ما قوسم وقرره بكونه وجيا ثم لا خصوصية للنوم في عدم
تقصه لوصي الا نبيا عليه السلام بالمغيره من النواقص
كذلك ولهذا استدرك عليه بنجنا ببقاوة الترسا في حيث
قال ولا تقص من الانبياء عليهم السلام فلا حاجة الى قصيهم
النوم بالقص وحي يكون تشريفا لادعهم هذا قال ابو انسود
في شرح نور الايضاح قلت وقد راجعت الترسا في ذكر النظم
ولا نقصا زمن الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يحتاج في ذلك
الي ان يقال ان نومهم غير ناقص اه فظهر ان الشيخ ابو السعد
نقل من نسخة الجاهل الرمز سقيمة حاجتي نعم ان فيها
ولا نقص من الانبياء والصحيح ما قد مناه من اللفظ ولهذا

فقد صرح انه يعني التليل دون الكثير وان لم يكن غا طاب فيها
فقل كما لنا يوم ونحن عليه دون الصبي الذي بلغ وهو اقرب
الي التحية كذا في شرح المعني للهندي وظاهر كلام الكل لا تفاوت
على صحة ادائه الفبادات اما من جعله مكلفا بها فظاهر
وكذا من لم يجعله مكلفا لانه جعله كالصبي الساقل وقد مر
بصحة عبادته ولهذا قال لا يفتقن وصي المسنة كنم الا...
عليهم الصلاة والسلام فانه تمام اعينهم ولا تمام قلوبهم وصرح
في الفتية بان ذلك من خصوصياتهم وفي البخاري عن ابن
عباس انه صلى الله تعالى عليه وسلم فام حتى جمع في تمام الي
الصلاة ولم يتوضا ولا بشكل على هذا بانه صلى الله تعالى
عليه وسلم تام ليلة التمريني فاستغفل حتى طلعت الشمس
فان التلب يتطلات بجسه بالحدث ويشمر به وليس طالع الحرج
من ذلك فله يدرك بالطلب وانما يدرك ذلك بالعين وهي غير
حان هذه القصة افادته احكاما كبرى ومنها ان الانسان
يقدر في خارج الصلاة عنه وقتها غفل هذا القول وان كانا
في سفر بعيدة يجوز ان فيها عن التزول في اول الليل وان زاد
نومهم وكثر تلاف النوم عليهم حتى استاذنوه في التمرين
مع ذلك اعتد على لغة ابي نعمة بوقته له الوقت وقوله
تعالى اغفل عما لا اذ من اظهار هذه الاحكام وهذا يخرج
به الجواب البين عن عدم استئصال صلى الله تعالى عليه وسلم
المراقة للوقت لانه اعتد على قيامه بلبال بن ذلك كما التزم
له وهو صادق في التزم وصحتها ان النامية يؤذى لها
ويقام

وقبيلهم لا يبتعض وضوءهم لانه قلبي منهم محضه ظهر عن كل ما يشاء
 عن الله تعالى ولذلك كانوا احيا في قلوبهم ولم يسال ايون عليل
 السلام رفع البلا حتى قارب قلبهم الشريعة فقال رب اني سمعتني
 الضميمة علي محل الذكر والفكر الذي هو غنى الارواح وصدقهم
 وبه يميز الصمد عندهم ولا غنا تغتر بهم الموارض فظاهر حسابهم
 الشريعة حكم ببلها مولاهم جل جلاله وعما يوضح ذلك ان
 من انه صلى الله تعالى عليه وسلم من دوا برشره في ظاهره وتالي
 الاخران في باطنه صلى الله تعالى عليه وسلم هو وقال في العاهية
 بنو السبيكي علي ثا غناهم مخالف اغنا غيرهم واما هو في قلبه
 الا ورجع للحق اس الظاهر في دون القلب اه وبتقصدا غنا
 وهو كما في النسخة بمرحلة في القلب والامام تغفل التمر في كده
 والحركة انما لها مع بقاء العقل مغلوها اه وقد مر ترقيته
 فيما تقدم علي حسب ما قيل في حده وصحة اي من الاغنا الشفي
 قال في التاموس انه نوع من بل فسر به بالاغنا كما قد ضاهه الا
 اذنا للترا بمرقوت بينهما كالاطبا فتقصده للوضوء اول ما لا غنا
 وجو ث وهو زوال العقل وتقصده ظاهر باغبنا وعدم مبالاة
 وتخير الحداث من غير ولا تدهيب مسلوبا فمن هذا صرح الاغنا
 علي الانبياء عليهم السلام دون الجوف عيني وبتقصده مسكر
 بنم السبيكي المهر لانه اسم مصدر والجمع سكر وسكارا يعني السبي
 مفتحا واختلاف في حده هنا وفي الايمان والحدود انه سرور
 بزل العقل فلا يبرف به السها وما الا رضه ولا اللطول من العرضه
 من قال السيد احمد وهو سرور بقلب علي القلب بما شرقة
 بعض الاسباب الموجبة له فيمنتهن الا نشات عن العمل بوجبه

ذكر الشيخ علي الغاري في شرح الشفا من الاجام علي انه صلى الله
 تعالى عليه وسلم في فواقه الرضو كالامنة الانما صرح من شفا
 الشف قال الميمني في شرح البخاري فان قلت روي انه نوحا
 بعد النعم قلنت ذلك علي اختلاف حاله صلى الله تعالى عليه
 وسلم في النعم فربما كان يعلم انه استقل بوجاهة احتاج صمد الي
 الرضوا هو وهل ببعض اغناهم يعني وضو الانبياء عليهم السلام
 والاغنا مزب من الرضه ينصف القوة ولا يبر بل الحيا اي العقل
 بل بستره بخلاف الجوف فانه بربيل وقيل الاغنا امتلاك بطون
 الامام من بلهم وار غليظ وقيل الاغنا سهر يلحقه الانساخ
 فنزول الاعضاء كلها وتغييرهم بفتح الدين وسكون الشبي الميمني
 وكسرها مع تشديد ايا وتقل عن حدود التكلمي بنم النني
 وعليه اقتصرو في الشهر وهو عقل القوى الكرك والحسا سلفه
 بالقلب واجتماع الروح الجواني الماصل من الوجود والوجود او
 بر فرض وفي الصباح وقيل النفس هو الاغنا وفي المختار ونسبي
 بنم الدين عشرين وغشا وغشا فابغيتني لرو صفتي عليه
 اه وفي التاموس غشي عليه اغني والاشية بالفتح المرة الواحدة
 وهو كالنوم في غفوت الاختيا ورفوت استعال التدرة حتى بطلته
 عبا لانه لم يشد منه لاث النعم فترة صليته والاغنا الذي شره
 النفس عارضا لا يتغير صاحبه الا اذا انه فلاف حداثا لم قال
 فالرسل السيد احمد رحمه الله ظاهر كلام المبسوط ثم لانه لم يرد الي
 البهرجة وفي البخاري من حديث عائشة انه صلى الله تعالى عليه
 وسلم اغني في عرض وفاته صلى الله تعالى عليه وسلم قال قلت من مات
 وكان على افاق اغتسل وقال الشيخ الرحمة في الظاهر انما غناهم

عن التراتوة مرة ثم مرة والنزاج بالاذن المجدية هي الاضطرار قبل
اقصاها وقيل الاذنية اهوا باختصار وحسن تدبير الصراخ
المتحرك وهو مكاله صموعا له فقط وحكما انه لا ينقض الوضوء
بلى يطال الصلاة ولما التسم وهو ما لا صورت فيه اصاله
بل متعوضا عنه فقط فلا يبطلها انه صلى الله عليه وسلم
تسم في الصلاة حين اتاه جبريل عليه السلام واخبره ان
من صلى عليك مرة صلى الله عليه عشر اكال في البدائع وقال جبريل
بن عبد الله الجلي ما راني رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا تسم ولما في الصلاة كافي في النهاية وظاهر كلامهم ان التسم
في الصلاة غير مكره وهذا قال في الاختصار ولا حكم للمستم
في الجهر ثم التزمه من الاحداث كما هو ظاهر كلام صاحب المنهاج
وجاءه وقال بعضهم انها ليست حدثا انها ليست حدثا وانما
وجب الوضوء بها عقوبة وزجر وهو ظاهر جاعة منها
انما صحت بوجوبها لا بتوسيع في الاسرار وهو موافق للنسائي
لانها ليست خارجا خجسا بل هي صوت كاللها والظاهر ان
تخرج عنها ليست لها فتمت التسمية وبمسلمة عما قال انما
ليست بها سنة ولا سببها وعرفنا فتحة الاحاديث فانها علم
ما روي اليه فيها الا الامر بما جادة الوضوء والصلاة ولا
يلزم منها كذا من الاحداث ولو كانت حدثا لم يستوي
فيها البدائع وغيرها وفايدة الخلافة ان من جعلها حدثا منع
مسس المعصية مما سببها بالاحداث ومن علم بالترجيح لم يمتنع
الا كونه حدثا جازما في المعصية مما قال في التبرير وينبغي ان
يظهر ايضا في كتابه التراتوة وما حل الطواف بهذه الوضوء فبينه

عقله من غير ان يزيله ولذا بقي اهل المخطاب وهو الخفيف
وقيل انه يزيله وتكليفه بطريق الزجر عليه وسبب السكر
الحق القيل عن الاهتداء بنور العقل لان العقل في الراس وشاعره
في الصدر والعقل فاذا شرب الخمر خلسا نزلها الى الصدر بحال
بينه وبين نور العقل فيسمى الصدم وظلالا فلم ينتفع القلب بنور
العقل كذا في الجهر في الفصل انه اذا غلب عليه غلبه يهذي في كلامه
وكلامه وصار يدخل في مشية تامل انتصف وضوءه قال في التبرير
والعتيد بالاذن في الابدان في كلامه يفيد ان النصف من
كلامه لو استقام لا يكون سكران وهذا قول ابي يوسف
ومحمد بان السكر هو ما يغلب على العقل لا ما يزيله وقد مر
قولهم في جواب الاستدلال في حدود المتبع والكر والشاي
على قولها واختاره في نواقض الحجتية الصحيح قولها ولا يمكن الاستدلال
قال في التبرير ولم افي كلامهم النقص بالكلية شيئا اذا دخل
في مشية اختلال وينبغي النقص في عهد التبرير انهم حكموا
بوقوع طلاقه اذا سكر منها زجرا له او ينتفع به فخرجوا
هني في الامانة ان يقول قدوة بقرينة بعضها ولا يطلق احدا
يبيع وفي نسخة ما يسمه جبريل انه يوت استاذوا لان قال
الشيخ الرضوي الاول ان يقال ما كان جبرلا قال ان كل مكال
يسمى على ريسه التبرير منه ولا ضابط للشرع منه
المبيد الا بالعرف فالاحصن الاحا لثعلبيها وقال في شرح
المنية وحده التبرير قال بعضهم ما يظهر فيه الثاني وانها
مكره يمين وهذا القول غير مستر وجوز الصحيح ما يسمه جبريل
وقال تسمى الابية المكره في اذا بدت نواجزه وصفه النحك
عن

بانه كان يعطي رواه الصحابة والمنافقون والاعراب المبال
فانصاحت لملكه كان نقص الاحداث والمنافقين والاعراب
لغيرته الخ كما يلبسهم كما قال الاعراب في مسجد رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم وهو نظير قوله تعالى وتذكرى فاما فان لم
يترك كبار الصحابة لله تعالى في المناقاة وهذا من باب حسن
الظن بهم رضي الله تعالى عنهم والا فليس الصحبة بكبرياء
ليسوا من الصفاير بمصوبين ولا من الكفاير على تقدير كونه
كبيرة انه قال في الجرح والمنقول في الاصول ان الصحابة عدول
فهم يحفظون عن المصاحبي اوقاقتهم لعل المراد من حفظهم
حفظهم عن المعاصي عليها وقد كانت الله تعالى على
انتباههم بنفسي وفهم للمؤمنين منه وكل ذلك بركة صحتهم صلى
الله تعالى عليهم وسلم الا انهم مصمومون وليد ما علم قال في السراج
ونما كانت التهمة في الصلاة فاقصته للوضوء لان الصلاة
حالة مناجاة وخشوع فادب وتضرع فاذا ارتبته فيها فقد
بلغ من الغفلة درجة المغمي عليه اهل الجاهل وكذا ان التهمة اشرقة
لا زلها عكضة فتستحق العقوبة بما فيها في الصلاة كما لو جمل
من شتات بق الرجال في التكاليف ومن عليها دفعا لتهم
عدم دخولها لقصور عقولها فيبين ان الاصرار بالوضوء للزجر
وهي احدى يد سهر او قال في الجرح وكذا وقع الاختلاف في المناهي
اذا زعمه في الصلاة فيجوز الزيلعي بان لا فرق بين المناهي والمناهي
وذكر في المراجع ان في المناهي والمناهي روبا بيني ولما فيه
الرواية المتأنيطة بعدم الاعتناء ان المناهي اذ لا جناية الا لا قصد
ولا يجزئ ترجيح الرواية المتأنيطة بالاعتناء لان الصلاة حالة

نزود والحق الطراف بالصلاة يوزن بانه لا يجوز نفي تدمره
اه قال السيد احمد والذبي ينبغي ترجيح كونه حداثا لانها لو لم
تكن حداثا لزم انه لو ادعى صلافة لم يكن فيها الا المقتضا
ويجب عليه الاعادة لظواهر الاحاديث فقط وهذا انما
لاصل المذهب وموافقة النجاشي لا يقتضي الترجيح بل العمل
في غاية المسامحة على خلافه انه ثم تعصها للوضوء انما هو
الانعام واصحابه وقال التلذذ لا يستحق اصلا قيا على عدم
تعصها خارج الصلاة ولنا ان النجاشي ذلك لكن تركناه بما فيه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة ومسل او ذلك ما
ردي انه صلى الله تعالى عليه وسلم بيضا هو صلى بالناس اذ دخل
اي فتردي في بيبي فغنى كثير من النعم وهم في الصلاة فامر
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من ضحك ان يمسك الوضوء
والصلاة اخبره المدا وقطعي من صلاة عن ابي هريرة ورواه الطبر
مسندا عن ابي موسى الاشعري وقد رواه مسندا غيره من الصحابة
كعبد الله بن عمرو ومحمد بن ابي وادى وجابر وعمر بن الحسن
وحديث ابن عمر ورواه ابن عدي في المال من حديث عطاء
في تفسيره حديثا اخرنا عروة بن قيس السكوني عن عطاء عن ابي
محمد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من ضحك
في الصلاة فترينه فليهدر الوضوء والصلاة والطعن فيه بان
بغيره قد لسن فلا تسمعه من بعض الضعفاء وحذف اسم من
بانه صرح فيها بالحدية والذبي الصدوق اذا صرح بالحدية
نزل قوله التلذذ ليس وبنيته من هذا التلذذ وما قيل بانه لا يظن
الضحك بالصحابة حلفه صلى الله عليه وسلم فانه تاجيب عنه
بانه



الوضوء ولا الصلاة لا تلتزم بطلان حكم الكلام كما في سابق
الاحكام يعني لو طلق او اعتق او اقترن بالاياء حتى يرد
التمتيع به فيبيحه في حقه فلا يثبت به حكم هو وشارف في الجبر
الي انه قال به في غير الاسلام ثم قال والمذهب ان الكلام مفسد
للمصلاة كما خرج في النوازل فالحاصل ان في بطلانها
اربعة اقسام اولها ابطال الوضوء ولا الصلاة وهي
التي يلحق بها انما تبطلها فانها انما تبطل الوضوء ولا
الصلاة لا بغيرها بالكلية وهو الذي اختاره ابي جعفر فلا
يتحقق بطلانها بغيره غير المصلي واداء شريح في صلاة الخ فطلعت الشمس
او في صلاة جمعة فدخل وقت الصلاة وفي رواية فندرك في صلاة
والترتيب فرض فلا تشكل في بطلانها وصف الفرضية في السابق
الذكر ثم لا يراد انما يحرمها فتلزمه في حاله قال بطلانها اصل
لا تستغنى عنها بل بالتمتع به ومن قال بعدمه انتقصت
اقتداه بام لا يبيح اقتداه به ثم لم يستغنى عنه
وكذا من لم يستغنى عنه بطلان الصلاة وكذا اذا اتممت بغيره
كما اذا سلم قبل الامام بعد المستود ثم لم يستغنى عنه في الجهر ولا في السرا
حكمه كما في اي مر يد الدنيا وهو من سبب الحداث فذهب
فتحوا فتعريفه قبل ان يتعمد في الصلاة انتقص وضوءه
صلاة وما لا يسهل بعده في الصلاة فهو محل عقوبة
قال في الجهر وفي بطلانها في الطريق بعد الوضوء ولا
كما في المصالح وحرم الزبلي بالتعسف قيل وهو الاحوط ولا
تبلغ في بطلان صلاة تدها بغيره في صفه فلا يطل بطلانها
المسئل والمستهجم عن الجائبة اقتات محبة وما قوه له ولربما

مذكورة لا يبعد وبالنسبة اليها لا تنافي ان الكلام فاسد
لها بخلافه المذكور فربما وقد فرغ الله تعالى من قوله فاسد
الذي هم عن صلواتهم ساهون في بطلانها فلا يطل وضوءه
لأنه يسهل في صلاة مفسدة ومفسدة صلاة كذا في كثير من الكتب
وقيل في المصالح الاجماع على عدم نقص وضوءه وفيه نظر
ذكر في المصالح الدارانية ان في المسألة ثلاثة اقوال الاول ما
شداد انها تستغنى الوضوء من الصلاة الثالثة عن أبي
الناسم انها تبطلها الا ان يقال لا لا تنافي في ذلك
صحيحين كما لا يلزم وجوب الاول انما عاودة الوضوء انما يجب
تجربا في الجبر ليس من اجل الزجر ويكفي ان يقال ان الامر
بالاعادة اليها لمنه فاعتبرها اي رجع حد فاني حرمه ووثق
من عدمه وان كان الاصل الموعوم ولا يبطل وضوءه في كل واحد
في الصلاة بل يتعدى صلواتها اي المصلي كما تقدمنا وانما ينبغي
وهو بخلافه انما لم يجره لانه لا يجمعها حدنا للمناسبة ولا
جائبة من المصلي فبقي كلنا بلا قصد فيفسد الصلاة كالاشياء
بغيره في النماز وعليه المقتضى وفي الرواية وهو المختار
وفي المصنفين فكل النماز غير الصلاة مفسد في الاصح خلاف المصنفين
قال في الجهر ولا ينبغي ما فيه فان التمتع به كلام على ما حرمه
وفي المصالح ان في بطلانها بطلانها وبطلانها وبطلانها
اختيارا لما قال الزبلي اما الصلاة لاجل انه كلام وما لا وضوء
فلا يفسد اذ هو في الصلاة وقيل يبطل الوضوء من الصلاة
كثيرا كانت الاحداث اذا سبقه قال ولا يصح ارجح ان لا يطل
الوضوء

لوقوعها في جزء منها الا الصلاة فانها تتم بالزوج بعينه
كمنه كان ولو عدت عدا وكلهم فيها لضعف وقد تر الشبهة تمام
الشروط والاركان خلافا لوقوعها فقال لا ينتقض وضوءه
ولا تنطلي صلاة ثم اعتنا بالوضوء بالصلاة كما ذكره في الشبهة
ولو بعد اتمامه او احدث عدا فلا شك في نفاذ صلاة الا ان
في كل من الصورين ثم يعني فيبعد ذلك ثم يحرم الاحتياط لا يقتضيه
وضوء المومن لان ريقه منته وقته بعد بطلان الصلاة بزمه
الامام ولا ينتقض الوضوء الا اذا ريقه في الصلاة وهذا وقت
خارجها ولو سجدت اثنان لم يرد ما في الادعاء قوله الا ان
يكون سبوقا فانها خارج تكون في المأخذ صلاة ثم اه وهذا التعليل
غير صحيح ما علمت ان صلاة الامام حيث فسدت بالمقربة
والحدث العهد لضعف شرط وهي الطهارة فسد ما قبلها مست
صلاة المقتدي فلما كنت ريقه خارج الصلاة سوا كان مذكرا
او انثى او سجدت فلا تقتضي لوضوء بزم بزمهم حيث
لم تقع في الصلاة بخلافها اي بخلاف ريقه المومن الاجابة
بعد ريقه الامام او بعد حد نذر العهد لم يقتض المومن بعد
اي الامام عدا فانها تنقض الوضوء في الاصح وفي فتح القدير ولو
تيمم بعد كلام الامام سجد فسدت طهارة على الاصح بخلافه
بعد حد نذر عدا وهو والفرق بين كلام الامام عدا وحده عدا
ان الكلام تامطع للصلاة لا يفسد لها اذ لم ينفذ شرط الصلاة
وهو الطهارة فلم يفسد به شيء من صلاة الما مومني ولو
مسبوقا فينتقض وضوءهم بريقهم بخلاف حد نذر عدا لضعف
الطهارة فاسد جزاء يلاقيه فيفسد من صلاة الما مومني

فيعني عن الحدث الاضطرناك منة خافنا عن الوضوء بطلان يميل
اصل مستقلة فلا يميل وضوءه في ضمن المنسل يعني لو قيل
لجنا به ولم يبرضا فبا ارتفاع الحدث الا كبرير يقع الحدث الاضطر
فصلي به فتريقه في صلاة فسدت صلاة ثم وجاز لا يثبت ان
صلاة نذير تجد بزم وضوءا وقع في السراج بان طهارة لغضا
وضوءه بطلت حتى لا يجوز له ان يميل بزم تجد بزم الوضوء
اه فقل في المسألة قولين واحد اعلم اما اذا توفضا او لا تم فصل
فالوضوء مستعمل كما هو الظاهر قال السيد احمد وهذا قول عام
الشيخ كمن يرج في الحائض والفتح والشرع تبعا للشيخ المتفق عليه
لدا انما ذكر المتفق لانه بطلان الصلاة به حال خلا في فيه
كانه عليه في المصنفات وعليه الجرم كما في الاخبار لا يشترط
صلاة لا خلا في ذات ركوع وسجود وايضا يتوهم سراجا من
الا بيا العذر وكما يوجب بالمثل او بالفرض حيث يجوز فلا
تنتقض التيمم في صلاة الحائض وسجدة التلاوة كمن
يبطلان وقيدنا بقولنا حيث يجوز لانه لو كان ركعا بزم
بالسجود في المصل وفي الركبة فتريقه لا ينتقض وضوءه لعدم جواز
صلاة نذر عدا اي حينئذ قال ابو بزم فينتقض لضعف صلاة نذر
عده والار وسجدة الحائض من الصلاة فالوضوء في الصلاة
وتريقه ساجدا ينتقض وضوءه وفسدت صلاة نذر عدا عند السلام
قال في البحر واداد اطلت نذرها تنتقض بعد السجود قد تر الشبهة
خلافا لفرق ولر عند السلام لا في المنتهي ارفعي سجود السجود
في الحطة عدا يعني ولر عدا قيد به ليكون الركوع بعينه فانها
تتطلب الوضوء يعني بريقه عدا بعد السجود قد تر الشبهة
بوقوعها

يؤرجح الاحتياط فيها ان يلتزم فيها الى ان يحكم ان يمتنع قبل
 القيام الى الصلاة المتعصية وضوءه ومبطله واطلاقه المتعصية
 وعدمه على هذه الطهارة اذ انا هو على تركها بنا على اننا لم
 نتطهر ما غسل منها اعضا والوضوء لا عند ابي يوسف لان التيمم
 لا يتطاع عند ذلك لما نقل فيما يجزئ الصلاة المتعصية للفطر ولو ان
 عندنا غسل بعض اعضا الوضوء فبني الما، فتيمم وشرع في
 الصلاة فترحم ثم وجد الما عند ابي يوسف يغسل باقي الا
 ويغسل ويغسلها يغسل جميعا بنا على ان التيمم هل يتطهر
 ما غسل من اعضا الوضوء عند لا يغسلها ثم هم ويغسل
 حكما ايضا مشقة هي في المنة من باشر الرجل المارة اذا لم
 مشقة يشترطها في معنى الصلاة فاحشة والملاصقة
 الحثي الظهور لا التحثي الذي ابي عنه الكارح لان ذلك
 قد يكون بين الرجل وامرأته والمعنى فاحشة ان لو كانت
 مع الاجنبية او باعتبار اغلب صورها لا تكون بين
 المراتبة والرجلين والرجل والقدم ولا يتحقق الاحتياط
 الرجعية والى في نظائرها للتصوير والتامس المتلاقي بين
 ان يباشر امرأته هجرب ولا في فرجها وشرع المشقة
 وهي ان يمس بطرفها او طرفها ولم يشترط بعضهم ملاقة
 الشرج لافي البداية ان في ظاهر الرأية عن ابي حنيفة وابي يوسف
 لم يشترط استمرها وكذا ذكر في الدنيا بيع وشرط ذلك في الغادر
 وذكره الكرخي ايضا ويروي الحسن انه يشترط وهو شرط يبيع
 وحج الاستحباب في الاستحباب بعد ان ذكرنا ان ظاهر امر الواسع
 عدمه بوجوبين المراتبة الظاهر ان ذلك يشترط بقاها

كذلك فترحمهم بعد ذلك تكون بعد الخرج من الصلاة فلا
 يستعفى وانما رتبوا له في الاصح الى ما فرغ في الصلاة ونظرها
 ولو ضحك التعم بعد ما حدث الامام سجد الا وضوء عليهم وكذا
 بعد ما تكلم الامام وكذا بعد سلام الامام هو الاصح اه فمضى
 بين حدث الامام بما روي كلا من وسلا وسلا وقيل ان لا يمتنع
 بعد سلامه بطول وضوءه قال في البحر والحلاف مبنى على انه بعد
 سلام الامام هل هو في الصلاة الى ان يسلم بنفسه او لا في
 البداية ان تترجم الامام والتعم معا او تترجم التعم ثم الامام
 بطلت طهارة المكايه تترجم الامام او لا ثم التعم المتعصية
 وضوءه ورواه وهذا موافق لما قرره اى ارجح سائل
 الاستحباب ان الاختيار بين السبيل للسبيل هل يطهر الما ام لا
 ولو شفي الثاني ان ابي سعيد البنا على صلاة كان فان يغسل
 فبعد ركعة منها سجدت الحدت فذهب وتوضا ولم يغسل الا انه
 نسى التسليم اى مسح الرأس او الخف وكذا الوضوء يغسل بعض
 اعضا ثمة فالتسليم لم يغسل الا ان السبيل جد في التسليم الرجعي
 لم يمتنع قبل قيامه للصلاة اى شروعه فيها المتعصية لان
 التيمم وجدته في التمسك صلاة تركها وهي متعصية للصلاة
 فافضله للوضوء ما يمتنع الطهارة الما عند يتعصى المتعصية
 لا يمتنع الوضوء تترجم الامام لم يمسح وهو يريد ان يمسح
 اى بعد شروعه في الصلاة ليطالها اى الصلاة بالقيام اليها
 لعدم اتمام وضوءه بعد تيمم بالصلاة مع الحدت وهو متعصية
 لها فلا تترجم بعد ذلك لان مستقرها خارج الصلاة فلا
 تتعصم طهارته المتعصية فله نعم ما نسبي منها لانه يغسل

والله اعلم بحسنة الحديث ولانه يند وعدم منفي في هذه
الحالة والثالث كالمختصة في مقام وجوب الاحتياط والاصل
ان النسبة الظاهرية مقام الامر بالاحتياط وذلك بطريقين
هذه المباشرة مقام خروج الجنس كذا في المستعصي وصرح في
التفصيل كما قلناه من اخرج المنيه ان الصحيح قولها وهو انكروا
في الممنوع وفيه ايضا بيع المنعوي على قول محمد وفي النزاع
هو الصحيح وفي الممنوعات هو الاصح وفي المناهي يرى عن
اصحابنا انه لا ينتفع بالمظهر سوى وهو الصحيح كما قلناه
الكل لم قلت ولا احتياط المنعوي بغيرها لا تقدم ولا عتاد
الممنوع على ذلك والله اعلم لا يقتضيه من ذكر ذلك
الذي لا يخرج مطلقا خلافا للشافعي فان المسألة لو حدث
انكروا في بعض الموضوعه اذ لا يباح الا صاحب واستلوا
في ذلك بارادة مالك في الموطأ عن برة بنت صفوان مرويا
اذ اسئ احدكم ذكره فليتوضا وانا ما رواه اصحاب السنن
عن طلحة بن عبيد الله سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن
الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال هل هو الا بضعه منك
وقد رواه ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي هذا الحديث
احسن شيء يروى في هذا الباب وروى الطحاوي هذا
حديث مستقيم الاسناد غير مضطرب في اسناده وفيه عند
معارضته حديث برة رجحناه على حديثها لان حديث
الرجال اقوى لانهم حفظ العلم واضبط ومن ثم كانت شهادة
امرأتين تفادى شهادة رجل وحديث برة مضطرب في
اسناده وفيه وثاقا قال علي بن المدني حديث طلحة حسن

الشبهة فيها والله اعلم اذ الرجلين وهذا صاف في بخاس
ذكرها وبس ذكرها ورواها في الاستيعاد وكذلك المباشرة
بين الرجل والغلام كما في الفتح مع الانشأ وروى الشيخ في
الفتنة لا يصبر انشأ را المراه الرجل في انتفاض طها قوله
وكذا ذكره ابراهيم الخاس وشبهه بحرمه المصاهرة الى النبي
المباشر كبير النبي المحبة والمباشر بغيرها فيه بهد الى رما
في شرح منية المصلي لان امير الحاج انهم لم يذكروا في مباينة
الرجل المراهة على قولها الا على الرجل الا ما في المنية من وجوه
على المراهة المباشرة ايضا قال في البحر وقد يقال لاحاد في
التنصيص على الحكم في المراهة فان من المعلوم ان كل حكم
للرجال ثبت فلنا لا يثبت شعاع الرجال الا ما نص عليه
كما قال في المستعصي الاصل في النساء ان لا يذكروا لان حالهن
على السر ولهذا لم يذكروا في الطرائق حتى تشكروا فنزل قوله
فقال ان المسلمين والمسلمات الا اذا كانا في حكم خصما بين
كسائر الصغيرة لا تميز في الفصل اوله ولو جاز للملاح في المعبد
وهو قول ابي حنيفة وروى يوسف خلافا لغيره فلهذا لا
ينتفعن ما لم يظهر شيء وهو القياس لان السبب في اتيان
معلم المسبب في موضع لا يمكن الوقوف على المسبب من غير
خرج والوقوف على المسبب هنا يمكن بلا خرج لان الحال احوال
ينظرون فلا حاجة الى الاقامة ووجه الاستحسان وهو
ما روي ان ابا اليسر بايع المسلم فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال ابنا ابنتي فقالوا يا رسول الله لا يباح
فقال صلى الله عليه وسلم فليس عليه وسلم فوضا وصل كرسيتي كذا في البداية
والله

انهم لا يرون النقص ولان روي عن غيره كخلد بن ربيعة عن
الدارقطني حد ثنا محمد بن الحسن النخاشي انا عبد الله بن
يحيى الطائفي السرخسي انا مرجأ بن مرجأ الخاظ قال اجتمعا
في مسجد الخيف انا واحد بن حنبل وعلي بن المدني وكبي
بن سفيان فتناظر في مسالكنا فقال يحيى بن سعيد بن فضال
منه وقال علي ابن المدني يقول الكوفي وتقدموا لهم
ولحق يحيى حديث بسرة واجتمع ابن المدني حديث طلحة
وقال يحيى كيف تقدم اسناد بسرة ومروان امرئ بشرط
حتى رد جوابا له ليه فقال يحيى وقد اكثر الناس في قيس
ابن طلحة ولا يجزى حديثه فقال ابن حنبل كل الادب
علي ما قلنا فقال يحيى لنا ما لك عن اخ عن ابن عمر
منه مسالكنا فقال ابن المدني لان ابن مسعود يقول لا
يتقدمنا منه وانما هو بضعة من جسدك فقال يحيى عن من
قال عن سمعان عن ابن قيس عن هزيل بن عبد الله واذ
اجتمع ابن مسعود وابن عمر فابن مسعود اول ان يتبع فقال
ابن حنبل نعم ولكن ابو قيس لا يجزى حديثه فقال حدابي
نعم انا مسعود عن غير بن سعيد عن عمار بن ياسر قال لا ياتي
مسعود ولا ياتي فقال ابن حنبل عمار بن ياسر قال لا ياتي
بهذا عن شاذل بن عبد الله قال في البحر وان سلطنا لم يأت
البحر جمل من الاكرنا نداء يخرج وهو من اسرار الله
يسكنون عن ذكر الله عليه نكروا هروا ربا
فلا كانت مسالكنا لما يروى خروج الحد منه وليد
عمر بن عبد الله قال يحيى من الخبي من الخبي عا

من حديث بسرة وقال عمر بن علي السلام حديث طلحة عننا
ابنت من حديث بسرة بنت صفوان وقال يحيى بن معين طائفة
احاديث لم تفح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها
حديث مسالكنا يحيى حديث بسرة فتقول النوري انا حديث
طلحة اتفقت الخاظ على ضعفه لا هني ما فيه وكذلك قول بان
حديث طلحة منسوخ لان قد مر علي النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم كان في السنة الاولى من الهجرة ورسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم يبيح سجدة وقد مر عبد الله بن مسعود في مثل حديث بسرة
ثم تقدم ابو هريرة في السنة سبع فيجاب عنه بان ورد طائفة
اذ ذاك ثم رجعه لا يبيح سجدة بعد ذلك وهم قد روي عنه
حديثا ضعيفا من مسالكنا فتبينوا وقالوا اسمع من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم الاناسخ والمنسوخ وبان حديث
طلحة غير قبال الانسوخ لانه صدر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
الله تعالى عليه وسلم ذكر ان الانسوخ لم يزلنا نسير في
الانساق وهذا الذي لا يقبل الانسوخ كذا في المراجع وحاصل المس
علي الذي من وراء الخاظ بابا في التعليل بقوله صلى الله تعالى عليه
وسلم هل هو الا بضعة منك والبضعة بفتح الواو حدة القطعة
من اللحم وفي شرح الاثار للطحطاوي لا انفصال احد امن الهة ابنة في
بالوضوء من مسالكنا لان ابن عمر قد خالف في ذلك اكثرهم واشد
عن ابن عبيدة انه قد جاهد في كيدنا بغير خوف حديث بسرة
وقد ثبت عن علي وعاصم بن ياسر عبد الله بن مسعود وعبد
الله بن عباس وحذيفة بن اليمان وعمران بن الحصين
وابي الاردا وسعد بن ابى وقاص رضي الله عنهم اجمعين

مراد بالاجماع حتي حال المجنب المتيمم بالآية فطلعت المقتضية
فيستحيل اجتماعها مرادين بلغظة واحد تأثيرها وهو المذكور
في بعض كتب العقيدة ان الممس اذا قرئ بالآلة كان حقيقته
في الجاع يورديه ان الممس متعلقا من الممس وذلك يكون
بني النبي فضا عدا وعنده لا يشترط الممس من الطرفين
تأثيرها ان الممس مشترك بين الممس باليد وبين الجاع وحده
الحكم على الجاع بالعمى وذلك انه سبحانه وتعالى انما خلقه في بيان
حكم الحدين الاصغر والا كبر عند القدرة على المار بقوله تعالى
اذ تيمم الى الصلوة التي قوله وان كنتم جنبا فاطهروا فتبين ان
المسلح تم شريع في بيان الحال عند عدم القدرة عليه فهو له
وان كنتم مرضى او على سفر الى قوله فتيمموا صعيدا طيبا الى
افتره فاذا جملت الآية على الجاع كان بيان الحكم الحدين لا يمس
والا كبر عند عدم المار كما بينت حكمها عند وجوده فيتم النص
لان بالناس حادى حاجته الى سائر ما يخلو في ما ذكره ولو كان قوله
بالله فانه يكون ذكر المار حاصلا لانه قد علم الحكم من السنة ما خرج
او جاحد منكم من المار بطريق عليه من السنة ما خرج
مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت فقدت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم ليلا من المار من المار فالتفتت فوجدت
صلى الله تعالى عليه وسلم في المسجد وهما منضمون في
يديه علي بطن قدميه وهو في المسجد وهما منضمون في
يقول اللهم اني اعوذ بربك من سخطك الحدين في يحيي
من حد يثا ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي
وهو معتصم بيمينه وبين القبلتين فاذا اراد ان يسجد غش
رجلاه فتعصمها وفي رواية للنسائي باسناد صحيح فاذا اراد

لا حله يجعل فيه فتلا بق طريتا الكفان والمستتر في التفسير
فيصار الى هذا الدفع المتعارض وانه الموقت للمصرا انتم
كن يسئل بيده نذ باصر به صاحب المصروط وهو واحد باجل
به حديث سرة فقال والمرد بالوصف غسل اليد استنجابا
كان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الرضو قبل الطعام يتي
المتعرو بعدة يتبع الممر كن في البدائع ما يفيد تيسيد الاستنجاء
فيما اذا استنجى بالاحجار وتلقا في يده لا مطلقا ذلك انه قال
ان الحديث اعني قوله صلى الله تعالى عليه وسلم منه في قوله
فليستوا محروا على غسل اليدين ان الله تعالى لا يفر يستنجون
فالا حجار دون المار فاذا مسوه باليد هم كانت تملكون وهو
في يوم الصيف فامر باليد غسل اده قال النبي الزهر ولا يجزيك طلاق
السر حسي كذا يقول صفا هو لا يتقنه مسه بشرة امره
اجنبية او حرم او زوجه وامته بشرة او لولا قال الشافعي
يسمعون وصوا الامام صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا روا
ولده في المار من قوله ان احمرها المتقن الا اذا مسه ذات
رجم حرم او صغيرة لا تستبري فانه لا يتقن على الا حجار
الحجر بها لصح المتقن واستعمل في ذلك بقوله تعالى ولا تستم
النساء فاما الممس يظلق على الحسي باليد قال تعالى فليمسوا باليد
ويقولوا اهل الدنة بكبرك الممس تكون باليد وبينها وقد يكون
بالجاع فيقول شخصي الممس مطلقا حتى انتمت البشارة
انتمس سوا كان بيد او جاع ولا يمسا في الحمار عن هذا
الوجه احدها ما ذكره الا صوليون كبرك الممس كبرك الممس
ان حقيقة الممس كبرك باليد وان الجاع يحا نبيه كن الجان
ملاك

الاول مع كونه مستوفيا عند الشافعي بذكر ههنا عندنا وهو المراء
 من كلام الخارج والشر ما يرمي الكراهة التي تبينها فقط لا في
 الكراهة اذا اطلقت بنحو ان ما كراهته تحريمية يكره وقد لا
 تخرج صلاوة المصلي ان تعجلا بها مكرهه تنذر بها عليه الشيخ
 الرحي فاما الظاهر للعموم وقال السيد احمد ثم ان الظاهر ان محذور
 عند عدم ارادة التقيد كما تقدم انما يحكي لا ينقض الضمور
 خروج من اذنه ونحوها كمنه ونقدته هو لا ومن غير ذلك
 المحذور ان غيره فيجوز وهو كمنه يد وما تولا من سره ويحرم
 في ذلك لا فساد يخرج به ابي بصير فتنه لا يكره الخروج
 لان الخروج بوجع علة على ان الخارج انما يخرج عن جرح وجع
 بعض الحكم اما فتنه بافصاحه ثم ما ذكره المصنف مما ذكره
 الزكي في حال في الجرح فيه نظر بل الظاهر ان اذا كان الخارج
 او صدى ان ينقض سورا كان مع وجع او بدنه فانه لا يخرج
 الا عن علة فتنه هذه للتعميل حسن فيما اذا كان الخارج ما ليس
 غيره وقول له لا يجوز ان يكون القبح الخارج من الاذن عن جرح
 بمرئيه وعلا منه عدم التام فالمرصع ومنه جرح الحداد
 جاف في الجرح فتنه ونقله في الاربعة يتبع في الحيط ولا يجزى ذكر
 ان علة فتنه يشترط الا لعملة المحل في دفعه من بعينه وحد
 وهو بالخبر في حال الشافعي ان كان يطلق عند الطلب المقتد
 على الورم الخارج والموتى الى ذلك في الملتصق به حتى كان حاصله
 منه غير هذه لثلاثة لا يسمي رضى بل تكدير او ما عند الشافعي
 فانه ملط على كل ورع حدث للملتصق بسوا كان سببه موذ لحاقه
 او بآفة لا فتنه وحد الا مرضا او فتنه بالآخر فيك هو ضعف

ان يترسنى بوجده وقول النووي في شرح المذهب بجهل ان
 يكون جاهلا بسبب كماله فيجوز ومذهب عمر وابن مسعود وعبد
 الله بن عمر جازية كذا ههنا وكذا لومس امور فله ينقض
 كون قال بعضهم يندب الوضوء من مسها للخروج من الخلاف
 وكان قويا بين الصحابة في التقصير به وعدمه فحينئذ يكون دليل
 الخالف اقوى يندب ندبا شاكرا بخلاف ما لو صفت كافي النهي
 لاستلزام الام لان صلاوة من خلفه مبنية على صلاوة صحت
 ونسأدا فينا كذا الاحتياط لهما والخروج من عهدتهما يبين
 ولا ينيل ذلك انما احتراز عن فساد صلاوة من خلفه في الغيبة
 وانه لا ينتاض المباشرة في رايه لان الانسان يعبد
 الله على رايه نفسه وصلاوة من خلفه صحيحة عنده سواء
 كره المقتضى صحته او فسادها كمن بشرط عدم لزوم تركه
 مكرهه مذهب وهذا مستدرك على ما ذكره من الكلام من
 ان الامام يراعي مذهب من يقتدى به سواء كان في هذه
 المسألة او غيرها والافعال العامة في المذكور ههنا ليس فيها
 ارتكاب مكرهه مذهب كالا يخيم لوزم ذلك بل يعي مذهب
 ولا يتركب الكراهة فان مراعاة مذهب اولي من مراعاة مذهب
 الغير فينبغي تغليب مسج لا سيما اجد يد لانه مكرهه فيه
 مذهب ولو صحت عند الشافعي ولا يجوز لصلاة الصغر فانه
 كرهه تنزيها لان المندوب تأخيرها وتأخيرها عن المندوب
 شرط عند الامام فلا يصح تعجيلها عليه عنده فلا يجوز مراعاة
 لمذهب الغير ولا يقول المزمع الخلفي خلف الامام فانها تنكره
 في المذهب ولا يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الغيبة

ان ذكرنا في الحج بنظرة فوجدنا من فروع البوك والحال انه لو لم تكن
 التقطن لما كان يخرج منه البوك ولا يتل الطريق الظاهر اشتراط
 الملتصقة بتسيب البهمن فقط ولو لم يتسبب الكل اذا خرج
 تفتق معلقا في الحجر عن الرول الجبيرة كل شيء اذا غيب ثم خرج
 او خرج فمليد الرضوخ وقضا الصوم لانه كان داخل معلقا
 فترتب عليه الخروج وكل شيء اذا دخل بفضه وطرفه خارج لا
 يفتق الرضوخ وليس عليه الخروج والمليد الشا تفتق فيه انهم الملية
 فلا يترتب عليه الخروج والمليد الشا تفتق فيه انهم الملية
 كما في الجليل ولكن الذي في الملية يخرجها اذا غابا تفتق فيه
 يابست لا تفتق فيها هذا الحكم لا تفتق فيها لو يتل الطريق
 انما هو سركا لو كانت التظلمة لانه عن راسه لا حليا وكافة
 محا فنية لو ان الاحليل ترا ما كان كانت التظلمة تفتق عنه
 اي عن راسه الاحليل لا يفتق بجبر لو يتل الطريق الاعلى
 منها لان البوك في في القصة وبه لا يحصل التفتق وكذا الحكم
 فيما لو حتى فظمت في الدبر وحشت بها في الخروج الدخول فان
 ابتل الطريق الداخل به التظلمة ولم يبتدئ التل الى ظاهرها لم
 يفتق بخلاف حاله ابتل الطريق الخارج منها وكانت عالتا او حادة
 قال فرغتم المنيه وكذلك الحكم في راسها وهو التظلمة التي
 تحتى بها المرأة فخرجها وهو في الاصل رسم للتظلمة معلقا اذا
 مستطفت فان كانت رطبة انتفض واذا كانت يابسة فلا تسوا
 كان ان كرسف في الخروج الدخول والحاج وان كانت احشيت في الخروج
 الخارج فان تلبه داخل المنس انتفض وضوها فتد انما في خارج
 او رصفه للتسقين بالخروج من الفرج الدخول وهو المستبرح الانشاص

المرقية مع سبلات الدمع في الكثر الاوقات فامسنا فافتق وفي المرق
 ولو في عينه رعدا وعشقا والدمع منها يسيل قالوا ابيد من الرضوخ
 لو قت كل صلاة لا احتمال ان يكون تحيا او صديقا قال في الحج
 ومتنصير التخليل انه اسر ب وناقول بل الامر للموجب لما
 في الفتح قالوا من رعدت عيناه وسال منها الى اوجب عليه
 الرضوخ وان استمر فلو قت كل صلاة فلهذا قال ان كان فاق
 استمر صارا اعذر حججه وعبارته كما نقل في الميزان الدم والقيح و
 الصديد وعالجرج والنفطة وما اسرقة والسدي والعيون والاد
 الملة سوا على الاصح وهذا يدل على ان من رعدت عيناه فبذل
 منها انما يجب عليه الرضوخ وانما من رعدت عيناه فبذل
 لو قت كل صلاة لا احتمال ان يكون من جرج بالجنون انما ترى
 قال ما صار ان المالحاج والقيح بسبب الرجح يفتق الرضوخ ليقود
 الخارج الجحش ومع الاستمرار يحكم بكونه صاحب عذر يتبرضا لقت
 كل صلاة وجوبا قال في شرح المنيه وفي الفتاوى في القرن في المنيه
 عذر له الحج الذي لا يبرقا اي لا يفتق ولا يسكن هذا اذا تخرج اليه
 من جلة الخروج والرب يفتق الفيني المجبة يسكن في الخارج في
 ما يراها هوان فخرج الشيخ والصديد لا عن وضع فقد علمت ما
 حال الدنيا لمن يتل الطريق من عدم الالتصاق فهو موقوف
 ما في الفتح فدل في السالكين وينبغي الالتصاق بذكورهم فيما
 فيه من الحج المنيه لاسباب ان يلزم من كونه حداثا لونه نجسا
 وفيه لا احتراز عند ما يبرح فخرج فخرج في المنيه لانه ان يجلط في
 نفسه لعدة الساعات ويصالح الناس باهوا لا رقت بهر حتى
 كما يفتق الرضوخ لو حشيت احليله بذكر المرأة بغيره المنيه من
 الذكر

فهو غرض من هذه جهة انه فخرج فخرج وهو الاعلى من كل شيء
 ومنه التزم شرفهم فالمراد اعالى المسائل واشرف المسائل على طريق
 الاستقراء وهو في الثالث بمنزلة على سبيل فانتهم واستمر
 تناسب التام يستحق للرجل ان يجتبي اى يدخل في احدى اقطنة
 ان اذ اية الشك في كونه مستكدة بوجهه بالمراد سبيل منه ويحب
 اى يفترض ان كان لا ينقطع اى العذر المعلوم من التام الاله
 اى بالاحتساب المعلوم من قوله ان يجتبي قدر ما يصح ليمدى
 الصلة بالظاهرة المندرجة عليها بالسور يدرج جوه
 ادخل اى دبره بعبارة او جرحه كافي اليه التفتيح وضوحه لانه
 يتصل منه شيء الى دبره او لمرقة فيحققه الخروج وان دخل به
 بنفسه اى من غير استئذان بعد كانه عطس فدخل لا يتبين
 اذ لم يجتبه الخروج في الدبر لانه متعلق بالجوف الا اذا ظهر منه
 شيء وقال المراد اى ان يثبت خروج الدبر يستغنى الظهارة
 فخرج الخاضعة من انما طلع الى الظاهر وانه جرح في الصناد
 وقوله يخرج بعض الدودة ثم دخلت تلك يستغنى رصوده لان
 مع وجودها انفعي حكم بروجها والافلو خرجت بالكلية لا يستغنى
 لا امر من لا ذكره راسا ان احدها يخرج منه ما يجري في جرحه
 البول والماء في يخرج منه ما لا يسيل في جرحه صديقه فالذي
 اى فالكسفة اية لا يخرج منه اى من الراس البول المتداد
 بمنزلة الجرح يبينه فلا تقضى بالخارج منه ما يسيل ولما الذي
 يخرج منه البول المتداد فيخرج منه الا حليل اظاهر البول على
 راسه بعض الرضوه من دبره قلت ولو خرجت حشفة فحصل
 فيها ثبات فخرج منها احدها بولك متقاد ومنه الاخر يخرج نحوه

لان الزوج الخارج بمنزلة التفتيح فكلما يتفتحن بما يخرج منه فتنه
 الاكوار الى التفتيح وان لم يخرج من التفتيح كذا كان باخرج من الزوج
 الداخل وان لم يخرج من الخارج اه وانما يتل الظاهر الداخل الى
 ولو سقطت التفتيح من الاحليل والدبر والزوج معلنا كانت
 كانت رطبة استغنى عن خروج الحنجرة والاله بان كانت رطبة
 لا يتفتحن ولو مستغنى كما قد شاعف شرح المنيية وكذا الان
 وضوحه ولو دخل صبيته في دبره ولم ينسبها حلها بل يبي بعضها
 لم يدخل وكذا كل شيء يدخله وطرفه خارج فيستغنى بها عن البلية
 والراية وهو الصحيح لانه ليس بداخل من كل وجه وكذا الان بان
 اذا طار ودخل في الدبر خرج منه غير رطبة لا يستغنى وان دخل
 الحشفة وجوه ثم اخبرها بان لم تكن عليها رطبة لا يتفتحن والراية
 ان يتبين من الا ان عدم رطبة فادخله فاحد قويا وجبت الا انما
 خبره كذا في شرح المنيية فان غير اى اصعبها قال في الجرح استغنى
 من كلامه فاضحا ان اية اذا فسر انفسه حلقا قال في شرح المنيية
 راسا ما عيشه فخرجت فاقضى لا تفرج في البطن وكذا فيقضى الصبر
 اه وادخل عند الاستنجاء في حشفة تكون مبتلة وتخرج رطبة
 مستندة انها تظل رطبة بوجهه يخرج من الدبر صبرا وصورة
 لا يستنجى بها بالبلل مع دخولها في الدبر في الدنيا بغيره كما بان من
 كتاب الصمد مستندة في كلامه ان مع فتنه التفتيح فساد الصمد
 في كل ربة صمدية في التفتيح للحكماء وادخلها بمبلل لا يبرئده
 ما قد ساءه عن شرح المنيية قال في شرح المنيية السد احد من ان
 في كلامه فافترس امرتبا في طلاء في الرضوه يخرج الى قوله وتفسرها
 وقوله وصورة بوجهه الى قوله وادخلها عند الاستنجاء امرت

وانما في ذلك لا يري في انما الوصف و ليركن الشك عادة لا بان
ليركن حصلا اصله ولا يركن الشك في خلا له بل بعد تامة
الوصف سوي كما في عادة لامة لا او كان الشك عادة لا سوي كما
في خلا له او بعده لا بعد روي على انه فعل كما روي عن محمد
ان الحدوث اذا اخذ الكوز و دخل المتوضا ف شك انه هل توضا
اولا فانه يعمل موضيا كما في المتوضا وهذه تورد فيضا على قولهم
اليعني لا يبرزل بالشك ولعلكم اي يتيقن بعد فقهه من و
صو له انه ليركن على بعض من اعضا و صو له و شك في تيم
يعني لم يدر بالبركة غسله من اعضا له هل هو جبه او لا يعني
من اليد في او اليسرى او اليمين من الرجلين او اليسرى غسل
رجل اليسرى لا انه اخر العمل و ذلك لحمله على انه لم يتوضا
الا سريريا فلم يتاخر الا لا يسر من رجليه ثم لو يتيقن غسل
الرجل اليسرى و لمسا لرجلاها انا لظا هو انه يتيقن الاخر لاني
قله وهكذا اقال السيد اجد رحمه الله و ليركن بالشك بالظاهرة
وشك بالحدوث اي هو صو له حقيقة كما في الحدوث المشكوك
فيه او حكما كما روي عن محمد انه لو دخل بيت الخلا و جلس
لاستراخه وشك هل خرج منه شيء او لا يحكم بانتقامه
لانته يخرج على الظن و جود الشك و كذلك في شك هل نام
وهو نام منكم تا اولا و ازلت احدى البنية وشك هل كان
ذلك قبل ان يمتطى او بعد هار و اليك وهو ما يتيقن الحدوث
وشك في الظاهر فانه حذ باليتين وهو الظاهر في الاول والحدوث
في الثاني لا لا يتيقن لا يبرول بالشك الا اذا قام مرجح كما
نقدم فيما لو شك بعد ما دخل الخلا في الحدوث او بعد ما دخل

فانكم فيه كذلك كما في التخييل الخشي غير المشكوك وهو الذي
يختص بولده في ذكره او فرجه وكذا مشهور تامة للشك فقط او
لرجال في فرجه الاخر سوا كان ذكر او رجلا الذي لم يسل منه
بمنزلة الجرح فلا ينعى الخارج منه ما لم يسل وبه جزم في الفتح
وغيره و لكن هو على ايجاب الوضوء عليه في اصله ان الخشي يتيقن
وضوءه يخرج البول منه ف جبه جيبا سال او لا يتيقن كما له
اولا تا لا في التيمر فتسل على الزيل في الا ان الذي يتيقن في البول
عليه هو الاول و المشكوك هو الذي لم تنفع ذكره و لا فوضوه
بعدمه من الاعطيات المذكورة فسل البعير و بعد هار و نا
قال المشكوك لم يقل مشكلة تغليب الجانب الا شرف ولا ان
الاصل ان المذكورة لا تخرج من خلقت من ضامرا دم يمتنع وضوءه
بكل اي فالخارج منه كل مجرد الظهور بخلاف بالاحوط منكر وضوءه
الارض هو كذا ان اكثر فضية الوضوء لا يصلح اي لا يشبهها
فكر لا ذلك يتيقن للفرق قال تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم
الي الصلاة فاذنوا وان اكثر فضية البعير هار و لا للظروف من
المصحة لا كذا كذا في الدليل في الاول فله الضوء لا في ذلك
اخبار الراجح فظي الدلالة ليركن الثاني فظي التيقن في الاول
ليركن الخلا في في بعض الية ولا يكثر الا بالظن كما هو ظني
المعروف ولا لا يتيقن في بعض وضوءه اي في غسل بعض
اعضائه هل سله ام لا كذلك الشك في رجس لا سيما واحد
خفيه او كليهما او الشك استواء الطرفين لا التيمر به يخرج
لله و لا لا يتيقن في سبيل الفتح على الظن فلا
يشتري انما غا غسل او رجس ما شك فيه هذا كما في الشك
واقفا



من الاخر والاول هو تخويل امرين احدهما الضعف من الاجرة الشك
تخويل امرين لا مزية لاحدهما على الاخر اهـ ارتكك في طلق
بعض هل طلق ام لا ام يتعشك انه طلق واحدة او اكثر يعني
على الاقل كما ذكره الاستيعابي الا ان يستعين بالكثرة يكون
اكثر طقة على خلافه قال الزوج خرجت على انقلد شه
يتكرها وان اخبر عدول حضرت ذلك الخلفس بانها واحدة
وصدقهم اخذ بقولهم وعنف الشا في حلفه بطلاق ولا يدري
انقلد ام اقل يتخري وان استوفى بعمل بالشد ذلك عليه
في البرزخية ويغيرها ايضا حلف ونسي انه بامداد بالطلاق
او العتاق في لغة باطل قال المحشي الحري فله سعي عليه
اما المطلق والعتاق فانها لا يتعاق بالاشك ولما اختلف
بامه فلا بد الاصل براءة الامة فلا تجب الكفارة بالاشك اهـ
وفيها تأمل وفي الاشياء فخلا عن التعتة اذا كان الرجل يبرئ
انه حلف مطلقا بالشرط ويرفي الشرط وهو خورك المداوي
الا انه لا يبرري الا ان بامه ام بالطلاق فلم يجد الشرط سادا
يجب عليه قال مجمل علي الجبري بامه نقالي ان كل من حلف على ان
يقبل قال رجل اعلم ان علي اباي اكثيره غير اني لا اعلم عدوها
ماذا يصنع قال مجمل علي الاقل حكما الاحتياط فلا يراه
لداها ارتكك في عنت عبد او امته له هل خور ام لا ليس
ويستعي علي رقة تملك بالاصل وتكسر في الاشياء وفي سرج
المسنة ومن لا يبلد بعد الوضوء لا يعلم هل هم ما يقول
ان كان اول ما عرض له اعادة الوضوء وان كان الشك
يرتبه كثير الا ان يثبت اليه لتيقنه بالطهارة وشك

الارض والحد الذي في الطهارة في ابي حنيفة ما انقصة
عن ابي حنيفة ولو يثبت ما ابي الطهارة والحديث وشك في السابق
فيومر بانك في جابرهما فان كان حدنا لولا ان يظهر له
يثبت الطهارة بعد ذلك الحد وشك في انتعاضها لا نه لا
يدري هل لك ان الثاني قبلها او بعد ها وان كان يظهر ان
كان يصاد الحد يذروا ان حدك لانه صيتين حدنا بعد
نكك المهر بركة وشك في بركة لا نه لا يدري هل الطهارة
الثانية متاخرة عنه او لا بان يكون والي بين الطهارة في هذا
حقته المداومة حد السد بسبي في فتح المداوم قال الحري في
حاشية الرسالة بعد قلتم للتحقيق ومنه يعلم ما في كلام المص
عن النضر ومثله المنجى ابي بنظر المظن والما في حكم المص
وكلام الشك المنجى اذ لا يركب بينها الا كره لحد منها طهارة
فما بين الكفارة وشك في جابسة حار خا يستتبعه قال
الحري في حاشية الرسالة نه قلتم من فتح المداوم حد المداوم
بانك في المداوم الحد والنجاسة والحدك والفتى التردد
بين وجوب الداء بعد صدمه سدا كما ان المداوم في التردد سدا
واحد ها لخال هذا معناه في استعمال النهر لما اصابه ان
فان من من عنتي ذلك وقال التردد كان كافي على السوا ليرحم
ارتكك وان كانا خا هذا لخال هو المظن والمخرج وهو هو
قيد في بعض مقاصد في الاصلين عيانا احدى او حري او كفا
مع بركة على ذلك وهو ان الشك في عدم اللب مع الاستناد
او للربط الداخلي والاستناد في التلب من غير استناد
دليل قطعي كما انقضاء النامي والظن بخويل امرين احدهما اقرى

الاستناري انه لرسالة من التعطية لا ينتقض قال للملوك ان
 وفيه سبعة اثنى عشر ارجوز في فسال منه فعدم النقص
 رواية وينبغي ان يكره بها في كفي الحصة وان ما يخرج منها لا
 ينتقض وان تجاز في موضع بل حقه حكم الظاهر اذ كان
 سابقا ما غير لها في بان كان خلوها بدم وتنج او صدي
 فانه ناقص اذ اوحد السيلان بان تجاز والعصاة ولا لم
 ينتقض ما دامت الحصة في موضع الكي معصية بالمعاصرة وان متلا
 د ما اوقى ما لم يسئل عن حوالا المعاصرة او ينتقض منها دم او
 ينج وما اقر برده في نفقة الحصة من غير ان يتجاوز فكل ظهور
 ذلك من الحجج نفسه قال في فتح القدير يجب ان يكون معناه
 اذ كان حيث لولا ان طالس لكان القصد لغيره وعلى
 الجرح فاقبل لا تنجس ما لم يكن لك ذلك لانه ليس بعد ثلث في
 الجرح وفرض ممد وعنى المروض لانه المصد ويكره وروى
 الزمان والملائكة والنفال على والمغمول كذلك في الكشاف في مثل ابو
 السمور في ينبغي بانه لا حاجة اليه لانه صار من المنقولات
 الشرعية قال الامام احمد في سري الديني والمضي الشرعي لرسالة
 يقول الجرح فيقول انه المنسل بالضم اسم من الغتسال وهو
 تمام غسل الجسد كما في المفرن وفي الهجاء انه يعني وكون
 اسم من الغسل بالفتح والضم اسم الماء الذي يغتسل به ومنه
 حديث مبرورنة وضعت للديني صلى الله تعالى عليه وسلم غسل
 وقال المروزي انه بضم الكفي وفيه التناك والفتح اخرج وشهر
 عندها أهل اللغة والضم هو الذي يستعمله لغويا والكثير هم
 قال ابن ماكز حيث به الغتسال فالضم هو الحق اوقال في

في الحديث وينبغي ان يقع فيه ارسا وليد بالاء اذا توضحا قلنا
 قال سوسنة ارجوز في بالفتن وفيه ايضا ارجوز في سخي ما في
 انما انتقص فستقلت من انما كناية دم اي تظلم منه جامدا
 لم ينتقص وضوءه لان الفتق وهو الدم المتجد جارا للطينية
 خرج عن الدم وتولد الدم النقي هو الدم المخرج السايل والفتق
 الدم انتقص للسيلان ولو وضع شيئا قولي ان الدم ارسا ك
 فوجد فيه اثر الدم لا ينتقص ما لم يترك السيلان وكذلك لو راي
 الدم على الخلال لا يذ ليس سائلا فاجبت وقال بعض المشايخ
 ينبغي ان ينتقص كما في اصبعه في ذلك الموضع فينظر ان وجد الدم
 فيه اي في النسي الذي لا ينفك عنه من الكم ونحوه ينتقص الوضوء وال
 لا يرضى الى ربي سبيل ابن ابي حنيفة عن الدم اذا خرج من بين الا
 فقال ان كان موضع مملو بالرسالة ينتقص وهو نجس وان لم
 يعلم خرج مع البراءة فانه ينظر الى انساب وان اقبل الدهن
 في اخلله فاما فقال وضوء عليه عند ابن حنيفة خلافا لما
 وذكره فاجتاز من غير ذكر خلافي وذكر ابن الهام ان فيه
 خلافا بين يونس بن قيس ومحمد بن ابي حنيفة في اخرج
 المداخر يخرج منه فانتقص انما قال وان اقبل في الاذن فصار بعد
 دم من الاذن لا ينتقص وكذا ان عاد من الاذن وان عاد
 من الاذن انتقص وكذا السقوط لا ينتقص ان عاد من الاذن بعد
 ايام خائبة وما يخرج من الحصة فانتقص على الصحيح من عدم
 الزرق بينهما لما روي في خروج وتقل سبده عند ثقف في الجبسي
 عن المداخر في طرح المداخر ان الماء المصا في الخارج من النقرة
 لا ينتقص ثم ذكر ان الماء الحسا رتبة ذلك عن الامام وعرفه في
 الاستناري

لا يكون آتيا بالنفس المسفوت وفيه نظر لانه عن الحائزات
يقال اني بسنة وفكر سنة كما اذا تمخض وشرك الاستنشق
وقال الشيخ الرضوي ما الاغسال المسفوت والمذونة فلا يحمل
المراد بها الا اذا كانا على هيئة النفس المفروضة لان ذلك هو
معنى النفس في اصطلاح الشرع اه قلتم خصوصا في غسل الجثة
ما اخرج البخاري من حديث سلمان عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم لا يغسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من
الطهر المحذب وصرح من ذلك ما اخرج البخاري به عن النبي
صهيرة صوفوعا من اغتسل يوم الجمعة غسل الجناء ثم راح
في الساعة الاولى فكلما قرب بدنه الحديث وقررنا السراج به
بان المراد كفسل الجناء بقتنه على ان النفس تفي الاصلاح
غسل الجنين واسم اليد يقع على انفا هو لما طئ الله است
ايصال الماء اليه فعلا كل من الغضفة والاستنشق كجوف
مفوموه والله فتا لي اعلم غسل كل شيء استا ريتك بكل الى ان
الاضافة للمفوم والمراد الغضفة والاستنشق فنهنا الاطلا
عاز غلا فته الاطلاق والتمديد حموي وكفي عن الغضفة
الشرب عما في تحصيل الغرض والمعه شرب الماء الجرج وتسابيه
كما في التاموس والمرااد الاخر حتى يتم الشرب بجميع الزجر
الشرب مصافا فلا يجوز كما في الجرج الى السيد احمد وهل انك
بجواز الماء آتيا بسنة الاستنشق يحراه لان الحج وهو
اخراج الماء من العر ليس بشرط في الاصح وكفه / حوط كما في المص
ورجوه ان الماء خارج عن المفدة يمتنع في غير هذا
هو معنى الاحتياط ولا نه اذا خرج من الجنابة بارتقاء

الجمهورية ان اصنف المفسول ككتاب وصيت فتح وان لم يكن
وجا به ضم وانما الفصل بالكتاب هو ما يفسل به الاراس كالخطي
والصافوت وتقدم في اركان الرضو تفسير الفصل لغيره
واراد ان لا تنلفظ الفرض مايم الفرض الاعتقادي واليحيائي
كما مر في الرضو يعني ان لنلفظ الفرض يشمل الاعتقادي واليحيائي
ففسل جميع البند فرض اعتقادي لم يولد بتطعي الشجوت
تطعي الاله والاله الصغيف والاه مستنشق فليسنا تطعيني
لعتزل الشاغي بسببها فاه فرضان علميان في الفصل عندنا
وقد مر ان الفرض اليحيي ما يعقوت الجواز بفرضه وانما لم يفسر
بالركن لان الركن دخل في الالهية وارض الفصل في الحقيقة
واحد وهو غسل الخاطا هو الرشد حقيقة وحكايا النور ما
لان من الاله قد اعطى بر طهارتها حكم النكاح فتهجير الفصل
سئي واحد وهو مقام الالهية واد بالانفال المرفوض يعني غسل
الجنابة والخصم وانفاس كافي لجوهرة وطا هو عدم شدة
غسل شعر وانفرض المفسوث يعني في الانفصال المفسوث كغسل
الجمعة كذا في البحر يعني عدم فرضيتها اي غسل النحر والاف
غير اي في المفسول المفسوث والاله شرط في غسل الجمعة في
الفصل المفسوث وهذا التخييل استغني عن الخج حيث قال
بعد نقل كلام البحر وغير نظائر انه ان اراد ان كلامها ليس
بفرض في الانفصال المفسوث ففسل وان اراد انها يساير
في تحصيل السنة في منع ولعل مراد صاحب الجوهرة الاول وان
كلام فيبهاه والملاذ بهدم الفرضية ان صحة النفس اللطيفة
عليها وان لا يحجز عليها شكرها وظا هو كلامها اذا تركا

ابدانكم واسم البدن يتبع على الظاهر والمباطن فيجب تطهيره
بالاخرج في وضوء الماء رايه ومن هنا وجبت المضمضة و
الاستنشاق في الفصل انه لا يخرج في غسلها فتمسكها
بني الكتاب من غير مضاض كما تستلمها فزاد صلى الله تعالى عليه
وسلم تحت كل شجرة جنة فقلوا الشجرة وتنع البسمة ووط
التراب من غير مضاض والبشرة طاهر الجلد جلدنا في الوضوء
لأن الواجب فيه غسل الوجه ولا تقع المراجعة بداخلها كما
انما تحت الشعر لا يجب غسله في الوضوء ويجب في الفصل ان
الوضوء مقصور على الظاهر والباطن انما هو الظاهر والباطن
فصل ان اطلاق البدن على ما يحيط الاطراف كما حقيقته لغوية
او شرعية ولما اعلم لا يقتضي ذلك اي ذلك بدنه في الفصل
تقدم انه امر اطلاقه على الاضغطة المفسومة فالمراد انما هو اصل
الي جميع بدنه ولم يسمه بيد به اجزاء غسلة وكذلك وضوءه لانه
مسح كالمسح الذي هو اسالة الماء فيكون مسحا يميني وكونه
متيا يقتضي انما هو في درجة رتبة الاصل الذي هو
المسح فهو وضوء كذا قال الشيخ الرضوي رحمه الله وصلى الله
انا يكون رجا او سنة وصلى الله سنة مستحبا وقد عده في
سنة الوضوء فكل بدنه سنة هذا اول الان في السنة في الفصل
فوق المبالغة في الوضوء ولذا اكتفى هنا ببعض غسل الاطراف
ومع هذا لا يشترط خلافا لك والذين فانه ما يجلي لا يشترط
في صحة الفصل والوضوء واحتجا بان الفصل هو اثر اليد وال
يقال لراقة في المبالغة غسل ونقل في فتح القدير رواية عن
ابن يوسف ايضا قال وكان وجها وضوءه صفة المظهر

وان لم يخرج خرج على قول كان في الحلية وان يخرج
على قول ابن مرسف فانه يشترط الحج وهذا متباين قول في الاضغطة
غسل الله حتى غسل ما تحت الارفة الباس في الاضغطة فانه يجز
كالجزء المضموع واليمين فالوجه بعد غسل الوجه والارفة
وغسل ما تحت فانه يستقط البنية بدون ذلك وفي الرطب اختلاف
المشاخ كما في التنبيه عن الحجة وحسب باقي بدنه في الظاهر والباطن
والباطن كذا في المتن لكن سقط ذلك لما فيه من الحجج البينة
كما سيحكي كذا في المتن وغيره هذا استدراك على ظاهر
عبارة الماتن حيث اطلق البدن على الجسد لان المراد ما يحيط
الاطراف البدن من المكعب بنحى المخرج وهو كما في الفاصحة
يجتمع راس الكتف والعضد الى الالبية هو المخرقة او حارس كعب الحجة
منه سحر وكذا موسى وخرج قال الراس والعضد واليد والرجل فاح
البصق على الكل حقيقة شرعية لهم الحقيقة باستقامتهم لان الاطراف
داخلة بقاكن قال الخطابي في شرح الشفا البدن هو الجسد
ما سوى الاطراف وما سوى الراس كما قال الرازي رحمه الله ويطلق
على جلد الجسد كذا هو فافاد انه يطلق للتنه على جلد الجسد
واقتصر عليه في الحجة فقال بدنه الا انما في جسد وضوءه قال
قالهم ينبغي بيدك فيل معناه يجسد لاروح فيه فاه فله
حاجة اليها قاله الرازي قاله قال في البديع وغيره وما كونه
فانسانا الى ما على جميع ما يحيط انما لانه عنده من البدن عليه
من غير خروج مرق واحدة حتى لو بقيت لمدة لم يغيرها الا ما يحيط
بها كانت يسيرة لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا

مخالف في شجرة الظاهر وكلام المع لثمة والكتمة هاتفتة
 المتع على القول الصحيح بان ذلك كله فرض وان لم يكن هو
 مراد المع بما يتبداه ظاهره كما نرى في غيره في باب اخر
 فم غسل هذه الاشياء فرض على لان للا حجة في غيره كما لا ي
 يتوقف تحققت المسئل عليها غير كل ما يمكن غسله من البدن
 ظاهر وباطنا بل حرج لان ما يتقذر ان يخال اليه خارج
 عن قضية الغسل وكلاما يتصور المتعسر متى كان لغسله حرج
 لان الامر بالتطهر لا يقتضي التكرار كما نرى فيفسل ما في حاطها
 وقصر الصالح وسورة وينبغي الحجب ان يدخل صبره في سرتة
 عند الاغتسال وان علم وصول الماء من غير دخول اجزائه كما
 قرره غيره زيادة وثباته وحاجبه اي الاصول وما استعملها
 ولان الحجة قال في الهندية ويجب على الرجل يصل الماء الى اثار
 الحية كما يجب الى اصولها كما نرى في سمر راسي او كما في مثله اي
 حي انصبغ وكفه وفيه لا بد من ما يتقهر سقوطه جصوا الى المنة
 في تفكيكه لا في قوله متالي تاظهر وان الماء الغلة لا بد من
 العمل وهو يقتضي التفكك والزيادة على المهرود وفيه خارج
 لانه كالم من حيث كونه ظاهر من وجه وباطنا من وجه
 لا يجب غسل فرج داخل لانه ناطق وان اطلت ساقا للمعسر
 ولا تدخل لارة اصبرها في ثوبها وفي فتح القديرو لا يجوز ان يخالها
 الاصبح في ثوبها ويبرقي وفي الترخا نيزه هو الخيا و في الترخا
 عن كذا ان لم تدخل الاصبح فليس بتطهير والخيا الاول وانما
 مراد عن ذلك لانه ربما حصلت الشهوة وتركت فتساقط
 الغسل وقد قال في الاستحباب انها قد وقع احصا بها حجة ابتداء

فان فعل التكثير اما في الغسل نحو حوت وطوفت او في الغسل نحو
 صرقت الابل او في الغسل نحو غلقت الابواب والاشياء يستدعي
 كثرة الغسل فلا يقال في شاة واحدة صرقت الشاة واشتات
 كثرة الغسل فلا يقال في باب واحد غلقت وان غلقت من اماكن
 قيل فبين كثرة الغسل وهو الواك هو يجب ان عن هذا جواز
 التكثير فيه للغسل وقوله ان التكثير فيه يستدعي كثرة الغسل
 مسلم له فيما اذا كانت الغسل لا تكثير فيه اما اذا كانت فيه تكثير
 نحو غلقت الشاة فيحوز ان يكون فيه الغسل وان اتخذ الغسل
 والغسل وقال ابن الحارث في شرح المعصم ان قولهم لا يقال
 في باب واحد غلقت لم يرد به الا ان يستمر فيه تكثير الغسل
 يعني وما مائتا فيه تكثير الغسل نحو غلقت الشاة فلا
 يخفى من القول به وان كان انما على واحد او ذلك في الغسل
 قال في الحجر وطهر من هذا التفسير لانك تقول طهرت البيت
 وما قول صاحب المرافق لا يخفى ان اطهر ما امر من تطهر
 الغسل وهو لا يتم فانه يكون التكثير فيه للغسل فيجب
 عند بان التطهر وان كان باعتبار النية لا يترك ولكن باعتبار
 معناه فتا فيه التعداد لان معنى قوله اطهر ما في الغسل
 في تطهير ابدانكم والبيت وان كان هو باعتبار الحقيقة شي
 واحد ولكن باعتبار الجارية لوقيل فيه بالتعدد لم يعدوا له
 اعلم ويجب ان يترصد دفع بهن الامارة الوجوب بالغسل
 المستبره ونحوه فيه اصطلاح الغسلها وما صرح به المع في باب
 اعانة الكثير بانه واجب اصطلاح لا يقتصر ان الواجب اصطلاح
 لا يستثنى في الموضوع والغسل وحده اما عدم الاشارة عنه انه قد
 خالف

وفي المباح انه لا يخرج في اتصال المال الى داخل القلفة وضع
انه لا بد له من الادخال واختاره صاحب المداينة فيختار ان
الخراج له وفي المسموعي ان امكن فسح القلفة بله مشقة
ابصال المال الى داخلها والا بان كان يشق فسحها الى جيب وهذا
هو الذي اعتقده الشرح بل في نورا لا يباح ولا يمشي كلام
الكمال لا بد فيه بالسقوط بالخرج فخرج عدله لا سقوط كذا في الفصل
من الجنبية والحيض والنفاس عند ابي حنيفة ابي يوسف
بل اصل صغير ثوبا بالصاد الجحد وهي الذرابة من الضمير
هو فتل الشمر ودخال بعضه في بعض اي شمر الملاء المفقور
فان تفتضه ان بليت في الاغتسال اصل شمرها لا يخرج عليها
اذا لم يكن ثوب حلقه والاصل فيه ما رواه مسلم وغيره عن ام
سلمة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله اني امرأتك
صنرت سي افا تفتضه لفسل الجنبية فتقال لا يا فتى فتك
تحتي على راسك فلا تفتضه للحيض ولما ثبت قال الكمال وتفتقي
وفي رواية انا تفتضه للحيض ولما ثبت قال الكمال وتفتقي
هذه الحديث عدم وجوب ابصال المال الى اصول الشمر كمن حدثت
حديثه رضي الله عنه انه كان يجلس الى جنب امرأته اذا
يقول لها يا هذه بلغي لي المال اصول شرك وشرف راسك
وهي تجع عظام الراس وتكونه الخاضع عياض يخرج بالابصال
الى الاصول وما امر عبد الله بن عمر بن قيس الشكر وسهرت
اذا اغتسلت فيتحفل انه امر اديان في ذلك عبيد بن نضر لا
يصل المال اليها او يكون مذها له انه يحب التفتض بكل حال
كما هو مذاهب النخعي وانه يكون بلغه حديث ام سلمة وعائشة

ولا تقتصر في الاغتسل على اصبع واحدة كالرجل خشية اللذة
فكيف يجوز ادخالها في داخل المخرج الداخل ان من الماطن
لا يجب غسله ولا يبين فلا عبرة بما قاله الحلبي لا يجب غسل
ما فيه في غسل جرح كمين اي داخل فان في غسلها من الجرح
مال يخرج فان العيين شي لا يقبل الماء وقد كثر يصر من حلقه له
من الصعابة كانه عوراء بن عباس وان رصليته التكل على جرح
يمني لا يجب تطهير داخل العين ابصار من الخاسرة الحقيقية
كالاجب من الحكة ومن هذا ذكر الحافقي ان الاعى بلز
غسل عينيه قال العلامة سري الدين والعلامة السجدة ان يتال
بلز من ان لم يبره واما ان فرقه فيسقط حتى عن الامم او و
لا يلزم غسل ثقب في اذن او اذنت انتم فان اتصال
المال اليه لا يخلو منه حرج وما غير المنضم فيجب اتصال المال الى
داخله ان لم يبره ولا يلزم ابصال المال الى داخله بالفاق
والثالثة المدة التي يتطلم الختان ابرز السمود وهي بالضم
تحت كافي الشاموس بل يبدى غسل داخلها هو الامم
الثالثة الاقوال في هذه المسألة قال الكمال وعلما في عدم
وجوب غسلها بالخرج الا ان كانت خائفة ان تفسد المال او شك
الذي استشكله العلامة ابن بلي من انه اذا وصل البول الى
القلفة انتفض وصوفه فخلوه كالحراج في هذا الكافي فيجب
الغسل كالداخل حتى لا يجب ابصال المال التفتض ليرتج الاشكال
الا باعتبار كونه خائفة اصلية كالتفتض الذكر وما اذا اعل بان
له حكم الظاهر الا انه ستنظ غسله للخرج فلا اشكال وقال
الكردي يجب ابصال المال البير عند بعض المشايخ وهو الصحيح
وفي

ذلك مسحها وان ضره مسحه مسح الجبير قولا مسحها جبير لانه
الجبير قولا لا تمنع نفسها من تزوجها لان الطهارة حصة الله تعالى
ومطهرته الزوج حقه وحصة العبد مسحة على حصة الله تعالى
وسيجي في البيت لا يكفي بل ينبغي له فيمنعه بها الرجل وجوباً
اي ان تزوجها ولو علموا انها تركت الا طهارة حلقته يعني ولا يحقه
به نقص بخلاف النساء حيث يكره ان يخلطوا بها وهذا شرعاً
في الحج المتقصر وهو من خروج البوراد ودعى نوباً قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اما الرجل فينشر راسه فليمسكه
حتى يبلغ اصول الشعر واما المرأة فلا عليها ان لا تنقصه
لتزوي على راسها قلدت عنقاً بكفها زينة اما يد على الخرق
بين الرجل والمرأة وقال بمصير لا يجب النقص على التزوي
واللمومين سراج ولا يمنع الطهارة اي حضورها في الحج
ذباب وحرقه بهر خروث اربهل اما فحتم لعدم مكان الاختزان
عنده فالملحة في عدم ايجاب اتصال اما فحتم انما هو الجرح وحسناً
اما لونه فهو كما أصبح عرض لا يمنع عاصته اما المصنوع ولو جرحه
وبه يفتي لان الكنا للرخاوت لا يمنع وصوله الا الى ما تحت راسه
اذا تبقيت عدم الوصول فلا تنقض الطهارة الا بالانلثة ودرث
ورسح عطف تفسير قال في التاموس من الدرث الرسوخ او التلطح
به وفيه درث كخرج ودرث هو وقال الرسوخ الرسوخ بالفتح
انه المتولد منه البدن يعني الرسوخ ما اصابه من الخارج فيكون
عطف مناصيره وكذلك لا يمنع دهنه وسوسه وتزويطه وطيه وكوفي
ظفره منه به دفن الخرق ان هذا المحل ضيق لا يمنع فيه والحالة
الاشا في رضه الله عنه في ذلك مطلقاً اي مقرر بما ارادنا في
الاصح لانه لا يمنع فتور ذلك خلع فالحق خصه بالقرين لعدم

ويجوز امره لمن باستحباب ذلك والاحتياط لا على الرجل غير ذلك
يجوز نفضها في الخفض دون الخلاء كما في الجوهرة ان المتقصر
منشور راس المرأة وكذلك الرجل فينفض غسل كل ما يراه امواله
والنساء لا يشرها من بدنها نظر الى اصوله ليس منها
نظر الى فرجه يجعل بالبور بين يدي حلقته الجبهة ابوابها كما دم
انتاناً يقع فيها المني في شرج المنيبة وذكر في الجرح ان في المسار
تلازمة اقوال احدها الاكتنا بالوصول الى الاصول متقوصاً
كان او مستقوصاً وهو ظاهر لانه ذهب كما هو ظاهر لانه خيرة الثاني
الاكتنا بالوصول الى الاصول اذا كان مضموراً وجوب الالباس
الى اصوله ان كان مستقوصاً وشي عليه جارية مضمرة صاحب
الخط والبدن ابع والمال في الثالث ما رواه الحسن عن الامام
وجوب بل وادبها مع كل بلبه عصرة وفي صلاة البنا الى الصحيح
ان يجب غسل اللين في وان جازيت ان قد بين وان جازيت
الوجوب كما صرح به في المال مع الى من كان غلبه عند في الغزاة
والمال من لا وجبه في كاية الاتفاق على غسل كل المستقوص
من شعرها ولو لم يبتل غسلها بان كان متلبداً او مضموراً
منها ينبغي الا ينبغي فيه الا يجب نفضها مطلقاً سوى كان
فيه جرح ولا ومن البجر ولو لوقت المرأة راسها بالالباس
بحيث لا يصلح الا الى اصول الشعر يجب عليها ان لا تهره
ان الصحيح ولو نفضها غسل راسها في غسل الجنابة او فيه وفي
الحسن تركه كما لوجه الثاني يفرها اجرا لا عليها والرجل لغير
منه وكذلك وكان المناسب رباً ولا ينبغي لينا بل قد قيل
مسحها كما قال في الجبير قان الرجل يجب غسل المضمون فان جرحه

حال صبر على راسه اصاب ما طغى اذ ان دخلها الماء والابى
وان لم يدخل في حال مرور ا دخل في السب والسرقة والا ذن
ولو با صبر ولا يهلك في اذ حال شيء سوى الامن خست
كتا في البحر عن شرح الوقت وما قول انم جنت فينبذ
ان الا لم يدخل الا خست سقط وجوب الا بصال لان فيه
جنا فتمت وكوه والمعتبر غلبة فلن بالوصول وليس المراد
الثنين فخرج نسى المخرقة في المنسل المخرقة او نسى
غسل جنز من بعده فمضى في حال كونه ناسيا ثم تذكر فلو كان
رضا فطال ما دأ به بعد اكال طهراته ولعدم انقضاء ما سلى
ناسيا ولو كان فقل لم يعد لعدم صحت تركه حيث صلى بها
الحديث عليه غسل من جنا بة وفعة رجال لا يجنب ضمهم
الرواية لا يدعه اي المنسل لعدم العد ترك تركه وان لا يراه
اي غير المورد حلي قال في المنتبه ان يقتل في موضع لا يراه
احد قال الحلبي لاحتمال بد والمصيرة حال الاعتسال والابى
لم يثبت بولي هذا امية ان نسى صلى الله عليه وسلم قال انه
اسرى سيرة كعب الحيا والستر فاذا اغتسل احكم فليست تر
رواه ابو الدود في التبيين عليه غسل وهناك يعال لا بد
وان لا يراه ويحتمل ما هو ستر ولا اذ كانت بين رجال
وعليه غسل من جنا بة او حشيش او ناس او بين رجال
ونسا فخره لان هذا من جملة الاعتذار لها وتبين وقلي
لا تخرجه اذا كانت بنتا فقط لان نظر الجنس الي الجنس
اختصا في المنسوط وذكر ابن وهبان في منظر
وعسل على شخص وما تم ستره فنهاى به في التمسك لا ياتر

خالطة للدسومات غالباً ما المدين فلما لان تاكل اللحم والوصف
عادة يحصل فيها تخنة نظره صلا بة يمنع وصول الماء والعكس
الا طلاق بخلاف تخون تخون من خبز ممتنع وذن باب
في الا ان رجلا سكت فجمع جميع ذلك تمام الاغتسال بجم
ولا يمنع ما على ظهر صبا للفرقة قال في المخرقات وعليه
المتنوي وارتأى الفسخ الرجعي بان كانا بيني فلم يدر
لا يمنع العمود عن اسائه الا وقبل يجمع وبه صدر في البحر
آه طام بين اسائه وفي سبها لحي في به يمتنع قال في البحر
ولو كان سنة مجرماً او بين اسائه طام اودت رطب بجره
لان الماء لطيف يصل الي كل موضع غالب الا في الخنثى ستر
قال ذكر السعد والسهر حصاد الدين في موضع اخر اذا كان
في اسائه كورات بيتي فيها طام لا يجز به عالم بجره بجره
الماء عليها وفي رواية النقلي والتقمير ابى الميت خلا في هذا
قال حيا ط ان يفعل وهو في مخرج الدابة الصحيح انه
يجز به ويقبل ان كان الطام بين اسائه صلباً بغير النقاد
الشديد يابى ابى اشديد ايمن حلال لا منع يعني فلا بد من
اخر اضره وصول الماء حله وهو الاصح تقدم في سب المتن ان
ما بعد المتن يعدم على الاصح وغيره ولو كان في خاتمة ضيقا
تربعا وركه وجوباً في افتراسه ان لم يصل الماء تحت رطلا
يصير كمنه كمنه ضيق لا بد من تركه او تركه وما لا يصل
الا تحت فينبذ في الخرج والفرط بضم الشافى ما قبلت بجم
اذن المارة ولو لم يكن بشتب اذ تفرط لدخل الماء فيه اي
في الكعب عند مرور آية الماء على اذنه اجرة كسرة اي ولو
تفقت ان الماء عند مرور علي بطنه اصاب ستره تركه
حال

فيها على قتل وتلوان القياس ان يؤخر الرجل بين النساء وبين النساء
والرجال لانه ينتمى الى الجنس مع جنسه ما لا يستمر مع غيره وسمى
لها والرجل لذلك الاتحاد الملة وكذلك الجنس فانها لا تقتضي
بين رجال ولا بين نساء ولا بين الجنين لاحتمال ظهوره وانه
الباقي ان يتبين وقلي الجزها شرعا عن صلبها على جميعها
وان كانت مستقرة المودة لانه صبي حالها على السنة وفيه
اقتسارها بين الرجال ملتقة علة مثل عالم بالاذن به الشرع
في تبيين الجزها عن الا شرعا والجز شرعا لا الجزها فصار تافده
لما حكاه الاعادة عليها لانه العذر لم يانف من قبل الخلق
فان المانع لها الشرع وهو يوضع الله تعالى والحياء وهو مخلوق
منه تعالى كما قاله النبي لحزف الصدوقان فتعده لونه وضاع
بعد لان العذر اني من غير صاحب الحق ولو خافا بعد وتعد
من العذر ولا بعيد لان الخوف اوقفه الله تعالى في قلمه فقد
جاء العذر من صاحبه الحق فلا تلزمه الاعادة رحمة واما الا
يترك سلطانا سورا لان بين رجال او نساء او بينهما والفرق لا يفي
من ان الا مستحيا اذ لا حشيت وقيل به يجزى ويغفر عن خصوص
موضع الاستحيا وان كثرة فائدة مستحيا لم يخرج فانما يجاوز
وقيل من الودهم وكذا في قدر الودهم فقطع عن غيره وجاز في الصلاة
معه خلاف قليل لحدث فانه لا يفي منه شيء ولو صلا حتى خروا
ثم ان زادت الحاجة على الخرج على الودهم التبع الى الاحكام لتبليد
للحاجة اذ المسح بالحي ليس بطهر الا فيما قل منه يتنجس وعليه
الودهم او قدره فان امكنه ان يتنزه في الزلتها بالامام غير
كشفه او مطلقا ولا فالالا زلتها ما عور بها واكشفه من ربي

وليس كالا مستحيا والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال تزوجها
قال الشيخ الرجباني فان اراد بقوله وان اراده ويحول الاخرين
مسيرة ربه ماسوي المودة فلا كلام وان اراد بقوله المودة كما
قاله البرزنجي كشفه ان اراد في الجماع فله وعمره الا باثم لعدم
الحكام تطهيره بدونه والاثم على الناظر في غير مسلم لانه لو لم يكن
مقدور على فعل الماوراء لم يخلف وهو البتة فلا يجوز كشفه
المودة عنده من لا يجوز نظره ابيها لا جملته ولما نقل البنزانة
عقيب تلك المسألة عن ارضه انه قال لا اخفا انذارا لكشف
في الموضع المذكور لانه لا مطلقا قال البرزنجي وهو الحق بل ذكر
في جواز الاكشف في الجملة في القنينة اختلافا وقال تجزى في
بيننا الجماع للصبي لم يزرعه او حلف الما نديا ثم قيل يجوز
في المدة اليسيرة وقيل لا باس بها فالحاصل ان المطلق شرعا
وعند اهل المروعة ان لا يقبل بين الناس وان كان مستورا
المودة لكن الرجل بين الرجال والمرأة بين النساء لا يكون ذلك
لها عند اصبوحا للتمتع واما كشف المودة فلا يجوز مطلقا ولا
يباح لاحد الا كشفها وقد منع منه في الجملة على ما سمعت
منه عبارة القنينة قلن على بصيرة اهو وقد جرح في شرح المسنة
وكذلك في الشراية عن المامع الصغير للتمتع تأني عن الامام الباقال
في ذلك ابيهم فتنبه واختلف في الاحكام اذ كان غلبته على كانه
بين رجال ونساء وكذا بين نساء ونساء من ربه عورته بخلاف
بالكون في زواجها وانما علو كونه فلا يؤخر الفصل اصلا لعدم
الما في غيبه فتنظروا بيني قبل يؤخر كل منهما ويكتفي بالتمتع وقيل لا
كله بطلان ابن الشيخ حيث نقل عن شرح فاطمها انهم يفتي
فيها

فيما دبرني حتى اتقوت دع لي دع لي وفي رواية النساء رينا درني
وابا دبره حتى يقول دع لي واقول افادع لي وكذلك في البخاري
من حديث ام هانئ انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لها في حال
افتسار امر حجابا ما هاني يوم فتح مكة وان كان لنا لصور تفضل
انها وجدت فاطمة تستره فتنبه وتكبر خاتمة الى المسجد والتمسك
بالنبي والاعا في حاله الفصل غير مكره ويجوز به قبل الوقت ولو
كان معذور وليس كالوضوء والتنسية على كل عضو والصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم بعده وعن اذاب الرضوخ الشرب
من فضل الرضوخ ظاهر انه ذلك مطلوب في الفصل اني له
بات في سبي من السنة فصل ذلك سوي استنباط الفصل لانه
اي الفصل يكبر في الجامع كسنة عورة فلم كان مستورا بالار
فان باس به كما في الامداد والاعا قال لا باس به ولم يقل بطلون
لانه لو كان مستورا لمورد وهو مظنة الانكشاف الى معصاة
ولذا استحسنوا الاخر في حل الفصل رجحت وقالوا لو مكنت
في ما جاز استطر ليكون بذلك من الصب المختلط عند ان
كما وقع في الاحاديث ثم يفيض الما او حوض كبير يورق حكم
الجارى او يسطر والجارى فيضا هه وذلك لانهم قالوا في مسئلة
البيران عند اني يربط بشرط الصب في صحة الفصل لاني
الجارى وما في حكمه قدر الرضوخ الفصل اني رينا يكبرها نقد
الحال السنة التي تليق به كالتمشيت وذلك خصوصا لو
تحرك لانه حركة تستوجب غاسمة ماء اخر غير الصاب وقد
استرطت المشافعية حركة من حيث فصل السنة وقد مر
في الدرر بان لا يلزم يصح لو كنى الفصل مسنونا واما نحو التلطف

عنه فاجتهد انه قال في المنيته وشرحها ولا يكشف عورته
عند احد فان كشفها حرام والاستسنا بالمال افضل ان امكن اى
الاستسنا به من غير كشف عند احد فان لم يمكن ذلك يبيح الاستسنا
بالاجاري يحب عليه ان يكتب بالاجاري لا بغيره كسب الحرم وضع في
الفتح انه لا يكشف العورة لانه المنيته مستورة ولو زادت على قدر
الدور فبترك الاستسنا بالابنة المناس ولو كان فدا من نفسه
لعدو لم يفتحه الصلاة عليه قال ابن الشيخة ونوفه ايضا
بان الاستسنا سنة والفصل مريض وكشف العورة حرام فترك
للسنة لا للعرض اه الا ان قولم فيما تقدم ان قليل الحد
لا يعفى عنه فانزع فيه الموي بان الجبيرة يجوز ترك المسح
عليها مطلقا من المسح عليها ولو اوضح ان كتبها فداها سنة
اقا دانه لاراجحه له والاكتفم ذكره على السفن كسنة الرضوخ
وهذا البداية بالنسبة اي نية عبادة او رغبة غسل ورفع حدث
او امتثال امر وهو بدو ما ليس ببساطة وقتها قبل السنة
ليقال قروب سائر السنة والا فتدانا السعة والمساك وغير
ذلك سوي الترتيب الذي يسي في الرضوخ الما خذ من تعدي
بعض على بعض ذكر اني لاية والفصل لم ترتب ارجح ما خذ
من السنة كما سطره المصنوع واداب ابي الفصل كما دانه من ذلك
الاعضا لادخاله في صافي صاخر اذ فيه بعد تمهيد بالافان
غسله مني والجلوس في مكان ترتفع تحفظ عن الاشياء وعدم
الاستسنا به فبه وعدم التكلم بكلام الناس وقد يبايع في عدم التكلم
باني صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل انا
وورسك الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم انا واحد بيني وبينه
فيما دبرني



بالوجوب في غسل الجنابة انه لو كان في النسيئة ان منهم اي من
 العلم مطلقا من ارجيه لحدث احبته ومنهم من اوجب به
 انه اطلقه اي الرضوء لما خرد من قوله ثم يتوضاوا ثم يشاكر
 الى ان الرضوء انما يفي بحد ما تقدم فانصرف الى الكلام فيصح
 ربه في هذا الرضوء وهو الصحيح قال في النهر وهو ظاهر الراجح
 وفي البحر انه روي في بعض الروايات انه صلى الله عليه وسلم قضا
 وضوءه للصلاة وهو لم يغسل ولم يمسح وروي الحسن عن ابي
 حنيفة انه لا يمسح لانه لا فائدة فيه لان الصب على الرأس
 يغني عنه وفيه اشارة ايضا الى ان جميع السنن والمندوبات
 ثابتة في هذا الرضوء كما قاله في صحيح البخاري وهو سوي ما تقدم
 والى انه يغسل يديه الى راسيه في راسيه في ابتداءه ابعده فاجابة
 عنها بالتنقيف ورفع احتمال النجاسة وقايا الاثر باسنة
 ابتداء الرضوء فقد مر انه يغسل غسلها قبل الاستحاضة بعد في
 الرضوء فلا يبرح غسل قد مبدى الى بده تمام الغسل فقد ثبت
 عند تقدم غسلها في حديث عائشة رضي الله عنها وانما حدث
 بميمته رضي الله عنها فصرح بالثابت خيرة وذلك قال في السمر
 والهداية انه يؤخر غسل قدسبه اذا كان في جمع الماء لا يقدح
 عند بعض شيوخنا وهو الاصح من هذه الشافعية لا يؤخر
 ولو في جمع الماء والكرشيته على انه يبرح مطلقا لان في جمع الماء
 او لا كحديث سمعته ورجح بعضهم حديث عائشة لطول العيرة
 والاضطراب لحدوث روي الحجة الاصح التخصيل وهو المذكور
 في الهداية فيلزم حدث عائشة على ما اذا لم يكن في جمع الماء وحده
 يبرحته على ما اذا كان فيه قال في البحر والظاهر ان الاختلاف
 في

بالنية والتسحية فلا يكون انتبا به كالاحتيا البداهة بغسل
 يديه الى الرسغين وهو غير الغسل الذي في الرضوء المستوثق
 كما في نوتر الايضاح وعلموا له بانها التا التطهير فيها بتطهيرها
 بوجوه بعضها المنها خريف بان لا يكون على يديه نجاسة فان
 كانت بدوا بالانتها كما في المسموط ولا ينافيه ظاهر ما في التوجيه
 لان الواو لا تفيد ترتيبا كما في التره والاحتياج تقدم غسل
 ثم جرح قبله لان اوده بل وذلك لما في الصحاح ان الفرج هو
 المورة في غاية السر وهي المورة من كل دمي او غيره
 وان وصلبه لم يكن يد اي بالفرج مطلقا جنت فلم يجر غسل
 للنجاسة بل لم راننا على الحديث الذي اخرج البخاري عن
 بغيره رضي الله عنها قال قلت وضعت يدي على الغسل فوجدت
 ما بين يدي فافزع على يدي فغسلها مرتين او ثلثا ثم افرغ
 يميني على شمال فغسل يميني ثم وكى يده بالارض الكدبة
 ولا بد لغسل في ثلثا الغسل لا تمتعت طهارته عندئذ يكره
 ذلك والخرج من الخلاف مستحب ولو اكره فالصعب على جسد
 ان لم يكن بوجوه خيرة لا يحل ان لا يصل الى اليدين فخرعي
 الفرج خصوصها مع انتبا مع الانتبا في الشافعية بغسل ذلك
 ليختصه الاستحاضة وفيما في في صحيح البخاري يستحب
 ان يكون المستحاضة بالتراب او بالطين لئلا يذهب الاستحاضة
 منها غسل خيرة بدنه ان كان عليه خيرة لئلا يشوبه
 الماء على جسد خيرة بان لا تكون له ولو لم يكن على يد خيرة
 فلا يطلب سويها ما تقدم ثم يتوضاوا قال في البحر واقتتاع العلم
 على عدم وجوب الرضوء في الغسل الادارة الظاهر فقال
 بالوجوب

الجواب الجواب اخر يقتضي ان هذا الماء الذي لا يقدسه
من النازل عن جسد بل المجمع في محل غير مستعمل قال
عليه انه ابي الماء المذكور لا يوصف بالاشغال على رواية عم
تجري فيها بانه ما لم يغسل جميع جسده فانه لم يرفع الحدث
بعد ذلك على رواية التخييري لا يوصف بالاستعمال الا بعد
انفصاله اي الماء عن كل البدن وان زالت الحياضة عن كل عضو
انفصل عنه الماء الا قد ائى البدن كله في امر الشك لم يصح واحد
في اعضا الرضوخو يغسل منه لم يرتفع الحدث عن اليد ما لم يغسل
ذراعها كالو يغسل جبهتها لم يرتفع حدث وجهها الا يغسل جميعا
فحينئذ اى حين اذا علمت ان الماء لم يوصف بالاستعمال لاحاجة
الى غسلها فانها على سبيل التثنية والافضلية ولا على سبيل
الوجوب بناء على القول بجواز استعمال الماء المستعمل لان ذلك يتوقف
على انه مستعمل وهذا لم يتحقق بالاستعمال بعد الا اذا كان
ببذنه اى المستعمل من الجنازة حيث وقع مرور ذلك برجليه
لا بد منه فحسبها به فلا بد من غسلها الا ان الامة المتخاستة
لا المحدث فانه قد زال سائنا فوجب التأخير فيه هذه الصورة
تجانب عنة الا صرفا كما في التفرقة هنا يظهر ما في التأخير
عن التمييز خاصة الرجل ما دام بعد ما يغسل قدميه فان
لم يعلم ان في الحمام جنبا اجزاه ان لا يغسل قدميه وان علم ان
فيه جنبا قد اغتسل لرزقه ان يغسل قدميه اذا خرج لان
الجنب يكون على بدنه قد عرجا لانه لا فلا فرق بين المحدث
والجنب بالنظر الى الاستعمال ولعل التأخير بين بتأخيرهما
انما استحبه على تقدير غسلها الكبرق اليد ولانهم تأمها

في الالوية لا في الجواب فتقول المشايخ العالمين بالتأخير انه لا
قاعدة في تقدير غسلها الا انها يتلو ثان بالفساد بعد يحتاج
الى غسلها فانها صفة انه لا تحصل الشبهة الماء مله في التقدير
وانما قلنا هذا انه لا رقة غسلها ولم يغسلها فانها خارج عن
الجنابة وجازت صلا تدعي ما هو المغيبة لان الماء الذي اصابها
من الارض المصيبة فيها الفسدة مستعمل ولعمري طهر الماء
المستعمل ولو قلنا بجواز استعمالها لايبرئ الحيط لان غسلها
لا يبرئ لانها يتنجس ان كانا باجماع الفسدة والجنابة
قد زالت عن قدميه وان كان قدما فتنجس في الماء المستعمل
حتى جاز انزال الماء عنه عن ماعد قد صير من العصف
وقرأة الترات وضعت الفسدة عنه لاجل سعة قد صير على القول
بجواز استعماله ففرض غسل التدمية قد استطقت تقدير
وان كانت الجنابة تزول عنها بمجرد غسلها او يتوقف برأها
عنها على غسل الماء في موضع على الاختلاف في تجري الجنابة
وعبر خبرها رواية التخييري قالته بالاول كما قال الرضا عنه
الجنب او يغسل يديه يجل كل ترزقا لوان ريس العصف ومن قال
لا يتجزئ قال بالثاني في دفع عن الترة والى في العصف غسل
اليدين وقد صحح المشايخ عدم التخييري في المصل اذا قلنا بطهارة
الماء المستعمل فتعذر غسل الرجلين غير شرا اذا قلنا بجواز استعماله
فلا يلزم اذا تقدم غسلها الا نجسها به مع نزول الجنابة
عنها لانها حادثة من العصف وقراءة الترات وانفتحت
عنه الصلاة حين يظهرها من العصف فيوجب التأخير فيها
عن الانزال ولكن المستند طهارة المستعمل ثم ترقى الترخي هذا
البيان

يكنى بسبب الماء على جسمه وصغيفي استحيان إعادة الرضعة عند
اختلاف المجلس أنه يتوضأ لا يبا ثم يغسل كمن هذا إذا تبدل
المجلس بين وضوءيه وما إذا اتخذ كمن طالع الفصل فلو لم يسه
والعادة راعدها علم حال الرضعة لا يبا بعد الفصل واختلف
المجلس على هذا الذي تقدم منه أنه لا يشترط الاستحسان
الرضوء على الرضوء وقوع عبادة بغيرها بل اختلف في المجلس في
أوفصل بينهما أي الرضوء بين عبادة بصلوة كمن قال الشافعية
تكرار الرضوء ولو توضأ ولا ثم لم يبا ثم جلس بل صلي فيه ثم
إعادة الرضوء فقد صدق عليه عند الحنفية أنه اختلف بحسب
لأن المجلس الصلاة غير مجلس الرضوء الا ترى أن الحنفية لم يتر
وصلت بطل ضارها لا اختلف في المجلس بالصلاة ففسب
ندين الاعادة عندنا لو كان عند الشافعية ثم يفيض الماء
على كل يد ثم يركل لكل يد ثم يرفع يدهم عدم إعادة غسل الاعمال الرضوء
لرفع اليد عنها وادعى المالكية بغير إشارة إلى الترتيب وال
في المالكية كما أن الشافعية والحنابلة لم يقل بعضهم
يستشق ثم يفيض للأشارة إلى أن فعلها للرضوء كان
عن فعلها في المجلس فالسنة هنا تنوب منابه الرضوء فلا تناف
مستوعبا للمجلس في كل مرة لتحصيل ستة التثليث والاول
فرض والثنتان سنتان على الصحيح كما في السراج من الماء
المورد في الشروع للوضوء وللشمال إشارة إلى أن المالكية لا
للمورد لأن الكل عليه متعين حيث أمكن وكان ثم مهر ولا
يفيدونها هنا ما هو رد في الشروع وهو ما يستحق صحح مسلم
أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل بالصابون ويوضأ فبالد

الرضوء وانما لا يقتصر على تأخير رجل واحد كونهما في حكم
عضو واحد ولذا قال القدوري ففرض الرضوء غسل الأعضاء
الثلاثة ثم يغسل اليدين عضوا والقدمين عضوا ولذا لم يفرز
سواهما مع الرأس كعضو المقصود بتأخيرها وإنما يفرز
الرأس أو غيره من الأعضاء لئلا يفوت الترتيب وهذا
انما يتأخر عنده من لم يتقدم يستمع الماء ما هو فلما راد ذلك
لم يكن للتقديم به فائدة قال الشيخ الرضوي واستخير ما
تأخير غسلها بالانما الفصل لا يجلو عن تأخيرها فائدة في تأخير
لا تشبه بالشك كمن ينبغي التزهر عن احتمالها كما قالوا فبين
كسنة يده هرة يذهب غسلها لأنها لا تتأخر في التأخر
ذكره الرضوي بسورها ونحو ذلك والمالكي لا يستعمل وإن تركه
طأريه كمن يتزهر عنه مراعاة لئلا يغسل ولا يستغفر
شراحي لا يكلف كمن ما وضوءه حيث احتاجه للشرب
أو لطعام لا دعي لا يستغفره كونه لا يرضه بالاستئصال
الأبعد انقضاء من جميع البدن ليس تنقضا عليه حتى كان
في المسألة اختلف في التحريم بين يراعي خلازم وقالوا لو
توضأ ولو لا يباقي بغيرها بعد الاستحسان لا لا يستحق وضوء
لأن كل إنسان تأويل ورد ما يدل على أن هرة فقد أخرج الطائفة
في الكيفية أن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من توضأ بعد الفصل فليست بها وضوء صورة شغلته وهى
ما إذا كان جنبا وتوضأ تحنينا للحديث وأخر الفصل ثم بعد
الراد أن يغسل يده يبا يفرضا أيضا خصوصا وقد عدل بينهما
حدث أم لا فصغيفي توأمر أنه لا يستحب للفصل وضوءات
يكنى

في اذان الموضوع عن الهمسات التي وقد تقدم ضمنه وفي كلام المصنف
في الكروحات ان لا اسراف في الاكره تخربا ولو جاز الهمس
لست فيه نارا يا حكيمة الا حين ثم يحكيه الا ليس ثم يلهيه
ثم علي بنية بدنه اي لو بقي بعد افاضة الاماكن من جسده
لم يصبه الا افاضة عليه بعد ذلك وعلم منه ان صبي قد لم
ان التافهة لا تفتقر تافهة الا بعد تجميع الاول هو ان التفتور
يثلث غسل كل جزء من البدن كما قد مناه مع ذلك في المرة
الاولى كما في منية المصلي كمنها ساقة في الوجه وعلى ما بعد
ولا نه في ذلك يسير بل ياتي اما على الجسد في الفسليتي بها
فدعا على ما مر سابقا وجعله في الدرر سنة واقروه في الامداد
قال المصنف في الخنج وهذه الكيفية المذكورة في المتن هو الاصح وحده
في الحجة والادبر هو اختيار المصنف واختاره من لا مسكن
ايه وقيل يبدى بمكعب الامين ويثنى بالراس ويثني عليه
الا سيرة ونقل ابو السمو عن الشيخ قال ولم ارض برحيم وقيل
يبدى بالراس وهو الاصح وهو ظاهر لنظر الهداية وظاهر
الرواية كما في الشرح ظاهر الاحاديث منها حديث مجوز قاله
وصنفه لا يثنى صلى الله عليه وسلم ما لا يثبت به فافزع علي
يديه ففسلا ما سرتب او ثلثة ثم افزع بيده على مثله
ففسل ما كبره ثم ذلك يده بالارض ثم يثني واستنشق
ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل راسه ثلاثا ثم افزع على سائر
جسده ثم يثنى عن متان ففسل قد صبره وقال الشيخ فوج
افندي ولا وجه لتعريضه ببيت مجوز به هذا الامر بل
قاله حديث عائشة المتقدمة ايضا اه قلت وهو ظاهر حديث

وفي النجاشي اغتسل صلى الله عليه وسلم بالصاع من رواية
جابر بن عبد الله وعنده ايضا انه صلى الله عليه وسلم غسله
برضي الله عنهما اغتسل من انا يقال له الفرق وهو ثلثة
اصح والثالث اغتسل صلى الله عليه وسلم بالصاع ولم هذا
قد تجد في ظاهر الرواية الصاع للمسل وكذا للعرض فليضا
ثاني الخلاصة الا فضل ان لا يقتصر على الصاع في الغسل بل
يفتسل بانه يد منه بعد ان لا يوردي الى الرساس فان ادى
لا يستعمل الا مقدار ما كفاه لا يجزي ما فيه وهو في الشرح
في الاغتسال انما كفاه ان ابي بالمرطاب البندادي وهو ما به
وتلا مؤن درهما وهذا مقدار الصاع وذلك لانهم قد روي
عابس النخاس ربه من درهما من شاش او عدد من قال في الخنج
وتلا عن شرح الطحاوي وعن ابي حنيفة يغسل المخرج برطل
والوجه لا يبدى برطل والرجلين والراس برطل وسائر
الجسد بخمسة ارطال اه قال القسطنطين وقيل عشرة ارطال
برطلان للعرض والاول اصح وقيل التقدير ليس ملازم
فان ما سبقت فتعديرا في الكتاب فلا يصح يدور ذلك انما
وان لم يكن ملازم عليه لان طباع الناس وحالهم يختلف كما
في النجاشي وتقول النجاشي الا صاع على عدم لزوم الغسل برطلان
المقصود عدم الاسراف فلا يجزى بالارطال ولا يعبر ولا يكتفى
بحال علي الا يستزاد لعدم مكان صب كل ما يثبت ان
تكونه الجفنة والاني الحقيقة هو المطلق ويشترط الظاهر
والطهرية وهي الجواهر لا اسراف في الماء الجاري لانه غير
مطهر ان اغتسل فيه وعادة الصابنة واليدوق وشاة

لا مسح ويمكن الجواب عندئذ ان ارد بالماضي في البعد بما سرق لفعل
الاعتناء لا بالماضي على الصغر ففسد والله اعلم ولما فرغ من بيان ما يزيل
الفعل وسنذكره في موضع آخر في الكلام على ما مر جوبا ثم قال وفيه
الفعل عند خروج سبي فبطل بمعنى مضمول من معنى النطفة في الرحم
قد زها قال في المالك في زناها قال عند سبي ولم يزل يعني لان سبب جرم
الفعل الصلابة او ازالة ما لا يصلح المختلابة فعمله من طرف ومنه
سحق وقراءة قرآن ودخول مسجد فاما لم يرد ما لم يدخل وقت
الصلابة لا يجب الفسل وان خرج الذي يشبهه وفاقا د صاحب
المستحق بان خروج الذي رايدج المشتبه وكثرها شرط في
الرجوع لا لاسباب فاضيف الرجوع الى الشرط كما ان الانسب
بمطلقة به الرجوع والرجوع والشرط ايضا في البعد الرجوع فشارك
الشرط السبب في الرجوع وظاهر ما في الهداية والتدوير ان انزال
الذي وهو سبب لرفاقه قال الما في الموجبة للفسل المزال الذي
يجوز لا يقال بان هذه صفاتي موجبة لاجابته لا للفسل وهي تقتصر
كيفية توجيهه لا فانقول اجابها وجوبه الفسل لا وجوبه زوالها
تقتض ما كان وتوجب ما سكره والما بنبذ وان وجبت بها فربما
توجب الفسل عند ازالة فعله لا بالماضي بل بها او عند صيقه وتغير
المكتوبة ولو ما في الهداية لبعض المتأخرين بان الرواية تحكي
ان الجانب لاستمره غسل لان الفسل قد وجب قبله وهي لا
تخرج ما وجب قبلها لانها عرفت ما نذر لانها سبب لا رافعة حتى
لا يفسل منه ويغسل والحكم يحكمه عند خيبت وهذا فيه شبهة
فاطمة على ان الما في النافقة لفسل موجبة لا قبله توقف
على وجوبه ما لا يجوز فعمله بها من المفقود وهو التنبيل وهذا

عربي الله عند النساء وحديث جابر عند الشيخين و
هكذا فعل ابن عمر كما رواه مالك في الموطأ قال في السراج في صورته
ذلك اي الهداية لا لانه ان يحكي الما على راسه ويغسل في صلبه
الميلو لانه يبين شتم راسه ولجينة يكون اسماء لدخول الما
قلت وهو ظاهر حديث عائشة ونظيره بينها عند البخاري
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الما تبهذ لفسل
يدبر ثم توضع كما يتوضأ للصلوة ثم يدخل ما فيه في الما فيخل
بها اصول الشم ثم يصب على راسه ثلاث غزلات بيديه
ثم يبين الما على جلده كله قال في البحر وبه اي يكون مظهرا
الرواية والاحاديث يصف صحيح الدرر وهو كما اختار في
التدوير وحكي في الما في وقت قاذب ان الما كهيئة الماء وبه ولم يصف
كلام المصنف من ضعف غيره ولا انها سواء في تعجيل غير الاصح وصح
فعل بل به كسر المرحلة ابر السمود وعمود واحد اخر فيه في الفسل
بشرط التمسك حتى يصيدق سمي الفسل وعادة الدرداء انما لم
البدن وهذا يقتضي اشتراط التمسك في البدن دون ما شملت
البعد وهو خلاف ما في الما برفاق الما المنة وخلاف ما في رفق سبي
الفسل والله اعلم لا في الوضوء وفي التنية وضع الجانب احدي مرتبة
على الاخر في الفسل تظهر المستعمل ما الما بغيره كل الرضوخ الما مرات
البدن كله كمنه واحد فلم يقل لينا بغيره كل الرضوخ الما استعمال
في غير غسل المنة به على رواية تجريج الما به وعددها كما تقدم
واما الوضوء فاعضاؤه اربعة يجوز ثقل عليه بعض عمودها الي
بعض الذي لم يصبه الما بشرط التمسك وما نقل بغيره عن بعض
اخر فلا كفى لعدم اندامه يجوز مسح الراس ببلل باق بعد غسل

عنه بأنه مبنى على وجوب المنسل عليها بغير انقطاع منسلا إلى
 رحمه وهو خلاف اللاح الذي هو ظاهر الرواية كما قرره في الشرح
 المذكور واديه ببطلان فارجع إليها ان شئت لكن ينبغي ان لا تنقل
 في الاتفاق الذي حكاه ان لا ان المسألة المذكورة ظهرت ان فيها
 قولين واداه علم من فصل عنه مخرجه هو صلب الرجل هو العظم
 الذي يبرز ظهره وترايب المرأة اي عظام صدرها كما في الكشف
 وعن ابن عباس التريية موضع القلادة وعند ما يبرئ ذبيها
 وفي الناموس هي عظام الصدر وعاولي التوقية منه او
 ما بين الثديين والتوقية بين او ربيعة اختلاف من يينة
 الصدر وطارية من يينة او وصية بكسر النون مشددا
 وقد تسكن مخفا هو ما خلف منه صوان كما في الخرافات المحل
 وغيرها ابين اي خاف يليس به الذكر ويولد منه الولد
 والخزقة كما في الحيتا ومن الرقة خنز بالفتح يجر بالجر وكرث
 الما هي لغة قليلة وسبع فيها الكسر او السمو وتقول الترساني
 عن النظار ان الحبل لا يكون الا من الما ينفخ في الحياح واليهالة
 ان من ماله الرجل يلبس للمتصيد لتعلم انه ما ابين يكسر
 منه الاكر فليس يحتمل بالرجال والله ذهب الحنفية عن الحكم
 اه وصيها اصغر ربيته فلما غفلت بعد ما جوعت تمصلت
 يخرج منها هي تنظر ان كان الخارج منها منسلا بان كانا من صدر
 ربيها ولو يكن بعد نوم او قول او مشي بشره لا تفرق في هذا
 بين الرجل والمرأة كانهما صاحبا الجراحات المنسل خرج
 منها مفصل عن مخرجه بشهوة لا عنه بتيقة ما انفصل عنها
 وقت الجراح لا يقيد الصلة المتخللة بين فسلما خرج منها

بالجاء بين اهل المذهب وانما خلا في ابي يوسف رضي الله عنه
 في الاستراط الشهوة في حال خروجه منه كما سيحكي والآتي وان لم
 يخرج المني من التنبيل بل بعد انقطاع المني من الشهوة انجس
 في موضع كرجه لم يبرز فقل يبرئ المنسل اتفاقا بين الامام
 صاحبيه وهذه المسألة لا تحوجه الي تفصيل وهو ان الذي امان
 ينفصل من مخرجه ومن المصنوع لا ينفصل عنها او ينفصل عن
 مخرجه لا عن المصنوع وبالكس فانما انفصل عنها بشهوة وجب
 المنسل اتفاقا كما تنقل الحلبي الاجماع عليه وان فقدت الشهوة
 عند كل من الاتفاق بين فلا غسل عند ابي حنيفة وصاحبيه
 وان صحبت الشهوة عند الانفصال من مخرجه وفقدت عند كرجه
 فيجب عند ابي حنيفة لا عند ابي يوسف وان لم ينفصل عنها
 لا غسل عليه بالاتفاق لفتن ان سبب الجماع وان انفصل عن
 مخرجه لا عن المصنوع وهو الذي اشار اليه الشافعي انه لا غسل عليه
 ولما انفصل من المصنوع عدم انفصال من مخرجه فيمنع غسل
 لعدم وجوب المنسل بقوله لا انه المني الذي لم يخرج من التنبيل
 ولو انجس من الما ثمة او قصبة الذكر في حكم المني وكما انما كان
 عدم الا عند ابي يوسف في الشرح والا فلا يجزئ ما من غارط ومثاقبة
 من بول وعرق من مخرجه على هذا فيما ارجعتم فماتت فماتت
 المخرج ووصل المني الي رحمها ولم يخرج فلا غسل عليها لفتن المني
 ومخرج المني الذي امانه بالانزال فان حبست منه وجب المنسل
 لا لشدة دليل الانزال وتظهر فائدة في إعادة ما صلت بعد ذلك بالجماع
 الي ان اغتسلت بسبب اخراجه في الشرح الكبير للحنفية وحل الاسكال
 ان المنسل وجب بالجماع دون خروجه من رحمها وانما يجب

والنور مظنة لذلك لانه راحة الجسد فعملت اللذة خاصة حكما
 تنزيلا للمظنة منزلة اللذة ولم تذكر لانها انت الدقة كما ذكره في
 اكثر جملته قال عند من ذى دقة وشهوة عند انقضاء الاستمتاع
 مني المدة فان الدقة فيه غير ظاهرة وفي كلامه اشعار بوجوب
 الدقة في ماؤها لانه لطيف الا ظهور الدقة لا اصله قال
 الرستاقى فان ليس خفصا بما والرجال وهذا خلاف ما في النفا
 بانه يختص بالرجال قال في البحر ولو حذف الميم الدقة لكانت
 اولي ليشغل معنى المدة لانه ما لها لا يكون دقتا وانما ينزل من
 صدرها الى فرجها كما ذكره ابو الجي في بقي الدقة عن ما بها
 او انبته فيمنه ليرين كل واحد منهما الا على ان الدقة هو دفع
 الاما من راس الذكر وخرج المدة يقال دقة الاما دقتا صبا
 فيه دفع وشدة كذا في الفريد وفي ضياء الكلوم دقتا اما دقتا
 صبه ودقت اما دقتا اي انصب يقضي ولا يتندي فان في
 للدقة في ما بها يقول لا دفع ولا شدة في حال خروجه من الرحم
 ياخذ من الدقة والمثبته ياخذ من الدقة وهو الانقباض
 وهو حاصل في ما بها وكذلك قال السيد احمد في قول الشافعي
 (الدقة فيه غير ظاهرة) لا تنسج المحل فيمنه الى به وليس فيه
 قومة الدفع الى الخارج بخلاف الرجل فانه لصيت المحل فيدفع
 الى الخارج ولذلك قال في البحر وقد يقال ان الدقة بمعنى الدفع
 مصدر اللانزاع اي الذي هو معنى الخرج وبانقضاء اي مدفع
 من عاذا لا سنا وهذا الكلام كله انما يتوجه فيها اذا اريدت
 الدقة خروجه من المص وهو يخرج من ان يكون شهوة او لا
 قال في الشرح واقت خبير بانه مستقفا من قوله عند خرج مني

لانه اصلها مع الطهارة وخروج هذا الذي منها جاذبة مستحقة
 والا اي وان لم يكن تلك الخارج منها مثيرا بالظاهر انه مني المحل بان
 كان ايضا في ذلك لا تقبيل الفسل لعدم وجود سبب المثار فيها
 بل يجب عليها الرض لوجود الخارج الجنس من رجزها لمر الدقة
 بشهوة اي بما يجب الفسل لخرج الكني من القبل اذا كانت
 انقباضه من مقوره لذة وهي في الاصل ميل النفس الى ما
 تريده كما في الرستاقى فلم يركبني خروجه من مقوره معني بالذلة
 كالوا فصل بغير ارجل شيء تقبل ويستقر طر من علم او كانت
 بعد وروى عن علي بسيل المرفق فلا غسل عليه وقال الشافعي
 انزال الذي موجب للفسل كانت عن شهوة او لا واستدل عليه
 بتوطي عليه بسيل انما الاما من الما اي لا يجب الانقباض
 الا من خروج الما وهو ما كان بشهوة ولا وهو قول محمد بن زهر
 كما نقله في صراح البرية وفي الاخيرة وهو محكي ايضا المشايخ
 قال ابن الهام بعد بث الما من الما يحمل على الخرج من شهوة
 لانه الاما لم يركب الذهني اي الما الموهو والذي يبرهه هو الخارج
 عن شهوة كيف درعا ياتي على كثر الناس جميع عمره ولا يبرهنا
 الما بخراد عنها على ان تكون التي يكون عن غير شهوة محمى فان
 غايته رضي الله عنها اخذت في نفسها ياه الشهوة على روي
 ابن المنذر ان الذي هو الما الاعظم الذي منه الشهوة وفيه
 النسا وكذلك عن قتادة وكبرية فلا يتصور مني الا عن خروجه
 من شهوة ولا يستند ايضا بطريق روي لم توجد الشهوة حثيمة
 بل وجدت حكما كختم فانه يجب عليه الفسل اذا لاي الما بل وان
 لم يركب اللذة لانه يمكن ان ادكرها ثم دخل عنها ليعمل النقص
 والنعم

مطلنا وخطا من انيسة ولو قرر الدفت في ما يراها عند انفصاله
من مرقه لو يخرج الى خطية المعتد مين وانه اعلم ولانه ابي يرجع
المني من القبل بشهوة ليس بشرط وهذا بنا على ما رواه ان الله
لا يكون الا في خرج من راس المصن بالشدة عند هـ اي ابي
حينئذ ومحمد ما يحى فلم يشترط الشهوة في المني حال انفصاله
من مرقه ومن المصن يبي كما تقدم في ابي به الفسلي في مخرج
منه في بصره ظهره واستوطر لا بشهوة واما الا نام فبشرط
الشهوة عند انفصاله من مرقه حتى قال بوجوب الفسلي على
من وجبه منه الشهوة عند انفصاله من مرقه وفارقته عند
خروج من ذكره خلافا للثاني ولذا اي ولا خسران من قول
الثاني قال الماتن ولو لم يخرج المني من راس الذكر ذكره
للتشليل لا للتبقيد وكذا في المدة ولو يقال انتساع مخرجها
يتبع عدم استقراره فيها بعد انفصاله من مرقه لا تقدم انه
قد يخرج منها بعد الفسلي ويجب فيه اعادة مرقه اي بالشهوة
وشرطه ان يوصف فلا يجب الفسلي الا اذا زنته الشهوة عند
الا انفصال من المرقه والمصن معا ووجه قوله ان وجوب الفسلي
متعلق بانفصال المني وخروجها بشرط الشهوة عند انفصاله
فبشرطه عند خروجه ولربما ان الجوابه تفصلا الشهوة بالانزال
ولا ووجدت مع الا انفصال مرقها وكان مقتضى هذا ان
حكمها وان لم يخرج كمن لا خلاف في عدم ثبوت الحكم الا بالخروج
فثبتت بذلك الانفصال منها وجه وهو اقوي مما يجزى الاحتياط
واجب وهو العمل بالاقوي من الوجهين فوجبه وادرك في النهاية
البيع الخاتمة من المفضلة لانها ان خرجت من القبل فلا

فلا حاجة لذكره ثم قال واقر ان اذا كانت الاما يبيع ان يكون دفتا
على ما قال ابن عطية لا يضمنه يفت بمعا اي بوقعه فنه
دافت ومنه مدفوق فيا يكره هذا عند انفصاله من مرقه
اذا خلا انه في هذه الحالة يفت ففتبهم بمعا وهذا الذي هو
الملاكم لكلا مرتكبي لرايت عرج عليها فقلت ولذا قال
الشيخ الرضوي وظاهر عبارة انهم اعتبار الدفت عند انفصاله عن
مرقه لا عند انفصاله من المصن ولا استحقاق الدفت في خروجه من مرقه
من الرجل والمرأة بالضرورة والشدة بل هو الواقع والقران اقوي
جدة في ذلك اهو ملخصا واما اسناد ابي الدفت الله اي الى
المرأة اييم بيني كما اسند الى مني الرجل في قوله تعالى خلف
الانشاء المتكدر في الاية من معاد افت الاية اي الحكم بها
فان باقير ما يدعي ان المراد بالمرء مايم ماء الرجل والمرأة وهو
قوله تعالى يخرج من بين الصلب والخراب فيجفل التشليل اي
تخليب ما الرجل المشغل على الدفت لا فمصلحة على المرأة المرقه
عن الدفت فوصفا بوصف احداهما فالمستدلي بها اي الاية في
نسخة به اي بقوله تعالى كالتريستا في حيث قال تعالى لا يخرج
في حاشية على صدر الشريعة وليس اي الدفت فختف با الرجل
كأنه قال تعالى خلفت من ما دافت يخرج من بين الصلب والخراب
اه غير مصيب فانه يخرج على حمله على التخليب ومع الفسلي لا يبيع
به الاستدلال على ابيات الدفت في المرأة فقلت وتام ما في
كل الامور ولا يخرج من الما ففت فانه ذكر سابقا ان الدفت
في غير ظاهر وانه السيد احمد وعمل له بانتساع الحبل والمرء الرجل
فلمصية المستك بطر فغيره في اخر كلامه في الدفت في ما يراها

ح الجنازة على القول الرابع مع ما يتوقع فيه من المفارقة لو اسكت
 ذكره في حال خروج المني لانه ربما يشك به الذكر او يورده او لا
 قوله واستحق فيل يظهر وجهه اذا ما خلفت عن صاحب
 الوقوع فيما يديم فيه شرعا والراجح في تفسير قوله صلى الله عليه
 وسلم اذا لم تستح فاصنع ما بئت ان الشئ الذي لا يستحي
 منه شرعا يفعل لا الذي يستحي منه شرعا ولما لم يمتنع عن الامور
 المباعدة في الشرع فانه لا يمتنع جبا ولا يمتنع به اهو قلت فعلى هذا
 تكون النسخة التي فيها الواضع من النسخة التي فيها الواضع
 اعلم وفي القهستان ولنتا رخانه معنى بالمعزول وتقول
 ابي يوسف فاذا اي مطلقا في الصلاة الماضية والاضمة وفي
 المضمورية شهر للممودي ان المتن في قوله ابي يوسف
 في الصلاة الماضية التي صلاها مع خوف الريبة وعلى قولها
 في صلوات مستقبله لانه من من الريبة قال السياتي والاصل
 انها قولون صحيحان لانه اي قول ابي يوسف ايسر على المسلمين
 قلت ولا سيما في التماس حيث يكون البرد شديدا ولما اكدت
 برده ولا مسخنة له والسفر حيث يتغير وجود الماء قال الشيخ
 الرخمي في كلام الترمذي وما بعده هذا الكلام لا طائل تحت
 لشدة برده وعسر فعله وما يترتب عليه من المفارقة وعند تقدير
 الفصل بعدل الى التيمم وليس في الدين من حرج ولا شك ان في
 امساك الذكر عسر لا يسرها قلت وبهذا الذي ذكره التاليف
 ترة الخلاف وتظهر ايسر فيما نظرت الى امرارة بشهوة قوله النبي
 عن عكاذ بشهوة فاسكت ذكره حتى سكنت شهوته ثم سأل
 بعد ذلك لانه دفعه فعلى هذا الخلاف وفي الجاه فافعل

تنصق وان خرجت من البر فتنصق فينبغي ترجيح وجوب الوقوف
 احتياطا كما قال هنا مع ان المعنى عدم التنصق وانما كان
 الشك هناك كما جاء من الاصل فتعارض الابلل الموجب والوجوب
 لنسائها وبرها في التفرقة فتسا فلما بالاصل الثالث بينت هو
 الظاهر وما هنا جادل عدم الوجود من الوصف وهو لا يقع
 ودليل الوجوب من الاصل وهو نفسه وجوب الموضع المشهور فانه
 في جانب الاغتسال توجب كذا ب الاصل على جانب الوصف وهو
 صحيح لانه دليل الوجوب قد سبقت هنا وهو متناول للمتن على
 ما ذكره على سبيل الشهرة وخروجه من الموضع لا على سبيل الدفق
 والسبق من اسباب الترجيح فتخرج جانب الوجوب لانك ما
 هناك فاقترن الدليلان على سبيل الدافعة فلا يثبت الحكم
 الخاف لنداء امرها بل ينبغي ما كانا على ما كانا ويجوز ان يمتنع
 ابي يوسف فينبغي في ضعف تركه عند قوم كان مشربا بامرارة مندم
 فاحكم في مناهة فلا احسن الشهرة عند انفصال ما له من طهره
 انتمبه واخذ ذكره في يده ولا ينبغي نفسه الشهرة حتى ذهب
 وسكنت شهوته ثم خرج المني وانما فعل ذلك لانه خاف ريبه
 اي ربه واستحى في بعض النسخ باورجه الصواب لان الملام
 على وجود احداهما غيرها غير في البحر والشجر وغيرها قال ابو القاسم
 في بعض النسخ فيعين ان يكون بمعنى او افا ده السيد عكاك في
 المستعني وتقيد به بالضعيف فيفيد ان المتن في قوله ما في
 غيره وبه خرج في البحر عن السراج وانما ينبغي بقوله في الضيق لانه
 ح يودي الى ضرورة عظيمة قال الشيخ الرخمي وهذا اذا لم يكن ان
 يجوز الصلاة او يتيمنه بالمصليين ولا يواضعون من الصلاة

جلده رقيقة يقطع مضغاً في الحنان فحصل ان خنان المراق مستطلي
تحت يخرج البول ويختفج البول مدخل الذكر فاذا فانت
المسفة في الفرج فقد حاذي خناناً فحناها وكفى يقال لموضع
خنان المرأة الخفاف فذكر الحنا بين بطرقتي التخليب وتيد
بالرج لان حركه التلاقي لا يوجب الفسل ولكن ببعضه لوضوح
اذا كان الذكر مستترا ولو لم يجد بلداً خلافاً لمجد كما تقدم وص
احتري عن الجني يعني بما اذا اوج حسنة جني قال في الحنا نسبة
امرأة قالت سي جني يا تيني يا نسوم مرراً واجد في نفسي ما
اجد لوجا معنى روي الما صريحاً وجب لانه اختلام وقد يقال
اذا انزلت وراحت الما صريحاً لا يوجب لانه اختلام وقد يقال
وجوب الفسل من غير انزال لوجود الايلج لانها تعرف انه
يجاهها كما يجني جرحاً ثم يظهر لها الجني في صورة الادوية
اذا ظهر لها في صورة الادوية فلا يشترط في وجوب الاختسال
الانزال وذلك لان الاحكام تداعى الظاهر واحتسب عسفة الادوية
عن ما اذا اوجبت في رويها ذكرها رويها فلا غسل عليها ما نزل
كاسياتي للثبوت كما في الجواهر يجب الفسل عند ايلج قدرها اي
قدر الحسنة من منقطع رويها ولم يبق منه اي من ذكره المقطوع
قدرها اي قدر الحسنة قال في الاشباهم يختلف به اي باليلج
باني وهو دون الحسنة حكم من وجوب غسل وحل بطلت
تلافاً وحصول بولي حلفه ليجاً موثراً وحسن في لايجاً مرام
هو من تحت كلام الاشباه والذي يوجب من مرام التقييد بغير
انه لا يتلف بذلك حكم ويقتى به عند السؤال كما روي السيد
على المقدمي وصاحب الاشباه قد جزم ولا بان للثبوت به

تقبل ان يبول او ينال من غير بنية الذي من غير شهوة بعيد
الاعتسال عند هذا خلافاً له فلم يخرج بنية المكبي بعد البول او
النوم او المشي لا يجب الفسل اجماعاً لانه صدي وليس بيني لان
البول والنوم والمشى يقطع عا دة الشهوة كذا في المصنف قال
في البروق المشي بالليل في الجنب والمالة كذا في التقييد
لان الخطورة والخطيئة لا يكون منها ذلك كما لا يخفى قال
المقدمي وفي خاطري انه عين له اربعون خطوة فليست
وفي الحان بنية يخرج بعد البول ودون مستر ولم يكن مستل
لا يجب الفسل بجر لزمه الفسل قال في البحر وحكمه اي يحل هذا
الكلام وفي نسخة رويها اي يحل كلام الحان بنية من لزوم الفسل
انه وفي نسخة ان رويها مختصة من المسئلة لانه طرية رويها
ويدل عليه تعليل في التخييس بان في حاله انزاله رويها يخرج
ولا انفصال فيما علي وجه الذنن والشهوة وهو اي كحل الذكر
مقتضى صبغة المنعول وفي نسخة يتقيد بهي بنا الفاعل قدسهم
بهم وجوب الفسل بخرجه اي الذي بعد البول يعني ان الماني خارج
بعد البول لا يوجب الفسل الا اذا كان ذكره مستترا وقت البول
فوجب وروي في الفسل عند ايلج حنفية اي الحسنة باق
الختال قال في البحر والتقييد بغير بنية الحسنة اول من التفسير
بالاعتسال انما بين لنتا ولد الايلج في المديور ولان النان بنية في الفرج
محاذاتهما الا لانتعا رويها لان خنان الرجل هو موضع التطهر وهو
ما دون حرق الحسنة وخنان المرأة موضع قطع جلد شهوة تعرف
الميك فوق الفرج وذلك لان مدخل الذكر هو مخرج الماني بالولد
والجني وقت مدخل الذكر يخرج البول كما جليل الرجل وينتهي

جاءني بالفصل ابن عشرين من المئين قاصداً للمدينة فالتفت
 كما يريد بالصلاة فذكرت وتعلم البرجدي ان الصغير يضرب على
 الاغتسال وعن الثاني يجب الفسل على من لم يتركها ولو ما لا
 فلا يروج تفريها على ترك الاغتسال ان كانت مسلمة لا كتابية
 كما تقدم الا فتال عن بعض المتقدمين وصليته لم يتركها
 او لم يتركها او كلاهما صلياً بالاجماع قال في البحر اعلم ان الاجماع
 الاكابر على وجوب الفسل بالجماع وان لم يكن معه انزال فقلت
 وذلك لما خرجنا الحارثي عن ابن هرة قال رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم اذا جلس بين شجرين الا رجع ثم جهرها فقد
 وجب الفسل وعن عابشة رضي الله عنها انها قالت اذا جازى
 الحيات المئات وجب الفسل وقالت فقلت انا ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم نألفنا ولا ما رواه ابي بن كعب عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجل يأتي أهله ثم لا ينزل
 قال فيفسل ذكره ويؤخره واقتى بذلك علي وعثمان وبراء بن
 وبعض الصحابة وفي حديث عتيان مرفوعاً عن النخعي اذا
 اجلس او انطقت فليذكر الوضوء لكل ذلك مسموح بما تقدم وقد
 خرج ابن كعب بان ذلك اعني الا ان لا يات في اول الاسلام
 كما كتبه ذلك عند ابن داود مع ان حديث الماشي المأطوف
 جاء من غير وجهي يعني وجوب الفسل بالردية في النوم اذا لم ينزل
 وهذا الكلام ياتي بل قد مضى الا ان قوله صلى الله عليه وسلم اذا
 جلس بين شجرين ثم جهرها يستعمل الصلوة والمدينة ولا يهره ذهب
 الاثافي عن حماد بن الربيع عن ابي الحسن رضي الله عنه قال
 سفره الا ان ينزل ان وضوء الجانية متوقف على خروجه

حكم وشعر قاصداً بانه ليريد مصر جاهد في كلام الحنفية لكنه
 اخذ من قولهم ابلدج حسنة وقد رهاضهم ان ما دون الحنفية
 غير مرجح للمفسر ومما هي الروايات يعمل بها وفي شرح مسلم
 للمزوي يخاف ان بقي منه دون الحنفية لم يتعلق به شيء من الكلام
 اهوا قال في شرح الرضوي ثم قل لم يتعلق به حكم فنفية انه يات
 بأسرة فاحسنه لا ينبغي ان يكون هو لانه المذكور في خبر النبي ثم
 تنبيه المذاهب في بابها من جملته من رواها في الحنفية
 حل الماطلة فلا تاروجوب الفسل متبدي في كلامهم بالاجماع
 او عقارها بخلاف المباشرة الفاحشة لم تقيد الا بالثبوت
 احد الزوجين الاخر حتى صحت بين الملأ بين وبين كل واحد
 مع انشاز الا يلدج في الصورتين المذكورتين فلا يدخل حكم
 ثنتين الزموني هذه المذكورة والله اعلم في احد سبل ادم
 خرج به المادرج في مخرج نهية كما ياتي وذلك انجب في فلاح
 الا بالانزال او بتقصيرها بصورة ادمية كما يروى في كلام
 الساجي حتى اخترت به عن مالوا يرد في ادمية ميت كما يات
 جامع من سبل سجي مختبره اي عن ذكر من التميز والتملك
 عليهم ما ياتي على الناظر والمفسر ان كانا على مني اي بالفتن
 عائلي من سبل من كانا فاحدها كلاماً اذ لا يجب الاغتسال
 لا في الخارج او في الغيب عن النبي والخبرين كون المأطوف
 كما ياتي في مخرج الفريضة على الاصح دون الارهاق وهو في قوله
 الا حمله في كل حال احدها من هذا او كلاهما مرهضين لانه
 الاغتسال ان كان خطابة التكليف عن المرافعة مرفوع عن رجل
 الا يلدج في كل مخرج المرافعة الحنب من الصلوة حتى يقبض ليريد

به ولا يضر اتحادها وعلى ان الخلاف لما وقع في وجوبه صنف
ادخال الاصبع في الحشفة بالاولى ورجح في الذكر عدم
الرجوع الا بالانزال لان النصف ودفع الفاعل للمفعول
فيقتصر عليه يعني ولا يصل عدم اتحاد الفاعل والمفعول
ولانه اولى من الصغير والمبينة في تصور الداعي والصحيح
عدم الرجوع فيه في ادخال الاصبع فالما يصل ان الصغير ورجوعها
لم يكن الا بيلج سبيلها كما لا نزاع المني لعدم الدعوية اليه
فلم يوجد انزال المني حقيقة ولا تقديرا فلو قلنا بالرجوع
بقبر انزاله كان فيه ترك العمل بالمدينة اصل وهو لا يجوز
فكان هذا مناقرا لاجمادى العلة لا تخصيصا للمنفى بالقياس
انما اوسايتي ببيان اختلاف اصحابنا في الصغير ولا بد على
المقدم في قوله وبيلج حشفة الخ في المشكل فانه لا يحصل
عليه بايلجه ذكره في قبل امرأة او بدو طلقا لجواز ان
يكون امرأة وهذا الاكر منه زايد فيصير كمن ارجع اصغره
المولج فيه وان كان مكلفا لا يجب عليه الفسل ايضا لانه لم
يتحقق ولو حرك الاكر فيه حيث يتحمل ان يكون نوكولا ولا يحصل
ايضا على من جامعته يعني لواجب رجل في الخفي المشكل فلا
غسل عليه لانه لا يبري محل المروج هل هو مخرج حقيقة
او مخرج لجواز ان يكون المفعول انثى او ذكر ذلك والغسل
على الخفي حيث لم يتبين الا بيلج في الفرج وكذا المولج حتى
مشكل في فروج خفي مشكل لجواز ان تكون ارجلها او لم تكن
فلا غسل في جميع هذه المسائل يعني الفاعل والمفعول الا بالانزال
لان الكلام المساق في وجوب الفسل مجرد بيلج الحشفة

المنى ظاهرا او حكما عند كمال سببه وفيما ذكرناه لم يرجح حقيقة
ولا تقدير التقصاف سببه وانما قلنا بهذا الالة ورجحنا
ظاهرها التعارض الاول المأمور الما وصفتها ان الفسل
لا يجب بالانتا الخنا فيه من غير انزال والانتا في اذا جلس
بين شحمها الا بيلج ثم جهدها فقد وجبه الفسل وان لم
ينزل وصفتها عموم وجوب الفسل فيجبوه الحشفة من
غير انزال فسل الصغير والبريه والمبينة فاذا امكن العمل
بها وجب وقال علما والموجب للفسل هو انزال المني
كما افاده الحديث الاول لكن الذي تارة يرجح حقيقة وتارة
حكما عند كمال سببه وهو غيبوبة الحشفة في محل يشترى
عادة مع خفاء خروجه ولو كان في الدبر كمال السبب فلهذا
سبب لخروج المني غالبا كالبيلج في الفسل لا يشترى كرايتها
وحرارة وشهوة حتى ان النسفة اللوطية تزجج على الفسل
يعني رغبة خيرة عن قور لوط لتد على ما لنا في بناثنا من
حت وانك لتعلم ما تريد يعني يجب الفسل لواجب في دبر
غير انما المولج حشفته في دبر نفسه فقد ذكر في المتن خلافا
فقبل الغسل عليه كالبهية ونقله في المنع ولم يقتضيه
قال في البحر وقد قال انه غير صحيح فقال قال في عاين انسان
واتفقوا على وجوب الفسل من الا بيلج في الدبر على الفاعل
والمفعول به اده وجعل الدبر كالبهية بعيد جدا كما لا يخفى
وفي فتح القدير بان في ادخال الاصبع في الدبر خلافا في
اجاب الفسل بغير ذلك انه فروج في البهر كما ترى وجوب الفسل
فيمن ارجع حشفته في دبر نفسه بنا على انه فاعل ومفعول

فلا غسل عليه وكذا الكفن عليه ومثلهم في الميتة وهذا خلاف ما نقله القفال عن الشترخانية اذا غشي عليه فاقا قفوح مذبا او ميبا لا غسل عليه وكذا السكران لو وجد مذبا لا غسل عليه وليس هذا لانهم هو تفرق بين الكفن عليه والسكران في رتبة الكفن فوجب علي السكران دون الكفن عليه فالجواب والتفرق علي قوليها بين النائم وبين السكران والتفرق علي الكفن والمذي لا بد لها من سبب وقد ظهر سبب الكفن في النوم وهو الاختلاف في ذكره لا لادان اليوم ومقتضى الاختلاف في حكم عليه بخلاف السكران لا لادان اليوم ومقتضى الاختلاف في حكم وجبه عليه الغسل وان لم يتذكر الاختلاف فتعال من الحكم بضم فسكون ما يراه الناس من المناجات ثم جعل اسما لايه من الجراح فجحد مصمم نزل اليه غايها الكفن في الجرح والاصل انه اذا استيقظ نزل اليه فلا وجبه ميبا وتذكر الاختلاف وجبه عليه الغسل وكذا الوطاي فلا وجبه ميبا وتذكر الاختلاف في جرح الكفن عليه والى قد يرق بجرقة البدر وبالحوي فيصير كالذي وكذا لو شك في كونه ميبا او عذبا وتذكر الاختلاف وان استيقظ فزني الليل ووجبه ميبا ولو تذكر الاختلاف وجبه ايضه وكذا لو شك في كونه ميبا او عذبا ولم يتذكر الاختلاف وكذا لو شك في كونه ميبا او عذبا وتذكر الاختلاف وكذا لو لم يتذكر اما اذا راى المبلل لم يتذكر الاختلاف ويتيقن انه مذبى لا غسل عليه عند ابي يوسف وبه اخذ خلفه ابن ابي داود والليث وهو اقبس وعندهما يجب وهو لا حوط وعليه القوي

بغير قيد الانزال انا هو في حشفة محققة ولا كذلك في ذكر الكفن لانه يجزم ان يكون لو لا وسيلين محققين ولا كذلك فخرج الكفن لاحتمال كونه جرحا ولو لا بالسيارين الذكر والفرج والا فسيل النايطة من الكفن تحققت وكان لا وقي في التعبير ان يقول لان الكلام في حشفة وخرج محققين وقد بالمشكل لان غير المشكل امر ظاهر لا تخافه باحد الطرفين وكان في امداد الفتاح قلت ويشكل عليه اي على ما مر من عدم وجوب الغسل في الكفن بالمشكل قولهم عامله الكفن بالاضر في احواله وعليه يلزمه الغسل فليتنا مل هو وجبه الغسل عند ربه مراد به العلم ليدخل الاعنى كافي للجهدي وكذا لو استيقظت فور الاختلاف فاحست بدها التبلل ثم قامت واستيقظت حتى جف فلم يترعبيرها ميبا لا يسح التمر بان لا غسل عليها حتى جف فله روية بصر بل في روية علم وراي يستعمل حقيقة في علم باختلاف اهل الفتحة قال وليث انه اكسر من كل شيء كذا في الكفن في القوي شانه بان كونه اجمعي العلم مع حذف احد المعقولين غير محذور عند الجرح واستيقظت كذا المستيقظ فانه في حكم الرجل وكذا الصبي وغيره لاختلاف ولا احتياط الوجوب في جرح يحمي المستيقظ وبه السكران والمفهم عليه بعد افتائها الذي ولا يجب عليها الغسل اتفاقا كما في الفتحة وان تذكر الاختلاف اتفاقا كما في الدر المنبتي ومثلهم في الحاشي المفقوبة وقيد بالذي اشار اليه انه لو راى بعد افتائها ميبا وجبه الغسل باقتنا في سكران ولو افتات السكران فوجد ميبا فعليه الغسل وان وجد عذبا فلا

اضفاراً وان لا يتيقن المذنب لوجوب تذكر الاختلام اول وهذا
عندهم على ما في المصنف من المختلغات لكن في المحط وغيره انه
ولجب ح وانه لا دخل لا نشكال الاله قبل النور يساً من وكل
انتم مسالمة الا تشكوا قبل النور وقول الشيخ اذا علم الله
فيه لفات يسكون الا ان لا وكسرها مع تشديد الياء تخمينها
ولا وليا من شهر رتافا ولو لها الشبر وافصح قال اللدموي
المذنب ولو روي مستند فان لا لم يوجب عا بعد الاول لكن ثم
المذنب ما رقيف لتخرج يخرج عند الملاعبة وعلمية الشهادة
او ذكر الخلاج بلان شهوة ولا تدفق ولا يتعقبه فتور وهو في
النساء اكثر يسمى في جانب النساء قد يفتح العاقل وال
المحبة تقتضي موافقة ما استنبطه الرستائي من الخلاصة
وال هذا ما ال الشيخ الرضائي فتال في قول الماتن او عدل بالي
صورة وطرقه فترى منتهى تحت كونه مذنباً بل يقول القاج
الا اذا علم ثم تعلم في الفتح ولو يتيقن انه مذنب لا يجب اتفاقاً
كن التيقن متعذر مع المؤمر له وكذا قال في الدرر وغيره
ان التفسير والمعلم اولى من التيقن لكثرة اطلاقه على علمية
الظن عند الغمرا المراجعة لتعذر المعنى الحقيقي مع النعم
فهذه ثمانية صور واشكك المستيقن فيها اذا وجد بلان
انه مذنب او روي يعني وله يتذكر الاختلام كما قيد به في
البحر ويتبعه السيد احمد ولو شك في كونه مذنباً او روياً وتذكر
الاختلام وجب كما في البحر والشهر ولو يتيقن انه ووجه وقد كسر
الاختلام فليجب اتفاقاً وكذا اذا لم يتذكر هذه الآية عسى
مسألة في امر الاختلام او استيقظ فوجد بلان في جليله

كما في شرح المنية وعلي قولها جري الماتن لكن في البحر لا يجب
النفس اتفاقاً فيما اذا يتيقن انه روي تذكر الاختلام اولاً او
شك انه مذنب او روي ولم يتذكر الاختلام او يتيقن انه مذنب
ولم يتذكر الاختلام فاذا نقل الاتفاق في المسألة الاجرية
وهو خلاف ما قدمناه عن شرح المنية مع ان صاحب البحر
قال بعد اسطر والفرق ان المتي والمذنب لا بد له من سبب
وقد ظهر في النور تذكر الاول لان النعم مظنة الاختلام
فيقال عليه تجب حمل انه متي رقب بالبر او بالندافا فمتناه
احتياطاً ولو لم يكن السكران والمتمني عليه اه فهذا الكلام الآخر
صريح باجبي بما اذا تيقن انه مذنب ولم يتذكر الاختلام في المستيقن
وهو خلاف ما قدمناه مع انه نقل ثم الاتفاق وهذا هنا لم
يكن خلافاً وقد نقل الاتفاق ايضاً في الشهر ويتبع المحرم وفي
السرارج نقل الاختلاف كما في شرح المنية وكذا البر الملام نقله
عن الحائبي وبسوط شيخ الاسلام فراه زاده والمجيد نقل
عن السيوط وقتاوي القياي والظهوري انه لا يجب الفصل
عند ابي يوسف فيما لو روي مذنباً تذكر الاختلام ام لا قال
فلا كنه عدة روايتي اه ووجه قول ابي يوسف ان الاصل
براة الدمنة فليجب الا يتيقن وهو القياي وهو اخذ
بالاصول لان الشافعي غافل والمذنب قد يرقى بالبر فيصير مثل
المذنب فيجب عليه احتياطاً لان الاحتياط في العبادات
واجب كذا في المحصر قال في الخلاصة ولما نوجب الفصل في المذنب
كن المتي بولي باطالة الدمنة فتصير موصوفة بالذنب ك
حقيقته المذنب اه قال القهستاني وفيه اي في كلام الخلاصة
السكران

بقي فيه شيء وهو ان المني اذا خرج عن شهوة سواها في نوم
او يقظة فانه لا بد منه دفقة وجازية عن راس الذكر ان يكون
البيل ليس الا في راس الذكر دليل ظاهر على انه ليس على سبيل
والنحو محل الاختصاص بسبب هضم الفتاة وان لم يسمع من خارج
الفعل في الصورة المذكورة مشكل جلد في وجود البيل على الفخذ
وتحوله لان الفتاة انه مني يخرج بدفقة وان لم يشمر به على ما
قد رآه اه لا يفرض الفصل فيها ان تذكر اختلافا ولو حصل
مع تذكر الفتاة والاتزال يعني اختلما ورأى في منامه انه جامع
امراة لمدة واحدة في منامه انزالا لولم يفرضه بطلان اجابا
راس الذكر ولا على فخذة ولا على ثوبه وفرشه بطلان اجابا
بين الشيخ ومحمد فان المراتة مثل الرجال في جميع ما تقدمت
المسايل فيها لاحتلت فان رأت الماييني روضة تحاسنه
المسح او المني وتبينت انه مني او عذري او شكت في كونه
منيا وعذريا ومنيا وودي واجب عليها الفصل تذكر ان الام
اوتلا وتبينت انه مني وودي ولم تذكر الاحتلام او
تذكرت في الودي فلا غسل عليها وان احتلت ولم تطل في ذلك
على المذهب لما اخرج الشيخان عن امرئته قالت يا رسول الله
ان الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا اذهب
احتلت قال نعم اذا رأت الماء مني الفتية ابو جعفر انه عالم
يخرج منها من الفرج الداخل يلزمها الفصل في الاحوال
كلها وبه اخذ شمس الابية للمراة وان لم الشهيد وفي الضمان
وهو الاصح وفي المراج وعلمه الفتوي ويؤيد ذلك ايضا ما
اخرجه ابو داود والترمذي وابن عاصم عن عاتبة رضي الله

او على ثوبه ونحوه كما في السراج ولم يذكر حملها فيظن ان كان
ذكره مستثرا قبل النسخ فلا غسل عليه لان الانتساب بسبب
خروج المني هو الا اذا شك في انه مني او عذري كما في البحر فان
وان كان ذكره قبل النسخ كانا فله الفصل في حياط
وهذا الذي ذكره من عدم وجوب الفصل اذا كان الذكر مستثرا
انما هو اذا قام قابجا وقعد المعدم الاستبراء في النوم عادة
كالودي بهر بهلة ساكنة رب يا خففة عند الجمود وصح الجوهري
في الصحاح انه يشتد الياسا وحكي صاحب مطالع الانوار انه
انه بالبال المحجة وهاتان مشاهدات وهو ما ابيح لذكره
يشبه المني في الخيانة وجائزه في الكدورة ولا ريب في كونه
عقيب البيوت اذا كانت الطبيعية مستسكة وعند علي رضي
بيل يخرج قطرة وقطرتين ونحوها واجمع العلماء انه لا غسل
في جرحه في البتة وروى المنان ذكره عند ما رواه لكان في جرحه
الا اذا نام مصحيا لانات الاطحا سبب الاستبراء في النوم
الذي هو سبب الاختلام في غير ما كان في شرح المشي وقال السيد
احمد انه فوضه لمرحلة فبغلب كونه المنان لغيره ولا او
انه مني تذكر حلالا ولا لانات ذكره منتشر قبل النوم ولا او
تذكر حلالا مع شكك انه مني او عذري لا احتلام انه مني روضة
ففيه الفصل قال شمس الابية الخوارق هي في الفسالة يكثر
وقوعها ولانها من عند اي عن حكم هذا النسخ غافلون مع انهم
كثيرا ما يغفلون به قال في شرح المشي الصغير بعد ذكر المسالة
بالتمصيل المذكور ولنا فيه اي كمال ذكرناه في راس ما
الظاهر عدم وجوب الفصل او رعبا ذكره في النسخ الكبير كفي
بقي

الحديث فلا يجب فالشك اه قلت وفيه نظر ما اري منبا على الاش
وكل واحد منهما ينكر الاحتلام ولا يعتبر بان لم يظهر غلظا و
رفعة ولا بياضه ولا صفرة ولم يظهر كونه يقع طولا او عرضا فيد
به لانه لو كانت ايضا غلظا مستطلا فليس لو اصر ارقها
معدودا وعرضا كما في البرازية فلما قلت وهذا لا يتناقض بين
الرجلين اوله لا يثبت حيث لا يعتبر بين ما يربها ولا تذكر معنى كل
منها ينكر الاحتلام اما لو تذكر واحد فقط كانت الوجوب عليه
وحده قرره ابو السمود ولان ما قبلها على ذلك الزايش غيرها
اما اذا نام غيرها وكان التي المرئي باسنا فالظاهر انه لا يجب
النسل على كل منهما بحجتها قال السد احد وهو تقييد حتى
قلت ولو فاما عليه ببلدة كالملة ونسبها فوجدنا ذلك اي
منها طريا خصوصا في ليالي الصيف فالظاهر وجوب النسل
عليها على استناد ذلك البطل اليها ولذا كنت قيد السيد حمد
بالي اياي في فيما قد صاعده وانه اعلم اغتسل اي وجب
النسل عليها احتياطا لا احتمال وجوبه منها كل منهما ومجوز
النسب بينه واليتا من ان لا يجب النسل على واحد منهما لو توقع
الشك قلت وهذا اعتسني من قاعدة اليقين لا يقول بالاشك
ولله اعلم ارجو حشمتكم او قدرها من مطلقها حال كونها
ملقوفة بحقيقة ان وحدلة الخايع ابي مع حرفة النرج وجب
النسل على ابي مع ان لم يدرك لذة الجماع ولا حرفة النرج بان
كانت الحرفة غليظة لا يجب النسل على الاصح وقال بعضهم
يجب النسل مطلقا لانه يبيح موطا وقال بعضهم لا يجب
مطلقا ولا حوط الوجوب اي وجوب النسل في الزوجين بحس

عنهما قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل
يجد البطل ولا يذكر احتلاما قال ينتسل وعن الرجل يرى انه
قد احتلم ولا يجد البطل قال لا يغسل عليه فقال ام سليم لامة
تري ذلك عليها غسل قال نعم انما النساء شقيات الرجال اي
نظاؤهم وامثالهم في الطباع كما نهن شقق منهن ولان حوا
خلقت من آدم كما في النسيابة ولا يغير ما في استاده من عبد
الله بن عمر العري قال ابن معين صرق هرة مرة لا باس
به وقال ابن عدي لا باس به صدوق وحديثه لا يتزل عن
درجة الحسن وهو من اقسام المقبول وقال محمد بن خلاد
ولم يخرج منها مني ان وجدت لذة الا نزل وجب عليها الغسل
احتياطا لا احتمال انه خرج ثم عاد ولان ماها يتزل مت
صدها ابي رجها فلا يكون حظا خلافا لرجال حيث بشرط
الظاهر اني ظاهرا النرج في حمة حقيقة وبه يفتي بعض المشايخ
قال المذنب لا يجوز به هذه الرواية اذ هو المالك لم يقل ان كانت
مستقيمة يجب النسل والا فلا ولا دل اصح كما في شرح المشيخ
ولو وجد بين الزوجين النائيين على فرس واحد وانما السيد
احد بان الاجنبي والاجنبية كذلك قلت ويؤيده فاهما
المذنب وان استيقظ الرجل ولم يقبدها بالزوجين ثم قال
السيد احمد ونظر في ما اذا كانا رجلين او امرأتين والظاهر ان
الحكم واحد في الشيوخ الرجعي بان النسل انما وجب عليها في هذه
الصورة لا في المعتاد بينهما ما يفتي الانزال فعلم من انه وقع
فيها ذلك ثم غلظت بعد النكاح فوجب النسل عليها فلو
كانا اجنبيين لا يغسل علي واحد منهما لعدم التيقن من عليه

ان السبب نفسه المحقق قال انما تقبل ان الشبهة لا ترفع
ما وجب قبل الموت كالجناية ومن قال ان السبب انتفاع
قال لا تقبل لعدم وجوب الفسل قبل الموت وقد صح في الحديث
من باب السريدين ان تقبل فلان نصحي يكون السنن الجني
كالاجني وانما وجب الفسل بالخصه فتكونه تعالى ولا تفرق
حتى يظهر في المخرجين عكسها الزوج الا بالفسل وحده الفسل
لان مالائيم الواجب الابه فهو واجب ولا اخرجه الشيخان من
حديث فاطمة بنت جبريل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال انما اذا اجهلت المحيضة فدعى الصلاة واذا ادبرت فاع
غتسل وصلي وفي رواية فاعسلي غتلك الدم وصلي ولا رجوع
كما تقدم النوراني في شرح المربعين وصاحب البدائع ووافقه مستان
بان وجوب الفسل عند الانتفاع بحول على انتفاع العامة
او التلافة الى البتة وقد بقي في آخر الوقت مقدار التكم من
الاغتسال والخرجة لانه بدوت ذلك لم يعتبر الا انتفاع هذا
فوجت المسئلة اما في الكتابة فالمعتبر نفسه الانتفاع كما على
الا انتفاع على امر في وقت الكل كما في مسوط شيخ الاسلام
وفيها اشتراك الى انه لو انقطع دهر لمبتدأة دون العترة فوق
الثلاث وجب الفسل ولم يجب ثانيا عند العترة كما قال بعض
المتأخرين واجبه بعضهم وتوقف اخرون كما في المسئلة عند انتفاع
نفاس وهو كالخصه كما فصلنا وفيها اشتراك بالاول ولدت
ولم تزد ما يجب الفسل كما قال ابو بصير وبه ازيد بعض المتأخرين
كمن وجب عند ابي بصير وبه ازيد لهم روي عن ابي بصير انتفاع
كما في المحيط وفي البداية ولا نص في النقاس ولا عترة بالرجوع

ونفرض الفسل عند الانتفاع جبريل قال في السراج واختلف المتأخرين
هل يجب الفسل بالانتفاع وجوب الصلاة وبالانتفاع عند
روية الدم السابق فمذهب اكثر وعامة المراقبين بالانتفاع
وروية الدم وهو اختيار القدريري وصاحب الماليني والسيوطي
المع وعند النجاشي يجب لوجوب الصلاة وهو المختار واختاره
المالك في ان الواجب انتفاع الدم لاخر وجه لان عندنا لا يجب انما
يجب عند الانتفاع واستبعاد المصلحة كون الانتفاع مسبا
لان ليس فيه الا الطهارة وهي لا تستوجب الطهارة وانما
يجبها النجاسة ويذهب هذا الاستبعاد بان الانتفاع نفسه
ليس بطهارة وانما الطهر الكال المستمرة عقيبته ولو سلم فالكان
الانتفاع لا بد منه في وجوب الفسل اذ لا فائدة في الفسل بدو
نسبت السببية اليه وان كان السبب في الحقيقة خرج الدم
فالى اصل انهم اختلفوا هل الفسل يجب بخرج الدم لا بشرط
الانتفاع او يجب بنفس الانتفاع فخرج بعضهم انما بان الخوض
اسم لدم مخصوص والجوهر لا يكون سببا للمعنى قال في البحر والمحرف
غير القولين بل بانما يجب بوجوب الصلاة ولا فائدة لهذه
الاختلاف من جهة الاسم فانهم اتفقوا على عدم الاتم قبل
وجوب الصلاة فلا عبرة بما في السراج لو راجع انما بالانتفاع
وعامة المراقبين فانهم وعند النجاشي لا تأثم قلته وقد مر
بان لا وجه لعدم تسليم ما في السراج فانه نقل الخلاف وهو
مصدق فيما نقل لا فائدة فيما يروي وعزلت اثره بظهور النجاشي
وكذلك يظهر فيما استشهدت بتقبل الانتفاع الدم فمن قال

ناقضا وقد انتقض بالبول قلنا عن ذلك اجوبة احداهما قلنا
 فيها به سلس البول فان الودي ينتقض وضوؤه ورن البول
 فانيها فحين توضع عقيب البول قبل خروج الودي يخرج
 الودي فيجب بعد الوضوء ان يشرب الودي لو تصور الانتقاض
 به كايخرج في حقيقة مساجل الاربعة لو كان يقول جوارها
 قال في العناية وفيه ضعف ولها اننا لا نسلم اختصاص الودي
 فيما يخرج بعد البول فقط بل يطلق عليه وعلى ما يخرج بعد
 الاغتسال من الجماع وهو شيء يخرج كايخرج في الكثرة وتيسر
 خطبها ان وجوب الوضوء بالبول لا ينافي خروج البول في
 بعده بل يقع الوضوء اي الودي ومن البول جميعا على الظاهر
 اي ظاهر الودي حتى لو حلف لا يتوضأ من رعا في وضوءه
 ثم بالوكس بان حلف لا يتوضأ من بول فبال ثم رخص
 فتوضأ الوضوء من كل من الحثي فحلفت وكذا لو حلفت
 ان لا تتوضأ من بول او وضوء من غير رخصها رخصت
 فانتسلت زهر منها رخصت وفي كل هذا هذا ظاهر الرواية
 وقال الجرجاني الطهارة من البول دون الثاني مطلقا وقال
 الهندوني انما يجب الجنب كان بال ثم بال فالوضوء الاول
 فان اختلف كان بال ثم رخصت فالوضوء ذكره في الذخيرة
 وقد رخصت في النسخ تسالا لصدي قولي الجرجاني ان الثاني
 الاول انشئت الخ رث فالثاني انما يجب ان لا يتوضأ
 الاصل نعم لم رخصت الا سباب فقطه اضيف ثمرة الى كلها
 كما لو جازها زوج فانزلت وخروج الذي من رخصها ثم في
 حال النزع او قبله حلفت وفقت كان الكل سبابا لا يجان

اجمعهم يجوز ان يكون على خبر في الباب كمن تركوا غسله كتمان
 بالاجماع ويجوز ان يكون بالتياس على دم المني كون كل
 منها وما خا رجاء من الرحم والمذكور في الاصول ان الاجماع
 في كل واحدة لا يتوقف على نص في الاصح وهذا يرجع الى انتظام
 الجنب والنفاس وما قبله اذ به الا اننا انما لا نخرج الجنب
 والا يلج ويرتبة المستيقظ من اضافة الحكم وهو وجوب
 غسل الي الشرط وهو الاغتسال وما قبله الجوارح يخرج
 المستيقظ بعد وقبل المني اي اضافة وجوب الغسل وهذا
 وما قبله من اضافة الخ وليس المراد بالاضافة الاضافة التي
 بل المراد المعنوية وهي الاستناد كما ان اداة المني اي يجب الغسل
 عنده اي عند ما تقدم لا يجب به بل يجب الغسل بوجوب وقوة
 او اداة ما يجب بالحيابة الا بالغسل كطرف ومنه معنى رقة
 تراب ودخول سحابة من الشعر فاول كتاب الطهارة حيث رجع
 هذا القول من الاقوال الاربعية في سبب الوجوب للطهارة
 لنا قريبا اي عند قول المصنف يخرج مني لا يجب الغسل عند
 خروج حدي تقدم ضبطه ومعناه وانما يجب الغسل بوجوب
 لمدينة على رضى الله عنهما قال كنت رجلا مناه فحلفت ان يغسل
 حتى يشق لي طهرتي قال قد كرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
 لو ذكر له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغسل اذ رايت
 المني بالغسل ذكر ترك وضوءه وترك الصلاة فادانته
 فان غسلا خرج ابوداد ولا يجب الغسل بخرج وهي زهر
 لا وضوءه وجب الخ فانه حلفت بالانابة في خروج الودي
 عقيب البول فالوضوء وجب بالبول الساكنة فاقية جعله
 ناقضا

في الميتة تجزئ لا باليد يخرج في المباشرة قال وهذا صريح في عدم
تقصير الرضوء به ما لم يخرج منه شيء ومنه صريح ابن مالك
في شرح الجمع في كتابه ومثله في توفيق العناينة يخرج الوفاة
(وروى في نسخة غير مستقيمة) وهذا محتمل في جميع
وفيها كذا في قوله في الجهر وجوب الغسل بوطيئة مستقيمة
وعده وجوبه مطلقا ويشير إلى ذلك ما في الخلاصة إذا حرم
صبيته لا يحرم معها يجب على الشارع الغسل وإن لم ينزل على
رواية كتاب الكدرد وقال اخرون لا يجب ما لم ينزل والثالثة
التفصيل وهو عدم وجوبه صقيداً بان تقصير صفته بالقول
فذلك على ما في أنه لا يحرم مثلها فلا يجب غسل مجرد الإخراج
فيها وإن غابت الميتة لضعف الداعي وقيل في الشهر عت
السراج والصحيح أنه متى أمكن الإخراج في محل الجائع من الصغيرة
ولم يقصرها في محل جائع مثلها وقد يقال إن مبتدئها لا يدل
على عدمه فالأصح في الغسل في الشهر لا يقول ليس هذا
الكلام فعد إذا كثرت كذا ذلك ولذا قال الوجوه صحت الغسل هل
عليها إلا إذا حصلت لا تتركها وإنها الكلام في أن الغسل هل
يجب بوطيئة الصغيرة حيث لا مانع إلا الصغر فتعلم والصحيح
أنها إن كانت حيث تقصير بالوطيئة لم يجب ولا وجوبها ولا
يقصير الرضوء وإنها ربهذا إلى أن المباشرة العناينة حيث إذا
تتحقق في طائفة من جميع يطلى الجائع ويرجى أن الغسل
يجزئ الإيداج فلا يلزم الغسل إلا إذا علم أنه أصابه شيء
من الماء فإنه يحرم كذا في بعض النظر ويصح أن رطوبة
الفرج ظاهرة عنده أي الإمام يعني فليس ما في التمسك في

الغسل عليها ولا ينبغي ذلك كل علمه مستقلة لأن الأكل
مناه كونه الرضوء بحيث لا تغرد الشريعة هذه الحية بأية
لكل في حال الاجتناع ولا يجب الغسل عند إدخال الصبي
قال في التخصيص رجال دخل الصبي في بوه وهو صبي متعلم
في وجوب الغسل والنقطة والمختار أنه لا يجب الغسل ولا
القبض لأن الأصح ليس إلا للمعاج فصار يجزئ لا خشية
وتحريم أي الأصح كذا كذا ومن وهذا محتمل في قوله فيما تقدم
ادعي ولا يصح محتمل في الحصة وذكر حتى لعدم تحقق كونه ذكراً
لاختلال كونه قولاً إذا كان مستكلاً وذكر صبيته بالتخفيف
من عات بالغسل والشك في القابل للموت وذكر صبيته لا يشترى
قال في السراج ولو لم يصح في فرج امرأة لم يجب عليه الغسل
ووجب عليها أي إذا كانت مكنتها ما المراهقة فيكونها
للأختلاف كما مر وما يلزم من نحو خست كفصة تذهب ويلزم
كيسر من قطع فمجرد ربيح في هذا التماس كذا في الأثر في الدرر
والقول على المختار يعني لا يجب الغسل بالإيداج ما ذكر في الدرر
والقبول إلا إذا حال المرأة أصبحها وأصبح زوجها في قبلها
إذا قصدت الاستمتاع اختار بعضهم وجوب الغسل قبل ذلك
الشبهة فيمن غاب عنه قيام الليل فقام الليل وذا الليل
لعدمها فقد اختلف الترخيص في القبول أبو السمود لا يجب
عند وطئ أي جامع وإن كان في الأصل الدرر بالقدم برحمة
هي ما لا يثبت لها وقبل كل ذلك أربع في بول يحكم في التمسك
وهذا محتمل في قوله فما تقدم في أحد مسيل أو صرا وطئ مست
وهو محتمل في قوله في خير المرمل في خائسة الجائر والإيداج

منها ما بين وللمسا للشعر وصنفها إذا لم ينزل الرجل اللهم الا
ان يقال بوجوبه عليها يعني فان حبها دليل على وجود الانزال
منها لتختلج الولد من المائتين الا انه خفي عنها وقال النسائي
بوجوبه عليه عند حبها وتقيدها وصلت هذا الطريق فيسئل
النسائي سبب اخراجه فخره انما وصلت بغير طهر اذ لو اقاموا
وفيه اي في قولهم بوجوب النسل نظر لان خروج سببها من
فخرجها لانها حلت شرط لوجوب النسل عليها على المتني به وهو
ظاهر الرواية قاله في خزانة الروايات امرأة اعلنت فوجدت
شهرة الانزال او ينزل ماؤها بشهوة عند الملكة عنه ولم يخرج
فعلينا بالنسل وفي الرجل لا يجب ما لم يظهر اهوه وفي النسائي
وكذلك انكر اذا جوصت وسبق الما حتى جعلت من ذلك
لانها لا تحبل الا اذا التزلت لان الولد يخرج من ماؤها
وقال ابو جعفر ان خروج الما هو الفرج يجب ولا فلا وهو
ظاهر الرواية وقال الكليني وبه يوجد ذلك لتولد صلبه
على عليه وسلم اذا كانت الكاكت الكاكة تمنع من خروج الما مع الامر
والنظر لا ينجم الا اذا كانت الكاكت الكاكة تمنع من خروج الما مع الامر
خلاف ذلك لخروج الكيس من ذلك الما كما ان النكاح دليل
فمن تلك الما لا ينزول خصصا وقد ظهر الما وهو كبر دليل
عليه اعني به ولما هو اللانزوم مقام اللانزوم ومن يفرق موافق
الفقه لا يشعده ذلك والله اعلم اذه قلنت ولا كلام لنا في
تختق الا ينزل بعد الحمل وانما هاهنا لانزال بنفسه موجب
لنسل او مقتد بخروج الما الى ظاهر النزع وقد مر في ظاهر
الرواية تعينه به ولم يوجد قاله الكليني في شرح المنية

من غسل الاكر من اجل الرطوبة لها رتقا بل ان اصابته
خاسته او بنا على القول بخاستها عندها فتنبه على الحكم
بالفعل في ذلك لانزال الفصول والشهوة بغير خروج الما بخاستها
وهذا قيل لعدم وجوب النسل فيها فقدم ما عدا وضع
الاصح في الدبر فانه لا شهوة فيه بالكيفية خصوصاً فيجب بينا والموالاة
قلت لا نسلم عدمها فيه بالكيفية خصوصاً فيجب بينا والموالاة
والله اعلم وقال ابن ابي عمير الحارث ولا نال الطبع المسلم ينشأ عن
مثل ذلك فلا يقلم فيه الا بيلاج مقام الانزال بل يدركه
النسل على حقيقته لانزال وفي البرهجة انما انتعاشا لجانسة
بينه وبينها مع نجا ست الحبل وفي المبيته انتعاشا لكره
فتح الطبع استقر لها ثم قال وعدم الوجوب فيها عند قوله
خزانة الاكل والما فيه وغيرها عن محمد وشاذلي الخ لاجل
اه على ما قل هذه الاشياء المعصية به اية بالانزال والحيث
الوجوب عليه اي فيكون وجوب النسل بالانزال وهو موجب
مطلقا سوى كانه مع ايلاج امر لاحيث كانه مع الشهوة في
كما لا يجب غسل على الفاعل والمفعول لولا ان عدله وينبغي
المهرلة وسكون النجاسة البكر والجمل العذاري والمعدرات
كما قال في الصحيح انما ينزل عند نكاحها ينضم المهرلة وسكون النجاسة
وهي الكاكة فانه ما ينسب كونها تنسج النكاح بينا لا يصدق
معنى الايلاج والنجاسات للرجل والدراة وغيرة تنسب لانه
في المهرلة يقال له خضعف والمرد بالبيتا بربها جاوزتها وتقدم
لنا ذلك الا اذا حصلت فوجب عليها النسل لانزالها اي
لتختق فان الولد لا ينمقد الا من الما لان الان العجيج تخلقه



تولد وقيل غسل البيت ستة موكدة فغيبه نظير بعد مثل الاجماع
 اللهم الا ان يكون قول غير معتد به فلا يخرج في اعتقاد الاجماع
 على الصحابة المسلمين حصرهم جريا على القول بانهم الخاطبون
 بغير علة الشريعة ولم يقلوا المخلصين اشارة الى انه لو غسل الصبي
 سقط به الرضوخ ولا نه من المعلوم ان الرجوع بخاصة
 بالمخلصين وهو كفاية حتى لو فعل البعض سقط على الكل
 الا ان الكل دراجعا على كونه فرض كفاية ان لم يسقط
 بالتحقيق اي علمها الوجه المعلوم بالبيت بالتحقيق من
 حوله الموت والتشديد من بهمة وقد تقدم وقال الشاعر
 تسالي قصير ميتة ميتة فدك قد فسرت ان كنت تعلم
 في كان ذا روح فدك ميتة وما الميت الا من الى الجبريل
 اطلعت فمثل السقط اذا استهل صاخلا قال النحوي في ترجيح
 اكثر المسلمين اما الكافر اذا لم يوجد له الولية المسلم فيسقط
 عليه كالخزقة الخمسة من غير ملا حظرة الستة قال في الحي
 وهل يشترط لغسل الميت المسلم والنبية والملا هر انه يشترط
 لاستئاط وجوهه عن الملك ويخرج عليه ان الرقبة يغسل
 فيقول ابي يوسف وفي رواية عن محمد انه ان توفي بعد الاخراج
 من الماء يغسل مرتين ولا فتلاث وعنه يغسل واحدة كما
 في الصحيح قال في البيع ويشكل على قولهم ان النية ليست بالحيث
 بل الاستئاط المفروض عنهم ما في الخا نية ميتة غسل اهلها
 من غير نية اذ هم ذك فانها يغيب ان النية ليست بشرط
 في استئاط الرضوخ عن معتد بهم اي الامانة التي لا يملك اذمانه
 فلا يغسل على المختار وقيل اذا لم يكن صغيرا ولا غسلا بجميع

وقال الميت لا يرث مكنو با على ها مش نسخة في هذا المجلد
 بشر ما لفظه اللهم الا ان يقال قد تحققت هنا ان نزول الموجب
 للغسل كونه خروجه للفرج الخارج او لا مجرد احتمال فلا يارض
 المتيقن وان سلم عدم خروجه هذا المتحقق ففبما احتمال فيه
 الغسل احتياطا بخلاف الاحتلام ونحوه لعدم تحققت له وجه
 اصله فان ترقا ولم ارض فرق اصلا فتأمل هـ فخرج على
 في نومه انه يجامع فانتبه ولم يبرر بل قد خرج منه قد لا يه
 الغسل وان خرج متي وجب احتلام الصبي او النسبة لا اعتد
 الذي به البلوغ واكثر لا على وجه الذقة والشهوة لا يوجب الغسل
 لان الخطاب انا بوجه عقيب الا نزال فهو ساقط على الخطاب
 وكذا اذا كانت الحيض الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب
 في الحيض قال فان ضحكت ولا حرط يجب للغسل فيه الكل
 كذا في شرح المنية احتلام بل قد استيقظ ولم يبرر بل قد مضى
 وعلى صلاة الخمر في نزل النبي عليه الغسل كذا في التفرقة
 ولا يوجب الصلاة وكذا الموالحتم في الصلاة فلم يبرر بل قد مضى
 فانزل لا يبيدها ويغتسل لذكر في التفرقة وفي الكافي في آخر
 الشريد واذا اجنبت المرأة ثم ادركها الحيض فاني شأت
 اغتسلت ولو شأت آخرت حتى تظهر وعندها كثر عليها
 ان تغتسل بها على اصلها ان الكا يعني لها ان تغتسل لان
 في غفلة لها من الحائض هذه الفائدة يوجب ان يرض
 اشارة الى انه ليس بالواجب هذا المصطلح عليه عندنا
 وانما هو بالاجماع الا في الحائض فانه مختلف فيه قال في
 وقيل يغسل في ثيابه كافي في التفرقة وما نقله مستبني من
 قوله

يجب وهو الاصح لينا صفة الجنازة السابعة بعد الاصل
قلت ولك ان تقول لدم زوال تلك الجنازة السابعة
الا سلام فلم يكن له اداء الكفروط بزلها الا به فبعضه
حاشا يدور تأريلا منه من خصوصيات وصف المولود
فتسار بعد الانتطاع على الاصح كما في الشرع لم يثبت
البرهان وعلمه اي وجوب الفصل على من اسلمت بعد
جنتها او فاسها ابن الكال بيتا الحدث الحكمي وعبارته
والختمية ان سبب الرجوع هنا الحدث الحكمي اثنا بت
يخرج الدم الا ان ايجاب الفصل مشروط بانتطاعه فلذلك
نسب الايجاب اليه وهذا الحد كغيره الجنازة الثانية
بسبب الاثقال والا دخال وفيصح عن ذلك ما في لا خيرة
من ان المسافر اذا طهرت من الحيض فتبعت ثم وجد
الا جاز للزوج ان يتبرأ من الكفالات لانها لا يثبت
فقد خرجت من الحيض فلما وجدت الما وجب عليها الفصل
فصارت بمنزلة الجنب وبهذا اظهر ضعف ما في النسخ الذي
ذكره من قال ان الكال لا ينتطاع سببا فاذا انتطع لم يثبت
لا يلزمه الاغتسال اذ وقت الانتطاع كانت كافر وهب
غير ما مودة بالشرع عندنا وصحت اسلمت لم يثبت السبب
وهو الانتطاع جلا في ما اذا جنبت الكافرة ثم اسلمت حيث
يجب عليها الفصل منها لانه لا الجنازة امر مستقر
جنبه بعد الاسلام ولا انتطاع غير مستمر فاقتضى ان يباه
على ان لا يثبت لها بالحيض والمناس حدث حكم مستقر مثل
الجنازة وقد عرفت حال ذلك المبي وقوله وصحت اسلمت لمر

به اثنان في فروع ذكرها في الجنازة والاهل كالسائر قال الحوي
في حاشية الانشاء ولا فرق في ذلك بين ان يجهه رجل او
امراة غير انه اذا كان ذارح محرمة يجهه من غير خيرة
اجنبيا يجهه بالمرقة وكيف بصره عن ذرعية لا حلال ذكره
وافوته فان قيل لمر لا تشتري له جارية للفصل كالختان
قلنا لان شر الجارية المختة بعد موته للمسلم لا ينفذ
اباحه الفصل ولانه لا يملكها وهر هذا لو كان المختة جارية
ملكه بركة ملكه عنها بعد موته ولا يبقى على ملكه لحاجة
الفصل فيها لا ولي ان لا يملك ابتداء بعد الموت لحاجة الفصل
لان القياس سهل من الانتفا فان كان كذلك لا ينفذ الشر
بخلاف حاله لان حيا فيفيد بشر الجارية المختة ان اهرقلت
وبغير فدا لو كانت له علة في حياته وروى بانفسه
اذا مات ارشترى له جارية فتفسله فان اراد يقتصر
في تلك ماله كنية شاة وهذا ليس تصرفا في عيني المال وانما
هو في متعمته فلا يقبل بان تلك الذمير لها يتاخر الي
بعد غسلها لم يعد كالقولي انه لو اوصى بجدته عبده
لزيد ستة صحت فتأمل كل يجب اي بغير الفصل كما صرح
بالشرع في المولى وفي البحر على صف سلم شاة الى التفسير
بعلي اولى من تفسير الكفر بالاسلام جنبا ونظما الجنب يم
الواحد والمعدود والمذكور لم يثبت بمقالها جنب وهم جنب
وهي جنب قال في البحر وقد اختلفت المذاهب في الكافة الاسلام
وهو جنب قبيل لا يجب لانهم غير عا طين بالشرع ولا وجب
بعد الاسلام جارية وهو بركة يتعفن الامام وفي اخري عنه
يجب

وهذا الجواب بعد تسليمه يجعل جوابا عن ما يريد على الفرق بين
الرامة اذا بلغت بالحيف والصبي اذا بلغ بالاختلف ولما بل
ان عمنه لا تقدم ان المختار في الموجب للفصل على الحايض
انها هو الصلاح لا فرق بينهما وقد تقدم ان المراجع فيها
لو استشهدت وهي حايض قبل الاغتلاص غسلها وعند
ذلك ظهر ان السبب هو الحيض وعليه كذلك ينبغي ان
حكما ومن ثم قال في المراجع الصحيح هو الوجوب عليه ايضا
وفي الخاتمة وجوب الفصل في القصور الاربعه او لد
ولم ترد ما يوجب الفصل حينا طال خلاها فانها اذا رجا
عليها الرضو فقط وصح في الامداد تبعا للمفيد اوصايات
كل بدنه خاضعة اوصايات الحيضة بعضها اي جزا من
البدن وخفي مكانها يعني يوجب غسل كل للبدن وادري على
الصورة الاخيرة ان الثوب اذا خفي موضع الخائسة منه فصل
بعضه ولو غير تحيطر فلم ير جمال البدن مثله قاله السيوطي
وقال ابن امير الحاج وبعد بمضمون الغتسا لانه المروضة
ما اذا اوصايت جميع بدنه خاضعة حقيقة اربعة قد مر
من صحة الصلاة وخفي مكانه ولا يخفى ان كلاً منها ليس
خفي فيه فعدة منه ذلك سواه في الاصح راجع لجميع ظاهره
بحر ان الخلاف في صورته البدن ولم يجز في البحر خلافا في
ذلك وادان المخرج الوحي بان الخلافي واقم في كل مسالة من
توله يوجب على الاحياء التي تولى اوصايت كل بدنه خائسة
فيجب تحريكه واحد الا انه من باب ازالة النجاسة ما له
اوصايت بعضه وخفي مكانها فبها فبها فبها فبها فبها فبها

بوجد السبب يوجب عليه ان الى ان ذلك فيها اذا انتقض غيرها
فان قيل يوجب الحيف ثم قلنا لا بد من التوابع هاهنا انهم
والفرقة بينهما حكم ولا شبهة في ان لا يتبيطها بعد انتقاض
بغيرها فلا مرجع تكون محدثا لا واسط بشهر انشيت ان
ها هنا حدا حكما ورا ان انتطاع فمقد هذا التسخير
وانتطاع الكلام والمجد منه الملك العلم اه قال في التسخير
فلم خلافا في وجوب الرضو للصلاة اذا اسلم حدنا او لم
عطى على اسلام اي زكايه الفصل على حدنا وكذا من
ظنت لا بسبب ومن المبرح في الفللم والمجا ربه حشرة
سنت على الكفني به فمقد لا نه كونه بسبب توجه التكليف
عليه من حال المبرح فلم يحتل اراي بعد ه كذا الفصل
وحيث عليه بد خلافا بل يقع الودع في قول لو بلغت
الرامة بجميع وجب الفصل عليها ولا يقال ان التكليف
انما يوجب بعد المبرح وهذه جنايته حصلت قبله وقيل
لو لم يالا حنن لم يجب عليه وان بلغت بالحيف وجب
عليها قال في التسخير ولا معنى للفرق بين هاتين فان كان
اعتبر حال المبرح او ان انتقاد اهلية التكليف به كمال
انتقاد العلة لا يجب عليها وان اعتبر ان توجب كمالا
حتى تحذر ما منها وجب عليها والحيف اما حدث او حجب
حدنا في رتبة حدث الحائض كحائض فوجب ان يتحذر
بالذي اسلم حينا وجب ان السبب في الحيف الا انتطاع
وشبهه عند المبرح لخصه المبرح بانها الحيف لا يثبت
الا انتطاع الا وهي بالنته خلاف الحائض وهي بالنته اه
وهذا

ب

بارواه ابو داود وعن عكرمة ان ناسا من اهل العراق حاروا
 فقالوا يا ابن عباس ان ترى المسلم يوم الجمعة ولها فقال
 لا وكنه طهره ووضئه لمن اغتسل ومن لم يغتسل فليس
 عليه بوجبة وساجنة كيف يدري المسلم كانت الناجية
 بلبسنا الصوف ويملون علي ظهورهم وكان سجدهم
 ضيقا عاريا السقف انما هو عريتي فخرج رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك
 الصوف حتي ثارت منهم رياح حتي اذي بعضهم صفحا فلما
 وجد صلى الله تعالى عليه وسلم تلك الرياح فقال يا ايها
 الناس اذالما كان هذا اليوم فاغسلوا رؤسكم احدكم امثل
 ما يجد من دهنه وطيبه قال ابن عباس ثم جاء الله تعالى
 بالخبر ولمسوا غيب الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدهم
 وزهد بعض الذي كان يؤذي بعضهم صفحا من المرق
 والنفار رحمهم الله تعالى كانوا را ما سقناه من حديث
 ابن عباس وحدثت عابشة رضي الله عنها في مساه
 عند البخاري قالوا بان الامر محمول على العذبة ولفظ
 التوجيه في الحديث محمول على الشيئ شرعا على وجه الذين
 الموكد وهو معنى السجدة اخرج الله في هذا الحديث
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من
 توضا فاحسن الوضوء ثم اتى الجمعة فدنني واستمع وانصت
 غفرل ما بينه وبين الجمعة الا خري وزيادة ثلاثة ايام ومن
 مس الحصى فقد لنا وجبناه اخرج مسلم ايضا مرفيا علي
 الله عليه وسلم الا جرح علي يجر الرصع وهذا مذهب جمهور

وقيل يتسل شيئا من بدنه ولو لم يتحركه لو صلى ثم ظهر خطأ
 يلزمه الاعادة والاصح غسل جسيم بدنه وكذا الحكم في التوب وفي
 الترخا بنية من التوبة والنجاة ووجه ابي المسلم علي كثر
 اتفاق قلت وهو يجازي ما ياتي مما حيث قال المعصوم بذب
 لجنون الا ان يجل الوجب علي انه اي المحض بعد ان اقتص
 راي مينا علي جسده وفضله وهما اسكران اذا اتفاق من
 سكره واليه غلبه كذلك يجمع ذكر في البحر ان السكران اذا
 اتفاق ورأي مديا لا يغسل عليه اتفاقا فن باب اوله اذالم
 يروا الحق عليه فذكره المؤلف بعد في المنع وبات وغراه
 الي غير ذلك قال في الامداد وينبغي ذلك لمن افاق
 من الخا ولا ينافي اسلامه من الخا بة والحيف والنفاس
 ذني لا الاغتسال الا انه صلى الله تعالى عليه وسلم امر بغير
 بن عاصم وتامة بذلك حين اسلم زبلي وفي الاخير نظري
 البخاري انه اغتسل ولم يامره صلى الله تعالى عليه وسلم بان
 امر صلى الله تعالى عليه وسلم بان لا يفر بعد ان كان مريوطا
 باسقاطه اسيرا او بلغ بالسن فندوب ورض لصلوة جمعة
 افادوا لان المسلم الجمعة سنة لا روية الترخي ويوداد
 والشافعي غنى سرة بن جندب قال قال رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم من توضا يوم الجمعة فبها رقت ومن
 اغتسل فافضل قال الترخي حديث حسن حسن صحيح
 وهو فاصح لظاهره وفيه صلى الله تعالى عليه وسلم غسل
 يوم الجمعة راحته علي من حنكم وقوله اذا جاء احدكم الجمعة
 فليغتسل او لانه من قبيل انتم اليكم بانتم اعلمتة بديل

الخلافة ايضاً فيما لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة قال بر فصل
الفضل عند ابي يوسف لا عند الحسن كما في الخلافة والجمعة قال بر فصل
ربما رخص ما في الخلافة في صلب صلاة الجمعة انه اذا اغتسل
قبل الصبح وصلى بذلك الفسل كانت صلاة تدر يغسل عند الحسن
وفي صراج الدراية لو اغتسل بوجع في راسه او ببلية الجمعة استسحب
بالسنة حصول المقصود وهو قطع الوجع او لم يتخلل خلافاً
وينبغي ان لا تحصل السنة عند ابي يوسف لا بشرط ان لا
يتخلل حدث بين الفسل والصلاة والمال في مثل هذا الزمان
تخلل الحدث ولا تحصل السنة عند الحسن ايضاً لكن تغفل في الشراء
عن الخلافة ايضاً لا يبال ايضاً عند الحسن فيجوز ان يكون عند
رويات ان هو وقتل الترسا بني عيا ابي يوسف ان الفسل للبيهم
والصلاة ثم غسل العبد بني قال العيني في شرح الجمع جمل ان يجزى
فيها الخلاف السابق كفي لم يظهر به وقال الترسا في وفيه
اختلاف الحسن وربي يوسف كما في الجمعة وفي البحر الظاهر انه
للاصلا اياهم وذهبت صاحب الدرر الى انه لليوم فقط وذلك
لان السور في غير عام فمندب فيه التنظيف لكل قاذر عليه
صلى ولا كما في الشهر وكفى غسل واحد كمد وصلاة جمعة تجتنب
مع جثته كما في صراج الدراية كما يغسل واحد فرض جثته
وجبت او نفاص وقد وردت ذلك في الفرج وسن الفسل
لاجل احرام الحج او عرة لا اخرجه الترمذي وحسنه عن خارجة
بن زيد بن ثابت بنت عمن ابيه انه راى النبي صلى الله عليه
وسلم يجر لا هلكه واغتسل وهو غسل تنظيف لا تطهر به
فتفصل المراته ولو كانت حائضاً لهذا الاية عم عند فقد الماء

الماء فقط الا بمصار هو المعروف من هذه ما لك والها به
ولم يقل بالوجوب الا اهل الظاهر وانما يبال الفسل انما يبال
في الجمعة لصلاة تقابل بيومها وكذلك لصلاة عيده سببالات
عبد فطرا او صحن هو الصحيح في كل صحتها كما في تحرير الارادة كما ورد
شرح درر الميما المؤلف في مذاهب الائمة الاربية اكد اورد
المصاحفين على طريقة مجمع البحر في مع غايته الذي يواز الاختصار
للمعلامة القوي كوني الخفي وقد ذكر في اخره انه صنفه في نحو ٧٤
رصف ٧٤٦٧ وعليه تشرح للمعلامة محمد السكبري بالشيخ الخاري
سماه عزرا لا فلا ونسرحه المعلامة قاسم وظلر بنا ايضاً وغيره
وهذا عند ابي يوسف ولما عند الحسن فليصورها الظاهر والفضيلة
كذا في كثير من الكتب وفي بعض الكتب كما تنقل في صراج الدراية
ذكر محمد سكان الحسن وتظهر ثرة الاختلاف فيمن لا جهة عليهم
صلح بين له الفسل ام لا وفيمن اغتسل ثم احدث وتوضا في
الجمعة به لا يكون له فضل يغسل الجمعة عند ابي يوسف خلافاً
الحسن وفيمن اغتسل بعد الصلاة قبل الزوب فمندب ابي يوسف
لا وعند الحسن نعم كذا ذكرنا رثا رجوت والمفتول في الخلافة
من باب صلاة الجمعة كراغتسل بعد صلاة الجمعة لا يبيهر
اجا قال في البحر وهو لا ولي فيما يظهر لي لان سبب شريته
هذا الفسل لاجل انزاله الا وساخ من يدين الاضمان للدفن
منها حصول الاذي عند الاجتماع وهذا المعنى لا يحصل الا للفصل
بعد الصلاة والحسن يخبر الله عنه وان كان يقتضي للبيوم لا
للمعدة كفي بشرط ان يقتصر على الصلاة ولا يجرى كحال كفي
بين الفسل والصلاة فعنده وفيه ابي يوسف يعرف وتظهر فائدة
الخلافة

من الحام فلقيني النبي صلى الله عليه وسلم فقال من ابن يام الدراء
 فقلت من الحام فقال والذي نفسي بيده ما من امرأة تصنع
 نيا بها في غير بيت اسرتها الا وهى هائلة لكل ستر بينها وبين
 الرحمن عز وجل في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابي
 هريرة وابي سعيد عند احمد قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليدخل حليته الحام
 وقيل ان كانت الايام عشرة فليبرأ وان كانت دونها فليست
 ولو كانت الايام اقل لاعتن جنانا به رجعت كل كان لانزاله الكعبة
 كما كان الراس كما في القاصصة وازالة النبت وهو الوحيد قال
 شيخنا يميني به جبر الدين الرضوي الظاهر انه لا يبرأ منه الا ليس
 من الامور وما هو من قبيل نخلانز الجسد فلا يكون كما
 الشري حتى يكون له حكم النملة بل التحريم للزوج فيكون من
 قبيل الطبيب فلا يلزمه نعم اذا اراه الزوج ولم يكن فيه عجز
 وجب عليها اطاعته فيه رجعتي وقال السيد احمد وتؤخذ مني
 من كلام الشيخ جبر الدين عدم وجوب تندهن هذا السر وحرقه
 الا سئلته ويحرم بالحدوث الا كبر حسبا لان اوصافا انفسا
 ودخول مسجد لا يخرج ابوداد ومن طريق اقلت عن حصة
 بنت دجاجة عن عائشة قالت قال ابن القطن حديث حسن
 واقلت بنت حليمة العامري روي عنه سفيان الثوري وعبد
 الواحد بن زياد ويؤيد بن عيسى لا يقال فيه مجهول وقال
 الارطقي صالح لا يصلي عبيد ومصلي جارية الا الله ليس
 لها حكم المسجد على الاصح نزع الخلال صدق في الخاتبة لحياته
 ومصلي الجارية لها حكم المسجد عند ادار الصلاة حتى يصح

كان من حرم شغل وزيارته لانها اذا نزلت الرضوخ على الرضوخ او
 لنزول كصلاة الفري والتبريد فينبغي ان لا تكون عليه راحة
 اعلم عليه اي علي الزوج ولو كانت غيبته كما في النسخ لانه لا بد
 منه الا اذا اضرته في نزلته الحناء فتفصل الى المحتاج لها
 للرضوخ والنسل كالشرب كما لا الاحتاج لها في الشرب وهو علم
 اجماعا فليزعمه قال في الظهيرية وهو الظاهر وعلمه في الخاتبة
 بان من المباح الرابضة فيكون عبرة لا اكول والمليح قال في
 البحر ظاهر الاطلاق وهو لا وجه بيني كان عند جنانه او
 جيبا او قفا من غيبته كانت اول وفي انفسا المنعوي وهما يجب
 على الزوج ما لا غنسالك قبل يجب وهو قول ابي الليث وقيل ان
 يجب غيبته كانت او فقير او فقير او فقير او فقير او فقير
 عليه في الاغتسال لان في الخيفه والنفاس وفي جامع المصنفين
 اجرة الحام على الزوج لو غنسالك الجبانة ولو غنسالك الجبانة
 فقوله انما فاجرة الحام عليه يتقضي ظاهرا والاطلاق وهو
 ما قلناه عن الخلاصة وصاحب الشيخ سعد ما نقل عنهما قال وفيه
 علم ان اجرة الحام عليه لا تنع ما لا غنسالك عليه ما ذكره
 الشريحت لصاحب البحر قال السيد احمد وفيه نظر لا بد يكون
 غنسالك الاغتسال في المنزل او في الكنفية من اجرة الحام فلا يطهر
 الا في الملام الا ان يقال ان الغسل في المنزل قد يقيد او يبيس
 لوجوه البراهين ثم هذا النسخ لا يقتضي جواز ذلك الرجل حليته
 في دخول الحام ولا فانه لا يجوز الا فيها اذا استندت الضرورة
 وارجحته دخول الحام بقول طبيب مسلم خاذق ولا تغد خرج
 احمد فافساد رجاله رجال الصحيح عن ام الدرداء قال خرجت
 من

هذه الشرط تخفت الضرورة فيباح له المروءة ينبغي ان يتيم
اذ اقدار عليه وهل يكون يتيما منه وبالكف احتلم في المسجد او
واجبا ويبرقه بين حدث في المسجد وحدث خارجا وضطر اليه
المروءة غير بحر حتى ولو احتلم فيه اي المسجد وشكر الله وسنة
كامرات خرج مسرعاً يتيمجد ارا المسجد ثانياً وخرج حتى يصاحبه
مروءة التيمون ولو كان حدث في المسجد لحق ضرر في دينه او ماله
منبه ولا ولي ان يتوالج عن الخروج رجعت فوجبه بالتيميم
وعليه جلا في الحطافان فلا هرة وجوب التيميم فانه في التيميم
ولا يصح بهذا التيميم لانه يشترط لصحة الصلاة بالتيميم
استباحة عباد مفعومة لا تصح الا بالطهارة وضائهم
كرمة المسجد فلا يصح به فلو استجر المذبحي اذ كره وقت
صلاته يتيم اذ يراها وادان كان المانع من قبل الميا والالا
يبيد والخوف ان كان بوعيد الميلاك من قبله فلو تيميم
وهو في عيدين من قبل المذبح لا يبيد ولا تكرر الا ان وجب له
اي بالمحدث الاكبر تلاوة قرآن ولو بعد المصنعة ولو دون
اية بما يسم به قارئا وذلك قاله الاكبر التيميم بالقرآن ولا
خفا انه بالتيميم كلمة لا بعد قارئا فتسمه بهذا التيميم
المعبد بهر كن لو كانت الكلمة اية كسرة وقت تفلح فخر فخر
عن بعضهم انه ينبغي الحوازا قول وينبغي عدمه في مدحها فان
واضعه فقال اعلم على الختار وهذا عند الكرخي وصح في الحديث
والتحسين وغيرهما ورحمة غير واحد ونسبه في الحديث الب
عامه الشايخ وضع على انه الصحيح كما رواه الترمذي وحسنه
لا يرا الجانب ولكن ايضا شيا من التكرار والكرة في سياق النبي

الاقتداء ان لم تكن المصنوعة مستقلة وليس لها حكم المسجد
على الاصح نزعنا المذبح في حقه المروءة وحصة الدخول للجانب او
رباط هو خاتمة المصنوعة جلي قال السنياد وهو مقدم
اي مخرج خلوتهم للذكر ويكلام ابن ورافعنا انه تعالى به
ما يفيده انما بالانكاف فانه قال الخنف في المنة التفتيح الخاف
الطرية المنيعة ومنه سميت الرواية التي بسكنها صنفه اربع
الانكاف لتفتيحهم على انقسام بالشرط التي يلتزمها في طلبة
ويتولدت فيها التفتيح غاب عن المصنوعة نفي نفي الا اهل
الخراف وهو مصنف ام ومدرسة ذكره المصنف في المنة في قوله
في الخنف وقيل الرواية ان في وقف التفتيح المذبحية اذ لم
يجع اهل الناس عن الصلاة فيها ولو لم يكونوا من اهل
المدرسة لزم مسجد قال الشيخ ارحمي يعني اذا جرت عادة الناس
بدخول مدرسة او رباط لاجل الصلاة وبطلون من غير كعب
ولا غيرهم اهل المدرسة والرباط ذلك بهر دليل على انه مشروط
ذلك في اصل وضعه فيكون له حكم المسجد اه وفتا المسجلين
حكم المسجد في جرائنا لاقتداء ان لم تتصل المصنوعة لا تخرج منه
دخول مدرسته دخول المسجد لكن به للدلالة الاكبر مطلقا قال
مالك ايضا وقال المذبحي وابن المنذر يجوز له الكعبة مطلقا
اولا ولو ركب عليه للعبور اي المروءة دون الكعبة خلافا لما في
فالحا لا دخول للميول لا للملك وقالا جديوز لسالكات لث
توقف الا لا يفرق بين البيت والحدوث بالحدوث الاكبر
بان كان طريقة المسجد وكما بان بينه ولا يمكن تحريمه بل بانه
ولا يبعد حكمه في غيره ولا يمكنه الاغتسال به فيحمله
هذه

للافتتاح أو قصد التعليم وكان المعلم حاضرا وجنبا ولئن كان
كلمة قيد في الخلاصة بما إذا أئب من قصد قراءة القرآن في شهر
جئت فيه بأنه إذا كان بقصد التعليم لا يتعبد بالحكمة الواحدة
وتنقل عن الزهري أنه وغيره وأما حاشية المعلمة فينبغي لها أن
تسلم الصبغات كقوله كثر وتقطع بين المعلمين على قول آخر في
قولها الطحاوية فلم يشمت أيتها أه ولا يعني أن الكرخي مع
مادون الأتية وهو صاقي على الكلمة وإن جرح على التعليم دون
قصد القرآن فلا يتعبد بالحكمة ثم قيد في كثير من الكتب بالحكمة
المعلمة معاملة بالضرورة مع امتداد الحكيمة وظاهره عدم جواز
الجنب الكرخي واختلاف المتأخرين في تعليل الحكماء الجنب ولا يصح
أنه إن باس به أن كان يلقن كلمة كثر علم كين من قصد أن يقرأ
أيتها فأمته أه ولا ولي ولم يكن من قصد قراءة القرآن كذا يعني
أه حل في الأصح لكنه خالف الأول كما يوجد من عبارة الخلاصة
حيث عبر بالباس حتى وقصد بالتأخير المتأخر في صلاة الجنازة
كما هو إفراد بهند أن القرآن يخرج عن الترانيم بالقصد إذا كان
في غير محل القراءة لأن قراءة القرآن في صلاة الجنازة يكون مع أنه
لو قصد بها التنا في الجنازة كانت لنا ولم نبغ قرأنا فلا يكون في
الاستباه من التأعدة الأولى أن المأموم إذا قرأ التناخ في صلاة
الجنازة بمنية الذكر لا يحرمها وهو مبرر منه لو قرأها بقصد التأعدة
يجوز به صرح في المروا لجية فليس المراد من الكثرة الكراهة التي عي
فانهم قد يطلعون في الكثرة ويجوز أن يكون الكثرة التي هي تارة لا إذا
قصد المصل الصلاة إلى صلاة فاقصد التنا فاقها حتى به هذجون
سواء قصد بقدره أن العزيمة لو كانت صغيرة للقرآن كان ينبغي

ثم وعلمه أيضا بأن المعنى من التنا لتعليم القرآن وحاشية
حرمة وهذا لا يوجب الفصل بين التعليل والكثير فيكون ذلك
كله بشرط قصد التأعدة وإباح الطحاوية مادون الأتية في
وصح في الخلاصة ونسبه الزهري لذلك قال في البحر في خلاصه
أن التصحيح قد اختلف والذي ينبغي ترجيح القول بالفتح أه
لما ربه أنه لا يقطعي عن على رضه أنه عند قول أن قرأ القرآن بالم
بصر أحدكم جنبا فإذا صاقل ولا حرجا ولحداد أنه لا يملك
يقول أن ما حرجي على المساء عند الكلام من أية تفسير قد يعني
عنه نحو تنظروا لم يولد وقد علم بقصد أه أي بقصد أن يلقنه
فلو قصد الدعاء أي فيما يجتهد في هذا الصراط المستقيم
اتنا في الدنيا حسنة الآية قال في البيروق قراءة التناخ على وجه
الدعاء ويسمى عافيه معني الدعاء ولم يرد القراءة لا بأس به ومن
الناية أنه إن شاء وأختاره للمؤلفين لكن قالوا / استمعوني أنا
لا انتمي به وإن روي عن الإمام واستظهره صاحب البحر في
على التناخ ووجهه أنه لم يزل قرا التناخ وصفي مجزأ حتى أنه
جلا في نحو الخمد قال في له كونه قرأنا في أن كل من لا يجزأ من آخر
من التناخ فالتقدم ثم فلا هو تقييد صاحب البيروق باليدان
من التناخ فالتقدم ثم فلا هو تقييد صاحب البيروق باليدان
التي فيها معني الدعاء فيكون أن غاييس كذلك كسورة الحج لرب
لا يعجز فيها بقصد غير التناخ كذا في لم التصحيح به في خلاصه
أن التناخ التناخية التي يأتى فيها التناخية كذا قال صاحب التناخ
الزور ولا خلاف في جواز التناخية كذا قال صاحب التناخ
أمري يقول بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله في افتتاح الدعاء
أو افتتاح سبيل السفينة بسم الله الرحمن الرحيم وأمرها وكل ذلك يصلح
للافتتاح



بأبعده من قول المصنف وبالأصغر من مصنف فان ذلك
 يعني عند قول السيد واحد وفيه انه لا يفترض بالتأخير في التعميم
 لرفع عنه في مركزه وهو ما قبله وهو قوله قرآن بقصد
 تساقطه من شرح الترخيب في الخ فليكن في الشرح التي شرح
 عليها ولا كما في المصنف انما استقطلا في ذكره في الجنب بعين
 المسعى وما قبله مع ان المسن ذكره فيما بعد في مريم اي بالكد
 مطلقا لا بصغرا ولا كبيرا صرح به ابن امير الحاج في بعد الجباب
 قال ولا ظهر ما في فيه من الحديث الا كبيرا لا صغرا ولا كما في المسن
 ان يحكم بما بعده لطراف لما في الصحيحين انه صلى الله تعالى
 عليه وسلم قال لما بينة رضي الله عنها بسرفه افترق ما بقي
 الحاج غير ان لا نظروني بالبيت حتي تقتسلي فسمعت عن ابي
 الطهارة فيه لا كذا فينا يحصل بدخول المسحوق ذلك لانها
 لو كانت بعد ما دخلت المسحوق عليها بالطراف ولو بعد
 شروط او شروطا وحرم مكثها فيه فلو فعلت كما ننت عاصية
 ما قبله او تخلف به من احرامها الطراف الزاوية وغيرها بدلة
 كطواف الجنب ولو لم يكن ثم مسجد حرم عليها الطراف وقابل
 ان يقول بان الحراما لا يترك النرض لا يترك الوجه
 اذ يشكر فيلزم كراهة التحريم وهذا يحرم بالكفاية ويحرم به
 اي بالاكثر وبالأصغر اذ لم يمنع ضرورة ولا يجوز بل في حد
 كان كخوف عليه من غرق او خوف او خوفه كما في الجنب في
 مصنف ولو كان مكتوبا بالفاصلة اجاعا هو للشيخ كما في
 انه اذا عند الامام فقام هو واجا عندها فتعافت خراف
 الصلاة به في حق من لا يجنس المربية واطلعت فستحل الكون

عد لم يخرج الناحية اذا قرأها في الصلاة بنسبة المناقبة فصول علي
 انها يجوز في وجاها عن ذلك بقوله لا ينزلها اي المناقبة وان
 قرئت بنسبة المناقبة وقعت في محلها فلا يغير حكمها الذي هو
 هيئة الصلاة او جزاءها بقصد اي المناقبة كما في الحاج اذا قرأ من
 عرفات وطواف المقدم فانه يقع للركن لا في محله ولا يخرج بينة
 عن كونه ذلك وان يقع عاملا به بل في طواف ذلك محله شعر
 اختلاف في جزاها بنسبة المناقبة عن التزاة في الصلاة مطلقا
 امر يقيد بالركعتين الاوليتين فالسراج الهندي نقل في شرح
 الاخير وقال حتى لم يزل في الاوليتين فتزاة في الاخيرين بنسبة
 الدعاء يجوز ولم يقيد في النسخة ذلك قال في البحر لا شك
 ان الاخيرين عز التزاة المرفوعة فان التزاة فرض في ركعتي
 غير عيني وان كانت في غيرهما في الاوليتين ولا يجب في الثانية
 خلافا فيما اذا قرأ التاجعة بقصد الدعاء في شرح شيخنا
 الحارثي منها لا تجزي عن التزاة وهو جرح بالحد مطلقا
 من مصنف لما روي الحاكم في المستدرج عن حكيم بن حزام
 قال لا يفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النبي قال لا
 تحس التراتل الا طلعت طاهرو وقدموا البيت في قولنا في الجنب
 الا المظهر وروى في المظهر من المصنف انما هو التراتل الغير المشرح
 لنظر انما المشرح فيسئل الرطب عنه بالنظر هل يجوز في المشرح
 ان يجسه المحدث او ينيله الجنب اجاب فيه بتردد ولا ينبغي له
 فيما ادخله في ركعتي ولا في ركعتي الا في ركعتي اجاعا في شرح
 مختصر رسول النبي ابي حبيب للمصنف وانما كان هذا فيما ذكره
 من باب اولي وجاهاها هو مستدرك اي مذكرك بالاعتراض
 جامع

كالقنوت لا يتبع قراءة ولا مسه فالمنسوخ من بقية الكتب
اولى كنى بشكل عليه ما ياتي من قوله ويكره لقرأة توراة
وانجيل وزبور لانه الملك كلام الله وما بدل غير مصنف مع
ان المس اغلظ من القرأة والظاهر ان في المس اختلاف
منهم من اعتبر كونه كلام الله تعالى ولو منسوخا فخر قرأة
القرآن وما نسخته تلاوته منه لا لقنوت والتوراة والانجيل
اذ ما بدل غير مصنف ونسخ التلاوة والاحكام لا يخلو كذا
كلام الله تعالى اذ بعد تحققت كونها كتابا لا يخلو ان تكون غير
كلامه فاذا حرر تلك تركا جزء به في المصنف نفسه بالاولى
اذ المس يقع منه المحدث مطلقا والتلاوة وانما يقع منها من
به المحدث الا كبر فقط ويؤيده ما في المصنف ولا يجد التوراة
والانجيل وكتب التفسير ومنهم من لم ير المنسوخ قرأنا حصرا
بعد حصول التبدل فيه وانما تثبت كونه توراة ونحوها
حيث لا نزاع في تملكه بخلاف التران فانما جاز المس والله اعلم
الا بخل في خلاف غير مستور قال في المهرين مصنف مشرك جزاه
مستور وبعضها ان بعض من الشيعة وليست به بيتا كما اردنا اني
المنفصل عنه كالزبطه ونحوها جدا كما ذكره غيره قال في السراج
وعليه المنوي وصح في ايدائه وغيرها قيل المراد بالكتاب
الجلد الذي عليه ولزمه زبانه واختاره ابن مالك وقال في الخط
والكافي وهو الاصح كمن تعقيد الترنيد اني بانه خلافا للمعتمد
وفي رسم المصنف اذا اختلفا التصحيح فالأخذ بلغظ القنوت
اكد من الاصح وقال ابن امير الحاج والصحيح الخلاف هو
المنفصل من المصحف وانما المتصل به فهو صحيح فكل من مسه

غيره كالسماض الخالي عن الكتاب لانه تابع للسماض ونحوه
البيان وقال بعض مشايخنا المعتبر حقيقته المكتوب حتى ان
منه الجلد ومن مواضع البيان لا يكره لانه لا يحس التران
وهذا اقرب الي القياس وبلغ ترتيب الي المتكلمين ثم المصحف
مثلث الميم والضم فيه اشهر علم علي جملة الكلام المخطئ
انما ثبت بالوجه علي بنينا صلى الله عليه وسلم المنفصل الذي
كلام الله تعالى التنسيه القليم بذاته وانما سمى به لانه احسن
ابي جمع فيه الصالحين وزوي ابن وهب في الجامع ان اول من
سمى المصحف مصنفه عثمان بن مسعود اخو عبد الله بن
كاد في شرح المنسية لابن امير الحاج اوهما فيه وتقييده
بالاية لعله بناء على قول الطحاوي وما علي المعتمد الذي هو
قول الكرخي من امشاج قرأة الانجيل وما ذكرها الحسن في بني
ان يكون المس كذلك وتقييده في ايدائه بالسورة اتفاق
كدره وحدا كمن لا يجزم فيها الا موضع الكتاب فزقنا بينا خلافا
وبن المصحف علي صححي وهل من نحو التوراة لا الانجيل
الزبور كذلك ظاهر كلامهم لان قال في المهرين لم يزل كلامهم حصر
من باقي الكتب كالتوراة ونحوها وظاهر استدلالهم بالاية
اعني قوله تعالى لا يجزمه الا المظهر بنينا علي ان الخلفه
للقرات تقتضي اختصاص المنع به اهر والكتب كلها منسوخة
بالقرآن تلاوة وكما قال صلى الله عليه وسلم لو كان موسى
في زماننا ما رسمه الا انما عني وبعد نسخها لا تشبه ترانها ولا
كلام الله فلا يبيح لها ان يطبق الا لالتزان بشرط الاتقان
بها المسادة ولا مسادة هنا ولذا كان المنسوخ من القرات
كالقنوت

اي الى التران يجنب وجا يضي ونفس لان الدليل انما منع ليس
ولا ان الحان لا تخلو لبيت فلا يجوز النظر لكن تقدم ما يبيد
ان الحان لا تخلو لبيت ولكن بسقط غسلا المحرر وكان ينبغي ان
يقول ان لا يظن نظره بالنظر في الاثارة اذ هي رسيه رسيه
انواع الاثر من تسبيح وتحميد وتبليغ وتكبير وصلاته على
البي صلي الله عليه وسلم وهو قوله وصلاة لا تستحق له
لا يكون تحريما ولا فالرؤى لطلق الاثر من دون وتكره خلافه
الاول وهو ان خلافه الاول مرجع كراهته التثنية وتكره في
النهر وقال في البحر ان تترك المنسوب لا يوجب الكراهية مطلقا
منع قال السيد احد وقد يقال ان كراهته التثنية لا ينافي
في مقابل لو كره وما خلافه الا في فلا كراهية فيه اذ لا
ولا يكون مسمى صهي لمعناه وروح فيه قرآن ولا باس بدقه
البي اي دفع ابحاث التطهر المعنى او اللوح الي الهي المسمى
جلى قال السيد احد وهذا صريح في ان دفعه للمحدثات الناحية
نهر ظاهر ولو كان مسلما وطلبه اي المذكور ومن المعنى واللوح
منه اي من الصبي المضروقة لان في تكليفه الصبي فان لم يرض
حرج عليهم وفي ما خبرهم الي البلوغ لتبديل حفظ التران و
التعليم تلقينا مشاق مع اثم غير خيا طيبا بالطهارة فانه ارد
بها خلاصا واعتبارا فلا جرح ان نصفا صيحات علي انه لا يح
وصاحب الهداية والحيطة وغيرهما انه الصحيح ذكره ابن ابي
الحاج اذ كان في الصبي بعد التمييز قبل البلوغ كالنفس
في كبره في شدة التناهي والاحتياط لا يزيل ويصدها تحريم الاثا
فان الحفظ في كبره كالنفس في الاثا قال ابن ابي الحري هذا

مسائل التران ولم يرد ان يخل في بين المعنى بالاذكر والمتصل لا الاثر
الا بشرط واختلف في مسه بالكم وفي الحديث لا يكون مسه بالكم
عند الجمهور واختلفا في الكافي وفي الهداية ويكره مسه بالكم
هو الصحيح لا يتابع له اهو وفي الخلاصة من فصل القراءة
ويكره عامة مشايخنا قال في البحر فهو معارض لما في الحديث
نكاحه الاول في الدنيا يستحق المراء من اكثره كراهية التكرار قال
لي بعض الاخوان هل يجوز مسه المعنى بعد بل هو لا مسه
علي عتقه قلت لا اعلم فيه مستقولا والذي يظهر انه فان كان
بظرفه وهو يتحرك بحركة ينبغي ان لا يجوز ان كان لا يتحرك
بحركة لا اعتبارا به اذ في الاول تابعا لدروف الاثا في قال
فيما صلي وعليه عامة بطرنا نجاسة مافته ان كان الناه
وهو يتحرك لا يجوز ولا يجوز اعتبارا له علي ما ذكرنا اه آو
بصرفه ينبغي قال في المشية ولا يجوز خذره في مسه سمعة
من التران الا بصرة قال الحلبي هذا بناء علي ما قدمنا
كان لا يستوي علي دراهم سورة الاخلاص والا فالحكم كركي
اذ كانت عليه اية فافته فلا يتنازل الا بصرة فانه لا يصل
ان الصرة بمنزلة الانلا في المختار في وجعل كلبه اي المعنى او كركي
الذي فيه الاثا يبعد لعدم جد في المس عليه واختلفوا في
مسه فغير اعتنا الطهارة في اذا كان محدثا بالحديث الاثا
اذ لا اعتنا كركي في الاثا كركي طهارة وفي مسه بالتغسل في
في قال بجزي الحدث اجازة ذلك ومن قال لا يتبرئ من كركي
الاعتناء في الاثا بعد المصرفة في قال بالانجزي اجازة من قال
لا يمنع وللصالح لان الصحيح عدم التجزي ولا يكره النظر اليه

لا ثبوتها من غير بيان عن حسن المحقق في الكفاية حسن لانه يكتب
 بقلمه وهو في يده وهو صورة المسحوق قال وتولد وان كانا
 لا يقران معناه ان كتابنا القرآن الواقع في بعض الكتب من القف
 وغيره وان كان لا يقرأ يكتب حال الكفاية ولا يضع عليها الا
 الصحيح عدم جواز حسن المكتوب والحال عن الكفاية قال وتولد
 ابي الليث وان كان ما دونه الاية تنقص على امتناع مس
 الاية وما دونها وهو المتعدد خلافا لما اشار اليه الطحاوي
 وقال قاضي خاين ومثاني خاين اخذوا بتولد محمد وهو حوط ورا
 انهم مشايخ بخاري على ما في الاخير فافاد الشيخ الرجعي بان
 المشايخ حملوا قول محمد على الوجوب وكرهه الكفاية وهم اعرف
 برأيه وفي البرجدي وعكسه الخ لا في الظهيرية فتألول الكبره
 عند الانبياء خلافا لمحمد وينبغي ان يقال في ترجيح بين قوليهما
 ان وضع على الصحيح او المخرج ما يحيل بينهما يعني به يوجد
 بقول الثاني لانه لم يسم المكتوبة ولا الكتابية ولا بان لم
 يدل بينهما وبين يده حائل فيؤخذ بقول الثالث لانه اقدم
 بسم المكتوب فقدم الكتاب قال الحلبي ومخلصه ان لم يسم
 ان الكفاية بسم ولم يأخذ بقول محمد بل منع ذلك لسبب الصحيح
 يعني ويكره لخرقة تفرقة والتجديد والبرهان الكل كلامهم
 ولا يقال ان التفرقة لا يجوزها لم يتبعها على اصلها فغير يردل
 منه ذلك سبب كبير كما خبر به الصادق المصدوق وذلك يقتضي
 عدم بقاء رسمها فليجوز تفرقة لا فاقول ما يدل غير مبني
 يعني في الاصل انه كلام الله وذلك متيقن وحصول الشك في
 بضمه يكون منسجدا لا باليقين لا يزيل بالشك وكذلك جزم

حديث اخر جازع البيرقي في المدخل لكن بالنظر العلم في الصغر
 كالمتن في الجرح والاشد نقطه لنفسه شمس
 ارا في نسخي ما نقلت في الكبره ولست بناس ما نقلت في الصغر
 وما انعم انما تعلم في انسابه وما العلم الا بالتعلم في الكبر
 وما العلم بعد السبب الاقصد اذا قلب المراد السمع والبصر
 لا فائدة الا في العلم بالانساب لا بهر فيه السمع المستشفي في جرح
 ولا يكره كتابه خزائن والمجال ان الصحيحه التي يكتب فيها
 القرآن او الملوحة الذي يكتب فيه موضع على الارض قال السيد
 احمد بن محمد انه لا يحتاج لموضع على الارض اذ حمله ووضع
 به على غير المكتوب منه لا يحرم هو قلت هذا بنا على قد يناه
 من غايته البنيان عاقله قال في اخر مخالفة والملح اقرب الي
 التحليل ولذا قال الشيخ الرجعي الصحيح عدم جواز حسن ما فيه
 التواتر سواء حسن موضع الكتابية او لسانيا حسن الفصل والاصل
 ان الصورة التي اشار اليها الملائكة مشي عليها في الخلاصة بعدم
 الكراهة من غير بيان خلافي وفي الفتوح وهو لا يقتضي ان الصحيح
 اذا كانت على الارض لان سرها بالعلم وهو واسطة منفصلة
 فكان كقول منفصل الا ان يحسن بيده اهر عند الثاني خلافا
 لمحمد بن يحيى الله عنه فان عذبه يكره لان كتب الحروف يجري
 التزاور كما في الدور وفي فتاوي ابي الليث الحنب لا يكتب الاثران
 وان كانت الصحيحه على الارض ولا يضع يده عليها وان كان
 ما دونه الاية وكل ذلك الشيخ الرجعي بان الكفاية بسم
 وتولد عن فتاوي اهل مصر فتدويره الحنف والحال ايضا ان يكتب
 الكتاب الذي في بعضه مسطوره اية من الترات وان كان لا يقرآن

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اعوذ بالله من غضب الله
وعقبي رسول الله رضى الله ربه وبال لا سلمه وينا وحيد رضى
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده
لو بداكم موسى فأتبعوه وتركتموني لصلبكم عن سوا السبل
ولو كانت جبالاً ذرى بغير قبلى لتسبى الله فلا حجة لى الله
فى هذه المسألة لأن ما جرت أرائى عن تلو وتة مطلقاً لها
كان التالى ولا فلا مناسبة تذكره فى هذا الموضع فتنبه ولا يقال
أن ما لم يبدل ذكره من الأذى والجنب يجوز له التكرار فى التمسك
حيث لم يتخير الباقى بعد التنبه بل بعد أن يكون ذكره مع أن
الأذى لم يمنع أن يقع من أتيا منها مطلقاً وهذا منع منه فلا
يكون ذكره وإداهه اعلم لا يكره قراءة فتوت قال فى الدرر لا يكره
الأدعية وفى الشهر به بجى وفى الزيلعى وهو ظاهر الرأى
وكبرها كحد قال فى الحيط لا نلر شبهة الزمان لا تختل فى الحياتة
فمدانه من الزمان لم لا وفرت شبهة أه وفى الظهيرتة لأن
أيناً رضى الله عنه جعل دعا الفتوت سورتين من القرآن من
اوله إلى الأمام ياك نبيد مسروق وصف هنا إلى آخره كنى المفتوي
على ظاهر الذهب لا نلر شبه بقران أه وشك فى التناوى الكبري
فبجى مطلقاً قال السيد جد رضى وظاهر القول أن ما فى الجبال كراهة
التي من نظر إلى قرآنية وعلمى القول الأول كراهة التتمة فابته
ولا يكره الكبر أى الجنب قبل اغتساله ولا يكره لى شراب كان
عسلاً وما أولنا بعد غسل يدي أو ثم لافى الحانية الجنب إذا
أراد أن يأكل ويشرب فالمستحب أن يغسل يديه وفاه وأن تركه
لأبسن به وهذا أيضاً يفتى أنه لو لم يغسل فاه وبه كان مكرها

السبب في ترجيح الجمع بالمرقة ونقل في المنع عن الظهيرتة قال لا
يسبى إلى الجنب ولا جنباً أن يرا التزارة ولا تجيل كذا روى عن
محمد والظاهر لا نلر هذه الرواية قال رضى الله عنه وبه يفتى
مخ قلت ولا يخفى أن حكماً يكونها قراءة لا تجيل لا يتم إلا
بأسناد صحيح فيقول إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه توريه أو
أجيل وذلك صمد ولا يمكن لنا أن نصدى بأكنا رضى الله
في دعواهم ذلك الكذب ولا فتر جيلت فيهم كما أخبرنا الله تعالى
بأحلام وقد أخبرنا من لا ينطق عن الهوى بأنهم غير رادى
فلو صدقناهم يكون ذلك تورية حصل الشك فيما نرى بعد
التنبه على إذا التمسك بل صيتين فلا ترة على الجنب والخاص
الأدبيل ولم يتر فى هذه الكتب ولا تجب التنظيم إلا فيما احتفت
كونه كلام الله تعالى وهو هنا مستغ وقد صح فى الخلاصة عدم
أكراهة واختاره الشيخ عبد الفتى النابسى ولذلك صرحنا
الحكمة فى الزمان يبدل وذلك غير مسلم لما سبب من قول الش
وما بدل غير صحتي وكذلك ما يفتى ولحق من صاحبه الشهر
جيشة جرة معتاد قراءة بالمبيد من التزارة مع تجزيه لى
والسبب اعطاف من التلاوة ولما من المحدث عن المسدوث
تلاوة من يقول بحرمة تلاوة مطلقاً على ظاهره وحديث مطلقاً
ولذلك ما أخرجه الأربعة عن جابر بن عمر أنهما كانا يريان
عند النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يستش من التزارة فقال
يا رسول الله هذه نسخة من التزارة فسكت فحمل يرا وجهه
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعرق فقال أبو بكر بن الخطاب لا تكل
ماتوى بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر إلى وجهه

رجال الدنيا ولكن يستحب الوضوء بغيرها لما اخرج مسلم عن ابيه
سميد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتي احدكم
اهل من امر اذ ابعد فليغتوضا بغيرها وضوءا وضوءا بغيرها
وضوءا للمصلحة وحلوا الامر على النذر لما اخرج الطحاوي عن
عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم جاءهم في بيوتهم
يتوضأ وحدهم الامر بالوضوء في حديث اخر لما ائتمت طهارة
ولا كلام في ان الافضل هو الاغتسال بعد كل جماع لما اخرج
ابوداود وعنه ابن رافع انه صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم
على نسائه فيغتسل عنده هذه وعند هذه فقلت يا رسول الله
الا يغتسل غسل واحد قال هذا اكره واطيب واظهر وفي رواية
ولو عاد الجنب انما يغتسل لا يكره الا اذا احتلم لم يأت
اهله الا بعد الاغتسال من الاحتلم ليذكر الياسا في كذا
اناده ركن الاسلام وفي الاستان قال ابن المقفع فانه لا يجوز
ارجيد قال فرج افندي ان امرده علي بسيل الاستحسان فلا
رجه لتخصيص الاحتلام وان كان المراد منه في الاحتلام هو ظاهر
كلامه فلا يوجب بيان وجه اختصاص الاحتلام قال حلي ظاهر
الاحاديث انما تنبذ النذر اي ذنب الاغتسال فانه لا ياتى اهله
عالم يتنسل كذا في المستحى وكان الواجب على الشاكر وكلامه انكره
اليهود ولا يحسن عود الصخر اليه ثانيا واذن الشيخ فرج افندي في
قول الجنب ظاهر الاحتلام بان لم يتقف في الاحتلام على حديث واحد
فصل عن احاديث تم قال واما الاحتلام فلم يرد فيه شيء من التواتر
والافضل علي ان يردد الاحتلام على الا نسا عليهم السلام
لمعتهم منه اهل كتب التفسير كصاحب تفسيره وغيره مما سها

تزيها وقد جزم اكثر بالكره لانه لما لم يثبت انهم فلو ثبت
قبل ان يتوضأ صار الاستغسال في غير شارب الاستغسال
شربا على القول بخاسته مكره تحريجا وفي شرح المشيخ شرب
الماء المستعمل مكره لا زال الشافعية الحكيمة اهو وبيده لا يحل
النجاسة فينبغي ان يغسلها ثم ياكل كافي اليد ايم يكن جرم يكون
المعصية المقتضية بها من طهارة الماء المستعمل فيباح الشرب من طهارة
وستانه منه ان انفصال الماء عن العضو من ان يكون الي
ابا طن والطاهر كجركن قال ابن امير الحاج ان الاكل والشرب من
غسل اليد والرجل الجنب سب للمعصية ولا علم بذلك في مورد الوضوء
قبل الطهارة فينبغي التفرقة بينه وبين الحكم كافي صند الشارب وعند
الطبراني في الاوسط منه حديث ابن عباس عن الوضوء قبل الطهارة
في حديث اخر انه لم يثبت في هذا حديثا في الرجل الجنب و
المرأة الجنب وفي الحديث لا يغتسلوا في الجماع قال بعضهم في و
الجنب سوا وقال بعضهم لا يستحبون الاغتسال الا بغير ماء في
الجنب عن النعم واليد جلد في الجماع بدها مخلصا ولا يكره مساره
اهله قبل اغتساله سوا من ماء وجماع منه جازم اوله والجماع خري
تبارك الفصل من الاول في الاخرجه الثاني عن ابنه قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم يذهب على نساءه في الساعة الواحدة من الليل
والنهار وهذا الحديث عشرين قال قتادة فقلت لا نسألكا وكان يظن
قال كذا الحديث انما اعطيت مرة فلا ينبغي وقوعه في رواية بري
بدل ذلك ينبغي ولا يصح ان اعطيت مرة اربعين رجلا من رجال
الجنة وكل رجل من رجال الجنة اعطيت مرة اربعين رجلا من
رجال

وظاهر ما في الانشاء ان الجواز قول الا شيئا خ والاصح ان جميعا
ففيها ما في الزور لا يجوز عليه لشدة قوله ولما علم في
السراج لا يجوز من موضع الزمان من كتبها للتفسير ولما ان يبين
غيرها بخلاف المصحف لان جميع ذلك يقع له وهذا الوجه بالقرآن
عده

وجزم في منه المصلي بكر هذه من كتب التفسير والمفسر ومال
السيد ابي ابي الا ان الزمان انما اختلف في موضع المصحف اذا صار
جائلا لا يبرأ فيه لضعف خطه او تزويده في كالمسك لان فيه
ابتداء بجنتي امها ثم وقدر انيا السلام وهو مصطفي عند الله اذا
مات جعل اكرامه في دفنه فالصحة لا تتطاول الانتفاع به يدفن
ايضا ولذا قال كالمسك كمن يدفن في غير محل محتمل ولا يبيط
بالاجل ولا يدفن في الخا اذ لا يشك له انه يحتاج الى حاله
التراب عليه وفي ذلك نوع اختيار الا اذا حصل فوجد سقطت
لا يعمل والتراب الذي هو حسن البقاء والدفن في مقام السليبي
لانها لا تخلو من النجاسة ويباين في الخطر والاحتياط ان المكث
الذي لا يتبع بها يحسبها اسم الله وخليلته ورسله ويجوز
الباقي وانما من بان قاضي ما جازا هي او يدفن وهو لحسن
كما في الانشاء قال الشيخ الزحني والذي يشرح اليه الصدقات
المصحفة بفسل غسلا جيدا وقد ابان او قد يصب في ما جاز لا نه
ابعد عن الاستئذان وبعد حرة الحو الكيد لم يبق فزنا كمن حتر
باعتبار الصل وفي صفة في التراب لا مستأذان فيه بل ترعى حصول
وكنت في الما والله اعلم قلت وربما امر بها التبر على جنته او
نجاسة فالاولى والتجرب وترى برادة في الما الى ابي اود فند
لا يطال ان عثا ان رضى الله عنه لا جمع المصحف امر باي المصا

مطلبا ساو بالان التفسير او قليل او كثير لا يمنع من سالكه
الشريعة من غير الحيز والنفذ فاذ رخص سها ابي الكتب
الشريعة باليد يعني فضلا عن اكم قال في الخلاصة ذكره من
الاحاديد والنفذ المثلث عندها وعند ابي حنيفة الاصح انه لا
يكفه ثم ترضيه سها لا ينافي اذ لا تملك له سها على وجه الاستحباب
كما يستفاد مما سلكه اثن من كلام السراج اكتب التفسير لا بعد
ازالة الحديث كما في الدرر يعني بجمع التثنية وفي السراج المصحف ان
لا ياخذ الكتب الشريعة بالكم ايضا تنظيرا لا فيها من العلم بل
يجدد الوضوء الى احد ث قال الحديث انما قلت هذا العلم بالتعليم
ثاني ما اخذت كاعند الا بطهارة والسرخصي كان ملبوسا ثوبها
في ليلة سبع عشرة مرة ليكرهه رسة وجزم الزيلعي فيها بالكره
قائلا لا ينافي لا تخلو عن ايات وهذا التسهيل يمنع من شرح
الغير ايضا وفي الهداية بخلاف كتب الشريعة حيث يرضى لا هلهما
في سها بالكم لان فيه ضرورة وفي الفخ يستغني ان لا يرضى بهلا

كم وجزم الشيخ عن سها باليد فتنبه كذا استدراك على الما
في الانشاء من ثا عدة اذ اجمع المال والملازم مع الما وقد جزم
اصحابنا صحة كتب التفسير للجدد مطالعة وان كان لم ينص
بين كون الاكثر تفسير او زوايا او قيل بدماء بالضعف في منع
فيما اذا قال في تفسير كذا من سها واما ريبا من كونه اعتبارا للمالك
ولا اعتبارا لكتاب الما في الما من سها في كونه اعتبارا للمالك
ما هو قول المصنف والتفسير كمنه ولا حاجة الى الاستدراك
انما في قوله الما من الاستدراك ان اول فتدبر ابي في العلم
ولما صلا ان لا هلهما لذهب عا رتبة مطلقة بل يبيع ويجوز ان

وكما هو

لحام الله تعالى وعلا بقره تعالى لا يحسه الا المطر ونوالا
وان لم يكن غافلا بالبرج كذا غافلا طيبا بنفسه كما يحس الصغير
من الصلابة ببرهها رقة وهو غير خاف بها ولا بأس فيه
اشعار بان خلا في الاول ولكن هذا الكثر لا قد يستعمل
فيما يكون الفعل والي بديل وفيما يكون واجبا كما في سائر الاستا
عن وضو السراية بطلبه اي الما من التران والمفسر ان
برهني هذا التقليل فيفيد اربعة التعليل ويريد قوله
تعالى وان احد صا المشركين استجاره فاجره حتى يسبح كلام
الله وانزل الله تعالى كتابا لتراعه بما ده الكافرة بقلها
عن كرهه ويرشد وانه فلا معنى لمنهم من تقلبه واذا جاز
تقلبه التران جاز تعليلهم التفرج ورجا بما هم قوتى ان
اطلموا على حسان الاسلام ولذا لا وقع صلح المدينة في ظاهر
المسلمين نظرا واحدا لم وسعوا التران فتساووا الاسلام
حتى دخلوا في الدين افرحا وكان سببا للمغني وسعى الله ذلك
الصالح فحاجا دعوى ويكره ونوع المعصية تحت لاسه الا حفظ
اي لا يقصد حفظه من السارق عند النعم فهو مستعمل نفسه
في تعليل المعصية لا المعصية في حجة بخلاف ما لو لم يكن يقصد
الحفظ فان فيه اضرارا واستقالا في حجة نفسه والظاهر
ان الكتب الشرعية لذلك ولله اعلم بتركه وضع المتكلم كبير
المعنى الى الالة التي في الاقلام مع المداد على الكتاب اي كتاب
كان كما يفيد ما قلده الا الكتابات اي الاخرى خال الكتابات
لان الضرورة قد تقتضي ذلك قال السيد احمد وطلعت في
الكتاب فمما اذا كانت يكتب منه ولا اذا اجتمعت كتب

ان تحرق بالنار ولله اعلم في صدقة في الاشياء رجل اسك الله
في بيته ولا يترفع قالوا ان نوري به الخير والبركة لا يا قوم ويحي له
الثراب اه قال عيسى المحرم هل يتاتي هذا في كتب العلم اذا
اسكها ام اراه وقال الفتال الذي يظهر لها ليست كالمعص
لان المعصية من شأنه ان يتترك به وان لم يترفع بجلد كتب
العلم فان ليس من شأنه ان يتترك بها دون واقعه على هذا فيجر
حسرها خضر صا اذا كانت وقفا على اهلها قلت وقد ذكر وان
وضع صحيح الخاري في الدار مرجع للبركات الغير المتناهية
السفينة من الرق والبيت من الكريت والساقي اذا كانت
في الجديما ذكر فربما يرجع الى الثواب بالمعنى مستحقا عن اختياره
منه وهذا اعلم ويصح الكافر هذا الذي ما وقع في بعض النسخ
عنه النص في فان كان كذلك من مسه عنه اي يوسع لان
الما ذكره يجب تنزيه المعصية عنه قال في الايضاح وان اغتسل
سوا كان يتبع به ازال الى عدم الانتفاع منه لا رقة ان عمر
رضي الله عنه قبل اسلامه طلب من اخيه ان تقلبه يا عفا
عن التران لينظر فيه فابت عليه وقالت انه كافر لا يجزى ان
يحب التران ويجوز اراه في سائر الكافر المعصية محلا اذا اغتسل
لان يقول ان نجاسته في اغتسله فلا الجار فوله المسجد
كذلك لا يغتسل من الجائبة والجنب ينجس من سن التران
فاذا اغتسل لا ينجس من مسه لعمه فغسل لانه لا يقتصر
الى الجنبه والظاهر ان التمتع لا ينجس من مسه لعمه فغسل
انما هو في سائر الكافر وحده الكافر المسجد اغتسل لان
الاصل عدم الجديت ولا بشرط محمد رضي الله عنه هذا فعلمنا
لحام

خلفه قال السيد احمد ولم يبين حكمه الوضوح هل هو الله هل
 الروح وبظاهر الاول وكبره اذ اية درهم علمه الله هل
 حكما ودرها كذلك لانه اذ اية بالنار مناني للتعظيم الا اذا
 كان كسره في الياكرو لعدم الالهات حيث تفرقت الحروف ولم
 يبق قرأنا واذ اخذت الالف تيقنا اذ اذ ان حاد وفي الالف
 لا يكره ولم يكره كان الالف حصة عظيمة حتى جاز سم
 ما ودرها وقيل يكره مطلقا ولو بعد التفسير لان مجرد الحروف
 سقطت فلا بدح في تكسبه ومن ان له صور الحروف وحده
 رتبة ابي ايات من القرآن وكلمات واردة في كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم مكتوبة في ورقة وهي تسبح بحمده ايضا
 ولا يخفى من تعليلها لانه ثبت ان ابن عمر رضي الله عنه
 كان يعلم الحزب من الالف ان يقول كل يوم اعوذ بكلمات
 الله التامة من شر كل شيطان وهامة ومن كل همين لاسه
 ومن كان صمرا كتب له ذلك في ورقة وبطله عليه وهذا
 غير الرقبة فانها عبارة عن قراءة شيء من كتاب الله تعالى
 او غيره ليس به ارتقيك والله يشفيك من كل داء فيك على
 الصفوة الموجهة وينفذ بذكر عليه وفي شرح العلامة العزقي
 على الجامع الصمري قد اجمع الله على جوازها عند اجتماع ثلاثة
 شروط ان تكون بكاتب الله تعالى وبكلامه وصفا تروى بالسان
 المرين او يات في صفاته من غير وان يستند ان الرقبة لا تروى
 بذاتها بل يستند بمراده تعالى وقال القرطبي الرقبة ثلاثة اقسام
 احدها ما كان يرقى به في الجاهلية بالاهلية بالاهلية فبحسب
 اجتماعه ليل يكون فيه شركا ويورد في اشرك الثاني كان

في الملوك المختلفة عند اهل موضع كتب الفلسفة والمنطق
 والرمال ولا يوجد كتب علم النحو قال الشيخ الرضائي طارده
 علوم المرينية اعني علم التصريف واللغة والمجاني والبيان
 واليد في فوف حاد فانه تفرقت كتب التفسير اي تغيير اليا
 ككتاب ابن سيرين وابن شاذان لا فضلية لكونه تفسير
 لاهو حجة عنه سنة ولا يربها جزاء من النبوة وهو الرضا في
 كتب الكلام لان مسابيل في البيضة هو الطريقة المألوفة المول
 عليها في الاحكام فلذا كان الكلام اشرف من التفسير لانه
 يرفع فوق الكلام لان كتب الكلام محلوطة بكلام الله مسته
 حتى لو دخلت عن ذلك كانت اشرف من الحقيقة لان شرف
 العلم بشرف الموضوع فتوضع فوق الحقيقة رحيمة يعني موضع
 الكلام ذات الله تعالى وذات الرسول من حيث انقسام
 الحكم المعنى وموضوع الحقيقة اذ قال المكلفين ولذا سمي علم
 الكلام ماضيا للدين وعلم الحقيقة علم الزرع وسمى العلم
 الادعوى برفعة في الكلام الحقيقة الاكبر ثم كتب الاحكام اي
 احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم كتب القوانين
 مافية وعظيمة وذكر لنفسه لادعوا علم الاخلاق وتربية
 الناطق واصلاح الناطق انما هي من اصلاح الناطق في التفسير
 لانه قد كثر فيه من كتاب الله تعالى وقد قيل ان القرآن اسم
 للمعنى فقط وعلى الصحيح المعنى جزاء المرات والجزء من التعظيم
 بالكل فاني كان القرآن في التفسير زواجرى بالسطح فيعلم
 فوق التفسير لان في الارزات تبيد بوضع المعنى فوق ذلك كله
 وقد رددت في الكلام الله على سائر الكلام كفضل الله على
 خلقه

وما قلمت قلمم النعم وما طيبت برية التلم فدا ابن جاك هذا الم
 ذكره على لاداه شراح الشريعة وارضى ابن الخوري ان يستحق ما
 غسلا اذ مات باجتماع من برية اقلامة فسحق به ركناه فله
 كسيت المسجدا اي انما بنت فيه قال السيد احمد قلنت وكذا ما
 لرغش به المسجد ولرب قد غرضه والله اعلم وكما سته بعالم
 فامر من لا تلتقي اي الكفا سته واخيتني في موضع جال المنظم
 كالكنف والمزاوي لاكتسابها التظيم جارية المسجد ولا يجوز
 لف شتي في كعداي فوطا من كتب فيه فدا اي مسايل الفقه
 ولحديث والتفسير والقران بالاولى وله شتي في برقة من كتب
 الطب يجوز قال السيد احمد والظاهر ان الحق الخير المتعلق با
 لاديات والمنطق لذلك ولو كان فيه اي الكافد الخير المتعلق
 على النعمة اسم الله والرسول والملا ويحيى او يحيى زكوه بالملا
 ليلف فيه شتي قال السيد احمد وهل اذا طيس الحرف في نحو
 بعد نحو زر ونحو نصف الكتاب بالربيب جيزا ظاهره ولربنا
 وفيد بالجمع لا يخرج اسم الله تعالى الى الرسول فقد بهي
 عن كونه بالبرية واكتنا به مصدر لردي به المنقول وقد ورد
 الرزي عن محمد اسم الله تعالى بالبرية قال السيد احمد لم يكره
 تحري راما النعمة لاسما له وسندعه فالظاهر هو تحري راما
 عده صلي الله عليه وسلم ان قال القران احب الي الله تعالى من
 السموات والارض ومن تحت فيها من طاهر يوم النبي صلي الله عليه
 وسلم والسموات ذات خلاد والارواح الرقي وغيره من السموات
 للما قل ولا تفسره يقع له وذكر الحديث اشارة الى ان القران
 يلحق باسم الله تعالى في السري عن كونه بالبرية فيجيب

كلام الله تعالى او باسما به فيكون فان كان ما ذكره فيسحق منه
 الما ذكره لاسم الله ارتكك من كل شتي يوزيك من شرك الناس
 او جسد الله بشفيك وعذابهم لسم الله اربعة والدير شريك
 من كل ما ياتي من سر الانفانت في الفتد ومن شرها صد
 اذا حسد المالكه تالكان بفيرسا الله الله تعالى من ملك او
 صالح او عظم من الخلقات كالرغش وهذا ليس من بر اجب
 اجتنابه ولا من المشروع الذي يفتنه الا لتي الى الله تعالى
 والتبرك باسما به فيكون تركه اولى الا ان يفتنه تظيم
 الرقي به فيفتني ان يجتنب كالحلف بغير الله تعالى في عكس
 متجان هو غير المبرر على ما مر وكلام المسنة وشرها فيا هو
 اعم من الرقية كالادعية وغيرها الكره ودخول الخلد به وظهر
 ان غير المحتاج في كره لا نقا له به حتى لا تدخل في بيته بسم الله
 غير ذكره قال فرج افندي ولو كان ما فيه شتي من القران او
 من اسما به تعالى في عدا في منفصل كمنه وفي حنفية فلا بأس
 به ولا حذر من من مثل انفصل ان امكن وهذا يدل على ان
 المنق من الكراهة هي التحريمية والا فالتميز بينه حاشية
 ولوفي منفصل يجوز من قول الله تعالى لا تلم يوحى منه
 ما يتقوى احترامه ولا تلم يوحى من قول الله تعالى لا تلم يوحى
 على بالتميز لا تلم يوحى ولا تلم يوحى على بالتميز لا تلم يوحى
 وغيره لا ينفصل كمنه اسم الله تعالى والرسول عليه السلام
 واسلام على ان الحرف في ذاتها بالاحترام لا في ذاتها
 عدم وطع برية الكمال لا روي عن علي رضي الله عنه حتى في جابه
 الم في بعض الوقفات انه قال طالبت السراري على القدر
 وما



ذلك المكتوب فيه علي جد ارفعوه ولا زينة به اولاهل ما
كتب علي المروج يعني ان استقلت وجد المروج كذلك
يجوز انما الشيخ الرضى بانه في المروج يكره ما فيه من الاختلال
بالمنظم وان رفعت غير معتبره لم يكن وما في جد المروج
يكره لانها غير معتبره وهذا من حيث كتاب الاسم المنظم
واما ما يدخل المصليين فيكره لذلك اه قلست والفرق
فالكراهية في الجد ارمطنا هو الاول لا الاخير انه اذا سقطت
الكتابة بسقوط البيا او ما عليها من السورة رجا ادي ذلك
الي وطبها بالا رجل من غير شعور من الماشي والله اعلم
ويؤيد ما ذكرناه ما قاله في الاسلام في شرح الجامع الصغير
وتما في الترات علي الحارث والجد ان ليس يستحسن لانه
يخاف من سقوط الكتابة فتواطى بالانذار ومثله في الحديث
وان يلبي فليحفظ وفي الذخيرة تكلم المشايخ في تركه لانه
والدنا يري في الفهرس التي كتب عليها الكلمة الشريفة فكرهه
بعضهم لانها تقع بين اقدام فيستر بها فيطوونها فيسترها
تترك فينظم ذلك وقيل لا يكره وهو الصحيح لانه يتعبد بها
واغراضها ولا تسبها بهم تحقيق لذلك اه يكره الجدي عن علي
طهارة وعمر حتهما وطاس مكنون عليها اسم الله تعالى
فيل لا يكره جمل المصحف في الجواز الفقه وهو ترك عليها لانه
في كتابي شرح المنيرة لابن ابي المالح ولوحها لا يكتب فيه
التران ولا تسلمه في امال الدنيا عزو حافز في انما يثبت
فيه كسبة فالادب ان لا يضع السجاب فوقه تترك الترة فيخرج
والمستعمل والحام وعند جد لاس به في الحام لان المستعمل

قول ويحوي بعض الكفاية في غير التران ايضا فتأمل والمحدث
الذكر واخرجه ابو نعيم عن ابن عمر فروعا في صفاته ايضا ما
اخرجه الحارثي تاخير عن علي رضي الله عنه من فروع التران
افضل منه كل شيء ورف الله سبحانه في اللة في بيت
مصحف سطورا هر تقيده به عدم جوازه اذا لم يستمر
والارصن البيت ما يثبت فيه لا مطلقا الداريساط او
غيره كوسادة مكتوب وفي نسخة كتب عليه الملك له يكره
بسطله واستها لرمه علف العام علي الخصاص لا سها نه لا
تقليد للزينة فان كان لا جلا لرا لا يتاظ به فبالولي
ان لا يكره وينبغي ان لا يكره بسط فرش او سفل البيت و
خوها كتب في كلام الناس كصفه فلان في تاريخه لا او
عل لا جل فلات اوهو وقت رخو ذلك ولما كانت اسمها لا
عبد الله وكوه ارحم وخوه ينبغي ان يكره وهذا علم ولا
ينبغي دخوله كتابا به احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
كلها لانها لا تضاف في كلام الناس فانها احاديثها مطلقا
ينبغي ولو استعمل وقيل يكره جواز الخوف فلا تحميم للحاد
الناس وغيره ولا لعل اوسع يعني والى في احوط وغاير في البحر
وفي غير من المعجز يري بعض الكفاية في غير من المعجز
بغير ايجز لست الله فيها هم عنه من طريق وقد طموني في
ضربها ايضا وقال انما ينبغي ان لا يند الا في الخوف فان
يكره جواز الخوف وكرهية التقيية قلت ولما هو انما هو
تكونت فيه كسبة عن كتاب الله تعالى والاستشارة من الشئ
بحر منظم اي اذ كان فاصدا له وحفظه عن الاستشارة
ذلك

طاحها — المياة لما فرغ من بيات الطها رتبها وقرأ

شرح في بيات ما يحصلات به وصفي الباط في اللغات النوع
وفي الاصطلاح عبارة عن مسائل فقهية تنبئ احكامها
بالنسبة لما قبلها والى ما بعدها غير مترتبة ككتات ولا فصل
والبياه جمع ما بالمد ويقصروننا رتبته التفسير ان قلته
ولذا قال في الزهر وعني بعضهم وهنرة الما مستقلة عن هاني
موضع اللدم واصلد موه قلبت الاول والثاني كرها وانتاج
ما قبلها وقلت الهاهزة على غير قياس قال في الخ وهو اصل
مرغوض فيما ابدل من الهاء ابدالاً لا زياً وانا ذوق البحر فيها
جمع كثره ويجمع على مواه جمع قلته وهو ابي الماعلى ما عرفه
في البحر جسيم لطيف لا يحكي المصغرا لبا سبال بهاء في نحو عه
حياة كل عام سواها نباتا او حيوانا فالحياة حياة
ما في البره بالمالح حياة ما في البحر ما في البحر اجناس البر
جياتها به فلو فارقته افغى الى هلاكها فن قال بالند
منه حياة كل عام فتقتصر وكذلك ما فيه من نام غير جبر
كما قيل في المرحيات انه اشتجار في قعر البحر وغاية به فلا يقال
ان كل نام يحيى بكل ما بل كل نوع يحيى بنوع يناسبه على

الفرق والمقصود به حياة نباتات الزيادة على الماء والسماء
تصير في الحيوان وبعض النباتات وربما قصدت وفسر الواسم
المرحاة في الما بالند جوهر سبال به توارم الكيميات وقال غيره
هو جوهر شفاف لا لون له ويقصد للسري ولا يقال يخرج
بالقيد الاخير الما المالح لاننا نقول عرض الملوحة لا يخرج
وقال ابو علي بن سينا هو جوهر بسيط طابعه ان يكون

عنده ظاهر وفي الخلاصة وانما ذكره التزاة في الما اذا قرأها
فان قرأ في نفسه لا باس به هو المختار وكذا الوجه في
وكذا الاية اذا لا انت عورته كمشفرة وفي الما احد مكين
فان لم يكن فلا باس بان يرفع صورته فيها لولا ان على حافة
اسم الله يجعل الضم الى باطن الكف وفي الحجة التزاة في
الاسود في جهر مكره وكذا بعد فراغ الصلاة والناس في الادوية
المندوبة وكروه بعضهم قرأته بالاجزاء الثلاثة ولا يستحسنه
اخر من الاحزان فضل الحكم في ساعة اهتراق مصطحها لا باس
به وما شيا او عند البيع ان لم يتبين الطلب حاضر كره والا فلا
وينبغي للتأري ان يكون على هيئة حسنة ندية واستقبال
قبلة تقام الدرة من مثلها احب من قتلها من اعمى كافي
الفيض واما تفصيله ففي القضية انه بدعة وجعله في القضية
من قبله الذي بانته كتسبل الى الاسود وعني عمر بن عبد الله عنه
انه كان يقبله كل غلاة ويقول عمر بن عبد الله وعني عمر بن عبد الله
واما نسيانه فالسياذ باهقه فمنا عظم المصائب وتفسيره ان
لا تكلمه التزاة من معصية كما في القضية واما التزاة ليد فضل
في الروضة الجوز وانه صلى الله عليه وسلم كان اذا راى امرا
صعبا قتل بالشر وكذا في القضية عن علي بن ابي طالب
يقول لا يدخل من صما ودية الى ان لا اله الا الله كذا في التزاة
عليك توكلت اللهم ربي في كتابك ما هو المكتوب من سر
الكتون في غيبك ثم يتناول باول خط من الصحيفة من
الكتاب الذي من غير عدا ولاق وخطوط فيرى ما هو في
في امره وغاص في الفتاوي الصوفية في الباب الثاني في

الشيء نفس الشيء وإنما في التعليل وحرف عند جوفه المبحر
وما عني بين قبلة المرق وعصوا الماصرة وغير ذلك وإذا
هنا المينوع بترينة السيات قال في البحر ونقمة في الزمان
هذا مبني على ان المبني الواقع في عبارة اكثر من عطف على
الما بعده لا يخفى والاول ان ينفذ على السمار عليه فلا
يكون في اللفظ ان يكون في اللفظ

وما ابا ربه مرة مفتوحة في ولد وباسكتة تمهيد مفتوحة
ومن العرب من يخفف فيبدل لم يجمع ويروى موحدة موهمة
وقد تخفف كما في شرح المنيعة لابن امير الحاج وطحا اجمع
سمي بذلك اما للوحدة لقولهم ما يجري ما في يخفف في
او لسمعة انفسا طمعه ان فلانا يجري ويسم المروحة
او كونه ساكيرا فلا يخفف به وعلى الاول جاء التثنية في
قوله تعالى مرج البحرين يلتقيان لان على الثاني والاول ظن
لقولنا في يخرج منها الاوتار والمزجان ولا تشك انهما من
الماح فمقط كما في الخبر وفي ذكرنا البحار اشارة اليه رد قول
من قال بان ما البحر ليس باحتي حكى عن ابن عمر قال
في ما البحر التبحر اية الى عند والليل على كونه مطهر
اخرجه مالك وغيره عن ابي هريرة قال قال رسول الله
انا تركت البحر وتحولت من التثنية الى انا فان ترضانا به
انتم رضانا بالبحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو
المرور سواه الخ لبيتته والمطهر اما معنى المطهر كما هو
منه فيه اشارة الى ما يطهر به كالوضوء استعملوا بيتنا
به فلا حاجة ان يجعل بصيغة المطهر حيث يلزم جعل اللام

ناردا رطبا مشتقا من كالا الى المالك الذي تحت كورة الارض
وقصر السيف الامدي على ترقيبه بانه جزء بسيط بالارض
يرجع على بنا المفعول المحدث وهو ما نصيبه شعبة قامة
بالاعضاء الخالية استعمال المزيل كما تقدم مطلقا سوا كان
حدا اصغرا او كبيرا مطلق هو ما يتبادر عند الاطلاق
اي ما يستحق الذي مطلقا لنا ما فصره المطلق الماعلم

ولا يقع فيه عند تخرجنا الى اهل المستطال وما يخرج من
النبات والثمار لان اسم المالا يتبادر اليها ويخرج من اسم
الاعضاء يتبادر هذا ليس بالملزم وهذا فرق بين اضافة
التعبد وادفاعة التعريف فادفاعة التعبد المضافة للا
فلا يكون الما حرا مطلقا بل مقيدا وهي مالا يتبادر
اسم المالا ولا يصح اطلاق اسم الما حرا ويصح فيه كالمزمار
وما الورود جلافة اضافة التعريف كالمزمار الحوض يتبادر
اسم المالا ليس عند الاطلاق ويصح اطلاقه عليه ولا يقع فيه
عند تخرج فمخرج الما الجنس والمال المستعمل ولذا شرط في جواز اطلاقه
بالا المطلق عدم نجاسته واستعماله في تشرط المطهارة
فمقول صاحب البحر لم يتم به نجاسة ولا معنى في جواز الصلاة
لاخراج المالا الجنس والمسلم بيان المالا المطلق الذي يجوز التطهر
به كما سمي اية جائزك من هذه المظلة والسحابة سوا كان
في البر او سكاكنا على وجه الارض وادوية جمع ولا يخلط
على المالا الذي في الصحاري والديار وعيون جمع عيون وهو
لفظ مشتق من بين النفس واليه يرجع والذهب والديار
والمال والاشجار والاسوس والمطرو ولقد بقر الحق وخيار
الذي

لنفع السباد منه علفه وتغير بنا نفع من الارض زيادة
على ذلك لا ينظر للمتأمل في تزيدها وانما قصر الامتنان به
لزيادة نفعه ولكمال عنايته انه تعالى بعباده حيث انزل
الهم ما ينفعهم به من مكان لا يكبرهم الوصول اليه
تأ ولا حيلة لهم فيه لا باطن ولا ظاهرا يدل على وجود
ما من غيره قوله تعالى وان من الخارقة لا يتغير منه الا ما ار
ولذا حكى في شهر التغير عن الكشاف بصيغة قيل هو
وهو يرفع به الكدات بلاد كهية المظاهرة التغيرية و
التميز بهية لنبوت الازالة فما اخرج عنه الله به
احدا من جنبل من زيادات مستدابة بعباده وحسنه
حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان اسامه وصا
النبى صلى الله عليه وسلم لبيلة الدفاضة عن عرفه بعد
ما نزل صلى الله عليه وسلم بالشمع يبول جاز فزع قال لما
ابن حجرني اذ لم يل طهاية الفتح فيستاد منه الود على منيع
استمال ما زعم لمير الشرب اه وخصه لما قد ذكره مع
دخوله في سارا بالبار للشفقة وتوقع الخلافة فيه وذلك انه
عند احمد بكه ازالته الى ث به وبرفع الحداث سلطانا ايضا
ما قصده على بنا المسمول تشهيمه فبده لانه لو لم
يقصد لم يكن اثنا قابرا السمود بلكا هذه عند تاركه
عند الشافعية لا اخرج الطبراني في الاوسط عن عائشة
رضي الله عنها قالت سحفت تاني الشمس فاقبته به
النبى صلى الله عليه وسلم فقال لا تغفل باعلية فانه
يورث ابياض وفي اسناد محمد بن حمران السدي وقد

نظ

مستطاب تلخ مذا ب حيث يتناظر قال في الجوهر الصفي خلافا
لثاني قال البرجيني فان عنده يجوز التطهير وان لم يتناظر
اه وبرد بفتح الراء حجب الفام وحده بفتح الحيم واليم الى
الحامد فاموس وكلمة كالتلخ فليخرج من الطهارة الا اذا
تناظر وندي بفتح النون وهو الطل وهو ما على الصحيح
نفسه دالة وهذا اي ما ذكره المصنف من تقسيم المنافة
باعتبار ما يشاهد ولا فالكل من المياه حاصلة من المياه
لتوثر تعالى الم ترا ان الله نزل من السماء يعني كل فدا في
الخارج الا من السماء الاية اي اقر بغيرها وهي فسله بفتح
في الارض فاله والبر والبر والميوت من بياض الارض
فان قلت التلخ فانا فم اذا كانت في سائر التلخ قلت
يجاب عنه عايشا والسماء ارجح من قوله والتلخ وهي المنطرة
ما وروقت مثبتة في هذا الموضع كلها لا رقت في شام
الا ممتنان تم تبرئته فقل عليه كما في قوله تعالى علت نفسي
ما حضرت ابي بكر فيس وبعثنا فيه لم تدل التلخ على
العمومات الا ممتنان المطلقين ولا يقال ان التلخ اعم
يظهر عن قوله تعالى بعد فسله بياض في الارض وانما التلخ
فلا واحد لا يخرج فيه لاذنتم ان المارد بقر لنا كل ما نازل من
السماء وختمت انواع المياه باعتبار وجودها في الخارج خصوصا
منها ما يقع اعم باعتبارها واحدا وبالاعتناء بالآخر
مياه مختلفة فتلزم الا ان التلخ الراجح فانه قد تقدم بان
التلخ هنا لم يقل على العموم لثبات الملقوب وقال هذا
مخرج اذ انزل الله تاملت اسما واخر اجه من الارض فليصح
نفع

من خصه الصنف للمصانف ومنهم من خصهم بما اذا كانا
في انا وصيت الاراس ومنهم من خصهم بما اذا انفردت
الشئس بنسختهم ينشأ كرها الناور ومنهم من خصهم
بما اذا استعملوا لطهاية فبما يميز البدن كاللجانا بية ومنهم من
الكت مالايهم بما يعم ومنهم من خصهم بمن عمه البرص ومنهم
الانسا ومنهم من خصهم بشدة بية البياض منهن ومنهم
من خصهم بالادوي ومنهم من الكت تطهير بدين غير
الا دوي ومنهم من الكت تطهير غير البدن كالنوب وكوبه له
ومنهم من كرهه في البدن خاصة وسوي بينا الطهارات
ومنهم من خصهم اكرهه بما عدا النفسه الاولى ومنهم
خصمها بمن يستعمله في غالب اوقات ومنهم من خصمها
بما اذا علم انه يغيره ومنهم من خصمها بما اذا نرى عنه
عدلا ك طبيبات ومنهم من خصمها بالادوي المنظمة
ومنهم من خصمها بما عداي التدين ومنهم من خصمها
بالخامس والرصاص فقط ومنهم من خصه الخاس وحده
ومنهم من خصه بما اذا انفصل من اجنا الا ناسه شاعيه
ومنهم من خصه بما اذا انفصل من اجنا الا ناسه شاعيه
ومنهم من خصهم بما قبل تبريده هذا جلد ما قبل اذ اذ
جميع هذه فكلها للشئس بغير قصد ان يتقدم في الحيا وسائر
البلاد والحارة في النصول الكا رقة في النصول الكا رقة في النصول
الصافي في انا صيت الاراس غير عطا بطلا في يدن الميت
في يدن الاروص في يدن انسانا في يدن شديدة البياض
في يدن غير الاروص في يدن غير الميت لمرط الحارة غير طها

اجمعوا على ضعفه وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم الا بهذا الاسناد وقال البيهقي وقد روي عنه
حديث ابن عباس قلت وقد روافه المغيلي والدارقطني
عن انس مرفوعا بلغفل لا تقتسلوا في الماء الذي يسحق
في الشئس فانه يمدى من البرص وفي لفظ الدارقطني لا
تسملوا اصنافا الماء الذي سحقته من الشئس فانه يمدى
البرص وفي اسناد المغيلي بسوادة وكان غاليا في الشئس
يروي الماء كير عن المشاهير وفي اسناد الدارقطني وكذا في
حكيم قال فيه اجد يحيي ليس بشئ ولذلك قال ابن الملقن
بعد كلام طويل فتلقى من ان المراد في السري عن استعمال
الماء الشئس من جميع طرقه باطل لا يبع ولا يحل الا احدا لا يحتاج
به طيبة اي يكون يورث البرص وكذلك جاءه
من المغيرة البصر ولذا قال في الخ وقيل كرهه وبه قال
الشافعي قيل وانكاره لاث الشئس جدها انفصل زعمه
تلقوا لما اذا لاقته البدن بسحق فتنه خفف ان تعقبه
عليه في نفس الدم فيحمل المرض بشرط كرهه من يكون
بتلقاها كالخا زرا منطبع كخاس وان لا يبرص في ذلك
قال الارحام الصلح شريف الدين اسما عيل ابن ابي بكر المكي
البيهقي انه في مسالك الشئس الى خمسة الا في الشئس
وما يثابته ولا يبرصه وتا بين الشئس وجه فقال رضي اهل
عند كرهه ما قصد تشخيصه دون غيره ومنهم من لم ينظر
الى القصد ومنهم من كرهه في الحيا فقط ومنهم من كرهه في
البلاد والحارة ومنهم من خصها بالنصول الكا رقة

وعشرين مسالة هذا كله اذا استعمل المظهر مرة وفيه اذا استعمل
 لغير المظهر مرة مثلها الجملعة عشرة الالف واثنتين واربعت
 هذا اذا انفردت به الشخص وقد اذا اشتركها الناث عشرها
 تكون الجملعة عشرين الفا واربعا وثلاثين هذا اذا كان
 في وسط المارة وفي الغالب مثلها تكون الجملعة اربعين الفا
 وبسماية وستين هذا اذا كان غير مضط، وفي الخط، مثلها
 يكون الجملعة احدى او ثمانين الفا وتسماية وعشرين هذا اذا
 كان ضيق الاراس وفي المنقح مثلها تكون الجملعة مائة الف
 وثلاث وستين الفا وثلاث مائة واربعتين هذا في الفصول الحارة
 وفي الفصول الباردة مثلها تكون الجملعة اربماية الف واحد
 وبسعين الفا وخمسة وعشرين مسالة هذا كله في الحيات
 وفيما يبلد المارة مثلها تكون الجملعة الف واربعا وثلاث
 مسالة اربعة وتسعين الفا وخمسة وستين مسالة هذا
 كله غير قصد في المنقح بقصد مثلها تكون الجملعة اربع الف
 مسالة وتسماية الف مسالة وتضع واربعتين الف مسالة
 ومائة وعشرين مسالة وكل مسالة من هذه المسا لم فيها
 جوهان الا ما يتتبع على سالتين وهما استعمال لغير المظهر
 في بدف غير الادمية وبغير المظهر في غير البعد فان استعمال
 هذا غير مكروه قطعا والذي لا خلاف فيه ثلاث مائة الف
 وتسعة وخمسون الفا ومائة وعشرون مسالة وليس بل التي
 فيها الخلاف النافذ الخمسة وخمسة الف واثنان وتسعون الفا
 في كل مسالة واربعا في الجملعة الواحدة خمسة الاف الف وخمسة الف
 واربعة وثلاثون الف واحد اه كلام القري وكروها هـ

انفرد الشخص يستخذه او شاكركتها النافذ استعمال المظهر
 لغير المظهر في غير المبدك كالجنانة فيا لا يمك الا في موضوعا
 المسئلة الاولى في غالب الاوقات في نادها على انه يصير
 جاهلا بقرينة عند الاطباء ولم يبرهنوا عنده لم يبلغ قلبين او
 بلغها في انا غير منقطع منقطع من التقدي من الخناس و
 الرصاص من الخناس، خاصة، لا تفصل من اذ الالم
 او انفصل قبل تبريده او بعد تبريده هل يكره فيه وجها
 هذه مسالة واحدة ثم تبدل منها لفظة قبل يبرده تقول
 بعد تبريده فيكون ذلك سئلتي هذا على قولنا لم انفصل
 وانا جعلت عروضة وانفصل كان فيه ايضا سئلتي فكانت
 ذلك اربع مسالة هذا كله اذا كان في انا غير منقطع واذ
 جعلت مكان غير المنقطع المنقطع عا سوية التقدي كان
 فيه اربع اخر وفي المنقطع خمسة من الصن اربع وفي المنقطع
 من التقدي اربع تكون الجملعة عشرين مسالة هذا ولم يبلغ
 قلبتي وفيه اذا ابلغها مثلها تكون الجملعة اربعين هذا ورد
 بهي عند الاطباء وفيه اذا لم يبرهنوا عنده مثلها تكون الجملعة
 ثمانين هذا اذا علم انه يغير وفي الما هل مثلها يكون الجملعة
 مائة وستين هذا اذا استعمال في غالب الاوقات وفي الما
 مثلها تكون الجملعة ثلاث مائة وعشرين هذا فيما عند النفس
 الاولى وفي لا ولي مثلها تكون الجملعة مائة واربعتين هذا
 فيما يبرهن في كائنية فيا لا يعلم مثلها تكون الجملعة ثمانية
 واربعتين ويبدف كد يبدف ابيض ستايتة واربعتين ويبدف
 غير الادمية ستايتة ولا يبرهن تكون الجملعة خمسة الاف مائة

الطهارة بما الملح قبل انقشاده او بعدة لا طلاق عبارة الخلاصة
 وبرزازية ونظيرها ما الملح لا يجوز الرضوء به لانه على خلاف
 طبعه الا لا يجحد صيفا ويذوب شتاءا كذا ما انقطع انه لا
 يرفع الحذر من طهارة ايضا بمصير نبات اى معتقدا ان
 به اوان فيبدل هاهنا بمصير منقول منه فيخرج كالرشي من الكبر
 قال المحدث المراد من الرشي من نبات لست لست خاضعا
 والجدري والظاعون وعصا زينة تعد للمصر كذا قاصدا
 تركا لمصير قال في شرح المصنف فان قد مثل الرمان فانها اوثق
 وطبعه استخرج ماره ولراد بالشيخ النبات ليس ملد لساق
 او لا كذا بس ودرج ههنا با كافي الجذري والخرخرع النبات
 فيم الزود وسائر الا زها وريم الكيوب والبرزور والشار
 التي لا تترك الا بعد الطبخ كالرمان الا ان ابي هذا الما المستخرج
 مستند وليس بطلت فله يجوز الرضوء به لانه الحكم منقول
 الى التيم عند فقد الما المظلة بلا وسطة بينها خلافا
 ما يظن من الكبري شي المصير ودرجى الاحاديث الهني
 عن تسميتها بذلك فان اكرم قلب الرجل المؤمن لانه من
 حادته على التعلل وانما هي عجيبة ذلك لان الخبز يخرج
 منها فروعا عند عود هذا الاسم الى تسميتها انا فاده على زاده
 الشريعة والاشراك منه عطف الملبات ويرد بها ما عد السب
 اومنه عطف المدام على ما الى من ينهض اى يغير استخرج
 فانه يرفع الحذر وبه صرح صاحب الهداية وقيل لا يجوز
 به ربح الحذر وهو المصريح به في كثير من الكتب وانقص

الطهارة بالمال المسخن بالنار وكره احد المسخن بالبخار سنة و
 بيع الحذر مسخن بالنار والتمني ايضا ينفق به ملح
 مربي لان ينفق على الا بعد وتبين بحل ظاهر عبارة
 انما ربح ويطلع الترنين لادفاعة على ظاهر كلام الما حاصل
 بدربا ملح وهو الذي يحد في المصير ويذوب في الرشي
 الما يجوز غيره ونقل الشيخ فوج افندي عن بعض المحدثين
 حواشي صدر الترنين باب قوله علم الما افاقا عدة عدم
 الجواز كونه حقيقة مخالفة لطبيعة الما لا اختلاف في حواضرها
 اه قال مقتضى هذا ان الطهارة لا تجوز بما الملح مطلقا
 اى سواء انقش على الارض او صار الما لم ينقش على الارض
 حقيقة مخالفة لطبيعة الما والم قد فرق بين ما تربي
 للافتقار وبيت ما ذاب جوبها لاول اخذ الكلام صاحب
 عيون المذهب وضع في الثاني اخذ الكلام صاحب الخلاصة
 فغيرها ولو فرضنا بالمال لا يجوز ثم علم لكل من المصليتي
 بنقلنا الاول على طبيعة الاصلية المخلوق علمها و
 انقلا ب الثاني الى طبيعة الحقيقة يعني وهي غير طاهرة الما
 فيكون ماره بعد الانقش كذا انقش والنفقة بخلاف الجذ
 والجار اذا تنكحها فانما يذاب في طبيعة الما على ما لا يخفى
 ثم فانح الشيخ فوج في تشبيه الدايي بالذهب فان لا خفى
 لا يذوب بنفسه بل بالنار ولا يستخرج وهذا يقتضيه ان يستخرج
 ثم قال الحق ان حال الملح ينشبه حال الجذ والجار فانها
 فيروان بالتسربا ويستخرج على ذلك مدة كالمالح والالان
 حقيقة مخالفة لطبيعة الما كذا انقش الصواب عذري عدم جواز
 الطهارة

قبيد في الجميع وكذا ينبغي ان يجعله عافية الالغفصا وحكاما لا ينبغي
 قريبا انه من قسم المغلوب الذي زال اسمه فلا يتقضا به وان لم
 يجد الما وعنه انه يتقضا به ج وعنه انه يرجع بينه وبين النسخ
 وبه اخذ محمد وعنه الرجوع الي النسخ وبه اخذ ابو يوسف كافي
 انتم شاشي وهو الصحيح كافي حاشية ابي ابي رسيحي انه ينبغي
 به ولا يرفع الحد سلطانا بما مغلوب بشئ طاهر اطلق
 ولم يبيدها بكونها بالاجرا والوزن كسرة الخلاف وعبارتهم
 وقبيد بالملوك لانه اذا لم يكن مغلوبا جاز رفعه بمكانات
 واختيار المتأخرين كصاحب البحر والشرف والمخ ما اختاره الوزير
 من الضابط الذي ذكره انتم بقوله النسخة كرون اما بما لا اختار
 بغيره نبات كالخل وما الورود فوضي لا يصل ما شر به السنات فانقطع
 عنه اسم الما وان شئ عن حقيقة الما ثبوت الى حقيقة النسخة
 حيث كان جنات السنات ورح ابيقت مزيذ الحيد ثاذ الفصل
 سنبعد ذلك ببلد كافي الما الذين ولا كافي المتأخر من الكمر
 بغير عمل كان شيئا اخر غير الما الذي يرفع الحد بل هو جزر من
 الشري واسم الما وحكمه زالا فلا يبعد وان الما الى صل يد ربات
 الما وان زال ببلد عديج او يطع هذا هو التسم الما في حاله
 بداي فيكون الما الطلة المستطيف كالمرق وانما فلا ستر
 منه منها وصافه ولا والارد من المطع غلبة الما الطلة حتى يطع
 الا ستر والنسخ هو حقيقة المطع وقيل يطع النسخ لم يبعد
 عليه انه يطع به سبي وبالمطع يرفع عنه اسم الما المالك لحد
 تبادره عند احلاق اسم الما يخرج عن طبعه واصل طعنه
 اني هي الرقة والسيدان لانه اذا لم يبق ولما خرج

عليه فافضنا في التناوب وصاحبها الحيط وصد ربه في الكافي
وهو الاظهر كما في الشريفة ليدعين البرهان وفي شرح المنية
الاوجه عدم الجواز كما هو الاول لا انه محال لشرجه كما صرح
به في الكافي فافضنا في التبيين من ان لم يكمل المتزلج فيه نظركم
واعتدوا الترتيبا في قتال بعد ان حصله وليتبعن ابيه بيمينه
والاعتصا بالراقيم في قول صاحب الكثر وغيره واعتصم به
بالحكمة في التناوب والخراج والامر الذي هو المخرج
كما ذكره في الناطق بنفسه وهو تشييل الحكم قال الجيزي في ح.
حاشيته على الملح بعد نقله لا تقدم ومن راجع كتب الذهب وجد
اكثرها على عدم الجواز فيكون الممول عليه وكذا سالنا اربعة
مثل ما اكره في ان الاظهر عدم جواز رفع الحدث به قال الحلبي
ثم الشيخ الرضوي لم يجد من فسرهما عن يمينه عليه وقال السيد
احمد وغير بعض من سكن بلد الخليل انهم يخرجون عروق حطب
من الارض يصنعون بها ما يبيع فيه يوفون به الجلد ويسمونه
هذه الاصم وكذا حال البغية الاخر الذي يعصفونه في القناديل
بعضه للزينة اه وقال التتال وملاها الدبوغه قال في القاموس
الدبوغ كصود وهو المطر الذي يبيع الارض بآبها قلت
وهذا ابين واذا علم قال التتال ونقل بعض الحكماء عن
سبب رطب ان لا يبيع الا حصصه يقال لرا الحكماء والادوية
والادوية قال وعلى هذا يمتنع حمل المبلغ في كلام التتال على
الاصم المسمى بالخزير هو صلب المبلغ كالتا وكذا في هشام
عن ابن مبرو الاقصاب يبيعها وكل ابن خالويه وغيره لانه قاله
وهو يبيع ببقية المطا على ان يذكروا ابن امير الحاج بلال سحر
قيد

الاسم اي اسم الما عند كسبه فتزاد الما عند اسم الما مع ان المتر
 جاد طاهر الما اذا صار بحيث يسمى نبيذا لا يرفع
 به الحديث وان بقي رقيقا سبلا لان الله تعالى يقول فله
 تحدر ما فيه هو وهذا ليس بما وكذلك الزعفران اذا خالط
 الما بحيث يصبح به فليس بما طلقه من غير نظر الى الشئ
 فان اسم الما قد زال عنه ولو قال فبتنا نسا ونزال اسم
 لثان احصر في طه صا شارة الى انه لا عبرة بتغير وصاته
 الما كلما اكثرها سبها بقي الاسم والرقعة ولهذا قال النبي
 لوضع الحصى والماتلا وتغير لونه وطهره ويغير جوارحه
 به وقبده الما طهي بما اذا لم تذهب الرقة ولم يسلب اسم الما
 وهذه مسالة تختلف فيها هل يتغير وصف واحد يخرج الما
 عن كونه مطهرا وصفيها او التلاثة ولا يخرج ولو تغيرت
 اوصاف كلها ما بقيت الرقية والاسم وكان الما طاهرا
 جاد فني ثمة التلاوي ان الما المتغير واحد اوصافه لا يكون
 به الوصف ونحو عبارة الكثرة المختار والحد ويرى بان غير ظاهر
 احدا وصاف اشتارة الى انه لا باس بتغير وصف واحد وتغير
 وصفات لا يجوز الوصف به وفي عبارة الجمع وكيفية مثاله على
 طاهر كزعفران تغيرت بعض اوصافه اشتراكا في الوصف
 جاز لا اذا تغيرت كلها وصافه عن ايبا يبيع في بيع الحصى
 اذا تغيرت كلها جاز الوصف به اشعار بعد اعتباره الا ان
 معلوما وعائيد ماسية في الما المتغير كقوله الا وراي
 لانك قال في الما رقة المعقول عن الاساتذة افهروا في الاجار
 رقة المزني تقع في الحياض فيتغير ما وهما من حيث الموت

عن طهر الذي هو الا رواه من كسوس فان الما المطبوخ
 به شئ طاهر لا يعمل به الا رواه الذي يحمل من الما رحي
 قلت ولا اعتبار في عدم صحة رفع الحديث به الا لسلب اسم
 الما الملقب عنه لان قاضيا ولو طبخ الحصى والبا فلا في
 الما ويرجى الماتلا بوجه فله لا يجوز الوصف به وذكر الما طهي
 انه اذا لم تذهب عنه رقة الما ولم يسلب عنه اسم الما جاز الوصف
 به اه فلا اعتبار في الحين واليبا يبيع ان ايبا فلا في الحين
 اذا طبخ ان كان اذا برد كذا لا يجوز الوصف به وان كان لا يجز
 رقة الما باقية حيا وهذا لا ينظر فيه في فوات اسم الما عند
 لذلك قال في البحر بانه غير المختار قلت اللهم الا ان يقال ما
 الماتلا والخص ما يقصد به التطهير وذلك لان الما طاهرا
 في الاوبه انما يلية للوصاف من البدث فيصيحان مقام الما
 وعند ذلك لا يفسر سلب اسم الما عنها بل يثبت الرقة فان
 بقيت جاز ولا لا لكن لنا في ان يقول الما ما يقصد به التطهير
 غالبا لان شوائبها يورث لا ما يقصدنا وراوده علم بشر
 ظهرا ذكره وانما انه لو طبخ ما قصد به الما الملقب في التطهير فلا
 يخرج عن الطهروية ما لم يخرج عن الرقة والمسلط لان المقصود
 من غسل الاعضاء تنظيرها بالما وهذا موقوف على ما يرام
 لا يكون غالبا على المتبوع وانما اذا اخذ ولم يسلب فلا يثبت
 به الغسل الذي هو الركن في الزالة الحديث لان الغسل هو
 الا سالة وقد انتفت منه وانما تحققت الذلابة بفساد الما
 كسر الاسم قال كان الما طحا فافتحنا به يعني فقلتم على
 الما كونه بختا من الما وما دام الما رقيقا فهو غالب الما نزل

الاسم

احد الرصعين اللذين تحققت بهما الماينة ولم يذكرها اذا قال
الحالط في وصف واحد قال في الجوهر ما يطبخ خالصة الطم
فتمتبه الغلبة فيه بالطم هذا باعتبار بعض افراد البطح
الا فبعض البطح يظهر في ما به وصفان اللون والطم دون
لاجته فحكمه كاللبن وفي بهيمة توجد البراجعة لهم فكالخل
واحد اعلم ان كان الحالط عاقل الماينة لا يجالسه في وصفه
الاوصاف يستعمل في القول اعتماد بطورها وكما ان
يؤخذ بالقطر من لسان الثور وما الورق الذي اقتطعت
راجه فتمتبه الغلبة بالاجزائ فان كان الماينة المثلث
النصفه لان يكون الماينة المثلثه خمس ارجال والماينة
خمس ارجال الا رباعا والظهير في نسخة النظم وهو
اعم من الوضوء والغسل بالكلية بالمشقة الامر طال
الارباعا باعتبار مجموع الماينة المثلثه والماينة المثلثه
المستعمل اكثر من خمسة ارجال ورافيه والمثلثه اقل من خمسة
ولربيع رطل ارجالنا مسايين لا تتداخل من الماينة
لا حدها على الاخر لا يجوز به الرصع اصلا اما الاول فلهية
الماينة على المبيض وما الثاني فلم يذكر في ظاهره راية وفيه
قالوا كحكمه كالمثلثه احتياطا وعلمه الفتوى قلت ذلك
لا جتماع الحرم والمبيض فيقيم الحرم حيث لا غلبة للمبيض
اي الماينة اكثر من الماينة المستعمل باعتبارها راية
الماينة المستعمل الماينة بان استعمل في الماينة
الماينة المستعمل عند الانخفاض في الماينة المستعمل
عضوه وكله في الماينة التليل الماينة مالا في حده يستعمل

والطمر والراية ثم انهم يتوضون منها صف غير يذكر قلت
ذلك لصحة اطلاق اسم الماينة حتى لو صر به سائر ان
فيقول احدها لاخرها هذا ما قال شراب او تتوضا فيطه
ع تبرار صاف كان في البحر وهذا هو المعتد كما في الماينة
الاشارة من الماينة في ذلك فله راية وردت في سبي عن
اصحابنا في الماينة لهذا المعتد لم يذكر على قول من الاقوال
المعتد من الماينة من ذلك ما روي عن محمد بن ابراهيم
الميداني ان الماينة كثيرة الاوراق ان ظهر لونها في
الكتف لا يتوضا به كمن يثرب وفي الماينة في تجميع هذا الماينة
لا يجوز لهذا سبي على اول الاقوال بان تير وصف واحد يخرج
له عن كونه مطهر او على هذا فتس وان كان تغفل عن المعتد
فتنبه حتى لا تحكم بالتعارض في عبادتهم ولو كان الحالط
من الماينة رات ما يجلو ذلك الماينة الماينة الماينة الماينة
في كل الارصاف وفي بعضها اولا يابا اكله فله ان يماينة
لاوصافه التلوه كالمثلثه في الطم واللون والراية تسمى
اي فتعتبر الندية بغير اكثر صا وهو صفان في وصفه منها
ظهر رايه صحة التوضي والراية منها لا يبرق لقلته او كان
المال الماينة الماينة الماينة الماينة الماينة الماينة الماينة
ان يقول اوصافنا اكثر من الماينة فانه يوافق في عدم الندية
ويماينة في الطم واللا في فتعتبر الغلبة بتغير اوصافها اي احد
اوصافها الماينة فيظهر رايها من تعلق من غير طهر او بغير طهر
الذي يلاون لا يجوز الرصع في نسخة فبا حدها ولا مرجع
للغير الا ان الماينة ظاهر وهو ان الغلبة بحقيقة بطورها



الروض في مسالة الحوض ورنه عليها في شرح منطوقه ابن وه
 وقال لا يقتصر على ذكره شئنا الصلاة فاسم والى فيها ملحقه
 البحر رسالة سماها البحر الباقى في جواز الوضوء من النساء
 وهي مشهورة قلت كن الشرح قبله لي في شرح الرهاينة
 وكذا في سائر كتبه في بغيرها اي بيني الملتقى والملاقاة في راجه
 في الشرح اذكره انما الاستدلال بالبرهان في بيان وجهه
 دون باقى الما في بعضه في تلك الحيز مستهلا في كثير من ردود لسر
 الاستعمال في الجحج حكا ليس كالثالث بسبب التباين من الماء
 المستعمل فيه اه قال الشيخ الرجعي ووجهه ان المستعمل بالانيل
 به الحداث وقد حصلت الازالة بجلته فيصير كغيره مستملا
 سياتي في هذا الشرح فروع منه تعليمه والا ولا اوسع و
 اعطاه قال في البحر وعاد يتيقن في الفرق من ان في الوضوء
 يتبع الاستعمال في كل جحج جلا فعه في الصب عتق بان الشيوخ
 والاختلاف في الصبر ترتيب سطو طالما كان يتولى الاستعمال
 من خارج اقوى تأييد من غير ولتين المستعمل فيه بالماء
 والستحيين ونسختهم الاختصاص والجله فلا يستلزم بين
 الصورتين من جهة الحكم فالما حل لا يجوز والوضوء من النساء
 الصغار ما يطلب على ظنه ان الماء المستعمل اكثر او مساو له
 يطلب على ظنه وقوع نجاسة ولم يدر طهر والفرق قال الشيخ قبل
 ويجوز رفع المدات قال السيد احمد والجواز يلائم بارة بعين
 الصفة وتارة بحد الكمال والصحة لا زمة للحل من غير كس
 والنايل ارادة الحل في الافعال والصح في الوضوء والارضاء
 الحل ومنه قال بعدم المشرك استعمال البحر ارضا للمسلمين

والم يلزمه مطقة فادام المظلة غالبا يجوز الوضوء منه قال في
 البحر لا فرق بينه ما ان الماء التبدل انما يخرج عن كونه مطهرا
 باختلافه غير المطهر به اذا كان غير المطهر غالبا كما لا يرد
 ابلين فالما اذا كان منطوقا فلا رها هذا الماء المستعمل باليد
 البعد ولا شك ان ذلك اقل منه غير المستعمل فكيف يجوز
 ان يكون مطهرا وقلة عن البديع فيجوز انما في جميع فسقية
 انما هو من صغر عذما ونبضا انما من فيه وفيه من
 ايدى من للوضوء وقلة المذطس في الحام يتول فيه الجفج مع
 بدنه من النجاسة المتيقنة فيجوز الوضوء به في جميع
 الحركت بدنايا كما يعلم اي ما يقلب على ظنه كذا في البحر
 المستعمل بيني الماء الذي لاقي لعمدة التوضئة والمنسحب
 مسارا الى المظلة فمد رجاء عدم الانتاوي بل المظلة هو
 الثالث جاز النظر به اذا الاصل تباينا لان على ما في ذلك انما
 اصله طهر وقد تولى طهر برته بالمثل جلا في ما اذا انسابا
 ارضاء الا انما في البحر والغير للبحر
 يبدى ما في فتاوى ثقات الهادية سائر عن فسقية صغيرة
 يتوضأ منها الماء من غير ان يغير الماء المستعمل في كل يوم
 به انما يجوز ويحل يجوز الوضوء بها لثابت اذا لم يتغير
 بالاكثرة ولا يغيرها يعني اذا اذا وضعت في الماء مستعمل
 لصغر هذا اذا اذا وضعت من ماء انما لا تخلط بالان في كل
 وقد اختلفت الصلاة فاسم فيها لرسالة سماها في الاستسناه
 في سائر النجاسة ولا فقه على ذلك بعض اهل مصر ووافي
 به وفعليه بين الشيخة والى غير ما رساله سماها زهر
 الروض

انفزع منها الخمل وتغرق ويتأبى بعرض في البحر وغيره
هو كبا والبعض من البعض المتأوس واحدته بقدره وقد
سمى به النفس في بعض الجباب وهو حيوان كالخراد
شديد النتن لانه في منية الصلي وقيل بيت الخشب وهم
السوس قال السيد احمد قال الشيخ الرجعي وليت بطلعت على
قلادة انزع على بيت الخشب وهو دابة الارضا التي تاكل
الخشب وهذا الدم فيبر وعلى بيت الخشب وهي الدابة الحرة
المساعة المنتمة وعلى كبا البعض وهذا ان النزعان دما
مستعار وهو غير مستفوح فلا يكون نجسا عند احد خلافا
لابي يوسف ويروي الخلافي على الكس والصحيح عدم نجاسته
كما مر فلا نجس الا ما ينجس بالذباب الجراد والخنفس و
النمل والفرصر والجمل ذنوبان وروان والبرغوث والتل
كما في البحر قال في المحتبي الاصح في علف حصن الدم انه يفسد
موتة الا ويخسر لان ما ياخذ منه الدم فيه قرة السيل
فيكون دما مستفوحا فينجس به الا ويقع الرض
كما تقدم قيد بما اذا حصن الدم لانه لو مات في ما قبل ان
يجتمع فيه دم سبال فلا يفسده والله اعلم ومنه اي ومما حكم
الملق اذا حصن الدم بيلم حكم بيف وهو الافساد فاحات
في الماء وهو علكي منه اخرج منه لسال والا فلا وقد
بعض الثامن وعلقت قال الشيخ الرجعي وقيل انتقال كذا جذا
في السبخ ثم قال الفثال ولا يخفى انه مستدرك والذي في نسخ
النجسي وحلم وهو انظر قلت وكذلك وقع في النسخة التي
حتى عيسى السيد احمد رضي الله عنه بالنظر وحلم وقال

كما في البحر عا ذكر اي من انقسام الماء الملق وان وصلته ما فيه
اي في الماء ولو قليلا ليجرات غير ممي هو الذي لا دم فيه سائل
لا يخرج الا رطبا عن سلمان النار سمي رطبا عنه صلى الله عليه
وسلم قال يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه رائحة ليس
لها دم فالت فيه فهو حلال الاكر وشربه وضوءه وفي لسانه
بشيء عن سعيد بن ابراهيم عن ابي سعيد بن ابي وهزاة بن عدي
في الكامل واعله بسعيد هذا وقال هو شيخ مجهول وحديثه
غير محفوظ هذا قال ابن امام ببيعة هذا هو ابن الوليد بن
عنه الاجعة مثل الجالدين وابن المبارك ويزيد بن هارون وابن
عيسى وكيع واللازمي وسحاق ابن زاهر بن وشمير
ناهيك بشميرة وحديثا طه قال يحيى كان شميرة مجالا ببيعة
حين قدم بغداد وقدر يولي له الجاعة البخاري ولما سمعنا
ابي سعيد هذا فذكره الخليل قالوا لاسم ببيعة عبيد الجبار وكان
نبتة نائمت الجالدين والحديث مع مثل هذا الا يترك عن دق
الحسن وبريد ما رواه البخاري عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذباب في اذى احكم بيمينه
ثم ليرعه فان فاحا حية دار في الاخر فشا ورج الاستدلال
اذا الطعام قد يكون حار فيبرق بالنفس فيه فلو كان يفسده
بنفسه لا يزال حتى صلى الله عليه وسلم ان لم يكن شفا اذا اذا
المانه وانه لم يمت انكم في الذباب ثبت في غيره ما هو عذبة كثيرة
بعض الاراء فيسلك وكان على هذا الاثر بنو بعض الناس الاصل
فانه جاء بالنسخ ولما صدق فيبرع بن حوي وفيه الاثر بنو
انزع

فانما دانست ان ذلك الدور ظاهر لا يفسد اما لا ينسب لنفسه
سابقة وكذلك حاشه الذي ينشأ به عند استخراجه الى غير ذلك
على به ظاهره وكذا بزره وحده ظاهره كدورة متولدة من جاسه
فانها ظاهره قال البرجندى: الا لا سا قطرة من السيلين
فانها نجسة وقيل لا اهو واختار ابو السموذ الهماره مطلقا
وقال النفعي انا هو باعليها لا لا انتا ثم انما انت احتر
بغير الدموي عن الدموي وفيه تفصيل اما الدموي الذي فيه
خلاف وظاهر الرواية انه لا ينجسه وهو الذي ينجس في الماء
ويكون تولده وحاشه فيه واحا غير الذي من الدموي يفسد
التقليل من الماء فان قيل لو كان النجس هو الدم يلزم ان
يكون الدموي من الحيوان نجسا سوا كما تنفيل الحياة اريد
لا انه يشترك في الدم في ملأ الى اثنين قلنا الدم حاله الحياة
في معدته والدم في معدته لا يكون نجسا بخلاف الدم الذي يد
المرت فلا يبقى في معدته لانه نجس به في جاريه افاده في البحر
وما في مولد فتبع في هذا التفصيل صاحب البرجندى حيث
جعل سالتين الاولى موت ماله نفسه له سائلة والثانية
ما في مولد ولم يتقل كالمترصوت ماله دم في معدته عليه
لانده وان كان اخضر حاشا الا انه يرد عليه مكان ما في المولد
والمتاثر ولدم سائل فانه لا ينجس في ظاهره لولده فلتا
بينها والماصل انه اذا مات في الماء التقليل جيران ما في المولد
صار فمع الحركات مطلقا به ولربط الماء قال في عجائب الخلق ان
وطب الماء معروف وهو حيوان شبيه بيداها اخرج من جوفه
يلتحق بدنه لطيف احييه التماس لطيفه يخرج منه قشطل

الشيخ الرضوي وعبارة المجتبى في صلاة الجلاء في بعض احوال
ان كان الميت مع الدم لم ينجسه عند ابي يوسف لان دم
مستعار وعند محمد ينجسه والخلد في جميع المتعارفات على
عكس الاصح في الملق ان اذا اضعف الدم انه يفسد اما قال
مولانا ومن هنا يعلم حكم التراد والحكم واراد انه اعلم ان
ما كان منه مسفوحا كدم الملق ينتهي بئس نجس ومالا كان
كالزباب ولا ينتقض الرضوخ ولا ينجس اما على الصحيح
لانه دم مستعاري وهو لا ينتقض علم كمن مسفوحا هو
وفي الشهر الحرام ثلاثة انواع فزاد وحاشا نه وحكم فالتراد
اصغرهما والمنا ذن او وسطهما والحللة اكبرهما ودم سائل
اهو وفي الزهبا شبهة دور التنزي الذي يتولد منه المبرق
برز صفات كبره النبي اسود وكل فراقا تسلمت وقن
ثريته صفات غير ينتقض ذلك البرق عرش وود صفات تنقطع
له ويرتق الترت صفات صفات بفتنات به فاذ اكبر وقري بوم
له ورقه الترت فلا تنقطع حتى تستر له مدته فينبني بنا على
نفسه فاذا تكامل ولزاد لاني فاخذوا منه المبرق وخلوه
في خطب قلادة كبيرة والقوة في سائلي فيجوز الدور وخلد
ويخرج طاق الحرة فيسببه على دوان له فتكون ذلك
المبرق طاق ارادوا اخرج بوز لم يفسد ابه ذلك حتى ينقطع
البيت يفسد ويخرج منه طهر صغير يلقفه بغيره يخرج منه
واحدة كمن ربت الشرا في يفتح عليه بافخرج ذلك البرق
ويجوز في الحلال والي ذلك اشار بعضهم في صف الانسان
بجوز لدهود التخرج جاباه به كمن نور اذا اشتم ما جمع ه
فاندر

فقط كسبك سائر الزرع وان كان طافيا وكونه لا يملك
شيئا اخر فاقع للطهارتي حين استناب به غلط ثم والستك بالي
بالاقتاف لا نه يصدرت عليه ما قاله في الخلاصة ان المائي
هو ما اذا استخرج من الماء بورت من ساعته وفاقا للبريد
ايهم بان المائي ما يكون مولده وشواه في الماء وسرطان هو
من خلق الماء ويبقى في البرايهم وهو جيد المشي سريح الدرك
ذو كين ومخالب واطفا رحد اكبر الانسان صلب الظهر
من واه لذي حيوانا للدارس ولا ذنب عينا في كنفه وفيه
في صدره وفكاه مستوقان من جاذبين ولرثا نثر ارجل هو
عشي على جانب واحد ويستشف البرا والما وسبح
عترت البحر وكسبة ابروج زهر عائي على قول البريد لا على
ما في الخلاصة وصديق كسر الضاد الجيرة والدال وقد فتح الدال
والكسر افصح وفي الزهر كسر الضاد في الاصح والفتح صفيحة ولا تبي
فمنه عت وقال الطيلوسي في شرح اجد الكاتب وكفي بغير
الضاد وفتح الدال ويقال لراثة المسيح وابو الهيرطام سميد
ولام هيرة وهي انواع كثيرة تكون من سعاد وغير سعاد
ويكون لصن المياها الدايمة الصميمة الموي من المنونات
وعقب الامطار والفريرة حتى يقف ان يتبع من السحاب
كلرة ما يرى منه على الاسطح تعقب المطر والبرج وليس
ذلك من ذكر وني واما يخلقه الله تعالى في تلك الساعة
من طباع تلك التربة وهي من الخير ان التي للعظام لها
وفيها ما ينبت وما لا ينبت والذئب يفتجج صوته من قو
اذنه وقوصه بجهة السمع اذ تركزت النعيق وكافة خارج

سماه وبالكلام ثم يترك بطنه ويخرج ومن خواصه ان من كان
معه شح كلب الماء يمين من غالبة التمساح اه وقال في البحر
وفي الكلب الماء بية اختلاف المشايخ كذا في صراح الداية من
غير ترجيح كفي قال في الخلاصة والكلب المائي والخنزير المائي
اذا ما تاتي الماء احمورا على انه لا يفسد الماء فلا نه لم يتبر
التون الضعيف او خنزيرة وسيلها لك عنه فقال انه يشمر نه
خنزير يعني ان العرب لا يسمون بذلك لانها لا تعرف
في البحر خنزيرا شافيا في جبال الخيوان انه لا يفسد وسطه
الخرور يغم الدال وهي دابة تنجي الغريق من ظرها
ليستين على الساحة ولا يزال يدفعها الي البحر حتى يحمي
وهو كبير با واخر ميل مصر من جهة البحر المالح لا ينفذ في
به من البحر الي النيل وصفته كصفة الان المنورخ ولدراس
صغير جدا وليس في دماها البحر لها دبة سورة فلا ذلك يسمع
منه السح والنفوس ولا يرب في احوالها كمال الاسماك
وربما ظهر على وجه الارض كانه ميت وهو حيا ويرضع اولاد
تنبه حيث ذهب ولا يلد الا في الصيف وفي طبعه الاش
بالناس وخاصة بالصبيان واذا صيد حبات ولا في كبر
لشال صا لده واذا الميت في النوت حينما جسي فسمه وصعد
بعد ذلك سحر خنزير اسماك التنس فاذا كانت بين
يديه مسفينة وثبت ورثبة اترفع عن السفينة ولا يري
ذكر منها الا سمع انتبه اه قال في الزايمان كنز بن جعفر اعلى
عدم التنجيس نه كذا في الخلاصة وفي ذلك نوع اشارة
الي ان الاجاج في عبارة الخلاصة انما بقية راجع الى الخنزير
فقط

الحاج الصغير لما صي خان هو الصحيح عن ابي حنيفة
قال وقيل ان كان يخرج في الماء فيسده ولا فيسده اه
وفي الحديث الصحيح عن ابي حنيفة في موت طبر الماء في الماء
يغرس اه قال في البحر فقد اختلف الصحيح في طبر الماء
والاوجه الاغصا كعبط ووز كسر الغرة وفتح الاول
الزاي المصير النبط البط كافي القاموس وج فلا فائدة
في ذكره بعد البط باني ان يقال ان الماء لا يتعش في الماء
يسبح فقط وليه هذا باني ايتعش في الماء وغيره وج
بالي ساش فتعطل قال السيد احمد رضي وحكم ساير البات
من سمع ودهن وعسل وطل وصرق كالماء في الاصح فلا فسد
الماء موقفة ورائها واقتاره افسد ساير الماء لغات وقال فلا فاحي
لروحه بول وفي نسخة بول وفي عصير عشرين عشرين كافي في
حوض ساحة كذلك لم يسد لا نه في حكم الجاري ولو سال
دم رابع الماء في حال جريان لا يغرس عالم بطبر
احد الارصاف الثلاثة خلافا لذكره الشعبي وغيره و
يغرس بتغير احد اوصافه الثلاثة منها كون او طم او ربح
يغرس الكثير من الماء افاد بذلك ان يغرس فعل مضارع و
الكثير فاعل وج فتولد بتغير يتعلق به يغرس وهذا غير
وغير ايضا خذ في الظاهر من غير ما يدل واني لم يعلم المغير
اما هر هو ام يغرس فالأولى ان يترا قول المصنفين بالياء
الموحدة ويكون الجار والمفعول متعلقا بتغير يدل عليه قاله
المصنف في حل مشنه اي وان كان الكثير او جارا يغرس بتغير احد

الماء واذا ارادت ان تنفق ادخلت فكلها الا سفل في الماء ربي
دخل الماء في غيرها الا تنفق واذا رأت النار سكنت وفي المداية
والضنخ البري والبري سوار البحر هو ما يكون بين صا
سنة وقيل البري يفسد ولذلك قال النجاشي لا يبرك في الماء
وهو سالا مستمرة له بين اصا به فيفسد الماء بمرته فيه في
الاصح كمنه بمرته حانت في الماء ان لها دم سايل انفسه ولا
بان كمن لها دم اصلا او لها دم وكان غير سايل لا تنفس
الا بمرته فيه وبمرته ما في الماء فانه وان كانت الحية او الضفدع
عظيمة لها دم سايل يفسد الماء كذلك الزنخة الكبيرة في برية
عن ابي يوسف في السراج الوهاج الذي يبيته في الماء هو
الذي يكون نواله وشراه فيه سوا كانت لها نفس سايلة
او لم تكن في ظاهر الرابية وردي عن ابي يوسف انه اذا
كان لها دم سايل وجب المتنجس اه وكذا ذكره الا بسجاني
فان في الفتاوى غير ظاهر الا انه يوجب كذا ان كان من غير ذنوب
موت عالا دم لرومات عاذر من مائي المورد الذي لا يبري
خارجي الماء والحق فيه في الاصح فلو قتلت قيدا في الماء نحو
ضفدع او سنجابا لا حل للملح وكان مائي الذي لم يمتاش
جازا لوضوئه لدم افسا لا لا يجوز شربه قال في المروعي
محمد كراهة شربه الماء الذي قتلت فيه الضفدع لا الخفاصة
بل كراهة كره وقد صارت اجزاء في الماء وهذا يؤيد بان
الكرامة في برية او اعدا غير البرية في المتنجس اه وفي
الماء انما يفسد في الماء الذي لا يغرس الا بظهوره والرو
بحق حيوان مائي ساش بربي مولدي لا يصح قال في شرح
المجامع

في المضاف فخصه على كل حال وفي المصدر رتبة واحدة
وهي فتح الحالف والمبني وقد قرئ بها في قوله تعالى لتقراه
على الناس على مكث فلا علم يعني انما قصد بقوله بالمكث
لان له علم ان شئنا انما حصل بسبب حاجته خالطة لم
يجز الوضوء ولو شك في المغير هل هو المكث او الخس
فالاصل الطهارة يعني ينبغي على اصله ولا يبرمه السوال
كلاني المجر وفيه وبرية اثار اقدام الروح عند الاقتبال
لا يتوضأ به ولو مر سبع مائة وسبع على ضلته شربها
تجسس والا فلا هو ويبقى حال الاول على ما اذا غلب على
ان الروح شرب شرب منه بدليل الشرب والالحج
التيك لا يمنع ما في الاصل انه يتوضأ من الخوض الذي يخاف
قد زولا يتيقنه وينبغي حل التيقن المذكور على كل شئ الظن
والخوف على الشك والوهوم كالا يخاف والتوضي من الخوض
افضل ابي اكثر ثوابا منه الشرب على المعتلة ابي ابراهيم اذ لا
لهم فاتهم لا يبروت الخوض قال الخشي الخوي لان المعتلة
من المكثية خالصة بابر الخفية في ان الخوض خمس وهو
دفع في الخوض جئ لا يخزي من الخس يهين المكل بخلاف
عاه وهذا المأجور يجب اني آخر الخوض على ابراهيم او رشا الخوي
فانما لا يخفى انما لا يخفى انما لا يخفى انما لا يخفى انما لا يخفى

ارصافه من طم اورث ابرج يخس فتدافا فليخس
بقره تغير فلو صرح الشا بالملتق الاول فقال ويخس الكثير
تغير ارضا وصفه يخس لسلم من هذا كذا كذا يكون حكم
انما التليل مسكوتا عنه حدى ولو وصله لان انما التغير يخس
جاء يا جاعا علم ان العلم اجماعا على ان انما اذا تغير احد
ارصافه بالخطا سنة لا يخفى من الطهارة به فليد لان انما ار
كبر جاريا كان ولا هكذا انتار الاجماع في كبرنا وتغير السوي
ابيه وان لم يتغير بها فالتفت عامة العلماء على ان الكثير لا يخس
لا يخس وانما التليل ينجس مح وقوعه وتقطع من بول
وان لم يتغير كبره اختلوا في الكذا انما صلح بين التليل و
الكثير من خلافا لانك نادى بشرط التغير في التليل كانه
المشكوك ومختل خليل قال في البحر واختلف في الكذا انما
بين التليل والكثير فقال ما كذا ان يتغير احد ارصافه بها
ولو قيل لا يحرم الا رصافه والا فهو كثير ومختل في المال
حب اختلاف النجاسة في الكرم قال الشافعي اذا لم يخلع الا
تقلد في الكرم ويكره الزموا رتبة التغير بالنجس وان قل عن
الولي في زهر الخليل لا يجوز الوضوء ولو لم يتغير قال ابو
حنيفة في ظاهر الزموا رتبة التغير في الكرم رتبة التليل ان
فانما لا يخفى انما لا يخفى انما لا يخفى انما لا يخفى

لا يخفى انما لا يخفى انما لا يخفى انما لا يخفى
قربا الى النجس انما لا يتغير بطول مكث وانما لا يتغير الا
تتأخر ويغير في اكثر ما يتغير في المكث الا في سنة واحد عام
وهو قتل الميت مصدر مكث بعض المكث وتختار انما لا

تسمى كلادمالان ما موصولة بجمع الف الذي وهو خلاف الواضع
والجواب عنها ان ما ليست موصولة وانما هي تكرر موصولة
والعني الجاري ما يذهب ببنية الكلام لفظ ففمن الجملتين
اه وقال في النهز ويصح ان يكون ما موصولة ولا تدخل الدابة
والسفيته لانها واقعة على الجاري لتقدم ذكره ويذهب
صلها اه وان وصلية لم تكن جارية بعد اي جايده و
يزيده في الاصح فلم يرد النهزست فوق بحيث لم ينقد من
ما يذهبني وصار ياتي من الما فيه جري بل بعد دفن
جاري الما الذي يجري بلا عدد جاز الوصف منه وان كان فيه
نجاسة مالم يظهر احد صانها ولا يصير الما مستعلا لانه
جاء حيث لا يشترط الادد في مساه كاذرة الناظر في
التجسس وغيرها وصح صاحب السراج والهادية وفي
الخرات اننا آت ما واحد طاهر ولا يخرج من فضاها كان
عال فاحتلها في اهل ثم ترك طهر طهر ولا يجري سالنا في
في الارض صاخرة لا تجري في الارض في الخلاصة وفي التجر
ولو صاغت الارض نجاسة فصب عليها الما الجاري تجري
تدور في الارض طهرت الارض وما طاهر غير ان الما الجاري في
اسما في الما جري عليها طهرت ولو كان قبل لم يجز فلاه
وهنا فيقيد انه لو كان ركدا لصار الما مستعلا لانه قد حصل به
استحاطا الارض او تحصيل التربة بجملة وهذا موافق لما تقدم
عن ان الشرا في حيث تربي الما في الما في وفي الصنع ان لا يذهب
جربا منه معدن في الما في الما في وهو الما في منها فلا يذهب
مصححان وكذا لو خضر نهر آمن حوض صغير فاجري الما في النهر

فيه نجاسة ولا ينتجس موضع الوقوع كركب كثير فيتموضا
من موضع الوقوع منه ولا فرق بين المكية وغيرها وهذا
المروي عن ابي يوسف وبه اخذ شافعي نجاري وهو المختار
عنده وهو الذي ينبغي تصحيحه كما في الفتاوى والنصاب عليه
المتن في كافر يجر الما في هو ما بعد حار فاعرفا مصفون
على التخيير اي يقال كذا في الارض جاري فيركب الما اذا دخلها
تا ولو ضيفا وخرجت جانب اخر بعد جاري فاعرفا حتى لو
تجس ما وها قبل جريها ثم جري وخرج من الجانب الاخر
حكر بطراريتها وان كانت لا تذهب ببنية فكل هذا يوجب
ما خارا على ما قبل ان الجاري ما يذهب ببنية لا تعد البركة
حار فيه وانما من قوله بنية للوحدة ومعنى يذهب يجر
وقال العلامة الترمذي في قبل ما جلي شيا وان قل وقبل ما لم
ينقطع جريه بوضع يده او جليد بالارض وقبل ما لا ينقطع
جريه جري يده ومن لا يشك ان يجرى في الما في الما في
وقيل هو الا يجرى استدار وذلك بان يمس يده وبه رسال
الما منها الى النهز فاذا اخذ ثانيا لا يكره فيه شئ من الما
الاول والاول وهو ما بعيد في الطرف جاري الما في الما في
ليست يد على الارض وطير ما يذهب على قاعدة الاحكام النظر الي
المستحسن والشافعي وهو ما يذهب ببنية استبرأ بسبب
قال في البحر قد وقع بعض المتأخرين ان لا يدخل الما في يذهب
ببنية يجرى على الجمل والسفينة ومنه التوهم ان ما مور
وقع مترا في عبارة ابن الحاجب التلامذ ما يقنع كتحته بالبناء
تقد يذهب عليه ان الرقعة والحي المكتوب عليه كلتا فان كثر
شئ

ذهب إليه الاكل فان الاعشى يحير بتغيير اللون بالخاصة
 فيجس في جسده ولم يبر بالبعير كمنه علم ولان العلم والارادة لا
 تملك للمعبر بها فالعلم بالذوق والارادة بالتسميم بالعلم
 ان يقال اراد الابصار بالبعيرة كما جوزه العلامة في قوله
 تعالى انا نزلت الانجيل وانشئت وتتم بتصورات اثره اي اثر الخمس
 فيه فلو كانت فيه اي انا الحار في حقيقته او قال فيه روح القدس
 به اتصاله والذوق منه التخصص مطلقا سواء كان رجلا او امرأة
 او كلبا وجمودا وشاربا والحقبة للترديد الى الله لا فرق
 بين المربية وغيرها فتوضا تخصا اخر من استلزامه اسفل
 الملكان الذي وقعت فيه الجيفة والبول جار وضوءه عالم ير
 المتوضى فيه الجيفة كمنه الخمس كمنه الخمس وفي نسخة عالم
 ير في اجزاء اثره اي اثر الخمس من الجيفة والبول و
 اي الاثر انا علم اوله و ايدى مظاهره اي قول الله ان الله يعلم
 الجيفة وغيرها لانه جعل في الاستدلال في مظهره يظهر
 الاثر فقط فيتميل الجيفة وغيرها كعذرة وديول وبعيد المربية
 وغيرها وبعيد الجيفة الشاة غلة لجميع الشاة او بعضها في المرات
 وبعيد موضع الوقوع وغيرها كمنه الدر وهو ما يحده الكمال
 وقال تعالى انه اذا استأر وقواه فوالله حسنة قال انزل
 قد نزلت انما ربي وبعيد الجيفة من ربي وبعيد الجيفة
 عالم يغلب عليه بان يظهر ان رها فيه حجر والتسعين يوجد
 الجيفة لا اثر له ولا لا استوي الحال بين جريته على الاكثر
 ولا قولنا في الفتح اوجه ولكل يروي على ابي يريه ساقية
 صغيرة فيها كالماء صبت سدد من رها ولا يجري ندر وكمنه

وتوضا بذلك الما في حال جريته فاجتمع ذلك الما في مكانه
 استقر فيه فحضر رجل اخر من ذلك الملك الذي اجتمع
 فيه ما اوضحه ليجري الما المستعمل فيه وتوضا به الما في
 حال جريته فاجتمع ذلك الما المستعمل مرتين في مكان اخر
 ايتم فضل رجل ثالث كذلك فتوضا في حال جريته جازا لوضو
 لكل الوضو وبقيت الما في طرفين وتوضا فيه اي في
 الميزان حال جريته الما وعند طرف الاخر من الميزان الما في
 الما فبعد ما حدث اخر وضو لذلك الما المستعمل في الميزان
 وتوضا في حال جريته جازا لوضو به ثانيا لا كل واحد
 منهم انا توضا بالما جريته واما لا يجتمع الجيفة عالم
 يتغير واما المجتمع طاهر وطهره لان استماله حصل في حال
 جريته واما الما ربي لا يغير يستعمل باستماله لا يجتمع الجيفة
 فان كانت الما متفرعة على الخاصة الما المستعمل في ظاهره
 ولما على القول الصحيح بطريقه لانه اذا الما على الجيفة
 فلا يجتمع لتغيره بالا يستعمل بالطريق الاولي كذا حكيت هذه
 الما عن الشيخ الزاهد ابي الحسن المصنف في ربه والو
 داخله على كذا في مظهره عليه السلام يعلم في كل المظهر
 عاين الما في ربه
 ويقام في الجيفة في ربه عن ابن الحسن بن تيار ما يذكرك على عدم
 جازا لوضو الما في والثالث فانه قال في خبره في ربه الما
 من احوالها ويدخل في الاخر فتوضا فيها جازا لوضو
 التي يدخل فيها الما فتمسدها ان لم ير اي ان لم يعلم فسر
 انظر الروية بالعلم كالمص دفعا لا يرد على تفسيرها بالبعير كما
 ذهب

ان الما ذهب بمبينا ولم تتبع عيناها موجدة فجاز استعمال الما
 اما اذا كانت النجاسة جيفة وكان الما يجري على اكثرها و
 ضمها فبقينا بوجوه النجاسة فمقدتقدت كل ما يتبعها و
 النجاسة فيها وغلب على ظننا وجوهها فيه لا يجوز استعماله
 فكان هذا ما خردنا من دلالة الاجماع وهذا قد تنقضا بوجوه
 الجيفة فلا يجوز استعمال الما الذي هي فيه واكثرها وضعا
 من غير اعتبار التغير لان التغير لا كان عللا متعلية و
 النجاسة قلدهم من انتفاء انتفاءها او ملخصا و
 احوط هم هذا الكلام لا يقتضي جواز البول في الما الجاري فانه
 قد ثبت البرق عند من النبي صلى الله عليه وسلم فيها اخرج
 الطبراني في الكبير باسناد رجاله ثقات وفي الحاشية وتختلف
 في كراهة البول في الما الذي والاصح هو الكراهة والما البول
 في الما الذي قد ورد السهر عند الشيخين وتدل الك
 جلال الدين الحارثي في حاشية الهداية عن ابن الميثاق انه
 ليس بجرام اجابا بل مكروه ونقل غيره انه حرام قال في البحر
 ويجوز على كراهة النجس لان غايته ما يبيده الحديث كراهة
 النجس فملي هذا بيني ان يكون البول في الما الجاري مكرها
 كراهة تنزيهية خيرا بينة وبينه الا انه وكما بالما الذي هو
 الحرام للصغير جدا ولو ردنا في ذلك في كونه لا ينجس بوجوه
 نجاسة فيه الا بظهوره لا نرجح في ذلك دخلت النجاسة في
 او لا ينجس بوجوه نجاسة كذا في كونه لا ينجس بوجوه
 فيه من اعلافة كذا في الرق منه مقدار ما كان في مشايخه
 ان لا ينجس وجه الما بين الرقبتين كوجه صغير بوجه الما

لا واس بالوضوء اسفل منه سالم بيل الا نثره المصنوع قال في
 البياض هذا قول ابي يوسف خاصة ما عند ابي حنيفة وكذا
 لا يجوز الوضوء اسفل من المصنوع قال الشيخ فاسم في
 المختار ما عن ابي يوسف وفي التهذيب عن المصنف عن
 النصاب وعليه الفتوى وقال في كتاب الاشارة لا كسرت
 خابية خرج في الفرات ورجل يتوضا اسفل منه فان لم يجد
 في الما طم الخوازيجه ولو لم يجد في الما وضوءه وقيل ان حرق
 عليها ابي علي في الجيفة لضعفه اي نصف الما فالكثير لم يجره قال
 في البحر بعد ما ذكر ما يستدل من طواه عيازة المتن وهو
 النجس الذي انا ده اشتهر في الما كونه في النجس في الما لانه
 والورع الجيفة والنجس والخلصة والبدانة وكثير من كتب
 ابيتنا ان الاثر لا ينجس في غير الجيفة وانما في الجيفة فانه
 ينظر ان كان كذا وكذا يخرج عليها لا يجوز الوضوء وان
 كان الاثر يخرج في الوضوء في الما فان النصف فالتساوي الجواز
 والاستحسان ان لا يخرج في الما هذا ما المطر اذا جرى في
 مزاربه من السطح وكان على السطح غرة فاما طاهر فالتساوي
 يخرج على غير النجس في الما فان كانت الغرة عند الما فان
 كان الما للمدرك في الما وانضمت يدي في الغرة فخرج من فانه كان
 اكثره لا يلاقي الغرة او وضعت يدي في الغرة فخرج من فانه كان
 عند ركب وستره في موضع كان الجواب كذا في الما اذا جرى على
 اكثر الكتب وقد عكس في النجس لان الما فان الما فان الما
 الجازي اذا وضعت فيه نجاسة فاستحاض الوضوء اذا لم يجره علم
 لان النجاسة لا تستخرج جرات الما فان لم يظهر أثرها علم

الصغري ومن هنا جاز ان يلزم ان يكون موضع صغير لا يجوز ان يكون موضع
الخاصة فيه فقل هو موضع الى الموضع وهذا التنازل الى موضع
هي خمس في خمس ينبع الما مرفا فان كان موضعا منه في موضع
حزبه جاز وان كان في غيره كذلك ان كان قدر ربع في
اربع فاقول ان كان خمس في خمس اختلف فيه واختار السعدي
جواز مقتيد ان لا يحسن الا مرفا على النزاع وذلك لان التقليل
يقتضيه في جميع المنوع والخمس الحقة لبعضه بالتقليل بدني
وتستأن في صريحا للثمة بخلاف ما لو كان ستا في ست فان كان
الصغير بخمس لا اثر لبعض الخا ستة فيدفع غير المصلح
مع شرحها الى علي عين الما اذا كان وسرا حسا في خمس وكان
الما يخرج منها في من ينوعها ان كان الما يخرج من ظاهره
من جانب المين وهو ابي الما يستعين بالكره على الخروج من
منفذ المين يجوز لوضوحها لان الظاهر ان الما المستعمل
لا يستقر لشدة اندفاع الما في حال خروجه من الصغير وان
لم يكن الما بهذه الصفة لا يجوز لوضوحها قال تعالى الما
فخر الدين ان في هذه الصورة والى قبلها الاصح ان هذا
التفسير غير لازم وانما الاعتدال على المين فيستلزم ان يخرج
الما المستعمل ان علم خروجه من ساعته كثرته وقوته
يجوز الرصد في الموضع والمين والا لا ذكره في الحيل هذه
المسائل ينبغي على القول بخا ستة الما المستعمل والماعلي الاصح
الحا فيخرج الرضوخا لم يثلب على ظن ان ما يغيره او يفسد
فما عدا ما مستعمل هو ولو قصت فيه خا ستة تحققت ان الترخيع
على حاله فتنه كذا يجوز النظر بطلان الما كذا في

من جانب ويخرج من اخر لو وقعنا فيه خا ستة ولم يغير الما
انما يخرج وجهها ان يكون بنفسه او غيره الما في الترخا فيه
لو كانت يدخل الما لا يخرج منه كن فيه انسان يقتل
ويخرج الما باغتسال من الما انما الاخر منها كما لا يخفى
قال الشافعي ثم ان ظاهر كلامهم ظاهره ان لا يخرج من اعلاه
فلو كان يخرج من تحت في اسفل الموضع لا يعد جازيا لان
الصبره لوجه الما لا يلبس اعتبارهم في الموضع والرضوخ لا
المعنى واعتبارهم الكثرة والقله في العمله فقط كما سيذكره
الشافعي للمنية اذا كان الما يجري صفيا ينبغي ان يتوضعا على
الوقا حتى يخرج عنه الما المستعمل والما المسالة صريحا نص
لرب في شرح سبدي عبد النبي في مسالخر لانه الما الذي جرى
المعروف بوضوحه فانها قال فيه اشارة الى ان الما لا
اذا كانت في محل من اعلاها يخرج من تحت فيا يخرجها ليس
جازه وفي شرح المشي يطهر الموضع بجري ما يخرج من الما في الترخيع
ويبين من الموضع هو الما لا يخرج من تحت فيا يخرجها
وصيرورة جازيا وظاهر التفسير ان الما لا يخرج
الاسفل منه خلاف قول الربيع بن ساجد ولا يخرج
التوضيح من الما في الموضع وفي نسخة من كل جرح منه مكانا
كان ارضيا في اربع اواقل واكثر منه ذلك يبينه هذا لما
يقول ان كانت الترخا سبع في اربع يخرج من تحت فيا يخرجها
انه هو يخرج الما لا يخرج من كل الا يستعمل وكذلك الما
اذا كانت بوجه الما حتى ولا كان في المنوع واختار السعدي
جوز الرصد منه بطلان كذا اصح بالتعدي عليه في التنازل
الصغري

فبالاول جردارة قال مركزه في الموضع لان ما الموضع في حكم جار
اه قال في المزدخا المراد بالموضع الكبير والضروة قال في المنا
وبه عليه المتعوي قال السد احد وقد علمت ان الاقوال
جميعا صحيحة غير ان المتعوي ما ذكره الشرح انه لا فرق بين

المريئة وغيرها ولا بين موضع الوقوع وغيره والمعتبر فيه
هذا القول الذي لا يوجب الوقوع الخس فيه الا
بظهر لا نثره كبري في المشتري به فيه يعني به غلبة الظن
لانها في حكم اليقين والاولى حذف كبري بغير ما فصلت
فان غلبه على ظنه عدم خلو صدق ابي وصول البخا سنة
الى المالك في الاخر جاز لتطهر به وذلك بان لم يغلب على ظنه
ذلك بل غلبه للعرض والى الامران علي حدس الاجير الظاهر
به ولا يخفى ان هذا جائز ما قدمه الشرح بقوله ولو في موضع وقوع
المريئة لان موضع وقوعها مستحق وجودها فيه فليقتل
لا يتوضا منه ولا يجزئ له من الطل الاخر لا قد غلب على ظنه
عدم خلو صدق البخا سنة الى الموضع الاخر لكن لا يخفى ما مر من ان
البخا سنة لا تستقر في الا بل تشتري فيه كبريا تجري الى ان تقل
اجزائها الى جز ولا يبقيل الا انقسام كامر فاذ كان المالك كبريا
غلب على الظن ان البخا سنة لم تجز سلبا لجزائه فلا بد منها
جاء رازها منجسها بها وببعضها لم يجد جازية لاجزائها
فابي موضع توضا منه لم تحتجها سنة والا صل الى المالك الطهارة
فتصح الطهارة منه من كل جانب منه تنجسها بالا صل الى يمينه
لا يزول بالشك ويتوكل جانب الطهارة عدم وجوده الا تروا
وقد بينا كبريا مرسية اوله ولا ذلك لان الاول ان يقال بغير

كالجاري زبادة انما انظره كبر لا يباح ابي وقع فيه نجس لم
انراه ابي لم يعلم جاز الرض منه ولو في موضع وقوع البخا سنة لانه
به يعني جاز في الخلاصة المالك نجس اذا دخل الموضع الكبير
لا ينجس الموضع ذاته لان المالك نجس غالباً علي الموضع لانه
كلما اتصل المالك بالموضع صار الموضع غالباً عليه اه وهو يعني
على ظاهر الرواية عن ابي يوسف حيث جعله كالجاري وهو
ظاهر للثبوت وقال في الكثرة للمتنوع وهو كالجاري وظاهري
اختبارها هذه الرواية ولذا الاختيار في الفتح واستحسنها
في الحلية ويشهد له ما في ستمن ابن ماجه عن جابر رضي الله
عنه قال انتريت ابي عبد بن فاذا فيه جازيت فكفنا عنه
حتى انتهى اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان المالك
لا ينجس ثمنه فاستحبنا وروينا وجعلنا اه ولختار بعضهم
انه يجزي فان وقع تحريمه ان البخا سنة لم تخلص توضا والاولاه
قال ابن امير الحاج وهذا لا يرجح الكرخي وغيره في موضع
الوقوف وفي البداية ان ظاهراً الرواية ومناه انه يترك في موضع
البخا سنة قدر الموضع الصغير يتوضا قدره في بعض شروح
المنداء لا لا فانه ذبح في كل ما ذكر الكرخي انما خلاط نجس
لا يجوز الرض به ولو جازها هو الصحيح ومشاخج جازية وماراه
المنه قال في غير المبرية يتوضا من جانب الوقوع كما قالوا
جما في المالك وهو لا يرجح في المالك ابي انه لا ينجس الا
بالصغير في المالك وهو لا ينجس في المالك يعني قد فرق بين
المركبة وغيرها وروايتنا في المكي يرمي يتوضا من صفا
على شطل من جاز ينجس على القول بخا سنة المستعمل وال

الرواية عن اصحابنا المتقدمين انه يعتبر بالخبر وهو ان
يرتفع ويخص من ساعده لا بعد المكث ولا يعتبر اصل الخبر
وفي الخبر خافيه انه الروي عن اجتناب الشك في الكتب
المشروقة اهـ وهو للمعتبر كذا الفصل والوضوح لا يبدى رايًا

ثانياً ما اصره لاند الوسيط كما في المحيط والماء والتدسي وما
في الحديث وغيرها ولا يخفى عليك ان اعتبار الخلو من غلبة
الظن بلا تقدير مني مخالف لما في الظاهر لا اعتبار بالخبر
لان غلبة الظن امر واقفي يختلف باختلاف الظانين ويترك
الطرق الاخر ارجو اني ستاهد لا يختلف فيه مع ان كلامنا
مستول عن ائمتنا الشافعية في ظاهر الرواية لكن نقلت
اليانبيغ قال ابو حنيفة لاند في المظلم وهو الذي لا يخلص
بعضه الى بعض ولم يفسره في ظاهر الرواية فوضه الى ان
المبتلى به وهو الصحيح وبه اخذ اكرخي اهـ قال وهكذا في
كتبنا ائمتنا فثبتت برهكة النحول المعترقة عن مشايخنا المتقدمين

مذهب امامنا الاعظم ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رضي الله
عنه فيهم فثبت المصير اليه لان اعتبار المشرق في المشرق ليس
مذهب اصحابنا وحده وان قال به كنه رجع عنه وعلى تقدير
عدم رجوع كنه عن هذا المتقدم فاقدر به لا يستلزم تقديره
به الا في نظره وهو لا يلزم غيره وهذا لاند انما وجب كونه
ما استكره المبتلى فاستلزم واحد لا يلزم غيره بل يختلف
باختلاف ما يقع في قلب كل وليه ههنا من قبيل الارجس
التي يجب فيها على الناس تقليد المجتهد ائمة لا بد في
قال وعلم برهكات المتقدمين في غير هذا يرجع الى اصل ترويه

ان غلب على ظنه عدم خلو هذه النجاسة الى سائر احوال لم يجر
والاجاز هكذا قال الشافعية الراجحة قلت ولا يخفى ان النجاسة
اذا كانت مريضة وهي باقية تروى في الموضع كان ائمة المجاز
لها لم يوجد فيها نوحها فوجب ما فاي حاجة هناك الى اعتبار
غلبة الظن مع تبيين بيانها فاعلم وهذا المجل عندني مشكك
باختلاف ما افترق منه جازاً لوضوح محل الوقوع ولو مريضة
هذه النجاسة كرون المعتبر في حلال كثره اكبر راي المبتلى به ظاهر
الرواية عن الامام واليد رجع كذا في سبيل اوله عن حديث
فقال مشدداً رسيدي قد رويوه فوجده في ثابته في ثابته
ويقل سحر اسجده فكان داخله ثابته في ثابته وطاقه
عشر في عشر قال الحاكم المبريد في السلافي وهو الذي جمع كلام
محمد قال ابو عيسى كان محمد موقفاً عن رجع الى قول ابي
حنيفة وقال لا وقت فيه ثابته وهو لا يصح في النجاسة في
قال في الخبر وعن نفسه على انه ظاهر المذهب ستمس الا لاجبة الحرجي
في المسموط وقال انه الاصح وفي سراج الرواية وهذا اقرب الى
الاحتياط لان المذهب عجم وصول النجاسة وغلبة الظن في ترك
تجزي مجزئ اليقين في وجوب العمل كما اذا خبر واحد بنجاسة الا
وجب العمل بميله وذلك يختلف بحسب اجتهاد الرواية وظاهر
وكذا في شرح الجمع والمجتبى وحقق في الخبر انه لا يذهب به في
ذكر في الرواية وغيرها انه العذر لظلم حاله في كذا
طريقه بخبرك الطارق الاخر في المراجع انه ظاهر المذهب وفي
الذي لم يقبل انه يعتبر بالخبر ويقل بالاساس ظاهره لا يذهب
الاول وهو قول المتقدمين حتى قال في البدائع والمجلد المتقدم
الرواية

توصيته وتيسير على الناس فان قلت هل يهلل باصباح الذهب وفضتيب المشايخ قلت بول باصباح من الذهب فقد قال الامام ابو الميثاق في رايه سيلا بوالضريح سالت ووردت عليه ما تقول ركنك الله تعالى رقت عند كتب اربيه كتاب ابراهيم بن رستم وادب الشافعي عن الحسن بن وكبان الجبري وكتاب الكندي من جهة هشام هلال بن زينا ان نفعي منها اولك وهذا اكتب محمودة عندك فقال ما صح عن اصحابنا في ذلك علم محمود بن مغيرة فيه مرضي به وما انشأه فاني لا اري لاحد ان يفتي بشي لا يثبته ولا يجتهد انشأه الناس فان كانت مسائل قد بشرت وظهرت واختلفت عن اصحابنا رجوت ان يسيخ الدعاء عليها في النوزاها كن ذكر بعضه الخشعي عن شيخ الاسلام العلامة سعد الدين الديري في رسالة القول الموالي في حكم النفساني لخصه فيها ما اختاره اصحاب المتوفى من اعتبار العشر ودر فيها علي بن قال خلافة ردا بلمينا وارده خوفا بقتلنا لطفة بالشرار لا يخفى ان المثار يثي الذي انت اقول المشرق كصاحب الديرية وقاضيه خاد وغير هاهنا اهل الترجيع هاهنا لاهم منا فليمتا انبا عرم يؤيده ما قدمه الشرفي رسم الخشعي واما تحت فليمتا انبا علم فيما يحجوه وما يحو كاله افتونا في حياتهم فتسبوا في المديح ما يريب وفي الخلاصة وصورة الخوض الكبير المشرقي في عشرة اركان يمكن من كل جانب من جوانب كنهه عشرة وجوه الما اربيعون ذراعا ووجه الما ثلثة اعم هذا صفه الطول والرضاه وفي الخوض المدبر وبسته وطلبي

عليه ورد ما حاجب نه صدر انشريعة لاندقال في شرح الزاوية
وانما قد ربه بنا على قوله صلى الله عليه وسلم من حضر ثوبه فله
حوله البارون ذنا فيكوث له حربه ما من كل جانب عشرة
فهم من هذا انداز اراد اخوان بغيره جريها ليل يمسح
لانه ينجذب الى اليربا وينقص الما في البئر الاروي واد اراد
ان يجر بالبرعة ينجب البئر لسراية النجا سة الى البئر ويجعل
ما وها ولا ينجب فيما در البر الحريم وهو عشرين بغير عشر فمالم انشع
اعتبر للمشرقي المشرقي عدم سراية النجاسة حتى لو كانت النجاسة
تسري حكم بالمسح وحاصل الرد من ذلك انه اوجبه الاول ان يكون حريم
البئر مشرقا اذ ربع من كل جانب حول البصف والصحيح انما يكون
من كل جانب الثامن ان قوام الارض اضعاف قواها لافنيا سه
عليها في مقدار عدم السراية غير مستقيم الثالث ان المختار
المعتمد في البعد بين البئر وشوذا الرجبة ان يجر
لوهذا وظهر اوجه تقيس والا فلا هكذا في الخلاصة كما بينه
وغيرها وصرح في الترخاينة ان اعتبار المشرقي المشرقي على
اعتبار حال البر خيمهم والجر اوجه مختلفا فاجتنب
ورجاء ونها اكنى في ذلك من ائمة جدير بان اعتبار المشرقي المشرقي
اصطلاحا لا سيما في بعض من لا يرى له من التمام فلهذا الغرض في المختار
الا اعلام قال في المحرقا نه قلست انه في البداية وكبير فاكث
انما التفتت على اعتبار المشرقي في السراية وادعاها
المشرق فكيف سافح لم توضح غير انه هب قلست انما قلته
اي حنفية المشرقيين التي رتبة الترخاينة كان الرأى يختلف
بمقتضى الناس من لا يرى له اعتبارا لشارح المشرقي المشرقي
توسعة

فانضمها تكون احد عشر نخسة وهو القطر ونسبها القسمة
بتفصيل المقسوم على المقسوم عليه فن ثمانية عشر يخرج
ومن تسمية يخرج نصف ومن ذراع واربعه اثنان يخرج
ذراع فالجمله خمسة ونصف وعشرون اما بهان دور فثلاثة
المساحة التي هي مائة واربعه اثنان على نصف القطر خمسة
ونصف وعشر بعد بسط المقسوم والمقسم عليه من جنس
الكسر وهو المشرق هذه الصورة لانه الخمسة والنصف والشر
مخرجها عشرة وبسطها ستة وخمسون وبسط الدور والفرع ثمانية
لان المائة واربعه اثنان تبسطا عشرا والاربعه الستة وخمسة
الي ضلها بسبعة وخمسة ويقسم المئتين ثمانية على ثمانية يخرج
مائة وست وعشرون ناقصها على الضلع المائتين وهو السبع
يخرج ثمانية عشر وهذا المخصص مائة الاربعه المئتين اوصف
المستبرك بالشر ينحدر في رقبه الحوض المثلث من كل جانب خمسة
عشر وزعا وربعا وخمسا قال السيد اجد الحاجة الى زيادة
المن في نسخته باور لا وجد لانه علوم الحساب والهيئة
يقسمه لاشك فيها انا فاده سبعة الخبرت في سائر المتعلقة
بالرياض اه وانما احتيج الى هذا التدقيق في الثلث من كل جانب
لتبلغ مساحة مائة ذراع مائتين في هذه الصورة ان تقترن
احد جوانبه في نفسه فاصح اخذت ثلثه وعشرون ساحة
وتجده في هذه الصورة مائة ذراع وثلاثة ارباع ذراع
وسبعة ارباع لانه يبلغ ذراع وذراع وهذا القريب له ووجه ذلك
ان تقترن خمسة عشر ربعا في ضلعه يكون مائتين واثنين
وثلاثة بي ونسخته اجزا مائة وستة عشر جزء ذراع لانه

ذراعا وفي الظهيرة هو الصحيح وهو مائة وعشرون عند المسان
وفي غير الظهيرة اثنان المائتين به ستة واربعون كبلد ينقسم
رغاية الكسر وفي المحيط الاوسط اعتنا اربعة واربعين
واشار في الفتح الى انه قد راينا اربعة واربعين ثم قال والختار
ستة واربعون وقال الشرنبلد في المختار مائة والظهيرة ولا
يبدل عند الى غيره فان ستة وثلاثة مائة في بلد وتبلغ مائة
ذراع كالمستقر في عشر المئتين مائة كسرها لازم قد مر في يد علي
الستة والثلثة مائة لا وجه له عند جميع الحساب قال وطريق
مساحة ان تقرب نصف قطر المستدير في نصف دوره يكون
مائة ذراع واربعه اثنان ذراع وقطرت وثلاثة مائة احد
عشر وزعا وخمسة ذراع ونصف القطر خمسة ارباع ونصف عشر
فتقرب نصف القطر في نصف الستة والثلثة مائة وهو ثمانية
عشر بلع مائة ذراع واربعه اثنان ذراع وبيانات سطر
الخمس والنصف والمشر ستة وخمسون لادخول النصف في
الشر مائة ذراع واحد هو بسط الكسر ثم ضربت ستة في
ثمانية عشر اثنان هي نصف الدور فيخرج المائتين في نفسه
على مخرج الكسر وهو عشرة ونصف المائة على عشرة يخرج مائة
وبسبعة ثمانية على عشرة يخرج اربعة اثنان كما في السراج
الرواج مائة اربعة اثنان على ثلثه اربعة عشر وخمسة اربعة
فيعمل في الدور والمسا فثلاثة ارباع المائة التي هي المائتين
الديار على ربع الدور فخرج مائة ارباع مائة اربعة ارباع
الى هي مائة اربعة ارباع اثنان على نصف الدور وهو مائة اربعة
عشر يكون المائة اربعة ارباع ونصف وعشرون وهو نصف القطر
فانضمها

اعلانه ابي الحوض عشر في عشر واما سفل اقل من المشرق اقل من الشمس
منه اذا كان ملدن حتى يبلغ الاقل فلا يتوضا فيه وكنت
بغيره منه ويتوضا وهذا الشرع ويحرمه بنا علي فاجابة
المستقل واما علي طرهما رتبة فلا كلام فيه واذا وقعت فيه نجاسة
في تلك الحالة فالاعلى طاهر اياي ان يبلغ الاقل فينجس واذا
وقعت النجاسة فيه وهو ناقص فينجس فقلنا فاذا امتلأ
يطهر امتلا قال في صفة المصلي وشرعها ولو ان ما الحوض اذا كان
عشر في عشر فتستعمل فصار سبعا في سبع فوقعت النجاسة فيه
ينجس وان امتلأ صار نجسا لان الميرة بوقت وقوع النجاسة
وهو الاصح وقيل لا يصير نجسا ووجه غير ظاهر قال الشيخ
الرحي ويصير نجسا علي الاصح يحمله علي ما اذا امتلأ قبل
قليل اما لو دخل الاما اكبر جملة قال نبي البحر عدي كبير لا يكون
الاما فيه في الصنف وتروث فيه الدواب والانس ثم عدي في النجاسة
ويخرج منه الجمل ان كان الاما الذي يدخله يدخل علي ما في نجس
قالا والجمل نجس وان كان بعد ذلك اى لانه كلما قتل نجس
جرورة الجارورة النجاسة ومضى النجس الى النجس لا يظهره لان
كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه حتى كان عشر في عشر
ثم استقر في النجاسة قال والجمل طاهر ان اده وصلنا بنا علي
ما ذكرنا ومنه ان الاما النجس اذا دخل علي ما الحوض الكبير النجس
لان كان الاما النجس غاليا علي الحوض لان كل ما يقبل بالحوض
اكبر منه يبرئ فيحكم بطهارته فمل من مل ومنه قال النجاسة
انما يبرئ علي ما ذكره نجس قليل قليل فينجس بالملد
ولا يظهر في كثرة واما اعلمت انه يظهر مجرد الجمل في فينجس

سبعة وسبعين ذراعا وخمسة وعشرون جزى من ثمانية اربعين
جزا من ذراع واذك نصف ذراع وسدس عن ذراع وعشر
ثلاثة وعشرون ذراعا واحد من مبرون جز من ما لا يتبرئ
جز من ذراع واذك ذراع ونصف ثمن عشر ذراع فاذا
جمعت الثلث والشر وجب تصايب ذراع وثلاثة ارباع ذراع
وإذا قبل لا يبلغ ربع ذراع كما في السراج في ربع الكرابس
وساقي الملاط عليه لا شرفه القديرة والملاط كما في غير
لا زمرة واذا الصريح ما قدمناه من عدم الحكم بتقدير سببي
ولو كان كذا في الحوض طول لا عرض لكنه يبلغ بطريق الكسر
عشر في عشر وهو مبرئة كما في الخلاصة لو كان عرضة وعرض
فطول خمسون او عرضة ذراعا فطول مائة كسرة في عشر
قال في السراج وكذلك اذا كان طولا وعشرين وعرضا خمسة
خمس فنجسا حتما بانه جازي لا يظهر منه وان وقعت فيه
النجاسة عالم تغيرا ثروا يستبر علي الناس وهو قوله ابي سليمان
الحري جازي ومحدث ابي الهيثم المديني ورواخذ القسيرة ابو
المثني وعليه اعتمد الصدوق والسيدي وقال الامام ابو بكر ابن
طريق لا يجوز ما لان طولا ومنه ان السرف قد قبل له
وكيف الحيلة قال يجوز خيرة ثم يجوز خيرة ويسجل الامم خيرة
التي صيرت خيرة صا فيا بين ذلك وتدل في الارض ابي سليمان
الجوز جازي عن الامم لا يدل على مبرئة وانما يقع منه مبرئة لان
النجاسة لا تقبل في الارض والنجاسة عند ابرو من باب اعتبار الارض
وانما راجع النجاسة من النجاسة لا يطول لا يجوز ولا ينجس
وهو الذي احتار به صاحب الهداية في النجاسة ولو كان

فقال لا بأس به وقال ليس الما يضطرب من قخته وهو قول
 أبي حصص الكبير وهذا واسع والاول احوط وناعلي قال
 حتى لو وقع فيما يفي موضع المتب الصغير الذي هو قوله
 عشر في عشر كلف تخفى وكذا لو وقع في غير عين تجاسد اخرى
 قال في المنتهى انه قد خضع في غير موضع في غير موضع
 فلم يقرص موضع اخر وتوضا منه جاز في غير اشتراط ان الما
 الذي هو موت استعمل الجدل ظاهر والمخفى ما احاط به المتب
 اهر قلنت ومن هنا قيل اذ احرى موضع المتب بعد وقوع التجا
 فيه تخريفا بليغا بحيث غلب على ظنه ان ما كان ركنا ذهبا
 عنه هذا الما ان وهذا ما جديد يجوز بل خالف كما ذكره ابنه
 امير الملاح وفي الظاهر انه الصحيح انه يظهر من المخرج مثل
 ما فيه وان وقع انسان من ذلك الذي خرج وتوضا كما
 اهر وفيها اية حوض في جسد استلما رفا وه على جواربه
 وجه جواربه لا يظهر في قيل يظهر اهر وفيها الاستلما فتشرب الما في
 جواربه لا يظهر المخرج المخرج الما من جواربه في الخلاصة المختار
 انه يظهر وان لم يخرج مثل ما فيه فله امتداد الحوض ومخرج منه بانه
 الشط على وجه الما ان حتى بلغ الشقة يظهر اما قدر ذراع او
 ذراعين فلا اهر ولا يخفى ما قد عساه بانه المخرج من استعمل الحوض
 غير مستعمل المتب خروج من اعلاه وفي الخلاصة قلنا في حوض
 المتب ثم ذاب الجرد بتدرج فالما في وقال الما ان الما اهر
 سوادا بتدرج او بدقة واحدة اهر قال ابن امير الملاح في
 هو المتب بعد ان كان الحوض كبير او لم يظهر للمجلس فيه
 اهر كما هو فرض المسألة وقد سئل علي هذا في الخلاصة

كذلك ان يظهر بحر الكثرة اما لو اجتمع غير عظيم في محل اهر
 ثم وقع دفعة على الما في حوض فانه يظهر بعد ما حاطت الخمسة بابر
 اجزا بابر كونه غير عظيم اهر وهذا الما ان يكون الما في حوض
 ويثي حاطا من جانب وخرج من اخرها جازيا فيظهر على وجه
 اهر ولو كان الحوض يتكس ما كان اعلاه اقل ولا سفلا عشرة
 في عشرة فوقع فيه جسد لم يجز الظاهر منه لانه حوض ما هو اقل
 من عشرة في عشر حتى يبلغ العشرة بل جازا لا يظهر منه لانه
 صار غير عظيم الا في حوض بوقوع التماسا لم يغير قال اسراج
 الهمدي وهو الاشبه واذا وقعت فيه جاستخرج جازا لا يظهر
 فاذا امتلأ حتى يبلغ الما ان المنقب قال الما لم اجب كره الظاهر
 التماسا لانه الخمسة تحت تحت وقد عراها ونفا جواربه لا يظهر
 به لسمعة وقد ذهبت هذه انا على اعتبار المشركين الشرع واما
 على اصل المذهب فيعتبر كبر راي الما في بذر كونه جسد اهر
 الحوض وتنقب في موضع منه فيستل ان كان الما منفصلا عن
 الجدار سفلا عن جواربه لا يظهر منه بل خالف لانه اهر الما
 المستعمل عن الجدار كالتفتت اهر الما في تحت سقف والبدق
 الما لا يستعمله وان كان الما منفصلا بالجدار بحيث لا يكون
 بيتا فاصلا اصلا فيستل ان كان المتب راسا بحيث لا يخلص
 بعضه الى بعض مكان لا لا عن الحوض الكبير ان كان المتب
 صغيرا اشكلت المسألة فيه قال منير الما في ما يجوز الا في
 الاخر في ذلك يجوز ان لا يند لانه كالتصنيف في الما اذا
 كان فيها حوض بين الما في حوض كذا في هذا وتبين الما في
 ان الما اعاده فيلزم ولا يستل كبر وسئل ابن المباركة عنه
 فقال

والصحيح الظاهر

ن

اخر لا يظهر مثل ما فيه ثلث مرات لا تقصده عند بغيره وان
 لم يخرج مثل ما فيه اهو فالظاهر ان ما في الخزانة ينبغي على
 خلاف الصحيح ويبريه ما في البديع بعد حكمه بالاقوال المثلث
 في جرات الكوف حيث قال ما نصه وعلى هذا هو المأمور
 اوله وان اذ انجس اهو وصفتناه انه على القول الصحيح
 تظهر الا وان ابيض بجره الجرات وقد على في البديع هذا القول
 فانها راجحاً يارو لرستين بنتا الياسه فيبعضه في حاشية
 الا شابه والتطابق للمطل من الكبري اليت لتفاهها عن شيخه في
 اسما عيل الى ملك معني وصفتها نفسه مسال اذا كان في الكوف
 بالنجس فصب فيه ما ظهر حتي جري الماخذ الا بغيره حيث
 بعد جرياً ولم يتمين الما فانه يجر بطهارة اهو وكذا النجس
 ولو فانه في رجل فيه ما حتى امثل وسال من جوهه ان كان
 ريت نجس في ذنا وان في غلبه ريت اخر ظاهر عليه حتى سال
 من جوهه فانه يظهر الما من حكم ساير الما بانه كمالا
 في الاصح وفي اول فصل نجاسات الترسات في ما يدل عليه
 حيث ذكر ان الما في كالدبس والما في غيرها طهارة اما نجسه
 تحت طهارة كاري عن محمد كاني لمر تاني واما بالخط الما
 حتى يعلو نحو الذهب ويخرج الما من ثقب في اسفل الما عن كاني
 سياتي في تطهير السمن والذهب وفي الخزانة وغيرها انه لو
 اجري ما ثابتي احدثها نجس في الارض او صبرها من غير خلاص
 طهر بترت ما حال فينبه هـ اي استند ما ذكرناه في
 بقاءه على ذلك ما في الترسات في تحتها في مساحة الما في
 الترسات في كبري من انطق الترسات في كبري في كبري

باجد يري

ايمن من غير حر كما يتخلل في بيئات الوحدة منه ان الما النجس
 اذا دخل في الكوف اكبر لا يتنجس الا لو وقع فيه اي في كوف
 النجس من الكوف الى ماره كلبه في ثا لتسفل اي
 لم ينف في الاسفل والاسفل بعد برعظيم ووصول الما في النجس
 الصغير غير نجس فلتنجس بالثقب الما اذا ظهر احد الارض
 وهو يصل لنزائنا ان اي ماله ولغ فيه الكلب نجسه ولو وقع
 فيه قات لا نجسه ثم انجس بطهارة المتنجس بجره وجره
 حتى لو نجس الكوف الصغير ثم دخل فيه ما اخر خرج حال
 ودخل طهره وان قل وقيل لا حتي يخرج قدر ما فيه وقبل جري
 يخرج لدا كذا امثال وصح الا في الما في غيره قال في الخزانة
 واعلم ان عبارة كبير ينه في هذه المسألة تنبيه ان الما يظهر
 الكوف انما هو اذا كان الكوف حال الدخول وهو كذا في الما
 لا يخرج يكون في المعنى جاري وكذا كذا اذا كان ناقصا ودخل الما
 عليه واستخرج جاري عليه حتي خرج بعضه ثم كذا في الما
 الما في مسجس قبل الحكم على الكوف بالظواهر وهو كذا
 كاهو ظاهر كذا في مسجس الما في الما في الما في الما في الما في
 نجاسه في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
 في اجري ماره حتي استند في ثا في ثا في ثا في ثا في ثا في ثا في
 يظهر انه وقد تقدم ان كذا في الما في الما في الما في الما في
 اذا كان الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
 في خزانة الترسات اذا استند ما الكوف في ثا في ثا في ثا في ثا في
 انما اخت الانجس في دخول الما في الما في الما في الما في الما في
 لا يجوز اهو كذا في الما في الما في الما في الما في الما في الما في

اخر

ح ثمانية وعشرون اصبا والستون في عشرة بنات ثمانية فاد امرئ ثمانية
وعشرين في مائة يبلغ ذلك المقدار واد على ما قاله الله فلا
يبلغ ذلك لانها اذا ضربت ثانيا في ثانيا يبلغ اربعا وستين
فاد امرئها في خمسة وثلاثين يبلغ الثماني وستين واربعة
اصبا وذلك ثمانون ذراعا فذراع الكراباس والمطوي مائة
والصرا مائة فقلناه فانهم على القول المكفي به بالمشاي الذي
افق به المئاة خروت وقد علت اصل المكف اربعون لكانا المستر
حكا ليم حال طول بلد عرض في الاصح وهذا مع ما تقدم من
قول ولولم طول لا عرض لكنه يبلغ عشرين الخ نذكر في الاصح وتر
قوام الدين الكافي في عيون المكافاة وحكي صاحب الخط و
الاحتيا وغيرهما لان اعتبار الطول لا يخسره واعتبار العرض
يخسره فوقع الشك في تخمينه والاصل للطول لا يخسره واعتبار العرض
يقتضي ومثاقيل الاصح انه يخسره ونسب قاضي خات هذا القول
الي عامه المشايخ واقتضاه الخ قال قلناه المدامه فاسم
الاصح انه يخسرها فاقول ان معنى ان وكذا يدخل في الكراباس
عمرها اي محققا بها شيخ المراهنة ونحوها وبضمين قاضي القليل
كما ذكره ابنه الشيخ عشرين اذ ذرع في الاصح وعبارة التمسك
وروي ان الماني البير اذا كان يقدر الكورض الكبير ليرخي
اهو الكافي في البحر ولولم تحت بلا سمة ولوسط بلغ عشرين
اضلقت فيه فسنهم من صح جلد كبير او الاوجه جلد ف لان
مدار الكورض عند ابي حنيفة على حكم الذي في عدم طوله الخ
الي الجاني الاخر وعند قارب الجواب لا شك في غلبة الكورض
البيروك والاسفقال انما هو من السطح لانه الفيف وحيثما

بالفتح تاموس قال في البحر اختلاف المشايخ في الذراع على الملائكة قال
في التخميس المئاة ذراع الكراباس وفي المحيط والماني الاصح انه
يسمى في كل زيات ومكان ذراعهم من غير ثمن المساحة والكراباس
وفي المائاة وغيرها الاصح ذراع المساحة وهو سبع قضبان
فوق كل قبضة اصبع قاي ومثل في الزمانية وقيل رسم قضبان
بالصبع قاي في المدة السابعة والاراد بالاصبع المائاة اربع
الاصابع كافي في غاية البيان فتقول الشعر وهو اي ذراع الكراباس
سبع قضبان فقط يعني ليس فوق كل قبضة اصبع قاي ولا في
المدة السابعة سبعة على ما جزم به الكراباس وفي الشعر وفي غير
منه اكد انه ست قضبان ليس فوق كل قبضة اصبع قاي
لهو اربعة وعشرون اصبا بعدد حرف الاله الا الله محمد رسول
الله فكيف ثمانية ثمانية ذراع بناتنا وهو مقدر بنات
قبضات وثلاث اصابع وذلك لان الشفرة في سبعة بسببي
والثمانية في ثمانية بالربعة وسببي قبضات الشافعية في ثلاثة
اصابع بالربعة وعشرين اصبا وهي ست قضبان فثبت بسببي
قبضات واد التمسك في ذراع بناتنا وليس هو بمثل في
اعصارنا لانه قال السيد احمد في حاشية الشافعية في ثمانية
في ثمانية كان تكملة في ثمانية التمسك في ثمانية وليس يكون ثمانية
مخترافي ثمانية قال وبيان ذلك ان التمسك في ثمانية وليس يكون
ذراع بناتنا ثمانية قضبان وثلاث اصابع كيرت قضبان وثلاثة
اصبا واد امرئ في الشعر في ثمانية ذراع يبلغ ثمانية
فانها في خمسة وثلاثين يبلغ الثماني وستين واربعة اصبع وهي مقدار
عشرين في عشرة في ذراع الكراباس المقدرب سبع قضبان لانه الذراع

بحسب اصحاب متوسط بين الاثقال لا يندقد منا انه قليل بالربح اصح
وهو اقل من الخمس او يبنى على استكمال الناطر وسما علم ولا
يجوز للتطهير مطلقا بما بالقد قديمه احذر ان يرضى مال الموصو له
ولا فلفظ اما يجوز فيه الضمير بالمد كما مر في ل طبيب ابي جعفر
الذي خلعت منه تعالى عليه وهو السيد في ذلك انما جعل
بالرقة فاذا زالت وظلقت حيث فقد السيد في وفقد منه لا يرد
لانه قال في الحر انه في حد الاكثر من سبب المربا مسكنا للمطش
وقالت منه الا نباتات ايها فقد خرج عن صفته الاصلية ونهر
الروان على الا نباتات لا سطر اسد الارواء وذا لكس فان الاشر
تروى ولا تفتت والاما المالح طبعه الا نباتات لما هو مخلوق فيه
منه لا سخر كالرجان وغيره من النباتات التي تروى وعدم منه
الانبات للنباتات اكثا لبريه لسا رضى وقد قد منا ذلك في اوله
باب المياة وقال البر جدي ان ما بعض المواكرك كرك يني
استعملت على سيد في والارواء والنباتات فلو خلط بالما
رستبه يني بعد ما رستبه يني كذا ك هو بسبب طي ولا
يقال يدخل في ذلك الما المسحق لا فاقول ان الطبخ يني
بالخلط ويجوز تسخين الما برب و خلط لا يني طي هو
كركي وما باقلد بالتسديد مع التسويد والتخفيف مع المدو
الفرق واذا وجد مكتوبا بالانبات تين المدمه التخفيف كما قرره
عربي زاره ولازم به المطبخ كما يفيد المطفه والساق لما
غيره لا يدخل في قوله وما خالطه خارجا في الجهره الا باقصد
به التفتت كاشفان وصايون طيخا واحد في الما ولا دخل
الما في السد وقد ذكره في الجهره المتطهره ان يني رقه

حيث اذا كان البير الميعت مثل الموضع الكبر فلو كان ماوها
بعد المسترمين الاربع لم يجس كما في المنيه وحسنه اى حنى
اعتبارا كثره الا يرون مساحت الطول والرمش فوقه حسن اصح
تربا لا يجسنا لادته الا في وثلا ثمانية وان عشرين
ويقال من اكصا كما في ثنتية المقصود والمرد من الاثوث
وطال في والرطل بالنتج وكسر انا عشرة اوقية والاوقية ايربوت
درها فيكون بالارطال ستة الاف وستائة واربعة وعشرين
رطل من الما الصافي وسبع مائى هذا الما القدر غير مراد
اي جانب كل ضلع منه طول او عرضا ومحاذاة اغان وثلا ث
ارباع دربع ونصفه اصم قريبا كالزراع اربع وعشرين اصا
اه اى كلام الترسنا في ثلثت وفيه اى فيها قال الترسنا في
كلام اذا المحدث اصم اعتبارا للمعة وحده ثلثت كن اعتمد الهوي
غيره ونظر في لوهبا لني وصفي في التنازيف كما استنف عليه
ولما قال الترسنا في ثلثت وكذا لاله راني ان المصير في ثلث
تكتشف الارز بالفرق وهو الصحيح حتى لو انك شئت من الفضل
بعد ذلك لا يتوخا منه وعليه المصير في لاله في مخرج الارز
وبه جزم في المني والوقاية وصفي في الدرر وشرح الجمع وصح
كون الارز للفرق كالحسن في لا الممثل كالحسن ابي يوسف وقيل
بغير المنة بالربع اصح متفق عليه وقيل مقدار ربع وقيل اقل
وقيل مقدار اربعة وقيل بالبلغ الكعب وقيل بغيره الى انما كان في
حاشية الهادية ثلث الترسنا في وغيره وفي الدليل اذ الخلال
وجد الارض كغيره ولا تقدر فيه في ظاهر الارز بغير الصحيح
اه وهو الاوجه لا عرف منا اصول الامام جعفر بن محمد الترسنا

مستعمل عندهم لا يزال في الحداث كمن سقط الماء حية هو واقره
عليه بابن الهام والزيطي وصرح في البداية ان الخلاف لم يتبل
عنه فاضا وناسا يلهم تل عليه كذا في المحيط كمن قال هذا
الخلاف صحيح عند محمد لا ان تغير الماء عند حيد باعتبار رقاصة الربة
لذا اعتبار تحوّل الماء سنة الكمية الى الماء وعند هذا تغيره باعتبار
تحوّلها الى الماء عاير في الخلاف ما في المحيط والخلاصة انه لو اخذ
الماء بقدر وهو جنب ولا يريد المضيضة ففصل بينه اجزاء هي
غسل اليد ولا يصير مستقلا عند حيد لعدم قصد القرية وان
زال الحداث من المكن يقال من جهة شمس الاية السحري
ان حيد الا يقول باستقلال الضرورة للاثبات الالة الحداث لا يتبدل
الاستقلال بغير قوتها متوقفي اي من مكان علي طهارة لثبوت
لا يصير مستقلا اتفاقا لعدم تحقق القرية وهي ما يستحق
بها الشراب لعدم السنة اذا لا ثواب الا بها ولعدم رفع الحداث
او قضا المتوقفي لتقليم الناس كيفية الوضوء لا يصير مستقلا
اذا لم يرد به الصلاة بل امر بتقليم والتقليم وان كان قرية
باعتبار استحقاقه الشراب الا ان هذا الماء يستعمل للقرية
لان القرية ليست بسبب استعماله وانما هي بسبب فليبه
ولذا روي عنه بالقول لا يستغني عن هذا العمل وهذا اذا لم يرد
سوي بجره والتقليم او استعمال المتوقفي لاجل ان لا يظن بده
ولم يتصدي به بغير الوضوء والعجين والدرث كالطهي لم يصير
مستقلا اتفاقا حيث لم يرتفع به حدث ولا نوي به قرية وكذا
الشيخ عند الصغاني انما لم يسمي بان الظاهر ان الحداث كغيبه
غسله واحد وعن الطائي ونحوه وعنه الحداث مجلدة في النجاسة

للمعتمد وبعبارة يبيّن المسمى الكون وقيل ان الظاهر يصير
مستقلا ومنه لا كما في السراج وقيد بقوله بنبيه السنة لا نزل لم
يتم اقامة القرية لا يصير مستقلا قال في الشهر وعنده فيصيني
استرطه في كل سنة كفصل المزم والالف ونحوها وفي ذلك تردده
اقتا الى الخير الرجلي اتقوا لا ترد اذ لا مانع من استرطه في المزم
بين جنباً وقصد بفصل الالف والم ونحوها بجره الاستلطف
وازالة الارساخ والدورث لا اقامة القرية لا يصير مستقلا قال
هو وفي البحر وغسل يده من الارساخ لا يصير مستقلا لعدم
انزال الحداث واقامة القرية كذا في المحيط وهذا التعليل يبيد
انه كان متوقفا ولا بد منه كالاجنفي وكان استقاله لا حل
رفع حدث وكولاً في ذلك مع اربعة قرية كوضوحت فانه
بنية القرية يجمع فيه الامران فيصير مستقلا اتفاقا وكم
ابو بكر الرزقي انه يصير مستقلا باقامة القرية او رفع الحداث
عندها وعند محمد باقامة القرية لا غير ولو وطبقا كان الوضوء
من الحداث للثبوت وصار الماء مستقلا عندها خلافاً لمحمد وبني الحداث
ابو عبد الله الجرجاني وقال يصير مستقلا بلا خلاف بيننا
انك لا قال كمن الالية السرخي التعليل لمحمد بعدم اقامة
القرية ليس بقوي لا نه غير مروي عنه والصحیح عنده ان الالة
الحداث بالاصفة لمراد عند الضرورة كالجنب يوطئ الجنب
عليه الدلو وصف شرط بنية القرية عند محمد مثل بمسالة
البكر ورجل به انما لم يصير مستقلا للضرورة لا لان الالة
مستقلة بالزالة الحداث فصارت فصا كالزاد والجنب او
الحداث يده في الماء لا يصير مستقلا للضرورة والتمسك ان يصير
مستقلا

سنية التربة قلنا لا نرى التربة فتد ازداد طهاره على طهاره
 ولكن لا تكون طهاره جديدة الا بان لا انجاسة الكربة تحكا
 فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحدوث سوا هو وكسمل
 اي وكذا لا يصير مستحلا بفعل نحو فتحه يعني غير اعضا الوضوء
 كسرة وجنب وهو محدث حدثا اصغر لا اكبر وهو الاصح كما في
 البحر وعلى مقتا به يصير مستحلا فان قلنا كية صار مستحلا ولم
 يوجد رزح الحدوث ولا التربة ولا استقاط فرض قلنا الظاهر
 ان هذا لا يتناول الي خلل في اخر وهو ان الحدوث الاضمر اذا
 وجد هل يخل بكل البدن وهل غسل اعضا الوضوء راننا عنه
 الكلتفينا اوبا اعضا الوضوء فقط قلنا ان وكان الراجح هو
 الثاني ولذا لم يصح ما مستحلا خلل فيه على الاول ثم لو استعمل
 في غسل ثوب طاهر ومثله الا ان الطاهر كما في المذبح او غسل دابة
 فكل هذا بافتقار انه لا يصير مستحلا قال الشيخ رحمه الله
 ان غير المالك ذلك لظهورها وتبرها فيه في غير الخبرين
 نجاسة عنده ينبغي ان تكون غسالة مكرهه فتعربها
 اهاوا يستعمل لاجل استقاط فرضه هو الاصل في الاستعمال
 وهو موجود في رزح الحدوث حقيقة وفي التربة حكما كونهما
 بخر لثة الاستقاطا لينا وقد صرح قال في البحر ما حاصله ان لا
 يصير مستحلا بل واحد من كذا لثة اشياء ما زالت الحدوث كانت
 منه تربة او لا واقامة التربة كما ان سوا رزح الحدوث او لا واستطال
 فرض لغوهم من ادخل به الي المرقع في احاطة بغير مستحلا
 وفي هذا لم ينال الحدوث ولم توجد سنية التربة وانما سقط الفرض
 عن المضمون لفهمون قال في البحر ما خاتمت ذيا قد بتقدير

وفي الحيط وروى وصلت شعرا دينا الى ذل بربها ففصلت ذلك
 الشجر الاصل لم يصير مستحلا ولو غسل راس انسان مقتول
 قد بان منه صار لا مستحلا لان الراس اذا وجد مع البدن
 ضم الى البدن وصلى عليه فكيف بغيره لانه لا يشترط فيهم
 مع البدن فبالا نقصان ليريب لرحم البدن فلذلك تكون غسالة
 مستقلة وفي الرواية الجدية هذا الخلاف ياتي على الرواية المختارة
 ان بشر الا دمن ليس بجنس اما على الرواية الاخرى لا ياتي
 فانه نجس بجنس اما اهر كذا رواية على المتقدمة في غسل اعضا
 الوضوء بل بنية قرية لا ند من باب التمتع بالنفس كما تقدم
 وقيل يصير مستحلا لان الزيادة في معنى الوضوء على الوضوء
 كما في المذبح والخلاف فيه اخره الشرح عن قوله انشاقا واشترطه
 لو توفي التربة كالوضوء على الوضوء فان في مجلسه الاول ولم
 يكن بين الوضوءين فاصلة وغسل يده اليحيى الى المرقع اربا
 او جسا قبل تمام الوضوء والراد بالنسبة المرافعة والمخالفة
 الوضوء على الوضوء فتبين التربة بالطله لا قد سنا ذلك في كلام
 الوضوء كل كبريت مكربها تحيها ونشرها والظاهر الاول ان لا
 تقدم في كبرها سرا اذا لا وهذا منه ما فهمت من مذابة
 المستند وصحة في الحديث بالتدبير وزياد في مونا ما ليس
 منه وهذا وان توفي التربة كمنه لم يوافق السنة فلم تكن قرية
 فلم يصح ما مستحلا لان الحدوث قد ارتفع بالنسبة الاولى والقرية
 مستقيمة طرقت الحلال الوضوء الاول واختلف المجلس وتوفي التربة
 يصير مستحلا بالافتقار وفي المذبح فان قيل المقتضي ليس على
 اعضا في جاسنة الاحتمية ولا حكمية فكيف يصير الا مستحلا

وقد مر بشرائط النية منه فينبغي كشرطها فيها ايضا وعدم
الا اشتراط في الحال اذ الفرق بذكره ولا اقال في الشهر بعد ما قتل
حلام الفتح منه اشتراط النية في المسلم الا كل وعليه ينبغي
اشتراطها في كل سنة فمثل المسلم والا نفى وفي ذلك تردد
اهو قد مر ما فيه فقام قال الشيخ الرضوي ولا يحمل حاله في
بها السنة فقد حصل بذلك الترتيب فينبغي عند اشتراطها ولا
فلا نسلم سقوط السنة بعد ذلك الامر بالمال اذ انفسه في نفسه
ولما كان باقيا على المصروف لم يتجاوز في ذلقة وغسل يديه
يرد ما استشكله سفيا الشريفي باذ لو قضا وغسل يديه
على يده لعمته فاخذ البطل منها في الوضوء ومنه اي عضو كان
في غسل غسل المنة يجزى ركز الوضوء البلية منه مسكول
الي عسوح فذلك الجواز في كل من السليبي عتيد بامر من حدها
ان البطل الما اخر ومنه المنة لو غسلت به المنة سال عليها
وتنظر والالا ثانيا فيها اند اخذ ذلك قبل الانفصال والا لا
وان وصلت لم يستتر ذلك الما المتحد وفي سني صا الازاد
او غيرها على الذهب ويحج في الهداية وكثير من الكتب وصدر به
في المال وفي المنة في كل من السليبي عتيد بامر من حدها
بذلك سفيا الشريفي وبارهم الخمي وبعض مشايخ في
حصة الكبير وطهر الدين ابن الرضا في لا يصير مستحلا الا اذا
استتر في مكان منارضا وكفا وثوب وسكن عن التخرج وزعم
قال في الخلاصة وهو المختار المخرج وفي غاية اليأس ان ان كانت
تخرج الا سلام الجودي وغيره فيخرج الجامع الصغير لاجتماعه في
مكان بعد المنة قال وفي اختاره صاحب الهداية فيخرج

موقوف كذا المصل به في كتاب الحنف عن ابن حنيفة كما تقدم في
الشيخ استمط الرضوي في مسألة ادخال اليد الا لا يخرج ضرره لا
ازالة الحدث اهو في كتاب الحنف عن ابن حنيفة نفس جنس اح
غير موقوف يده الى المنة او حدي الجلي في اجابة لم يخرج الرضوي
منه لا يسهل فوضه عند ذلك لان الضرورة لم تحقق في
الا دخال الى المنة حتى لم تحقق بان وقع الكمر في الحب فادخل
يده الى المنة لا خرجه لا يصير مستحلا نفس عليه في الخلاصة بخلاف
مالوا دخل يده للثبر ولا يصير مستحلا لعدم الضرورة ثم خال
يجزى الكم لا يصير مستحلا اذ لم يرد الغسل فيه بل اراد روعه لا
فان اراد الغسل ان كان اصعبا او اكثر ورن الكم لا يصير مستحلا
بخلاف ذكره في الخلاصة وقال الشيخ قاسم في حاشي الجوهري الحدث
بما لا ينبغي في معنى المنة الشريعة لا لا يجزى برون الظهارة
وهذا لا يجزى بل خلاف بين الامام رضا حبيه ومعنى المنة
الحكية وهذا يجزى بثبوتها ودرتها فلا خلاف في ذلك وصيرورة
المستحلا فازالة المنة في هذا هو التحقيق خذ فانه
قال خذ حنيفة اهو فقلت وتغيير الخلاف في عدم تجزى الظهارة
بنا في ما تقدم للشيخ في مسائل الغسل تحت قوله الا بخلاف يخاف
ولا خلاف في مسه بغير بعض الظهارة وبما غسل منها وفي المنة
بعد المنة ولا يخفى اهو فقلت وينبغي ان يناد على قول
الماتن وانما سنا طرفة او يستتر في الوضوء الا الغسل كالا يجنب
لهم المنة والاشفاق في بين فيصير مستحلا لافعالها بالنية
لستحط السنة بذلك قال المتألي وعليه فلا يخفى للضرورة
الا اشتفاق بل يستعمل غسل اليد لا كل بدوت نية لانه سنة

وقد

ان كان المستعمل محذافا وجنبا فهو ظاهر غير ظهور وان كان
متوقفا فهو ظاهر ظهور وقد صحح المشايخ رواية محمد بن حنفية قال
في الجنب وقد صحت الروايات عن الكل ان ظاهر غير ظهور الا
الحسن وقال في الا سلام في مخرج الجامع الصغير وهو المختار عندنا
وهو الاكثر في رواية محمد بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن شاذان
ما رواه الشرح في الجنب انها المشهورة عن ابي حنيفة في كبر
من الكتب وعليها الفتوى من غير تفصيل يبيح الكذب والجنب
ولذا قال الشرح وروى وصليبه من جناب علي بن ابي طالب في ظاهر الرواية
وعن صرح بان رواية الطهارة ظاهرة في رواية وعليها الفتوى
في الظاهر والمضي كذا في الرواية والاحتياط في مخرج
الفتوى علي رواية محمد بن محمد بن المصنف الا في الجنب فلم يوجد فيه
عزم السليبي فكان ما ذكره علي المختار من الاحتياط في رواية
قاضي خاتمة المشهور عن ابي حنيفة وروى في بعض نسخ نسخة ابا
المستعمل كمن قال في الاخيرة والظاهر ان الاستعمال ظاهر للجنب
والحدوث وقد ذكر النعماني ان الصحيح من هذه الشافعية ان ظاهر
غير ظهور به قال احمد وهو رواية عن مالك ولم يذكر ابن القدر
عنه غيرها وهو قول جمهور السلف والخلف ووجه من قال
بإباحته ما أخرجه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم لا يبوز احدكم
في الماء الا بالرجم ولا يقبض من غير من الجنابة فنفى صلى الله عليه وسلم
من اغتسال في الجنب فيه ليس الا لان التطيل من الماء ينجس
بالاغتسال بخاتمة المسألة فان التا الطاهر في رواية غير
ممنوع والا صل في مطلق الفتوى التي هي خصوصها اذا كان حركها
بنون التاكيد وعما استد على مخالفة قوله تعالى وكفى بيدي

عظيم على المسلمين لان الماء الذي يقطر من الاعضاء يصب ثبات
المتوقفي لم يوقفنا باستقارها بالانفصال فقط لتجسس ثوبه على
القول بخاتمة الماء المستعمل حتى احتاج بعضهم الى جملة على ثبات
غير المتوقفي وبعضهم الى جملة على المنسل كالاشارة للمخرج عن
شخصه وبه خبر في اكثر واختاره الطحاوي وبه اقية الغنيابي
كان في النهاية زيادة الخلاف تظهر فيما اذا انفصل ولم يستمر
بالهوى في احوال سقط على عضو انسان وجرى فيه من خبرات
بأخذه بكمه فليقول الفاتمة لا يصح وضوءه وعلى قوله لبعض
يصح كافي في الجوز ودعوى الجرح بان ما يصب منه بل الفتوى
اي الحركية التي يصب بها راحة ما بها القطرات قبل نزولها
الى الارض وكذلك يتأخر عن ثباتها بين الامام وصاحبها
اما عند محمد فالاستعمال ظاهر عنده وهو المختار والتميز بالفتوى
بالنظر الى قوله غير مناس وعندها وان كان خافا على بعض
اروايات فضموها باعتبار خاتمة هاهنا لان الضرورة وان
وصلية كثيرا وان كان ما صاحبها من البلال كبير انا حشا
كما في البداية وغيره وهو ابي الماء المستعمل ظاهر كما قاله مشايخ الفرق
ولم يشتموا خلافا فافيه ولما غيرهم اليك الخلاف فقال علي ابي
حنيفة روايات في رواية محمد بن عبد الله بن ظاهر غير ظهور بها
اخذ كذا رواها غيره وعاصم بن ابي حنيفة كذا في رواية فافيه
في شرحه وفي رواية عن ابي يوسف والحسن بن زياد انه ينجس
غير انما الحسن روي عنه الاستنساخ وانما يوسف روي التخييف
كل اخذ به روي في رواية عن ابي يوسف ان المستعمل ان كان
محذافا وجنبا فالما نجس وان كان طاهرا فالما طاهر ويخالفه

وذكر هو الملة في كراهة التوضي في المسجد في غير ما اعد له فانه
مستند بطريقا فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن
الخطا والبراق وفي الخطا فيه فان ثرونا في انا في المسجد جازع
اه واما على رواية غايصة اى الى المستعمل فيكون شريفا
ليكون الله تعالى ويرحم عليهم الخطا في ذلك من غير ما اذا
قال في خلاصة المال المتجسس ان تغير وصفه لم يجز الا تتغير به
جاء وان لم يتغير جاز الا فتناج به قبل طين وسقي ورواه
وذكر وهو الوجه في الرابع في المال المستعمل انه ليس يظهر
على ما انتقلت عليه اصحابنا في الروايات الظاهرة في المائدة
كقوله انتقلت طهر ربه كقوله مطلقا اصغرا كبريل يكون فلول
لحنت فان ازاله النجاسة الحقيقية تحوز بالامانة عند ابي
حنيفة صرح به القوم الامتنان والظاهر في المخرج وصاحبه
وغيره واما عند محمد فانه قال بطهارة المال المستعمل كونه لا
يجوز ازالته النجاسات الحقيقية الا باحاطت والمستعمل
ليس بحاطت فالأصل ان المستعمل ينزل الاحسان عند ابي
حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد على الرابع المستعمل ولو لم يمس
بظهره وهو مذنب النجاسة في رواية عن مالك وذهب لغيره
ومالك ولا ينعين في اشتراط الوضوء عنهما وادعوا بغيره الى انه
صالح لا حدائق والاحسان جميعا واختاره ابن المنذر ويحكي
بغيره قتالي ورواه من السامراء طهره واما الطهره بغيره
غيره مرة بعد اخرى ويجزى لا صحابنا ومنه ثم ان النبي صلى
الله عليه وسلم واحدا به في احتاجا في طهارة كغيره في استغفارهم
الى ما ولم يحكم المستعمل لا سقاه مرة اخرى وقامه في المخرج

بظهره كونه لا فذلك اطلاق المظهر على يثبوت النجاسة في بعض
الروضه ورواه ان اصابنا المكذبات نجاسة حكيمه ورواه الحكم بوزن الهم
بعد التوضي على استقامته الى ما يجب الحكم بالنجاسة ووجهه
قال بطهارة ربه ورواه الشيخان عن جابر قال مرصفت فانا في النبي
صلى الله عليه وسلم ورواه كونه في قوله تعالى في قوله تعالى
النبي صلى الله عليه وسلم ثم غصب على رضوة فافقت وفيه الجليل
انظر ان الناس كانوا يسيحون بوضوء رسول الله صلى الله عليه
وسلم وفيه كانه اذا ترضاه لا ولا يقتلون على وضوءه
والاصل التبري بما الفصل عن اعضائه الشريعة فلا يقال ان
انتسج كانه افضل لا با الفصل الا فالتحول لو كان كذلك لما
احتج الى الرضوة كونه لا يخرج اليد الشريعة في الماء لانها
الان لا تأكل ان يقول انما يتم الاستدلال به هذا على طهارة
لوم يروعه اذ احاط طهارة فضله صلى الله عليه وسلم بالبول
والقائط فاذ احكم بطهارة النجس الحقيقية بالنظر الى غيره
صلى الله عليه وسلم فافلك بما كنت فيه خاصة حكمه بالنظر
الى ما عداه صلى الله عليه وسلم في المال المستعمل عند من يقول
بنجاسة خاصة معينة عند البعض حتى لا يجوز الا فتناج
به بوجه ما وعند البعض نجاسة بالجملة وحقه يجوز الا فتناج
به بسائر الوجوه وسواء الشربة لانه هذا ما ازيلت منه نجاسة
الحكم بغيره وكما ازيلت به النجاسة الحقيقية كونه في الخلاصة
يكون شريفا الى المال المستعمل والنجس به تبرئها الله مستند في
على رواية طهارة لانه الظاهر لا تستلزم جواز التبري بها
انها لا تستلزم جواز الاكل وانما كونه كونه مستند بطريقا
وكذا

كربل رنية الاغتسال وان وجد ثكن لا اعتبا لهما اذا بيع
النسل بجر مستجبا بالما قيد به لا نه لو كان مستجبا لا يحاسر
تجس اما اتناقا كن هذا يستني علي ان الحجر لا يستجبا تخفف
لا مطهر فيه خلا فذكر في التجيب وكون ان الحسا را تحفه
بالا لم يتجاوز غشا الجزع وما جاز وما نفع قبل الاستجبا
تجس اما اتناقا وندم علم قال في تقرير لصا توفقت وفي
الستر خا نية ما قبل على ان الاستجبا بالحجر مطهر في الاصح حيث
قال واذا استجى بالاجرا نزل في ما قبل او جلوس في
طنت ما ذكره القتيب ابو جعفر في غريب الرواية ان قبل
لا يجس فلم وجه قال وهو الاصح كما في جامع المصنف وان
قبل لا يجس فلم وجه قال وهو الاصح اه قلت فخير ان في
الحج خفنا او مطهر الاختلاف فاختلاف تصحيح لكن ينبغي
اعتنا كونه مختلا لتا بيه علي متا بله بالما اتناق اولاد
الاكثر يتناول ان الا يجس في الصحيح كما في المصنف اه وقال
ان لا يجس عليه احترز به غا لولا كانت علي بونه تخاسه فافيه
يجس اما اتناقا ولا بما قيد به مع ما مضى من اشتراط الا
بالا لان اشتراط ذلك الخاسه من غير موضع الاستجبا
صفتة عليه ومن عمل الاستجبا مختلفا فيه ولم ينعقد انما
اذا التا المتانة ولو نواها فصير مستقلا عند ابو حنيفة وكذا
كما تقدم واهر نية ذلك قيد به في الحيط ولم يبين ضرورة وكذا
في الخلافه والظاهر منه انه اذا نزل للذكور وقيد في الما
صا واستعمل اتناقا لان الذكرك فصل منه قائم مقام بية الا

اختلاف في حدوث اطلقة فتمل بالواحد باهضرك لا كبر وكذا حكم
الحا مية وانما اذا نزل بعد الانقطاع وما قبل الانقطاع ليس
علي اعضا بها نجاسة فانها كالرجل الماطهر اذا انجس للبتد
لانها لا تخرج من الحيض بهذا التوقع فلا يصير المستجبا كما في
الا خلاصة انجس الحديث قيدنا به لان الطاهر اذا انجس في بيب
لكل لا يصير المستجبا اتناقا لعدم ازالة الحدث واما في الزمة
في يبرود وعشر عشر ولبست جارية لدر لوي لا خراج منها
او يبرود قيد به لا فذل انجس بقصد الاغتسال للصلاة صا
اما مستجبا اتناقا لوجود ازالة الحدث ونية ازالة الترية كن
ينبغي ان لا يبرول حدثه عند الثاني لا لستر طه الصب في غير
وما في حكمه لا سنا ط البروق ولم ارمض صرح به بقرنت وقد ربي
عن ابي يوسف السطر الصب في غسل البدن والثوب جميعا كصور
الطهارة والشرع ورعه اشتراطه في البدن دون الثوب لان
البدن تغسل الانسان في المادة وكل مرة لا يجدها ما يجب
الاعبار بها ولا ما جازا وما غسل البدن في تحت بطريق الصب
من غير كنفه كذا في الزهنية وقال النافعي الاسجاني في شرح
مختصر الطحاوي جنب اغتسل في بيشعري بيروالي بالمشقة قال
ابو يوسف تجس الا بالكلما وقال محمد يخرج من الكا للذ طاهر
ثم يظن ان كان علي بونه عين نجاسة تجس الميا كل ما كان
لم يكن عين نجاسة صارت الميا كل ما استلمه ثم بعد التا لثمة
ان وجدت منه الذبيرة فيبر مستقلا وان لم يوجد منه الذبيرة لا
يبر مستقلا عنده ولا يخبر ان مقتضي مذنب ابي يوسف
من استراط الصب ان لا تجس الميا كل ما عنده كما ان الحدث

فان لا يجمع جسمه الا ارتفعت عنه الميتة تكن نجس بالما
النجس فكلاهما نجسان الا انه جائز لانه ميت الترات ويدخل
المسجد اذا لم يمتنع واستنشق وما لو بقي موضع من يديه
لم يصير الما ينجس جبا فلا يجوز لرا التلذذة ودخول المسجد
الما فينجس لمسقط النرض عن بعض اهمائي الثالث انكليهما
على حالهما عند ابن يوسف لان المسب شرط لا سقلا لالرض
عنده يغير الى الجاري وما هو في حكمه لم يوجد فلا ان الرجل
جبا جال فاذ لم يسقط النرض ولم يوجد رفع الحدث ولا ذنبه
الترتبه لا يصير الما مستقلا فلا ن حاله الرابع ان كلهما بالما
اما الما فانه وان ازيل نه حدث تكن مع الضرورة لا يصير مستقلا
ولما على قدمناه عنه ابن بكر الرازي فلا يصير مستقلا عنده
لنقد ذنبه القرية وهي شرط عنده في صيرورة مستقلا و
ذكرها الله هو رفته الروايات للتيا من وفي الفتح شرح الجمع
انها الروايات الصحيحة ولا كانت سالا وبانج الاها ان تعلقت
بالياه منه حيث انه يتخذ من المديوع قرية فتقوضا منها ترص
لها بموكل وكلها بال ولا فاهما من حيث لها رتا تعلقت
بكتاب الصبد ومنه حيث جاز الصلدة لها تعلقت بكتاب
الصلدة ابنه والاها بال الحد الميز المديوع جمه اصب بعتين
ككتاب وكتب وهو لتماما وبختين على غير قياس قال
بعضهم وليس في كلام يقال الجمع على فصل بختين الاها بال
واهب وعاد وعده ذكره السيوطي قلت ولا يبر هو الحد
المديوع وجمه ادم بختين كذا في الخبر قال ابن امير الحاج
وانما سمياها بالالانه اصبه الحوي وبالمال يتل على جسمه

فصار كالوزن لا لاغتسال بجر ولا وضع من الاقوال الاربعه في
انها من الجنب الموصوف في البير يطلب الدلو والبرء انه اغت
المحدث انفسه طاهر لانه النرض قد سقط عن بعض الاغنا
فاول الملاحظات لانه الذنبه ليست بشرط لمسقط النرض و
الصب غير مشروط خلد فاما ذهب اليه ابو يوسف واذا كان
كذلك ولما مستعمل لانه قد ارتفع به الحدث وسقط النرض
لا يشترط الا انفصال الا يستحال وهذا ظاهر ويشير بان الما
لا يوصف بالاستعمال الا بعد انتراع النرض عن الما
ما اتصل باعضائه من نا البير وانفصل منها مستعمل كل الما
اي ما البير من الذي لم يلد في جسمه يصير مستقلا على ما فرضه
اول باب الياه من ان العبرة للكثر في مسالة النساء في قال
في البير والصحيح منه مذهب محمد ان ما البير لا يصير مستقلا مطلقا
لان المستعمل هو ما نسا قطع عن الاعضاء وهو مغلوب بالنسبة
الي الما الذي لم يستعمل فاحتفظ هذا وكن على ذكره من ينفعك ان
يشاهد نقالي لا يخفى ان ما قدمناه بحققة بصيرورة مستقلا
كن باعتبار مغلوبية ارتفع عند حكم الاستعمال ولما بال يبر
لا يصير الما الما في الجنب المنفوس مستقلا اصاله لان انقاسه
انما لان للضرورة اذا لم يجد الى الانفا من في البير يطلب الدلو
ما نكره فلو رخصنا جوالا في النسل فخرج ما البير كمرق كرجا
حرجا عظما فصار كالماحدث اذا اغترق الما كمنه ولم يفسد
الاغترق فانه لا يصير مستقلا بل خلد في الما في الما في من
الاقوال في المسالة المذكورة ما ذهب اليه ابو حنيفة ان النجس
الذكر ولا يسقط عنه النرض صار الما مستقلا فينجس الما

لا يجوز التجنيف والنزعان مستوفيان في سائر الاحكام الا انهم
 واحد وهو ان لا يصاب به الا بعد الباطح الحقيقي فلا يبرئ
 بانقضاء الزمان او بابتعاد الكيفية فميراثات ونيات ونيات الكلام
 على ذلك ان شئنا ان نطالع في الباطح فيستخرج ما كان
 الان باع مسلمانا او كافرا او صبيا او مجنونا او امرأة الا ان الكافر
 اذا دونه يذهب نحن فانه يفسل كما في السراج وهو حتى لها
 اي لا باغية الا خردة من ربح والرد بالذات باغية الحقيقة
 ولا حاجة الي هذا التمييز لان الاهاب يتناول كل جلد
 الباطنة لانه لا يحتلها كما في البحر اللهم الا ان يقال انما اتب
 به ليرتب عليه ما بعده فلم يضر بها والفتح انصح محكي
 وذلك كحديث ابن جعفر عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم
 قال يا اباها باع فقد طهرت به ذكوة وصفت بصفات عامة
 فتع ما يورثه لا يورثه وطهرت ذكوة طهرت باطنها عند خذافا
 لا انك في محلي به ويتوضا منه لان الاول لا يقتضا وعلى الرضوخ
 لان النظام له وجوازا الصلابة فيه لا ضرورة لجزا ان الرضوخ
 يشترط منه ما كان اربابا ونحوها وما لا يحتلها ابي الباطنة
 الحقيقية فلا يظهر له ذلك باق على الاصل في نجاسة الميتة
 وما يظهر اهبا بالباطح وهذا ليس باهبا ولا يدع على انه
 لا معنى لقوله فلا يظهر له لانه اذا كان غير صالح للدين فكيف
 يدع حتى يقال انه لم يظهر به عليه الخوف هكذا وقع في
 نسخته وهذا يستبرأ من قول بطلانه جلد ما لا يحتل الا باغية
 والامر بخلاف ذلك والصحيح ما وقع في بعض النسخ وعليه ان
 على ما ذكرناه ان ما لا يحتل الا باغية لا يظهر مثالا في علم جرد

فاذا دعي يتعين ادعاء او صرا او جردا بالاه وانه عدمه في صرا
 ان وجه ادعاء مسانته الاهاب في هذا الموضع وان كان لا كنية
 له باب الادعاء او اصله بعد الباطح وعلا لولا ان الباطح
 يظهر في الجملته ومنه ان الشائنة والكوش في كونهما يظهران
 بالباطح وفي التجنيف اذا اصلح اصحاب الشائنة ميتة فعلى رعيه
 جازت صلواته لانه يتخذ منها الاوتار وهو كالباطح وكذلك
 الصفت والعصب وكذا الكوش ان كان يتدبر على اصلاحه وقال
 يسعد الدين وكذا الكوش ان كان يتدبر على اصلاحه وقال
 ابو يوسف في الاصل الكوش لا يظهر له كالاخر هو وانما
 كما في الشائنة موضع الولد والبول والكوش ان كان ككشاف
 لكل جردية الميتة المدة للامانة فامس ثم اطلق في صده
 الا شائنة الميتة ما اذا كانت من مذكاه او ميتة تكون في
 اوله قال المرتضى في قوله وما دعي جيت لم يكن الجرد متصرا
 على الاهاب وما قد دل على العموم وقوله ولو تبس بشرا بالجنينة
 الباطح ما يمنع عود النفس الى الجلد عند حصوله الا فيسره
 لا يخلو عن ضربين اما حقيقي او حكمي فالحقيقي هو ان يدع
 بشرا لم يقيد بالدين والقرطه والمقصود يقتصر الزمان ولما
 الشجر والمخ وما الشئ ذلك وضبط بعضهم الشئ بالوحدة و
 ذكر المولى زهير في غير موضع ضابط بعضهم بالشئ مثلا
 على الوحدة وهو ثبت لثب الزمان من العلم بدينه كونه الجرد
 وباطنه لان الباطح هو جازي والقرطه هو جازي الشائنة ورتب
 شجر السلم في الشئ والاسم ومنه ان مقتضى ان يدع
 بالقرطه والحكم انه يدع بالتشبيس والتشريب والاشارة في الجرد

على الطهارة ولا فائدة فيه لعدم حمل استغفار الروي على الامام
 طهارة عينه كذا في كتابان الصبي من هذا الكتاب تقلد من التمساح
 وقيل جلد الخنزير كالا ومن لا يقبله لا ينبغي ان لا يجلدوا
 متزوجة بعضها فوق بعض ولا تشتر الخنزير في بيت من
 لحم ولو تشبهوا به الطهر والواجب ما تقدم لانه محرم وفي رواية
 روي عن ابي يوسف انه يظهر باليد باغ وفي ظاهر الرواية
 لا يظهر الا لانه لا يحتل اليد باغ ولا ان عينه نجس هو وقدم
 اي الخنزير في الاستئثار على الا ومن لا ان الامام لا يهاشم
 كونه في بيئات النجاسة وقاخير الا ومنه في ذلك اكل كل ما
 قتلته في ابد مت صدامع وبيع وصلوات ورسا جلد جلد
 فلا يدفع كرامته يعني لا يجوز فيه احتزاما لمصلحة جاع
 المسلمين كما قلنا ان جدم وقال بعضهم ان جلد لا يظهر
 له باغ اصلا احتراما لانه يقول بعدم طهارة جلده فم
 له حتى لا يتغير احد على سلخه وبغته وسفاهه وذكر في
 الثانية انه لو دفع جلد الا ومن طهر حتى لو جلد انسان مدني
 وصلي به جازت صلاته وحتى وان وصلته جرم استحقا كسائر
 اجزائه حتى لو طحن غطه ابي الانسان في دقيقه او كل في
 افعول الا لا يحترما تنديل لعدم الاكل يعني فليست الامنة
 النجاسة لان غطيه طاهر وانما كذا في الامانة حيث
 اطلق الا لا هاب طهارة جلد كلب بعد باغته بناء على ان ليس
 بنجس البهي وفي صسوط شيخ الاسلام اما جلد الكلب فم
 اصحابا فيه روايات في روايته يظهر باليد باغ وفي رواية
 لا وهو انطاهر من المذهب وذكر ان طهر حتى عند اصابه

بأن
 فيها
 حر

صغيرة ارماد اما لا دم لها فهي طاهر لعدم حمل الحياة
 فيها ونبيذ الصغيرة قان اذا شالو كانت عتيقة يقبل جدها
 ذلك يظهر منه ذكرا الايلي اما يقيمها ابي الحية وكثيره
 لانه لا تحل الحياة زموك لشعر والعظم وقوة كما ان لا يظهر
 ما ذكر من جلد الحية الصغيرة والذرة ذكاة بذال مجتهد
 من الذي لتعتيد ها اي الطهارة ذكاة والطهارة بالذابة
 بما جلد ابي الذب فم يظهر ان الا ما يحتل اليد باغ فلا
 تنزل ابو السمور وعن نسخة عن خط الشربلاني يظهر ان الرق
 بين الذكاة والذباغته كخرج الدم المسفوح لانه ذكاة واث
 كان يمدن يحتل الذباغته تنسح طهارة الجلود
 لا يستلزم جزا كذا بعد الذباغته اذا كان من مبيته ولو كان
 مكرن الدم على الصبي لولا تنال جرمه عليم الميتة وهذا
 جز من اكله على صلى الله عليه وسلم في شاة مبيته انما حرم
 اكلها مع امره لم بالذباغ ولا انتفاع وقال بعضهم يجوز اكل
 جلد الميتة من مكرن الدم بعد الذباغ لانه طاهر كذا في ذكاة
 والصحیح ما تقدم وجلد غيره ما لم يلمس كالحمار لا يجوز اكله
 لان الذباغ فيه ليس بالقوي من الذكاة ذكاة لا تنسح
 ذباغ غيره ويجز بغيره بعد الذباغ ولا انتفاع به وهو قول
 الشافعي في الحيد وجز بوز الممل وما يبيعه قبل الذباغ فلا يجوز
 عندنا كما في الحيط وشرح الطحاوي وفي بعض الكتب ذكر خلافها
 قال بعضهم انه لم يلمس بالميتة وبعضهم اكله بالذباغ طاهر
 منه الانتفاع على عدم اكله من خلاصه استئثارا منقطع ارب
 كمن جلد خنزير ليرفع فم يظهر انما يستغفر ولا يجوز
 على الطهارة

للاحتياج اليه للصلاة فيه وعليه ولدفع الحر والبرد وسائر العورة
بلية دون الحاجة محل الصلاة من طهارة وان قال
الشيخ ابراهيم الكرخي في النيف النيفي على طهارته والمحل
ان الصلاة مطهرة لجلده ولحران لان كونه والا فان كانت
الجوارح نجس البني فلا يطهر سوى سنة والا فان كان جلده
يحتل الا باغته فيطهر جلده فقط وان لم يحتلها فلا يطهر جلده
كله فتنبه وهل يشترط لطهارة جلده اى غير كونه المحم
بعضي فلهذا ينعى على القول بطهارته بالذكاة كونه الذي كونه
بان تكون من الاهل وهو من محل ذبيحته في محل وهو ما
بين الله والحيين وقد سمعنا حيث لو كان كونه لاحتل كله
بذلك الذكاة بجره مثلها الذكاة الضمنية في موضع نقص
كافي للجهد واليه يشير كلام التفتة بالتسمية وهي شرط في
الاهل قبل فحرم وهذا في كونه من الكثرة وقيل لا يشترط ذلك
فيطهر الجسد والحم من غير ما كونه المحم بانه ذكاة لانه والاول
اظهر لان ذبح المحرمي هذا منهم الاهل وقوله تارك التسمية
عدو الله بنى والموتد والمجهر من التسمية وترك محرم المحل
وهو ان يكون الذبح في غير محل الذبح ولو ذكراه استتم الذبح
كلا ذري وان وصل به النافذ وهو عدم الشرط صح انزلها
المشهور عليه وفهمه بحرمي القية والحيين فحل عنه في مراح
الدرية ان ذبيحة المجوسي وتارك التسمية عدو توجب الطهارة
على الاصح ان لم يكن ساكورا وتذا فلتله في المراح عن التسمية
ايضا وقوله في الجهر قال ويد على ان هذا هو ملاصق ان صاحبه
ايضا يذكروا هذا الشرط الذي قدمناه بصيغة قبل صير الي

على جلد كلب ارضي قد دفع جائز صلاة فتر وقال التامض الا
سبحاني واما الكلب يحل الذكاة والذباغ في ظاهر الرواية
خلافا لما روي عن الحسن وطهارة جلده ^{ايها} قبل بعد وهو
المستدل خلافا لما روي عن ^{ايها} في قوله ان البهل نجس البهي وعندها
هو كسائر السباع قال في المبسوط من باب الحديث وهو الاصح
فقد جازي حديث ثوبات ان النبي صلى الله عليه وسلم استتر
مناطه بفضله عنها سواريه من عاج فطر استتره الناس
المناج من غير تكبير فدل على طهارته واخرجه البيهقي انه صلى
الله عليه وسلم كان يبتذل بشت من عاج قال البخاري
الناج عظم البهل قال ابن ابي عمير هذا الحديث يبطل قول محمد
بن جاسم عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كل اهاب طهر به اى بدناح
طهر بذا على الذهب سورا كان ساكورا ولا وسوره نجسا
اولا وطهارة جلده الذي هو طاهر للذهب كذا في البداية وفي
النهاية انه اختيار بعض النسخ وعنده بعضهم ان يطهر جلده
بالذكاة اذا لم يكن سورة نجسا وتدل في الدرر عن الناجمة
ان الحنابلة اذا ذبح طهر جلده فالذباغ وليس هذا بمتبد
لا يطهر لحمه على الاكسرا كان المذكي غير ساكورا المحم قال
في البحر وما طهارة لحمه اذا كان غير ساكورا المحم فتختلف فيه
وفصح في البداية والنهاية والتجيين طهارة وفصح في الاسرار
والنهاية والتبيين نجاسته في المراح انه قول الحنفية منه
اصحابنا وفي الخلاصة وهو المختار ولاحظناه قاضيان وفي
التبيين انه قول اكثر النسخ وانك قال ارض هذا اي عدم
طهارة لحمه بالذكاة فطهر ما ينبغي به فكانت الذكاة مطهرة لجلده
للاحتياج

وعن ابي يوسف انه كره لهم ذلك ايضا ولا يجوز بيعه في
 الروايات كلها بجوابي الذهب فلو وقع شتره في لا تجسه
 عند ابي يوسف وعند محمد لا يجسه وان صلى صديقه
 عند محمد وعند ابي يوسف لا يجوز اذا كان الكثر من الاربع
 وتخلط في قدر الدرهم قبل وزنا وقبل بسط الكثر في السراج
 وذكر السراج الهندي ان قول ابي يوسف بخايسة هو
 الرواية وصح في البداية ورجحه في الاختيار وخطها ذلك
 قال في التجسس الدباسي ببيع غلام الميتة لانه لا جلال
 الموت وليس في الغلام دم فلا تتجسس فيموئزها لا يبيع
 عظم الادوي والختير لاهولي الحيد ان عظم الميتة اذا كان
 عليه رسومه ودفع في لا تجسه وعند مالك والشافعي
 الميتة تجس مطعنا عليه رسومه او لا بدليل من يجبي عظم
 وهي رستم قل عيسا الذي انشأها اول مرة قالوا وهذا
 على سبقة الحياة في العظم قلنا لا بدليل فيها على سبقة الحياة
 في العظم كتيرة فتالي ان المدعي الارض بعد موتها ولا حياة
 فيها على اننا نقول لا يتبع دعاهم الا لو كانت اية قبحها
 الذي احياها اول مرة ولا نشأكم من الحياة وليست الحياة
 الا للموتى والعظم وحده لا حياة فيه ولا روح له فلا تجس
 الموت في العظم وعصها على المشهور ذكر الكمال ان العصب
 انتف احياها على طهراته بعد الموت وقال في الجرح بعد كلام
 الكمال وفي دخان العصب في المسائل التي لا خلاف فيها انظر
 وقد صرحنا في العصب روايتين صرح في السراج ان العصب
 بخايسة الا ان صاحب المنع يمنع صاحب الباع ما هو وما

فتاوي فاضحان اهو والملازمة المتدسم قال الزاهدون
 كان معلوما قومه وعلمه فنروع القنية مظهره وسرع
 ما يخرج من دار الحرب كسناجاة اسم له ابتداء للرد جلد هالك
 علم وبه بطلا هو فطاهر تجوز الصلاة فيه وان لم يفضل
 ان يتقى وبه يجس كودك الميتة فتجس لا تجوز الصلاة
 فيه ما لم يفضل فان غسل طهر ولا يضرنا الا بئز من عند
 المراج وان شئت في دبعة هل هو بطاهر ولا يجس ثم يرجع
 احد الطرفين ففسده افضل لترج جانب النجاسة فزجر
 من دار بئز مرلا بيرون الطهارة ولا يستبرأ فان لم يفضل
 حاننا على ان الاصل الطهارة كما تشرح الميتة وهذا
 فالرأى بان يلبس بياض اهل الامة والصلاة فيها الا
 الا زوايا السراويل فانه تترك الصلاة فيها لغيرها من غير
 الحذر وتجزلان الاصل الطهارة والملازمة بين المسلمين
 في الصلاة فبشباب النشأ قبل غسل وتغسل في الحلية وتغسل في
 القنية ان الحلو الذي تدفع في بلا دناءة لا يفضل بغيرها
 ولا يتوحي النجاسات في دبرها ويلتصقها على الارض والخيشة
 ولا يغسل ثم أعدها ثم الدخ بغير طاهرة يجزئ النجاسة في
 والمكاتب وحلات الكفن والمشيطة والمزناك والارطابا
 عند عدم التيقن نجاستها وتشر الميتة انما ذكره في الماه
 لا فائدة اذ اوقع في لا لا يجسه لغيره رتد حصه الميتة
 لانه بئز منها حكم شرعي بالادوي غير المختبر ما هو فشره
 وعظمه جميع اجزائه نجسة سواء كان مذكي ولا رجعي في
 شمره والمعدارية للضرورة لان غيره لا يبرم مقامه عندهم
 وعن

بالجاسة نظا هر على القول بطهارة غيبه لان لما دخن لثوله
من الجحيم كما قد ساءه و ساءت ولا يغسل صلا صلا يمينه
حكما كبيرا وكبير اوصلي لم تغسل صلا ته ما لم يكن جسده متلثا
بالجاسة ولا اشترط الملو ان والضعيف اوصيوا المحدثين
ثم حتى لا يهيب المصلى او ثوبه من لثابه شئ ومن ههنا قال
مشائنا ان من صلى وثي كد جرد انه يجوز صلاته لان ظاهر
كل حيوان طاهر وجاسسة باطنه في صعدته وهي لا تغز ولا يجي
ان هذا على القول بطهارة غيبه ولا فلا تغض صلا ته حمله
اصلا شئ فقدر اولا كما مل المختبر كما في شرح المنة وشارنا ان
ان لا فرق في مسائل حل الكلب بين الصغير والكبير نظر الاطهار
ظاهرة ما لم يتلوث بالجاسة المستخلصة كما في الجحيم
بالجحيم والمقصود بكونه في كد لا للتقيد كما غيبه في الثوب ولا
خلقه في جاسسة كد لا لاختلاف الدم المستفوح باجزاء حال الحياة
مع حرمة الكد وهذا مسلم في غير المذكور اما الذكر فمخ طهارة كد
اختلاف المشايخ والاكثر على عدم طهارته وقد مر الكلام فيما
دشرا وقد قد ساء جواز بيع كم الذبوح منه عن التحسين وذلك
بغيره على طهارة كد الذكر فقتنه وطهارة تشعرو فلا خلاف فيه
بين من قال بطهارة تشعرومت قال بجاسسة كد كد كد كد كد كد
انتهى الكلب من الماء فاصاب ثوب انسان انفسه سوا
كان اللبل وصل الي جلده اولا وهذا يقتضي جاسسة تشعرو
بغيره سوا عبارة المرجح ان الثاقلين بجاسسة تشعرو
في طهارة تشعرو والحناء والطهارة فهنا ينشر بالخلاف في طهارة
شعر الكلب الحي او الميت فتعتبر الموطا هو حلال زاد

في الزوال الجحيم على جاسسة الدين صاحب البايح والتحسين قال
في البايح من قبله جحيم الدين استدلالا ذكره في البيروني عن
ابن يوسف ان الكلب اذا وقع في الماء خرج منه الى اخر ما من
النفيل قال وعلم للجاسسة في رسالت ما اذا اصاب الا جلده
بشليل اخر هو ان ما راه الجاسسات فاستفيد منه ان الماء
اصاب جلده فالتغض فاصاب الثوب نجس ايطم على القول
بطهارة غيبه لان الماء كان ما راه الجاسسات صارت حمله مستحبا
اه قلت فان نظرت الى هذه المسئلة علمنا بان لا فارق في
سرها وجده بين الجاسسات التي تارى فيها اول ما تلث في سرها
فليس المسئلة في النفيل الا الخلل على الجاسسة غيبه ولما علم
والكلب اذا اخذتموا انسان او ثوبه ان اخذه فمخالفة النفس الجحيم
لان ما اخذه بالاسنان ولا بطريقه فيها وان اخذه في حاله
المخرج يتنجس لان ما اخذه بالاسنان والنفيل في رسالت ما
وطية فينجس اه وكذا ذكر غيري قال في الوهابية وتروى عن
كلب عصفور في كد صلا عبا نجس والغضبان ليس بوثروى في
زاد الوبرين غيبه الكلب ولا يورى بذلك الا باس به يبي لا يحب
عسله ولا يجي ان ما في التنبيه انما ينظر الى وجود المقتضي للجاسسة
وهو الوبرين سوا لان صلا عبا وغضبان هو المسئلة وقد مر
في المتنط بان لا يتنجس ما لم ير اللبل رسولا كان راسيا وغضبان
وفي الصير في تهو المختار كذا في التنبيه في رفاق الثاقلين
وغيرها وفي حرفة الفتاوى وعلم المسئلة الابتدال ان لو اخذ بيده
تسبل بيده فلا يجي ان هذه المسئلة على التنويري اما على القول
بالجاسة

ومن الاضر والنظارة المبرشي
والمتن راز لبعض الضميمة اكثر

به فانه طيب لما علت من الطهارة اذ اخلا عن فريضة حتى ان
من لخرقة اخبرني انهم يطهرونه مرات بالمال الجاري وانه
لا دخل في الكرش الذي كان انخرط حال شرب اللبن قبل
الكل المرحي في التجهين وانهم ينشأ صوت بيتا الزكي فاذا
مات بهيمة منه يصعد اصفوا لا النكبة بجوتها التي تصير
قال ومن النساء ياخذ قطعة جلدة فتدعكها في اللبن
وتخرجهما ولا يتقيدان فيمدا على حفظها التحين به مرة بعد
اخرى واذا احتفت وضع ذلك في الخلعن تقليب عذبه لاسام
ماكث فانه يجلد طاهر لانه ما اكل لحمه فحوله وروثه طاهر
عنده او لا خذ يتحول محمد فانه يوافقه افاده السجد جدر
والحين يضم اللحم والما وقد يشدد النور وقد ننسكن الباء
من الاجزاء الظاهرة ايضا فافيد قال في النافسية
الا فافيد لاسباب الارنب على ابرام الكهف بيتي والذين على
الراجح فليس يختص لانه في معدنه والجامسة في معدنها
لا يظهر حكما حتى لو صلي وهو حامل بيضه قد استحال كزها
وما لا تقصد صلا نه لا منها في المعدن وقالوا في السجدة اذا
سقطت منها سرا وهي رطبة فيست ثم وقعت في الماء يجس
لانها كانت في معدنها كما في المنع قال الشيخ الرجعي والحاصل
ان الخلا في انها هو في تنجسها يعني اللبن والا ففد بالمشا
وعده وجعل في الراجح عدم التنجس اما ذات اللبن و
الافقة والبيضة فطاهران كما هو وشعره لا ينسأ ولحم
ميتا لانه لا يجلد الحياة وعدم جاز ينسأ ولا ليل
على طهارته انه صلى الله عليه وسلم قال انا طاهر

قوله الماتين هو صافي الرقابة والبرر وغيرها لانه عظم غير
متعلق كسابر النعام ومن قال بنجاسته يقول ان فيه خاة
بدليل انه يتألف لحيوان بقطعة خلاف العظم فليقيا الامتسا
بقطعة وانما الماتح المتصل به كما في السراج هو ما قولنا
معجانات وحافرها وكذا اظن ما وقع فيها الكا ليتغن في السرة
ولم تكن خالية وهي مستخسة بها وتظهر بالجماني كجانب
الحائنة وتظهر بالاشعر المنتوف وعبارة الخائنة في فصل
المير وعظم الميتة وضوفا وشعرها وقزيرها وظلها وحافرها
اذ ايسر ولم تبق عليه وسوءه لا يفسد الماه فليسته
له الرابطة رحمة وكذا اكل ما لا يحل الحياة كالاشعر والبرش
والمنقار والبعض الضعيف المتبرق فانه يحكم بغيرها
بعد موتها هي جزؤه حتى لا تنجس بكسر الهرة وفتح النما
وقد تكسر وهن ما يكون في معدة الرضيع من اخذ اللبن كالهرة
عند الام اذا خرجت من شاة ميتة سوا كانت جادة
او عاتمة وعندها انا الميتة خسة والما معدة متخنة تظهر بالشل
اما لو خرجت من دابة فلا خلا في طهرها ودها كما في شرح
الميتة وفي الخبثي الا نجس بكسر الهرة وقد تشدد اليه وقد
تكسر النما والافقة والبيضة سكر واحد يتخرج من بطن
الجدي الى راسه اصغر فيوضع في صوفه ويبيد في بيضه فليقله اللبن
فاذا اكل الجدي بهو كرشه قال وجدتها طاهرة ما ينسأ
الناس الا من سكتة كرش اللبن بوضع الفريضة في جسد هذا
خلافا لمحمد وقال ابو السمو وطريقه يلهونه ويكفون ثم يحيون
الذي فيه الفريضة بعد غسله على كونه ويكفون ثم يحيون

في البحر بعد تقبله لما في التجنيس والمأخوذ فيه وبعاء ذكره لا في التثنية في غير
ما ذكر في بعض المحاشي انه لو صلى وهو حائض لم يستغفر وار
حائل سنن نفسه ولم يصحها في ملكها تقصد صلاته انتقا
كالاحتج وكذا ذكر في المراجع انه لو صلى وهو حائض لم يصح
يكون بالانتقا وفيه من النظر ما علية هو يختلف العلماء
في ادائه اي الادوية في البدائع نجسة ونظف البدائع ما بين
منها التي من الاجزاء ان كان المأخوذ جزءا فيه دم كالدود والاذن
والانف وعجزها لم يصح بالاجماع وفيها ثبوتها
والخلاصة ولو قطع انسان سندا او قطع اذنه ثم اعادها الي
ملاها او صلى وسنة او ادائه في كد تجوز صلاته في ظاهر الزاوية
اهو في السراج فان قطعت اذنه قال ابو يوسف لا بأس ان
يبعد هذا الي مكانها وعندها لا يجوز وفي الانتباة المنفصل من
الحكي اي الكبر ان المنصف بالحياة وقال السيد احمد اي عا في الحياة
كثيرة ومن هنا وقع في البحر في باب شروط الصلوة كالمضمون
المرارة هو معرفة اذا انفصل عنهما هل يجوز النظر اليه في غير وقتها
احد ما يجوز كما يجوز النظر اليه في وقتها ودمها او المأخوذ فيه لا يجوز
وهو الاصح وكذا الذكر المصطوح من الرجل ويشتر عاتله اذا لحق
على هذا والاصح انه لا يجوز تقبله انما ان عن المحوي قلست
وهذه المسألة بالانسانية لها فيها من فيروزه كذا لان كل من
انما انفصل عن الحي هل يبطل له حكم ما قبل الانفصال من تحية
الصلوة به ام يبطل ذلك المنفصل حكم الميت بعد انفصاله
متا بالمال في الاثر في حجبه فظاهر ان لا يكون وهذا الغا هو
بالنظر الي خصوصه وحده في الصلوة لا بالنظر الي تحيها ولا قتال

يفرق بين انسانة فلو كان نجسا لا فعل زيل غير المستوف اما
المنتوف فيحسن الجاسته افضل به من قبل البشرة ومن كد
في جاسته شعر الادوية وظهوره وعلمه وريانات والهيح منها
المطهرة وسنة مطلقا سواها كان سنن نفسه او سنن غيره و
كان من حي او ميت وسواها كان قد راو درهم او اكثر وسواها
مكانه او جلد معدر وسواها عظم او طرف عظم يا بس لان العلم
لا يجت في الانسان بعد الوالدة وهذا يجت بعد ما وقع
في الذخيرة انما استأثرت الكمال انما استأثرت انسان
الادوية نجسة فاما قاله منا في ان الكلب يطهر بالاكالة وسوا
يطهر بها فخطبه طاهر بخلاف الادوية فضعيفة فان المخرج
بني البدائع وغيرها ما سنن الادوية طاهرة على المذهب
وهو الصحيح وعلى له في البدائع بانه لا دم فيها والخي هو
الدم ولا يستحيل ان تكون طاهرة من المذهب نجسة من
الادوية المكر الا انه لا يجوز زيلها وتحريم الانتباة بها احترا
لا دمي كما اذا طهرت سنن الادوية مع الخطبة او عظمه لا يباح قمار
الخبر المتخذ من دقيقتها لا تكون نجسا بل تنظف له وكذا في المتوسط
والله تعالى ولا يجوز قول الصلوة بغيرها في المخرج من باب الذخيرة
عن ابي يوسف ان سنن نفسه اذا استحكمت في ملكها فلا تأثر
لم تبس تجوز الصلوة معه وان ثبت سنن غيره فلا تأثر بالبيت
من حي وقد قال صلى الله عليه وسلم ما ادين من الحي في بيت
كن هذا الخلدن ميني على رواية سادة وظاهر المنها الطهارة
مطلقا هو ملخصا وفي التجنيس صحة الصلوة اذا اعاد سنة الساتن
الي ملكها فاصلي او سنة في كد وكذلك في المأخوذ في الخلدن صة قال
في

نجاسة العين تشتت في الكلب بهذا القدر من الكلام فمن ادعى ذلك
فليس ببيان ولم يرد نص عن محمد رضي عن جليسة النبي ربا زوي
انه لا يرم من الا فتعاج به طهاره عينه فان السرقة يتبع به
ايضا ولو تقرر للزاعمة نجاسة عينه احاسب عنه كل ما
وغيرها بان هذا الانتعاج بالاستراك وهو جائز في حق النبي
كالا فتر من الحزن لدا فتة قال القاضي الاسيحي بان الكلب
يخرج الزكاه والدا غة في طاهر الزاوية خلا فالما روي الحنف
اهو المراد من طهاره عينه طهاره غظه وشعره وعصبه وسالا
يكل منه لا يعني طهاره كحمه كما سكره النور وفي الاختص امره
صلت وفيه يمتها قلادة فيها سن كلبه ارسد او نظمه صلتها
تاسد لا يمتع عليها الزكاه وكل ما تقع عليه الزكاه فظهوره لا
يكون نجسا بخلاف الاوصى والخنزير اه وكذا كروا لحي وكرهه
المسراج اسنان الكلب طاهره ونفان الاوصى نجسة لان
الكلب تتبع عليه الزكاه بخلاف الاوصى والخنزير طاهره فالما صل
ان طهاره عين الكلب اختاره جماعة من ائمتنا وصريح الصمد
الستبريد وفي الجنيس والزيدي الاصح وان رجع بعضهم النجاسة
كما قدمنا من المسبوط انما نلاحظه من المذهب قال في التنبية
لان الزاوية الالوية وقد اختلف في نجاسة الكلب والذي صح عندي
من الروايات في المنزاد والامال انه نجس النبي عندها لا عندنا
حينئذ وفي منطوق ابن وهبان وعندها عن الخليل بن كاسية
وطاهره قال الامام الطبري ذكر انما لمع عنه محمد اذا صلى
على جلد كلب او ذئب قد ذبح جائز صلاته ولا يخفى هذه
الرواية فبين طهاره غير عنه محمد فيجوز ان يكون عن محمد

الشعر وينسب الى بوقوع قدر الظفر من جلده اى او قشره ويعد
كثيرا لان الجلد والقشر من جلده لم الادم كذا في الجوزي ومنه
ان الذي خرج من الجلد مع الشعر المنتوف صمدا لم يبلغ مقدار
الظفر لا ينسب الا انما للظفر اى لا ينسب الى بوقوع نفس
الظفر لانه عصب كبر لم يجتزئ به رطوبة في الظفر لانه اذا لم
يبلغ حد السيلان فليست بنجسة على الصحيح وحتى يرس
حول ابو السمو وما في البديع من نجاسة الاذات على ما اذا حملها
غير المتطوع منه وما لو حملها من قطعته من ربي طاهرة فلا
تفسد صلاته كالرجل يده المتطوعة او رجله ونحوه فيها
صححت صلاته والى هذا جني الشيخ الرضوي ودرست طاهر
لان ليس يدم حقيقة بدليل انه يبيضه اذا لعف من اعلم انه
ليس الكلب بنجس العين عند الامام وعليه الفتوى وفي مسوط
شيخ الاسلام اما جلد الكلب فعن اصحابنا فيه روايتان فمنه
يطهره بالباغ وفي رواية لا يطهره ونظا هره من المذهب وذكر
في البديع انه فيه اختلاف في الشايخ فمن قال انه نجس النبي جلده
كالخنزير ومنه جلد طاهر النبي جلده مثل سائر الحيوانات
سوي الخنزير والعويج انه ليس بنجس العين وكذا في موضع
اخر وقال انه انبوب النور لى الى الصواب وكذا في البديع طهارة
عنه وقصده شاعرها كالا فقال والكاكي والسفينا في محرم
ما في المتن كالنور يري والخنزير والكلب نجس بوجها
فجبة احصية فصح عدم نجاستها الا ترى انه يتفق مع حاسة
واصطلاح الروايات استدل به في المسوط من قول محمد بن ابي
بالحسن من الكلب والخنزير فقد قال في غاية البيان لا نسلم ان

في البحر وخوفه لا خوف ولا خرج جبا ولم يصب ذرا لا لا يسعد ما
 النبي على النزل بطهرارة عينه واما على النزل بجاسته فيفسد
 اما سطلت ماتت ولم يمت اصاب ذرا لا اوم يصب كالخبر
 كافي البحر في حكم الاما وادبير هنا فلو اصاب ذرا لا اي علي
 النزل بطهرارة فسدت لانه سور نجس فان طهرارة عينه
 لا تستلزم طهرارة كل جزء منه فلما كان سورته مختلطا بلما به
 ولما به متولد من لحمه وهو نجس ولهذا قال في النجس نجاسة
 السور يدل نجاسة الطهر ولهذا قال ابن الهمام نجاسة سورته
 لا تستلزم نجاسة عينه بل تستلزم نجاسة على النزل من الاما
 اه قال في المحيط وان كان قد فسدت ودانجيت لا يهل احابه
 جاز لان ظاهره خير ان طاهر ولا ينجس الا بالمرت و نجاسة
 باطنه في بعده فلا يظهر حكم النجاسة باطنه المصلح اه و
 نجس الاثرين بانتفاضة يعني لو دخل الماء فانتفض فاصاب فيه
 انسان لا ينجس سطلنا سور اصاب الماء شجرة وجدله لا صر
 من طهرارة عينه لكن فوق في الولد نجس بانه لو دخل الماء انفسه
 ولو اصابه سطل يفسد لانه في الولد اصاب الماء جدله وهو
 نجس وفي الثاني اصاب شجرة وهو طاهر قال في البحر ولا ينجس ان هذا
 على النزل بجاسته عينه ويستند من ان شجرة طاهر على
 النزل بطهرارة عينه بخلاف في هذا الخبر فانه لو انتفض الخبر
 فاصاب سور با نجس سطلنا اصاب الماء جدله او شجرة ويديه
 مافي السراج ان جدل الكلب نجس وشجرة طاهر هو المختار خلافه
 النزل بطهرارة فانتفاضة لا ينجس سطلنا سور اصاب شجرة
 او جدله ومن حمل هذه المسألة لا تفصيل الذي اشار اليه

والاين ان كان سطله ابن النجاسة وانما رافض خات نجاسة
 عينه فوقع عليه با فرعا وفي سراج الارابة والهيج من الذهب
 عند فاذ ان عين الكلب نجس اشرا ليدعي في الكتاب اه ورجح
 ابن الدث نجاسة عينه انما قال المص واذ اصبحت التامل في
 الاربع يتبينها سفاضة والجمع يشربها بالخرج على قرنها
 وقوله اه قلت ولا نجسك ماهو السراج في الذهب ولذا قال
 ابن قتيبة قال في الجوابا يبيع وتليكه فهو جائز هكذا نقل
 واطلسو ان يبيتي ان يكون هذا على النزل بطهرارة عينه
 اما على النزل بجاسته فهو كالخبر فيفسد باطنه في حصه السجلين
 كالخبر فيكون المشكوك في الخافية من البيوع ان يبيع الكلب المملوم
 جائز فزمر من غير المملوم لا ينجس بيبه وفي النجس من باب
 جائز بيبه وما لا ينجس بيبه في كلبه ثم باع له جائز لان المحر
 طاهر خلاف ما لو باع خبره ثم باعها هو والظاهر منها ان هذا
 الحكم على النزل بطهرارة عينه وذكر السراج الهند في شرح البيه
 من باب النجس ان الكلب لو انتفض اشات صفة ويجوز بيعه
 تخليكه ويجوز في عدة المنقولة استاجر الكلب يبيع في السور
 لا ينجس لان السنور لا يعلم وتقل في الخبر لو استاجر كلبا معلما
 او باه بالبيعه بها فلا جاز له قال لملة لنته الفرق والحاجة
 اليه او يبيعه من ثلث كما تقدم عن الخبر ويدرجه جدله هي
 وقد قد صدق ذلك عن الشاطبي في الذبح ولا قال في الجرح
 لا يظهر من ذلك على النزل بجاسته ويظهر به على النزل بطهرارة
 وتنجس جدله ولو الا ان ادبا عنه فانظر انما طهر والظاهر
 فتسليم ان يبيس والارطب خلافا لما اكد ربه ولو وقع الكلب
 في

الملا في الماء خذوه من الحية وكذا الزباد يورث سحان نوع من
 الاعطال اسود بصيل الى الحكة يسيل واهل الجبنة واقاصم الابد
 ياخذونه من حيوان مشهور بالزباد يسمى بالغار يستخرج
 زباد يسمى سحر الزباد ودرنته عند ام صفا حمو انانيا
 في الجبنة من الحلب مخططا بالاسود اذا اغضب ويحرك كبريت
 الموضع المتوسط بين دبره وفرجه وهو موضعا منه كالزنج
 يرفع فيه ويبيح ذلك الموضع ويوجب ذلك الوبى وهو جيد
 غايته وفي اول جمعة يكون ابيض وكلما قدم يحمر الى ان يسود
 الزباد ويغسل صاحب الناموس من فسر الزباد بالذئبة وهو
 حار في النار المدة معتدل في البيوت وهو يبرئ القلب وغاية
 في الشخير ويغوي الى اسن واذا اخذ نصف درهم من قليل
 زعفران واذيب في مرقاة الحجاج السمين وشربته المسفرة
 يسهر بالاول منها بعدة حركي واذا اشبعه الكرم رخصه عند
 علي الطبيب به يورث سوء الخلقة انما قال الملا من ان اسير
 المخرج في شرح المديبة لرقعة فيها وصل الى نظري القاصف كتب
 المذهب علي ذكر الزباد بطهارة ولا خاسة والظاهر طهارة
 كما ذكره غيره واحد من مناجزي انما فسر قال شيخنا ذكره
 بعضه الاخوات من المداوية فقلت بقل انه عرف خيوان حرم
 الاكل فقال ما يبيع المدايح الى صلاح كالطبيبة يخرج من الحامنة
 كالسك فالسعود من اهل الخرق اندعق سنوبري وهو قدير
 ما قول قال المدايح ورف هو نوع من الطبيب هم بين الخاذه
 يكون في صفة الجبنة كبريت الهلا هل يباع ويصنع قلع
 فيرق ويجعل بيني فخذ به هذا الطبيب اه وتولد لاسي لاسي

لشعلة خلل لانه لا يبرئ من الطهارة الحار فان التمر طاهر
 غير خلل الاكل باليابس كل يحل في الاطعمة ولاد وية
 وسوا كان لا ضرر في الاكل وهو حار يابس في النار لانه وكما اعتق
 غلبت بيوتته وبقي قوة الذي في النار حتى تلتد سبني و
 الخرج الى ستة واحدة ومنه علامة جردت ان تدس ابرة
 فيها خيط منظر من ظهر النار في وسطها الى ان تظهر من
 الحار انما الاخر والخيط الذي فيها يبرسها فاذا خرج الخيط منها
 يدس في نفس قوم الي ان تخربير الخيط الذي فيها الا يفسد
 يستخرج الخيط فان لم ياخذ لاجد الشحم زهر خالص والا فلا والذي
 لم يكن في فاحته يورث منه قليل في كنه ويوضع عليه من الزيت
 ما يحل مثلا ويبرس لدا فانا انما نخل زهر خالص وان تقبل زهر
 مسترشن واكلمه يحل الا خلط الباردة وبقي الاطعمة التي
 ويخرج ويغوي اليها ويبرقع ضعفه التلب من السواد والقي
 وهو مخرج من الخبيث اذا دهن على رأسه الا حيل حرك اليها
 والا كئيل من يورقع طلبة البصر وكذا انما فحة طاهرة وهذه الجملة
 تكون عند السرة مثلا من بعض المنزلة في بعض الانساق
 يتجمع فيها الدم ثم ينجح ليليا وهي بنوع الناس وتسرها حوا
 سبلت فيها امير النافق فقال مطلقا على الاصح فيح منها بالتفصيل
 الذي ذكره الزيلجي حيث قال وفاقية السك ان كانت حال
 لوصا بها الى ان تستند زهر طاهرة والخلوة في الماء خذ من
 البقرة اما الدابة او الطبية فهي طاهرة وطيفة كانت او ناسية
 بالانفاق اولا للسجود فيهم من كل سرطها البقية بالاخت
 من حبة وبر عليه ان المتفصل من الحية كثيرة فقصها جملة

وسلم علم غيره ثم سئل عن الرجل يبيع داره ان يكون شفاها قال لا
 في جسد دون الميراث بدليل قوله تعالى الخبيثات الخبيث في
 وبدليل ما روي البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه
 عليه وسلم قال ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم فان سقي
 منه كان الخلف ان الحكيم يختص بالوحيين قال ابن أبي عمير
 محمد مشكل لا يكتفي من الظاهر ان لا يجوز للتدوي به قال
 في النهي وهو مدفع اذ الكلام في ظاهره لا يفي بما قال
 مدافعا تقدم منه التدوي بدليل ان لا تافى بمفهوم فض
 البزازية لا بأس بالتدوي بدليل ان الصديق في ظاهره لا يفي
 اختلف في التدوي بالحرم وظاهر الذهب المشع لا تقدم
 دليل الامام وجوبه على من خالفه وذلك لمرضا الصد
 الشريد بما في البزازية من جواز التدوي بدليل الا ان قال
 في الصحاح ان من كتاب الاستحسان فتلا عن النعمان
 أبو بصير بن محمد والحسن بن علي المرغسان عن الرضا اذ
 قال لا الطبيب لا يدرك ان الحكم المختبر حتى يرفع عنك
 صلواته في كل فتنة لاجل فتيل حل يختبر في الحال بين ما اذا
 امره بالخبر سنفردا وبين ما اذا امره بان يجعله في دور فتلا
 لا فرق فتيل لها ولو كان المدة لا يكثر فتلا لا فرق فتيل لها ولو
 كان المدة لا يكثر فتلا لا فرق فتلا لا فرق فتلا لا فرق فتلا
 ابا جعفر الا رضاع بعد مدته لا بد جزاء دم ولا يجوز للتدوي
 بالحرم في ظاهر الذهب كذا فتلا الشريعت ابن وهبان انما
 الا رضاع بدليل الادوية لغيره مرة حرام وغيره من جوارح
 الضرورة وتقل الضرر كذا في الرضا عن الكاوي العدي

في الطبيب فتيل المسك والربا جميعا وذلك لان الربا في الاصل
 كاذبنا عرق جبين غير مأكول الميراث يقتضي ان يكون نجسا والمسك
 هو في الاصل دم جفجف وكان لا كاذبا منها قد اختلفت الطبية
 باذن خالفنا الى الطبية صار ظاهرا كذا في الدرر والى اذ افرغ
 في الحلة وصار على راسها قال ابو الطبيب المشيبي في مدح سبعة
 انه لم ينفذ تنفع الاما وركت منهم فان المسك بصفه دم الزلال
 منه وروى قال من عظم انما من غطوه موزة في السرور باليسه
 ومز دهم لو كان مسكاه لتقبل في اصله نجاسة وبول مأكول
 اللحم نجس نجاسة تحففة عند ابن حنيفة وروي يوسف طهره
 محمد قال في الاما وركت على قوله ما وكثرة الخلاف تطهر
 في ثلاث مسائل اذ اذ وقع في التليل نجسه عند
 ويصح ظاهره من عند محمد ما لم يغلب عليه نأيه ما لم يغلب
 الثوب الظاهر من عند محمد اذ لا ينجس ولا ينجس عند محمد قالوا
 انه لا ينجس بول مأكول اللحم اهلا لا للتدوي ولا لغيره
 عند ابن حنيفة لا ان التدوي بالظاهر الحرام كذا في الا تافى
 لا يجوز غاظك بالنجس ولا ان الميراث نجس فلا يرض عنه
 يثبت الشفا وانما ابو يوسف يفتي عن شرب الخمر نجاسة فلا يجدي
 استبرأه من البول كذا قال ابو بصير في التدوي على الجدي
 المرثية وكذا من اجاز شربه بطلان التدوي او غيره لطهارة
 عنده واجيب من جهة ابن حنيفة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
 قد علم ما في دم رجلا لم يشربه ولم يوجد يثبت شفا غيره
 لان الدم فيه ابي الاطباء وروى ليس بجذبة قطعية وطرا ان يكون
 شفا من دون قوم الاختلاف الامر جنة ولا نه صلى الله عليه



بندها فخرج افندي وعليه الفتوى ولذا افصح شراح الرها
بكرهه استعمال الترياق تحريجا ونظرا فقال
وما حل ترياق به كحفته وكبرهه الشها والبيع بفسد
ولاحلت الحماة مع كفتها يقول ان طبا الشها فيه جهر
فهم **لحق الميثاق الفصل في المنة الحارثية الشيبية**
وفي اصطلاح النعمان طائفة من المسائل المتفرقة تفرقت
اختارها بالنسبة الي ما قبلها غير مترجمة فاكثرت واليان
فان وصل الي ما بعده فون والا فلا كذا في الصان قال
غير وهو مصدريته ان يكون بمعنى النافس كرجل عدل ان
فاصل بين ما ذكر قبله وبعده ويحتمل ان يكون بمعنى المصير
اي هذا مضمول على قبله فان ذكر بعده لنظ في بفتح
حاي منه خبر مبتدأ اخذ في اي هذا فصل او مبتدأ على ان علم
بحسن وخبره عذرة وان لو ذكر بعده لنظ في يحوز ان
يكون مرفوعا على احد الوجهين السابقين ويجوز ان يكون
مبتدأ على السكون لعدم التشكيك كما هو مختار الشيخ ابن
الكاتب ثم البيرمونية مرموزة ويجوز تخفيف هجرها في
مستند من بالذات اي حذرت وجرها في القلة بوزن كافر
وبالبربرية بعد المجرى بها من المجرى من قبله الهجر
في اثاره قيد مصاهلي الما ويغير اا انا تجميع هجر فان قبله
الماننة انما ويتبع فيقول ابار وجهها في الكثرة بزيادة الكثرة
بعدها هجرة ذكره النووي في مخرج مسلم ثم اعلم ان مسائل الدار
جنية على ابتاع الا لا كاردون التماس كاستيعان التمر كته
قول الماتن وان كصنف ومشترون وسيجي تخفيفه كته

بالنظر اذا سال الدم من انما انسان ولا يتقطع حتى يجي على
الموت وقد علم بالانجيل انه لو كتب فاحية الكفان او الا خلاض
فذلك الدم على جهنم فيقطع فلا يرضى له فيه وزاد في الجحيم
ولو كتب يقول ان علم فيه الشها لا بأس كذا لم يستل له وغره
في الحاشية وذلك قال وقيل يرضى وعليه الفتوى حاي
كمن لا يخشاك انه مقيد بما اذا علم اي بالخبرية او بطبيب
مسلم حاذق صاحب ديانة وتورع فيما اي في استعماله دخل
او ضار **اجا اننا وكثر يعلم** او اخر يترجم متاشد او علم وكمن
لا يقدر على تحصيله او **المعلم** او الصبر على جنيته وانما قيد
في كذا في الحاشية من باب اي يرضى بسلام من قوله
صلى عليه وسلم ان الله لم يجعل شيئا كفيما حره عليكم
انما قال ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شيئا فانما اذا كان
فيها شيئا فلا بأس به وزعم الاخيرة الاستشنا بالبرموزة
اذ اعلم ان فيه شيئا ولم يعلم واد اخرجنا ارضى اخر للمعلم ان
اسما عن اللثة بالبرموزة تحت الهلاك وعدم ما يتوهم علمها
لاني ذلك محقق حتى لو ترك شرية وصبرها في المعلن كذا في
تألا لفسده مع انه لا حرج عند الاضطرار وشهد هذا ابن
في التداوي فقلت لضروري التماسه واخص بالشرافه بتتبع
حرمته بالكلية فلا يكون التماسه ولا اخص بالشرافه بتتبع
في سرية حوائط كذا في المصطح لمرور المضطج لادان له
عند حوت هذا كذا بالبرموزة ولم يجد اللثة مستأثرا لا يجلها
ولم يوجد غيره من مراحل في وفيه ذلك لكن لا ينبغي
مغذرا كذا لانه لا بأسه للاضطرار والضرورة فغدر
بغيرها

مروي ان الما في البئر اذا كانت بقدر الحوض الكبير لا يجس برفق
النجاسة فيها وقال في المبتلي اذا كان تحت البئر عسلا
في بئر لا يجس الا بالقبير وعطراء التمر تا شبي في بئر حرا الى الابد

ورده ابن وهبان بانه مخالف لما اقلته جهور الاصحاح
وخرج ابن السكيت على قول من اعتبر حيلة الما من غير

اعتبار الطول والرض قال في البحر ولا يجي ان هذا السقيح
لو ثبت لا نهضت مسابلا صا بنا للذكورة في بئيرهم ولا

يقال بل هذا برفق كما رجحنا في حقيقته من انه يوض
الى راي المبتلي فما البئر اذا استكثر الما طر سوا باعتبار طوله

او عرضه او باعتبار رحمته لا تؤثر فيه النجاسة ما لم يغيره
لاننا نقول النجاسة في نجيس الما هو سرية النجاسة وضع

في الطول والرض لا شك في انتشارها الى جواربها في الانجر
الصخية ولم تغتالي داخل والمتوضي انا يستعمل الما من سطح

الما وهو قد عمد النجاسة فلا يصح التطهر منها بل لو صارت
ماؤها ينافى البدرى او الشاي نجسه وكذا اعتبر طرقي عدم سريته

النجاسة الى جميع اجزاء الما الطول والرض لا النجفة وحده على
ان لو كان النجفة وحده معتبرا الما احتاج الى طرائف النجاسة

البكر بالذكر لا التري الى ما ذكرنا نجسا وقع في بئر وضطر
فان ما مر ان عباس وطبق الزبير شرا ولا ينجس انا فيها

اصنافا ما يجل المشرف في المشرق فلا يلتفت الى كثرة الما اغتسال
بالنجفة وحده فتتبدل اومات فيها اومات خارجا والتي

فيها ولو وصلية كان الملقى في البئر فارة يا بسة على المتمد
احترز به عا في خزائن النجاسة وب ان الفارق اليابسة لا تجس

ثم اذا وقعت نجاسة ليست بجيران لما احكام الجيران في الوق
فيها فستاتي مفضلة وتكون صليبة كانت النجاسة مخففة
فينجس بها وتكون نجاسة مخففة كما لا يجي فلو صا لثوي

او البدرى لا ينجس حتى يبلغ رصم او قطرة بول من
جيران ولو ساكولا على المتمد خلا فالجيران لا ينجس

الما القليل لطهارته فعنده كما قدمناه وفي بول النمارقة خلا
سابقا وتطرقة من دورسا يلا ما الدهم الظاهر كما سيبينه

الش في باب النجاس فلا ينجس ما وذب قارق لم يشح لانه
لا يظن بالجنان فلو شمع الانب موضع التلخ منه ووقع

في البئر فغير يجب ما في النارة لانه لا يصل ما تحت الشمع
الي الما فليفت الانب فارة والنافاة فيها عثروفت ولوان

لم تسمع اربيع شمع اربعمط وكذا في بعضها اذا لم يظاها
نجس اخر في بروجوف القدر الكبير على ما مرون ان المغير

فيها الكبر الى المبتلي به قال في الما فية البئر عند فغير لته
الحوض الصغير فبعد ما يفسد به الحوض الصغير الا ان يكون

عشر في عشر هو يفي قال قل عشر في عشر في النجاس النجاسة
يفسد ها الا اذا كانت عشر في عشر وذلك بان يكون

دور نصفه قد رست وذلك بين ذراعا كما تقدم فلا نجس بوقع
نجس فيها الا بالقبير ولا عبرة بالنجفة على المتمد اشار ابنه

الى عدم احتسابها تله في النجاسة من خرج صد النجاسة اذا
كانت تحت البئر عشرة اذ وقع فصاعد الا ينجس بوقع
النجاسة فيه في اصح الاقوال ثم قال رانز لم ينجس النجاف

بريد

اما قبل غسله فيفسد جرحه ولم يحول على ان نجاسه غايه
خبت اوانه انما حكم بذلك منا على ان الطالب في يده وفسد
التحس والا فقد تقدم قريبا ان غسلا البيت مستعمل اما
الظاهر لو خرج منها جرحا فزوي عن ابي ح انه يخرج ما وهاله
لا يخلو عن نجاسة حقيقية او حكمية وان اخرج ميتا او
التي بعد موته فيغسلها اي الشبر وطقت غسل اول الال
الحيوان يغسل بالوت والمسلم يطهر ضرره صحت الصلاة
عليه بالغسل والشهيد حي عند ربه كالخبر سجادة وتالي
والكاثر لا يصلي عليه فلا يظهر بالغسل المستقط كسبب السبب
المراعاة فانه يغسلها ايهم سوا وقع قبل الغسل وبعد
وهذا اذا لم يستعمل فان استعمل كحكم الكبير اذا وقع في الماء
بعد ما غسل لا يغسله وان كان قبله يفسده كافي الخائنة
وفيها امراة صرحت ميت وهي في الصلاة ان لم يكن استعمل
فصلتها فاسدة غسل ولم يغسل وان كان قد استعمل ولم
يفسل كذا نك وان كان قد غسل جازت صلاتها ولا يسخن
ان لا يغسل على هذه المراته وفيها السجدة اذا وقعت
من امها في الماء مبتلة لا تفسد ولا تفسد اذا خرجت من
ان شاء بعد موتها كذا كف اه حيوات وموتى قيد به لان
غيره لا يموت بل يغسلها وان انتنخ او غطت في الماء والموت
من غير ما يتقيد به لان الماء ولو دمويا لا يغسلها الا مرفق
فول المص ويحيز بها ذكر وان مات فيه غير دموي لم يغسل راسه
مولد كملح الرومات خارجة والحي فيموت كملح يصر الجرح ان
او كبر لا شتا والبلد في اجزاء الماء لا عند انتفاضة تنفصل

المالات ليس وباعدها وفيه نظائر ليس ليس بغير
لان الدابة المكنية انما تنوب سباب الحقيقة اذا كانت
الدابة الحقيقية متأينة فيه وقد مضى ان خلد الدابة
لا يجزئها فلا يتناقض فيها الدابة الحقيقية على ان لا يسلمنا
احتمال خلد الدابة المكنية مع عدم احتمال الحقيقية
فجره وليس والكناف يورث استحالة ليس يدافع على ان
لو سلمنا ان ليس المكني كالف لوزال الروطيات الحقيقة
ح كارقية عن محمد رضي جلد الميتة اذا يسلمها فزنا
اذ لم يتلبد يسلم الجرح الذي عن فارة ميتة كانت يست
وهي في المأبئة جعل في المأبئة الرب فظهرت على راس
الحقيقة فاجاب ان الرب خسر لان النار لا ميتة اذا
وان قالوا انها تظهر حي لوطي وفي جيبه فارة ميتة يابسة
تجزع صلاته كذا اذا صابها بلحني انبثت تقوم نجسة
في اصراطها يعني عن ابي حنيفة رضي عنك ان الارض الخسنة
اذا ربيت وذهب اثرها ثم اصابها الماء هكذا حقيقة ان
ايرى الحار في شرح المنية كذا قال القتال الوجة انما نجسة
مطلما ميتة اصابها بلل ولا فاما ميتة على المكني
والقول بان الح الميتة اذا ليس طهر بعد اه الا الشربيد
التطيق اذا مات والقي فيها لم يكن به شيء من المأبئة
ولا سال منه دم او غير وفيها لا يغسله كذا في شرح المنية
جلد في المأبئة على يده نجاسة او مطلقا بعد فارة الماء
يغسل لانه لم يبق فيه شيء من نفسه ولو اصاب غيره نجسه
ولا يقيد به انما بالتطيق او لا في غيرها السلام الميت لقول
اما

سبب نجاستها ومع قباله لا يمكن الحكم بالطهارة وفي التمسك
عن الجواهر لو وقع عصمور فيها فخرجوا عن اخر اجرة فادام
فيها فخمسة فتمت مدة يعلم انه استحال وصار حارة وقيل
مدة ستة اشهر اهل الا اذا تعدد خمسة او خرفة من خمسة
قال في السراج لو وقعت في البير خمسة نجسة او قطعت من
ثوب نجس ونفذ اخر اجرتها ونقيت فيها طهرت الخمسة
والقطعة من الثوب بتمام الطهارة البير يخرج بالمالا المحرقة
وهو متعلق بيطر بعده اما كماله بالاسباب التي ذكرها
الي حد لا يبلغ نصف الدلو وفي المحتجب مخرج العريضة فخرج
ان قيل ماؤها حتى لا يتلوى الدلو منه او اكثره ثم قال في البير
كن هذا اذا استقيت فيها اذا كانت البير صعبة لا تخرج واخرج
منها الممتد والمروضة اما اذا كانت غير صعبة فانه لا بد من
اخراجها لوجوب تخرج جميع المالاه بيطر الكل من الدلو والبر
والكبرة ولو لم ينج البير ويد المستقي لان نجاسة هذه الاشياء
بنجاسة البير فتطهر بيطرها وتزال المخرج كونه المخرطة من
اذا صار خطا وكذا المستجب تطهر بيطرها المخرطة المخرطة على
اذا كانت في يديه نجاسة رطبة فعمل يديه عليها كمالا صبا على
اليق فاذا غسل اليق قلنا طهرت المروضة بيطرها واليد ولو
سال النجس على الاجرة وصل اليق المخرطة لها طهارة التلطي
في البحر واختلف في نزالي المخرج هل يسترطاه لا يقبل يستر
والجواب بعد استرطاه حيا لوضوح بعمدة نزالي المخرج
تخرج ربا في المخرج خلاصة وقيل بالوثق لانه لا يخرج
المجوز ان المرحوي من البير حيا وليس بنجس الميتا لغير

فلنه وهي نجاسة ما نمت ولا تنتج هو المرحور او يقطع
اي نشا فظ بشرة او يفسخ اي تترقت اعطاه عصمور
قال المولى عصام ولو مات فيها وتقطع من غير التناج وخرج
هل يخرج جميعه الظاهر نعم اه ولا بد من ذكر الانتاج و
التمسك ولا ينبغي احدها عما الاخر لانه لو كنتم بالتتمسك
بيوه انا المدة في الا تمسك اقل لانه دونه فله يحتاج تخرج
كله ولو كنتم بالا تمسك فخرجهم ان مدة التمسك اكثر لانه
فوقه فلا يكفي فيه تخرج الكل قال في الاصلاح وذكرها ما
لان كلا منها قد يفتك من الاخر ولو مسخو خارجا الى
البير غرق فيها يعني كذا تخرج كل ما فيها ذكره لولي
بالفوت في حاشية الدرر يشرح كل ما فيها لا يجب تخرج الطين
في شيء من الصور لان الاثار لا يورث تخرج الا ولا يطين
الاستعد بطينها احتياطا الذي كان فيها وقت التوقع للصواب
ان يقال وقت اخراجه لان ما زاد بعد وقوعه المخرج
اخر نجس المروضة النجاسة وكذا زاد بالوقع منه ولم
النجاسة في البير فيغير اخراجه قد يسهل بعد بان المبرق
لو قت ابتدا التخرج وانما يستر التخرج بعد اخراج المورق فالاصل
انه لو زاد الما بعد اخراج النجاسة بالكلية منها فلا يخرج الا
مالا وقت اخراج النجاسة ذكره آيت الكمال كمن في التمسك في
ولو زاد قبل التخرج قيل يستر كل وقيل بعد وقت الوقوع اه
فالراجح انما لا يستر وهذا لا يبعد عدم الفرق بين الميت و
غيره بعد اخراجه اي ان النجس المورق في البير الموجب
لتنجسها اما قبل الاخراج فلا يفيد التخرج شيئا لان المورق فيها
سبب

والحدة والثارة او مشكوكا لا المار والبطل لا يخرج سوى جونا
هو الاصح قال في البحر والصحيح انه لا يصير الا مشكوكا فيه
وقيل يخرج ما لا يخرج كدوران وصل ما به فكر الا كل شيء
يخرج الجميع اذا وصل ما به البطل والمار الى الا كذا في الحاشية
ويخرج الكون في المحيط ولو وقع سقوط المار في الما يجوز التوقيف
به ما لم يندب عليه لانه لا هو غير طهور كما لا يستعمل عند
مجدد وفي المتيقن والنظر بيرية يخرج كله بغير مشقة وانما
قبل الموت وعنه ابي يوسف انه لا يخرج شيء اذا لم يكتب
عليها ببول وعنه ابي حنيفة انه يخرج عترة وث دلو او كوفي
الكتاب الاصح انه يخرج منها دلو ولم يقدره عن كوفي
كل موضع يخرج لا يخرج اقل من عترة وث واما المشكوك فيكون
اقل من عترة وث ولا اقل من عترة وث مشى في الحار يد يخرج
عترة في الشاة وخوها كذا في شرح المسئلة لا يباير المار ثم
يندب يخرج عترة في المشكوك سموره ولو وقع في لبرير يخرج
لاجل الطهور رتبة كما في الحاشية تتبع اشم في هذا صاحب النور
والا فقد قد مناهما قتلته في البحر عن الحاشية انه يجب نزع الكل
في المشكوك والذي راينا في الا فنية كذا ولعنظها الا دس
الما هذا اذا وقع في لبرير لطلب الدلو ليس على اعضا له بخاشية
ويخرج حيا فانه لا يفسد الما واما طاهر وطهر الا يخرج شيء
وكذا الروقعت المشاة وخرجته حية الا انها هاهنا يخرج عترة
ولو استكننا التلب وان كان مشكوكا يخرج كله وفي التبيين
وان كان مشكوكا فالا مشكوك فيخرج جميعه وفي الفتح وان كان
خمس السور وط دخل فيه الما يخرج الكل في الخمس وكذا انظار

بندعلا لان خمس العين لا يخرج برزوا لطلبه على التمر بان
فمس النبي في خمس البير مات ولم يجت اصاب فيه الما ان لم
يبس وعلي القول بان الكلب ليس بخمس العين لا يخرج
اذا لم يصل فيه الما ولم تكن على بونه خاشية اصلا وكان
دبره مستعدا الى الما يخرج واما لو اصاب فيه الما او كانت على
بونه خاشية اصاب الما دبره فيخرج الما كله لا يخرج
سائر الجوارات ان علم بيد خاشية خمس الما وان لم
يصل فيه الما فبقينا بالعلم لانهم قالوا في البحر وعوه يخرج
حيا لا يجب نزع شيء وان كان انظار هدر استال بولها على
انقاذها كوني يجمل طها رتبا بان سقطت عقيب بولها
في ما كبر رزاقا خاشية اصاب الاصل الطها رة فان لم يعلم
يصل فيه الما فان كان ما يركل حذو فلا يوجب الخمس الا اذا
وان كان لا يركل حذو السباع والطير وفيه اختلاف
المشاخ ولا يصح عدم التمس كذا في البحر ولا يندب يخرج
سقط رجل في البير وبه حدث اصغر وكذا في البحر البير
ولو اخرج حيا لان حدث قد نزع علقا في الما طهر وهذا يعني
علي القول بخاشية الما الاستعمال وجبت فلو سقط فيها انسان
بعد ما قوطر يستحي بالحار اصاب الما دبره خمس البير
ووجب نزع جميعه لم يخرج شيء الا ان يدخل ذلك الحمار
الواقع في البير يخرج حيا فيه الما فستبرئسوره فان كان سور
يجب كلب وسباع بها ثم يخرج الكلاب اربا فان لم يكن
يخرج كله والا فان كان سورة طاهر كما لا يعل والبير والختم او
سرها لا يجابته المخلدة والبرة والفرس والباندي والصقر
والحمة

ستار خمس وقيل في الزغرة اذا اخرجت جبهة يستحب ذلك الى
 خمس اوست ثم تعطلت محمد ان في كل موضع لا يخرج اقل من عشرة
 دنانير لا ان الشرح لم يرد يخرج ما دونه المصنف وقال ابو يوسف
 الشرح الواجب لا يكون اقل من عشرة دنانير وما المستحب فكل
 اقل من عشرة دنانير ولا اقل من عشرة كاف في الزغرة اه لا درم
 الا قيد به لا يدفع عن الحسن عن ابي حنيفة في المنظر من كل
 يترج منها عشرة دنانير لان الما جري على اعضا الطهارة وفي ذلك
 يوجب الاستئصال لئلا في الترتي والحنان ان لا يجب شيء ولا يصير
 مستقلا وما الحدث اذا وقع في الما وخرج حيا لا يستحب
 بالما فانه يخرج منه الصورت كما في السراج وعلى ما في الحدوث لان
 بالما فصار كغيره كما لا يظهر وهذا انما يستقيم على رواية ابي حنيفة
 كمن عذبه يصير الما نجسا على القول بنجاسة الما المستعمل فيخرج
 كل رجوعا على قول ابي يوسف يترج على ما له لعدم رواه
 لا ستر الطر الصب وعلى قول محمد كذا لا يصير مستقلا ما لم
 يتوارى وضوا الفسل وقال ابن امير الحاج وان كان الا دمي
 اوجبا وجائزا او نفسا فقل قول من لا يجعل هذا الما مستقلا
 يترج شيء لانه ظهور وكذا على قول من جعله مستقلا وجعل المستقل
 كما هو لانه غير المستقل الكثر فلا يخرج عن كونه طهورا ما لم يكن
 المستعمل على ما عليه وما من يري المستعمل نجسا يترج ما عليه
 كذا في البدائع فاروي عن الحسن عن ابي حنيفة ان كان
 عدنا يترج ابرصا وطورا كان نجسا يترج كل مستعمل لانه لم
 يصير مستقلا فلا يجب نزع شيء وان صار مستقلا وهو الجنب
 نجس بخا سنة مغلظة فينبغي ان يخرج كل اه وفي الخلاصة لا وقت

كل اه في المشكوك وهو يناسب ما تقدم في اول الفصل من قول
 الما اذا اذغلب على الما فيخرج من ان يكون طهورا للمشكوك
 غير محكوم بطهوريته فيخرج كله بخلاف الماكروه فلا يستحب فيه
 ان يخرج عشرة دنانير وقيل عشرة احتياطا والمصنف في التحسين قال
 في المشكوك وجب نزع الكل لانه حكم بنجاسة احتياطا ثم ذكر فيه
 قريب ورتبين ان لما بها فيفسد الما قال ومعنى النجاسة ان لا
 يبقى طهورا له مع تفسير في المنظور وفي التمسك وفي الماكروه
 يترج الكل كما في الزاهد اه وفي التمسك كذا في الماكروه اه في
 في البطل والمال انصهر مشكوكا اي فلا يجب نزع شيء قال الشيخ
 انه من هذه اذ كره في الماكروه عند عدم وصول الماء في الماكروه
 سبقت فلم صاحب الزاهد ونسب الما وقصص على الماكروه
 لاه زاد في التمسك بنية ويندب نزع عشرة دنانير في الماكروه اذا
 حرج عند كذا سور حاطا طهورا كمن يكره تنزهها والمكروه
 فنزها في الماكروه في رتبة الماكروه في الماكروه فينبغي فيه ما
 يجب في جبروت لورات في النير ويندب نزع اربعين دنانير في ستر
 ودخا حلا قال وضوح غير الماكروه فلا يندب وبصر في الماكروه
 قال في السراج وقيل في السور يترج عشرة دنانير وعشرون اه ونقل
 ابن امير الحاج عن الحنفية اذا كانت الاجابة محذرة فترقت في
 البير وخرجت حية لا يتوضا من تلك البير استحبابا احتياطا
 وان توضا خارجا الى الوتر يرب من انا وكذلك سكاك البيت كانه انة
 والهرق اذا وضعت وخرجت حية عند ابي حنيفة يترج منها ولا
 عشرة اذ كثر كرهة السور فان لم يترج وتوضا جازا هو ومثله في
 السراج عن الحنفية وفي الزاهد وفي الماكروه عن ابي حنيفة يترج
 ست

فيقال قال قلت بكلام الجني التخليل فيها بان البير ليس
ببول النار علي الراجح صرح بذلك في المنبسط وفي البير تلابير
عن المنبسط وفي بول النار لا وقع في البير تولا في الصحر ما عدم
التجسس في المسالة تولا في البير التخليل علي حدها
فصرح في المحيط عن النار وهدرة اخذت في وقعة
في البير فان اخرجهما يترج ما البير كله وان لم يخرجها وما تت
النار ورجية الهرة جية يترج عثرون وان خرجت جيتي لا يترج
ورجيت النار ورجية يترج اربون وان خرجت جيتي لا يترج
منه شي هو وسياق التترج حكم بالخرق جيتي وان تغدر
تترج كما جيت لا يمكن الا بخرج عظم كما في شرح التمنية كونهما
محميا اي كما تخرجوا في التترج اسفله مثل ما تخرجوا وان
من قولهم صحت الما جري واذب قال الشيخ الرحمتي ولاديه الهمة
من التهران المصين ذات المين ولكن منها ما يمكن تخرجها
منها مالا يمكن فقد راي في تخرج قد رافقها من الما ورايتها
التخرج قاله الحلبي والزيدي لا يلزم تخرجها صراط التخرج انما
يتم بعد اخراج الجني من البير كما تقدم وطريق معرفته كما روي
عن ابي يوسف اي جحر حنيفة مثل موضع الما ومنه التترج
علي قول ويصوب فيها ما يترج منها اي ان تتلوي ويرسل فيها قصية
ويخرجها من التترج الما تترج منها عشرة ولا مثله ثم تتاد
القصة فينتظر ان تنتقص فيترج لكل قدرتها عشرة ولا مثله
سكني كذا قالوا هذا لا يستقيم الا اذا كان في البير صاويل
حد الما الي قدما ليدري مستسايا والالا يلزم اذا نقص تترج
عشرة من اعلي الما بخرجت اي جيتي يترج عظم البير وعصرها

الما في في البير ان كان بعد انتطاع الدم وليست علي اعضائها
خاصة فهي كالجنب وان كان قبل الانتطاع فهي كالرجل الطاهر
لانها لا تخرج من الجنب بهذا وهكذا في الما ثنية هذا اي
عدم رجوعه تخرج شي بها او خرج غير جسم البير حيا اذا لم
تكن النار هاربة منه هروا لاهرها ربا من كلب والاشاة
من سبع فان كان هاربا باحد هذه الحيات ما ذكره ووقفت
في البير فريجال هروا بها تخرج كذا يكلها البير ياكلها سموا
اصحاب الما انوا هروا او لا سموا اخرجه حيا او لا كان
الجوهرة لا نهش يبلن في هذه الما لا زاد في المشكلا ولا لا
وقفت في ما يترج فيجى انه كذا قال في البير هذا يعني علي
راي صنيف ونقل عن الجني المتقوي علي خلافه وهو عدم
تخرج شي لان في بولها شيا يعني ولكن لا ينبغي علي الشكلا
يجب تخرج شي قال بعض المصنفات ان في الجوهرة مني
علي تترج الما لظن من لذة البير وما في البير مني علي ما عظمي
حنيفة ولا ينبغي بالمشكلا وهذا يقتضي انه لو حقت لول
من النار وما عظم عليها تخرج كله اتفاقا وهذا موافقا
صرح في معاد الانتاج بجاسة بول النار في الما والروايات
وانه يشهد الما وتخرج من تخرج الما ربا بولها وخبرها من
المغلظة لا خلاص في قول صلى الله عليه وسلم استبرأ من
البول غير ان التترج عنه في الما ربا ليس بغيره فيمن
عنه فيها كمن ساقه ليدري من البير في التترج في بول
نار في التترج ولا يسجد احد رضى حل ما في الجني من قوله ان في
بولها مشكلا يعني في بول النار فقد شكك في النار في الروايات

قال في البحر القاراء ما افتى به بناعلي ما شأنا هدي بعد ان لان
غالب ما اباها لان لا يبرز على اللداعة وروى عن ابي
حيفة المتخير عايد ولوقا الوافتي بذكرك بناعلي قلته الماه
بالكوفه قال في السهر في الخلاصة الفتوى علي انه يخرج
الي تعلقا تة وجعل في العناية رواية عن الامام وهو انما اراد ان
كان في الاختيار ولهذا قال انه وهذا سير قال في البحر ولا يخرج
فانه اذا كانت الحكم الشرعي تخرج جميع الاما الحكم بجائسة فالقول
بطلانه البير بالا فتصارع على تخرج عدد مخصوص منه الدال
يتوقف على سمعي يبيده ودين ذلك بل لا تخرج عن ابن عباس
ورب الزبير خلافة ثم قال ولا يظهر كاقال بعض المتأخرين
ان ان امكن سد مباح الاما من غير عسر وسدت وتخرج ما
فيها من الاما وان عسر ذلك فان علم ان كونها على ما وصفتها على
مذالك واحد طرلا وروضا في سائر اجزائها ارسال في لا قصبة
وعلى في ذلك بما قد سناه ونه لم يقع العلم بذكرك فان امكن
العلم بمقداره من عدلين لها بصارة اخذ بقرائها وان تعدر
العلم ترحوا حتى يظهر لهم العجز عن التخرج بحسب غلبتهم
اه وهذا التفصيل حسن فليكن العلم على ما هو وذلك اي الا
عناق له لمدلته لحوط ككونه موافقا لما تروى في بعضه
انسج تولد ولخرجت كما هو ينبغي فاذا اخرج الحكم من
البرهنة حال كونه غير متيق ولا متسج ولا متقطعا
لان كاد مي اي شله في الحجة تخرج كله لان ابن عباس ان
الزبير قريبا يخرج الاما كله حتى مات رجعي فببره من كذا
رواه ابن سيرين وعطاه وعرفه دينا وقفا وروى الكلبي

كلمة ٢

والا ينشأ ثم يفر من الفتى في المرض ثم يخرج لكل شهر ولان كل من يولد
ذكره التمسنا في وعده يخرج حتى يبلغ الاما ولم يقدر ان يثبت
كاهو دابة في مشدح حسام الدين في شرح المباح اعتبارا لثبته
وهي بان ينظر الى ان يظهر العجز ذكر ان الفتوى علي انه يخرج الى
لبي الملتقى به كما في البحر جدي في ذلك في صفة قدره خارجا يتول
رجلين عدلين لهما بصارة ابي شعور وعرفه مباح بالافاق
متدارق الا انه في البير تخرج ذلك المقدار وهو الاصح الا شبهة
كمزها نضاب الشراقة المبرمة ولان الاصل الرجوع الى اهل العلم
عند الاستدلال انه متوالي فاسيلا اهل الاكر ان كنتم لا تعلمون ظاهر
كله من ان المراتبين لا تقوم مقام الرجل وقد استمر بعد لبني لقره
تتالي في اية الصيد يحكم به ذواتكم واسترط فيها البصارة
بالمالات الاجرام اما تستغاض عن لدعلم بها وكنتي الزاهد يتول
دجل واحد هو ظاهر ما في الفتاوى لانه امر بيني وبينك بالرحمة
كن اكثر اكتبه على الالفين وقد صرح هذا القول جاعلة وفتاوه
كما في البحر في حال ابن ابي الحارج وهو مروي عن ابي نصر محمد بن
سلم ومعه في الحجة والفتاوى على ان لا رفقة في الباب لان
ما يرقى بالاجتهاد يرجع فيه الى اهل الاجتهاد في ذلك الباب
ومعه من كثر يبره على انه الاصح ومنه في المبسوط ولدر
والله اعلم وفي الانشاج وهو الصحيح على ان الفتوى عليه ان قال الش
ربه يني وقدر يقتضي بآيين وجوبها في ذلك عايد استحقاقا وبه
جرح في الملتقى وهو المروي عن محمد وعنه انه يخرج عايدان او
ثلاثة او في رواية ما شئت وتضمن لان حاله فانها لا
يقا وز هذا كثر وعنه ثلاثة عايد وبني كما في انصاب
قال

قت

لا ينجسه شيء ويتركه وإن كان قد فعل فليخمس فظهرت
علي وجه المأثور خبرها للتنظيم لا للمخاض فأن زمره
المشرب فيها بـ عن جميع ذلك بأن عدم علم سفهاء
والشافعي لا يصلح دليل في دين الله تعالى ولا ثبات نعم
على النبي فأن لم يبرهنا فقد عرف غيرها عن ذكرناه من العلم
وثباتهم مقدم على نفي غيرهم مع أن بينهما وبين ذلك
قريباً من مائة وخمسين سنة وأما رواية ابن عباس
المأثور لا ينجسه شيء فيجوز أن يكون وقع عنده دليل وجب
تخصيصه فأن روايته كعلم الخائف به فكل قال يتخصص
القلبي ببدون تغيير دليل آخر وقع عنده وجب تخصيصه
هذا الحديث لا يستبعد مثله لابن عباس وأما خبر ذكر
الترح الخا سنة ظهرت أو للتنظيم في الف الظاهر الكلام
لأن الظاهر من قول القائل ما فات فاصبر خبرها أنه لم يفت
لأنها سنة أخرى كقولهم فربي فربي فربي فربي فربي فربي
على أن عندهم لا تخرج أيضاً لأنها سنة ولو كان للتنظيم
باصبر خبرها ولم يبينها هذه المسألة المظنة من سد الحديث
فتبين والله أعلم وكذا الموضع في البير سنة مثل الحديث
هو ما سقطت بطن المأثرة فربما بعضه خلفه أو لا الذي
حدث كذا وإن يقول من فحسب يكره بياناً للمالك أن
بعضه مثل سنة وهو ولد الشاة مالاً بها خبرها سخا لخال
فأمروا بجدي وأوز كبير قال الشيخ الرضائي الأول بطله على
نوعين صناراً كالحاج وكما قريب منه الختم ومردة الثاني
والظاهر أنه لا فرق بين كبير وصغير كالف في الانسان حتى

ها

أما رواية ابن سيرين فاخرجها الأثر في سنة بأسناده
عن محمد بن سيرين أن رجلاً مات في زمر فأمروا ابن عباس
فاخرجوا من قبرها أن تخرج قال فقلبتهم عين جاتهم من الكفن
فأمروا فسدت بالتأكل والمطارق حتى تخرجوها فلما تخرجوا
انفجرت عليهم والفتا طمطم قبطية وهو ثوب من ثياب
مصر رقيقة بيضاء والمطارق أذنية من خزمية لها العلم
مفرد لها طرف كسر الميم وفهرها وما روايته عطاء فوها ابن
ابن شبة في مصنفه أن حبشاً وقع في زمر فقات فأمروا
الزبير فخرج ماؤها فمال إلى لا يتقطع فخطأ فادعيت يحيى
من قبل الحكي الأسود فقال ابن الزبير حبسكم وأما رواية محمد
ابن دينا فزوها البيهقي وأما مرفيها ابن عباس وأما
رواية قتادة فزوها ابن ابن شبة في مصنفه والأثر لابن
عباس وأما رواية ابن الطفيل فزوها البير في وجاب
الجني في أسناده وفيه المروي وسعية وابن سيرين وإن
لم ينف ابن عباس كذا الخبر لم يكره وقد احتج به الخليل
وفي الخبر لابن عبد البر لا يسأل ابن سيرين عندهم
صالح كرايل سمع ابن المصنف وابن شبة وإن كان قد
رواية ابن دينا قال ابن عدي هو حسن الحديث يكتب
حدثه وقد حدث عنه الثقات كالتوري وشعبة والليث
ث سمعوا قول ابن عبيدة أنا قلت لشيخين سنة لم اس
صغيراً ولا كبيراً يرق حديث الزخية ولا سمعت أحداً يقول
تخرجت زمره وكذا قول الشافعي لا يرف هذا عن ابن عباس
وكيف يروي ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا

يجري في كل ما يترك بينه وبين واحد بالثا ابول سمود ثم يثبت
الثاارة عاذا الما تين محرجه والا ابي كتمسحه فتخرج جميع ما
الستر والورع الكبير كثره فمشر وث وجوبا الى ثلاثين اشكلا
كما مر فزده ثلاث مرات ما نخرج الجميع في انا و ما فورها
الا ريعين او حسيين او ستيين في الا جاذ ونحوها وكثيره
او ثلاثين في الفارة ونحوها وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة
جعل على خمس مراتب ففي الحلة واحد الحار وهي القماد
الحج والثاارة الصغيرة عشرة دلا وفي الثاارة الكبيرة عشرة
وفي الحامدة ثلاث وثلاثون في الرجاجة اربعون وفي نحو الشاة
ما لا يبر كلده قال السيد احمد وقدم الثاات في ذنب الثاارة
نخرج عشرة يرب فخرجها في الحلة والثاارة الصغيرة اولى و
اي الحكم والكمور في الجوارات الاراضة في البير ثم للمبى يحز
ان تكون البير ليدية عند غنث اي بلغت الميوت وتكون ان
تكون اصلية منها عصمت الارضا اي روت وما رعين اي
جاويز السعد وغيرها قال السيد احمد ادخل في البير بينه
اهل العصر الصريح فافى في فاقة ونقت فيه بخرج عشرة
منه كذا في الشهر وهذا بنا على ان اسم البير بعد اقلت وصحة
اقتا ئه جاو ذكر ميني على ما ساقى من الحاقة الصريح فالير
والاقتا راجح كبر ذلك بل نقاه بقره بخلاف في صريح بوز
فنديل ويخرج على رزق صها ريج نقا ديلا وصرها رجا كسا حد
حوضه بغير يجمع فيه الما ورجب قد تقدم انه جا مهله مفعو
وموحدة مشقة وهي الحامدة الكبيرة وقد نقل في بعض
الحاقي والمستضي واليد ايع ان الثاارة ادا رقت فيجب

جعل المستط لا كبير والسجلت كالشاة في اغا احتر فالانز الكبير
مرقبا به هذا النوع عن النوع الثاني الصغير الذي غلب عليه
في بلاد فاسم البطة وهو قدر الرجاجة ففبه ما فيها وقال الفتا ل
وقيد الا و بها كذا ير لان الصغير منه كما في الخلاصة ونقل
المهستايني عن الزواهد في انه روي عنه الامام انه لا يبي السجل
كالرجاجة فاشتران ثم رويات عدت الامام مختلفة نخرج كله
ان امكن والا فلي ما مروان لان الجوارث الذي مات في البير
غير مستحق ولا مستحق ولا مستحق كما مر وهو نخرج اربعون
من الدلا وجوبا الى ستيين ذبا والرجاجة في حكم البراة والحامدة
قال في البحر واعلم ان التدرار المستحق المذكور لم يبرج به في ظاهر
الرواية واما ان بعض النسخ من عبارة محمد حيث قال يفتح
في الثاارة عشرة روت او ثلاث روت وفي امرة اربعون او خمسون
فلم يرد به التحيز بل المراد به ثبات الواجب والمستحق وليس
هذه التمر بل مر بل يحتل انما قال ذلك لا يختلف في الكموات
في الصغير الكبير في الصغير يفتح الاقل وفي الكبير يفتح الاكثر
وقد اختار هذا بعضهم كما تقدم في السابق وعل هذا هو سبب
توكل الترو في لا يحتج في الكتاب قال في التمر هذا الاستحسان سابقا
لا مررت ان مسابيل الا بالاريفيت على الاثا ورواها في هذا السيد
بغير حنا هو اجاب التمر في نحو الثاارة والا و يمين في نحو
الحامدة سطلت وروج هذا الاختا لبطل ذلك الاستحسان لا ل
ولهذا اختيار حمل كلام محمد على ما مره والشيخ ان كان الحامد
الذي مات في البير كمصنوت رقاقة جم ما ذكرنا في الصالح وقيل
اسم جمع وقيل اسم جنس جميع وهو المختار وهذا خلافا

يجري

في وجاهته ما ثبت في البير يترج منها البيوت ولوا ويل
 ان يمول النفس انما ورد في الفارقة والواجبة ولا دمية
 في قصة زعم وقد قيس ما عا دلها بها رجا ب عند مانه
 بعد ما استحكم هذا الاصل صار كما الذي ثبت على وضع القياس
 في حق التنوع عليه كما في الاجارة وسائر العقود التي ياتي
 القياس بها اذ هو كافي في المستغنى ولا يجزى ما فيه فانه ظاهر
 في ان للاراي مدخل في بعض مسائل لا يار وليس كذلك
 فالاولى ان يقال ان هذا الحكم بطريق الالاء لا بالقياس
 كالخلاف في صرح الدراية وذكر قبل ذلك ولا يكون من
 قبيل الاراي الا ان القياس الحكمي والقياس الحقوقي ليس
 بالاسخسان قال في التوضيح القياس جلي وحقوقي فالحققي
 يسمى بالاسخسان كذا اعرص القياس الحققي فان كل
 قياس حققي اسخسان وليس كل اسخسان قياسا فنيا
 لان الاسخسان قد يطلق على غير القياس الحققي بقر
 كفي الغالب في كتب اصحابنا انه اذا ذكر الاسخسان
 اريد به القياس الحققي وهو يدل بمقابل القياس الحكمي الذي
 تنسب اليه الانوام وهو جهة هذا الا ان يشترط بالذلة
 التي هي تحت اجازة الالاء ما بالشرط كالمسلم والاجارة وثقا
 الصوم في النسيان وما بالاجماع كاستمتاع ولما بالضرورة
 كطهارة الحيض والاداء وما بالقياس الحققي الي اخر ما ذكر
 في اصول الفقه وكذا في كثير من كتب الاصول فظهر بهذا
 ان طهارة الاداء بالترج انما ثبت بالقياس الحققي الذي
 ثبت بالضرورة اه قال المص في حاشيته على الكتر وكوه اي نحو في

ببراق المالك وهل يطهر بجر ذلك ام لا بد من غسله بعده
 فلا تاروا الظاهر انما في رويته ما في الشرخا فيه قال وفي بخاري
 الحج ميسل عنده بن ابى ارك عن النبي الكرك في الارض
 نجس قال فيسفل فلا يخرج الما منه كل مرة فيطهر ولا يطهر
 الحب اه قال لم يعمل له ووجه ما انشا لالباء انتم بئروا لخصيص
 الا ما رواه تارجر مبرر مبرر اني ان اكتنا بترج النفس كخص
 بالاداء رشت بالاداء على خلد فالتقياس فلا ينجس به غيره قال
 في هذه اذا وقعت الفارقة في المهرج والخصيصة لم يكن
 عشر اخر عشر فان المالك يبراق بالانجي اه قال في البير وهذا
 انما يبيننا علي ان المهرج ليس من مسمى البير في شرايها قال
 في البير في موضع اخر علم ان مسابيل الاربسة على شرايها
 انما اوردت القياس فان القياس فيها ان لا تطهر اصلها
 قال بتر لعدم الالحا لاختلاف النجاسة بالاداء والحال والخير
 ولا يسمع شيئا فنيا وما ان لا تختص استفا على المالحا است
 حيث بعد ذلك خزانة التطهر كاختلاف عن عمد انه قال لا يرب
 ولا يرب اي يبرسات ان ما البير في حكم المالحا لا يبرشيع من
 اسفله ونحوه من اعطاة فلا تقتضي كوض المالحا قولا وما
 علينا ان يترج منها ذلك اخذ بالاداء رشت الطريق ان يكون
 الانشائ في هذا المسمى على يد عليه وسلم واحدا من رضى الله عنهم
 كالا عن في هذا القائل كذا في الفتح وغيره من التخرج والاداء لشار
 اديها بها ما روي ابو جعفر الا ستر كذا في سائده عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال في الفارقة غرت في البير يترج منها
 عشرون وفي رواية فلا موت وعن ابى سعيد الخدري انه قال

في وجبة

عليه ظاهره الثاني فيكون مقبلا لتعلم المستبر في كل مرة ولو
وهو الذي يقتضيه نظر التقية وبه يعلم ان الالة المستقلة
في باب رتبة بلادنا على نحو البصر والحيز والابل من هذه التفسير
نسخة في غير فضا المحصن فاعلم انه قال الفتا لا قول وفسر الشئ
والبرهاني الوسط باكثر استقلا في تلك البير ولا يخفى انه
اظهره يعني فاذا كان اكبر جدا هو المعتاد في تلك البير
فلا بد من وجوب العدد المذكور وهذا الذي جعل له الخاظر
واحد اعلم فان كان لها ولو معتادا اعتبر به وان لم يكن لها
ولو قال اي فليحتج لها ولو يسع صاعها وهو ظاهر ما في تلك
ورفع المطاوي والسرارج الوهاج والصالح ثابته اركان قبله
عشر اركان والاول اصح لتقديرهم الصالح بما يسع الخارج
اربعين درهما من عدس او ما شئ وذو ثمانية اركان و
قبل يستبرك ولو بما يسع خمسة اثمان وقيل من ربع كذا قلده
الفتا لا وغيره اي غير الاله المذكور بان كان اصغرا وكبر
بحسب به قال في البحر فلو تخرج القدر الواجب فيها بحسب ولو
او لو لم يدور واحد كبير اجزا وحكم بطاقتها وهو ظاهر
المذهب وقال الحسن بن زيات لم يخرج الاله المعتد الا
لان عند ذكر التخرج ينسج لما من اسفله ويؤخذ من اعلاه
فيكون كالجاري وهذا لا يجعل يدور واحد وان كان عظيم
كذا في البائع قلنا قد حصل المقصود وهو اخراج القدر
الواجب واعتبار معنى الجاري بان ساقط ولهذا لا يشترط التوالى
في التخرج كما تقدم ويكفي على كذا الاله لان لاكثر حكم الخاظر
البرهاني والاول المتعرق كالصحيح الا اذا صاب منه نصفه

البحر والشر في الشف وبني فحخت في المنتج ونقل للمع القية
اذنكم اركبة بوزن عطية وجبه رثا كالمطاطا وهي من سائر
السير عليه فلا يظهر التثنية في قوله كالمسير الا ان يرد
الخبرة يقال ركب بمعنى حرك في القاصح ومن سائر البير
عادية وهي التي حفرت على معدعا ووطى وهي التي
طويت اي بنيت بالجارة والاجر ولما المطوية بالجنب
فلا تعد طوية وتستعمل زولا وهي التي وقع فيها عوج افاده
سعدى احد السحابة وعن الشرايد ان لطلب المطوي والشره
في الارض كالمسير وعليه بينه وبينه كالفاده بقوله فانظر
والزبر اكبر من خرج منه كالمسير يعني فيكتفي فيه بمشيرة في
خوارقة ولا يراق المالك فاعتمد هذا التبر قال الفتا لا
الصبر حج والزبر من سائر البير ولا مقيسا عليه حتى يتبين
حكا وكلام البحر والشر بين على ذلك كالحنة وما عاقله
الغوايد فقد ضعفه في حجة الاثران والبني عليه بين على
ضعيف فلو كان معتادا رحت ثم الزبر في في القاصح بالان
قال زبر الزبر والمقيم اهو طول من الحب لا يعتقد الا ان
يخبر به حافا فاده المقوم في حوشه على اكثر من واحد وسط وهو
لو تلك البير قال في البحر واختلف في تفسير الاله الوسط
قبل هي الاله المستعمل في كل بلد وقيل المستعمل في كل بلد ولو
لا ان السلف لا اطلقوا لغيره للمتنا وذلك ان افتقر الشرا
عليه واختاره في الجيط والاختيار ابداعا وغيره وهو ظاهر
الرواية لانه مذكور في الخا في الخا قال الملاحمة البحر الزبر على
كان الاله المتساوي كبير اجزا هل يجب العدد المذكور ام يتيسر
عليه

والجواب قلنا عند البحر في الملححات عازلة على السفن وان
 ذلك بطريق الدلالة لا بالثبوت في نفسه كما دخل الألف في
 الألف كقراءة مع هرة وفي السراج لم يفرق اخذت فارة
 فخرجت جميعا في البئر ان اخذنا جيتي لم يخرج سوى امتي
 نخرج اربعون او المائة مينة فقط فمشترون وان يخرج
 او بات نخرج جميع المائتين لم يلبس حكيم بولها الا عند التبين
 وقد سرنا في بولها مشكوكا وخر اربعين كشاة اثنتان كما في
 البحر ونحو المائتين كقراءة وجل ابو يوسف انقلد بشك لا نخرج
 سفارة واحدة ولختنا رشم همتا قول جدد وذلك قال وقلدت
 من نحو الطائفة الى الخمسة كالمرة وعند ابي يوسف الخمسة كرس
 الى التسع والاشرة كالمكس وقال جدد الست كشاة على الطاهر
 ابي ظاهر الرواية ويحكم بها ابي البرص من خلفه سور
 فيها فارة او غيرها لا نهنا نخرجت بالينة ونجاستها مغلفة
 من وقت الوقوع ابي وقوع الكبير ان الذي وجد فيه مستاء
 ان علم ذلك الوقت والرد من العلم ما يبرهن انهم انزلوا
 ابي وان لم يعلم وقت الوقوع فخرج الخاسته منها تقيت
 خاستها منها يعني فيقدر ان امدته فيفسد منها يوم والمدة
 له ان لم يمتسح وهذا عند ابي حنيفة لان الاحالة على
 السبب الظاهر واجب عند خاسته السبب واكون في الما تحققت
 وهو سبب ظاهر للموت ولو لم يمت في نفسه الا امر يجب له
 بات فيه احالة على السبب الظاهر عند خاسته السبب دون
 المهور وهو الموت بسبب اخر فخرج انسانا ولم يزل صاحب
 فراش حتى مات ايضا فمعتد الي المخرج حتى يجب التمسك

نخرج ثم

فصاعدا كما في الزهدي اه وكني نخرج ما وجد وان وصله كان
 الموجود اقل من الواجب وكني جرياني بعضه في تطهير ما فيها
 بان كان لها عينان فخرج المائتين هذه ويخرج في هذه فلو
 خرج منها سوى كليل بالنظر الى الواجب طهر الباقي وفي نخرج
 القوي ولو لم تخرجت بغيرها بان حذر ما فقد نصار
 الما يخرج منه حتى يخرج بعضه طهرت لوجود سبب الطهارة و
 هو جريان الما وصار كالموضع اذا انحس فاجري فيه الما حتى
 يخرج بعضه وقد مر اه وكني في تطهيرها البقية غوران قدر
 الواجب وفي المنصف غوران قدر الواجب مطهر كغوران الكل
 فلو عاد لا يبرود نجسا هو المختار وفي المنصف وهو الاصح وكذا
 لو عاد قدر الواجب قال الترمستاني ولو غارا الما فخل النخرج
 بعد وعشرين يطهر الباقي ولو غار ثمر عا دفن محد يخرج عشرة
 وقال شدا انه طهر كحان في الزهدي وهو له عي كما في الخزانة
 ولخرج عشرة شمر غار غار لم يبرح الباقي ولو زاد فخل النخرج
 قبل يخرج كل واحد قبل متعاه وقت الوقوع اه قلدت وقد تقدم
 الاول ابي يعقوب مقدار كحان عند اخراج الخمس من البئر
 وبابني حمامة فارة في الحنية كقراءة في الحكم يعني يخرج نخرج
 عشرة يدي ولو اخرجت في البئر غار ينفض او ينفض كما انما يفي
 دجاجة وشاة كدجاجة فالحظ بطريق الدلالة بالاصح كما ذكر
 صغير فخرج اربعين او خمسين اوسنتي كما في الاحاطة وذلك
 الدلالة الى ان الاكبر قال صرنا ان اخراج القدر التقدير واجب
 بالثبوت ويخرج ما زاد لم يجب الا بالاضع ولا نصرف في هذا
 الكبير ان الملححات اصلا فلتفت على التبيين وقد مر السوال
 والجواب

جواز المله المعنى انهم لان الجنائين هو تظهر عن حدث ولا
خفت فاصالة الى الله قبيح لاصالة للمثوب المظاهر قاسل
وقيل يباع منه شاق في ومن يبرأ منه في عدم تجس الظلمين
حالم يتبين ولذك قال في الجواز اذ دعي المذهب وقال الشيخ
الرحي ولا خصوصية للشا في فمذ ذلك لا يجس ولن قل
حالم يتغير بالجائسة اما في حقه غيره اي غير ما ذكر من الفروع
الاشد ذكره كغسل ثوب اي عن جائسة كما ياتي بجزم بجائسة في
الحال منه غير استناد لانه من باب وجود الجائسة في الثوب
ومن وجد الجائسة في الثوب اكثر منه قد رادهم ولم يرد
معي اصالة لا يبيد شيئا بالانفاق وهو الصحيح كذا في المحيط
واليتبي قال المحيط في شرح المنيب اذا كان يذبحهم غسل
الدياب كونهما مضمنا لانه جار الديار مع تقديم حال العلم بالثقال
المبر على الفارة بوجاهة ببلدة او ثلاثة ايام كيف يكون الحكم
بجائسة المنياب مقتصر المستند فهذا لا يجز على قول الامام
لان يدوجب مع الغسل الاعادة ولا على قوله لانها لا يوجب
غسل الثوب اصله لان في الزهر قال السيد احمد وقد لم يرد مع تقدم حال
العلم فيه نظرك ان لا يجز ان جائسة الثوب مستند في الصلاة
شكوك فيه فتمتناه اشارة على الجائسة الاصلية واعادة الصلاة
في سبب به بعد غسلها واجاب الشيخ الرحيم عن غير ارض
والتي قال فيقال بالسلطان انه مستند كذا في الجاهل من
ولا حكم كاهو المبرز فيها يثبت مستند الا في المنقضي فان تقدم
من الصلاة والطواف ونحو ذلك لا يظهر فيه مسح الخف بعد
انقضاء المدة فيظهر الجواز انما يشترط الى حدث بعد الطيس

وان احترازونه بسبب اخر كذا اذا وجد قبل بمحله بيفاض
القول الى اهلها حتى يوجب التمسك والدية عليهم وان احتفل
انه قتل في موضع اخر غير انه لما يستخرج دل على قريه عريده
تقدر فانه يبرم وليته لان ما دون ذلك ساعات لا يمكن
صنطها لستاه وتقال لا يحكم بجائستها من وقت العلم بها ولا
يلزمهم اعادة سعي من الصلوات ولا غسل ما اصابها
قبل العلم وهو التماس لان البتة لا يبرول بالثقل لا تاتين
بطلبها فيها فبما مضى وقد شكك في الجائسة لا حقال انما
ما نت في غير البير ثم التمسها الروح الماصفة فيها او بعض
المسما او الصبيان او بعض الطيور كما حكى عن ابن يوسف
انه كان يقول يقول الامام الي ان لا يحد في منقارها
فارة ميتة فالتمسها في البير فخرج عن قوله الى هذا القول و
قياسا على الجائسة اذ اوجد هاهنا في ثوبه علي ما اذا رات الملة
في كرسنها وما ولا تدري متى نزل لانه المارة يضاف الي ثوب
اوقات وهذا اي الحكم بجائسة المبر عند الامام من يوم وليلة
في حقه الرضوخ والنسك اشار بذكره الى ان الاقتصار انما في
وتأخي بداعي ذلك اما الذي حكم بجائسته من يوم وليلة
قبل العلم فيسقط للكلاب كما ذكره لا يسبغها في عن بعض الشايخ
واختاره في الجوامع وجزم به نصيحه قال في شايخنا بطم الكلال
وقال بعضهم بطلت الطراشي قال الشيخ الرحيم هذا بناء في ما
سياتي ان لا ينظر الى عن حدث او غسل الا ان جفت لم يذبح
سبي الجاهل وهو انه مضمون عليه في الجوز غيره فاعلم لطلعه
للكلاب تنذر بها على يسيل الذئب او واية نصيخته هو فاده

وهو إعادة اقل من بعده المدة عند الانتعاج ولو اقتصر على ^{تتبع} الحائض
 لا وهو إعادة أكثر من التمتع لا انفسا دائما مع أكثر من رجل
 الشيخ ارجى هذا وهذا قيد في الجنبى عن المنفق بما اذا علم وقوع
 الحيض منه فلا تلم ولم يلم مرثه فان كان مستحيا يبطل صلاؤه
 فلا كراهة ايام عند ابي حنيفة وابي يوسف وعبد الله بن مسعود ولا يبرم وليمة
 عنده وعند ابي يوسف وعبد الله بن مسعود هو فافاد انه اذا لم
 يعلم الزرع منه فلا تجنس الى الارتفاع حين علمه الا عند
 بالعلم بالزرع منه فلا تهاه اسحى ان هو طلبه الا حسن
 من الامور وقيل ترك النجاسة ولاخذ بما هو الا رخص لما سن
 وقيل هو طلب السهر في الاحكام فيما يتلى به الخا وير
 الامام وحاصل هذه المسائل ان ترك المسير ليس بالامام
 يريد الله بك السير ولا يريدكم المسير قال صلى الله عليه وسلم
 خيركم ايسر وقال ابي موسى ومعاذ يسرا ولا تسعوا قال
 الكرخى الاستحسان قطع المسائل عن نظائرها لا هو اقرب
 وذلك الرخصة هو دليل يتا بالمتقاسم الجهر الذى يثبت اليه
 اذ هو المحترمة فى نفسه لا ان اوجاعا وتبا خيرا من
 فتاوى المذاهب فاقروا وقد قدمت دليل الامام قال الحكم بما
 من وقت العلم بها فلا يلزم من سعى بينه لا اعادة سعى به
 صلاؤه ولا غسل ما صلى بها قلدا اى قبل العلم وهو ^س القياس
 وقد اسلفت دليلها قبل وبه يقتضى قاله المتأخر ونفذه
 ان قولها هو المختار وانما عبر بقيل لعدم قبوله عنده ولرد
 الملامة فاقروا له بالفترة لما مدت الكتب فقدم حج دليله
 كبر سنها وهو لا يحوط على ان الاول يستمر ان يقول وهو

على طهارة فلا يظهر فيها انتفى من الصلوات بل جعل كان
 التذمين الا ان غير مبسوطين اه فقلت ولا بد من الصلوة
 اعادة السيد احمد طهارة الثوب يشكركه وتنتصرها بيقين
 النجاسة فتنبه وهذا اى ما تقدم من الحكم بالنجس في الرضو
 والغسل مستند في الثوب معتبر الزنظر عرف حدث اصناف
 اكرار غرض التزيب عن حيث ولا يظهر هذا التعميل في الجنب
 فلا اتركه ولا بان تظهر لعنه حدث او غسل الثوب وهو
 ظاهر لم يلزم شي من اعادة الصلوة ولا غسل الثوب ^ع اجماعا
 جوهره وعمل ذلك بان المتعدي لصحة الصلوة وحده وهو
 الطهارة الاولى وفي المانع شك لان الاما مشكوكا في طهارته
 ونجاسته والصلوة لا تبطل بالشك بخلاف ما لو تيقنا
 حدثا فان المانع ثبت فيه يثبت وهو الحديث الا الصغير والكبير
 في سائر الغسل ونجاسته وفي دليل شك كما في السراج ثم لا
 يخفى ان هذا مخالف لما تقدم من مسالة النجس حيث سجع
 الجنب من الاكل منه ومخالف لا طلاق عبارات المتبررات من
 لزوم اعادة الصلوة وغسل كل شيء اما به ما وهاتى تلك المدة
 فانه يتصل لا اعادة عن حدث وغيره والغسل ثوب او غير
 حدث ونجاسته او شرب وغيره وقد رجحوا قول الامام ^ع لا
 في كل مرة ضرورة مطلوب وهذا التمسك خلاف الاحتياط فكلان
 انزل على ما في كتب المذاهب والى فكر فخا سها حث للامام ايام
 بيا ايها الخدعك من ذكر الامام بملفوظ الشيخ لان كلامه اذا
 ذكره عينة الجمع مثل الاخر ان انتفى او تفسخ اى وجد مستحيا
 او مستحيا واغالب يتبع على اوجهها لا بد من اقتصر على التمسك لا

فان سمي غيره لا يصيب نوعه فالظاهر انه منبته فتبين جوده
من وقت وجوده بسبب خروجه حتى لو كان الثوب على جسمه هو
وغيره يستقي حكم المني والدم واقتار في المحيط مار له ابن
رستم ذكره في البحر وقوله والظاهر ان الاصابة اخرى لا يظهر في
الجنان اه وفي السراج لو وجد في ثوبه نجاسة مغلطة اكثر من قدر
الدم ولم يلم بالاصابة لم يندب بالاجماع وهو الاصح لان الثوب
براه بهرة فلا بد ان يطالع عليه هو و غيره فاذا لم يطالع عليه لم يندب
احاطة الحال بخلاف البصر فاذا غابته عن بصره وقبل ان كانت
النجاسة رطبة اعادة صلاة بصره وليدة وان كانت يايسة فلا
ياوم وليا يها وقبل ان كانت في ثوب الثوب فيوم وليدة وان كانت
في دير الثوب فتدب ياوم وليا يها اه قال التتال والحق مع
الترجيح اقتصر على ما نقله في البدايع عن بعض المشايخ وترك
ما هو الاصح عن الاحكام فليتا هو ولو وجد في جسمه المصلحة
مصرفه كانت او لا وتسمى السيد احمد بالضريرة رعا له لا سابق
من ذكره ثم المعلن فارقة ميتة فان لا تقب فيها فخرج من مثله
الما رة لا مطلقا كما لا يخفى اعادة الصلاة المروضة ولو ترسنة
الجزء سجود والتلاوة ووضع على بنا المعقول المتعلق اي ان
استدام لبسها حيث علم ان لم يكن دخولها بعد الجاني فلا يان
كان فيها ثوب فبعد صلاة ثلاثة ايام بلباسها عند اقصية
كافي البصر جرحه ولو لم يوجد متفكة او ان ستمت مع فصيلي
الضريرة قال وينبغي على قياس ما ثبت تقبيده بكون الغارة
متفكة او فاسدة والا غير وان لم تكن كذلك بل وجدت رطبة
غير متفكة فيصير وليد اي اعاد صلاة يوم وليده والذي

المختار لا يندل بالدم الاختيار ان لا يقتل بد حيث وجبت الاعادة
على قول الامام فالمداد الصلوات الخمس والوتر وسنة الايام
على القول بوجوبها فالمداد صريح القول بسببها فالنظر
الى القول بالوجوب اياه السيد احمد رضي بيدي وسائر الزواجر
التي صلبها بوصف منها لا يلزم قطعها لعدم صحتها اكثر من غيرها
فتنبه فصرح في الذخيرة لا بأس برش الماء النجس في الثوبين
ولا يستقي لبسها به وفي خلاصة الفتاوى لا بأس ان يلمس الماء
النجس للابل والبقر والغنم فصرح وجده في ثوبه من ان يزل
او دعا عاده في المني صفا اخر لم ابي من اخرا خلاصه او جاع
كل ان في البدايع مرادة بالاختلاف النوم لانه سببه بدل ما
ينقل من المحيط عن ابن رستم انه يعيد من اخر فترتها منها
وهذا اذا يلزم اذا كان جافا ولا يلتزم من اخر فترتها لها
مثلا قبل النجس ايجد المني الا بعد صلاة المغرب مثلا وكان
ذلك المني رطبا يستحيل في العقل بقاءه رطبا في هذه المدة
فصوحا مع بنا الثوب في الشمس او بنا لها فيها لا دام
فلا يحكم بنجسه الا في الحال ولا يستند الى اخر فترتها كما انه لم
كان الثوب يلبسه هو و غيره ورجد فيه حتى يابس فحكم
بنجسه في الحال كما في السراج وصح اخر قول في رسالت البهوان
اختلته المدة فيما لا يخفى كما قد ساق في المني وليس الا هذا
بحا مني وندم اهلهم تحت اخر وعاق قال السيد احمد هذا ظاهر
اذا وقع له دعاء ولم يبينوا حكمه اذا لم يبينوا له لرجل هذا والله
اعلم رعا يان رستم ان النام لا يبعد فيه لانه دم غيره فلو
والظاهر ان الاصابة بتلثم تقدر بان وجوده بخلاف الذي

وغير ما هو حال عمله لا تجوز فيه الصلاة على الثاني لا لتغير الضرورة
 وتجوز على الاول اه قال السيد احمد وفيه نظرا في مقتضا عدم جواز
 التطهر بهذه الا كما حيث وجد غيره والا فوري الطهارة وكذا سابع غير
 في الاصح اشار به الي اختلاف الصحيح في طهارة خضرها وبما ستر
 حفتها قال في البيهقي الصحيح انه طاهر ذكره في المسموط صحيح فافضل
 خاصة وهو ما قد صاحب الصحيح فاضحيان وانما كان الاصح طهارة
 لتعذر صحتها في الحياة والى ان عنه هذا التعليل ينبغي انه
 معقول طاهر يساقي ان شاء الله تعالى ذكره لثبوتها في باب
 الاخراج ولا يخرج البئر ولا يحكم بخباسته الميا من تحتها في قول
 سلطان الكشي اذا كان كوروه هو اذ قال في الصحيح حتى لو كان كوروه
 يسه قال المولى والمردود بوجه الا بغير الا طرف الحافة منها فان تولد
 يحكم اذا استخرج على الانسان مثل رويس الا بورد بيل على ان قدس
 الميا من الارض من الا بورد بغير ريسه المشايخ من قال بها ساجد
 والمفتي اه وخرج في الكافي والتبيين واخرج في استنهاض التراب
 فرق بين الماء واليد واليد واليد في ذكره كثر قال الكشي هذا اذا
 كان اتساخا على اليد واليد اما اذا تساخ على الماء فانه يجس
 ولا يبيح غسله من طهارة الماء كذا ولا يستعمل اعتبارها كذا
 لرفع الجرح ولا جرح في الماء وقيل لا يجس ولا هو الا صرح
 في الكفاية فاطلاقه في الاستدلال ويزيده في حصة الميا من تحتها على القول
 الضعيف فتبينه فغير الجرح بالاضافة وعدمها في الجرح الصحيح
 والمكر للمعصية بما في اليد من المتساخر ووجه الاستدلال في الجرح
 قال في قضية التماسه في العبرة للمبار الجرح اذا وقع في الماء فالعبرة
 للتراب هو ولا تمنع البئر من جرحه في الجرح وعدم استحقاقه التماسه

في التمسيس والمحيطة عادة التماسه من طهارة لا يخرج في بئر فافضل في الاصح
 في التمسيس وسابق في باب الا جاحس فتلا عن التمسيس انما هو لها
 طاهر لثبوتها في بئر من طهارة التمسيس في بئر ان شاء الله تعالى
 في سابل رستي من اخر الكفاية ان حررها لا يفسد بها ما يظهر
 امره وتقول المرساة فيمن المحيط ان بولها خفيف وقيل طاهر
 وذكر في ما اذا انتحاج ان بول المرأة يخرجها من المثلط لا طلاقه
 قول صلى الله عليه وسلم استنزهوا من البول اه وهذا سبب
 ما تقدم من المثلط في الكفاية من طهارة البول من رقت في البئر
 فحسب لا منها تقول غالبا يعلم ان في المياسة قولين فحسبنا على
 الاصح وفيما تقدم على متايد وتقول ان بولها في بئر صرا فان التماسه
 اذا باله على الميا من قبل يجس اعتبارا بالما وقيل لا يجس لانه
 لا يكون صوته الميا من غيرها لا منها ولا يقول من الاعلى ولا الكفاية
 انما ذاك من بئر في الاصح من بئر في الما غير مكن في الميا في الميا في
 عنه فيها اه قلته وكذلك يعني في اليد لا منها الا في الما في الما في
 الاصح كالتعم ولا يخرج ايها بئر في الما في الما في الما في الما في
 وتروى عنه الجوهري انه بالضم مثل جند وجند والوارع الزغلط
 كذا في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
 اختاره في اليد ككبريت الكتب ولا جاح الما في الما في الما في الما في
 الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
 ذكر في اليد في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
 على سبب حرم الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
 وعند ائمة لا يخرج بئر في الما في الما في الما في الما في الما في الما في
 فائدة بئر في الما في الما في الما في الما في الما في الما في الما في

بالثابت ابر السمود والتفسير بالبرية اتفاق لان ما فوق ذلك
اي ما فوق البرية كذا فك لا يخفى ذكره في النص وعبره قال
في البرية بل ليدرك التفسير بالحكم للاحتراز في الانا قال في الهداية
وفي الاشارة بتعريف الحكم بعبره او عبرتين قال في ترجمه السيرة و
يشرت الابن الحكم الضرورة ولا يبين التحويل في الا على ما قبله
الضرورة وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يفرج جنت البرية
البرية ثم قال والتفسير بالبرية والسمرتين ليس احراز في
فوق ذلك لما قال في النص ولو وقع البرية الحكم عند الحكم
منه ساعد لا يفسده وقد قد منا ذلك واما بالنظر الى البرية
اتت الشرح ان التعيد بها اتنا في ولذا اختلف في الحد الفاصل
بين التعليل والتبرير صرح بها قوله في نص في الهداية انه اذا اخلو
عن صورة وعنده الى الميسر وصرح في البداية والاختلاف في كبر
ما قبل التعليل المفسر عنه ما يستعمل في ظاهره وفيه
اي ما يستعمل في الاظهار للسبب والثاني يستعمل في التفسير
اي ما ينسب الاظهار الى التعليل واكثره في الهداية وفيه
وفي صرح البرية هو في التفسير لانه قال في الهداية وعبره قال
في النص انه اذا كان عليه الاعتماد لانه انما جنته لا بعد
بالبرية في مثل هذه المسائل التي تحتاج الى التفسير فانها
منه صبره ونظره يريد ان ما ذكره في المتن من ان البرية ليس
للاشارة الى ان التلاوة تختص انا هو على قول ضمت مبنى على
ما وقع في الخارج الصغير من قول فان وقعت فيها بركة او بركات
لم يفسد لما قد ان التلاوة تفسد بناء على ان مفهوم العدة في
البرية حيث وان لم يكن صبره افي الا على عندنا على الصحيح وهذا

ان يفتحن الى مطلق التوقع الخاصة في الما التقليل ورجع الى
 ان ابار التكررات ليس لها ريس حاضرة والمواشي تبهر حوله
 ويلقيها الريح فيها فتمل التقليل بعض الضرورة ولا ضرورة في الكثير
 والما يار الا مصارفتين بالتقليل منه لان لها رسا حاضرة فيع
 الامنة التوقع فيها وقد صرح به في البدايع لكن في غاية الياسه
 ذكر انه لا فرق بينهما على هذه الطريقه لعموم الضرورة في الحله
 وكذا في التبيين وتبين في وجه الاستخسان ان اليا بسى صلايه
 فلا يتخطى شئ من اجزائه باخذ الما وهذا يشتر الى ان التكرس
 والربط ينجس كذا الصحيح انه لا فرق بين الصحيح والفساد والرب
 والياس والرب والرب والرب والرب لان الضرورة تم الحرام للتبديد بالابل
 والفسخ والفسخ والفسخ احتراز ليس احتراز قال الامام الحجة رب الارث الثمره
 والبنل والحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر
 ووقتها في حكم جبر الحريم ما يجعل فيه وقتا للحله وذلك
 للضرورة لانها تبهر عند الحله عدة لا فيما وراء ذلك فحرمنا
 اي البركات فورا فدم التخص صيد بعد المكث انوار السمود
 وهل البركات فريد قال في الخج والشك ليس كذلك وفي الحجة
 ما يبيد ذلك ايضا والذي في البداية والنهاية والثانية والاربع
 النسيب والبر سلطانا لا يوجد من الجور في التبريد ليعتج النسيب
 ولوقع البر في الحله عند الحله فرب من ساعته لا يبيد هذا
 ايضا مطلقا وما حكمه اليه في الخج اخذه بالبرم ثم التفت اليه
 في الحله لا بد منه فاما الخج اذا وقع جسد كونه ما يما قبل مقتنه
 اما اذا اقتنيت فيجس ليس بان اجزا الخاصة فيه ومن هنا
 اخذت الخاصة بالخي وتكون بينهم ذكر الا ترطعا غير مقيد

شربت فاستمر وهو من اداب العرب انهم اذا اثاروا على الشئ لا يستمعونه بل يسمونه لغيرهم بقبيلة ولهذا قالت انشاعمر
هشربا وهشربا على الارض جريعه وللارض من كاس الكرم فيه
وهو حديث امر زرع فيه زرع روجها قتلت اذا اشرب استغ
اي لا يبيتي شيئا في الاثا وقوله لا خذلان طرد لها به عليه بغيره
ولها به متولد منه كمن اعتبر به طهارة وجاسته وشكلا فسموه
ادمي مطلقا ولو كان جنبا لو كافرا وامراة ولو حايضا ونفسا
طاهر لنت لها به متولد من لحم طاهر وانما لا يوكل كراسته فلا
فرق بين المسلم والكافر والطاهر والجنب وان كرهه الاثني والصغير
والكبير فان قيل ينبغي ان يتخمس سهم الجنب على القول بخامسة
المسلم المستوط الخنزير بقتلنا ما يلحق لنا من قدم مشرول سنانا
انده ليس بشرب كذا كما جئت فلا يستعمل به كادخال فيه فليجبه
لاخراج كونه على ما قد سناه في لياها وقد تعلقوا بدين في دفع
الحديث بهذا الشرب فطاهر كل سهم ترجيح انه رافع ولا يبيح لنا
استعمال الخمر كمن صرح ببعوثهم بأشأ بان الصحيح ان الغرض
لا يستقطب به وما يدل على طهارة سورة مطلقا ما خرج مسلم
عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اشرب وانا حايضا فانار
النبى صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع يي ولا ازال النبي
صلى الله عليه وسلم بعضه المشرك في المسعد وعكبر من البيت
فيه علي ما في الصحيحين علم ان المراد بقوله تعالى انما اشركون
فجس النجاسة في اعتقادهم فذكر به طاهر اطلاقه بغيره انما
تخرج من افاده السند جودهم سمرها اي المودة لا تركها
للاستعداد واستعمال رجتا لغير علي سبيل الاستمتاع به

لا يستقيم الاعلى ان يحدا اقتصر على ذلك مع انه لم يقتصر على قال
اذا وقعت بيرة او لم تان في السبر لا يفسد ما لم يكن كبير فاشا
والثلاث ليس بكثير فاحش كذا نقلت عبارة الجاهل في الجدل و
غيره ولو جعل قال كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
احدا وصافى المالك كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
وجه كذا في شرح المكنة جرت مستعدة في النهريان هذا شأن
الجاهل بخلاف السبر فانما كان كثر في حكم التذليل وقيل الكبير
ما باخذ كل وجه الما وقيل اكثر وقيل ثلثه وقيل ربه وهو
الروي عن محمد فسبح البعد بين السبر والنا لوقت الما في
من وصول الما مستا الي السبر خمسة اذرع في رواية ابن سليمان
وسبعة في رواية ابي حفصه وقال الكلبي ان مقدار السبر الما
اكثر من ظم ولو لم اخرج فان لم يظهر في ماء السبر طم الما ولو
ولا ربحه ولا لونه فهو طاهر ولو كان بينه ما ذراع ولا الا ولو
كان بينهما عشرة اذرع قال في الخلاصة والجنبه والسفر طاهر
وصحفي في المحيط ولا نفع من بيان فساد الما وعدمه باعتبار
وقوع نفس الجبر انات فبعد ذكر السور باعتبار انه متولد
منها اتصال وصفت سرورهم السمين سرور العيني بقبيلة
الما التي يستعملها الانسان في الاثا وهي الخمر ثم استعملت لقبيلة
المطعم وغيرها ولجميع الاسما خمسة عشر ما علم من اسما راي
ابقى ما شرب وقبيل اسم الثا على منعه مستوفى في اعديه الم
نبأ الما في زني الحيات والفت منه سارعي بغير قياس لا
قياسه مستوفى ونظيره اجبره لا هو في الثا ومن والفاعل
منها سار والتمها من مسر ويجوز ان يقال في المختار يقال اذا
شربت

فحس كحمر وفي رواية عندنا مشكوك فيه فعلم ان عندنا
روايات اهل التفسير اسم جنسها كالمازح الذكر والاذى وشكر
اي ويلجس بالمازح سورعا لا دم له سنا بل سورعا لان يمشي
في الماء او غير ذلك له طاهر جاب وميتا وكذا اما بقوله منه
فانما للمصاب طاهر المصير اهتز به عن سياقه من قوله وشكر
مخرجه للكل اي من الادوية وما كوال الما والم لا دم له طاهر
مع سبها في بعض النسخ وفي بعض النسخ اذنى بالاذى وفي بعضها
بالاذى بل كرهت مطلقا ولو تفرقت به لكانت في سياق النفي
ثم تفرز له الاحداث والاحداث ويشرب وتصوره غير لانه
مجنس البعير لقوله فقال اي ولم خنزير فانه مجنس والرجس المجنس
والضغير عايد ليدل عليه وقد رانته لفظ سورعا لانه ان
لفظ خنزير يحزر فيجوز ان يكون بالمطهر على ما قلده وهو
لا يجوز للزوم المطهر على عموم عامله الا في الاصل من المجرى
ادنى والشا من طاهر الا ان محذول للاضائه على ما قيل والمثل
محمول للمنه الذي هو سور فيكون خنزير مطهر فاعلى من
ومجنس عطف على طاهر ويجوز ان يكون جوه بالاضاء المحذوف
مع شاعله بعد الخنزير وهو وانه قيل فالاذى الزوم على حذف
المضائق واما منه المضائق البهيم مقامه وكلمه وسورعه عند
اصحابنا جميعا ما على القول بنجاسته عليه فطاهر وانما هلك
القول المصير بطهارة عينية فلا نجاسة له ولما يصح له من
كذلك لا يلزم صرف طهارة عينية طهارة سورعه لانه نجاسة
بأنه من نجاسة سورعه نجاسة عنه وانما يلزم من نجاسة
نجاسة له المستور منه المصاب كما صرح به في النجس والفتح و

وهو لا يجوز عجنه لانه التلذذ في ذلك مشهور وفي كلام المشتاق
والشرا وانما خضا اختلا فالحسن لانه الاستلذاذ يقع به عادة
لحيته وجب مع اتخاذه الحس الاستلذاذ والاستئصال استعماله به
كراهية خلوها هذا في غير الحليلة اما بين الرجل ورجلته امره
المباحة الاطباء في انه يجوز استعماله كالمشيمة بالاذى لم ينع عليه
للمعلم به وقد قد مناجد يش عايشه رضي الله عنها ولا يظن ان
كل ما لم يجتبي على اطلاقه اذا كرا متنع استعمال ريت البهيم مطلقا
لما فرقت بين اخلاصه الجنسي واختلاصه قال في البحر قد يقال
اكرهته المذكرة اذ غايته في الشرب لانه الطهارة اه قلته الطهارة
تستعمل على المخفضة اما وجوبه في النفس ورسنه في الرضوخ
فتدبر قال السباجد رضى ويستفاد منه كراهية الخلاص الامرد
اذا وجد المخلوق راسه من اللذة ما يبعد على ما لو كان له
فكرهته التكليس في الحام اذا كان المكيس موصوفا بالذوق ومنه
كرهته الفنز للرجلين واليدي من الامرد هو سورعه
كما يستنبى منه الا بل والبر الجذبة والذاجة الخلة كما
في البحر فانه سورها مكره والمراد ما كره الما على من الطهارة
والاضام وسد اي من قبيل ما كره الما كرهت كعدم النجاسة في
مخزولة نجاسة فيما يبتدئ منه كالمصاب وكذا كرهته في الاصح وهو
طاهر الرواية عند الامام قال في السراج وهذا عندنا وعند
ابن حنبله طاهر في الصحيح لان كراهته في عجنه لا طهر شره
كذا في الاحاديث وروى الحسن عنه كراهته سورعه لان كراهته
فاخره في سورعه كراهية كراهية الحسن عن الامام انه
ذكر في النجاسة والبدائع انه علي رواية الحسن عن الامام انه

نجس



يقال المتهستا خبير بالسباع ما خورق منها السبع وهو النهر سمى
 بكل حيوان ساء فقال ولما بُسِت نهرية صلى الله عليه وسلم
 عن اكل كل ذي ناب من السباع الحرم الا احيا منها بالكل لان
 الناب هو كلفة النخاسة واجامارواه البسيرة عن جابر قال
 قيل يا رسول الله انتوضا بافضلت الكرخ قال نعم وبما افضل
 السباع كلها فحق اعترف النروي بضمه وما ماخرجه مالك
 عن عمر رضي الله عنه انه قال يا صاحب الخوض لا تخبر فانا
 نرد على السباع وترو علينا فقد ضعف ابن معين والماظني
 قال في نهرو المروي عن الامام في سباع البهاجم ان جاسق
 سورها منقطة وعن الثاني تحفته لان لها يد الخيط لسور
 متولد عن لحم نخس فكان نخسا واستشكل ان يلقي بانه يتولد
 اذا ذكي طهر لحر لان نخاسته لوطية الدم وقد خرج بالوكاة
 فان كانا يمتزجت جاسق الدين وجب ان لا يظهر بهما او جاسق
 حارقة الدم فالماكون كذلك يعني لا لان السبع غير الخنزيرة
 مأكولة اللحم يطهر كل منهما بالوكاة وينخس بالوقت حتى تنشف
 فلا فرق بين سورها وعن غيره قاله يضرهم لا يطهر بالوكاة
 الا جلده لان حرته تلج لا لالكامة بل النخاسة كمن بينا الجلد
 والحم جلدة رقيقة تمنع نخس الجلد وهذا هو الصحيح لانه لا
 وجه للنخاسة السور الا بهذا الطريق واجاب صدرا الشريفة
 بان الخنزيرة اذا لم تكن للكرامة كانت ايت النخاسة كمن بينا
 ان النخاسة للاختلاط الدم اذ لو كانت نخاسة لاند لكافة
 نخس المني وليس كذلك فغير مأكولة اللحم اذا كان حيا فلما
 متولد من اللحم المرام الخلوط بالدم فيكون نخسا لا اجتماع الامر

المذكور في كتب النسا فغيره لا لم يذني اذ لا فرق بين الحيوان
 وضع بعض عضوه في الاناء والذني ينتفيه كلام اصحابنا على
 القول بنخاسة عينة نخس المار وعلى القول بطهارته عينة عن
 نخس اذ لم تكن على عضوه خاسرة اخذ من قولهم اذا وقع
 الملب في البئر واخرج حيا فسداه لان ما البئر في حكم الم
 التقليل كما لا يثبت لافرق بين ولو غلب اوكلبين في الكسنا
 بالتلاذث عند اصحابنا لان الثاني ايجاد نتج الجمال في واذ
 ولو غلب في طام فالذني ينتفيه كلامهم انه اذا كان حاملا
 فزور حوله ولا لمل الثاني وان كان ما لنا انتقم من غيره الاولون
 جرحه عند مالك سمور الملب مطلقا ظاهر وانما الثاني في
 جاسق الا انه قال فينسل الانامن ولو غده سيما احداهن
 بالتراب لحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا وقع
 الملب في اناء احدث ثم لم ينسل سمع مرات وفي بعض
 روايات حديث ابي هريرة ظهورا اذا لم اذا وقع فيه الملب
 الحديث والامر بالارادة دليل المستحسن وكذا المظهر لا نذر
 صدر رجعي الطهارة فيستدعي ساقية المذوث والحديث ولا
 حث في الا فانفتحت النسا في واحيا بنا الكسنا بسبل ما وقع
 فيه فلا فرق مروت فتولد صلى الله عليه وسلم بسبل الانا
 من ولو غلب الملب فلا يروي عن ابي هريرة فعلا وقول الموتر عا
 ومرو فامت طريقتين الاولى اخرج المار قطنيا فاسناد صحيح
 عن عطاء بن ابي هريرة الثاني اخرج ابن عدي في المال
 ونظام خचित الادلة يطلب منها العجز والفتح وسباع به اسم
 عجز الاسد والهند والخنزير والشعير والميل والضبغ والشاء كذا
 قال

المرحفة ولو كان شارب اي التملكات التي على الشفة العليا
من شارب الخ لظهر بليد قد تلوئت بالبحر لا يستقيم اللسان عند
لحمه لم فيخمس الما ولو شرب بعد رجات لانه لو تمكن لسانه
من امتصاص لحمه فاصابته اياه بريقه ثم اخذ ما عليه
من البلل النخعي ثم رطبه اذ لم يستقر الجاسة فيه فنفسد
الاما اللدقي والا فالرطب مطبوخ في الشعير وغيره من الجاسة
ولقد اذنيخ الرخمي بان يكون الرطب مطبوخا فاعهوه عند الاسام
وفي رواية لابي يوسف ولما يحمد فلم يظهر عنده الا الما انطلقت
وهي رواية اخرى عن ابي يوسف ومراعات الخلاف في صدق
وتركي المحدث مكره وفي الجاس القشر خافيه عن الحارث
وقيل اذا كانت الانا، علما فيخمس الما والا فاني قد فاة انبه
قال الشامي وان لم يكن علوا يكون الما ولا راعا على الشارب
فاذا اتمتكم كيف لا جاديو سوسو في فورا لكل فاة لو شرب
وهذا بالا لجام فان مكنت ساعته وكنت فيها ثم شرب ففند
ابي حنيفة وفي يوسف الينجيس وقال يحمد فيخمس الما تقدم انه لا
يظهر الا الما انطلقت وجعل في البداية ابي يوسف مع محمد وفي الجاهل
ويخرج ان لا ينجيس على قول محمد اذا غابت غيبة عود زعمها شربها
منها ثم نجس منطلق لان لسان الخنزير يساغ اليها ثم ولحق
والنارة الما كولة لمرقة فاستر بها منظره وكذا كة حانها لغيره
الاما واليايات وقيل يحفف ببول صا بركل والاني يظهر ترجيح
الاول بوجه سوسو رهوقا هلكية وقد تقدم ان لثقت والوحشية
نجس وانما خفست بالاذرع انما داخلته في سوساكن البيوت
لا تختلف في سوسوها ففندها مكره وقال ابو يوسف ليس

اما في ما يكون اللحم فلم يوجب ذلك اذ خدحوا وهو لا يختلف بالدم فلم
يوجبها جاسته السوسولا في هذه العلقة بانفردا صنفين اذ
الدم لا يستقر في موضع لم يهبط له حكم الجاسة في اللحم ولا الم
يكن جاسا فان لم يكن مذكي كان حسا سوسولا ان كانوا النجس
او غيره لانه صار بالدم حذاما فامرته موجودة مع اختلاف
الدم وان كان مذكي كان طاهرا ما في ما كرك اللحم فلم يلا مرث
ولما في غيره فلا ند لم يوجب الاختلاط والحرمة الجرة غير كافيته
في الجاسة ومنه سوسو ^{التي} هو هذا هو القياس في الا هلكة كن
سقطت جاسته بالحديث بعلت الطراف ولا طراف في البرية بقيت
على الاصل فتسبب فساد خمر شر بها فان سوسو نجس بخلاف
ما اذا مكنت ساعته بطلع بزانة ففند ذلك مرث بعد لحم
سقطت بلسانه وريته ثم شرب فانه لا ينجس ويغير بعضهم بقوله
ان ترد في قيمة من البراق بحيث لو كان ذلك الخنزير شرب لحمه
ذلك البزاق طهر فنه قال في البحر وهذا هو الصحيح من مذهب
ابي حنيفة وابي يوسف وسقط اعتبار الصب عند ابي يوسف
للضرورة ونظره بالروايات عن جاسته فالحسبها حتى ابيت
او هاروقا الصنفين على يد جاسته صحتي وان الا نطر خلافا
لمحمد رضي الله عنه في جبرها بنا على عدم جواز ازالة الجاسة بغير
الاما انطلقت اهو قال في شرح المينة هذا ولا حدان يكونان الما لانه فاه
بطر ولا يكون سوسو نجسا في الصورة المذكورة اذا لم يكن في فاه
الما بينا ان الخنزير طم اذ رجع وعاش شهد بهذا ما في الكا نية شرب الخنزير
فان سال من فيه سوسو على وسادة ان كانت لا يري فيها صنف
الخنزير نجس ينبغي ان يكون طاهرا في قوله الامام والاني يظهر

بهر يك بل و غير جلد اند و هي التي تاكل الجلد بالفتح وهي فلان اصل
 البصرة وقد يكتفي بها عن الغزاة وهي هنا من هذا القبيل
 كما انشا ربيعة في المغزي وانا المقتدر بيان اكثر النماست سورها
 مكرهه اذا جهل حالها فان علم حالها لم يرها مرة و خاتمة سوره
 مثلها و قال الشاعري و انما هو انه اراد بالجلد لثاقله انتم
 كما من اكل النجاسة فله ان تنظر في انظاره اكرهه بل تفصيل
 لانهم خرجوا بان لا ينبغي بهما ما يأتي في الاخير في المناسبات
 اكرهه انما اذا تريت وجدت منها لا حجة فلا تكون كل ولا يشرب
 ليسها ولا يعلى عليها ويكره بيومها و هبتها و ذلك حالها و كذلك
 ان عزمها نجسا هو مخرج المص في الخطر و لا باحة انه يكره كهر
 الاثاث و الجلد و قال انه هناك و تحبس الجلد لا حتى يذهب
 فتتجرها الى اخر ما فانه قد قال و انما لسانه ان لا يلحقه من النجس
 و جرت بها نجسة كسرت ثوبها و محتضاه ان يكون سوره كرها
 و ان لم تكن جلد لانه و لم يرد من عدم اكرهه فاني اهل
 اه قلت و استغنت اكرهه لانك في كريمة تلك النجاسة
 حيث لم يبرز من النجس و قد حذر الله تعالى الا بال و النجس و هو انك
 و صرح اكله صلى الله عليه وسلم المخرج من النجس مطلقا فتنبيهكم
 انما كرهه سوره لانه لا يجوز ان يكونها اكلت نجاسة قبيل شربها فلا
 في المنع ان لم يحق تطهيرها فهاذا انما اكرهه كالسور فالان
 في عارة ما كانت تترك و حاجته يعني و لا تقتصر على خلافه
 الا بال و النجس المخلدة فان سوره كبري مكرهه ليست في و سوره
 سابع طهر كالباقي و الغناب و الصفر و الحدا و النجس و غيرها
 علا بيوك كل كره فالتبايس نجاسة سوره كسابع البهايم جامع

انما عناه

بكروه و دهال كراهته عند هذا كراهته تنزيه او تحريم و لا يحكي لها
 تنزيهية كما في السراج وغيره و لذا اقتصر عليها النما قال انما لا يتر
 و كراهته سوره لانه لم يرد في المص و هو قول المص و هذا ينسب اليه
 انعم من كراهته التحريم و قيل لعدم تأخيرها من النجاسة و هو
 قول الكرخي و هو الصحيح و هذا ينسب اليه كراهته التحريم و كان
 التبايس ان يكون سوره نجسا نظرا الى المص الا ان الضرورة
 بالعلمون استعملت ذلك و ليس الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم
 انما هي من الطوائف بين عليكم و الطوائف اخرجه ان النجس
 قال الترمذي حسن صحيح و استدل ابو يوسف لعدم اكرهه
 بما روي عن عائشة رضي الله عنها قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يترجم اليه فيصنع لها الا اذا فتنه من غيره و يتوضأ بنفسها
 و طاه البلاء و الطبراني في الاوسط و رجاله مرشعون و وجاه
 مخالفة بالنسبة لم يرد في التي مخالطة النجاسة و قيل من سورها
 الي ما تحت قدمها اما التي تحبس في بيت و قيلت بانه و تلق
 هناك فلا يكره سوره لانها لا تجوز في عذات غيرها و هي
 في عذرات قدسها لا تجوز بل قال خطبا الحبيب بيته فتلاتم
 كما في الفتح و غيره و لم يقدح بها بعدة لعدم تنقيحها في الاصل
 قال السرخسي و هو الاصح و فيما التحسين له و حاجته عندها
 نجاسة او شاة او ابل و ينظر في حاجته نجس فلا يباشره
 اربعة ايام و الا بل و لا يغير عشرة ايام و هو المختار على الظاهر
 لان الظاهر ان طهرها ثم غسل يديه المدة و في التبايس
 ان ذلك انما يستعطف في الجلد لانه انما لكل الجفيف الا انه جعل
 المستدبر في الا بال شرب و في البئر بغير شرب و في النشارة بغير شرب

ن

والا لو كبره اصدلا لكان له لغيره اي لكان له سورها لغيره ما كان او
طاما فانه لا يكره والمراد من الغفر من تحل له الزكاة لان ما
دوت النصاب او ما كان مستغلا فله ان يصلي به غير ان لا يصلي
في حكم الشريعة وحيث قال في البحر ولا يجزي ان كان له كل فضلها
تتميز بها انما هو في جهة الغني لا انه يقدر على غيره اما في جهة الغني
فلذا يكره كما صرح به في السراج وهو نظير ما قالوا ان السور الزكوة
انما يكون عند وجود غيره اما عند عدم غيره فلا يكره اصدلا
اهو ولا بد بقوله اصدلا سؤالا للشرع او المصاهرة غنيا كان
او فقيرا فافيدت سنة توارث النساء سور الفارة والشار
التملة وهي حية والبول في الماء الزكوة وقطع القطار وضع الملك
وكل النكاح ومنهم من قدوة حديثا كمن قال ابو النضر بن الجوزي
انه حديث موقوف فصح ذكره اصدلا مع محل ما سوره
مكره كالمهرة فانه في التشيع والاولى الاختراع من الصلاة والحجة
المهرة ممنوا قبل غسله ولا وجبه في ثيابه ابيات ولحقه ان يكره
وسوره اهلها والحاصل ان اسم جنس يعم الذكر والانثى وانما كان
سوره مشكوكا عند اكثر مشايخنا لثنا رضاءه لانه فانه نظرا في
حرمة لم يحررها وتوجب ثيابا سوره ولها ولا يجزي ان حرمت كلها
بجمع جنس كمن عارضها ما رواه غالب ابن ابي نجر قال ولم يبق لي
مال الا حيرت فقال صلى الله عليه وسلم كل من سمي مالك بر
حيث لم يملك ما يبيع موبد قال شيخ الاسلام خوله زاده في بسوطه
وهذا لا يفيق ولا في المحرم بل لا شك لانه اجتمع الحرم والمبيع
فنقله الحرم على المبيع ولما به من قوله فيكون حيا لانه لا شك
ولا ان الصلابة اختلفت فيه فربما عن ابن عمر كراهته التوقي

حرمة المهر وثنا قلنا بالطهارة استحسانا لانها تشترى بمقتضاها
وهو عظم كفاف طاهر كبريا فالله المستعان ولجئنا غاليا فاشه
الاجابة الخ لانه فلو رثا كراهته بخلاف سباع البهائم فانما يشترى
بلسانها وهو يطيب بلسانها المتولد من لحمها وهو نجس فانفردا
ولان في سباع الطير مزرقة وبليدي فانها تنقض من المهروي
فتشترى ولا يمكن صدق الاولين عندها خصوصا في البهائم
فتقول لغيره لغيره اي لغيره فاشه لانه فاشه لانه
في سباعها لا لغيره لانه لا يكره الا حتى لو كانت حية يعلم
صلاحها لانه لا يكره في سباعها لا يكره التوقي بسورها كما هو
ولا ينعني ابي يوسف قال في الفهنية واستحسنها المتأخرون
وانتم بها وفي الخسيس يجوز ان يبيها يكره بسورها كمن
يبيوت كالحيوة والشارقة وغورها فحرمها اوجب النجاسة
لكنها سقطت ببلات الطراف ولذا كف قال انتم طاهر للضرورة
بعيتا كراهته لتوهها في المهرة مكرهه قال في البحر واعلم ان
المكره اذا اطلت في كلامهم فالمراد منه التحريم الا ان يبيها
كرهته التوقي قال ابو يوسف قلت لابي حنيفة رضي الله
عنه اذا اقلعت في سبي كراهة فاديك فيه قال التحريم هو التحريم
في الاصح وهو طاهر ما في الاصل قال فان ترضاه بغيره فله ان يبيها
الذي يذبح قال الكرخي وحال الطحاوي الى كراهته التحريم فله ان
حرمه كراهته من هذا انما هو في سوره مهرة وفي البحر وما
سوره الا جاحية الخ لانه لم يرضه كرهه فانه في المراد منه كراهته
بل طاهر كلامهم انما كراهته ترضه بل خلافه لا فاشه لانه
النجاسة وكذا في سباع الطير وسواها البيوت اهان وجبها
والا

لأن الأدهي المنتهية في الحكم وإن كانت فرسا فففيه اشكال
 لما ذكرنا أن السيرة للام فينبغي أن يكون ما كولا عند هار
 طاهر عند أبي حنيفة اعتبانا للام قال المصنف ابن
 أمير الخراج قلت وكيف أن يقال أن هذا التعليل المذكور
 من صاحب الهدى يخرج علي مذهب أبي حنيفة خاصة
 فيما إذا كان أبوه جاهلا ومرفسا تنسبنا لما في التبرع علي
 إلا باحتسابنا طامعا على قدر ما لنا يكون مشكوكا إذا
 كانت الام آثانا تهتبه نقل في البحر الرائق
 الكثر البقال أربعة نقل بكر بالاجماع وهو المثلث حار
 وحشي وبيرة ونبل لا بكر بالاجماع وهو المثلث من ثلث
 اهلي ونحر وبصل وحصل بكر عند هار وهو المثلث من ثلث
 آثان حار وحشي ونبل ينبغي أن بكر عند هار وهو المثلث من
 ركعة حار اهلي والمركبة الزينة اهكتولد من حار وحشي
 لا تعتمد انه بكر بالاجماع فسورة طاهر ولا عبرة لتلبية التبرع
 اية في تحريم الاكل وتخليلها ستة السورة وطهر لترتبه
 وعلى مسلمين حيث اعتبره لتفريعهم جعل لكل فريب ولديه
 شاة اعتبارة للام وكذا يجزى في التفخيرة قال السيد احمد لم
 احكم مالولد ادسيا والتاعدة وهي اعتبار الام ثم جواز
 الاكل يستلزم طهارة السورة كالايجي من ان طهارة السورة
 لا يمتد إلى الاكل وما قلده المصنف الاشتباه منه بتحريم
 عدم الحمل وجها في المصنف في الفريب التاجية لايجزى الاكل
 اياه مأكول ولا اخر غير مأكول علي الاصح فاذا طلب علي
 شاة لا بكر الولد واذا نزل الماكول علي فوس تولدت بغلا لا بكر

بسور الخاروا ونبل وعنه ابن عباس رض الله قال الخار سلفنا لنت
 والنت فسورة طاهر ويجزى ان يكون الشك للتردد في الضرورة
 فان الخار يربط في الدرو والافنية فيبشر بوجها الا ان الضرورة في
 اثر الاستطاعة الخمسة كافي في البرق والخطا في الاكل الضرورة في
 الخار وود الضرورة في غيرها لا يخرجها عنها فيثبت جلال الخار
 ولزم ثلث الضرورة ثابته اصلا كافي الكلب والسباع لرجب
 الحكم بالخمسة بلا شك لا يركب الضرورة مثلا لرجب
 الحكم باستطاعة الخمسة فلما ثبتت الضرورة من وجه ووجه
 واستقرى بما يوجب الخمسة والطهارة تساقط الاستغاضة
 فوجب المصير إلى الاصل والاصل هاهنا شيان الطهارة في
 جانب الما والخامسة في جانب اللعاب وليس احدهما بالحيث
 الآخر فكان سوره خمسة من وجبه طاهر من وجبه فكانت الا
 عند علمنا بهذا الطريق وهو اقوي جاعل عدم ولزم في الاكل
 احتزبه جازال بعض المشايخ بخامسة سوره الخار وود
 الا فان كان الخار يخس منه بشم البولي ونحو البداهة وهذا غير
 سعيد لانه امر هوهم لا يثلب وجوده فلا يوثق في انزاله
 الاثبات ولذا قال في الخافيه والاصح انه لا يوثق بمنها ونبل
 امه حارة الاولى اثان لان الخار يستعمل للذكر والمكث بلا
 ثابرا ذكرا الام لانها هي المنتهية في الحكم فلم كانت امه فرسا
 او غيرة فكل سوره ذكرها بنها عن الثانية لم ينظفهم
 لان الولد ينتسب الام قال السيد احمد والاول ان يقول غير
 شكرك وطلعت في الهداية حيث قال والبلغ من نسل الخار
 يكون بمنزلة شاة قال الزيلعي هذا اذا كانت امه آثانا فظاهر
 لان

بعضهم فقال بعضهم لا يظهر الخبيث ولا ينجس ولا يظهر كافي
ايضا الصبر فيه قال السيد اجد قد عرفته ان احدث الشك في
الطهرية فيكون مطهر للخباثة لا يستعمل ولا اعتبر في الاجز
عند الحاجة الطهارة والوضوء لم يملك على المأوذة لك دليل الطهارة
اه فيقولون بعد وانفصل منه به على نذر قال المصنف يظهر
لك ان اعوان كان الجواز في حدتها يشترط الجواز في الاجزاء في الوضوء
والنسل ويثبت في جميع بينها احتياطا في صلته واحدة لا في حاله
واحدة حتى لو توثق بسوء الحار وصل في احد ثلث الوضوء في
تلك الصلوة ايمن جاز الجمع بين الوضوء والنجس وهو الصحيح
في فتاوى قاضيان فاذا ادت فيها اختلاف ولو اصاب ما ظلت
بعد هذا فلم يتوضا به حتى ذهب فغلبه إعادة النجس فان قيل هذا
الطريق يستلزم رد اداء الصلوة بغير طهارة في احدي المراتب لا
عالم به مستلزم للكثرة لا تقتضئ الى الاستحقاق بالدين
فيستحب ان يجب الجمع في اداء واحد قلنا ذلك فيما اذا ادى بغير
طهارة يثبت بها ما اذا كان اداءه بطهارة مفسدة وجهه وروى
وجه فلا يكون الاداء بغير طهارة من كل وجه فلا يلزم منه
الكثرة في الوضوء حتى يغيب النجس والنجاسة لا يجوز صلاته ولا يكسر
لك ان الاختلاف في هذه الولي بخلاف ما لو صلى بعد البول الذي
النجس من الوضوء والارضية والاختلاف في استعمال النجس في الوضوء
الحار والارضية ان يبرئ من نجس فيخرج النجس اهرات فقد ما علمنا
لاننا وجدنا المطالقت بغير النجس في وضوء في بعض اهلنا
في الاصح حتى لو توضا ثم تيمم جاز بالانقضاء وثاقه من جاز
خلافا لفرقة لا يجوز للمصلي ان يتيمم مع وجود ما وجب الوضوء

والاهل اذا اذاعوا على الوضوء فانتج لا يجوز الاضحية به فاهل
لهم قيل عن الانشاء بل تقلد عن النوايا لتاخيرها كما سمعت
وصاحب الانشاء ايضا تقلد عنها في قاعدة اذا اجتمع
والجواب قال شيخنا يبرئ به الرضى فانه نص على ذلك في انه
فتاواه عريب لتتميمه اعتبار الاثم المشهور بين المحققين
مشكوك في طهرية لاني طهره وقد اختلف مشايخنا
فقبل الشك في طهارته وقيل في طهرية وقيل بغيرها جميعا
والاصح ما نشأ السيد المصنف وهو قول الجمهور كما في الما في مقتضى
انه على ظاهر الرواية لا ينجس الشرب واللبث والاولا يبرع
الحديث ولربما قال في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام
ان الاختلاف لظن لانه من قال الشك في طهرية لاني
طهارته اراد ان الظاهر لا ينجس به وجب الجمع بينهما
التراب لانه ليس في طهارته شك اصل لان الشك في
طهرية لاني انما نشأ من الشك في طهارته اه ومن يتامل هنا
قد غناه عن البحر عز طار الشك في طهارته وتطاول هنا
فخرج في الخاتمة انه لو وقع في الماء القليل فسد كفي في الخطا
لو وقع في الماء يجوز التوضي به ما لم يملك عليه لانه طهر كما
المستعمل عند محمد هو بغير الشك في طهرية ولذا
قال الشيخ في شرح ما يملك المصلي النجس والنجس في المصلي
عليه حيث قال وهذا بعيد لانه اذا جاز الوضوء بالاناء
تخلط بالسر وادراكه اكثر لان ايجز الوضوء بالسر لا يش
اكثر من الماء فاه قلت بهذا البحث لا يصاد ما قدمناه
الميط حيث اسند الى محمد بن وهب بطهر النجس قوله قال

بعضهم

جزءا وبقيت التبريم اليه استحقاقا وعنه وجوب الجمع بينهما كسر
الحار وبه قال محمد واختاره في غاية البيان ورجحه وعند انه
ينبغي فقط ولذا اختاره المص وقال علي كذا هذه الصحيح
به وهو قوله الاخر قد رجح اليه ولذا قال الشافعي لا يجمع
اذا رجح عن قول لا يجوز الاخذ به اي بالرجوع عنه وبه
القول قال ابو يوسف ومالك والشافعي واحد وكذا العلماء
اختاره المطاوي وحكي عن ابي طاهر انه قال انما
اختلفت اجزية ابن حنيفة لاختلاف الاسئلة فانه يسأل
عن التوضي به اذا كانت الغلبة للحل فانه قال ينبغي فقط ويسأل
اخرى اذا كانت المأ والحل في سؤالي يجمع بينهما ويسأل الشافعي
اذا كانت الغلبة للمأ فقال يتوضأ فقط وهذا الخلاف في
نبذة التفرقة اما بساير الاسئلة فلا يجوز ان يوضأ بها عند
عامة العلماء وهو الصحيح فصحح لوجود النبذ والمشكل
والنزاع فملى قياس قول الامام الاول يجمع بين الاولين
وعند الشافعي يجمع بين الاخيرين وعند الشافعي يجمع
الانكسار ذكره الشافعي في شرح الملتقي وحكم المرق كسوء رأي
كل حين ان كسوءه ظاهرا وقاسية كراهته وشكلا فمضى الحار
اذا وقع في المصاشكوكا على كذا هذه كذا في المستفتي قال
في البحر قال في المصنف ظاهر المذهب ان المرق والماءان
فيهما قال السني احمد والشافعي عند اختلاف المرق بطاهر
اعتبارا لا جزاء وانما خصه الشافعي بالانكسار ليعيد ان الشك
في طهره يبيته وهو لا ينافي كونه عليه السلام الحار مسرورا
والحر الحار لا يشك في انكساره فانه لا ينافي في الحار

فما كان المطلق ووجه الاصح ان الماء ان كان طهرا فلا معنى
للتبريم تقدم انما خروا ان لم يكن قال طاهر التبريم تقدم انما خروا
جمع بينهما لعدم العلم بالطهرين معا فلان الاحتياط في جمع
دونه التبريم وكذا لا يختلف في الاغتسال فمضى لا يشترط
تقديمه خلافا لكان لا افضل لتقديم الموضوء والاغتسال بعد فانه
وفي الجامع الصغير المحمودين وعند نصير بن يحيى في رجل لم يجد
الا سورا الحار قال يهرق ذلك السور حتى يصبغها والماء
ثم يتيهم فصرف قوله هذا اعلى ابي القاسم الصما فقال هو
قول جيد وكويتهم وصلى ثم ارا قد لم يعد اداة التبريم والصلاة
من عنده سورة حار مثالا لاحتمال طهره وبه اي لم يجهز
وجود الطهر لا يمتنع في هذه الوجه قلنا باعادة الصلوة
ينبغي اخر بعد فقد وفي الزيلعي مستحب رأي سورة حار وهو في
الصلوة انها تم ترضاه وباعاد الصلوة لاحتمال السطلة
اهو يفيد التبريم على نبذة التبريم يعني ان يفقد ما مطلقا وصر
يجب الا نبذة التبريم ولا يترضا به ولا يجمع بينهما وينبغي التبريم
ونبذة التبريم عارية عن الماء التي في الماء تميرات فصار تيقنا يسأل
على الاعضا خلوا غير مسكر ولا مطبوخ وانما قلنا حار الا انه
لو ترضاه قبل خروج الملاة حار بل خلا في لو كان مسكرا
لم يجز به بل خلا في انه حار ولو لم يطبخ فالصحيح انه لا يتوضأ
به الا ان الشافعي وغيره وصاحبه ابعاد في صريح جواز التطهر
بالطبخ عند ابي حنيفة لجواز تبرمه وذكر في حاشية الماية انه
لا يجوز الوضوء بغيره وصغيره بالطبخ فلان فيه روايتان وقد اختلف
في مسألة الوضوء بنبذة التبريم ابي حنيفة انه يتوضأ به
جزفا

مع انه طهارة ما لبسته قلت لما انا رايت انتم بعثتم ثلث به تاسما
بالكتاب ابي اقتدا بالقرآن حيث ذكره بعد بيان تافريق الوجود وذكر
المسلم واذا ذكر بعد هذا الزهر تاج المسيح بالضرورة ولما ان تقول
بدا بالبرص لانه جزو النفس كل واحد مقدم على الكل طبعا فيقدم
وصفا ولا ان الاحتياج الي الرضو اكثر تقدم ثم بالانفصال لانه اقدم
ثم بالمباه لانه انتما ثم جابض لما من الخاطا ثم بالخلف وهو ثم
وقد علمي مسيح الحقين كتبوا بالكتاب وذلك بالسنة وقد المسح على
الحقين على النبي في بعض المعبرات كالخلاصة والكتابة والواجبة
والبرازية نظرا الى ان المسيح على الحقين خلف عن البعض واليهم
خلف عن الكل والبعض قبل الكل واعلم ان التبع ذكر في القرآن في
مرصعين في سورة النساء والمائدة وسبب مشروطية ما وقع لما يشبه
رضي الله عنه غنا في غزوة بني المصطلق وهو غزوة المريسيع وهو
قد يربى مكره والذنب لانه ااضلت عقدها فبعضها عليه الصلاة والسلام
في طلبة غنا في الصلاة وليس مكرم كما غلط ابو بكر على ما ينبغي
انه عنهما وقال حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم وسموا المسلمين
على غير ما ففعلت اية التبع في السيد ابن الحضرة في محل يتقبل
ما لم يركبكم بالال ابن كبر راحة السلخان ونسب وجوبه بسب
وجوب الصلاة المتقدم كما في البر وهو من خصائص هذه الامة
بلاد اريثايب التوراة صلى الله عليه وسلم اعطيت في السلام
احد قبلي وذكر منها وجعلت لي الاديان سجدا وظهر في فتح
رخصة لنا والروضة فيه من حيث الاندحش اكتفى بالصعيد
الذي هو ملوث وفي محله للاندحار فيه على شطرها الوضو
ولذلك قال في سراج المكارم ان التبع في البيه والوجه خاصه قبل

ذكر في فساد الطهارة لا الظهورية وقد ذكرنا في خاتمة في شملهم
المفسر في ثلاث روايات في اصاب النور والبدن
في رواية معتد بالرحم وفي رواية بالفقر الماحش وفي رواية
لا يمنع وان فحش وعليه الاعتقاد وهو ظاهر الرواية وهو الرواية
المشهرقة وذكر شمس الامية الحلواني ان عرقه جس كمن عفى
عنه ابي يوسف اه وذكر الروايج ان عرق الما والبلع فيفسد
الما الا النور وعضني افساده تفسيره مستكركا في ظهوره واما
في شرح البرزوي الاجماع على طهارة عرقه وعلينبي على الاستمر
عليه المالك وفي الحديث وعرق الجمل لا يغفر في النور والبدن ظاهر
التمثيل بها انه لا ينبغي عنه في الما وفي الحديث انه طاهر على الظاهر
ابي الاجناس معنونه وظاهر هذا طهارة الما والواقع فيه وقد فرغ
في كون عباة المحيط ذكر غير الحكم عرق الجمل لا تغفر في النور
المال والبلع لا الجمل لا تغفر في النور والبدن عن الامة فان عرق
الجمل لا كالمال والبلع وغيرهما نجس وفيه فاضحنا ان عرقها
ظاهر في طهارة الرواية وفي المحيط عن الحلواني نجس كمن عمو
في البدن والنور وحق ابي حنيفة في عرق الما نجاسة غليظة
وعنه انه نجس في الجمل النور في تفسيره عرقها مبي في البدن
والحال الى الجمل لا تغفر في النور والبدن في ابي حنيفة
عرق الجمل لا النور انتم لم يها فتنبه ما روي في النور والبدن
لانه النور عرقا فخرج من الما بل استحل غير الكتاب وليست
بفضل فان قلت لم يقدم التبع مع طهارة تربية على المسح

بأن النبي بالاطمئنان فيه استعمال جزء من الأرض لا أن يستعمل
أعم من المحتجب والكل فالنبي بالحق لا سود فيه استعمال كل ما يليق
للمستعمل وقال ابن الزمخشري أن اسم لمسح الأرض واليد من على
الصعيد الطاهر بشرط النية فلهذا كان مطهر حتى لا يرضى

المستعمل إذا جفت وزهبت أثر النجاسة منها فإنها كالما لا يستعمل
في أرضها طاهرة غير مطهرة إذا صاحبت النجاسة زالت طهارتها
وطهرت بغيرها ثم عادت الطهارة بالنجاسة بقوله صلى الله عليه وسلم
وسلم كما قاله الأرض بغيرها ولذا جازت الصلاة عليها الطهارة لها
ولم يوجد دليل على طهرتها فلم يجز النبي بها ولا أعداء للمع
عن قول غيره طاهر إلى قوله مسطح وقيل لزوم طهارة الصعيد
بالضوء النظمي وهو قوله تعالى طيبا والطيب هو الطاهر وهو
المناسب في هذا المقام وطهارتها بالنجاسة ثبت بالدليل الظني
وما جوب بالمتن لا يتبادر ما ثبت بالظني كما أن الاستسقاء
النفلة وجب بقطع قوله تعالى فترك وجهك شظى السجد الجرام
كأن الجحش من بين البيت ثبت بالدليل الظني فلهذا يتبادر ما سببا
فقط لا ذكرنا واستدراكنا للصعيد بالمسح على الوجه واليد في
أما حقيقة كل موضع على العمل أو التراب والجر المدقوق أو حكا

لهم النبي بالحق لا طمس فأن من ضرب على الجحش الأرض لا يبقى في
بشره شيء من حبيته كمنه يأتى حكا أن الله تعالى سر به
والصعيد يشهد مع العلم بأنه لا يخرج منه شيء في هذه الحقيقة
فلم نذكرنا بت حكا بصفة محصنة قال في المسئلة وصورتها
أن لا يفرق بينه على الأرض وعلى جحش الأرض ضربا فيتم ببقائها
فيحسب بها وجهه ثم يفرق ضربا آخر فيفيضها ويصح البيه

لأنه يدل على الأقل وهو المنسل والوالس محسوج والرجل في أرضها
متردد بين المنسل والمسح وإن كان الجحش الرطب ما يغاختلف في كونه
رضعة فتيل عرضية وتبين أن النبي لستد الماء فضرعية أو لعذر وضعة
وإنما يتقبله بلاد يتأب أنه في أحقها من الأرض بالوضوء كالأرض

أثبتت وبعضهم خافه لقوله عليه الصلاة والسلام هذا وضوءي وهو
الأرض من قبلي وفي قصة جميع الأرضه وغيره عن ذكر الضوء
وذكر في شرح المنية المكية في ترجمة النبي أنه لما كان أصلا الحياة إلى
والصغير إلى التراب سرج النبي به يستشعر المكان بفتن الأرض
وبالنبي بالتراب أقباره فيذهب عنه الكسل ويسهل عليه ما سبب
من العمل وهو الاعتقاد أي يستعمل في المنة لطلعت الاعتقاد في
الحق فأنه الاعتقاد إلى صظم والدليل على كونه لطلعت الاعتقاد قوله تعالى
ولا تتجسس الكهنة منه فتفتوت أي لا تعتقد وأما أن الشاهر
وما أدري إذا بعثت أرضها أريد الخير بها يليني كاه
الخير الذي أنا بتفسيه أمر الخير الذي هو يتفسيه
وشرعا قصد صمد قال في الميزان وهو اسم الوجه الأرض قوله
لأنه لا غيره وقال الزجاجة لا أعلم خلافا في ذلك أهو قد يرضى
هذا التتقيق بأنا الاعتقاد بشرط أن يكون وتكون أن يتم شرط الاعتقاد

بنات المراد أن المصنف لم يرد بقوله قصد الحج أن الاعتقاد داخل في
منه بوجه بل ببيان أن المنة الشرعية أخفى من المنة الكهنية لأن الله
أشبهه أي ومن العلوم استأثر أطرها للصحة النبي وفي الميزان
أن النبي هو استعمال الصعيد في غضون من مخصوصين على قصد
الاستطارة من شرط مخصوصة وتفتب بأنه لا يستعمل استعمال الجحش
على الاعتقاد حتى يجوز بالحق أنه مفسد قال في الميزان يمكن أن يقال

وحده الا فائدة ركا نرا اخذته من قوله بصفة مختصرة وجعل
 الضمير في ما خلق في تلك الصفة وهو الاصح الا حط قال فرث
 المجدبة وهو قول السيباني شجاع واختاره الكلبي قال انه
 الاصح وفيه الضمان وهذا مستحسن فانه فاخذ وهو الاحوط
 وقيل ليسنا بركن كما قال القاضي الاسيحيابي ورسى عليه قاضي
 خان وترتد تظهر فيها لوضي يدير فقتل ان يسبح احد الكبري
 المسح بتلك الضربة عند ابى شجاع كما لو حدث في الأرض فحصل
 بعض الاعضاء وعند الاسيحيابي يجوز المسح بتلك الضربة كمن
 ملا كفيه ما ثم احدث وتظهر فرق الاختلاف انهم اذا نوبى
 بعد الضربة فنجد ركننا ببيتير الضربة بعده ومن لم يجعل ركننا قبل
 بعده كما في السراج قال في الجوزي المسح بعد ما ذكر الخلاف وعلى هذا
 فالجواز ابدى انه لو املت البيع المشا على وجهه وبه يفسح
 بنسبة البيت اذ لو كان لم يسح للجوزي بلزيم فيه كما كونه قول من
 اخرج الضربة لا تلزم الكل وما اعتبر الضربة اعم من لو ربا على
 الارض او على المعقوسى الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار
 ضربة الارض من سحى البيت ثم عا فان المهور به المسح للغير
 فكلما بان قال انه متايلي فتيجه اصميا طيا فاصح ابو جهم
 ويحل قول عليه السلام البيت ضربتنا انما على اربعة الا من
 المسحين ما قلنا انه خرج من ذلك هو تعالى من امر
 ويمكن ان يقال ان اداء الضربة الوا يتعم ضامرا وسيا قريبا
 عت انتر الاجل اقا مئة القرية هو كسط فيه لانه الضربة والرد
 باقامة القرية فذية الطرارة من الحدث ارجا ية اربعة اثنا
 الصلاة او بنية عبادة مقصودة لا تصح بدون طرارة سوا

[illegible]

كانت الصلاة أو جزاء الصلاة في حد ذاته كغيره من نبيذ النبي صلى الله عليه وسلم
أو الصلاة أو الجزاء أو سجدة التلاوة أو قراءة القرآن وهو حبيب
أو فائدة لقراءة القرآن بعد انقطاع جبرها أو نسيانها في كل
منها حتى يتعصروا بذاتها متوقفة على الظهور أو النسيان الصلاة
فتظهر وما يغيرها فلا تملك الصلاة كغيرها من الجزاء أو الصلاة الجزاء

صلوة من وجد وسجد والتذوق من جنس اركان الصلوة
وغيرها الكثير انما ينبغي ان يكون التبرع ما يشاء ولو تبرع لصدقة الشكر
لا ينبغي به خلاف ما ذكرنا اثره عندنا لا اعتد بها وفي النذر ان
لرسوخ برجره وذرعه يوزن التبرع بجزء الصلوة وروى الحسن
عن ابي حنيفة فحينئذ لم ير الاسلام يحرم فليها بيننا الروايتين
بيترجره ويزن التبرع كل سائق للمسلم انه لا يعطى سبب تبرع
الاسلام يخرج بقبوله التبرع التبرع للمسلم كغيره فان كان
كان تبرعا لكنه يصح بعد ذلك الطهارة كدخوله المسجد وركعة الزلزال
لم يكن جنبا ولو انه لم تكن مخاطبة بالاعتساف من حيف
وقد سألنا ولاذ ان الاتفاقه وكل ذلك لا شك في كونه تبرعا فان
لا ينبغي به لعدم توقفه كل واحد عما ذكره على الطهارة على ان التبرع
قد يحصل بجر العتول وركعة سبائك التبرعات والاعتساف بالبر
بالسج لا اعتسافه ولا اعتداد الكلام على ركعة التبرعات بل لا يصلح
ان يعطى الاعتساف عن غيرها الا بالشيخ الرضخى والمطهرات
الصربية بشرط ان اذا اختصت سجع لوجه وان يبري كاهن
انه في غير تلك في سجع ابرجوها وادرك منه فذلك حقيقته
وكذلك الاحتج في ذلك وكلمه لا تختص ذلك الا بالظن ان رسا
يقوم مقامه فلكل شرطا ولا ينافي المسح باسح بس المصنوع الاول

يوسف نفقتهين قالوا ولا خلا في الحصى اذا انقضت ازالته
 اثرا
 عشرها صابنة سخن التوريت الذي يشبه الملمة فان انقضت ورد
 بسحرها على الاعضاء المخصوصة لا ينلونها فانها في ظاهر الرواية
 محمول على ما اذا سقط جرة لتقلته رما قال ابو يوسف محمول على
 ما اذا لم يسقط بها الكثير منه وهو حسن اهروفي ايراديه وبنينه
 بيه بعد رما يتناثر التراب كبلد يصير مثله اه قال الخليل الرمي
 فعلى هذا اذا الرمي حمل برمي فينفذ قلنا وهذا هو الصواب
 يعبر اصابعه ليدخل الصميد في خللها ولو حكها وسادسها
 مسية اي في ابتداءه ليعبر كل امر ولا دخله عن الطربا وقال
 وفيها بيننا البداية بالنسبة فينبغي ان يندب عند كل عرض في
 الرمي وسادسها ترتيبا كذا في التوريت فاما غيرها ولا تكسر الافر
 مسح المتخرج عقيب المتعجم حيث لو كان الاستعمال بالمالح
 المتعجم فهو المراد هنا وراوا ايضا وهيات في شروط الاسلام
 ان المكسرات الدنية يفتي عندهم لصحتها من كافر فمذكورة توضيح
 كونه اسقط كونه فقلنا هذا مع وعدوها مسترا غير ولطه بيبته
 وشروطه غير ثبات وبنينه والاسلام والمسح الصميد المطهر وهو
 الطنف من راشت لظلالا انه فانه قد مضاه وانه الاستيعاب
 اغير قال الشيخ الرمي لو قال يمسح اليد يمسح اليد فانه في الرمي وهو
 المطهر بالاسلام غير مسح ضربا كاللثة ومع نية مسح صميد مطهر
 لو في بالمقصود فمقدنه ظاهر صفيها زدها سميت وهو قد ذكرها
 فاما نية زبادة الفرب والتمسح وقدم اربا كذا لم يوجب اسقطا كونه
 بقله يمسح اصابع مع عدة له اوله وعمره سنة اثنا عشرة في بيت آخر
 ليس من كلام ابن وهبان وغيره شطرا سنة الاول بهم ضد انه

ولو لم يغيره فيمده وفيه هو جاز في ربه الصميد هو جزء
 الكيفية لا انها مسح الوجه واليد في على الصميد وليس بشرط
 فالسيد احمد وعلى الاستراطه الشيخ الرجعي فانه الامور
 به في الاية على سبيل الاشتراط قلت ولا يخفى هي كالسج للمور
 به في الاية فليكن كذا لا تقديم وانه اعلم وخامسها كونه ماي
 الصميد مطهر للتوريت في والطيب يرد ايه الخلال وبرد به
 المطاهر والمقصود هنا النظير في المسبب هنا اذ لا رادنا انظر
 كونه مطهر الامور وسادسها فتدالا حقيقة او حكم ليدخل فيه
 من مجرد عن استعماله لا مع قرب الما ومنه كاسياق ويستمر بما يه
 احدها الضرب بياطين كسبة اي كونه بياطين كسبة والافا صل الضرب
 كونه على ما اختاره وشروط على ما اختاره غيره وقلنا لا يخفى عن
 الاختيرة ان الاله في انه يبرئ بظاهرها وبالطهارا قال في البحر هذا
 التفرع عن الاختيرة عن ان لا تقلد عنها ابن امير الحاج حيث قال
 وفي الاختيرة لم يذكر بعد انه يضرب على الارض ظاهريه وباطنها
 وشا راي انه يضرب بالظن قال في الكفاية لو ترك المسح على الظاهر
 كسيرا وبالظن ما لا يجوز فاما كيون تارك المسح على الظاهر كسيرة
 اذا ضرب بالظن كسيرة على الارض فخرج قلنا وبهذا يدل ان الاله
 بالهت بالظن بالظاهر هو هكذا في التوسيع معز بان الاختيرة
 اه قال في الزمر وغيره خاف ان الجواز حاصل بالبرهان في الظاهر
 بالباطن سنة اهروفي واذا جري عليه اثنان ففتنه وقائمه بالظن
 اقتباسها لا بآثارها اي اذا ضرب على الارض بمسحها الى جهة
 الاما غير يرجع برها متاخرا لغيرها فتصيرها قال في شرح المنية
 وظاهر الرواية انه ينعصرها في كل ضرب فنعصر واحدة وقال ابو
 يوسف

رواية الحسن عن الامام علي بن ابي طالب انما استقر خلقه في
 كبره من بعد الانبياء ان الميت انظر منه فقط كمن لا ان الصلة
 والموصول كالشيء الواحد يتنازع في اطلاق الميت عليها خبره
 نعم الاقرب في كلام الامام علي سعي في الدنيا المطلق فلا عرق قالبه

يتم الاثبات في كلام الماتن عن استعمال هذا المصطلح فلا يخرج بقلوبه
 على استعمال غيره لانه لا يبرهن الحدوث الماتن في لفظها وقد فلو ان
 الجنب ما يكفي للوضوح يكفي لا للفصل بينهم ولا يجب عليه الوضوح
 خلافا لما سلكنا في كما حققته في الجورور عليه ونزلنا ذكره اختصارا
 ولوجود ما يكفي لا زالت الحدوث اوازالت النجاسة المانعة من
 توثيقه مثلاً غسل به الثوب وتبجيل الحذر عند عامة المبالاة
 ترضاه وصلح في النجس اجزاءه وبكاف مسيا اذا في البرجى الخابية
 وفي الحيط بينهم ولا ثم غسل النجاسة بعيد التبع لانه بينهم
 قاد وعلى ما يتوضاه وهو وفيه نظرا قال في شرح التوقيف ثم
 انما تشئت الحدوث داخل كيف معروفه الى جهة اعم حتى اذا كان
 على يد اذن بدخول نجاسة بغيره الى النجاسة اهو فلا عبرة بقدر
 التبع اوقاخره كما حققته في الجورور في المحيط اصحاب بدو التبع
 قد رغبوا ولم يصححوا جازلان المسح لا يزيل النجاسة التي
 ان يمسح تحتها الى النجاسة اهل صلاة نفوت الى طمسها لا يزيل
 الحسن فان خلوا فتقاروها للنجاسة فان خلوها الظهور والاثبات
 الى خلل كصلاة الخباة وقول العبد بينهم له وتثبت غير محققا ل
 انزاله ولا يرد عليه ما سياتي منه انه لا يمسح لم يثبت جملة
 وقت لم يثبتها الى خلف لان ما هنا مبروض فيها اذا عجز
 استعمال الما حقيقة لهذا الاعتذار التي ذكرها الصوابيات
 مبروض للمصحيح في المبروض وجوه الما كما هو صريح كلام الابدان

ابقي آخر الشطرين على نظمة الاصل وليس كذلك بل التفسير
من في كل البيت فقلت والاسلام بالتعلق بالنظمة على الوزن
وهو مبتدأ وقرئ بشرط خبر وعذر رطل ثمنين للوزن والعذر
عذر وجبات الما وحقبة ارجح كما في ابن الشيخ ص ٢١
نبح ابن وهبات في عده من الشرط وهو الراجح كما قد ساءه
والا فالتأخر قد قد مر انه ركن وبينة ومسح وقد تقرر انه ركن
وعده في الشرط هنا بناء على ما تقدم له وتبين هو الذي يمر
عنده سابقا بالاسميان وهو من تمام الحقيقتة وقد تقدم
انه ركن صعيد مطهر وقد اعلمنا من الشرط انتفاع ما ثابته
من حيث وفاس وذاك ما يقع المسح على البشر كشمع وشحم
قلت ويزداد اليتم ونحوه فنتأمل ويستنتج من البيت
انما الضرورة الشعر والا فالحاصل خذفه لانه امر ببله اي ضرب
الصعيد بما طهره اليدين وخرجته رطبة على حجر احلس وتسلطه
للتبحيح بدخول التراب انما الاصل ان تبسعد معده على الحجر الا
الا فبقال انه العلة فتعتبر في الجنس ونقص الكفية ضرورة او
مرتبة كما مر ورتب فاصح ورجح او لا ثم دعا عيكا والاهم من
الاولا اقبل وتداولي بيد عيكا عند الضرب فها السامع واتم
وتظم انتما لافعال ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣

بهری استیعاب نمودند و گفته اند که فی الواقع امری بی ثمر و بیهوده
و سلاسه شرط و عذر نیست و هیچ کفایتی در صحت شرط
و سنّ ندارد الا آنکه در بعضی موارد و در بعضی اقسام اعتبار پذیرند
و قد زیاده برینکه شرط و عذر است و اعتبار پذیرند و الا صانع پذیرد
هم قال اقول و هذه الزيادة ذكرها في الضميمة و شرح الضميمة

مية وان كان على الكسوف او قريب كذا في الحيط اهـ قال في
 شرح المنبر وقال بخصمهم ان كان متبعا بغير تدبير المبل كمن ما
 كان وان كان مسافرا والم على بجملة او يسافره فذلك وان
 كان ما سميته ميلين وقال بعضهم المبيد مقدر على البيع
 الا ان وقال بعضهم مقدر على بيعه واقرت الفاء بالاعتبار
 في كل ما في البداية بيع وفي تحفة النعمان وهو الاصح اهـ خلاصه ولما
 اقتصر على المص والميل اربعة الاف ذراع اي يقع في الاصطلاح
 على مسافة مودة بها كما في الجوهرة وهو في كلام العرب مقدار
 مائة الف ذراع وهو اقل من الميلا لم يعلم الميلا في طريق مكة
 اميال لانها ليست على حد ما يدرى منها السجدة الميلا في الميلا و
 تقولا عن ابن نجاشي انه قد روى بثلاثة الاف ذراع وحسابه
 ذراع اليما ربعة الاف ذراع وحكي في الذخيرة فولي في اخرى حيث
 قال وقيل ان الميل الف ذراع وقيل انه ما بين مسافة الساطر
 الى تحفة نديم اهـ ان اردنا هب رجل اربعة الاف ذراع كما ذكره
 من هذه الاقوال ما ذكره الشيخ وهو اربعة الاف ذراع كما ذكره
 غير واحد من العلماء وقال السيد احمد الميل الف ذراع والمبايع
 اربعة وهذا ما وافقه ما ذكره الشيخ في المعنى ومسكنه وغيرها
 قد روى بسبعة الاف ذراع وبينها مائة في البيت في الشربلة
 التي في بيتنا في بلاد بلخ ما قبلها اصبح قائم عند كل قصبة
 منه فيبلغ ذراعا ونصفا فيبلغ الحاصلة فلهذا في هذا
 قول الشيخ وهو ان المذراع اربع وعشرون اصبايا في هذا
 التوقيت كذا قال السيد احمد وقد مر ان المذراع من الاصابع
 بعد خروج الاله والاله محمد رسول الله وحي اليه الاصابع والمذراع

والمناينة وغيرها ان نسبة لبعده الصغر يورج الى من يجوز لوسيا
 في المص لان الشرط هو عدم ما بنا تحفة خاتون التيم نص عليه
 في الا سرار كن قال في شرح الطحاوي لا يجوز في التيم في المص الا ان
 جنازة او صلاة عيدا او لحجب المص لثمة صفة المص كذا في التيم ما في
 بنا على كونه نادر او احدث الاول ما ذكرنا والمص بنا على عادة
 الامصار وليس خلافا حقيقيا فتصح الانبياء لا يفيد وفي
 الى اربعة قبيل السفر وكثيره سواء في التيم والصلاة على الدابة
 خارج المص انما الفرق بين التيم والمص في ان المص في المص الصلاة
 وان علم انه لا يجد انما لا ان التيم في المص في المص في المص
 ولا تكراهيها في حال وجود المص كذا احاط به عدده ميلان قال في
 البحر ولم يذكر البعد في ظاهر الرواية فعلى محمد التيم بما قبل
 فان تحفت كونه ميلان جاز في التيم وان تحفت كونه اقل وان
 انه ميلان اقل لا يجوز قال في المسألة والميل هو المختار في
 المتأخر اهـ قال العلامة سبكي وقال في المص لان كان في المص
 بميل الى المص قبل خروج الوقت لا يتيه وان كان في المص في المص
 وان كان في المص في المص في المص في المص في المص في المص
 الى المص وهو اختيار التقيي في المص في المص في المص في المص
 انما ان كان في موضع يسير فيه صوت اهـ الم المص في المص
 كان لا يسير فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ كذا في فتاوى في
 خاتون قال الحسن اذا كان المص اما بغير المص في المص في المص
 بمئة او مائة او دخله قبل واحد عن ابي يوسف انه اذا
 كان لم يستعمل به تذهب التاقله وتغيب عن بعضكم

الاطباء ومن به العرق المذنب جائز ان ينجح لعجزه حكما او كيدا
من يرضيه اي في صورة ما لم يقدر بنفسه جائز كذلك فان وجد
خارا كعبده وولده وجبره لا يجوز الشرح اتفاقا كما قلناه
في الجلي وان وجد غيره مضع عن الاستفاد انما كان حجة
فظاهر المذهب انه لا ينجح من غير خلاف بني ابي حنيفة وجبه
كما يتيده كلام الميسر والبدايع وغيرها وفي الجنس على قوله
يجزيه النبي صلى الله عليه وسلم قال وعلى هذا الخلاف اذا كان مريضيا
لا يقدر على الاستقبال وكان في فراشه جاسنة ولا يقدر على
الخروج عنه وجبره يجرى له او يجره لا يفترض عليه ذكره عند
وعلى هذا الاخي اذا وجد قايما الا تلتزم به الجمة والنجح والخلاف
بينها صرفا فالاصل ان عنده لا يثبت المالكه قدار يقدر
غيره لا على الانسان انما بعد قدار اذا اختصم بالبينها له
المفعول متى ابرأ وهذا لا يتحقق بقدره غيره ولما قلنا اذا
يقول الا يثبت المال والمطالبة لا يثبت الا بالبرهان كذا اصنافه وجب عليه
الكفارة وهو مضمون فذل لدراسات المال لما قلنا وعند هذا
ثبتت القدرة بانه لا يثبت الا بالبرهان لا لدراسة رتلا لدراسة
وكان حسام الدين وحججه جيتا وقولهما والرق على ظاهر المذهب
بني سبيل النبي صلى الله عليه وسلم المريض اذا لم يقدر على الصلاة ومعه
قوم لو استناب بهم في الاقامة والمشاقة جازت له الصلاة فاعدا
انما يجتنب على المريض زيادة الوضوء في نياحه ولا يلحقه زيادة
الوضوء في الوضوء اهنا في الجنس ولو وجد من يوضيه باجرة مثل
وقد ذكرنا لا ينجح في ظاهر المذهب كما في البحر وقال فيه وفي سبيل
مريضه لم يكن عنده احد يوضيه الا باجرة جائز للشيخ عند ابي

منها عرضها ست شهورات ماله مئة ظهر البطن اي حال
كون الشهورات موصوفة ظهرها والظاهر البطن الاخرى وهي
شهورات بقل اي مقدار الشهورات ان تلك الشهورات شهورات
غير البهل عليها ست شهورات وبعدها رتلا لدراسة رتلا لدراسة
تلا لدراسة البهل والبهل اي عشر ميل كما ذكره ابن عبد الملك
بن حبان وقد استعملنا انما ظهر في هذا المضطحة قال
ان البريد من المزايح اربع حفر سح فتلا ث اميال مضطحا
ولما لدراسة اي من الماعاة قل ولباع اربع اذرع نستبح
ثم اذرع من الاصاب اربع من بعد هذا الشهورات ثم الاصاب
ست شهورات فظهر سبعة مضطحا اي بطن الاخرى توسع
ثم السبعة ست شهورات فقل من شهورات ليس فيها مضع
وقد اختلف في الزرع كما ذكره ابن حزم وانا ظم هو قول المتأخرين
وقال المستحسنة مقداره انما في زلزال موت اصبا فكذا ليل
عندم قلنا الا في ذراع الكافر شرح المنة للملازمة انما صبر
الحاج على ما وطرح اي يبيع المرض النبي بشرط ان يلبس على
ظلمانه لو توفوا او اغتسل بعمله مرفق ابنته او هو مريض
في الاصل كن بسبب وضوءه في بطنه بان يفيط كينا او يثب
بان يثب كما ذكرنا اما الحدم ملازمة الا ان لا يمكن به جرح اخر
وعلم ذلك جلية كل من اماراة او جرح او قول طبيب حاذق
سليم فظهر ظاهر النسق وقيل بعد التفرط كما في غنية المتقلى
فخرج من الزرع وفيه لم يمس فلا يعمل بغيرها وتولرو ويذكر
مستحق ميتة ميتة لان الحركة قد يكون عسا في الامتداد
كما يكون سببا في الامتداد بين لو كانت الحركة كذلك تضره
لا يلبس

كما في البحر وتدرسان فانظر الطهورين يستنبها لصلى عندها واليه
مع رجوع الامام وعليه التقوي وستر قدر لا بد من الاعادة كما
نقدم في اول الطهارة او بوجهها كالحديث او لم يصح فيه
لا في الحديث لا يجوز له التيمم في الصحيح كما في الحاشية وفي المستعين
انما الخلاف على الاصح بما على انه يجوز وهم اذا لا يتحقق ذلك في
الوضوء عاده كما حققته ابن الهام وفيه اشارة الى انه لو تحقق
ان غلب على الظن بجبره فقلنا ولما اختار بعض المشايخ جواز
الحديث ابغى واختاره في الاسرار ولذا قال الخيزلي يشك على
تصحیح عدم الجواز مستقلة المسح الاليتية في يده وهو جواز التيمم
بعد معنى الدقة اذا كان مستقوطين عليه من البرد كما حققه الشيخ
كمال الدين ابن الهام واختاره الحلبي في شرح المسئلة وليس هو
الا شتم الحديث لخبره على عنده فيسند بوجه قول اختيار بعض
المشايخ انه داشر لا يشترط بل في شرح نوزل الايضاح الي انه لا فرق
بينها عند تحققه الصلوة واليد يشير بتقليل الما ليدفع بعد
الا هلاك في الوضوء كما تقدم ولو في المصرا اذ لم تكن له اجرة عام
ما يدعيه قال في البحر واعلم انه اجازة للجنب عند ابن حنيفة بنحو
ما لا يقدر على تسخين الماء ولا على اجرة الحمام في المصرا ولا يجد
قربا يند في به ولا مكانا يابيه فان قدر على واحد من هذه لوجوه
لايضاح التيمم اجازة الا لا يجوز التيمم للبرد في المصرا وهذا مبني
على ان شرط صحة التيمم عندها ان يطلب فلا يجد ولا ياتى هذا
في المصرا فانه لو طلب الماء الخارجا او ما يتدني به جده غالبا
فلا يباح له التيمم ولو فرض انه قد لا يجد بجائا بهر فاد لا يبي
الاصح عليه وعنده يصح بوجه يهوت الطلب فلا يند بخبره عن

خفيه قل لا حرجا وكثر وقال لا تيمم اذا كان الان جرح ورجع درهم الظاهر
عدم الحرج اذا كان قبلا لا اذا كان كثيرا للمعنى في مسئلة نشر
الا اذا وجدته بنفس المثل قال في المنبر وكلاهما يبطل ان القليل
نفت المثل والكثير طارنا وعليه فلا يلزم الاستسجا راد اطلب اكثر
من اجر المثل قال في شرح المنبر وجر المثل يتلن باختلاف الاجوال
فتارة تكون اجرة المثل برجم درهم وتارة مع زيادة لا تتناسب
فيها وتارة تكون مع زيادة يتناسب فيها وتارة تكون فوق ذلك
والذي يظهر انه انما يباح له التيمم اذا لم يرض باجرة المثل ومزادة
بتناسب فيها كما اتفقت عليه كل من فيها والوضوء اذا كان يباح لا
يجوز عا نا اه وفيه اي البحر لا يجب على احد الزوجين وضوء صاحبه
وتزوجه وتنفق على كسبه قال والفرق بين الزوجين والمهرج ان
المكروه لو مرضت لا يجب عليه ان يوضيها وان يتقاه مرضها
المسب والما رية يجب عليه اذا لم يستطع الوضوء كذا في الخلاصة يعني
ان السيد لما كان عليه فاهد المسد في مرضه كان على السيد ان يتساهل
في مرضه والزوج لما لم يكن عليه ان يتساهل في مرضها فله مرضها فيها
بتعلق بالصلاة لا يجب عليها ذلك اذا مرضت فلا يبعد قادر
بفضلها اه قلنت ولا يخفى ان هذا انما عانت بمرضها لمرضه الوضوء
ولا يجوز التيمم والما مثل انه ان وجد خادما عن تلزم طاعته
كولده وعنده واجبه ولا يتيمم اختافا وان وجد غيره عن الوضوء
بدا عنه ولو تزوجه فطاهر لا يذهب انه لا يتيمم بغيره خلافا
وقيل على قول الامام ييمم على قربة لها الا لا عنه لا ينفذ للمكف
قادر بغيره لا ييمم هذا صوابا في البحر فانه قد اذا يقدر
المريض على التيمم ولا عهده من يستعين به فانه لا ييمم عندها

جاء للملك منها المنتقم وكذا الملوك ان استخبروا بطريقه الما وجب
عبر بطاقت التبرع على الدين والمديون والمولد الاول بعض
خلاف المديون المغلس عن لزوم الدين له الما ان عند الما ان
طريقه والمديون لا يقدر على وفايد ان باخذة ويحسه جائز
له المنتقم لان التبرع طام عند المديون لانه ما مورفا نظارو الى
الميسرة وليس بطام عند نفسه لانه يرى ان المديون قاده على
الرفاه وهو طام بسبب حبه فيجاء فيه بالحسن او ما به بان اخذه
غاصبا او سارقا لو ذهب به الى الما او تركه في رحله وذهب
ولو تركه عند حماره يجرسه فيؤخذ من رحله جائز للتبرع
سواء كان المالك ملكه او امانة عندة ولزك قال ولو امانه
بعد الامانة من ماله باعتبار وضع اليد عليها وفي المنتقم ولو
كان عندة امانة يخاف عليها ان ذهب الى الما ينتقم ان نشأ
الحرق بسبب وعيد عبيد كالا سيرة في يد العبد واذا اصعد المالك
عن الرضوخ والصلوة بيتهم ويصلي بالا جائز يعيد اذا خرج
لوقال لعبد هان ترضات حسنتك او قتلتك فانه يعمل باليمين
ثم يعيد كالجورس كالجائز والخلصة وفي التجبس رجال اذا
ان يتروضا فنفهم انسان بوعيد قبل ينبغي ان يتيه ويصل ثم يتيه
الصلوة بعد ما رآك عندة لان هذا عذر جائز من قبل العباد فلا
يستطفرض الرضوخ عنده اهو فله من ان العذر ان كان من
قبل عيه تنافي لا تجب الاعادة وان كان من قبل العبد وجب
الاعادة راما الخوف منه العذر فغير خلا في فعله عرض الله
فلا تجب الاعادة اوهو بسبب العذر فغير الاعادة ذهب
صاحب مراح الدررانية الى الاول وذهب صاحب الزهراء الى

الاما الما راما يتيه في به فيباح له واختير قوله في مكان تشفع فيه
الشرف من قلنا اخرى عليه انما راجع هنا لان في السؤال ذل و
الصفة خير وما قيل ان في زماننا يتجمل بالعبدة بان يدخل الما
ويتقبل ويتقبل بعد الخروج بالمسيرة وبعد بالاعطاء فتحمل
ياذن به التبرع بل ان يتيه عندة لانه عد من علاما التماقت اذا
وعدا خلف راذ الوقت خاف وصاحب الما لم يدخل الاظلمة
انه سيطر اجرة بعد خروجه فاشقة ولو علم منه هذه الحالة
لا رضيه وفيه اتلاف ماله المديون لا يباح الا بشرط الضمان عند
ضرب رة لا تنفع الا به ولو وجد فيه ثمة الرضوخ للمطعم
بالناس ان الذي هو اشد من طعن المسات سجا في هذا الزمان
الذي غلب فيه الكرم وعدم الرخبة في الخير وقال انه تعالى ما يريد
انه يعمل عملك في الدين من حرج فله ودوام الاعطام لا يفيده
نظرة ومال السد فقرة ولهذا السرجل العلم القوي على قوله
في السدادات معلنا ما لم يكن عندة رواية تقول الما ان كان طهارة
انما لم يستعمل والتبرع ينقطع عند عدم غير فبيد التبرع كانه غيبة
المتخلفي فغير ان كان له مال غائب يلزمه التبرع فبيد اي ان
امكن فله العذر والا بان لم يكن معه سجي في الغيبة لا يبرره
بانه لا يقدر على الا يستدانة بدون استنائه فخر في عذر
مصدره رضانا لمسلم له وانما على محذوف والمعد يستعمل المحذوف
في الحج سوا كان ادبيا او غير فوالا قال كحبة عبدا الما يراضه
من اصابته باله او فاعلى نفسه معلق بقرضاي خاف ضمت
العذر وظلت على نفسه وماله كاسياتي ولو عرف فاستبان
كان عند الما فافتر المارة على نفسه ما رالا مودعه على نفسه
جائز

اخرى يستبصر ونصده في المال فاذا علم احتياجهم الى المال انقاه
 لهم وكذا العبد اذا احتاج الى المال والمال يتيقن ان لا يفيقه
 لا يستعمل سنا ولا يتيقن ان لا يبد العبد قال في البحر ان كان
 يحتاج الى بيع لا يتجاوز الدرقة لا يتيقن ان لا يبيعه في حاجة الطبخ ووجه
 المصطش وفي بابي السموم سئلت عن ما اذا احتاج للمزهر
 فقلت ينبغي ان يحصل ان كان يبيعه بترك مسقة يتبرر والا فلا
 اه قال المستأجر ينبغي ان يقال هذا التفسير في الطبخ اي
 اذ ان لا تجس قد زاد لهم وما زاد كذا ويجوز ان لا يبيعه في التفسير فان لا
 الحديث بذلك وهو التبرع بجلد في ازالة الخس فكان ان لم يكن
 وقيد بين الحال عطف وزاد لا يكتفى عذرا بوجع المنيح الا بقدر
 حفظ المسالة لعدم الا فإني فان وجدنا يتوضا ويحفظ نفسا
 فيه ثم يستبصر بالرد به فحينئذ لا يتحقق عطف وادبه وكذا
 يتبين اذا كانت الدابة لا تصانده حينئذ فان كان كاهن المشاهد
 من بعض الدواب كان حكمه كالحاكم فلا يكتفى بحفظ النفس
 في طيشه او عطف انسان مثله لانه مستند وكذا الخس طاهر
 الا ومنه لا يكتفى بغيره واذا كان الخس للطعام دابة فيكمن ان
 اكله ~~وذلك~~ وهذا الكلام يجري ايضا في ازالة الخس فان
 المال المستعمل من قبله لا يخلو على المنيح به كما تقدم وفي السراج
 اخذه ابي المال الموجود مع شخص اخر لغيره وقال ان امتنع عليه
 منه فمده وهو غير محتاج اليه للمطش كذا ان كان الماخر في
 الاوان قاتله بغير سلاح ان كان فيه فضل عن حاجته للملك له
 بالاحراز نصا في نظير الرطام وقيل في البيوع وغيرها الا ان يقال
 بغير سلاح لانه انما يجهضه فكان لا يتعدى كافي الكافي فان

المال في قال هذا جذا فيجوز ولا مخالفة بينه فان في باقي الفقه
 محول على ما اذا اخذ من العبد من المنيح في مال في مال في مال
 هذا من فضل المبادر ما في سراج الدار بغيره في مال في مال
 اذا لم يحصل وعبد من المنيح اصل بل حصل خوف منه فكان
 هذا من قبل الله اذ لم يتقدم وعبد وصرح ابن امير الحاج
 بما استظهره صاحب البحر ولا شك قال ان اعادة الصلابة فيه
 كان هنا ركوعا لعبد والا بان لم يكنه وعبد بل قد فده
 في قلبه لا يجبه عليه الاعادة لانه ساء في بيعه قد جاء العذر
 حينئذ من قبل صاحب الحق ولا شك قال السراج والمنا سب
 الخوف الى الله تعالى في هذا دون غيره مع ان لكل منعه حده
 عن مباشرة سب لزم من العبد اذ خوف عطفه فالا الاحتاج
 الله للمطش شغول بجلده ولما شغل باله جده كالمعروف
 ولعل لكلمة المنيح لما يبيته وصيده في الحال او ثانيا الى ان كان
 البحر وهذا بعيد ان كانت المنيح في حكم طلب المنيح والصيد
 او عطف وبيته انما قلده احتافا لرفيقه الى انما قلده انما قلده
 الى ان لا يسهل المراد به الرفيقه الى انما قلده في حاله في
 له هذا الحكم ولا شك من يبيع القاتلة منه جذا ان يحترق
 عطفه سراج ان يبيته ويستبصر الماخر حتى حال او لا سراج
 المطش في نفسه المنيح ذكر من المالك والرفيقه مطلقا الى المال
 فيدفع به عطفه ويستبصر او لا ليس بملش ان في في الحال وكذا
 وبالايجبة الماخر في المنيح فلا يبيته ويحترق الماخر
 الماخر ان يكون ولا يبيع ان يقال سوا ذلك المطش على
 رقيقه حاله او لا يبيته رقيقا في المنيح وبينه عدد او رقيقة
 اخرى

كله موافق لقواعد المال في التوضيح والاصل انه متى اكتمل استمال
 الما بوجه من الوجوه من غير خوف ضرر في نفسه او ماله
 وجبه عليه استمال وما زاد على ثمن المثل ضرر فلا يلزم جلاؤه
 عن المثل هو رفق السرخس فيه قال قال القاضي الصامح في الديب
 ان فقهاء طيبة المذهب لم يقدروا عليهم وليس عليهم ان يربطوا
 ولو اقل فلا كالولاي المصلي منه يسرق ما لا بد فان كان قد رزقهم
 يتعلم الصلاة والا فلا لانهما هو وحيت كان هذا مقفول
 في المذهب فلا يلتفت الى مقدر رقيقته الما ولعل وجه الفرق
 ان المشرك لو كان كثر غنمه لا يبيعه ابتداء لان ماله مباح لا يعضونه
 بخلاف المذبح المندبيل ونحوه ماله ماله او بالشفقة فانه انما
 بالاعوض وهو منزه شرعا واذا جاز قطع الصلاة بعد الشروع
 فيها لا جاز درهم علم ان الدرهم قد رخصت له خطوه ما قلنا
 لا دخل له كذا لا يجي ناسا الوضوء في الما لا يبلغ الا دنانير
 من الدرهم او اقل منه فاعتبارا بمتصفان الدرهم ثمنه من ماله
 معنى لم يركب على حاله فالحج لا يجازى الضمنه كالمركب
 من يتول الميه باجر يعني لو قد رخص استيجار من يتول الميه باجره
 المثل ووجدت معه لزمه ولو رخص النسيج والاجاز للعاذة في بيع
 لهذه الاعذار كلها اي لا حد لها حتى هذه غاية لتصور هذه
 الاعذار اي الما كانت الاعذار متعذرة بدليل انه جازها ولج
 يقتضي الممايرة لانه بمنزلة التكرار بالمطاف وكان كل واحد
 مستقلا في باحة النسيج فلذلك لو تبيع لعدد واحد من هذه الا
 كسهم الما مثله ثم زان ماله وحده الما قبل حصول غيره فابعد
 بان عرضه مخرج النسيج ليرصيل بذلك النسيج لطلقة بوزال

قتل رب الما وفقد راي فقتله لا نقصا من فيه ولا دية ولا كفارة
 قال في الشرح للآية وينبغي ان يفهم المصطلح فية الما ان
 قتل اذا كان محرزا في الاولين وان قتل المصطلح اي قتل
 رب الما يقتل راي قصاص ان كانا التسل عدلان فقتله محذور
 لانه مظلوم او دية فيما اذا كان شبه عدلا وخطا وجاز مجري
 الخطا كن الدية على التما قلة وعلى التما نل الكفارة فاده في
 المجر قال في السراج وان كان صاحب الما عينا الله للمعاش
 فهو راي به منه غيره وان احتاج اليه الاجنبى للضرر وكان
 المالك مستغنيا عنه لم يلزمه بوزال ويجوز للماجني اخذه
 منه ثم راي انه لو عدل له ظاهرا يستخرج به الما بالحققت
 المجر لان اذا لم يجد ولو لا يستقي به فوجع الكبير وعدها سوا
 وقيد الالة بالظالم هرق لان النجسة بمنزلة العدم لانه لو
 اتعاه في الما نجسته فلا يحصل غرضه به وهذا اذا كان
 الما اكرهه تقليد ولا يسترطه في الما راي ما في حكمه لانه
بالا الخيس فيه يظهر ولو نشأ وان نقص باو لا ارا
 نفسيت على رقيقته الما هذا فقله في ليجع الما فية حيث
 قال بعد كلام وهذا فروع ذكرها الشافعية وهي انه لو وجد
 بوزال فيها ما ولا يمكن المنزول اليه وليس معه ما يدينه الا بوز
 او عاينه لزمه اذ لايه ثم يعبره ان لم ينقص ثمن النسيج اكثر
 من ثمن الما فان زاد النقص على ثمن الما نسيج ولا عاذه
 ولو كان معه بوزان من ثمنه تصغيه وصل الى الما ولا لم يصل
 فان كان غنمه بالشفقة لا يزيده على ثمن الما وثن النسيج
 لزمه شبيه ولم يجز النسيج والاجاز بالعدالة ثم قال وهذا

كل في الذخيرة ومنه وما انه لو ترك الربيع لا يجزئ به لكن انكره برأي
كثير من الكتب المستقرة كالخبرة والحكمة والمدايح والاختصار
وبغيرها انه ان يتم الاكثر جاز وهو يصدق على ما اذا تركنا ذلك
مثلا فضلا عن الربيع ومنهم من قال في وجه هذه الرواية وضا
المخرج حتى ان الحلو ان قال ينبغي ان تحتفظ هذه الرواية لكثرة
البدوي ومنهم من قال لان هذا مسجع فلا يجب فيه الاستعانة
كسبح الارس ولا يجزئ ما في طائفة الوجهين فعلى رواية الحسن
نزع الحاشية والسمو والخيال الامام لا يجب وعلى تلك الرواية
يجب وينبغي ان يحتاط فيستوعب ليكن في خارجا عن العهد في
بيتين ولا يجزئ كما تقدم من تصحيح القول الاول وتوجيه
علمه وانك قال في الكفاية ومسح الكفاية شرط على ما حكى عن
اصحابنا والانس عندنا فلنرى في الخلاصة ولعلم مستخرج
الحاشية فوق السنين لا يجوز فيه عطف بالاول دون آخر
اشارة الى ان الترتيب ليس بشرط فيه كما صله ولكم في المداراة
كالوضو فانه السيد احمد فيتحالح الحاشية والسمو والسمو في
لا يجزئ ان مجرد الحاشية لا يكفي وانما الكفاية في الوضوء
اللا بخلاف الترتيب ببقية اي باعتراف الاستصحاب وذلك
ربيع عن محمد لو ترك طهرك فيه بلا مسح لا يجزئ مع مرتبة
قال في البحر وهذا عند اصحابنا الاثلاثه خلافا للفرق في الوضوء
اهو عند الشافعي الى الرسفين وبه قال الاولان والاعين
وعنده انه موافقنا وعند مالك الى نصف الذراع وعند الزهري
وقال الامام احمد الى الرسفين ايضا وعن الزهري انه لا يطهر
كذا في خروج الكثرة فيسكت في المرفقة المهم من الرافعين الاقطر

الغفر الذي افاضه فانه يشاء ان يبطل في طهرك في المرفقة لغفره
لان اختلاف اسباب الرخصة عند فقهاء المذاهب
وفي البحر في المرافقة فاذا لم يمسح او لم يمسح وجوب الماء في طهرك
الماء في المرافقة في المرافقة في المرافقة في المرافقة في المرافقة
لم يكن الماء موجودا هو كذا يشك عليه ما في المرافقة في المرافقة
على ما لا يستطيع النزول اليه في قوله عندنا ورسم لا يستحق فيه
كذا في قوله محمد بن مهران في المرافقة في المرافقة في المرافقة
لا نزع غير واحد الى المرافقة في المرافقة في المرافقة في المرافقة
العدو سبب اخير الذي باج له التبريم ولا نزع الا في المرافقة في المرافقة
لما اصبحت وفي قوله المرافقة في المرافقة في المرافقة في المرافقة
المسني وفي قوله المرافقة في المرافقة في المرافقة في المرافقة
انه لا ينبغي فيه في المرافقة في المرافقة في المرافقة في المرافقة
وانما اعلم بالرخصة الاولى في قوله سببها وحديث سببها
ونفس الرخصة الاولى في قوله سببها وحديث سببها
فليحذف غاي الاكتفاء مستوعبا ورضه قال في شرح المشية و
استيعان المصنفين بالسج فوضع عند الكرخ في ظاهر الرواية عن
اصحابنا حتى لو ترك شجرة من موضع التبريم وترك سبب
منه في قوله المرافقة في المرافقة في المرافقة في المرافقة
كل في المرافقة في المرافقة في المرافقة في المرافقة في المرافقة
المخبرين ويلزم سببها ايضا ونفسه في المرافقة في المرافقة في المرافقة
وفي الجمع والاختيار انه لا يصح وفي الخلاصة وهو المختار في
منه في المرافقة في المرافقة في المرافقة في المرافقة في المرافقة
ان الاستيعان ليس بواجب حتى لو ترك اقله من المرافقة في المرافقة



بنية الامور اه فليحفظ وفيد ايها لو ضرب الما صرنا
على الارض بعد بنية الامر ثم احدث الامر قال في التوسيع
ينبغي ان يبطل مجدث الامر على قول من يجعل الضرب
ركنا وظاهرا انه لا يبطل مجدث الامور بل ان الامور لا
ضرر بضراب الامر فالعبرة بالامر ولو لم يضرطنا بضراب الامر
او ما يتوهم منها ما اي الضربين كالوضع من غير ضرر
في الخلاصة وغيرهما لو حرك لا سيما في موضع او اذ حله
اي الاراس مع الوجه لان العبرة في النية للوجه لا للاراس
في موضع الضرب فتنزع فيه حرك الضرب ولا دخل بنية الضرب
جائزا بشرط وجود الفعل منه وهو اعم من ان يكون سحيا
او ضربا او تحريكا للاراس او دخالا له في موضع الضرب وهذا
مبني على قول من اخرج الضرب من سعيه الضرب فلا فالحق
جعلها ركنا فلا يكره القول بذلك الا ان قوله وجوه الفصل
سته قد يختلف في نية الضرب لانه الفصل منه الملام الا ان يقال
تلكية وجهه وذراعيه للمسح فعل والله اعلم ولو جنبنا له
حايضا منه بنية الضرب والحيث والحيث والحيث والله اعلم
قول جمهور العلماء لا كذا بنية الدار مرة منها ما رواه البخاري وم
من حديث عمار ان ابنه حصين رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم راى رجلا مقتولا لم يصل مع الترم قال
يا فلان ما فعلك ان تقبل مع الترم قال يا رسول الله ما
جنايته ولا رأيت قال عليك بالصعيد ومنه لو حدثت عمار
ان النبي صلى الله عليه وسلم امره بالتبسم وهو حنف رواته الا انه
السته وما لا يدقه في قوله تعالى او لا مستح انما تختلف

ان بقي شيء منه ولو اراد من المصنف ان الارض بجميع الارض
المطهرين خلافا لما رواه في التلخيص فلو اراد من المصنف
منه سمي ثلوثا فكله قال في التلخيص المخطط ولو كان التلخيص
قوة الارض لا يجب اه بعضه من الما مستقل بنية اي نية
بضربته او يتوهم مستوعبا وقد وقع ذكر الضرب في كثير من
الكتب والمذكور في الاصل الموضع دون الضرب وفي بعض الروايات
الضرب فاختلاف المشايخ فيه فخرهم كصاحب الكفاية المستعصي من
قال ما منهم اثنان اختلفا فيه ولو كان الموضع جائزا لان التلخيص
جائز بلفظ الضرب وفي غاية البيان والتقصود من الضرب ان
يدخل الما في خلاص الاصابع تحتها المعنى الاستيعاب
ما في المستعصي في الضرب لم يذكر في الاية ولا في سائر الروايات
وانما جاز في بعضها ومنهم من ذهب الى ان المقصود بذكر الضرب
الروعي اي بغيره ومنه تبعد انه لا يوصف ثلث من جاز
ضرره للوجه وضربه للكثير بضرره للضعيف وما روي عن
محمد بن الاحباش الى ثلث ضربات فليس اقتراضا للثلاث
لذا تم بالتحليل الاضمار اذا لم يدخل الضرب فيها وهو خلاف
الفصل والمقصود وهو التلخيص لا سيما في عليه ومنه من ذهب
الى ان الضربين ركنا وقد سبق لنا تفصيحه وتقدم كلامنا في
ذلك مع بيان تحرق الخلافة ونرجع في قول من لم يجعله ركنا
من غيره يعني ولو وجدت الضرب في من غير التلخيص جاز
ويكتفي بها كذا في ما فيه ما سبق في قوله لا يعم غيره بغير
ذلك كما للوجه واليهين واليسرى ويستفي في كثير من الروايات في الخبر
ولو لم يجره بان بجره جاز بشرط ان يجره الا لو لا المستعصي

اذا تيمم يريد الرضوخ اجزاءه من الخنا بته وتعبير الضوي ولا نه
 طهارا فقلد يبرس تقيين اسبابها كالوضوء ولا نه للتييم لا يرفع
 الحديث فلا يصح لذكر اضاف الحديث وكذا التيمم ليجيئ في
 وجه قول الرازي ان التيمم يقع على صغرة واحدة فلا بد من
 فيه التيمم ثم الخا ايضا لا يجزى ان طهرت لورث عا فيها
 وفوق الثلاثة فتفتسل ان وجدت الماء وتيمم وتصل وتسلم
 احتياطا لو كان لا يجزى وطهرها وان لا وادعائها وورث ثلاث
 فتعرضا وتيمم وتصل في اخر الوقت وان تمام المشرقة حجة
 عليها الا غتسال او التيمم كمن يجزى وطهرها قبلها وان لم يدا
 وهي اقوال من المشرقة فتفتسل وتيمم وتصل كمن لا يجزى
 طهرها حتى تفتسل وتيمم ويصلي عليها اذ في وقت صلاة
 كاملة كمن في الظهيرة يتا ان الخا ايضا لا تيمم لصلاة الخا
 والسعد اذا طهرت لا قل من عشرة فعمل هذا ما ص به صلاة
 الخا مرة والسيد والعدا علم ويتعذر ان ظهر لك ان قولك ان
 طهرت لها وتدا انفاقي او فقسا فان الخا والنفسا حلها
 باليغ بتي طهر متعلق بتيمم ويجزى ان يتعلق بتيمم عبا
 ويكره طهر عورت طهر كحرج الارض الخسنة اذا جئت
 وذهب اثر الخا ستة فلم يجز التيمم عليها مع جواز الصلاة
 والمرت ان الخا في سائل لا متناصل وقليلها مانع في التيمم
 وورثا ويجزى ان يعبث القليل ما فاني سئى وورث تيممها
 في الماء مانع وورث الثوب وعدا بعض النقول بطلها الي قوله
 بظهر الحديث الواو دعت قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي
 الا وضوءا مسجدا وطهره را بنا على ان انظره وعصبي المظهر والاضر

فيها فذهب عمر ابن مسعود وابن عمر الي جعلها على المس باليد
 فنفوا التيمم الخسب وذهب علي وابنا عباس وعائشة الي
 انها لم تستل في الخا فجزوه الخسب وبه اخذ اصحابنا جهر
 الما تخرجنا بسباق الا بئلا لان الله تعالى بين حكم الحديث الا
 ولا ذكر حال وجوز الماء ثم تسل الحكم الي التراب حال عدم الماء بذكر
 الحديث الا صغر بقوله او جاحد سكر من الماء يطه قسبة حل
 الماء ستة على الخا وليس باليد قتال با با حصة الخسب وقص
 الرضوخ باليس باليد قتال في شرح المنية انما من صرح من الشا
 بهذا دفا لا عساه يقع في بعض الاذهان ان التيمم في حث
 الخسب ومن في مناه استنباط حسده بالمسح بالمصميد
 على صافقة الخا لا اصل في ذلك وقد وقع في الخا بته ذلك
 لما راى ابن ياسر فزني الصبي في عنده رضي الله عنه قال بعثني رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حاجة فاجبت فلم اجد ماء فتممت
 في المصميد كما تخرج الدابة وساق الحديث الشريعة واذا ثبت
 هذا في حث الخسب فيثبت فيمنه في مناه بدلالة دليله شعر
 قال تنبيه **هـ** لم تنك بالتراب وذلك به جسد كله
 هل يجزى من التيمم فسيح في ان لا يخلو من اصاب وجهه
 وورثا وغيره وفيه لا مذاق بالخسب وزيادة ولا فلا هو قال
 في السراج ولتيمم صا الجنا بته الخسب سوا فضلا وفيه وعندي
 بكار الرازي لا بد من تيمم التيمم ان كان الحديث في حث الخسب
 وان كان الجنا بته فزني في الخا بته والصحيح انه لا يحتاج الي
 منه التيمم بل اذا فزني الطهارة واستباحة الصلاة اجزاءه
 وفي الجوز اذا فزني التيمم لا نظير لاجزاءه ومن يدعي الخسب

لا يجوز زينه النسيج ومثله المصنوع كالخزائن وقيد في الحجر
 وغيره الجوزان البليت بان لا يكون مملوئاً بالمال وان لا يقدس
 على غيره وان خالف فوت الوقت واما المروا شيخ المال والميداني
 كما في النجفة ولما اخرج الجبل والسحنة المستعدة من الارض فيها
 قولان معهما ان في الخزائن معدة واما الاجمعة من الارض مطلقا
 وعند محمد ان حد قوتها ارض عليه اي على جنس الارض تقع بفتح الفون و
 وان لم تكن عليه اي على جنس الارض تقع بفتح الفون و
 سكنون الثاني وفي خروجه عني مهلة اي عاقلهم يدخل البنا
 بني صاحبهم اخرج الى الضريرة قال للثقة لا تخيل اي احداث ضريرة
 لتخيل صاحبها بل تخيلها من غير ضريرة لان الاستنباط من
 تمام الكسنة وقوله ارضية ويجيب تخيل الارض ان لم يدخل
 بسترها غلبا كذا في الاستنباط ويجيب بمعنى يترصد وفيها الضم
 هل يصح الكلف الصحيح انه لا يصح وضرب الكلف بفتح كذا في
 المضرات قال في تخرج الكسنة وهذا عند الامام لان الضرط
 عنده مجرد المسر على الارض او على جنس الارض سواء الترق
 بالاسس سمي منها ذلك ولم يلتزم وعند محمد لا يجوز ما لهر
 يلتزم فيه شيء منها وذلك قال الله تعالى ويحسبنا
 آياتنا كلال في البحر ويحسبنا كلالا من غير احتياج الى كلال من
 فليس اقترانا للثقة لذا اتى بها بل لتخيل الارض ان لم يدخل
 الاستنباطية وهو خلاف المسألة والمقصود التخييل وهو لا
 يتوقف عليه وعلى محمد بان يجعل من التبعيد فلا بد من
 جزء من المصداق يصح به وهو غير محتمل الاكلام على ما هو عليه فيصير
 ان يتبع بعض ملامحها مع اعتبار الكلام على ما هو عليه فيصير

النجسة المأثمة لا تظهر في غير مطهرة كالالم المستعمل وفي المحيط و
 البناج ولو تيمم اثنان من مكان واحد جائز لانه ليس مستعلا
 لان التيمم في البيدي بالترق سبعة لا يافضل كالم الما والافضل
 في الاثنا عشر وضوء الا واه وعلى هذا لا يتحقق به في غيره
 عاين الاربعين بهما ذرا غير لانه مستعمل في ذلك بدست ضريرة ثانية
 للبيدي كافي المني وفي السراج ولو تيمم بتلاب المتبرقة ان غلب
 على طهانه نجس لم يجز كن غلب على طهانه نجاسة الما والا تجز
 اهو من جنس الارض قال في المستفتي كل ما يجزى ما بالنا يصير
 مراد كالتيمم وينطبق ولكن كالحديد فليس من جنس الارض
 وما عدي ذلك فهو من جنس الارض اهو قد دخل التراب والحجر
 والمدر والطين والسحنة والرحل والاجر والمردنج والكلز والبرنج
 والسورة والجص والمنارة والكبريت وخزف من طيني خالص وفي
 الملح الجيلي رطابناث والعتري على الجوز وداخل الزبرجد و
 البافيت والبخت والغير وزر والعتيق والمزج والمعادن
 من الذهب والفضة والحديد والنجاس ما دامت على الارض
 وبعد انسك لا يجوز وقال الشافعي لا يجوز لانه بالتراب
 الخالص وقال ابو يوسف بالتراب وان لم يخالصه صفة وقال مالك
 يجوز بكل ما يتصل بالارض حتى التلج والاشبات كذا في السني
 وغيره قال في الميزان والخلل في بيع المصنف اهو قوله وقيد
 في شرح المسئلة اما ان كان الذهب وما عداه عليه اياها لم تكن
 مسبوكة وكان في تحت طهر بالتراب وكان التراب غاليا ثم قال
 وهذا القيد لا بد منه اهو وسبجي في كلام الشافعي لا يخفى عدم
 الجواز بالتراب وقيد في الخلاصة الخرق بالجريد واما المستعمل

بالطوبى في قبر الممدن وعليه الطوبى في الجوارق الممدن
الممدن بحسده والنبات بروصده والانتقال وصاريا باليا
ابيض احصاه اموي فجد وبر وصار حجر احصاه وانما حجر لوكا
الروطى بنعنه جوارق النخس وبالعلم عليه باند نبات طهر
كان ان المصوبان عدم جوارق النخس به كما ذهب اليه الكمال
لان ليس من جنس الارض اه مكنها هذا في الجوارق في
عدم الجوارق بالبرجاني وفي غايه النبات والبرجاني
والحيط والمرج والنبات الجوارق في الاول سبواها
وفي السهر وادخال المرحان فيها لا يجوز به النبات لا يجوز
سبقت فكل المصوبان جوارق بالمرجاني كما في عامة الكتب فتنبه
اه قال المكي الكحلاني في قوله وكذا انت قد وقع ما ذكره في
المخج بانه لا قال بيشبه النبات بروصده لا يبرج في
ليس نبات ويجعل قوله صار نباتا اي يشبهه لا في قوله
عروقا وغصنا متصا عدة هذا وكذا ان تقول لا يجوز الممدن
عن فتوى اعين الممدن وعمل هذا المنتقير للروى عن ابن
الجوزي في كتاب له ذكر فيه الممدن قال هو وانك قال الشيخ
الروحي ان يبر والصوران الجوارق في عامة الكتب ولا تتبع لهم
وتغير الممدن الذي اشار اليه قد استند فيه الى كلام الحكم والعلماء بيني

مطلب لا يعرف باحات ابن الامام
هذه خاتمة النسخ من الممدن
في الجوارق لا يجوز في قوله
المنتقير في قوله
المنتقير في قوله

المنتقير في قوله
والمنتقير في قوله
قالوا لا لوجه منها واحدة وكانا نية للنبات الجوارق والنبات الجوارق
لهما في فعل جوارق لا يجوز به مسح اليه كذا في قوله
النبات الجوارق مستحالة لا يجوز به مسح اليه كذا في قوله
انه لو مسح يمين المسح به منها ويسره بيسره فكل استعمال
اليسري من المسح في شئ يكفيه ضربا في قوله علم وقد تقدم
كفاية الضريرين فيما لا يجوز غيره في كلامه ان تقدم تنبيهها
عليه ولعل انما هو الاول بعض رده اي وكذا في قوله بالمتن
وهو النبات مستحالة عن الاستزاد والاولا في قوله النبات مستحالة
وعنه وعنه اي يوسف لا يجوز الا بالمتن في قوله رده عن
يتيم فيها رثويه او غيره من الغبا والظاهر في اوجه الممدن
فاحسان وجهه وزايعه فسحبه نسبة النبي حان عن حنيفة
ويحدروا خلفت الروايات عن النبي يوسف في قوله بالمتن
وقايتها يتيم به ويبيد وقالها لا يتيم به مطلقا سورا وجد
مزايا لا قال في شرح المنية عن البداية وهو الصحيح عنه
لان قال وليس النبات عندي من الصمدية اه فلا يجوز في قوله
ولرسم حقا لتولده من جوارق الجوارق في قوله كذا في قوله
الاولى فلا يصح كونه مسحوقا ولا ولا غير حان ان يبرج
بالنبات كذا في قوله في قوله الجوارق في قوله كذا في قوله
في المخج حيث قال حاصلا ان له شيا بالنبات تنبيه بالمتن
وانه مستوسط بين عالم الجوارق والنبات كونه استخرا فافانته
في قوله الجوارق عروقه وغصنا في قوله كذا في قوله الجوارق

من كادهم ان المسامحة في حكم غير المنطوق بالما والذي ياتي
في قوله والحكم الثاني لو غلط نزاع بغيره انه لا يجوز ما
المسامحة كنه لا ينبغي ايضا اذا كان غير معلوم بالشيء
به قبل خوف فوت وقت لا يلا يصير مسئلة بل ضرورة واصل
هذه مسئلة ومن عباد الله الروابي ونظما المسامحة ان في
ردغة وطني لم يجد المصيد فتخض لبداهة وتنبه وتبين
بنباره جازلا انه من اجزاء الارض وان لم يكن فيه غبار
لطح فوجه من الطين حتى اذا جف تبين به لان هذا كعجل
النزاع فيجب عليه ذلك كما يجب عليه كعجل الماء لغيره
وان ذهب الوقت قبل ان يجف لا يتبين بالطين ما لم يجف
مشائنا قالوا هذا قول ابي يوسف فاما عند الامام فان
خاف ذهبا الوقت تبين بالطين لان الطين عند جوده يتم
به لانه من اجزاء الارض الا انه لا يتبين قبل خوف الغشيان
لوقت كيد يتلطف بوجه فيصير يحتمل كادنا وقال الشيخ
خير الدين الرعملي فتقر لانه لا يتبين بالطين عند جوده
فيهم استراطة خوف خروج الوقت كنه لانه فيه مصيب
المسئلة وجب تأخير فضل الى ذلك الوقت ليدل بياضها هو
في معنى المسئلة لغير ضرر رقة لانه لو قبله لم يجز وهذا مستند
منه للاق المنقوض جوازه جازلا من جنس الارض ان ترك
قلت ولذا كنه قال الشافعي لا ينبغي لم قبل بغير طر الا لا يجز
وترك ساله ينبغي كنه مستحيا وانما اعلم رسا د في
حار اباي لم يجز التيمم بها لانها ليس يتبع الماء وحده حتى
يقوم مقامه ولا للتراب كنهك وانما هي مكنة من الشاه

تقدم النفس على تعبيرها والبشر كالرجاء انه ولا يعطى هو
ما ينطلم وطني كالمديح كقصة وزجاج لوانخذ من مزل وريد
بالا خزانة اي لا يجوز التيمم بايصير جازا بالاختلاف كنه
وحسن قال في البداية وهذا انا لا جامع قال في شرح المسئلة فان
كان الرما دختلا بالتراب فان كان التراب غائبا يجز رات
لان الرما دختلا بالتراب فان كان التراب غائبا يجز رات
اه وبيحي الارما د الخ فجز مجز مدقوف او مسؤل يعني يجز
التي عليها من الارض بعد غسل الشئ عن الماء وقاط
سطين لارواه البخاري من انه صلى الله عليه وسلم يتم على الجدار
قال الطحاوي جيطان المدنية منسوبة من حجارة سود من غير
تراب يشير به الى ان التيمم لا يقتض جواره على وجود التراب
على الجدار خلافا لذهب كيدنا لفي رحمه الله تعالى في مسكا
لما في رواية في حديث جابر وجعلت ترتبها لنا طهرنا فلا بد
بها التراب بل مسكا ترتبها ما يكون فيه من الرمل والتراب
وبغيره من جنس الارض ولو سلم فالاستدلال به على غيره
المسئلة وهو ليس بجهد عند الجمهور كما عمت امن رقيقة السيد
في شرح النعمة او بعضه وان من طين غير مدهود ثم يبعث له
يجز من جنس الارض اما لو كانت مدهود فترفع بعضه من جنس
الارض كالمدهود بالطل او المخرقة فالظاهر جازا كانه اذ
السيد احمد وطني غير معلوم بها لانه من جنس الارض هو
الصحيح عند ابن حنيفة واما المنقوض فالما فلا يجز التيمم به
كافي لخطاها قال الجوزي اقول بل يتوضا بدخشت كانه
مقيما سالا يجز على المصفا هو قال السيد احمد والظاهر

قال السيد احمد كوفي لولنا مسبوكون وعليها غبار خارجا للتمتع بالدار
التي فيها كان الماشي حيث عارضه حتى قهره اي احرقه بالحق ما علم ان
الاشجار والاختباء واختلفت رايها بنزاعها فلم كانت الغلبة
للتراب حان للشيء ولا يتوالى توالى الارض كما كان كرونا باعتبار
صبر وبقائها سمواتنا من التعبير لولنا التراب لانه على ان التراب
احرق كالخارج المحرق لا يسمى براد الا بان غلبه رايها فترت
الارض من الخشب والشجر على توالى الارض لا يجوز للشيء خاصه
وسمى علم حكم المسافر اي انه باعتبار قاعدة ما اذا اجتمع الحكم للشيء
فمن الحكم كالتوالي لا المستعمل اذا اختلفت بالملك وراى لا يجوز
الارض بقدره فكذا هنا حان للشيء قبل الوقت عدم القدرة على
المار واستحقاقه لحد فالتساخي فلهذا يجوز للشيء قبل وجوب الوقت
فوقت الارض من الوقت ما عينة انشروقت انشأه الارض وقت
منعها ووقت الجأزة ما بعد الفصل ووقت الاستمتاع ان
في الصرا وقت تحته المجد ما بعد الدخول ووقت غير الوقت
تتساوى الوقت الكراهية لكن للشيء قبل الكراهية دخل وقت
الكراهية لم يطل للشيء وقت انشأه وقت تذكرها على معنى انه
يستحق ان عليه التاثير حتى لو لم يكن ان ان الدائره
تبين له لا يصح تيجنه كذا في كتابه انشأه ذكروه مثلا عصا علم
صدر الشريفة في العام حان للشيء لاكثر من عرض واحد وحان
لغيره كالنقل لولنا اى للشيء ملك مطلق عند التاثير لولنا علم
ان الشيء لولنا بلده انشأه انشأه انشأه انشأه انشأه انشأه انشأه
موصفين احدها بين اصحابنا وانما في قوله قال اصحابنا هو يدل على
عند الله وليس بغير ريب ويرتفع به الحد ان وقت وجوبه

قال السيد احمد كوفي لولنا مسبوكون وعليها غبار خارجا للتمتع بالدار
التي فيها كان الماشي حيث عارضه حتى قهره اي احرقه بالحق ما علم ان
الاشجار والاختباء واختلفت رايها بنزاعها فلم كانت الغلبة
للتراب حان للشيء ولا يتوالى توالى الارض كما كان كرونا باعتبار
صبر وبقائها سمواتنا من التعبير لولنا التراب لانه على ان التراب
احرق كالخارج المحرق لا يسمى براد الا بان غلبه رايها فترت
الارض من الخشب والشجر على توالى الارض لا يجوز للشيء خاصه
وسمى علم حكم المسافر اي انه باعتبار قاعدة ما اذا اجتمع الحكم للشيء
فمن الحكم كالتوالي لا المستعمل اذا اختلفت بالملك وراى لا يجوز
الارض بقدره فكذا هنا حان للشيء قبل الوقت عدم القدرة على
المار واستحقاقه لحد فالتساخي فلهذا يجوز للشيء قبل وجوب الوقت
فوقت الارض من الوقت ما عينة انشروقت انشأه الارض وقت
منعها ووقت الجأزة ما بعد الفصل ووقت الاستمتاع ان
في الصرا وقت تحته المجد ما بعد الدخول ووقت غير الوقت
تتساوى الوقت الكراهية لكن للشيء قبل الكراهية دخل وقت
الكراهية لم يطل للشيء وقت انشأه وقت تذكرها على معنى انه
يستحق ان عليه التاثير حتى لو لم يكن ان ان الدائره
تبين له لا يصح تيجنه كذا في كتابه انشأه ذكروه مثلا عصا علم
صدر الشريفة في العام حان للشيء لاكثر من عرض واحد وحان
لغيره كالنقل لولنا اى للشيء ملك مطلق عند التاثير لولنا علم
ان الشيء لولنا بلده انشأه انشأه انشأه انشأه انشأه انشأه انشأه
موصفين احدها بين اصحابنا وانما في قوله قال اصحابنا هو يدل على
عند الله وليس بغير ريب ويرتفع به الحد ان وقت وجوبه

التي لصف من الرضوخا زانتداكل واحد من النبي والمؤمنين
بالأحرار والجمل محمد رحمه الله تعالى لتجمل خلقا من الرضوخا
التي لصف من الأصل فلم يجز بنا النبي على المصنف جان
النبي لحرق صلوة حسنة والبر بالكون غلبة الظن كما في
الشهر والبر على الجبر زياره ابن عدي في الكامل عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاءك الجنابة فم
انت على غير وضوء فتيمم ثم قال هذا صريح بخلاف بل هو مرفوع
على ابن عباس ومرواه ابن أبي شيبة عنه ايضا ومرواه الطحاوي
في شرح الآثار وكذا مرواه النسائي في كتابه الكافي ومرواه البيهقي
من طريقه الا رظني ان ابن عمر انى الجبارة وهو على غير وضوء
فتيمم وصلى عليها والحديث اذاكثر طرقه ونساقه في نبي فلا يضره
الرواق لان الصحابة كانوا ثائرة برفضت وقارة لا يرفضون تحذر
جوارحه لانه في غيره سيايق قريبة ابي كل تكبير انما يعني انه لا
يباح التيمم الا اذا خاف من ان التكبير ان كل ما كان يبرح ان
يدرك المصلي لا يستعمله لا يخاف الضوف لانه عينة اذ الباقي
وحده كذا في البداية والنهاية يخالف ما لو خاف فوات كل ما اذ
بعضه كما لا يخفى والاشقة اختلاف الا في موضع فان عنده يصح
الاقتداء كما عرفت في محله فلا تقوت بغضات التكبيرات عنده ثم
اذا صح الاقتداء على التعريض اذا سلم الاطام قضى ما فاته من تكبيراتها
ومن شروط صحة الصلاة على الجنابة عدم رفع يديه عنها فورا
الا اذا علم انه يقضي ما فاته تقبل زياره فان خاف ذلك جاز له
التيمم ولو كان المائيق لم يضرها جنبا واحايضا او فيها اذا اقبل
وعلم على المسادة فيجوز لكل واحد منهم ان يتيمم ويصلي على المائيق

وقال الشافعي هو ضروري ببيع ما قيل الجرد حقيقته فلا يجوز
قبل الوقت ولا يبيح به أكثر من فرصة عند هـ وهـ وعندها
يجزى فيها ما يظااهر بخس ويجزى التبرع عندنا خلافاً لرفعي
الخلافاً لما رآه علي بن رافع الجرد عندنا ببيع عندنا وقاراً على
أنه طهارة ضرورية عندنا معلومة عندنا وانقضت على أننا نرضاه
الهداية ويبيع مبيعنا لرفع الأول بان اعتبار الجرد ما فيه
عند الصلاة شرعية لا يستكمل صدق التبرع لا رافع لا ارتفاع ذلك
المع به وهو الحق إذ لم يتم على التبرع ذلك دليل وغير المبرع
الجرد وإنما يستلزم اعتباره فإلا عن الرضا الأول بسلطة
استطاعة الرضا لا بسلطة الزالة وصف حقوقي حدسي هذا
على كلام الجرح وقد التزم أن تعريفه بما فيه تبرعاً بالكلية
تعريفه الحقيقي أنه وصف شرعي بكل الأعمدة إلى غاية استعمال
الميز فيحتاج إلى البينات أن الصيد من ذوات البينات ذلك
أنه كما مر أنه قتالي بالزلة بالما بقوله فاعلموا أن طهر والامر
بالزلة بالصيد عند العدو وقال فيتجوز ثم قال في الجرح ويخرج
الثاني بأنه طهر حال عدم المأوى بقوله صلى الله عليه وسلم للذين
طهروا وسلموا بقوله جعلت في الأرض حصيداً وطهراً لا يبيح
تحقق الكصوصية لانه طهارة الأرض بالنسبة إلى سائر الأنبياء
ما تروونه إذ كان مطهر فمبقى طهراً إلى وجود غائبة عن وجود
الماء وأما حق آخر الخلاف أننا نرى بعض أصحابنا عندنا الحديث
ففيه بينه الماء والنجس وعند محمد بن الرضا والشيعة يبيعون عليه
جوزاً وقد التزموا بالبيع فاجازاه ومنه فإنها جعلت التراب
بلا عن الماء وكان كملكت التبرع والوضوء طهارة أصلية لم يكن

حدثنا شاربر هذا الى انه لا يختلف انه اذا شرع فوصله المبدأ
او الجنازة باليتيم ثم سبقه الحركه انه يتيم وكذا الشرع بالضرر
ثم احدث وجبات يراد بالشخص ان يستعمل بالضرر يتيم اثنان
فان لم يجف ويرجوا ادراك الامام قبل الفرائع لم يتيم الحكم
وان لم يرجع لهم موضع الخلاف فيجهز له الشيعه عند الامام وقال
لا يتيم بل يتيم صا ويتيم صلا تراه انه امن الفرائع بعد فرائع
الامام كما انه لاحق وهو مقتدر كما في كنهنا انما صواب ولو بعد
انتقاص صلا الامام ولو انه يوم ازدهام فلو ذهب المارعا
بعض له مفسد صلا تراه فتقوله صلا المبدأ او الجنازة لا الى
ويخرج الامام من صلا تراه فتقوله صلا المبدأ او الجنازة لا الى
بول فيتيم ويتيمها تراه فتراها قال في الشرع وعنه المشايخ
من جعل هذا الاختلاف عصرنا على عهد المارفي رحمه الله المصلي
وقرير في زعمه عنهم من جعله اختلاف برهان ثم اختلفوا
فمنهم من جعله ابتداءا لما مر وصرفه من بناءه على ان المبدأ
يقضي بالافسا وعنده فيموت الا الى بدل وعندها يقضي
الاستيحاء ويراد الاصح انه لا يقضي عند الكل اهل بل يفرق بين
كراهة الامام لا يبيح في كل من الامم اثنين ويخالفه له اوله
المتقدم ومنه لرحمة التعميم في الجنازة كالسلمان ولنا في ذلك الى
والله اعلم بالصواب وهو ظاهر الاولية وهو السرخسي كما في البحر في القوساني
وهو الصحيح ويخرج في الجنيح عدم الجواز للامام ان كان ينتظر
والاجازة في الامانة الصحيح انه لا يجوز للشيخ لمنه لرحمة التقدم
ولخاتمة في التمانية وفيها كونه انتقم اعلى كجواز تلو لي الا
اذن لغيره بانصلاوة او كانت من هو مقدم عليه فاضا لانه ليس

كذلك لا يحل له دخول المسجد بهذا التيم لان دخول المسجد لايباح
الا بعد التظهير بالمال والشرع عند غير فعلى الماروي جري ما خري
يبيح لو حضرت جنازة اخي ابعد فترغم من الصلاة على الاول
مبنيها وخاف فوت الصلاة على الثاني فتمضي الى مسجد التيم
عند محمد ولا يبيد عندها وذكر في الصلوات ان الخلاف فيها انما يكون
من التفرقة بين الصلاة بين اما ان امكنه التوسعي بينهما ثم قال
عندنا عدا التيم اتفاقا والآي وان لم يكن التوسعي بين الجنازتين
لا يبيد التيم تنكلا بغير الاول عندنا خلافا للماروي ولبيان
الضرورة الاولى قد تقدمت وهذه ضرورة اخرى فيجدولها التيم
ولها ان التيم الاول منها يصح كونه عاجزا عن استعمال الاكل
وهذا المعنى يلقى في الجنازة الاخرى كما في شرح الجمع بناء على
التفصيل يبيح قال الاول الماروي وعليه الفتوى او خفي قوله صلا
عندنا في كل ما كان ان التيم يبيح بركة بعد ما مع الامام
لوقضا لا يستحق كذا في البحر بشرح الامام وهذا في حقه المتقدم
او زوال شمس في حقه الامام والمصنف في كالا يجزي حال بعد مجزوم
عنا لما رعد زاني تاخير صلا المبدأ الى المندرج رحمة ولا يجزي
ان ادركه في اليوم الثاني فقتل اذ كانا سببا في التيم في باب صلاة
المسيود قد مر جوابها فتقوت بروز الى الكسوس ولم يذكر في ذلك عدا
المؤرخه فتاخيرها الى اليوم الثاني الا خفي فتغير وعدم الجواز
روية لاهل البيت الا بعد نزولهم وتعالى علم ولو كان يتيم بناء
اشار بربذ التعميم الى ان بناء مضمول مطلق ونص على الدنيا بانه
يتوهم عدم الجواز في غير وقال الصاحبان لا يجوز لنا ان التيم
كما في البحر وهو راجع الى الجنازة ايها بعد شر وكذا متوقفا وسبق
حالة

يسمع الرضعة ويكسب الرضعة فانه يسمي الرضعة بغيره ويترضا ويصلح
الرضع ولا يبتطم بها بوجود الماء ولو قيل ذلك فانتد سنة النعم
وحدها وفيه ان سببا الرضعة اختلغ فان السبب الارادع
الماء والثاني صيقت الوقت في هذه الصورة يسمي على قنات قنات
وعلى قنات قول محمد لا يسمي لانه عنده اذا افادت بالسمي
بالرضع مع الجاهل عند خوف فوت الجاهل بغيرها بعد
الرضع وعند هذا لا يقضيها اصلا وقد يغيرها وحدها لانه
لو خاف فوتها مع الرضعة لا يسمي اهوي يسمي لمؤثرهم هذا
انه يسمي خوف فوت سنة غير موكدة كسنة المصروف في فواتها
لانه لا يدل اذا الطهارة للمغير غير موكدة فلهذا اراد بالرضع
اي من الموكدة وغيرها وسلام اذا محمد وقت الملائكة والملائكة
فلما خاف فوته بالاسماء بالرضع لانه لا يدل يسمي له ورده مع
كالخزبة الجارية عن ابي الجهم بن الحارث بن العدة الانصاري
قال اقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو يبرح فلغيره في سلم
عليه ولم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم السلام حتى قبل علي
الجدار فسمع بوجهه ويدعي رده عليه السلام ولا يخفى ان الرضعة
كذا يسميها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرضعة لا جله
بفوت لانه لا يدل لوجوب الرضعة فيه فيسمي له اقتداء به صلى
الله عليه وسلم لما مر من الحديث وان لم تغير الصلاة به اي بهذا
التي هي التي كان لا ذكرها تقدم فان التسمي لها لا بد ان يكون
مع فقد الماء حقيقة او حكما وان يغير عباقة مضمومة لا عمل
بدونه طهارة او غيرهما كترارة الفرات لخبث فلتسمي له جهات
جهة صحة الصلاة وقد ذكرنا هاهنا صحة في ذاته فيسمي على

لرحمة الدعاء لانه لو صلى من هو مقدم عليه لكان في الحجر وما خوف
فوت صلاة العبد ولو بنا فقال ابن امير الحاج وقد ذكرنا في كتابنا
الامام اذا يسمي لصلاة العبد لا يجزيه في رواية الحسن عن ابي
حسنه لانه لا يجزي في الموت فانه لا يجزي لئلا يسمي ان يصلوها
كل في لولي في الجارية اه قال في الحجر وفي ظاهر الرواية يجزيه لانه
عاقبة الموت بوزال الشمس حتى لو لم يجف لا يجزيه في الاصح
لان الملائكة خوف الموت لانه لا يدل يسمي الوحدة والماء خفي
فوت الاداء بطله خلفه فالامام اذا لم ينتظره مخاف فوته كما لا
يجزي في التسمي هذا لتغير على التغيريل كسوف اي لصلاة الكسوف
والخسوف اذا خاف فوتها بسبب الاخلال بوضوئها لم يسمي
رواية كالمسئ التي بعد الظهر والمغرب اذا اخلها ولو قوضا
فان وقتها فلا التسمي والمظاهر ان المستحب كذلك لمؤثرهم
وقته كما اذا صاف وقت الضحى عنه وعن الرضعة فيسمي له قاله
السيد احمد ولو سبب غير خاف فوتها وحدها يمكن ضمونه في وجوه
منها الوعد بالامانة وان اذ بعد مجيئه لا يسمي الوقت الا كسبي
الرضع فقط فانه ينتظر الماء ومن تنفذة السنة لا لا يدل يجزي
ان يسمي ويصلحها فاذا وصل الماء فوضا به وصل الرضعة كذا في
الماء لاجل الاغتسال وعلم انه لو انتظر جوه لا يسمي الوقت الا كسبي
الرضع في يسمي ويعمل في السنة وقد سببنا ما استعمل به وهو في الرضعة
وعن ضمونه على قول محمد مضافا بعد الا ارتفاع باب اخذها في
قبيل الزوال بحيث لو قوضا الزوال لم يسمي امكن فعلها بالتسمي بها
وصورها بعض باب يسمي للرضع لفتد الماء ويغير يعمل به في الحجر
فخصر الماء قبل التسعور قدرا يستمر ولم يفت من الوقت الا ما

الانذار وهي ما يشترط له الطهارة ولا يخاف فورها وركب
 جعل استدراكا على ما يتم من كلام الجبرائيل ما يشترط الطهارة
 لا يتبع له مع وجود الماء وعلى ما فهم من كلام المنية ان كل عبادة
 لا يخاف فورها لا يتبع لها قال الشيخ الرضائي يلزم الترجس ان وهو
 الختان فان هذا الموضع في غاية الغرابة لان صحة التلاوة لا
 تنصح بدور الطهارة ولا فوات لها لان وقتها مرسوم ولم يحد
 القول ان ثبت مبني على وجودها على الضرورة لا لاكتفائها بالوضوء
 تنفي لا الى خلاف اهـ لكن ينبغي ان يساق تحت قوله فروع
 قال هل يتبع سجدة التلاوة في السجدة ثمروا لا لا هذا ينبغي
 تقيده بالسجدة لا الكسرة فيجدش ما ذكره الترجس اني وعلمه ان
 جائز في السجدة لا الاصل فيه عدم الماء والملازم يسوق في اذا كان
 الماء موجودا ويحتل ان يكون التقيد بالسجدة لا بالسجدة على الر
 فتأمل قال الشيخ الرضائي ولما زاد بالسجدة فتد الماء وحيثما
 لان السجدة على ما اطلقه الجبرائيل والوارد بالجهر وجوز الماء
 وعدم العد وهو لم يرافقه للمعة فلهذا لم يرد على غيره والسر
 ثم رايته في الشريعة اي شريعة الاسلام للملازمة ان تكرار الخراب
 وشرورها قال السيد احمد قد رايته ذلك منقول في شرح الفاضل
 على زاده ما يوجد كلام الجبرائيل ما استنبطه بعض المتأوي
 الخبرية وسياتي الكلام عليه هناك قال وظاهر الخبر ان في
 الرضا جوازها اي السجدة فمع وجود الماء وان لم يجز الصلاة في
 سجدها يتبع منه عبادة مقصودة لا تنصح الا بالطهارة وهذه
 الاشياء فقد منها الا سران او لحدوها قللت بل المشي على الارض
 لما مرهضا الضابطا لا يجوز بل كل ما لا يشترط الطهارة له ولو مر

مطلت المنية سئل نرى عبارة مقصودة او غيرها ولا يجلبه الا
 بالطهارة او عبارة غير مقصودة لذلك كدخول المسجد في
 او كل كسرة له المسجد او مقصودة تحل بدور الطهارة ثم ان
 قال في الجبرائيل وكذا يجوز التبع مع وجود الماء لكل ما لا يشترط الطهارة
 بل في المتن وجاز اي ان يتبع لدخول مسجد وجوز الماء ولا يشترط
 فيها اي في المسجد فان جلتا على الحدوث بالحدث الاصغر يستمر
 ولا يترك الا في المسجد في المنع ان يترك في المسجد مع الجنب
 ان الجنب لا يجوز له دخول المسجد ولا النور فيه مع الجنب
 فساغ له التبع مع وجود الماء في المسجد في المسجد لان سور
 ما اذا كان الجنب لم يعد ما لا في المسجد في المسجد ويدخل ويتسل
 وكذا الواجب في المسجد ولم يكن في المسجد ما كان الماء خاف ولا
 يجد على الوصول اليه فتبين ان ما في القعدة الماء كما في الصورتين
 وكل من الصورتين قد مر في بيان الفصل فسقط الدليل
 اي استدلال صاحب الجبرائيل بالمتن على الحدوث بالحدث
 الاصغر وهو خلاف المارد فلا وجه له في التبع فتنسب ذلك وقال
 انما تايبه صاحب الزاقلست وفي المنية وشرحها فيه وفي
 نسخة تيمم في الما في لدخول مسجد وس مع وجود
 الما ليس بشيء بل هو عدم لانه اي دخول المسجد وس المصحف
 وافر والضرر باعتبار الما كوكب وليس مصافة فورا ثم انتهى
 مع وجود الماء لا يجوز الا للعبادة التي يخاف فورها ومن هذا ان
 دخول المسجد عبادة فان كان للملازمة او لا عبادة لمسلم لا لا
 ومن المصحف ان قصد به التلاوة وعرفها كان عبادة والا لا
 كفي في الترجس اني عن الختان جوازها اي التبع مع الما سجدة
 التلاوة

فقد احد الشراطين وما لكان جنباً وتبي للتراث خازنة صلاية
به لوجوه الشراطين جميعاً كما في البدايع وغاية البيان ان آتيتكم
اي الصنف لرجل الصلوة به فقد كبره عبادة مضمومة قد
كان عن حدث اصغر واكبر وكذا ثبت انما لم تجز الصلوة به فقد
كبره عبادة مضمومة كما في المس هذا اذا اكتب والصيغة في
اما اذ اكتب والصيغة على الارض فقد عدم الامران او قلته
فلا تجز الصلوة به لان تبي لم عن حدث عدم صحتها
لقد الثاني وان كان عن جنباً فاني كان يمكن كل هذه فقلت
انما في انما اذا كان التخم اكثر من الكلية كان من باب
الترارة واذ تبي جنباً بترها صحت به الصلوة ان تبي لربا
مبور فلا يصح به لفتها لئلا في وهكذا يقال في قوله وعادة
مربية اريدت مبيت لئلا وان كانت عبادات تبي لا تتوقف
صحتها على الطهارة واذ ان فلا يصح لربا لان كان
عن جنباً فقد الاول وان كان عن حدثا صغر فقد الامران
او اقامت الصلوة فقد الاول وهو ان تبي عن حدث اصغر والكبر
اسلام مبيت لربا للصلاة فلا يصح به لان تبي الكبر عظاما
سوطهم للاسلام او الصلوة عند ابن حنيفة وحده
اهم غير صحتها لم يحدت الذب من الكثرة فلا تبي لربا وما
الصلوة له في الاول في تبي مضمومة لغيره في الحال
فيصح تبيحه اذا لا سلام راس الترتب واعتبار سائر عباد
انما في عدم صحتها في الحال فصحته لربا لا سلامه خارج
لربان يصح به كما في امداد الفتاح او سلام اوردته فانها

وجوداً قال الشيخ الرحي يحتاج الي ثبت هذا الصواب
المنع لا يجوز نقله والعمل به والافتاء باخبار ما لم تثبت من اجماع
المذهب ما لم يكن منقولاً عن صاحب المذهب نواتل نقل هذا
الطاعة لا يشبه بمثل صاحب الجرم احتمال انما يقتضها
منها استنبطها من بعض التراجع خطأ لانه في هذا الا
كما يظهر من تأمل ويمكن ان يقال انما جاز التبي في التسع المذكورة
لا انها تنقوت لا الي خلف ولا كلام في صحة التبي مع وجود الماء
لا يشترط له الطهارة وانما اذا انشأ لان تولدت بل العشر
قلت الثانية من حلقات الاعراج على نسخة الثانية في الذي
ذكره اخبرنا ثلاث عشرة صورة فلا تحفظ اهو اما تشتط
الطهارة لا في تشتط لصحة فقد لا التبي كس معص فلا تجز
لو اجد ان لا سمن المعص يجب له الطهارة من المحدثين
لوتيم للترارة فيبرس معص فان كان محدثاً فلا لربا اي
فيكون مما لا تشتط له الطهارة فيجوز له التبي مع وجود الماء
قال الشيخ الرحي وهذا بناء على الاصل الذي امد بهما لصاحبه
الجور وقد علت انه لا نفوذ عليه ما يقع عليه في الكثرة
اهو ان كان جنباً فاني في فيكون مما تشتط له الطهارة فلا
يجوز له التبي مع وجود الماء والقدرة عليه كالايجي وقال الرحي
لدخل مسجد يعني لا تجز الصلوة به لان كان عن حدث
اصغر فقد الامران كونه عبادة مضمومة وكثر الصلوة لا تحل
بغير طهارة وان كان عن حدث اكبر فقد الامران او تبي لربا
توان ولو من معص لا يصح ان يصح به فالترارة وان كانت
جزء من العبادة المضمومة ككسها تحل المحدث بالحدث الا صغر
فقد

في بدل وهو الصلوة فان قلت ففصلية الجمعة والوقت نفوت
 لا في خلفه ولينها بالصلوة من التيمم وجازت الصلوة للراكب
 الخاف مع ترك بعض الشروط لا ان كان وكل هذا المنفصلة
 الوقت قلنا ففصلية الوقت والاداء وصفه للمؤدي قائم له غير
 مقصور لذاته بخلاف صلوة الجنائز والصيد لا انما اصلها ترك
 قهرها فوات اصل مقصور وجوازها للمساقر بالنقص لا يجوز
 النقص بل الاجل ان لا تستغنا عنه عليهم الغوايب ويعتبر في
 كذا صلوة الحروف للحروف ووقت خوفي المنوف ويتبرع على هذا
 ما لا يزجر جمع على غير كذا يحكم الاستغنا بها الا بالنازلة او
 كما في اعراضه كسبهم الا تترك قسما وبغيره وعلم ان المنزلة لا تصل
 اليها الا بعد الوقت فانه لا يتيمم ولا يصلي عاين بل يصبر عندنا
 وكذا لو اجتمعوا في مكان صليت كسبهم فيه الا موضع يسبح ان يصلي
 قايما بعد الوقت كما جرت العتيام والوضوء في الوقت وما لم يسه
 على ظلمه العترة بعده وكذا من معه توب نجس وما لم يسه
 غسل التوب وان خرج الوقت جرحه عن التوسيع وقيل
 يمتنع من الوقت قال في التمسية وهو رواية عن شيخنا
 قال في شرح المسيرة وهي من ذهب برزخا غير كذا بعد الصلاة
 فربه بالعبادة للوقت بقاء وخروج الحجة لا تربية ولما
 احتاجها بعض المتأخرين على تلبس ثوب التيمم في الصلاة في
 فويت الجمعة ثم قال وخرج في التمسية على هذا القول لو كان في
 سطح ليلا وفي بيته ما كلفه خافي في الظلمة اذا دخل البيت
 يتيمم ان خاف نفوت الوقت وكذا يتيمم في كل خوف البقاء او يصح
 او يستدبها خاف نفوت الوقت والمكدة بكسر الكاف وفتح

وان كانا معا ذمة مقصورة كن كذا في بدو الطهارة لرحمة
 الصلاة فيه اي بالتيمم لا ذكر عند التمسية احترق به عن خلافه اي
 بغيره في اذ التيمم كالماء في الاجل الاسلام فانه يجزئ الصلوة به
 بخلاف ما اذا تيمم الصلوة جازة جاز ان يصلي بها اذا كانت
 عند فقد الماء وما اذا تيمم لها عند وجود الماء فلا يصح الصلوة
 به ولا صلوة جازة اخرى اذا كانت بينها فاصل يسبح الطهارة
 ويحكم فيها كما تقدم او تيمم لسجدة فلو فتنه الصلوة بالتيمم
 لها عند عدم الماء وما عند وجوده فلا يصح التيمم لها لما علمت
 انها لمقتضى الى بدل فتاوي شيخنا خير الدين الذي علمت وظاهره
 اي ظاهر ما ذكره الجليل على انه يجزئ من فعل ذلك اي التيمم
 لكل ما لا يستلزم الطهارة كدخول المسجد وقراءة التراتيل
 فتاوي يترك ما ذكره في الحج فتاوي قال السيد احمد ان كان مراد
 التيمم جازا بالتيمم لها مع وجود الماء فعدم الجواز صحت عليه وان
 كان المراد عند عدم الماء فالجواز كذلك فلا وجه لنفوت قلت ان
 اه لا يصح ان يتيمم لفوت صلوة الجمعة مع وجود الماء لانها تقتضي
 الى خلف وهو الظاهر كذا في البداية وروايت هذا لا يتأتى الا
 على من ذهب فخر ما على ظاهر المذهب الحنفية ومن ان الجمعة خلف
 والظاهر اصل فلا واجب بانه مقصور بعبادة الحائض لان الحائض
 اذا سلمه يصلي الظاهر بخلاف الظاهر خلفا صورة اصله من غير
 هناك في التامع لا زهبا لا تقتضي اي ما يتيمم مقامها وهو الاصل ولا
 يتيمم لفوت وقت فريضة ولو فوت وقت وتربا له لم يرضاه
 طلع الحج ولو صلوة يتيمم ذكره في الفتح فلا يتيمم لرايهم لانه
 فرض على نفوت الصلوة بغيره لفوتها اي هذه المذكورات

المطلقة ولا يثبت ذلك في البراءة كما في البراءة طلب المأ
 ولروصله برسول أي أن طلب رسول كيفة عند الطلب
 بتسمه كما في البراءة عن حنية المصلي لربيعته من بطلبه كناه
 عن المطلب بتسمه وكذا الواو اخره من غير ابرسال وفي التسمه
 لو كان بغيره جلا صفي صعد ان لم يجت على نفسه ما لم
 فان خاف لم يلزمه الصعود وهو قدر عجزه وهو متى رزبه
 سهم كما في التبيين او قلنا ما في ذراع كما في الذخيرة وفي
 المنزلة التي ابرها في ذراع وفي التسمه في قدر سيل وقيل قلنا
 سيلين كما في التبر تاتي اهو واختاره المستصفي انه بطلبه
 ما يسمع صوت اصحابه ويصعوا صوته اهو وهو قريب عا
 سيا يت عن البدائع وظاهره في الكتاب انه لا يلزمه شي
 بل كيفية النظر في هذا الجاهات وهو في مكانه وهذا اذا كان
 ما هو اليه لا يستتبعه من كل جانب ذكره الحلبي قلت و
 الحلبي في تخرج المنية في طلبه بينا وسيا را قدر عجزه من كل جانب
 وهي قلنا ما في خطوة الى ابرها في اهو فظاهره في تخرج
 بان المطلب انما يكون من جانب اليمن واليسار وقد عجزه
 لا من الجوانب الا من جهة واحدة وفيما في هذا في قوله
 الحلبي انه بطلب من جانب اليمن قدر عجزه ومنه جانب
 ابرها في اهو كذا ذلك لان الصلة في تخرج ما بين الما في قوله
 الا من جهة اليمين وفي هذا المطلب على ما يفرق من تخرج
 انما يفرق من جانبي اليمن واليسار الا في جانب خلفه وقد اتم
 قلنا ومثل ما في التبر تاتي في الخطوة والواو تاتي في قوله
 البراءة على اعتبار التفرقة فالطلب ان ينظر عجزه وتالوا ما

اللام المحقة هي سارة تتخذ طمع البعوض والذباب يقال
 لها في زيارتنا اننا موسية وعلى اعتبار العجز العجز لا خوف الفتور
 فخرج حمد الوعدة صاحبه ان يعطيه الما انه يتنظر وان
 خرج الوقت لان الظاهر هو الوعد الما في ذلك فان اعل
 استمال الما طاهرا وكذا اذا وعد الما في الما ان يعطيه
 الشرب اذا فرغ من صلاة ثم تجزء الصلاة ع يا اقلنا كذا
 في البدائع قال الحلبي شارج المنية فالاحوط لمن خاف فوت
 وقت مكتوبة ويرجوه وورد الما بعد انقضاء ما كان عليه
 وبهذا الاقل من قبل مثلا ان يتخير ويصلي به ثم يعيد تلك
 الصلاة بعد الوقت بوضع يمينه عن الوردة بيمينه فليكون
 فارا الصلاة فخرجها عن وقتها بدون عجزه من عجز
 الشيخ كوف الوقت ثم بالاعادة لا تكون فارا للصلاة
 عند من يحكم بنفسا وصلاة بالنسبة لك كذا كذا قد يقال ان
 الاحتياط هو العمل بالقوي الذي يليه ولا توافها العمل بالقول
 بالنسبة الى المتولد وبصلته بالشيخ كذا كذا يكون مصليا بدون
 طهارة على التقوى الصحيح وهو وان لم يكن فيك كذا كذا مصليا
 على طهارة في الخلة فقد قيل بغيرها كذا كذا مخرج في كل واحد
 بالقوي الذي يليه ولا فدا اذا تناقض جلب المصلحة ودفع المفسدة
 فدفع المفسدة اوله وصلاة هذا بالشيخ كذا كذا
 للصلاة في وقتها وترك دفع المفسدة الصلاة بدون طهارة
 فيكون اولي رخصتها اي يقتصر على الما في الما التبر والرجوع
 لا تفصيل فيه لان الما في الما مغلطة وجوز الما في الما اهلها
 به فكلان عدم فاجتا من وجوه وشرط الجواز لعدم
 المطلقة

كالطهارة والنجاسة والحل والحرام اذا كان الحيز ومبداً لم يتبل
وان وقع في قلبه ماء صادق وتولد فيها سبت دون ميل لاث
الميل وما فوقه بعيد لا يوجب الطلب ولا يوجب ان لم يقبل على
ظنه فانه فان شكك انظف ظنا غير قوي لا يوجب الطلب بل
يذهب ان رجاء ولا اي وان ابرج المالا يوجب ولا يستحق له
الطلب لئلا انه عتق لا فائدة فيه ولو صلي يتيه وعنه من يسلمه
اي عن الما ولم يسلمه ثم اخبره بعد فراغه من الصلاة بالما
اعتاد رجوعه بالتقصيره بتركه السؤال والا اي وان لم يكن عتق
من يسلمه لا يبعد لعدم تقصيره وكذلك لو اخبر بعدم الما فتيه
ثم رجعه لان عذره حسن واوضح رجعي وتعل في البحر عن السراج
انه لو تيمم من غير طلب وكان الطلب واجباً وصلي ثم طلبه ولم
يجده وجبت عليه الصلاة بخلافه لا يوجب وشروطه لا ي
للمتيم فوجبه جواز الصلاة به وما في تحصيله فكا لسلام وزه
فيكون في نية التيمم كما في البحر فيه وقال زفر ليس بشرط لانه التيم
خلف عن الوضوء وهو يصح بدون النية فكذلك التيمم لان التيمم
لا يخالف الاصل في الشرط ولا في الجملة بل التيمم لا ينافي لظن
النية في غير التيمم بل التيمم لا ينافي لظن النية في غير التيمم
شرح المبيته قال المحقق المحمدي من فن التزوف ونظير ذلك في
الاختصاص للمح - لان لفظاً يتصل بمعنى الاجتماع ونظير ذلك في
المرسية المستراط الا لانتقال في الحال لان لفظاً للمال خوف
منه الخوف اذه عباداً اعي استباحتها اذا عتق لنية العباد
بالتيمم الا ذلك وهو عاجز فوزه لو فرضه فتنبه لظن تيمم فخره
ملايد منه ذكروا اذا كان مصلحاً بالاعتقال او بالضي عليه في موضع

وور غلوة كما في الحديث قال قال في السهروراني من قال في الما
ان يقيم المبيته معتدراً بالغلوة على هذه الجهة لم يأت في حديثه على
امرنا ان يمانية ذراع من كل جانب مائة ذراع اه كن في التيمم لنية
عن اليرها ان الطلب المتدرب بالغلوة هو ان يكون من
جانب ظنه قال ابن السمو ويكن حل ما ذكره في السهروراني على ما
اذا وجد ظنه في كل الجانب فلا يخالف ما في البرهان في موضعنا
عنه ان يمانية مائة ذراع من كل جانب في الغلوة يمانية مائة ذراع
او قد انه قد غلوة فذكره بان الطلب من جانب واحد وهو
ما بين يمينه فريه وفي المدايع الاصح طلبه قد رما لا يصح ليه
ورفته بالا مثلاً قال ابو يوسف مسائلنا با حقيقته على المسافر
لا يجد الما يطلب عن يمين الطريق او عن يساره قال ان طح
فيه فليعمل ولا يبعد في غير با صواب ان استظورة وتقسمة ان
انقطع عنهم قال في البحر فلا يكون له مثل لظن طاقوا في المنزق
بين الظن وغالب الظن ان احد الطرفين اذا توى وترجع
على الآخر لم يأخذ القلب ما ترجع ولم يطرح الآخر زهر الظن واذا
عقد القلب على احدها وترك الآخر لم يأخذ القلب وغالب الظن
كالحققة الا ان في اصوله توبة دون ميل فاما في اعلاية
عليه كوجود الطير والوحش فانه من الما والبر ان اقرب
اما رقبتي وجوده لانه الوحش والظن اذ لم يكن في مكان
قال عن الما ما تارة يميني ادم احري ان لا تكون يدوت لاس
غيره بالمثل وعدم يتا الحيوان يور من وجه الامارة وجود
الخنزير كما قال السهروراني في ام الكتاب عد قال في شرح المبيته كسب
في الخبر ان يكون مكانه لا وفي الظاهر يمانية ذراعاً لحد في الما في
كالطهارة

لأنها ليست بمنزلة عند أبي حنيفة وإن يورسف فلم تكن عبارة
 في الصلاة خلافا لما في رواية يقول بشر وعبد بن أبي بن مسعود
 وبه يفتي كما يأتي في باب سجود السجدة وتكلموا عن عبادة مصمود
 فلو تيمم بها جاز أن يصلي به مصمودة خرج وجوز سجدة الصلاة
 ليس عبادة مصمودة لا يقال إن دخول المسجد عبادة
 وإن لم تكن الصلاة فلذلك يتكلم لأننا نقول العبادة هي
 الاعتكاف ودخول المسجد نفع له فلا نت عبادة غير مقصود
 بل لا يلزم أن يكون عبادة وسواها لأن دخول المسجد جنباً
 أو غيراً أو مسمى مصحفاً أي ولو جنب فانه وإن كان لا يحل إلا
 بطهارة الصلاة وسبيل الصلاة وأما الصلاة فالحق فيها التسهيل
 فإن تيمم لها وهو جنب جاز أن يصلي سائر الصلوات كما
 في البدائع وقد قدمنا ذلك وسببنا أيضاً لا يصح أي لا
 يحل لم صلاة التراب للجنب يعني أن الجنب إذا تيمم للصلاة فلا
 يحل له صلاة التراب للجنب يعني أن الجنب إذا تيمم للصلاة فلا
 يحل له صلاة التراب للجنب يعني أن الجنب إذا تيمم للصلاة فلا
 يخرج السلام ورده فانه وإن كانا عبادة كغيرها
 بدوت الطهارة وهكذا التيمم الحركات الثلاث أو زيادة
 التيمم في الصلاة المصنوعة في الصلاة المصنوعة
 تتم ذلك مشروحاً فلما أي بطال لأجل اشتراط التيمم
 في التيمم كما في الصلاة المصنوعة لعدم اشتراط التيمم فيها وإنما
 يخرج الصلاة بأكملها بالصلوة في الصلاة المصنوعة في الصلاة
 لا يصح أي ذلك العمل مستأى من الكمال في الصلاة المصنوعة

الخرافة ذلك ينبغي في كثير من المسائل ولا تقتصر ذلك في العمل
 ولا نقلاً بما يظهر من ظواهر الكلام حتى تبلغ في بعض عباراتهم
 وتقف على حقيقة المرام حتى وكذلك يصح فيه الطهارة والوضوء
 كقولهم ثبت أن التيمم مظهر الأوصاف وكذا ثبت استسقاء الصلاة
 أو رفع الحدث أو الجنب ولا يستلزم فيه التيمم بين الحدث ولو
 الجنب حتى لو تيمم الجنب بريد الوضوء جزاءه وقد قدمنا ذلك ولو
 صلاة جازة أو سجدة تلاوة لأن كلا منهما فائز بمقصود
 والمراد بالترتبة للمقصود أن لا يجنب في وقت سجدة بطريق التيمم
 ولا شك أن سجود الصلاة أو غرضاً أنما تعرباً إلى الله تعالى
 غير أن يكون متباليه جلد في دخول المسجد وخوضه فلا ينافي
 هذا بما ذكر في الأصول من أن سجدة الصلاة ليست تيمم مكره
 حتى لو تلاها في وقت مكره جاز أن يؤدبها في وقت مكره
 جلد في الصلاة للضرورة إذا وجبت في وقت فاقعه لا يؤدي في
 وقت ناقص آخر لأن النسي والامتنان ليس من جهة واحدة
 بل من جهةين والمراد بما ذكره هنا أنها شرعت ابتداءً بالي
 الله تعالى من غير أن تكون متباليه جلد في دخول المسجد
 ومنه المصحف والملاذ بما في الأصول أن هيئته السحر ليست
 بمقصود إذا قرأها بعد الصلاة بل لا يستلزمها على التواضع
 المحقق غير أن أهل الإسلام وخالفوا أهل العلم في أنها
 شرط لا يحسن إجازة الواجب بهذه السبب بل يوجب الكون
 في الصلاة على الفور بما ذكر في شرح الدرر النيرة في الصلاة
 جوازاً لا كونه كونه في الصلاة وكونه على الفور كما في ظاهر
 في باب الصلاة شكر أي لا يصلي بشيء فوري به سجدة الشكر
 لأنها

الحصى حيث يظهر ويصلي السنة والرفق وبعد فراغها
يطلع الحصى في الظاهر إلى قبيل صبرورة فقال كل شيء مثله
خرجوا من الخلاف وفي العصر حيث يخرج من الرضفة قبل
أصفر الشمس ولم يبينوا في المزدني وقت كراهة فخرجوا
حيث لا يزين الصفقة الا وقد فرغ من الرضفة وركعتي
السنة السبعية وبوخر العشا إلى آخر المصنف الاول لهذه
اولا والوقاات المستحبة ويخرج عن هجوم الوقت المأكروه فلا
يتك في كراهة التناخير اليه قبل هذه المسئلة او لمسألة
خالف فيها الامام فيجوز حاد حين خرجا للتيسير الا عند
المغرب بالتيم في اول الوقت والامام بالمال في آخره كما ذكرنا على
اجتهاد وصور به اسمه واطهره ثم كون ذلك منه وباهو ماني
رواية الاصول وعنه أبي حنيفة وأبي يوسف في غير رواية
الاصول ان التناخير حتى كان في رها ن شربا لينة ولو لم يجر
ويخرج وصلى في اول الوقت جائز كما في بينه وبين المال كما
بهره رجاء فريده ولا غلبة ظنه فانها في آخر الوقت والآذان
كانت بينه وبين المال اقل من ميل لا يجوز صلاته وعلمها
بضرورة حاله في الحج والرجعة ثم كون التناخير إلى آخر الوقت المسحبة
بناسب التناول بدين التناخير وقيام إلى آخر وقت الجوارز ويؤيده
المالك عن أبي حنيفة ان صلاة النافلة في وقت الحاجة
مبطل بوجوبه اخذ الصلوة إلى ان توفى وصل إلى الحرم بالحل
الطهارتين وعلم انه لم يقطع مسافر المليل الا بعد اشتراك
الجموع وتأخير المزدني اليها مرة أخرى فقد فوت وقت الاحتجاب
وصلها في وقت الجوارز وهذا يناسب رواية وجوب التأخير

المبطل منها سبب التناوب ولا فعل يقع من المال في ذلك
حال كراهة وضوء المأبست إلى نية صحيح عندنا خلافه للشافعي
لافتقاره اليها عنده وقد اسلفنا ان يخرج للمسلم يجوز
أبي يوسف عن اهلنا في صلاة الجمعة ويخرج جنب بنية الوضوء لا
قدسنا انه لا يشترط نية التيميم بين الكسرة والحنا به خلافا
لجهاقه وقد مضى الكلام عليه غير مرة وانما قال نية الوضوء لانه
اذا ارتفع الكبر فنية رفع الاضغفة مكسرة بالاولين به يعني و
مدى لرجليه رجاء فخرج ذلك الخطور بالمبال قال في الحج
اذا المركبي رجاء وطرح فلا فائدة في الاغتسال له في فائدة الاغتسال
احتمال وجود الماء فيه وبها يحل الطهارة بين واذ لم يرجع التفت
المائدة واذ الصلاة في اول الوقت افضل الا اذا انقضت التا
فبيلة لا يحصل دونه كذا خبير المصنف في غير يوجب صريح ما
تضمنه الحكم والمشاكر ذلك المثال الدليل ارفصه والخير طائفا
بالم تطلع الشمس وتأخير كل صلاة بجهنم وطعام واحد اقمة
الاختصاص او التكميل بالجماعة آخر الوقت أي تأخير الصلاة إلى
آخر وقتها المسحبة هذا الحد الا القول ان صلاة الجمعة في وقتها
التأخير وانما في انه يؤخر إلى آخر وقت الجمعة والتا لست
اختلاف على صحة القول في آخر وقت الجوارز وان كان على طبع فالتا
آخر وقت الاستحباب لا صحتها الا في السراج وفيه بمسوط
سبب الجمعة وانما يرجع المال فلا يجوز الصلاة عن وقتها المأبست
أي عن وقت الاستحباب وهو رك المصنف الاخير من الوقت
في الصلاة التي يستحب تأخيرها وان كان لا يرجع فالمسحبة غير
عن هذا الوقت المستحب في تأخيرها إلى ما يرجع إلى قبل طلوع
الشمس

فإنما ينبغي حشد كل دم الجهرقة ونسي ابي المصلي المزمور
من صلى إلى في رحله بنبح الا وسكون المزملة وهو المزمور
كالسراج للداية ويقال كمنزل الانسان وماله وحل فيه وهو
المراد بقره نسي إلى في رحله كذلك في المزمور قال في البحر كونه
يقال قولهم لو كان في موضع الرحل فيبدا ان المراد بالرحل
الاول اهو يعني لم يكره الا بعد تمام صلته واماله ذكره
وهو في الصلاة قظه باعادة اجاعا كما في المزمور وهو اي الاما
ينسي عادة احتز به عا لولم يكن كذلك كما اذا كانت صلته في
حلقة او موضع رحله وهو يروق او في مضم وهو كلب كاسي
لا اعادة على عليه سراج في الوقت او بعد هذه اعتداه و
قال ابو يوسف يبيد والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه او منه
غيره بامر فلو وضعه غيره بغير امره ولو عبده واجبه لا
يعيد اتفاقا لان المر لا يجاب بصل غير كذلك في المزمور وبه
عليه جملة من الشرح حتى الحلبي في شرح المزمور لكن روي
عن يحي انه على الخلاف ايضا وكذلك نقل عن في الاسناد في الجامع
الصغير في الجامع انه لا شيء في هذا نصا ولو قلنا او شكك
فنا إلى وصلتي لا فرغ علمنا في اعادة اتفاقا لان الاصل اتفاق
على كذا على ما في والييين لا يرتفع بانك ولا بالظن بل
بغير مثله ولا في غير مو الظاهر لان الواجب على الكثرة لا
يغيره كالكشف وظاهر الظن كالرخصة في مضم او ظهره في
برجوات الى المصلي المزمور من صلى سائنا كذلك فيما سبق
او في مضمه بينا لاننا في ركوعه نحو في مضم الرحل لا يركع
ركبا وكان نحو لا في مخرجه اي الرحل حال ركوعه سائنا لانه

لان لا يركب فحل المزمور وترك السنة لتحصيل المزمور في ثوبه
فليسقط وقطع سائنا والمزمور لا تستكمل فيها اذا
كانت البداية فلكة سرية السير فقد ثبت عند البخاري ان
ان يركب سائنا كغيره الياء بعد ما غرقت الشمس قبل ان يبيت
السنة وقد صرح في لجان الامام صاحب المزمور في وقتها وكذلك
غيره فلا حاجة الى هذه الاحتجالات التي ذكرها فتبينه في
المراجع عن المزمور في المزمور في المزمور في المزمور في المزمور
الصلاة الى اخر الوقت يركب سائنا بالمزمور في المزمور في
لا يمكن من الصلاة بالوقت في الوقت الاول ان يركب في
اول الوقت مراعاة لحسن الوقت وجبنا عن الخلاف لا يستحب
في الحلية صلى من ليس في المزمور بالتمسك سائنا في المزمور
وقد عني ليس في المزمور لان سائنا في المزمور في المزمور
كما هو في المزمور في المزمور في المزمور في المزمور في المزمور
لا يركب سائنا بان الرجل كالمراد فانهم ذلك ان المزمور في المزمور
اتفاق على وجوب الصلاة والظاهر ان المراد بالمراد حل
الاتفاق من سائنا في ميموت المزمور والشمول الاتفاقة لانتا
بعدت الاما فكلان وجوده في غير حقتا فلا يستقط طلبه منه لا
يستقيم المزمور ولا يبيد سائنا في المزمور في المزمور في المزمور
كما تكلم المزمور من قولهم ان السعيد بالسمر اتفاقا في ذلك
وقد بينا ان يبيد سائنا في المزمور في المزمور في المزمور
الشيخ الرحيق فليست من ليس في المزمور في المزمور في المزمور
سائنا في المزمور في المزمور في المزمور في المزمور في المزمور
طاعة ذلك المزمور كان دون سائنا المزمور في المزمور في المزمور
فنا في

وقيل طلبه لا يتبع على الظاهر اي ظاهر الرواية عن اهلنا
الا انه كما ينبغي ما في مسوط قال الحسن لا يجي عليه طلبه
سوا ظن الاعتذار الا لان السؤال ذل وفيه بعض الخرج وما
شرح التبع الادفع للخرج ولنا ان ما اطهرها وقصدها لعداوة بين
في سؤال ما يحتاج اليه منذ لم يقد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم بعض حواجه من غيره قال في البحر وبها يندفع ما وقع
في الهداية وشرح الاقظم من الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه
فنده لا يلزمه المطلب وعندنا يلزمه وان دفع به ما في الفتاوى
من ان قول الحسن حسنها هو ان كان قد خرج في المتي والواقية
والجرح بقوله الامام فيخرج المنيته وعلى هذا الخلاف فينبغي ان يفتي
بقوله في مكانه بغيره لما يقتضيه في غيره وهو اكثر الكتب على
ذلك قال ابن الكمال معزنا للمتي بيان محمد اس ابي حنيفة وفي
الزخيرة انه لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب على ظنه منه
انما هو قوله عند غلبة الظن بعدم المنع وقد سئل على هذا
التمثيل في الزوائد والماضي وهو قريب من قول الصغار انه
يجب في موضع لا يبر فيه الا ان لا لا يخفى انه لا يظن على الظن
المنع وقال في شرح المنيته انه المختار وفي الحديث انه لا وجه
الا غير مندول عاليا في سفره من غير ما في موضع غيره فانه
محقق ما لم ينفك الادفع هو قد يبر من رقيقه الاولى وحذفه
وابتدا قول الامام هو صمد على نحو من هذا ان ابراهيم
تقلد عن الحري عن البرجند في قوله من رقيقه حري كبري الماده
ولا فكل من يحضر وقت الصلاة فكل من كان رقيقا كان لا يقال
السبح الرجحي انه وقع في نسخة من رقيقه ومساها ولحاذا

لارجاع الضمير في مقدمه ومخرجه الى المصلي باعتبار اضافته
المعظم والمؤخر الى المصلي لانها ملازمة وهو كونه مقدم
حاشا او مخرجا لان التقدم والمؤخر في الحقيقة للمدعي
اشا فغير المصلي باعتبار الملك والاختصاص فلا شك في
انها بيان انه الترخيص الوجه في هذه الصور والارجاع بعيد
الصلاة انتفاقا واخترا للشارع عما اذا سببه في مقدم وحله
سابقا ومخرجه وكما وفيها الخلاف وكذا اذا كان قابلا
مطلقا كما في البحر خلافا في المخرج او ينسب ثوبه وصلي في ثوبا
يعيد اجماعا لان دخول المسافر دليل الثوب لانه بعد لم يغيره
مع سابقا متضمنه فيبر قال في البحر فلا حاجة الى ادعاء ان
الثوب على الا اختلاف وتبعه الشك هو دابة وتقال في النبي
عن الكرخي انها على الخلاف ايعلم قال وهو الاصح وكذا في المباح
وتبعه في البحر والمخرج وصلي في ثوب نجس نجاسة ما فترتاسيا
لها لانها طهراته ثم بعد ما تخرج من صلاة علم بعيد اجماعا
او صلي مع نجس ما كثر كثر المختبر مثلا ومعه ما يبره اي من
ما في قاله او حار طهراته فهو طهراته وهو كونه ولا يتردد
ثم لا تخرج من صلاة ثم علم فالنيل عما اذا جاعا يشكك الفرق بين
الروث والصلاة مع النجاسة والفرق بان فرض الاثر في ثبات
لا الى خلاف خلاف الروث لا يسلح الما لان فوات الاصل يبر
فاذا لظهوره في فيمطى كثر لهر او رثا بما نجس وصلي في ثوبا
فخرج علم نجاسة اعادة او صلي في ثوبا او نسي بعضا منها
الروث او بعض البيوت في النفس ثم بعد الصلاة ذكر اعادة اجماعا
ويظهر اي الما وجوب ابرامه الوجوب الا فراضه بديل قوله
وقبل

فتقوم المحرمين واقتصر عليه في البداية وقبل هو الا يقتل
 الناس في مثل هذه فانه لا يجب عليه شراؤه به الحج لان تلف
 المال كتلف النفس وعن الحسن البصري يلزمه الشراؤه به
 ولا يوجد بهذا اذ كونه المعيني او ليس له ضمان ذلك في الحج
 تعالى لا يهلك الله نفسا الا ورضاها قتيلا بالمال الا انما يرد
 اذ اقدر على شرائه الشرب لا يصلي بها فاعلمت قلت ولولا ذلك
 ان الماله له دله بخلاف الشرب وانما للمطش فيجب على القادر
 شراؤه باصناف جيدة احيا لنفسه فالذي الا سباه فتبين
 ان لا يقتل تحت المثل عند الحاجة الى سد الرقة وخوف الابل
 فربما تقتل الشربة الى دينار فيجب شراؤها على القادر ما مضى
 قيمتها احيا لنفسه او رعا فيقتل تحت المثل في خمسة عشر
 موضعا مذكورة في الاسباه منها ما في البيع انه اذا لم يعطه الا
 بفئة المثل ولم يضمنه لا يبيعه ومنها في استطاعته الحج فمن المثل البراد
 والاموال وحلته بالقدرة والادب ابي بقدر الخنزير في السمندر او قدر
 الاجرة في الراحلة ومنها المبيع الربك على قول بعد يبيع بعد
 الخلف على قيمته يوم التلف او العتق او اقلها ومنها الرجوع
 بنقصان العيب عند تقديره ومنها المضمون في يوم
 الشراؤه كما كانت قيمتها ومنها المضمون بالعتق اذا هلك يوم
 اتفاقا ومنها المثل اذا انقطع فيه اختلاف الملائكة فعند الام
 يجب قيمته يوم الخصومة وعند ابي يوسف يوم العهد
 محرم يوم الانقضاء ومنها المثل بالعتق ومنها المضمون بمقد
 فاسد ومنها الصد الحن على غيره ومنها اذا جني هو فاعقبه
 السيد واباعه غير علم بها ومنها الرهنة اذا هلك بالانقضاء

المزة المضاف الى مرفقة يوم وهو طيرة لقول المتن عن هو مذهب
 المراد به والرد بالرفيق رفقة التافله فلو كانت كبيرة لا
 علينا استغفار فكيفية ان يرفع صوته بطلبه فيقول مست
 بطليني اما لو مضى او اضل على حسب حاجته على ان لا يكون
 ان كان عدده عندنا فاعطاه ما فاقه فظن انه ان سأل اعطاه لم يجز
 انه لو رجع وكان مع رفيقه ما فاقه فظن انه ان سأل اعطاه لم يجز
 بغيره وان شئت في الاعطائه ويصلي فسلمنا فاعطاه بيبعد
 لانه ظن ان كان فاقه فادركه في الكافي فاقه فصفه ولو لا ذلك كان
 المبلغ بان استرسله يعني بعد سؤالي او استرسلك البصيف
 والباقي غير كافي ببيع كالمصنف قبل هجره فاعطاه بعد
 فوائده لا يعتد به الا انه لم يبين ان القدرة كانت ثابتة
 للتحقق بجزءه وان لم يعطه رفقة الما الا بجملة مضمونه في قوله
 موضع يرفقه اما ان يبيع بيبعد وهو عاكف نصف القيمة
 اخذ من تعريف الفاحش وله ذلك اي كان الثمن مملوكا
 لطلب الما فاقه فلا عن حاجته الا صلبة وان لم يكن في يده
 بل في يملكه نهر لا ندان له مال غائب واكملته الشراؤه
 مؤجل وجب عليه الشراؤه ان يبيع ولو وجد من يبيعه لاجب
 عليه لانه الاجل لا يبرح فيها اذا اكتسره يدبي فلا يطالبه
 قبل حلوله بخلاف الترخي كما في المثل لا يبيع للتحقق القدر فان
 القدر على اليد قدرة على الماسح ولو اعطاه ما لم يبيعه
 فاختاره وهو مضمون قيمته في ذلك المالك ذكره في النهاية
 وعنه في الحج وفي رواية الحسن اذا قدر ان يبيعه ما يبيع
 درها ببيعهم ونصفه لا يبيعه وقال بغيرهم هو لا يدخل تحت

طك الاعطاء قطع صلواته والادباني وضع في الكرسي منه بانه
 يفسره لا يقطع بل يحضي فيها وان شكك لفلان بصلية اهلا
 صفي فيها فاذا فرغ ساله فاذا اعطاه نقضا ولعاد وان
 ابي فصلاته تامة كمن في التمسك اني عن ابي الحسن ان طه ان طه
 اما واللا من الجبل والرشا وجب الطلب والالا ولو راي
 رجلا معه ما فلم يساله فصيلي ثم اعطاه بعد فرغ من غير
 سؤال بتوضا وعاد وان لم يعطه فصلاته تامة ولو ساله لم
 فصيلي ثم يساله بعد الصلاة فاعطاه فلا اعادة عليه كن
 يستحق بوجه حتى لا يجوز ان يعطى به صلاة اخرى كما في السر
 وفي الحديث راي في صلواته ما في بدعيه ثم ذهب من قبل
 الغرغ فسلمه فقلنا لو سالتني لا عطينتك فلما عادت وان
 كانت العدة قبل الشروع يعيد ولو فرغ الشك في صحة الشك
 والاصح ان لا يعيد لان العدة بعد الذهاب لا تذل على
 الاعطاء قبلها وهكذا وجدته في نسخ الشيخ وبراهيم المحتج
 فاقد الاما والشراب المطهرين بان جنس في مكانا بجنس ولا
 يكمنه خروج من باب مطهر حيث التراب والاما اذا اكمنه فمشر
 الارض او الى ما يطيب سبي يستخرج المطهر ويصل الى الاجتماع كما في
 الخلاصة وقيل ان قيل في التصرف في مال الغير وهو رضا الغير
 او حابطه بينهما اذ لا يملك المال يخرج منها المرفق بان لا يقيد على
 الوصية لا بنفسه ولا بغيره ولا على السبيل لا بنفسه ولا بغيره
 كما في السراج وخبرها عدة اه اي الامام حتى يتقدم على اخذها
 فخير عليهم الصلاة كما نقله النووي مذهب الامام ولو ولي
 اعادها وقال لا يتشبه بالمصلين وجوبا قال في السراج يصلي

وضعا اخذ الا زوايا من وغورها وقد كانت دفع اليه دينار
 مثلا ومنهها ضان غنت العدة المستترك في السارق
 وكذا الاستسماوة ومنهها قبة ولد المرفور ومنهها ضان جنية
 الامة ومنهها قبة الصيدا المتلف في الحرم والاحرام ومنها
 قبة القلعة اذا انتفع بها او تصدق ولم يجز بها ومنهها قبة
 جارية الابن اذا احبها الا ان ولعا ومنهها قبة الصديق
 اذا انتفع بالطلقات قبل المسيس وكان هالكا ذكره في
 القول في تحت المثل قبيل الجبل وقيل عليه يجعل ان يكون
 من اضافة المصدق الى ما عليه وان ينصرفه وقيل ان لا يح
 اي الاما لا يعين احد على لا ينفع على الظاهر اي ظاهر الزكاة
 عن اصحابنا ان لا يترسوا لانا انما غنينا ولا لانه اي الاما
 مبنون عادة كما في الحجر عن المسوط وعليه فيجب طلب الدر
 والرشا من ربيعة ان كان معه اجماعا وقبل على الخلف
 كما في السراج وكذا يجب الانتظار لكان مع ربيعة ولو سأل
 وقال له انتظر حتى استقي فعند هذا ينتظر وان خرج الوقت
 خلا فانما اعن الحسن فانه يستحق له الانتظار بعد مال
 يفرق الوقت فان خاف ذلك ثم وجه قوله ان العدة
 وحده صار قادرا باعيا لولا ان الظاهر انه يفرق منه ويحفظ
 الخلافة فانما اذا وعد ربيعة النون لكان في السراج الزكاة
 وفرق بين ادا السراج بين الاما وبين النون والجبل فاحس
 بالانتظار في الاما ولو خاف الانتفا فخلد في غير الاما اصل
 النظر بها فكم يصرفها ولا يعلمها بالوعد والاباحة والضحية
 عليه الا بطلان ولو كانت في الصلاة وراي ما في بدعيه ان